

# المكودي

لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي

## على الألفية في علمي الصرف والنحو

للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي  
الأندلسي المالكي

تحقيق

د. عبد الحميد هندawi



المكتبة العصرية

سنة ١٤٢٠

جميع الحقوق محفوظة للناشر

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م



شركة إنشاء شبكات الاتصالات  
والتوزيع

المكتبة العصرية

الدائرة النسوية لجيت شبرا  
المطبعة العصرية شبرا

بكرت - ص.ب. ٨٣٥٥ - يلفاكس ٦٥٥.١٥ ٩٦١١  
صيدا - ص.ب. ٢٢١ - يلفاكس ٧٢٠٣١٧ ٩٦١٧

E-mail: alasarya@terra.net.lb - alasarya@cyberia.net.lb

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة المحقق

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبياناً، وأصلى وأسلم على أنصح الخلق بياناً، محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

وبعد . .

فإن ألفية الإمام محمد بن مالك قد بلغت شهرتها الأفاق، وانتهت إليها همه الطلاب والحقاق، فلا غرو أن تكثر شروحاتها وتتعدد مناهج شراحها ما بين مطول ومقصر، وما بين مسهب ومختصر، ومفرط ومقتصد.

وإذا كان غير الأمور أوسطها؛ فإن شرح المكوذي<sup>(\*)</sup> هذا يعد من أوسط هذه الشروح حيث سلك صاحبه طريقة وسطاً بين الإسهاب الممل والاختصار المخل، فكان شرحه قصداً وسطاً بين شروح الألفية على كثرتها.

هذا، ولم نأل جهداً في ضبط هذا الكتاب، وتخريج شواهد في مظانها من كتب اللغة والنحو، مع الاجتهاد في توجيهها وبيان محل الشاهد فيها، فيما تدعو الحاجة إلى بيانه.

وقد اهتمدنا في تخريج شواهد هذا الكتاب وتوجيهها بصورة كلية على المعجم المفصل في شواهد النحو.

(\*) هو أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي القنسي المالكي، نحرى، صرغى، لغوى، توفى بفسس في النجاشى عشر من شعبان سنة ثمانمائة وسبع من الهجرة، وذكر في الضوء اللامع أن وفاته كانت سنة ثمانمائة وواحدة، وفي الشذرات والنور السابق أنه توفى سنة تسعمائة وواحدة. ومن مصنفاته: كتابه هذا في شرح الألفية، ونظم المعرب والألفاظ، والبسط والتعريف في التصريف، والمقصورة في مدحه كلام، وعمدة البيان في معرفة فرائض الأحيان. انظر ترجمته في بنية الوعاء للسيوطى ص ٣٠٠، والضوء اللامع للسخاوى ٩٧/٤، والنور السابق للميدورسى ص ١٣، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٤/٨، وكشف الظنون لحاجى خليفة ص ١٥٢-١١٦٦، وهدية المارفين ٥٢٩/١.

هذا، والله نسأل أن يجزل لنا المثوبة على عملنا كله ذقه وجله، وأن ينفع به عباده، وأن يشيب عنا كل من ساعد في إخراجهم بجهده مشكور في ضبطه أو مراجعته أو تخريجه أو غير ذلك، إنه سبحانه وتعالى واسع الفضل، وإنه سميع مجيب.

الجيزة في ٢٧ ربيع الثاني ١٤٢١ هـ

والموافق ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠ م

الدكتور عبدالحميد هنداوي



مركز دراسة التاريخ والحضارة الإسلامية

## [مقدمة الشارح]

قال الشيخ الأستاذ النحوى المحقق المقرئ اللغوى أبو زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى أبى الله بركته بمنه وفضله وكرمه ونفعنا الله به آمين .  
الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين .

أما بعد فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد ، واضح المسالك ، تفهم به ألفاظها ، ويحظى بمعانيها حفاظها ، محرب عن إعراب أبياتها ، ومقرب لما شرد من عباراتها من غير تعرض للنقل عليها ولا إضافة غيرها إليها ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه يستفيد به البادى ويستحسنه الشادى والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين المعتمدين بحفظها القانمين بمعرفة لفظها طلب منى أن أضع شرحا على نحو ما ذكرته وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفتها فأجبت إلى ما اقترح على وأسعفته بما أمّل لدى .

والله سبحانه وتعالى ينفعنا وإياه بالعلم ويرزقنا وإياه سلامة الإدراك والفهم بمنه وكرمه آمين .

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ      أَحْمَدُ رِئِيسُ اللَّهِ خَيْرُ مَالِكٍ  
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى      وَاللَّهُ الْمُتَكَمِّلِينَ الشُّرَفَا  
وَالْمُسْتَعِينُ اللَّهُ فِي الْعُسَةِ      مَقَاصِدُ النُّحُو بِهَا مَحْوِيَةٌ  
تَقَرَّبَ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجِزٍ      وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ  
وَتَقْضَى رِضَاً بِغَيْرِ خُطٍّ      فَاتَّفَقَ الْغَنِيَةُ ابْنُ مُعْطٍ  
وَهُوَ يَسْبِقُ حَائِزٌ تَقْضِيلاً      مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا  
وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَأَفْسَرَةً      لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

قال فعل ماضٍ لفظاً والمراد به الاستقبال، ووضع الماضي في موضع المستقبل وارد في كلام العرب كقوله عز وجل: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [التحل: ١] ومحمد اسم الناطق - رحمه الله - وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي النسب الأندلسي الإقليم الجباني المنشأ الدمشقي الدار، وبها توفي لاثني عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين و سبعين و ستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة. وقوله هو ابن مالك جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكي، وأحمد فعل مضارع من حمد وريي مفعول والله بدل منه وغير مالك بدل بعد بدل ومصلحاً حال من فاعل أحمد وعلى الرسول متعلق به والمصطفى مفتعل من الصفو وهو الخالص والمستكملين صفة لأله والشرفا مفعول بالمستكملين وأستعين جملة معطوفة على أحمد وما بعده محكي يقال إلى آخر الرجز. وقوله في ألفية أي في نظم قصيدة ألفية والظاهر أن في بمعنى على فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعددة بعلي كقوله تعالى: ﴿وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان: ٤٤] ﴿وَاللَّهُ الْمُتَعَفِّعَانُ عَلَى مَا فَصَّلُون﴾ [يوسف: ١٨]، إلا أن يجعل أستمعين مضمناً معنى فعل يتعدى بنى كأستخير وشبهه. ومقاصد النحو أي معظم النحو وجل مهماته والقصد في الشيء عدم الإفراط فيه ومحوية أي مجموعة وهو خير عن مقاصد وبها متعلق به والباء بمعنى في وتقرب الأقصى أي تقرب البعيد للأفهام والموجز الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ وتبسط البذل أي توسع العطاء والوعد المنجز الموفى بسرعة وتقضى رضا أي تطلب الرضا من قارئها غير المشوب بالسخط وفائقة منصوب على الحال من فاعل تقضى وألفية منصوب بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما حائز ومستوجب وثائى مفعول بمستوجب والجميل صفة والله يقضى أي يحكم والهيأت المعطايا والوافرة الكثيرة والدرجات الطبقات من المراتب.

## الكلام وما يتألف منه

الكلام خبر مبتدأ مضمّر وهو على حذف مضاف وما موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن و فاعل يتألف ضمير عائد على الكلام والتقدير هذا باب الكلام والأشياء التي يتألف منها الكلام هي الكلم ولو قال وما يتألف منها مراعاة لما وقعت عليه ما جاز ثم قال :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ      وَأَسْمُ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمُ

قوله كلامنا يعنى الكلام عند التحويين فاكتفى عن ذلك بإضافته إلى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا وقوله لفظ مخرج لما ليس بلفظ كالإشارة وقوله مفيد مخرج لما لا فائدة فيه كقولنا النار حارة وشمل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية وفائدة دلالة الاسم على مسماه كتريد ولذلك احتاج إلى إخراج الثاني بقوله كاستقم فالمثال تنميم للحد وفاقا للشارح لامثال بعد تمام الحد خلافا للمرادى وقوله واسم وفعل ثم حرف الكلم . الكلم مبتدأ وغيره مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء والأفعال وحروف ونم بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل وقد سطلت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر ثم قال :

وَأَجِدُهُ كَلِمَةً وَالْقَوْلُ عَمٌ      وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

أى واحد الكلم كلمة والكلم اسم جنس مما يفرق بينه وبين مفردة بسقوط التاء وهذا النوع يجرى تذكيره وتأنيثه فلذلك قال واحده وقال ابن معطى واحدها . قوله والقول عم يعنى أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماضى فى موضع الخبر وحذف مفعوله اختصارا وتقديرا عم جميع ما ذكر . وقوله وكلمة بها كلام قد يؤم يعنى أن الكلمة يقصد بها الكلام ويعنى بذلك فى اللغة لا فى الاصطلاح كقوله فى لفظ الشهادة كلمة وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام وخبرها فى الجملة بعدها وبها متعلق بيؤم ومعنى يؤم يقصد ثم قال :

بالجسر والتنوين والتدا والـ مُسْتَدِلٌّ لِلْإِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصْلٌ

يعنى أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء الأول الجر وهو عبارة البصريين وعبرة الكوفيين الخفض وشمل الجر بحرف الجر وبالإضافة وبالتبعية الثانى التنوين وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال الاسم تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالأسماء وهو تنوين التمكن كرجل وتنوين التنكير كفه وتنوين العوض كيوثذ وتنوين المقابلة كمسلمات . الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها الرابع الـ وهى الألف واللام والـ عبارة الخليل وشملت الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الرجل . الخامس الإسناد وهو المعبر عنه بمسند فإن مسندا يطلق على المصدر وهو اسم مفعول والتقدير وإسناد إليه ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الإحراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ وحصل فى موضع الصفة له وغيره للاسم وبالجر متعلق بحصل والتقدير للاسم تمييز حاصل بكذا ثم قال :

بِنَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ يَا أَفْعَلِي وَتُونِ الْقِيلَنُ نَسْلٌ يَنْجَلِي

يعنى أن الفعل ينجلي أى يظهر بأربعة أشياء الأول تاء فعلت والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضى ويجوز ضبطه بالضم على أنها للمتكلم والفتح على أنها للمخاطب وبالكسر على أنها للمخاطبة وجميعها عاخص بالفعل . الثانى تاء أنت وهى تاء لتأنيث فاعله الثالث ياء أفعلى وهى ياء المخاطبة وتلحق الأمر والمضارع الرابع نون أقبلن وهى نون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلحق أيضاً الأمر والمضارع وفعل مبتدأ وسوغ الابتداء به ما ذكر فى كلمة وينجلي غيره ويتا فعلت متعلق بينجلي ثم قال :

سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفَى وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلَى لَمْ كَيْسَتْهُمْ  
وَمَضَايِي الْأَفْعَالِ بِأَلَا مَزْ وَسَمِ بِالتَّوْنِ فِعْلٌ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فَعِهِمْ

(سَوَاهُمَا الْحَرْفُ) يعنى أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواهما مبتدأ والحرف غيره ويجوز عكسه وهو الأظهر فإن سوى عند الناظم بمعنى غير لإضافتها لا تعرف ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال ومختص بالأسماء ومختص بالأفعال أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال : (كهل وفى ولم) فهل مثال للمشارك وفى مثال للمختص بالاسم ولم مثال للمختص بالفعل ثم قال (فعل مضارع يلى لم



كيشم) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصه على الجملة وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسميه بما يختص به وهو لم أو إحدى أخواتها ففعل مبتدأ ومضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم والتقدير فعل مضارع كيشم يلى لم لا مثال للمضارع المقترن بلم إذ لو كان كذلك لقال كلم يشم والماضي شمم بالكسر لأنك تقول شممت هذه اللغة الفصيحة ويقال شممت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة أشم بالغم ثم قال: (وماضى الأفعال بالتأمر) يعنى أن الفعل الماضى يمتاز عن المضارع والأمر بصلاحيته للتأمر وأل فى التأمر للمعهد وشملت التأمرين المذكورين وهما تأمر الضمير وتأمر التأنيث الساكنة. ثم قال: (وسم • بالنون فعل الأمر إن أمر فهم) يعنى أن فعل الأمر يمتاز بشيئين صلاحيته لتأمرى التوكيد وهو معنى قوله وسم بالنون وإفهام الأمر وهو معنى قوله إن أمر فهم وأل فى النون للمعهد وهى نون التوكيد المتقدمة ثم قال:

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَ وَحَيْهَلْ

يعنى أن اللفظ إذا أفهم الأمر ولم يكن صالحاً للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بهـه ومعناه اسكت وحيهل معناه أقبل أو عجل أو أقدم وليس فى هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذى قبله إلا كون غير القابل للنون مما أفهم الأمر يقال فيه اسم فعل لأنه صرح بأنه اسم فى قوله هو اسم وفهم كونه اسم فعل من تمثيله بهـه وحيهل.

## المعرب والمبنى

قوله:

وَالْأَسْمَاءُ مِنْهُ مُسْتَعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ

يعنى أن الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبنى وقدم المعرب لأنه الأصل ومعرب مبتدأ  
خبره منه ومبنى مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه ولما كان المبنى من الأسماء على خلاف  
الأصل وأنه لا يبنى إلا لعلته نيه على ذلك بلام التعليل فقال لشبه من الحروف ولما كان الشبه  
منه مقرب من الحروف وغير مقرب نيه على المقرب بقوله مدنى والشبه غير المدنى ما  
عارضه معارض كائى فى الاستفهام والشرط فإنها أشبهت الحرف فى المعنى لكن عارضه شبه  
الحرف لزومها الإضافة لأن الإضافة من خصائص الأسماء فالنفي شبه الحرف ثم قال:

كَالشَّبْهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَنَى وَفِي هُنَا  
وَكِتَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْثِيرٍ وَكَافِيٍّ أَصْلًا

فنوع شبه الحرف إلى أربعة أنواع الأول شبه الوضعى وهو ما أشبه الحرف فى كونه  
موضوعا على حرف واحد أو على حرفين وهو المشار إليه بقوله كالشبه الوضعى فى اسمي  
جئتنا أى فى الاسمين من قولك جئتنا وهما التاء ونا فالتاء مبنية لشبهها بالحرف فى وضعها  
على حرف واحد ونا مبنية أيضاً لشبهها بالحرف فى وضعه على حرفين الثانى المعنوى وهو ما  
أشبه الحرف فى المعنى وهو المشار إليه بقوله والمعنوى أى والشبه المعنوى فى منى وفى هنا  
أما منى فأشبهت همزة الاستفهام إذا كانت استفهاماً وإن الشرطية إذا كانت شرطاً وأما هنا  
فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لأن هنا اسم إشارة والإشارة معنى من معانى الحروف  
فحقها أن يوضع لها حرف كالتثنية والخطاب الثالث الشبه الاستعمالى والمراد به أن الاسم  
يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال فلأنها أشبهت إن فى كونها عاملة غير معمولة  
وهو المشار إليه بقوله وكتيابة عن الفعل بلا تأثر فعبر عن هذا الشبه بالتيابة عن الفعل لأن  
الفعل عامل غير معمول فيه وما ناب عنه كذلك ولم يرد أن الشبه هو التيابة عن الفعل فكأن  
أسماء الأفعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم  
أن تكون شبيهة بأن واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر النائب عن الفعل فإنه مؤثر للفعل الذى

ناب عنه الرابع الشبه الافتقاري وهو أن يكون الاسم مفتقراً إلى غيره افتقاراً مؤصلاً كالموصولات وهو المشار إليه بقوله : وكافتقار أصلاً واحترز به من الافتقار غير المؤصل كافتقار المكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها فبه غير مؤصل إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها ثم قل :

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبهِ الْحَرْفِ كَارْصٍ وَسَمَا

إنما أحر المعرب وإن كان الأصل لأن المبنى محصور فيما ذكر وما عداه معرب . وقوله : ومعرب الأسماء ما قد سلمنا يعني أن ما سلم من شبه الحرف في الأوجه المذكورة هو معرب ولما كان المعرب على قسمين ظاهر الإعراب ومقدره أتى بمثال ظاهر من الإعراب وهو أرض ومثال من المقدر وهو سما مقصوراً وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم .

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضَى بِنَا

ثم قال : (وفعل أمر ومضى بِنَا) لما فرغ من مبنى الأسماء ومعربها شرع في مبنى الأفعال ومعربها وبدأ بالمبنى منها وهو فعل الأمر والماضي فالماضي مبني على الفتح نحو ضرب والأمر مبني على السكون إن كان صحيح الآخر نحو اضرب أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو اهز وادم وانحش ويجوز في قوله ومضى الرفع والجبر والرفع أقيس لأن التقدير وفعل أمر وفعل مضى فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ووجه الجبر أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه على جبره لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله بني ثلثية ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله :

وَأَضْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِبَا

مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنْثَاءٍ كَسْرُغٍ مِنْ قَسْرٍ

يعنى أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعربى من نون الإناث نحو التهيدات يرفع ونون التوكيد نحو هل تقوم ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشراً للفعل لما يقيد به ولما كان نون التوكيد يوجد مباشراً للفعل وغير مباشر وأنه لا يمنع من الإعراب إلا إذا كان مباشراً به على ذلك بقوله مباشر، وفهم منه أنه إذا كان غير مباشر كان الفعل معرباً سواء فصل من الفعل بملفوظ به نحو هل تقوم أو مقدر نحو هل تقوم يا زيدون وعلامة رفع الفعل غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال .

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِّبِنَا ۖ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

ثم انتقل إلى الحرف فقال: (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِّبِنَا) يعني أن الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لأنه لا يلزم من استحقاق شيء لشيء وجوده فيه فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء ويمنع منه ثم قال: (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا) أصل كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يبنى على السكون ولا يتقل عنه للحركة إلا لموجب من تعلل أو غيره، وقوله:

وَمَنْهُ ذُو فَسْخٍ وَدُو كَسْرٍ وَصَمٌّ كَأَيِّ أَمْرٍ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

أي ومن المبنى ما يبنى على الفتح كأي أو على الكسر كأمس أو على الضم كحيث أما أين فاسم مبني وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كانت استفهاماً أو إن الشرطية إن كانت شرطاً وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إما لخفتها وإما إتيانها لحركة الهمزة وأما أمس فاسم وبنيت لشبهها بالحروف لتضمن معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة في نحو ذهب أمسا لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة افتقاراً لازماً وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة لشبهها بفعل وبعد. قوله: (وَالسَّاكِنُ كَمْ) مثال للمبني على السكون وهو المنبه عليه قبل بقوله: (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا)، وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية أو بالحمل على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية، ثم قال:

وَالرَّفْعُ وَالنَّصَبُ أَجْعَلُنْ إِعْرَابًا لَا سَمَ وَقَسْرُنْ نَحْوُ لَرِ أَعَابَ  
وَالْأَسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْحَرْفِ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بَأَنْ يَحْزَمَ

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء والأفعال وهي على ثلاثة أقسام: مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب وإليه أشار بقوله: والرفع والنصب اجعلن إعراباً. لاسم وفعل، ومثل للفعل فقال: تحولن أعاباً وهو مصارع هاب من الهيبة. ومختص بالاسم وهو الجر وإليه أشار بقوله: (وَالْأَسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ). ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله: (كَمَا. قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) وقوله:

مَدْرَفَعُ مَضْمٌ وَأَنْعَمَنْ فَتَحَا وَجُرْ  
كَشَرَأُ كَدَشَرُ اللَّهِ عَشْدُهُ يَمُرْ  
وَأَجْزَمُ بَشَكِينٍ وَعَشِيرُ مَا دُكِرْ  
يَتَوْبُ تَحْوُجًا أَحْوَبُنِي تَمُرْ

يعنى أن أصل الإعراب أن يكون بالضمه رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً ثم مثل بقوله:  
كذكر الله عبده يسر . فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمه والله مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة  
وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضاً مرفوع بالضمه  
ووقف عليه بالسكون ثم تسم علامات الإعراب الأصول بعلامة الجزم فقال: (وَأَجْزَمُ  
بَشَكِينٍ) هذه العلامات التى ذكرها فى الأصول فى علامات الإعراب وغيرها من العلامات  
إنما هو بالنيابة وإلى ذلك أشار بقوله: (وغير ما دُكِرَ يتوب) ثم أتى بمثال وهو: (نحو جأ أخو  
بني نمر) فأخو فاعل والواو فيه نائية عن الضمة وبني مضاف إليه والياء فيه نائية عن الكسرة.  
ثم شرع فى مواضع النيابة فقال:

وَأَرْفَعُ بَوَائِرَ وَأَنْصَبُ بِأَلْفٍ وَأَجْرُ بِيَاءٍ مَا مِنْ لَأَسْمَا أَصِفُ

يعنى أن الواو تنوب عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة فيما أصف لك، أى  
فيما أذكر لك بعد هذا البيت، وهو ستة أسماء أشار إلى اثنين منها بقوله:

مَنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةَ أَبَا  
وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا  
أَبْ أَحْ حَمُ كَسَدَاكَ وَهَنْ

فقوله: إن صحبة أبابا، أى إن أظهر صحبة نحو جأمنى ذو مال، أى صاحب مال ورأيت ذا  
مال ومررت بذى مال واحترز به من ذو بمعنى الذى فى لغة طبرستان، فإن الأشهر فيها ذو بالواو فى  
جميع الأحوال. وقوله: (والقم حيث الميم منه بانا) أى إذا ذهب منه الميم نحو هذا فوك ورأيت  
فلك ونظرت إلى فيك واحترز به من قم بالميم فإنه يمر ببالحركة نحو هذا فمك ورأيت فمك  
ونظرت إلى فمك، ثم أشار إلى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال: (أَبْ أَحْ حَمُ كَدَاكَ وَهَنْ)  
فأب مبتدأ وأخ وحَم معطوفان عليه بحذف العاطف، وكذلك خبر المبتدأ ومن مبتدأ وخبره  
محذوف لدلالة خبر أب عليه أى ومن كذلك فتقول هذا أبوك ورأيت أخاك ومررت بحميك  
وهذا هوك ورأيت هناك ونظرت إلى هنيك، والحم أبو زوج المرأة والهـن كناية عما يستقبح  
كانفـرج ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات آخر غير الإعراب بالحروف فقال:

## وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخْمِيرِ أَحْسَنُ

ومى أب وبالياء ينذر وقصرها من نقصها أشهر

يعنى أن النقص فى هن وهو الإعراب بالحركات الثلاث فى النون أحسن من إعرابه بالواو رفعا وبالألف نصباً وبالياء جرّاً وأن النقص فى أب وأخ وحم يقل والنقص فيها أشهر من النقص، فمن النقص قوله:

١- بأنه اقتضى عدى فى الكرم ومن يشاء أنه مما ظلم  
ومن القصر قولهم فى المثل: مكره أخاك لا بطل فأخاك مبتداً ومكره خبر مقدم، وقوله:  
(ولى أب وتاليته ينذر)، يعنى أن النقص يقل فى تالي أب وهما أخ وحم وفاعل ينذر ضمير  
يعود على النقص وقصرها مبتداً وخبره أشهر ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من  
على أفعال التفصيل وذلك قليل.

وشرطاً، الإعراب أن يضمن لا ليس كحاً نحو أبىك إذا احتلاً

ثم قال: (وشرطاً، الإعراب أن يضمن لا، للبا) الإشارة بهذا إلى الإعراب بالحروف يعنى  
أن هذه الأسماء بشرط فى إعرابها بالواو رفعا وبالألف نصباً وبالياء جرّاً أن تكون مضافة إلى  
غير ياء المتكلم نحو قام أبو زيد ورأيت أخاه ومررت بحميك فإن كانت غير مضافة كانت  
مفعولة معربة بالحركات نحو قام أب ورأيت أماً ومررت بهم، وإن كانت مضافة إلى ياء  
المتكلم كانت معربة بحركات مقدرة كسائر الأسماء الظاهرة المضافة إلى ياء المتكلم وشرط  
مبتداً وخبره أن وصلتها ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أن يضمن لسائر  
الأسماء لا للياء ثم مثل بقوله: (كحاً نحو أبىك إذا احتلاً) فأخو مضاف إلى أبىك وأبى مضاف  
لكاف الضمير وإذا مضاف إلى احتلاً وهذه الأمثلة محتوية على أنواع غير ياء المتكلم لأن غير  
ياء المتكلم إما ظاهر أو مضمّر والظاهر إما معرفة أو نكرة ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن

(١) الرجز موزونة فى محقق ديوانه ص ١٨٢، والدرر ١/١٠٦، وشرح التصريح ١/٦٦، وسفاحد المحوى ١/١٢٩،  
ولا نسبة فى أوضح المسالك ١/٤٤، وتحليل الشواهد ص ٥٧، وشرح الأشموس ١/٢٩، وشرح ابن عثيق  
ص ٣٢، وجمع الهوامع ١/٣٩.

والشاهد موله «أبى»، ويشابهه أبى حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة، فجر الأولى  
بالكسرة الظاهرة، وبسبب الثانية بالفتحة الظاهرة، مع أنهما مضافتان إلى ضمير المائب، وذلك على نعمة من  
لغات العرب، ولأشهر الجر بالياء والنصب بالألف.

الصمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك فى المثنى وما ألحق به وهو كلا وكلتا واثنان واثنان وإلى هذا أشار بقوله :

بالألف أرفع المثنى وكلا      إذا بمضمر مضافاً وصلاً  
كلنا كذلك اثنان واثنان      كاتين واثنين بخبرين  
وتخلف الياء فى جميعها الألف      حراً وتضامناً بعد فتح قد ألف

المثنى هو الاسم الدال على اثنين زيادة فى آخره صالح للتجرید وعطف مثله عليه فقولہ بالألف أرفع المثنى یعنی أن الألف تكون علامة للرفع فى المثنى نحو قال رجلان والزبدان قالمان . وقوله وكلا معنى أن كلا يرفع أيضاً بالألف كالمثنى لكن بشرط إضافته إلى المضمر وإلى هذا أشار بقوله : (إذا بمضمر مضافاً وصلاً) وهم من عطفه كلا على المثنى أن كلا ليس بمثنى حقيقة تقول قدم الزبدان كلاهما وقيد بإضافته إلى المضمر احترازاً من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حينئذ بحركة مقدرة فى الألف ومضافاً حال من الصمير المستتر فى وصل وبمضمر متعلق بوصل والتقدير إذا وصف بمضمر فى حال كونه مضافاً إليه أى إلى المضمر . وقوله : (كلتا كذلك) أى كلتا مثل كلا فى أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى مضمر ، وهم أيضاً من قوله كلتا كذلك أن كلتا ليس بمثنى حقيقة على مفتضى التشبيه وكلتا مبتدأ وكذلك خبره . وقوله : (اثنان واثنان) كابتين وابتين بجران . معنى أن اثنين واثنين يرفعان بالألف كالمثنى من غير شرط ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقى وهو اثنان واثنان وإنما حكم على كلا وكلتا واثنين واثنين أنها ليست مشاة حقيقة لأنها لا تصلح للتجرید وعطف مثلها عبيد . وقوله : (وتخلف الياء فى جميعها الألف) ، البيت معنى أن الياء تخلف الألف فى الجر والنصب فى جميع ما ذكر فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو مررت بالزيدين والاثنين كليهما ورأيت الهنديين والاثنين كليهما . وقوله : (بعد فتح قد ألف) . معنى أن الياء فى الجر والنصب يفتح ما قبلها كالفتح المعهود فى الرفع وهو المراد بقوله : بعد فتح قد ألف ، والياء فاعل بتخلف والألف مفعول به وقصر الياء ضرورة ونصب حراً ونصب على إسقاط حرف الجر ، أى من جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين فى موضع الحال والتقدير فى حال كون هذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفى جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف ومن مواضع الياء نيابة الدوا عن الصمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك فى جمع المذكر السام وما ألحق به وإلى ذلك أشار بقوله :

وارفع موأ وببأ اخرز وأنصب  
وشبهه دس وبه عشرونا  
أولو وعالمون عليونا  
وبأه ومثل حبس قذيرد  
سالم جمع عامر ومذنب  
وبأه الحق والأهنا  
وأرضون شذ وألونا  
دا الساب وهو عد قوم بطرد

بمعنى أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط في مفردة أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب، والآخر وصف ويشترط في مفردة أن يكون مذكراً عاقلاً خالياً من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالالف والهاء أتى بمثل من الأول للاول وهو عامر والثاني للثاني وهو مذنب. قوله: (وشبهه ذين) بمعنى شبه عامر ومذنب في كونهما على ما ذكر يواو متعلق برفع وببأ متعلق باجر أو بانصب وهو من باب النزاع وفيه تقديم المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم وسالم جمع منصوب بأحد العاملين فهو أيضاً من باب النزاع، وقوله: وشبه ذين مجرور بالمطف على عامر ومذنب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله: (وبه عشرونا) هذه هي الكلم التي ألحقت بجمع المذكر السالم في الإعراب وذكرها سبعة ألفاظ عشرون وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وبابه بمعنى ثلاثين إلى التسعين ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ والأهون وهو جمع غير مستوف الشروط لأنه ليس بعلم ولا صفة وأولو وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وعالمون وهو أيضاً اسم جمع لا مفرد له من لفظه وليس جمعاً لعالم لأن عالمها أعم وعليون اسم لأهل الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذ راجع لأرضون ووجه شذوذه أنه من باب سنين وباب سنين مطرد فيما حذف من مفردة حرف أصلى وهو ض من تاء التأنيث كسنة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلى فيعوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم أرضة فشذ على هذا جملة في موضع الحال من أرضين والتقدير وأرضون في حال كونه شاذاً والسنون وبابه بمعنى كل ما حذف من مفردة حرف أصلى وهو ض من تاء التأنيث كعزير وثبين وسنين ومثين وقوله: (ومثل حين قد يرد ذا الباب) الإشارة بهذا إلى سنين وبابه بمعنى أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون ولا تحذف النون للإضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنيماً كسنين يوسف» في إحدى الروايتين وقوله: (وهو عند قوم يطرد) بمعنى أن هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله:



٢ دعائي من بعد ذلك سببه لعمر ما شبيماً وشيئاً مرذاً  
ثم قال :

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا هِ الْخَقْ فَالْتَجْ وَقُلْ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقْ

يعنى أن نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل، قيل وهو مخصوص بالفروسة كقوله :

٣. ومدا يدري أشعرأه مى وقد جاورت حد الأربعين  
ثم قال :

وَنُونٌ مِمَّا تُسْرُ وَالْمُلْحَقُ بِهِ عَكْسَ ذَلِكَ اسْتَفْعَلُوهُ فَانْتَبَهْ

يعنى أن نون المثني وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل وهو لغة مع الياء وقبل مطلقاً، ومنه قوله :

٤. أعرف مهاب الحبيد والقيانا ومنحرب أشهب طيبا

(٢) بيت من الطويل، وهو للعصية بن عبد الله القشيري في تلخيص الشواهد ص ٧١، وخزانة الأدب ٥٨/٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦، وشرح التصريح ٧٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧، وشرح المفصل ١١/٥، ١٢، والمقاصد النحوية ١٦٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٧/١، وجواهر الأدب ص ١٥٧، وشرح الأنصوري ٣٧/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٩، ولسان العرب ٤١٣/٣ (نجد)، ٥١١/١٣ (سنة)، ومجالس تعصب ص ١٧٧، ٣٢٠.

و شاع به قوله : نون سينه حيث نصب اسين، بالفتحة على لغة بعض تميم وسي عابر، ولم يعاملها معاملة جميع المذكر السالم في رفعها بالواو ومضها وجرحها بالياء.

(٣) بيت من الزاخر، وهو لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص ١٥٦، وتلخيص الشواهد ص ٧٤، وتذكرة النحاة ص ٤٨٠، وخزانة الأدب ٦١/٨، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، وحملات البحتري ص ١٣، والنور ١/١٤٠، وسر صناعة الإعراب ٦٢٧/٢، وشرح التصريح ٧٧/١، وشرح ابن عقيل ص ٤١، وشرح المفصل ١١/٥، ولسان العرب ٥١٣/٣ (نجد)، ٩٩/٨ (ربيع)، ٢٥٥/١٤ (فري)، والمقاصد النحوية ١٩١/١، وبلا نسبة في الأشباه والظواهر ٢٤٨/٧، وأوضح المسالك ٦١/١، وجواهر الأدب ص ١٥٥، وشرح الأنصوري ٣٨/١، ٣٩، والمعتمد ٣٣٢/٣، وفتح الهوامع ٤٩/١.

و شاع به قوله : الأربعين حيث أصره بالحركات، فجمعه بالكسرة، ولم يعربه إعراب جميع المذكر السالم على اللفظة الأشبح وقيل إن كسرة النون، هنا، لغة من لغات العرب، وقيل. كسرت النون على ما هو الأصل في التحصن من الفداء الساكنين.

(٤) ترجع نونية في ملحق ديوانه ص ١٨٧، ولروية أو لرجل من ضبة في الدور ١٣٩/١، والمقاصد النحوية ١٨٤/١، ولرجل في بواخر أبي زيد ص ١٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٤/١، وتلخيص الشواهد ص ٨٠، وخزانة الأدب ١٥٦/٧، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧، ورصف اليميني ص ٢٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٩، ٧٠٥، وشرح الأنصوري ٣٩/١، وشرح التصريح ٧٨/١، وشرح ابن عقيل ص ٤٢، وشرح المفصل ١٢٩/٣، ٤٩/٤، ٦٧، ١٤٣، وفتح الهوامع ٤٩/١.

وقوله : فأنبه أى لما استعملته العرب من الفرق بين تون الجمع وتون الثنية ومن مواضع النياحة أيضاً نياحة الكسرة عن الفتحة وذلك فى جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله :

وما بنا وألف قد جُمعا	يُكسر فى الحرّ ومى أنصب مَعا
كذا أولاتٍ وأدى اسماً قد جُمِلَ	كأذرعَات فيه ذا أنصباً قُل
وجرّ بالفتحة ما لا ينصرف	ما لم يصف أو يك بعد أن ردف

يعنى أن المجموع بالألف والياء وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول . مررت بالهندات ورأيت الهندات وإنما نصب بالكسرة مع تأنى الفتحة حملاً على جمع المذكر السالم لأنه فرع عنه وقدم الجر لأن النصب محمول عليه . وقوله : (كذا أولات) البيت . هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوهان الأول . أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه وإليه أشار بقوله كذا أولات يعنى أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ لَوَلَاتٍ فَهِنَ لَآلِئًا ﴾ [الطلاق : ٦] الثانى ما سعى به من جمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة وإليه أشار بقوله : (والذى اسماً قد جعل) إنبح فتقول فى رجل اسمه هندات هذا هندات ورأيت هندات ومررت بهندات كما كان قبل التسمية ومنه أدرعات اسم موضع بالشام وذاته معجمة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذى مبتدأ وعملته اسماً قد جعل وفى جعل ضمير مستتر هائد على الموصول واسماً مفعول ثان بجعل وكأذرعَات متعلق بجعل أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى جعل وذاتاً مستدأ وهو إشارة إلى الحكم المتقدم فى جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره وقبل خبره وفىه متعلق بقيل والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر عن الأول والرباط الضمير المجرور بفى وهو متعلق بقيل وتقديره والذى جعل اسماً من جمع المؤنث السالم كأذرعَات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره . ومن مواضع النياحة نياحة الفتحة عن الكسرة وإليه أشار بقوله : (وجر بالفتحة ما لا ينصرف) يعنى أن الاسم الذى لا ينصرف يجر بالفتحة ولم يذكر الرفع والنصب لأنه على الأصل السابق ولما كان جره بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف ولا يدخل عليه أل وأشار إلى ذلك بقوله : (ما لم يصف أو يك بعد أن ردف) فشمل أل الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الأحسن ومعنى ردف تبع . وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً ميا للمفعول وما فى موضع رفع نياحة عن الماعل ويحتمل أن يكون فعل أمر وما فى موضع نصب على أنه مفعول به وما فى قوله ما لم يصف طرفية مصدرية والتقدير مدة كونه

غير مضاف ولا تابع لآل . ومن مواضع النيباة نيباة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وإليه أشار بقوله :

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النَّوْنَا      رَفَعَا وَتَذَهَبِينَ وَتَسْأَلُونَا  
وَحَدَفُهَا لِلْحَزْمِ وَالنَّصَبِ سِمَةً      كَلَّمْ تَكُونِي لِتَسْأَلُونِي مَظْلَمَةً

يعنى أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ وفهم من قوله لنحو أنها أكثر وتبلغ بالاستقراء إلى ثمانية لأن يفعلان شامل لما كان ألفه ضميراً نحو الزيدان يفعلان ولما كان ألفه علامة التشبيه نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث، ويتضمن أيضاً تفعلان بالثناء فإنه شبيه يفعلان وتكون ألفه أيضاً ضميراً نحو أنتما تفعلان وعلامة التشبيه نحو تفعلان الهندان وأما تسألون فيكون واؤه ضميراً نحو أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لأنه شبيه وواو يفعلون يكون ضميراً نحو الزيدون يسألون وعلامة جمع نحو يسألون الزيدون وأما تذهبن فلا تكون ياءه إلا ضميراً فهذه ثمانية أمثلة التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ والنون مفعول أول باجعل ورقعا مفعول ثان وهو على حذف مضاف أى علامة رفع والتقدير واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتذهبن وتسألون . وقوله : (وحذفها للجزم والنصب سمه) ، أى علامة وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله : (كلم تكوني) ومثال للنصب وهو قوله : (لتروى مظلمه) يجوز في لامة لفتح والكسر والقياس الفتح . واعلم أن علامات الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة ، وبدأ بالأسماء المعتلة فقال :

وَسَمِ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا      كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمَا  
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فَبِهِ قُدْرًا      جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا  
وَأَنَّ مَقْصُودَ وَنَصْبِهِ ظَهَرَ      وَرَفَعُهُ يَتَوَى كَذَا أَهْلاً بِحَرِّ

يعنى أن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف قبلها فتحة لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتقى يسمى معتلاً وليس من الأسماء ما حرف إعرابه واو قبلها ضمة لازمة وما موصولة مفعول أول بسم ومعتلاً مفعول ثان وحصة ما كالمصطفى ومكارم مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به ومن الأسماء متعلق بسم ثم إن القسم الأول من المعنى وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الإعراب أعنى الضمة والفتحة والكسرة لتعلم

المنطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ويسمى مقصوراً وقد نبه على ذلك بقوله: (فالأول الإعراب فيه قُدراً جميعه) البيت ثم نبه على القسم الثاني بقوله: (والثاني مقوص) البيت يعنى أن القسم الثاني من المعتل يسمى مقوصاً وتظهر فيه الفتحة في حال انتصب لختفها في الياء نحو رأيت القاضي وتوى فيها الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لتغلها في الياء نحو قام القاضي ومررت بالقاضي ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله:

وَأَيُّ فَعْلٍ أَحْرَمَ مِنْهُ الْفَعْلُ	أَوْ وَأَوْ أَوْ يَاءٌ فَحُفَّتْ عَنْهُ عُرْفُ
مَالِ الْفَعْلِ نَوْ فِيهِ عِبَرُ الْحَرْمِ	وَأَبْدَ نَصَبٌ مَا كِيدَعُو يَرْمِي
وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَنْوَ وَاحْدٌ جَارِماً	ثَلَاثُهُنَّ تَقْصُرُ حُكْماً لَارْماً

يعنى أن المعتل من الأفعال ثلاثة أقسام: ما آخره ألف نحو يخشى، وما آخره واو نحو يغزو، وما آخره ياء نحو يرمى، وجميع ذلك يسمى معتلاً، أى فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شاتية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبره مفسرة للتضمير المستكن في كان الشاتية المقدرة ويحتمل أن تكون ماقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لمة ربيعة والفاء جواب الشرط وفي حرف ضمير مستتر عائد على فعل ومعتلاً حال منه مقدم على عامله. وقوله: (فالألف ابو فيه غير الجرم)، يعنى أن ما آخره ألف من الأفعال المعتلة ينوى فيه صير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الألف نحو زيد يرمى ولن يخشى والألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال تقديره اقصد ويجوز رفعه على الابتداء. وقوله: وأبد نصب ما كيدعو يرمى يعنى أن ما آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر نصبه بالفتحة لختفها نحو لن يدعو ولن يرمى ومعنى أبد أظهر وما موصولة وصلتها كيدعو ويرمى معطوف على يدعو يحذف حرف العطف وقوله والرفع فيهما انو يعنى أن الرفع ينوى في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء والرفع مفعول مقدم باتو وقوله: (واحد جازماً ثلاثهن) إلى آخره يعنى أن هذه الأحرف الثلاثة أصى الألف والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم وحدارماً حال من الفاعل المستتر في احذف وثلاثهن مفعول باحذف ومفعول جازماً محذوف تقديره الأفعال وتقصر مجزوم على جواب الأمر وحكماً مفعول به إن جعلت تقص بمعنى توة أو مفعول مطلق إن جعلت تقص بمعنى تحكم كأنه قال تحكم حكماً لازماً.

## الكثرة والمعرفة

الكثرة هي الأصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتداءً بالكثرة فقال:

نَكْرَةً قَبِيلُ أَلْ مُؤَثَّرٌ      أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا فَعْدُ ذُكْرًا

يعنى أن الكثرة هي ما تقبل أَل وهي الألف واللام وقوله مؤثراً أى مؤثرة التعريف واحتراز  
بذلك من أَل التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة كاللاتي والتي للمح الصفة كالحرث  
فإن كلاهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفاً. وقوله: (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا فَعْدُ ذُكْرًا) يعنى أن من  
النكرات ما لا يقبل أَل كذى بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أَل لكهما  
فى معنى ما يقبلها فذو بمعنى صاحب وما بمعنى شيء وكلاهما يقبل أَل ثم قال:

وَعَبِيرَةٌ مُفْرَمَةٌ كَهْمُ وَدَى      وَهَنْدُ وَاسَى وَالْعُطْلَامُ وَالْأَدَى

يعنى أن غير الكثرة معرفة فالمعرفة هو ما لا يقبل أَل ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من  
لمعارف ستة الضمير كهم واسم الإشارة كذى والعلم كهند والمصاف إلى المعرفة كبنى  
والمعرف بأَل كالعطلام والموصول كالذى، ولم يذكر المقصود فى النداء نحو يا رجل وهو من  
المعارف لأنه داخل كما قبل فى المعروف بأَل أو فى اسم الإشارة ولم يرتبها فى المثل ورتبها  
فى لفصول. ثم شرع فى أول المعارف وأخرها وهو الضمير فقال:

فَمَا لَدَى غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ      كَأَنْتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

يعنى أن ما دل على غيبة نحو هو أو حضور نحو أنت وأنا يسمى ضميراً ودخل فى قوله أو  
حضور اسم الإشارة لأنه حاضر لكنه أخرجه بالمثال ولما كان الضمير متصلاً ومنفصلاً أشار  
إلى المتصل منه بقوله:

وَذُو نَصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُسْتَبَدُّ      وَلَا يَلِي إِلَّا أَحْسَنُ بَسَرًا أَدَا  
كَسَاءَ وَالْكَافِ مِنْ أَنَّى أَكْرَمَكَ      وَالْيَسَاءَ وَالْهَمَّ مِنْ سَلْبِهِ مَا مَلَكْتُ

يعنى أن الضمير المتصل هو ما لا يصح الابتداء به أى وقوعه فى أول الكلام ولا يلى إلا فى  
الاختيار وفهم منه أنه يلى إلا فى غير الاختيار كقول الشاعر:

وَمَا سَمِي بِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَا      أَدَى لَا يَحْسَبُ سَبَابَ لَكَ دَيْبَرٌ

وقوله كالياء التي أتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي به المتكلم من ابني وهي مجرورة بالإضافة وكاف الخطاب من أكرمك وهو منصوب بأكرم وبه المخاطبة وهاء الغائب من عليه والياء من عليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به، ثم قال:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ ثَلَاثُ بَحْثٍ      وَلَفْظٌ بِمَا جَرَّ كَلَفْظٌ مَا نُصِبَ

يعنى أن الضمائر كلها منية وقوله ولفظ ما جر كلفظ ما نصب يعنى أن كل ضمير نصب صالح للجبر وأن كل ضمير جر صالح للنصب ففهم منه أن الياء من ابني تصلح للنصب لأنها مجرورة وأن الكاف من أكرمك تصلح للجبر لأنها منصوبة وأن الهاء من عليه تصلح للجبر لأنها منصوبة وأن الياء من عليه لا تصلح لا للجبر ولا للنصب بل تختص بالرفع، ثم قال:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٌّ نَا صَلَحٌ      كَاغْرَفَ مَا مَأْنَا بَلْنَا الْمَحْ

هذا هو اللفظ الحامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المتكلم المعظم نفسه وهو صالح للإعراب كله رفعه ونصبه وجره وقد مثل به مجروراً في قوله كاعرف بنا ومنصوباً في قوله فإنا ومرفوعاً في قوله بلنا الملح جمع محبة وهي العطفة وفهم منه أن الياء من عليه مرفوعة وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لم يذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والهاء وما يستعمل في الإعراب كله وهو نا علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهوياء المخاطبة وتاء الضمير متكلما كان أو مخاطباً وواو الضمير وألف الاثنين وتون الإناث فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ، ثم قال:

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَنَّا      عَابَ وَغَيْرُهُ كَقَامَا وَاضْمَنَّا

يعنى أن ألف الاثنين وواو الجمع وتون الإناث للغائب والمخاطب فمثالها للغائب الزيد ن قدما وانزهدون قاموا والهندات قمن ومثالها للمخاطب قوما وقوموا وقمن إلا أن قوله وغيره شامل للمتكلم والمخاطب ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم لكن تمثيله بقاموا وهو للغائب واعلمنا وهو للمخاطب يرشد إلى مراده ولو قال عوزي وغيره وخوطب لكان أمي وقوله وألف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه وسوغ الابتداء بالألف عطفاً المعرفة عليه وما

\* ٨٣/١، وتحليل الشواهد ص ١٠٠، وحزاة الأدب ٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥، وحصائص ٣٠٧/١.

١٩٥/٢، والدرر ١٧٦/١، وشرح الأشموني ٤٨/١، وشرح شواهد المحي ص ٨٤٤، وشرح ابن عقيل ص

٥٢، وشرح المعمل ١٠١/٣، ومقاييس اللغة ٤٤١/٢، والمفاصل المحوية ٢٥٣/١، وجمع الهوامش ٥٧/١.

عاب خبر المبتدأ وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله : بنا فعلت ، ثم قال :

ومن ضمير الرفع ما يستنصر كفاعل أوافق نعطط إذ تشكر

يعنى أن من ضمائر الرفع ما يجب استنصاره وفهم من قوله ومن ضمير الرفع أن ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر وذكر أربعة مواضع يجب فيها استنار الضمير : الأول فعل الأمر لنواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله كافل . الثانى الفعل المضارع الممتنع بهمة المتكلم وهو المشار إليه بقوله «أوافق» . الثالث الفعل المضارع الممتنع بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار إليه بقوله نعطط . الرابع الفعل المضارع الممتنع بـه المخاطب وهو المشار إليه بقوله إذ تشكر وما موصولة في موضع رفع بالابتداء ، وغيرها في المجرور ، وأوافق مجرور على جواب الأمر ويعتبط معطوف على أوافق على حذف حرف العطف ، ولما فرغ من الضمير المنصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله :

ودو رنصاع ونمصال أنا هو وأنت والمرفوع لا تنص

ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر للمتكلم منها اثنان أنا ونحن ، وللمخاطب خمسة أنت أنتما أنتم أنن وللغائب خمسة هو هي هما هم هن وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لأنها موصولة لما لم يذكره ولذلك قال والفروع لا تشبه فأنا فرعه نحن لأن المفرد أصل للجمع وأنت فرعه أنت وأنتما وأنتم وأنن لأن أنت لها فرعان فرع من جهة الأفراد وهو أنتما وأنتم وأنن وفرع من جهة التذكير وهو أنت ، وكذلك هو أيضاً فرعه من جهة الإفراد هما وهم وهى ومن جهة التذكير هو . ثم أشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله :

ودو نصاب في اتصال جملا إياى والنصب يح ليس مشكلا

فانتهى بذكر ضمير المتكلم وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع لكنه اكتفى بإيادى عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع وثبت في بعض النسخ وذو انتصاب بالواو وإعراجه مبتدأ وحمل إلى آخر البيت خبره وفى جعل ضمير يعود على المبتدأ وإيادى مفعول ثان بجعل وفى بعض النسخ وذو انتصاب بالالف وإعراجه مفعول ثان بجعل مقدم وإيادى مفعول لما لم يسم فاعله بجعل ، ثم قال :

وَمِ اخْتِيارِ لا يَحِيءُ الْمُفَصِّلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَحِيءَ الْمُفَصِّلُ

يعنى أن الضمير إذا تأتى اتصاله بما قبله لا يَحِيءُ منفصلاً فى الاختيار وفهم منه أنه يَحِيءُ فى غير الاختيار منفصلاً مع تأتى الاتصال كقول الشاعر :

٦. شاعرت بوارث الأموات قد صمت إياهم الأرض من دهر الدهارير

لأنه يتأتى الاتصال فتقول : قد ضمتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفى اختيار متعلق بيجىء . ثم قال :

وَصِلْ أَوْ الْفَصْلُ هَاءُ سَلْبٍ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْهُ الْخَلْفِ انْتَمَى  
كَذَاكَ حَلْتِيهِ وَاتِّصَالاً اخْتَارَ غَيْرِ اخْتَارَ الْانْفِصَالَ

يعنى أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله فى الهاء من سلبه وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص مهما نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه والمختار فى ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه فى قوله وصل وقوله فى كنه الخلف انتمى ، أى انتسب ويعنى به خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها ضميراً متصلاً أخص من خبرها وقوله : ( كذاك حلتيه ) أى مثل كنه فى الخلف المذكور يعنى فحلتيه وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأول منهما أخص وظاهر قوله الخلف انتمى أن الخلاف فى جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وليس كذلك لأنه لا خلاف فى جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وإنما المراد الخلف انتمى فى الاختيار ويدل على أن المراد ما ذكر قوله : ( واتصالاً \* اختار غيرى الانفصالاً ) . وهو موافق فى ذلك لابن الطراوة والرماني وأو فى قوله أو انفصل للتخير وهاء سلبه مفعول بافصل فهو من باب التنازع وقد أعمل الثانى ولو أعمل الأول لقال وصل أو انفصل واتصالاً مفعول مقدم باختياره ثم قال :

وَقَدَّمَ الْأَخْصَ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَ مَا شئتَ فِي انْفِصَالٍ

الأخص هو الأعرف فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والغائب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فإذا أريد اتصال الضمير الثانى قدم الأخص لأنه لا يتوصل إلى اتصاله إلا بتقديم الأخص وعلى ذلك نه بقوله وقدم الأخص فى اتصال وإذا أريد انفصاله قدم ما شئت من الأخص وغيره لأنه إذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثانى وعلى



ذلك نبه بقوله: (وقدمن ما شئت في انفصال) فإذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني وإذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني وانفصاله وقد اجتمع الأمران في قوله **ع**: «إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملككم إياكم» فانفصال الضمير في قوله ملككم إياهم جائز لتقدم الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في ملككم إياكم واجب لتقدم غير الأخص، ثم قال:

ومى اتحاد الرتبة الرزم فصلاً وقد يسبح الغيب فيه وصلًا

يعنى أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لعائب لزم انفصال لثاني نحو ظننتي إياي وحسبتك إياك والدرهم إن جاء زيد فأعطه إياه وقوله وقد يسبح الغيب فيه وصلًا يعنى أن الضميرين إذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافًا ما كأن يكون أحدهما مفردًا والآخر مثني أو مجموعاً أو يكون مذكراً والآخر مؤنثاً كقوله:

٧. سوخئت في الإحسان سخطاً وبهجةً أنا لهمم فعموا أكرم والد

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله وصلًا بلفظ التكثير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد وهذا يقتضى أن البيت الواقع بعد هذا البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف ما غير ثابت في الألفية وهو من أبيات الكافية، ثم قال:

وَقَلَّ بِاِثْنَيْنِ مَعَ الْفِعْلِ الرِّزْمُ	نُونٌ وَفَسَاةٌ وَلَيْسَ قَدْ نُظِمَ
وَلَيْسَ قَشَا وَلَيْسَ نَدْرًا	وَنَعْلٌ لَعْلٌ أَعْكُسُ وَكُنْ مُسَحْبِرًا
فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطَرَّ أَرْخَفًا	مَنْ وَعَى مَعْصُ مِنْ قَدْ سَلَا
وَمَنْ لَدَيْهِ لَدَيْ قُلْ وَمَنْ	قَدْنِي وَطَلَى الْحَدَفُ أَيْمًا قَدْ بَمِي

قد تقدم أن من جملة الضمائر ياء المتكلم وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه بنون تسمى نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر الذي لا

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٠٥، وتلخيص الشواهد ص ٩٧، وتذكرة الحدا ص ٥٠، والدرر ١/٢٠٣، وشرح الأشوسني ١/٥٤، وشرح التصريح ١/١٠٩، والمقاصد الحوية ١/٣٤٢، وجمع الهوامع ١/٦٣.

والشاهد منه قوله «أنا لهمم» وكان القياس أن يقال: «لنا لهمم إياه» بالانفصال، فجاء متصلًا، وذلك لأن الضميرين اتحدتا رتبة.

يكون نظيره فيه وهو الجهر ويستوى في ذلك الماضي والمضارع والأمر وإلى ذلك أشار بقوله:  
(وقل يا نفس مع الفعل انترمز \* نون وقاية)، وقد حذفت للضرورة مع ليس كقوله:

٨. إذ ذهب الغوم الكرام ليسى

وإلى ذلك أشار بقوله: (وليسى قد نظم)، معنى أن نون الوقاية حذفت مع ليس في انظم  
لضرورة الوزن وقال يا نفس وهو مخالف لمعارات النحويين فإنهم يسمونها ياء المتكلم  
وقل متعلق بانترمز ومع الفعل كذلك وإذا اتصلت أعنى ياء المتكلم بالحروف لم تلحق نون  
الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها وهي إن وأخواتها بقوله:

(وليتنى فشا وليتى ندرا \* ومع لعل أعكس وكن مخيرا \* في الباقيات)

يعنى أن لحاق نون الوقاية لليت كثير وعدم لحاقها قليل فليتنى أكثر من ليتنى ولم يحى في  
القرآن إلا بالنون كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَى كُنتَ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣] ومن حذفها قول الشاعر

٩. كمنية جابر إذ قال ليتنى أصادفهُ وأفقدُ جُلَّ مالى

وقوله: ومع لعل أعكس يعنى أن عدم لحاق النون للعل كثير ولحاقها لها قليل فهى  
بالعكس من ليت ولم تأت في القرآن إلا بدون نون كقوله تعالى: ﴿لَعَلَى أَيْلُكُ الْأَسْبَابُ﴾  
[الفرار: ٣٦] ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر:

١٠. فقلتُ أعيراسى القدوم لعلنى أحطُ بها قبراً لأبصرَ ماجد

(٨) الرجز لرؤبة في محل دهره ص ١٧٥، ومخزاة لأب ٣٢٤/٥، والدرر ٢٠١/١، وشرح التنوير  
١١١/١، وشرح الشواهد المسمى ٤٨٨/٢، ولسان العرب ١٢٨/٦ (هيس)، ولسان العرب ١٥٠/١،  
٣٤٤/١، وبلا نسخة في أوضح المسالك ١٠٨/١، وتحليص الشواهد ص ٩٩، والحي الذي ص ١٥٠،  
وجواهر الأدب ص ١٥، وخرانة الأدب ٣٩٦/٥، ٢٦٦/٩، وسر صناعة الإعراب ٣٢/٢، وشرح الأشموسى  
٥٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٦٠، وشرح المفصل ١٠٨/٣، ولسان العرب ٢١١/٦ (ليس)، ومعنى السبب  
١٧١/١، ٣٤٤/٢، ومع الهوامع ٦٤/١، ٢٣٣.

والمشاهد به قوله: «ليسى» حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتفيتها الجهر،  
وهذا الحذف شاذ.

(٩) البيت من الوافر، وهو لريد الحبل في ديوانه ص ٨٧، وتحليص الشواهد ص ١٠٠، وخرانة الأدب ٣٧٥/٥،  
٣٧٧، والدرر ٢٥٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٩٧/٢، وشرح المفصل ١٢٣/٣، والكتاب ٣٧٠/٢، ولسان  
العرب ٨٧/٢ (ليت)، ولسان العرب ١٠٨/١، وبنو أمي زيد ص ٦٨، وبلا نسخة في جواهر الأدب ص  
١٥٣، ووصف المبني ص ٣٠٠، ص ٣٦١، وسر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢، وشرح الأشموسى ٥٦/١،  
وشرح ابن عقيل ص ٦١، ومجالس لعلي ص ١٢٩، والمقضب ٢٥٠/١، ومع الهوامع ٦٤/١.  
والمشاهد به قوله «ليتنى» و«ليتاس» ليتنى، فحذف نون الوقاية للضرورة.

(١٠) البيت من الطويل، وهو بلا نسخة في تحليص الشواهد ص ١٠٥، والدرر ٢١٢/١، وشرح الأشموسى ٥٦/١،  
وشرح ابن عقيل ص ٦٢، ومع الهوامع ٦٤/١.

والمشاهد به قوله «لعلنى» حيث لحقت «لعل» نون الوقاية، وحذفها أشهر

وقوله: «وكن مخيراً في الباقيات». يعني بالباقيات ما بقي من الأحرف الستة وهي إن وأ و كأن ولكن فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وأن لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل: «إني أنا الله»، «إني برىء مما تشرعون» [هود: ٥٤] وإسما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالأفعال وكان لحاقها غالباً في لبت لقوة شبهها بالفعل لأنها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالباً مع لعل لأنها بعدت عن شبه الفعل فإنها شبيهة بحرف الجر في تعلق ما بعدها بما قبلها في نحو تب لعلك تفلح ومخيراً خبر كن ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر وفي الباقيات متعلق به ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما من وعن بقوله: (واضطراباً خففاً مني وعن) البيت، يعني أن الوجه في من وعن إذا دخل على ياء المتكلم أن يقال مني وعن بتشديد النون لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدخلت فيها وأشار بقوله: واضطراباً خففاً مني وعن إلى آخره إلى قول الشاعر:

١١. أبها السائل عهم وعنى      لست من قيس ولا نيس منى

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله: (ومى لدنى لدنى قل) البيت يعني أن لحاق نون الوقاية للدن كثير وعدم لحاقها قليل ولذلك قرأ أكثر القراء من لدنى بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف وقوله وفي قدنى وقطنى المحذف أيضاً قد ينى يعني أن قد وقط مثل لدن في أن لحاقها أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم من قوله ينى وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله:

١٢. قدنى من نصر الحسين قدنى

(١١) البيت من المديدة، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٩٠، وأوضح للمصانك ١/ ١١٨، وتحليص الشواهد ص ١٠٦، والحيى الداني ص ١٥٦، وجواهر الأدب ص ١٥٢، وعزارة الأدب ٥/ ٣٨٠، ٣٨١، ووصف المباني ص ٣٦١، والدرر ١/ ٢١٠، وشرح الأشعوني ١/ ٥٦، وشرح المنصريح ١/ ١١٢، وشرح ابن عثيم ص ٦٣، وشرح المفصل ٣/ ١٢٥، والمقاصد الحوية ١/ ٣٥٢، وجمع الهوامع ٦٤/ ٦٤.

و شـ هـ د يـ بـ قـ لـ مـ نـ هـ وـ حـ تـ ثـ جـ ذـ رـ زـ سـ صـ ضـ طـ ظـ عـ فـ قـ كـ غـ خـ دجـ ددـ وهـى وهـى

(١٢) المرجع لحسين بن صالح الأرقط في غرانة الأدب ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، والدرر ١/ ٢٠٧، وشرح شواهد المحقق ١/ ٤٨٧، ولسان العرب ١/ ٣٤٤ (حسب)، والمقاصد الحوية ١/ ٣٥٧، ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣/ ٤٨٩ (لحد)، وليس في ديوانه، ولأبي بجدة في شرح المفصل ٣/ ١٢٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٤١، وأوضح المصانك ١/ ١٢٠، وتحليص الشواهد ص ١٠٨، والحيى الداني ص ٢٥٣، وعزارة الأدب ٦/ ٢٤٦، ٧/ ٤٣١، ووصف المباني ص ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٦٤، والكتاب ٢/ ٣٧١، ومعنى الزبيب ١/ ١٧٠، ومولد أبي زيد ص ٢٠٥.

والشاهد به قوله «قدنى» وقدي «حيث أثبت النون في الأول، على اللغة المشهورة، وحدها في الثاني، وهذا قليل.

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر وإنما صرح بذلك في الأعمال لكنه اكتفى بالسطر بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم لحاقها والوزن يحفظ جميع ذلك . واضطراراً منصوب على المفعول له وعن مفعول على حذف مضاف تقديره خفف نون عنى .

### العلم

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو خبران علم شخص وعلم جنس وقد أشار إلى الأول بقوله :

اسْمٌ بِمَعْنَى الْمُسَمَّى مُطْلَقاً      عَلِمَهُ كَجَعْفَرٍ وَحَسْرَتِهَا  
وَقَسَمُورٍ وَمَسَدٍ وَلاحق      وَتَسَدَّقُمِ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشَقِ

فقوله اسم جنس ويعين المسمى محرج للكرة ، ومطلقاً مخرج لما سوى العلم من المعارف لأن كل معرفة غير العلم يعين مسماء لكن بقرينة إما لفظية كأل والصلة وإما معنوية كالحدود والغاية بخلاف العلم فإنه يعين مسماء بغير قرينة ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولى العلم بل يكون لأولى العلم وغيرهم مما يؤولف نوع المثل فقال كجعفر وهو اسم رجل وعمرق وهو اسم امرأة وقرن وهو اسم قبيلة وعدن وهو اسم بلدة ولاحق وهو اسم فرس وشذقم وهو اسم جمل وهيلة وهو اسم شاة وواشق وهو اسم كلب . واسم مبتدأ ويعين المسمى جملة في موضع الصفة له ومطلقاً حال من الضمير المستتر في يعين وعلمه خبر والضمير في علمه هالة على المسمى ويجوز أن يكون علمه مبتدأ وبغيره اسم يعين المسمى ويكون حيثئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا تطيل بها .

وَأَسْمَاءُ أُنَى وَكُنْيَةٌ وَلَقَبٌ      وَأَخْرَجْنَا ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبُ

ثم قال : (واسماء أنى وكنية ولقب) يعني أن العلم ينقسم إلى اسم ويقال فيه الاسم الخاص كجعفر وإلى كنية وهو كل ما صدر بأب أو أم كأمي زيد وأم كلثوم ، وإلى لقب وهو ما دل على رتبة مسماء كالصديق والفاروق أو ضمة كقفة وأنف الناقة . ثم قال : (وأخرجنا ذا إن سواه صحباً) الإشارة بنا إلى اللقب يعني أن اللقب إذا صحب سواه يجب تأخير سواه شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد قفة وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال :

وَأِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَاصِفٌ حَسْمًا وَإِلَّا أَتْبَعَ الْاِدْيَ رَدَفٌ

يعنى أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أى غير مضافين ولا أحدهما ماضف الاسم إلى اللقب وجوباً نحو هذا سعيد كرز ولا مدخل هنا للكية فإنها من قبيل المضاف ويلزم حيث أن يكون اللقب هو المضاف إليه لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخيرهُ وقوله وإلا أتبع الذى ردف أى وإن لم يكونا مفردين أتبع الآخر للأول أى اجعله تابعاً له فى الإعراب وتبعته له بما على البدل أو عطف البيان وشمل قوله وإلا ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الأول مضافاً والثانى مفرداً نحو عبد الله كرز أو لأول مفرداً والثانى مضافاً نحو هذا زيد أنف الناقة والإتياع فى جميع ذلك واجب وحتماً منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف والتقدير إضافة حتماً وأتبع جواب الشرط وحذفت منه الفاء للضرورة، ثم قال:

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَمُفْضِلٍ وَاسِدٌ وَذُو ارْتِجَالٍ كَمُفَادٍ وَأَدَدٌ

يعنى أن العلم ضربان مقول ومرتل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولاً من المصدر كفضل ومن اسم العين كأسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كشاب فترناه ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضى كشمر اسم الفرس . والمرتل ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية كسماد اسم امرأة وأدد اسم رجل . ومنه منقول مبتدأ وخبر وذو ارتجال مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ومنه ذو ارتجال . ثم قال:

وَجُمْلَةٌ وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا فَإِنْ بَنَيْنَا بِهِ نَمَّ أَغْرَبًا

أى ومن العلم جملة كبرق نحره . وقوله وما يمزج ركباً يعنى أن المركب تركيب مزج والمرج المخلط وهو ما ختم بغيره كعبلبك وما ختم بويه كسبويه فالأول يعرب آخره إعراب ما لا يتصرف والثانى يبنى آخره على الكسر وإلى ذلك أشار بقوله : (ذا إن بغيره نَمَّ أغرباً) فذا اسم إشارة للمركب تركيب مزج وأطلق هنا الإعراب ومراده إعراب ما لا يتصرف على ما ينبه عليه فى باب ما لا يتصرف وما يمزج مبتدأ خبره محذوف أى من العلم وذا مبتدأ خبره أغرب وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبراً عن ذا . ثم قال:

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ دَوُّ الْإِصَامَةِ كَعَمَدِ شَمْسٍ وَبُرِّ قَحَافَةٍ

أى من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لأن منه الكى وغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثل من غير الكنى وهو عبد شمس ومثال من الكى وهو أبو قحافة. ثم أشار إلى النوع الثانى من العلم وهو علم الجنس فقال:

وَوَصَّموا لِعِلْمِ الْأَخْناسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهُوَ عَمٌ

يعنى أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاماً هى فى اللفظ كعلم الأشخاص فتأنى منه لحال فى فصيح الكلام وينمى من الصرف إن وجدت فيه حلة زائدة على العلمية من العلل المانعة للصرف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله كعلم الأشخاص لفظاً ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول النكرة وهذا معنى قوله وهو عم أى ومدلوله شائع وفهم من قوله لبعض الأجناس أنها لم تصع ذلك لجميع الأجناس ووقف على علم بالسكون على لغة ربيعة وعم فعل ماضى فى موضع خبر هو ويجوز أن يكون مفرداً فقصره بحذف ألفه نحو قولهم بر فى بار. ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر المعانى أشار إلى الأول بقوله:

مِنْ ذَلِكَ أَمْ عَرِيطٌ لِلْمَقْرَبِ وَهَكَذَا تُعَالَى لِلْشُعْلَبِ

يعنى من ذلك أى من العلم الجسى أم عريط وهو علم لجنس المقرب ومن علم جنسها أيضاً شبرة وهكذا تعالَى أى وكذا أيضاً تعالَى علم لجنس الشعلب وهو غير منصرف للعلمية وتاء التانيث إلا أنه صرفه للصورة ثم أشار إلى النوع الثانى من علم الجنس، بقوله:

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَحْرَةِ كَمَا مَحَرَّ عِلْمٌ لِلْفَحْرَةِ

أى ومثل أم عريط وتعالَى فى كونهما علمى جنس برة وهو للمبرة بمعنى البر وفجار علم للمحرة بمعنى الفجور، وبرة أيضاً غير منصرف للعلمية وتاء التانيث وفجار مبنى على الكسر لشبهه بتزال وقد جمع الشاعر بينهما فى قوله:

١٣. إما اقتسما حطّيتا بيما حملت بُرّة واحتمت حجار

### اسم الإشارة

بدا لمُفْرَدٌ مُدَكَّرٌ أَشْرَ بِذِي وَدَةٍ تَا عَلَى الْأَثْنِ، ائْتَصَرَ

مؤنث النوع الثالث من المعارف. واسم الإشارة إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى هذا هو أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر وقد أشار إلى الأول بقوله: (بدا لمفرد مذكر أشر) يعني أن ذا إشارة إلى المفرد المذكر وأشار إلى الثاني بقوله: (بدي وذه تي تا على الأثنى اقتصر) يعني أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألفاظ وهي ذى وذه تي تا أراد وتي وتا لحذف العاطف لضرورة الوزن واقتصر فعل أمر وبدي متعلق به أى اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث ولا تشر بها إلى غيره وليس المراد أنه لا يشار إلى المفرد المؤنث إلا بها فإنه يشار إليه بغيرها نحو ذه وته وته وذه ويجوز ضبط اقتصر على هذا بضم التاء مبنيًا للمفعول. ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

وَذَيْنِ تَانٍ لِلْمُتَنَسِّيِ الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْبٍ ذُكَّرٌ تُطْعَمُ

ف قوله ذان راجع لثنية الأول وهو ذا، وتان راجع لثنية الثاني وهو تا، ولا يشي من ألفاظ المؤنث إلا تا وقوله المرتفع يعني أن هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من الثنية لأن الألف فيهما علامة للرفع وقوله وفي سواء أى فى سوى المرتفع أو فى سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو التصب والجبر فيشار إلى المثنى المتصّب والمخفض بذين وتين مقرونين بالياء لأن الياء علامة الجبر والتصب وذان مبتدأ وتان معطوف عليه على حذف العاطف وللمثنى خبر المبتدأ وذين تين مفعول مقدم باذكر ونطع مجزوم على جواب الأمر. ثم أشار إلى الخامس بقوله:

(١٣) البيت من الكامل، وهو تلخيص النيباتى فى ديوانه ص ٥٥، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦، وخرانة الأدب ٣٢٧/١، ٣٣٠، ٣٣٣، والدرر ٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٢١٦/٢، وشرح التصريح ١٢٥/١، وشرح المعصّل ٥٣/٤، والكتاب ٢٧٤/٣، ولسان العرب ٤٢/٥ (برر) ٤٨/٥ (فحصر)، ١٧٤/١١ (حمل)، ومقاصد الحوية ٤٠٥/١، وبلاسة فى الأشباه والنظائر ٣٤٩/١، وجمهرة اللغة ص ٤٦٣، وخرانة الأدب ٢٨٧/٦، والخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥، وشرح الأشموسى ٦٢/١، وشرح حمنة: يحافظ ص ١٤١، وشرح المعصّل ٣٨/١، ولسان العرب ٣٧/١٣ (أن)، ومجالس نعلب ٤٦٤/٢، مع الهوامع ٢٩/١. والشاهد به جعل «الجبر» معدولاً عن «الجمرة المؤنثة».

وبأولى اشْرَ لجمع مُطلقاً والممدُّ أولى

يعنى أن لفظ أولى يشار به إلى الجمع مطلقاً أى سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فنقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والممد أولى يعنى زيادة الهمزة بعد ألف مكسورة وإنما كان أولى لأنها لغة أهل الحجاز ولم يجرى فى القرآن إلا ممدوداً كقوله تعالى: ﴿هَـأَنـتُمْ أَوَّلَاءُ﴾ [آل عمران: ١١٩] ثم اعلم أن اسم الإشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وعند الناطق على مرتبتين قريبة وبعيدة، وقد أشار إلى البعيدة بقوله:

ولدى البُعْد انطقوا

بالكاف حَرَفاً دُونَ لَامٍ أَوْ مِمَّا وَاللَّامُ إِن قَدِمَتْ هَا مُنْتَبِهة

يعنى أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فأنت مخير بين أن تأتى باسم الإشارة مقرون بكاف الخطاب دون لام فتقول ذاك وأولئك وبين أن تأتى به مقروناً بالكاف واللام معاً فتقول ذلك وأولى لك وفهم منه أن القريب ما لا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام معاً وهى المثل التى أتى بها أول الباب ولدى بمعنى عند وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفاً حال من الكاف وإنما به على ذلك لثلاثتهم أن الكاف ضمير كما هى فى نحو غلامك ودون لأم فى موضع نصب على الحال من الكاف أو معه معطوف على دون فهو موضع الحال من الكاف أيضاً وتقدير البيت انطق فى البعد بالكاف حرفاً غير مقرون باللام أو مقروناً بها. ثم قال: (واللام إن قدمت هاء متتعة) يعنى أنك إذا قدمت هاء التثنية على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال هاء ذلك وفهم منه أنه يجوز اقتران هاء بالمجرد نحو هذا وهؤلاء وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو هنك وهؤلاءك إلا أن الأول أكثر وهى لغة القرآن، ومن الثانى قول طرفة:

١٤- رأيت سى عرساً لا يكروسى ولا أهل هذاك الطرف المسمد

(١٤) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه ص ٣١، وتعليق التتوابع ص ١٢٥، وجمهرة اللغة ص ٧٥٤، والجمعى لدنالى ص ٣٤٧، والدرر النواع ص ١/٢٣٦، ولسان العرب ٥/٥ (خسبر)، ١٤/٩٢ (بنى)، والمقاصد المحوية ١/٤١٠، ونسبة فى الاشتقاق ص ٢١٤، وشرح الأشموسى ١/٦٥، وشرح ابن عميل ص ٧٣، وجمع النواع ١/٧٦.

والشاعر به عربى "هذاك" حيث جاءت هاء التثنية مع اسم الإشارة المقترن بالكاف، وهذا قليل



وقوله واللام مبتدأ وخبره ممتعة وحواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الحر مقدم على الشرط في التقدير، والتقدير واللام ممتعة إن قدمت ها فهي ممتعة. ثم قال:

وَهَـمَا أَوْ هَهُـمَا أَتَسَمَّرُ إِلَى      دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافُ صَـ  
بِ السُّمِّدِ أَوْ شَمُّ فُـةٍ أَوْ هَـ      أَوْ بِهِـالِكَ أَتَطَّرُ أَوْ هَـ

ذكر في هذين البيتين سعة ألفاظ يشار بها إلى المكان دون غيره منها إثنان للمكان القريب وهما ها وههنا واليهما أشار بقوله: (وههنا أو ههنا أشر إلى داني المكان) أي إلى المكان الداني وهو القريب فأضاف الصفة إلى الموصوف ومها خمسة للمكان البعيد واليهما أشار بقوله: (وبه الكاف صلا) إلى آخرها يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد سأنت مخير بين أن تلحق ها كاف الحطاب فتقول هاك أو تأتي بشم كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتُمْ رَأَيْتُ نَعِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٠] أو تأتي بهما مفتوح الهاء مشدد النون فتقول هتا أو تلحق هـ الكاف واللام معاً فتقول ههالك أو تأتي بها مكسور الهاء مشدد النون والكاف مفعول بصل والألف في صلا مدلة من نون التوكيد الحفيفة وفي البعد متعلق بصلا وشم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه أي نطق، وكل ما ذكره في البيتين من أو فهو للنحير.

### الموصل

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى أَنْتِ      وَأَلِـبَا إِذَا مَا تُثْبِتَا لَا تُثْبِتِ  
بِ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ      وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ

هذا هو السور الرابع من المعارف. والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثني مذكر أو مثني مؤنث أو جمع مذكر أو جمع مؤنث وقد أشار إلى الأول بقوله: (موصول لأسماء الذی) إنما قال موصول الأسماء احترازاً من موصول الحروف فإنه لم يذكره وقد ذكر أحكامه في أبواب وقوله موصول الأسماء مبتدأ والذي مستدأ وخبره محذوف والتقدير موصول الأسماء منه الذي ثم أشار إلى الثاني بقوله: (الأنثى التي) يعني أن أنثى للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذي للمذكر والأنثى مبتدأ والتي خبره والتقدير وأنثى أي وأنثى الذي ثم أشار إلى ويجوز أن يكون ال في الأنثى عوضاً من الضمير والتقدير وأنثى أي وأنثى الذي ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله: (والبابا إذا ما ثبیتا لا تثبت بل ما تلیه أوله العلامة) يعني أن الذي والتي دا

ثب لا تثبت يازهما لسكونها وسكون علامة التثنية . والياء مفعول مقدم تثبت ولا داهية وقوله  
 بل ما تليه أوله العلامة ما تليه هو الذال من الذى والتاء من التى وآل فى العلامة للعهد لتقدم  
 علامة التثنية وهى الألف رفعا والياء جراً ونصباً فى قوله : بالألف ارفع العثنى وقوله وتخسف  
 الي فى جميعها الألف فتقول اللذان والثان رعا واللذين واللتين جراً ونصباً . وما موصولة  
 وصلتها تليه وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله ويجوز أن تكون فى  
 موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والأول أجود والهاء فى أوله مفعول أول والعلامة مفعول  
 ثان ثم قال : ( والنون إن تشدد فلا ملامه ) يعنى أنه يجوز فى نون اللذين واللتين التشديد  
 ومذهب البصريين أنها لا تشدد إلا بعد الألف ومذهب الكوميسيين أنها تشدد بعد الألف وبعد  
 الياء وهو اختيار المصنف ولذلك أطلق فى قوله : والنون إن تشدد فلا ملامه . والنون مبتدأ  
 واحصر جملة الشرط والجواب والصمير المستر فى تشدد هو الرابط ، ثم قال :

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا      أَيْضًا وَتَعْوِضٌ بِذَلِكَ قَصْدًا

يعنى أنه يجوز أيضاً تشديد النون من ذين وتين وإسما ذكر هنا ذين وتين وليسما من  
 الموصولات لا اشتراكهما مع اللذين واللتين فى جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصاً  
 بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الألف وإذا جار التشديد مع الياء كما فى المثالين  
 فيكون التشديد مع الألف أخرى لأن التشديد مع الألف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه .  
 وقوله وتعويض بذلك قصداً يعنى أن تشديد النون قصد به التعويض من المحدوف فى جميع  
 ما ذكره لمعوض منه فى اللذين واللتين الياء من الذى والتى ومن ذين وتين الألف من ذا وتا  
 من ذلك كله حذف فى التثنية وعوض منه التشديد فالإشارة من قوله بذلك راجعة إلى التشديد  
 وتعويض مبتدأ وقصد خبره وبذلك متعلق بقصد وهو الذى سوغ الابتداء بالكثرة ويجوز أن  
 يكون بذلك متعلقاً بقصد وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى الحصر لأن المراد ما قصد  
 بذلك إلا تعويض فهو كقولهم شئ جاء بك وشر أمر فأتاب وفيه تعريض بإبطال قول  
 من جعل التشديد فى ذين وتين دالاً على البعد ، ثم أشار إلى الخامس وهو جمع الذى  
 فقال .

جَمَعَ الَّذِي الْإِلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا      وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَكْعًا مُطْلَقًا

فذكر للذى جمعين أحدهما الإلى فتقول جاعلى الإلى قاموا أى الدين قاموا والثنائى الدين

بالياء في الرفع والنصب والجزم وعلى ذلك نبه بقوله مطلقاً أي في جميع الأحوال . وقوله :  
وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً يعني أن من العرب من يجري الذي مجرى جمع المذكر السالم  
فيرفعه بالواو وينصبه ويجزمه بـياء يقول نصر الذنون آمنوا على المين كمروا وهي لغة هذيل  
وقيل لغة تميم . وجمع الذي مبتدأ والألى خبره والذين معطوف على الألى على حذف  
العاطف وبعضهم مبتدأ ونطق خبره وبالواو متعلق بنطق ورفعا منصوب على إسقاط حرف  
لجر أي في رفع ويجوز أن يكون مصدرأ في موضع الحال والتقدير نطق بالواو رفعاً .

بِأَلَاتٍ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا      وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعَا

ثم أشار إلى السادس وهو جمع التني فقال : (باللات واللاتي التي قد جمعا) فذكر أهبط  
لنتي جميعي الأول اللاتي والثاني اللاتي فتقول جاءني اللاتي قمن واللاتي خرجن فالتني مبتدأ  
وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع والتقدير التني قد جمع باللاتي واللاتي . ثم قل :  
(واللاء كالذين نزرا وقعا) يعني أن اللاتي الذي هو جمع التني قد يطلق على الذين ليكون  
جمعاً للذي على وجه التندور والمقابلة ومنه قوله :

١٥. فَمِمَّا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ      عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهْدُوا الْحَجُورَا

يعني ان الذين قد مهدوا واللاء مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق بوقع ونزراً منصوب على  
الحال من الضمير المستكن في وقع وهو اسم فاعل من نزر أي قل .

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوَى مَا ذِكْرُ      وَهَكَذَا ذُو عَيْنٍ طَبِيعُ شَهْرُ

ولما فرغ من الذي والتني وثبنتهما وجمعتهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال  
(ومن وما وأل تساوى ما ذكر) يعني أن من وما وأل تساوى ما ذكر من الذي والتني وثبنتهما  
وجمعتهما ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث  
والمجموع المذكر والمؤنث فتقول جاءني من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا  
ومن قمن وكذلك مع ما وأل فمن تقع على من يعقل وما على ما لا يعقل وأل عليهما معاً . ثم

(١٥) البيت من الزاهر . وهو لرجل من بني سليم في تحليص الشواهد ص ١٣٧ ، والدرر ١ / ٢١٣ ، وشرح التصريح  
١ / ١٣٣ ، والمقاصد المبحوطة ١ / ٤٢٩ ، وبلاسة في الأهمية ص ٣٠١ ، ولوضح المسالك ١ / ١٤٦ ، وشرح  
الأشعري ١ / ٦٩ ، وشرح ابن عثيم ص ٧٩ ، وجمع اللوامع ١ / ٨٣  
والشاهد فيه قوله : فاللاء حيث جاء بمعنى «الذين» وهو قلب .

قال: (وهكذا دو عند طي شهر) يعني أن ذو في لغة طي تستعمل موصولة وهي أيضاً مساوية للذى والتي وثنيتهما وجمعهما وإلى ذلك أشار بقوله: وهكذا دو، أي هي مثل من وما وال في مساواتها لما ذكر فتقول جامي ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قمتا وذو قاموا وذو قمتا وهي مبنية والواو لازمة لها في الرقع والنصب والجر في اللغة الشهيرة وهم ذك من تمثيله لها بالواو وذو مبتدأ وشهر خبره وعد طي متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضاً أو في موضع نصب على الحال والتقدير ذو شهر عند طي مثل من وما وال، ثم قد:

وَكَاثِي إِنْصَا لَدَيْهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أُنْزِلَتْ

يعني أن من طيء من إذا أراد معنى التي قال ذات وإذا أراد معنى اللاتي قال ذوات كقول بعضهم: بالفضل ذو فصلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به، يريد بها فتل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون، وكقول الشاعر:

١٦. جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتٍ سَابِقٍ ذَوَاتٌ يَهْفُضُ عَنِ سَائِقِ

فذاات مبتدأ وكاثن خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستفراغ العامل في الخبر وموضع اللاتي ظرف متعلق بأن وذوات عامل بأن والتقدير ذوات مساوية للتي عندهم أي عد طي: وأتي ذوات في موضع اللاتي، ثم قال:

وَمِثْلُ مَا دَا نَعْدُ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْعَ فِي الْكَلَامِ

يعني أن ذا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل ما، يعني ما الموصولة وفهم من تشبيه بها أنها تساوي أيضاً الذي والتي وثنيتهما وجمعهما تقول من ذا يقوم ومن ذا تقوم ومن ذا يقرمان ومن ذا تقومان ومن ذا يقومون ومن ذا يقمن واحترز بقوله إذا لم تلغ في الكلام من أن تكون ملغاة وذلك أن يقلب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاماً ويظهر أثر ذلك في البديل إذا قلت من ذا صريت أزيد أم عمرو فإذا رفعت فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرقع فعلم أنه مروع بالابتداء ودا خبره وهو اسم

(١٦) الرجز لروية في ملحق ديوانه ص ١٨٠، والقدر ٢٦٧/١، وبلاسية في الأربعة ص ٢٩٥، وأوضح السالك ١٥٦/١، وتحليش الشواهد ص ١٤٤، ومعجم الهوامع ٨٢/١.

ولشاهدته قوله «دواة حيث جاء بمعنى «الزواني» وبناء على الصم، وصحته جملة «يهمن» وقيل «ذوات»، هنا بمعنى «صاحبات»

موصول وإذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيداً أم عمراً علم أن ذا ملغاة لأنت أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضربت وذا ملغاة. وذا مبتدأ وخبره مثل ما ويعد في موضع الحال من ذا وإذا متعلق بمثل ومن مضاف في التقدير لاستفهام أي بعد ما استفهام أو من استفهام والتقدير وذا في حال كونه تالياً لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تنفخ. ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلاتها فقال:

وَكُلُّهَا بِلَرَمٍ يَنْفَعُهُ صَلَۃٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَا تَتِي مُشْتَمِلَةٌ

يعنى أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها ورابط يربط بينها وبين الموصول ولذلك سميت موصولات ونواقص وقد نبه على ذلك بقوله على ضمير لائق مشتملة أي مطابق للموصول في الأفراد والتذكير وفروعها فتقول جاءني الذي قام أبوه والتي قامت أمه واللذان قاما وما أشبه ذلك. وكلها مبتدأ وخبره يلزم ومعه متعلق بيلزم والضمير في بعده عائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وصلة فاعل يلزم ومشتملة صفة لصلة وعلى ضمير متعلق بمشتملة. ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما توصل به على قسمين قسم يوصل بجملة وشبهها وقسم يوصل بصفة. وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَتُهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ هُنْدَى الَّذِي ابْنُهُ كُفَيْلٌ

فقوله وجملة شامل للجملة الاسمية والفعلية وقوله وشبهها هو الظرف والمجرور وأنى بمثال للموصول شبه الجملة وهو قوله كمن هندی ومثال للموصول بالجملة وهو قوله الذي ابنه كفل ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية ولم ينبه على ذلك لكن تمثيله بالذي ابنه كفل يرشد إليه وجملة مبتدأ وأوشبهها معطوف عليه وهو الذي سوغ الانتداء بالكرة والذي خبر ويجوز العكس وهو أظهر ووصل صلة الذي وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير في به عائد على الجملة وشبهها وهو الرابط بين الصلة والموصول والتقدير والذي وصل به الموصول جملة أو شبهها ويحتمل أن يكون به نائبا عن المعدل ولا ضمير حينئذ في وصل والتقدير والذي وقع الوصل به جملة أو شبهها. ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال:

وَصِفَةٌ ضَمِيرٌ يَحْتَاجُ صَلَۃً أَوْ وَكُوثُهَا بِمُضَرَّبِ الْأَلْمَالِ قُلٌّ

الصفة الصريحة هي اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصعة المشبهة وفي وصل آل مبالغة المشبهة بخلاف فتقول جاءني القائم أبوه والضاربه زيد أي الذي قام أبوه ولذي صبره زيد وقام المكرم والمصروب أبوه أي الذي أكرم والذي ضرب أبوه وقد ضم الضاربه زيد أي الذي يصربه زيد وجاء الحسن وجهه أي الذي حسن وجهه . والصريحة لخاصة واحترز بها من الصفة غير الصريحة وهي الصفات التي أجريت مجرى الأسماء نحو أضح وأجرع وصاحب فلا يوصل بها آل وقوله : (وكونها معرب بالأفعال قل) يعنى أنه جاءت صلة آل معرب الأفعال وهو الفعل المصارع قليلاً ومنه قوله :

١٧- ما أنت بالحكيم الترضى حكومتَهُ ولا الأصيل ولاذى نراى ولحدل  
أي الذي ترضى حكومته وقوله وصفه صريحة خبر مقدم وصلة آل مبتدأ وكونها مبتدأ ومعرب الأفعال متعلق به وقل خبر المبتدأ والظاهر أن كونها مصدر لكان التامة وتقدير البيت وصلة آل صفة صريحة ووقعها بالفعل المصارع قليل وقوله :

أَي كَمَا وَأَعْرَيْتَ مَا لَمْ تُصَفِّ وَصَدَّرْتُهَا ضَمِيرٌ أَنْحَدَفَ  
وَتَخَفُّهُمْ أَضْرَبَ مُطْلَقاً وَفِي ذَا الْحَدَفِ أَبَا عَمْرٍو أَي يُقَالُ  
إِنْ يُسْتَظَلَّ وَصَلْ وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ فَالْحَدَفُ مَرْزُؤَانٌ يُحَسَّرُونَ

إِنْ صَلَّحَ السَّابِقُ لَوْصَلِ مُكْمَلٌ

من الموصولات أي وإنما أحرها عنها لما احتضت به دون سائر الموصولات من إعرابها في بعض المواضع ولزوم إضافتها لفظاً أو معنى وحواز حذف صدر صلتها وقوله أي كما . يعنى أن أيا مثل ما فيما تقدم من كونها تطلق على المذكر والمؤنث وروعها فتقول جاءني أيهم قام وأيهم قاما وأيهم قاموا وأيهم قمن وقوله : (وأعريت ما لم نصف . وصدر وصنها ضمير انحذف) أي بالنظر إلى التصريح بالمصاف إليه وتقديره وإثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام الأول أن يصرح بالمصاف إليه ويثبت صدر صلتها نحو جاءني أيهم هو

(١٧) البيت من السيط ، وهو للموردق في الإصناف ٥٢١/٢ ، وجواهر الأدب ص ٣١٩ ، وخرانة الأدب ١/٣٢٠ ، والذوق ٢٧٤/١ ، وشرح التصريح ٣٨/١ ، ١٤٢ ، وشرح شعور الذهب ص ٢١ ، ولسان العرب ٩/٦ (أنس) ، ١٦/٥٦٥ (لوم) ، والمبصاة المحوية ١/١١١ ، وليس في ديوانه ، وبلاسة في أرواح المسائل ١/٢٠ ، وتحليص الشواهد ص ١٥٤ ، والجبى الذي ص ٢٠٢ ، ورصف قصتي ص ١٤٨ ، ٧٥ ، وشرح الأشموس ٧١/١ ، وشرح بر غفل ص ٨٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٩ ، والمقرئ ٦٠/١ ، ومعجهايات ٨٥/١ ، والشاعرة قوله «الرضى» حيث أدخل الموصول لاسم «آل» على الفعل المصارع ، وهذا غليل

قائم . نشأ أن يحذف معاً نحو جاءني أي قائم . الثالث أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمحذف إليه نحو جاءني أي هو قائم فأى في هذه الصور الثلاث معرفة وإليها أشار بقوله وأعربت . الرابع أن يصرح بالمحذف إليه ويحذف صدر صلتها نحو جاءني أيهم قائم فأى في هذه الصورة مبنية على الصم وإلى ذلك أشار بقوله :

(ما لم تصف \* وصدر وصلها ضمير انحذف) ، ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ثُمَّ نَزَعْنِ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ إِيَّاهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾ [مريم : ٦٩] فأى مبتدأ وكما خسر وأعربت مسمى للمعمول والثائب عن الفاعل ضمير عائذ عليها وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها مبتدأ وضمير خبره وانحذف في موضع الصفة لضمير الواو الداخلة على المبتدأ واور الحد والتقدير أي مثل ما في جميع أحوالها وأعربت مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفاً . وقوله وبعضهم أعرب مطلقاً يعنى أن بعض العرب يعرب أياً الموصولة في جميع الصور لأربع المذكورة وقرأ بعضهم ثم لتزل عن من كل شيعه أيهم أشد بعض أي . ثم قال : (وهي \* ذا الحذف أيا غير أي يقتضى) يعنى أن غير أي من الموصولات يتبع أيا في جواز حذف صدر صلتها فالإشارة بهذا إلى حذف صدر صلة أي لكن بشرط في جواز حذف صدر صلة غير أي أن تطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله : (إن يستطع وصل) أي إن تطول الصلة وطولها أن يكون فيها رائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قولهم ما أيا بالذي قاتل لك سوءاً ، التقدير بالذى هو قاتل لك سوءاً فالصلة طالت بالمحور والمفعول ومن ذلك قوله عز وجل ﴿هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ [الزخرف : ٨٤] التقدير وهو الذى هو إله في اسماء فحذف الصدر لطول الصلة بالمحور ، ثم قال :

(وإن لم يستطع \* فالحذف نزر)

يعنى أن حذف صدر صلة غير أي إن لم تطل الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم «تماماً على الذى أحسن» أي على الذى هو أحسن ، وقوله :

١٨ . من يحى بالحمد لم يطق بما سعه ولا يحد عن سبيل المحذو والكرم  
أي بما هو سعه وغير أي مبتدأ ويقتضى خسر وأيا معمول مقدم يقتضى وفى متعق

(١٨) البيت من البسيط ، وهو بلا سببه في أوضح المسالك ١/ ١٦٨ ، وتحليص الشواهد من ١٦٦ ، و يدرج ٣٠٠ ، وشرح الأشموس ١/ ٧٨ ، وشرح التصريح ١/ ١٤٤ ، والمقاصد المحوية ١/ ٤٦٦ ، وفتح الهوامع ٩٠ ، ١

ونشاهد فيه قوله «بما سعه» حيث حذف المائدة إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعاً لا ابتداء ولم تقل الصلة ، إذ لم تشمل إلا على المبتدأ والخبر والتقدير بما هو سعه

بفتنى وإن يستعمل شرط ووصل مفعول ما لم يسم فاعله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه وقوله وإن لم يستعمل معطوف على جملة الشرط والحواب وحواله والحذف نزر، ثم قال:

(وأبوا أن يحتزل \* إن صلح الباقي لوصل مكمل)

يعنى أن الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحاً لأن يوصل به الموصول كأن يكون حمنة من متداً وخبر نحو جاءنى الذى هو جارته قائمة أو فعلاً وفاعلاً نحو جاءنى الذى هو أمه أو ظرفاً نحو جاءنى الذى هو عندك أو مجزوراً نحو جاءنى الذى هو فى الدار لا يجوز حذف الصدرى شيء من ذلك لأن ما بقى بعد حذفه صالح لأن يكون صلة فلا ديبين حيثل على حذفه والصمير فى قوله وأبوا عائد على العرب وأن يحتزل فى موضع المفعول بأبوا، والاحتزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله إن صلح شرط والباقى فاعل يصلح ولوصل متعلق يصلح ومكمل صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له. ولما فرغ من حكم الصمير المرفوع شرع فى حكم الصمير المنصوب فقال:

والحذف عندكم كشبر محللى

فى صائد مُصلِّل إن انتصب بمغلى أو وصف كمن ترجو بهت

يعنى أن الصمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل للمنصوب بالفعل بقوله كمن ترجو بهت فمن متداً وهو منصوب بمعنى الذى وترجو صلت بهت خبر عنه والصمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من ترجوه ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر:

١٩. ما الله موبيت فصل فاحمدته به مما لى عبيره مع ولا صرر

إلا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه واحتراز بقوله متصل من المتفصل نحو جاءنى الذى إياه صررت فلا يجوز حذفه ويقول إن انتصب بفعل أو وصف من المتصحب بالحرف نحو جاءنى

(١٩) البيت من السيط، وهو بلاسة فى أوضح المسالك ١/١٦٩، وتحطيس الشواهد ص ١٦١، وشرح الأسموس ٧٩/١، وشرح التصريح ١/١٤٥، وشرح ابن عقيل ص ٩٥، والمقاصد الحوية ١/٤٤٧، وشاهد به موبه «موبيت» حيث حذف عائد الصلة، والتقدير: «ما الله موبيت».



الذي إنه قائم فلا يجوز حذفه أيضاً. والحذف مبتدأ وخبره كثير ومجلى خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى وفي عائد متعلق بكثير أو بمنجلى أو بالحذف فهو من باب التنازع وإن انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف كثير في كلام العرب، ثم قال:

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفِصًا      كَسَائِتُ قَاصٍ بَعْدَ أَشِيرٍ مِنْ فُصَيٍّ

يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة فالإشارة بقوله كذاك عائدة إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل بقوله: (كأنت قاض)، وأشار به إلى قوله عز وجل ﴿فَافْضُ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] أى ما أنت قاضيه واحترز بقوله ما يوصف عن الضمير المحرور بغير وصف فإنه لا يجوز حذفه نحو جاءنى الذي أبوه ذاهب فحذف مبتدأ وما مضى إليه موصول صلته خفوض وبوصف متعلق بخفوض والتقدير حذف الضمير الذى خفوض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو الوصف في الكثرة، ثم قل:

كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرَّ      كَمُرٍّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ

يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف كثير لكن بثلاثة شروط. الأول أن يكون الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف الذى جر به الضمير لفظاً ومعنى. الثانى أن يكون العامل فى المجرورين متفقاً لفظاً ومعنى. الثالث أن يكون فى الصلة ضمير غيره وقد نبه على الأول بقوله: كذا الذى جر بما الموصول جر. وعلى الثانى ولث بالمثل فالذى فى المثال مجرور بمثل الحرف الذى جر به الضمير وهو الباء والعامل فى بالذى مر ولى به مررت ولفظهما ومعاهما واحد وليس فى الصلة ضمير غيره فالذى جر مبتدأ وخبره كذا، وصلة الذى جر وبما متعلق به وصلة ما جر الأخيرة والموصول مفعول مقدم بجر والتقدير الذى جر بالحرف الذى جر بما الموصول مثل المحرور بالوصف فى جواز الحذف بكثرة وفى بعض النسخ كذا الذى جر بما الموصول جر برفع الموصول وضم الجيم من جر بعده فالموصول على هذا مبتدأ وجر فى موضع خبره والضمير المستتر فى جر عائد على الموصول والضمير العائد على ما محذوف والتقدير كذا الذى جر بما جر الموصول به، وقوله فهو بر تنعيم لبيت

## المعرف بأداة التعريف

هذا هو النوع الخامس من المعارف والمراد بأداة التعريف الألف واللام . واعلم أن الألف واللام على أربعة أقسام : للتعريف ورائدة وللمح الصفة وللغلبة ، وقد أشار إلى لأول بقوله :

أَلْ حُرُفُ تَعْرِيفٍ أَوْ رَائِدَةٍ فَحَقُّهُ  
فَمَنْطُ عَرَفَتْ قُلُوبُهُ النَّمَطُ

اختلف في آل فبيل هي بحملتها للتعريف وحمزتها همزة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الحليل وكان يسميها آل فهي عده مثل هل وقد وهي عبارة الناضم في هذا النظم وقبل هي أيضاً بحملتها للتعريف إلا أن حمزتها همزة وصل وقبل اللام وحدها للتعريف وصمت ساكنة واجتملت همزة الوصل للابتداء بالساكن وهذا القولان عن سيبويه فقوله أن حرف تعريف يفهم الأول والثاني أي هي حرف تعريف بحملتها مع كون الهمزة أصلية أو رائدة وقوله أو اللام فقط هذا هو القول الثالث وقوله فمنط عرفت قل فيه النمط أي إذا أردت تعريف نمط أدخلت عليه آل فقلت النمط . والنمط ظاهرة الفرائش والنمط جماعة من الناس أمرهم واحد والنمط الطريق ولم يذكر المعرف بالأداة إلا في قوله فمنط عرفت وبعد تكلم في سائر الباب على الأداة فقط ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه . وآل مبتدأ وحرف تعريف خبره . وآو اللام معطوف على المبتدأ . وآو للتخيير فقط . اسم فعل بمعنى حسب ونمط مبتدأ وعرفت هي موضع الصفة للنمط وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفته . وقل فيه النمط خبر المبتدأ وتصحيح المعنى فيه أنه على حذف الأداة والتقدير فمنط إن أردت تعريفه فقل فيه النمط والنمط معمول بفعل على تضمينه معنى ذكر . ثم أشار إلى القسم الثاني ، وهي الزائدة بقوله :

وَلَمْ يَزِدْ زُيَادَةً لَّا زِمًا كَاللَّاتِ  
كَذَا وَطَبَتْ أَلْسُنُهَا بِأَقْسَى السَّرِي

فذكر أن زيادة آل على قسمين : الأول زيادة لازمة وذكر من ذلك أربعة مواضع اللات وهو اسم صمم كان بالطائف وآل فيه زائدة لازمة لأنه علم ، والآن وهو اسم للزمان الحاضر وآل فيه زائدة لازمة لم يستعمل في كلام العرب مجرداً منها وهو مبني لتضمنه معنى آل التي تعرف بها وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه متضمناً معنى آل وجعلوا آل الموجودة فيه زائدة لازمة

والذين من الموصولات وأل فيه أيضاً زائدة لازمة لأنه تعرف بالصلة وقيل أل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء واللاتي جمع التي وهي مثل الذين في أن أل فيه زائدة لازمة. الثاني زائدة لصورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الأول بنات الأوبر، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

٢٠. ولقد جنيتك أكحواً وعساقلاً  
ولقد مهيتك عن نأت الأوبر

أراد بنات أوبر وهو علم على نوع من الكمأة. والثاني طبت النفس وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

٢١. رأيتك لم أن عرفت وجوها  
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد وصبت نفساً فأدخل أل على التمييز ضرورة لأن التمييز لا يكون إلا نكرة وقوله وقد تزداد يقتضي التقليل أشار بذلك إلى عدم اطراد زيادتها ولازمًا اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أي زيدا لازماً وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تزداد عائد على أل التي للتعريف كأنه قال أل حرف تعريف ثم قال وقد تزداد وليس الأمر كذلك لأن النى للتعريف لا تزداد وإنما معنى لفظ أل دون تقييد بالتعريف وقوله ولاضطرار مفعول له وجره باللام مع توفير شروط النصب وهو جائز وطبت النفس إلى آخر البيت مبتدأ خبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وإنما أنى بالواو في وطبت لقصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت ونمعه بالسرى وهو الشريف. ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام أل وهي التي للمع الصفة بقوله:

- (٢٠) البيت من الكامل، وهو بلا سبة في الاشتقاق ص ١٠٢، والإتصاف ٣١٩/١، وأوضح المسالك ١/١٨٠، وتخليص الشواهد ص ١٦٧، وجمهرة اللغة ص ٣٣١، والخصائص ٥٨/٣، ورسف الصاني ص ٧٨، وسر صاحة الأعراب ص ٣٦٦، وشرح الأشموس ٨٥/١، وشرح التنصيح ١٥١/١، وشرح شواهد المعنى ١٦٦/١، وشرح ابن عليل ص ٩٦، ولسان العرب ٢١/٢ (جوت)، ١٧٠/٤ (حجر)، ٣٨٥/٤ (سور)، ٦٢٢/٤ (صير)، ٢٧١/٥ (وير)، ٢٧١/٦ (جش)، ٧/١١ (أبل)، ١٥٩/١١ (حفل)، ٤٤٨/١١ (حفل)، ١٨/١٢ (اسم)، ١٥٥/١٤ (جي)، ٣٠٩/١٥ (سجا)، والمقتضب ٢/٢٢٤، ومغنى المبيي ١/٥٢، ٢٢٠، ومعاصد الحوية ١/٤٩٨، والمقتضب ٤/٤٨، والمقتضب ٣/١٣٤.
- والشاهد فيه «بنات الأوبر» حيث راد «أل» في العلم مضطراً لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردى، وعدم لا تدخله «أل» فرازاً من اجتماع معرّفين: العلمية و«أل» فراغها هنا ضرورة
- (٢١) البيت من الطويل، وهو لرشد بن شهاب في الدور ١/٢٤٩، وشرح اعتبارات المغفل ص ١٣٢٥، وشرح التنصيح ١/١٥١، ٣٩٤، والمعاصد الحوية ١/٥٠٢، ٢٢٥/٣، وبلا سبة في أوضح المسالك ١/١٨١، وتخليص الشواهد ص ١٦٨، والجي اللقي ص ١٩٨، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وشرح الأشموس ١/٨٥، وشرح ابن عليل ص ٩٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٥٣، ٤٧٩، ومع الهوامع ١/٨٠، ٢٥٢
- وشاهد فيه قوله «وصبت النفس» حيث ذكر التعبير معرّفاً بالالف واللام، وكان حقاً أن يكون نكرة، وتزداد الألف واللام فيه للضرورة.

وَيَعْبُزُّ الْأَعْلَامُ عَلَيْهِ دَخَلَا      لِلْمَعْرِفِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نَقْلًا  
كَالْمُضَلِّ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ      قَدْ خَرَفَا وَحَذَفَهُ سَيَّانُ

يعنى أن ال دخلت على بعض الأعلام للمعْرِفِ الأصل الذى كانت عليه قبل نقلها للعلمية وذكر ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من المصدر والحرث وهو منقول من اسم الفاعل والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم . وقوله فذكر دا وحذفه سيان يعنى أنه يجوز أن يأتى بهذه الأسماء التى ذكرت مفترية بال ومجردة منها وفهم من قوله وبعض الأعلام أن ذلك لا يكون فى جميع الأعلام وفهم من قوله نقلاً أن ذلك لا يكون فى الأعلام المترتبة . وقوله وبعض الأعلام مبتدأ ودخل خبره وعليه متعلق به والضمير المجرور هائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وفى دخل ضمير مستتر يعود على ال واللام فى قوله للمعْرِفِ لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو واقع على الحال الذى كانت هذه الأسماء عليه قبل النقل وقد كان إلى آخر البيت صلة لما والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير فى عنه وفى كان ضمير هو اسمها وهو هائد على بعض وعنه متعلق بنقل والتقدير وبعض أسماء الأعلام دخل عليه ال للمعْرِفِ الشئ الذى كان عليه قبل النقل من قبول ال وقوله فذكر ذ. مبتدأ وحذفه معطوف عليه وسيان خبرهما ومعهام مثلاًن ومفرده سى ثم انتقل إلى القسم الرابع من أقسام ال وهى التى للغلبة فقال :

وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْعِلَّةِ      مُضَافٌ أَوْ مُصْحَبٌ أَيْ كَالْمَعْرِفِ

ذو العلية كل اسم اشتهر به بعض أفراد معناه وهو على ضربين مضاف كابن عمر وابن الزبير وذو أداة كالبأغة والأعشى والعقبة وهذا النوع تعرف قبل الغلبة بالإضافة أو بال ثم غلبت عليه الشهرة فصار علماً وألغى التعريف السابق والمراد بابن عمر عبد الله بن عمر بن الخطاب وابن الزبير عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنهم وإنما ذكر الناظم المضاف فى هذا الفصل وليس من الباب لاشتراكه فى الغلبة مع ذى الأداة وفهم من قوله وقد يصير أن العلمية طرأت عليه وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية وعلماً خبر يصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف أو مصحوب ال . ثم قال :

وَحَدَفَ أَيْ دَى إِنْ تَنَادَ أَوْ تَصَيَّفَ      أَوْجِبَ وَمِى عِبْرَتُهُمَا فَدُ تَحَذَفُ

يعنى أن ال التى للغلبة إذا نودى ما هى فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها فمثال  
 المندى يا نابغة ويا أعشى ومثال المضارع نابغة ذيان وأعشى همدان وقوله وفى غيرهما قد  
 تنحذف يعنى أن ال المذكورة قد تحذف فى غير النداء والإضافة وفهم من قوله قد قلة ذلك  
 ومن حذفها فى غيرهما قولهم هذا يوم اثنين مباركاً فيه وقول الشاعر :

٢٢. إذا دَرَأَ مَكَّ يَوْمًا لَقِيَهُ      أَوْ مَلَّ أَنْ يَفْكَ عَدْرًا بِأَسْعَدِ

وحذف ال مفعول مقدم مأجوب وفى غيرهما متعلق تنحذف والصبر فى غيرهما عائد  
 على النداء والإضافة المفهومين من قوله إن تناد أو تصف .

### الابتداء

الابتداء هو الاسم صريحاً أو مؤولاً مجرداً عن العوامل النظمية غير الزائدة مخبراً عنه أو  
 وصفاً رافعاً لمكتفى به وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما  
 يبنى عن الخبر وقد أشار إلى الأول بقوله :

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَازِلٌ خَيْرٌ      إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ هَازِلٌ مِّنْ أَهْلٍ

فاكتفى بالمثال عن الحد فزيد من قولك زيد عاذل مبتدأ وعاذر من المثال المذكور خبر  
 ومن اهتذر تسميم للبيت ومبتدأ خبر مقدم وزيد مبتدأ وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وإن قلت  
 شرط وزيد هاذل مبتدأ وخبر ومن اهتذر مفعول بهاذل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم  
 عليه، ولو قال :

إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ هَازِلٌ مِّنْ أَهْلٍ      فَالْمُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَهَازِلٌ خَيْرٌ

لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير . ثم أشار إلى النوع الثانى من المبتدأ بقوله .

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَأَنْثَانِ      مَاضٍ أَضَى فِى أَسَارِ دَارِ  
 وَقَسٌّ وَكَاسَتْفَهَامُ التَّمْيِ      يَجُوزُ نَحْوُ مَازٍ أَوَّلُ الرُّشْدِ  
 وَأَنْثَانِ مُبْتَدَأٌ وَدَا الْوَصْفِ خَيْرٌ      إِنْ فِى سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

(٢٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى تخلص الشراهد ص ١٧٦، والدرر ١/٢٢٨، والمقاصد الحوية  
 ١/٥٠٨، وجميع الهوامع ١/٧٢.

ومنه قوله «ميران» حيث حذف «ال» من العلم العلى فى غير النداء والإضافة، وهو قليل والدرر  
 ص ٥٠٨ لية على الكوكب الذى يدور الثريا

يعنى أنك إذا قلت أسار ذان فالأول الذى هو أسار مبتدأ والثانى الذى هو ذان فعل أعنى عن الخبر فأسار اسم فاعل من سرى وذان تشبة ذاً وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر لأنه بمنزلة الفعل فاكثفى بمر فوعه وقوله وقس أى قس على المثالين وهما زيد عاذر وأسار ذان وقس أيضاً على الثانى فى كونه بعد استفهام وقوله: وكاستفهام الثنى يعنى أد الثنى مثل الاستفهام فى وقوع الوصف المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر:

٢٣. أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلِمَى أَمْ تَوَرَّأَ طَعَنًا      إِنْ يَطْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطَنًا

ومثاله بعد الثنى قوله:

٢٤. خَلِيلِي مَا وَافَ بَعْهَدِي أَنْتَمَا      إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَنَى مِنْ أَقَاطِعُ  
وقوله وقد يجوز نحو قاتر أولو الرشد، يعنى أن هذا الوصف المذكور قد يأتى غير معتمد على استفهام ولا نفى وفهم من قوله وقد يجوز قلة ذلك، ومنه قوله:

٢٥. خَبِيرٌ نَوَ لَهَبٍ فَلَا تَكُ مَلْعَبًا      مَقَالَةٌ لَهْيٌ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ  
فقاتر أولو الرشد فى المثال مثل خبير نَوَ لَهَبٍ فى البيت وقوله والثانى مبتدأ وهذا الوصف خبر إلح، يعنى أن الوصف المذكور إذا كان مطابقاً لمر فوعه فى غير الأفراد وهو التشبية والجمع جعل الثانى وهو الذى كان مرفوعاً بالوصف مبتدأ وجعل الوصف خبراً مقدماً وذلك نحو أقالمان الزيدان وأقائمون الزيدون؟ فالزيدان مبتدأ وخبره قائمان ولا يجوز أن يكون

(٢٣) البيت من السبط، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٩٠، وتعليق الشواهد ص ١٨١، وجواهر الأدب ص ٢٩٥، وشرح الأشمورى ١/ ٨٩، وشرح التصريح ١/ ١٥٧، وشرح شعور الذهب ص ٢٣٣، وشرح قطر الندى ص ١٢٢، والمقاصد الحوية ١/ ٥١٢.

والشاهد فيه قوله: «أقاطن قوم سلمى» حيث أتى الوصف وهو «قاطن»، معتمداً على الاستفهام، وهو الهمز، وبذلك اكتفى بالفاعل الذى هو قوله «قوم سلمى» من خبر المبتدأ.

(٢٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٨٩، وتعليق الشواهد ص ١٨١، والدرر ٢/ ٥٠٢، وشرح الأشمورى ١/ ٨٩، وشرح التصريح ١/ ١٥٧، وشرح شعور الذهب ص ٢٣٢، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٨٩٨، وشرح قطر الندى ص ١٢١، ومضى اللبيب ٢/ ٥٥٦، والمقاصد الحوية ١/ ٥١٦، وجمع الهوامع ١/ ٩٤.

والشاهد فيه قوله: «ما واف أنتما» حيث جاء الوصف مستنداً وهو «واق» معتمداً على نفى، وهو «ما» فاستغنى بالفعل عن الخبر وهو أنتما.

(٢٥) البيت من الطويل، وهو لرجل من الطائيين فى تخطيط الشواهد ص ١٨٢، وشرح التصريح ١/ ١٥٧، والمقاصد الحوية ١/ ٥١٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٩١، والدرر ٢/ ٧، وشرح الأشمورى ١/ ٩٠، وشرح من قبل ص ١٠٣، وشرح صفوة الحفاظ ص ١٥٧، وشرح قطر الندى ص ٢٧٢، وجمع الهوامع ١/ ٩٤.

والشاهد فيه قوله (خبير نَوَ لَهَبٍ) حيث صد الفاعل، وهو قوله: «نَوَ لَهَبٍ» صد البحر من غير اعتماده على استفهام أو نفى وهذا ليح عند سيوفه وسالغ عند الكوفيين والأخفش.

الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا ينشئ ولا يجمع وفهم من قوله في سوى الأفراد أن المطابق في الأفراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبر بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو أراغب أنت فيجوز في أراغب أن يكون خبراً مقدماً وأن يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر فقوله وأول مبتدأ ومبتدأ خبره والثاني مبتدأ وفاعل خبره وأغنى فعل ماض في موضع صفة للفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفي أسار على حذف القول أي في قولك أسار ذان وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضاً وتقديره وقس على ما ذكر والنشئ مبتدأ وخبره وكسفتهم ونحو فاعل يجوز وفائز مبتدأ وأولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك فائز أولو الرشد والثاني مبتدأ وخبره مبتدأ وإذا مبتدأ والوصف صفة له وخبر خبره وإن حرف شرط وفعل الشرط استقر وفي سوى متعلق باستقر وطبقاً حال من فاعل استقر المستتر وهو هائد على الوصف والتقدير إن استقر الوصف مطابقاً لمرفوعه في خبر الأفراد ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع وإعرابه فاعل بفعل مقدريفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير إن استقر مطابقة بين الوصف ومرفوعه . ثم قال :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَاءِ      كَذَلِكَ رَفَعَ خَبِيرٌ بِالْمُبْتَدَأِ

يعنى أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء والرفع للخبر هو المبتدأ والابتداء هو جعلك الاسم أولاً للخبر عنه ثانياً فهو معنى من المعانى وهذا الذى ذكر هو مذهب سيبويه قال فأما الذى بينى عليه شيء هو هو في معنى فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك كقولك عبد الله متعلق انتهى والضمير في رفعوا هائد على العرب ورفع خبر مبتدأ وخبره بالمبتدأ والعامل في كذا الاستقرار الذى تعلقت به الباء في قوله بالمبتدأ . ثم قال :

وَالْخَبِيرُ الْجُزْءُ الْمُسَمَّى الْعَائِدَةً      كَاللَّهِ بَرَّ وَالْأَيْدَى شَاهِدَةً

يعنى أن الخبر هو الجزء الذى تتم به فائدة الجملة الاسمية وإنما خص الخبر بكونه متم الفائدة وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فيه تتم الفائدة ولأنه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأنى يمثلين الله برّ لأن الله تعالى برّ بعباده والأيدى شاهدة والأيدى المسم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع . ثم قال :

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّتِي سَيَقْتَلُ

يعنى أن خبر المبتدأ يأتى مفرداً وهو الأصل ويأتى جملة والمفرد فى هذا الباب ما ليس بحممة وذلك نحو زيد قائم والزيدان قائمان والريدون قائمون وشملت الجملة الاسمية نحو زيد أبوه ذاهب والفعلية نحو زيد قام أبوه وقوله حاوية معنى اللى سيقى له يعنى أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ وإنما قال حاوية معنى ولم يقل حاوية ضميراً ليشمل الضمير نحو زيد قام أبوه وغيره مما يقع به الرابط وهو اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿وَنَاسٍ التَّفْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] فى قراءة الرفع وتكرر اللفظ معبته كقوله تعالى: ﴿وَالْحَافَةُ﴾ [الحاقة: ١-٢] ومفرداً حال من فاعل يأتى الأول المستتر وجملة حال من الضمير فى يأتى الثانى والضمير ان معاً هاتدان على الخبر وحاوية وصف لجملة ومعنى مفصول بحاوية والذى واقع على المبتدأ وصلته سيقى له والضمير العائد من الصلة إلى الموصول المحرور باللام وفى سيقى ضمير مستتر يعود على الجملة والتقدير يأتى الخبر مفرداً ويأتى جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذى سيقى له الجملة وهو المبتدأ ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط به على ذلك بقوله:

وَلَنْ تَكُنَّ لَهُ مُعْنَى اكْتَفَى بِهَا كُتِفَى اللَّهَ حَسْبَى وَكُنَى

يعنى أن الجملة المخبر بها إذا كانت هى المبتدأ فى المعنى اكتفى بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله كُتِفَى اللَّهَ حَسْبَى فنطقى مبتدأ واللّه حَسْبَى جملة فى موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حَسْبَى هو نطقى ونطقى هو الله حَسْبَى ومثل ذلك هَجَبَرَى أبى بكر لا إله إلا الله . وإياه خبر تكن واسمها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على إسقاط حرف الجر أى فى المعنى واكتفى جواب الشرط وفيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ والضمير فى بها عائد على الجملة . ثم قال:

وَالْمُفْرَدُ الْحَامِدُ فَارُغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ دُوْ ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ

قسم الخبر المفرد إلى جامد وإلى مشتق وذكر أن الجامد فارغ يعنى أن الضمير نحو زيد أحوك وأنت زيد وأن المشتق يتحمل ضميراً مستكناً أى لا يظهر نحو زيد قائم ففى قائم ضمير مستكن تقديره هو والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصيغة المشبهة وأفعل التفعيل ودخل فى قوله إن يشتق ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو زيد تميمى وزيد أسد . فإن قلت ظاهر كلامه أن الضمير فى يشتق عائد على الخبر المفرد



الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لأن الجامد لا يشتق. قلت هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود ونظيره فيما تقدم في قوله وقد تزايد وما ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب بروزه ضميراً كان الفاعل أو الظاهر، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَسْرَرَتْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ تَعْنَاهُ لَهُ مُحْصِلاً

يعنى أن الخبر المفرد المشتق إذا تلا غيره من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين إحداهما أن يكون المرفوع ظاهراً نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز، والأخرى أن يكون المرفوع ضميراً وقوله مطلقاً يعنى سواء خفي اللبس أو لم يخف وشمل صورتين إحداهما يعرض فيها اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو إذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها. والأخرى ما لا لبس فيها نحو زيد هند ضاربها هو وهذه مختلف فيها فمذهب البصريين أنه يجب الإبراز فيها كالتى قبلها ومذهب الكوفيين أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار ومذهب النظم في هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال مطلقاً وقوله وأبرزنه أى أبرز الضمير ومطلقاً منصوب على الحال من الضمير المنصوب فى أبرزنه وفى تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على المبتدأ وهى موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير فى معنى عائد على الخبر وهو الرابط بين الصلة والموصول والضمير فى له عائد على المبتدأ وفى قوله محصلاً ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وأبرز الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مطلقاً إذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ، ثم قال:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِخَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

من أقسام الخبر أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً وهو راجع بالتقدير إلى المفرد والجملة ولذلك قال ناوين معنى كائن أو استقر فإذا قلت زيد عندك أو زيد فى الدار فالتقدير زيد كائن أو مستقر عندك وزيد كان أو استقر عندك، وإنما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجملة لأنه عوض عن الخبر ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه ووجهه أن أصل الخبر الأفراد واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لأنه أصل فى العمل والضمير فى وأخبروا عائد على العرب وناوين حال منه ومعنى مفعول بناوين، ثم قال:

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُسْئَةٍ وَإِنْ بُمِذَ فَاخْبَرًا

يعنى أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة فلا يقال زيد اليوم وفهم منه أن الجثة يحبر عنها باسم المكان نحو زيد أمامك وأن اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو القتال يوم الجمعة وقوله وإن يفد فأخبراً أى وإن يفد الإحار عن الجثة باسم الزمان فأجز الإخبار به ومنه قولهم الهلال الليلة وهو فى المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى لأن التقدير حدوث الهلال الليلة وقوله فأخبراً أراد فأخبرون فوقف على نون التأكيد الحفيضة بالالف ودخل يفد صمير عائد على الإخبار المفهوم من قوله خبراً، ثم قال:

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ      مَا لَمْ يُفَدَ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً  
وَهَلْ فَتَى فَبِكُمْ فَمَا خَلَّ لَنَا      وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا  
وَرَغْبَةً فِى الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ      بِرِيزِينَ وَلَيْسَ مَا لَمْ يُقَلْ

الغالب فى المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول العائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة. الأول أن يقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله كعند زيد نمرة. الثانى أن يتقدم عليها أداة استمهام وهو المشار إليه بقوله وهل فتى فيكم. الثالث أن يتقدم عليها أداة نفي وهو المشار إليه بقوله فما خل لنا. الرابع أن تكون موصوفة وهو المشار إليه بقوله ورجل من الكرم عندنا الخامس أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار إليه بقوله ورغبة فى الخير خير. السادس أن تكون مضافة إلى نكرة وهو المشار إليه بقوله: وعمل بريزين ثم قال وليس ما لم يقل ففهم منه أنه لم يستوف المسوغات ولم يشترط سيوبه فى الابتداء بالنكرة إلا حصول لفائدة، وحكى من كلام العرب: أمت فى الحجر لا فيك، وليس فيه شيء من المسوغات انتهى ذكرها النحويون وما فى قوله ما لم تفد ظرفية مصدرية أى مدة كونها غير مفيدة واللام فى قوله وليس لام الأمر والفعل مجزوم بها وما موصولة أو نكرة موصوفة فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل، ثم قال:

وَجُوزُوا الشُّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ      وَالْأَصْلُ فِى الْأَحْبَارِ أَنْ تَوْخَرَا  
حَرَمًا وَشُكْرًا عَادِمًا بَيَان      فَاتَّعَتْ حِينَ يَنْتَوَى الْجَزَرَا  
لَوْ قَصِدَ اسْتِغْنَاءُهُ مَحْضَرًا      كَلَّا إِذَا مَا الْمَعْلُ كَانَ الْخَبَرَا  
أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ كَمَنْ لَى مُتَّجِدًا      أَوْ كَانَ مُسْتَدًّا لِذَى لَامِ الْبَسَا

إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له في المعنى وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيريه عنه على ثلاثة أقسام: الأول حواز تقديمه وهو المشار إليه بقوله: (وجوزوا التقديم) وقوله: (إد لا ضرراً) أي إن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتي، ومن تقديم الخبر على المبتدأ جواراً قولهم تميمي أنا ومشنوء من يشنوك. الثاني وجوب تأخيريه وذلك في خمسة مواضع: الأول أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف أو التكبير وهو المشار إليه بقوله: (فامتنع حين يستوي الجزءان \* عرفاً ونكراً) فمثال استوائهما في التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما في التكبير أفضل مني أفضل منك، وقوله: (عادمي بيان) يعني أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين في التعريف أو التكبير إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فأبو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك من أن أبا يوسف هو المشبه بأبي حنيفة فهو المبتدأ، ومن ذلك قول الشاعر:

٢٦. بنونا بنو أبائنا وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فبنون خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين. الموضع الثاني أن يكون فعلاً مستنداً إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً وهو المشار إليه بقوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبراً)، يعني أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً فاعطى وهو مقيد بما تقدم فإنه لا يمتنع تقديمه في نحو الزيدان قاما وزيد قام أبوه وإنما يمتنع تقديمه في نحو زيد قام وهند قامت. الموضع الثالث أن يكون الخبر محصوراً بـ لا أو بـ إنما وهو المشار إليه بقوله: (أو قصد استعماله منحصراً) مثاله ما زيد إلا قائم وإسماء زيد قائم. الموضع الرابع أن يكون الخبر مستنداً لمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار إليه بقوله: (أو كان مستنداً لذى لام ابتداء) يعني أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مستنداً لمبتدأ ذي لام ابتداء نحو لزيد قائم. الموضع الخامس أن يكون مستنداً

(٢٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزعة الأدب ١/ ٤٤٤، ويلا نسبة في الإصناف ١/ ٦٦، وأوضح المسائل ١/ ١٠٦، وتعليق الشاهد ص ١٩٨، والحيوان ١/ ٣٤٦، والسر ٢/ ٢٤، وشرح الأسموني ١/ ٩٩، وشرح المنصور ١/ ١٧٣، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٨٤٨، وشرح ابن حنبل ص ١١٩، وشرح المعصّل ١/ ٩٩، ١٣٢/ ٩، ومفاتيح اللبيب ٢/ ٤٥٢، ومعجم الهوامع ١/ ١٠٢.

والشاهد فيه قوله «بنونا بنو أبائنا» حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف. لأجل القرينة المعنوية لأن الخبر هو محط القاطنة، مما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله، فهو الخبر، وهو قوله «بنونا» إذ المعنى أن بنى أبائنا مثل بنينا، لا أن بنينا مثل بنى أبائنا

لمبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار إليه بقوله: (أو لازم الصدر) يعني أو كان مستنداً للآدم الصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل للاستفهام بقوله: (كمن لى منجدا)، ومثال الشرط من يتم أتم معه. الثالث وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك فى أربعة مواضع: الموضع الأول أن يكون ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار إليه بقوله:

وَنَحْنُ جُنْدِي دِرْهَمٍ وَلِيٍّ وَطَرٍّ      مُلْتَرَمٌ فِيهِ تَقْدِمْ الْخَبَرِ

الموضع الثانى أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ      مِثْلُهُ عَنْهُ مُبَيَّأٌ بِخَبَرٍ

هذا على حذف مضاف أى على ملابسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذى يخبر بالخبر عنه نحو على الثمرة مثلها زيدا فلا يجوز مثلها على الثمرة لثلاثا يعود الضمير من مثلها على الثمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة. الموضع الثالث أن يكون الخبر من ذوات الصدور وهو المشار إليه بقوله.

كَذَا إِذَا مَتَّوَجِبُ التَّضْمِيرِ      كَأَيْنَ مِنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا

يعنى أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرًا ومثل ذلك بقوله: كأين من علمته نصيراً فأين ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام ومن مبتدأ موصول وعلمته صلته ونصيراً مفعول ثان أو حال من الهاء فى علمته إذا جعلت علم بمعنى عرف.

وَالْخَبَرُ الْمُحْصُورُ قَدْ أُنْزِلَ      كَمَا تَأْتِى الْإِتْبَاعُ أَحْسَنًا

الموضع الرابع أن يكون المبتدأ محصوراً بإلا أو يائما وهو المشار إليه بقوله: (وَوَحَرٌ الْمُحْصُورُ قَدْ أُنْزِلَ) ومثل ذلك بقوله: (كَمَا تَأْتِى الْإِتْبَاعُ أَحْسَنًا) قلنا خبر واجب التقديم لأن المبتدأ هو إيتباع أحمد إذ هو محصور بإلا، ومثاله محصوراً يائما إنما فى الدار زيد، وقوله والأصل مبتدأ وفى الأحبار متعلق به وأن توحرا خبر المبتدأ والضمير فى وجوزوا عائد على العرب، وضرراً اسم لا، والخبر محذوف تقديره فى التقديم والضمير فى امنعه عائد على التقديم وحرراً ونكرراً مصوبان على إسقاط الجار والتقدير فى عرف ونكر وعادى منصوب على الحال من الجراين والعامل فى كذا محذوف تقديره ويمتنع والعمل مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال وفى كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأوقصد استعماله جملة معطوفة على الجملة

لثى بعد إذا، وإلهاء من استعماله عائدة على الخبر والتقدير كلما إذا كان الفعل خبراً أو قصد استعمال الخبر محصوراً وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله ومضمر فاعل بعاد والصمير في عليه هائد على الخبر وما في قوله مما واقعة على المبتدأ وهي موصولة وصنيتها بخبر وبه وعنه متعلقان بخبر والصمير المائد على الموصول الضمير في عنه والصمير في به هائد على الخبر وميتاً حال من الضمير في به وهذا اليت من الأبيات المعقدة في هذا الرجز وكذا متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق والفاعل يستوجب ضمير هائد على الخبر والتقدير مفعول يستوجب وخبر المحصور مفعول مقدم يقدم وأبدأ منصوب على الظرف.

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ هَذَا كَمَا

ثم قال: (وحذف ما يعلم جائز) يعني أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا علم ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله: (كما) \* تقول زيد بعد من عندكما) فزيد مبتدأ والخبر محذوف للعلم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله:

وَفِي حَسَابٍ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ ذَيْفٌ فَرَزَيْدٌ اسْتَفْنَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

فدنف خبر والمبتدأ محذوف تقديره زيد دنف وفهم من قوله وحذف ما يعلم جائز أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً إذا علما ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّأْيُ لَمْ يَحْضُرْ﴾ [الطلاق: 4] أي لمعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه وفي جواب متعلق بقل وقوله فزيد استفنى عنه إذ عرف تنهيم للبيت ولو استفنى عنه لصح المعنى.

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِباً حَذَفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ وَمِنْ نَحْوِ هَذَا اسْتَفْرُ

وَبَعْدَ وَأَوْ صَبَتْ فَتُحْصَمُ مَعْ كَيْفَ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

ثم إن الخبر يحذف وجوباً في أربعة مواضع. الأول بعد لولا الامتناعية وإليه أشار بقوله: (وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم) وفهم من قوله غالباً أن لولا استعمالين غالباً وغير غالب وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو لولا زيد لأكرمك في مثل هذا يجب حذف الخبر لسدّ الجواب مسدود وغير غالب أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو لولا زيد بك لضحكك فالامتناع في هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد في مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز إذا دل عليه دليل فغالباً حال من لولا، وحذف الخبر حتم جملة من مبتدأ وخبر وبعد متعلق بحذف أو بحتم والتقدير وحذف الخبر منتهى بعد لولا في غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ.

الثاني بعد مبتدأ هو نص هي القسم وإليه أشار بقوله: (وفي نص يمين إذا استقر) ودلت نحو قولك لعمرك لأفعلن فالخير واجب الحذف تقديره قسمي ووجب حذفه لسد الجواب مسدودا إشارة لتحتّم حذف الخبر. الثالث بعد واو المعية وهو المشار إليه بقوله: (وبعد واو هيبت مفهوم مع) أي يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع، ومثل ذلك بقوله: (كمثل كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما معطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو أظهر والخبر محذوف وجوبا تقديره مقرونان. وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف. الرابع أن يقع لمبتدأ قبل حال لا يصح جعلها خبراً عن المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

وَقُلْ حَالٌ لَا يَكُونُ خَبَرًا      عَنْ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ

أي يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال الممتنع جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها فقبض متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خبراً جملة في موضع الصفة لحال وعن الذي متعلق بخبراً والذي نعت لمحذوف تقديره عن المبتدأ الذي وشرط هذا المبتدأ أن يكون مصدرًا عاملاً في مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعال التفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور وقد مثل للأول بقوله:

كُضِرَ الْعَبْدُ مَيْثًا وَأَنْتُمْ      تَبَيَّنَ الْحَقُّ مَنْوِطًا بِدَلِيلِكُمْ

وانتقدير ضربي العبد إذا كان ميثاً فضري مبتدأ وهو مصدر عامل في العبد والعبد مفسر بضمير المستتر في كان المحذوفة وكان المحذوفة تامة وميثاً اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل في إذا المحذوفة أي ضربي كائن إذ. ثم مثل للثاني أيضاً بقوله: (وأنتم • تبين الحق منوطاً بالحكم) فأنتم أفعال تعضيل وهو مبتدأ مضاف إلى تبين والحق مفعول بتبين ومنوطاً حال من الضمير المستتر في كان المقدره ومعنى منوطاً متعلق وبالحكم متعلق به. ثم قال:

وَإِخْبَرُوا بِأَسْمَاءٍ أَوْ بِأَقْسَرٍ      عَنْ وَاحِدٍ كَسَمَ سَرَاءُ شَعَرًا

يعنى أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد وذلك على وجهين: أحدهما أن تتعدد لفظاً لا معنى نحو الرمان حلوا حمامص لأن معنى الخبرين راجع إلى شيء واحد إذ معاهما مرّ فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لأنهما ممرلة اسم واحد والثاني

أن يتعدد لفظاً ومعنى نحو زيد كاتب شاعر فهذا يجوز أن يعطف الثاني على الأول وأن لا يعطف وإلى هذا المثال أشار بقوله . (كهم سرقة شعرا) فهم مبتدأ وسرقة خبر أول وشعرا خبر بعد خبر وسرقة جمع سري على غير قياس وهو الشريف قال الجوهري وهو جمع عزيز أن يجمع لمبعل أصلاً على فعلة ولا يعرف غيره وجمع السراة سرورات .

## كان وأحواتها

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع في نواسخ الابتداء وسميت نواسخ الابتداء لأن الابتداء رفع المبتدأ فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها . وبدأ بكان وأحواتها فقال رحمه الله تعالى :

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ كَكَانَ مَبْدَأُ عُمَرَ

يعنى أن كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبراً على أنه خبرها ثم مثل بقوله كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرَ ، ولهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها وينصب عليه بعد وكان فاعل بترفع والمبتدأ مفعول واسماً حال من المبتدأ والخبر منصوب بإضمار فعل يفسره تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والأول أجود يعطيه على الجملة .لفعلية، ثم قال :

كَكَانَ ظِلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحًا • أُنْصِيَ وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بِرَحَا • نَفَى وَانْفَكَ

يعنى أن ظل وم بعدها مثل كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم إن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام : قسم يعمل بلا شرط وهو كان وليس وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم النفى أو شبهه وهو النهى وذلك زل وانفك وما بينهما . وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام وإلى هذا القسم أشار بقوله :

وَهَذِي الْأَرْتَمَةُ • لَنْبَنِهِ نَفَى أَوْ لَنْتَى مُنْبَعَهُ  
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مُسْتَبَوِّقًا بِمَا • كَاغَطَ مَا دُمْتُ مُصْبِحًا دَرْغَمًا

يعنى أن زال وبرح ونفى وانفك لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون مشعة لنفى أو شبهه وضمن قوله أو لنفى جميع أدوات النفى ، والمراد بشبهه النهى كقوله :

٢٧. صاح شمر ولا ترك ذاكر المو ت فسيئته صلال مسين  
 وقوله : ومثل كان دام مسبقاً بما يعنى أن دام مثل كان فى عملها ويشترط فى عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ما ثم مثل بقوله كأعط ما دمت مصيباً درهماً وفهم من المثال أن ما المذكورة ظرفية مصدرية إذ التقدير أعط درهماً مدة دوامك مصيباً وفهم من المثال اشتراط تقدم النفى أو شبهه فى زال وأخواتها وتقدم ما فى دام وأن ما بقى من الأفعال المذكورة لا يشترط فيه شيء . ولما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضى وكان غير الماضى كالمضارع ولأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضى أشار إلى ذلك بقوله :

وَقَبِرُ ماضٍ بِمِثْلِهِ قَدْ حَمِلًا      إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا

وفهم من قوله : إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا ، أن منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضى وذلك ليس ودام . فغير مبتدأ وغيره قد حملا ومثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضاً على حذف مضاف بين مثل والهاء والتقدير قد حمل حملاً مثل عمله وإن كان شرطاً والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه .

وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ أَجْزُ

ثم اعلم أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه فأما تقديمه على اسمها فجائز فى جميعها وإلى ذلك أشار بقوله : ( وفى جميعها توسط الخبر \* أجز ) أى فى جميع هذه الأفعال ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم : ٤٧]  
 وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجز وأما تقديمه عليها فهى فى ذلك ثلاثة أقسام : قسم يمتنع تقديمه عليه باتفاق وهو ما دام وما اقترن منها بما النافية وإلى ذلك أشار بقوله :

وَكُلُّ مَنْبِتٍ مَبْنِيٍّ دَامَ حُطِرَ

كَذَاكَ مَنْبِتُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةِ      فَجَبِيْثَةٌ بِهَا مَنْبُتٌ لَا نَالِيَةَ

يعنى أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان : إحداهما أن يسبق ما

(٢٧) البيت من الحطيف ، وهو بلاسة فى أوضاع المسالك ١/ ٢٢٤ ، وتعليق الشواهد ص ٢٣٠ ، والدرر ٢/ ٤٤ .  
 وشرح الأشعرى ١/ ١١٠ ، وشرح التصريح ١/ ١٨٥ ، وشرح ابن عقيل ص ١٣٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٩ ، وشرح فطر الدي ص ١٢٧ ، والمقاصد المحوية ٢/ ١٤ ، ومعجم الهوامع ١/ ١١١  
 و شاهد به قوله « ولا ترك ذاكر الموت » حيث عمل الفعل « ترك » كان لأنه سبق بهى



المقرونة بدام نحو قائماً ما دام زيد فهذا ممتنع اتفاقاً لأن ما مصدرية وما بعدها صلة لها والصلة لا تتقدم على الموصول والأخرى أن يسبق دام ويتأخر عن ما نحو ما قائماً ما دام زيد وفي هذا خلاف وظاهر كلامه أن منع هذا مجمع عليه فإنه أتى بدام مجردة من ما فشمل الصورتين .

ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الأفعال وإلى ذلك أشار بقوله : (كذلك سبق خبر ما النافية) أي كذلك أيضاً يمتنع أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الأفعال لأن ما لها صدر الكلام فلا يجوز قائماً ما كان زيد ولا مقيماً ما صار عمرو فكل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل النحويين منعوا أن يسبق الخبر دام . وسبق خبر مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافية نعت لما وخبره كذلك والتقدير أن يسبق الخبر ما لنافية مثل سبق الخبر دام في المنع . وقوله : (فجى بها متلوة لا تالية) تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بها أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بخبرها وفهم من قوله : (فجى بها متلوة لا تالية) أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو ما قائماً ما كان زيد وفهم من إطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال فشمل نحو ما قائماً ما كان زيد وما مقيماً ما زال عمرو وفي هذا الأخير خلاف والمشهور الجمع ومتلوة حال من ما وفي بعض النسخ بها وهو عائد على ما ومتلوة حال منها وتالية معطوف فهو تنميم للبيت لصحة الاستغناء عنه .

وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطِفَى      وَذُو تَمَامٍ سَا بَرُفَعٍ يَكْتَفَى  
وَتَمَامٌ سِوَاهُ نَاتِقِ

القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس وإلى ذلك أشار بقوله : (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) يعني أن في تقديم خبر ليس عليها خلافاً والمختار عند الناطم المنع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف مشهور . ومنع مبتدأ مضاف إلى سبق وسبق مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسبق واصطفى خبر المبتدأ والتقدير منع أن يسبق الخبر ليس مصطفى .

القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها فإن قلت من أين يفهم من كلامه هذا القسم . قلت من سكوته عنه فإنه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم أن ما بقي يجوز تقديمه ثم قال : (وذو تمام ما برفع يكفى \* وما سواه نافص)

يعنى أن ما اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع عن المصوب يسمى تاماً كقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ دُونَ عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أى وإن حضر، وما لم يكتف بالمرفوع يسمى ناقصاً نحو وكان الله بكل شيء عليماً ولكنه لا يكتفى بالمرفوع يسمى ناقصاً وقيل سميت ناقصة لأنها نقصت عن الأفعال لأنها لا تدل على الحدث وما موصولة والظاهر أنها مبتدأ وخبرها دو نعام ومرفوع متعلق بيكتفى وهو مصدر فى معنى المفعول أى مرفوع وما الثانية موصولة أيضاً وصلتها سواء هى مبتدأ وخبرها ناقص. ثم قال:

وَالْقَصْرُ نِسْ فَتَى تَسِي زَالٌ دَائِمًا قَسِي

يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة وهى فتى وليس وزال لا تستعمل إلا ناقصة أى غير مكثفة بالمرفوع فالتقص مبتدأ وخبره قفى أى تبع ودائماً حال من الضمير المستتر فى قفى وهى فتى متعلق بقفى أو بالتقص وليس وزال معطوفان على حذف حرف العطف، ثم قال:

وَلَا يَلِيَّ الْعَامِلُ مَعْمُولُ الْحَسَرِ إِلَّا إِذَا ظَرَفْنَا أَيْ إِذَا حُرِفَ حَسَرٌ

مراده بالعامل هنا كان وأحواتها يعنى أن معمول الحبر لا يلى كان وأحواتها فلا تقول كان طعامك زيد أكلاً فإذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليها نحو كان عندك زيد مقيمًا وكان فى الدار عمرو جالسًا. والعامل مفعول يلى وفاعله معمول الحبر وظرفاً أو حرف جر حالان من الضمير المستتر فى أتى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر:

٢٨. قَنَافُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بَيْتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا  
وهو عند البصريين مؤول بتقدير صير الشأن، وإليه أشار بقوله:

وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا أَتَى إِنْ وَقَعَ شَوْهَمُ مَا اسْتَشَانَ لَهُ أَمْتَعٌ

(٢٨) البيت من الطويل، وهو للمروزي فى ديوانه ١/١٨١، وتحليص الشواهد ص ٢٤٥، وحرارة الأدب ٩/٢٦٨، ٢٦٩، والدرر ٢/٢١، وشرح النصريح ١/١٩٠، والمقاصد الحوية ٢/٢٤، والمفتصب ٤/١٠١، وبلاسة فى أوضح المسالك ١/٢٤٨، وشرح ابن عقيل ص ١٤٤، ومعنى اللبيب ٢/٦٦٠، ومعجم الهوامع ١/١١٨، واتشاهد فيه قوله: «بما كان إياهم عطية عوداً» حيث جاء فى «كان» ضمير مستتر هو صير الشأن، وهو اسمها وقيل «عطية» اسم «كان» وقد فصل الشاعر بين «كان» واسمها بغير الظرف، وهذا حائر عند الكوفيين وطائفة من البصريين وقيل غير ذلك.

يعنى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يروهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو محرور يؤول على أن ينوى فى كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها فى موضع خبرها ففى كان من قوله بما كان إياهم ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا فى موضع خبره وإياهم مفعول بعموداً مقدماً على المبتدأ. وقوله ومضمر الشأن مفعول بانو واسماً منصوب على الحال من مضمر الشأن وإن وقع شرط وموهم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها استبان إلخ وأن وما بعدها موزولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والربط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير فى أنه. ثم قال:

وَقَدْ تَرَادُّ كَانَ فِي حَشْوِ كَمَا      كَانَ أَصَحَّ عَلِمَ مَنْ تَقَدَّمَ  
وَيَحْدُثُونَهَا وَيَبْقُونَ الْحَبَرَ      وَيَعْدُ إِنَّ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا شَهَرٍ

وفهم من قوله وقد تَرَادُّ قلة زيادتها بالسببة إلى عدم الزيادة وفهم من قوله كان أنها تزداد بمعظم الماضى وأنه لا يزداد غيرها من أخواتها وفهم من قوله فى حشو أنها لا تزداد أولاً ولا آخرًا، وما فى قوله كما تعجبية وهى ثامة فى موضع رفع بالابتداء وأصح فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على ما وعلم مفعول بأصح فكان على هذا زائدة بين ما وأصح. ثم قال: (ويحدثونها ويبقون الخبر) يعنى أن العرب يحدثون كان وفهم من قوله ويبقون الخبر أنها تحذف مع اسمها ويطرده حذفها فى ثلاثة مواضع. الأول بعد إن الشرطية. الثانى بعد لو. الثالث بعد أن المصدرية وقد أشار إلى الأول والثانى بقوله: (ويعد إن ولو كثيراً إذا اشتهر) فمثال حذفها بعد إن قولهم المرء مقتول بما قتل به إن سيقاً فسيوف وإن غنحراً فخنجر أى إن كان المقتول به سيقاً ومثله بعد لو قوله **لو**: «احفظوا عني ولو آية» أى ولو كان المحفوظ آية، وقول الشاعر:

٢٩. لا يأمن الدهر ذو بنى ولو ملكاً      جودَه صاقَ عنها السهولُ والوعرُ

وفهم من قوله اشتهر أن حذفها مع اسمها فى غير ما ذكر قليل، ومنه ما أنشد سيبويه

(٢٩) البيت من البسيط، وهو للحمى المقرئ فى عزلة الألف ٢٥٧/١، والدرر ٩٥/٢، وبلا سببة فى أوضح المسالك ٢٦٢/١، ونحليش الشواهد ص ٢٦٠، وشرح الأسمونى ١١٩/١، وشرح التصريح ١٩٣/١، وشرح شواهد المحصى ٢٥٨/٢، وشرح قطر الندى ص ١٤٢، ومضى القليب ٢٦٨/١، والمفاسد البحرية ٥٠/٢

٣٠. من لُدْ شولاً هَلَّى إِتلاتها

أى من لدن أن كانت شولاً فذا إشارة إلى الحذف وهو مبتدأ واشتهر خبره وبعد متعلق  
باشتهر وكثيراً نعت لمصدر محذوف أى اشتهاً كثيراً ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير  
المستتر فى اشتهر ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وَعَدَ أَنْ تَعْرِضَ مَا عَمَّا ارْتَكَبَ      كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ تَرَا فَاقْتَرَبَ

يعنى أن كان تحذف بعد أن ويعرض عنها ما وفهم من قوله: (تعريض ما عنها) أنها لا  
يحذف اسمها معها وتعريض مبتدأ وهو مضاف إلى ما وارتكب خبره وبعد وهما متعلقان  
بتعريض ومثل بقوله: (أما أنت برا فاقترب) والتقدير اقترب لأن كنت برا فحذفت كان  
وعرض عنها ما فنحصل الضمير الذى كان متصلاً بها وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن  
مطرود فأنت فى قوله أما أنت اسم كان المحذوفة وبرأ خبرها. ثم قال:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْحَسِرِمٌ      تُحَذَفُ نُونٌ وَفَوْ حَذَفَ مَا تُشْرِمُ

إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين  
فتقول لم يكن ويجوز بعد ذلك أن تحذف نونه لشبهها بحرف اللين وكثرة الاستعمال  
فتقول لم يك زيد قائماً ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم وقبل  
الساكن كقوله:

٣١. لم يك الحق سوى أن هاجها      رسم دار قد تعمى بالسرار

(٣٠) الرجز بلا نسبة فى الأشياء والظاهر ٣٦١/٢، ٢٤٨/٨، وأوضح المسالك ٦٦٣/١، وتخليص الشواهد ص  
٢٦٠، وخزانة الأدب ٢٤/١، ٣١٨/٩، والدرر ٨٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢، وشرح الأشموصى  
١١٩/١، وشرح التصريح ١٩٤/١، وشرح شواهد المعنى ٨٣٦/٢، وشرح ابن عقيل ص ١٤٩، وشرح  
المعصل ١٠١/٤، ٣٥/٨، والكتاب ٢٦٤/١، ولسان العرب ٣٨٤/١٣ (نون)، محى اللبيب ٤٢٢/٢،  
والمقاصد الحوية ٥١/٢، وجمع الهوامع ١٢٢/١.

والشاهد منه قوله: من لد شولاً، حيث حذف «كان» واسمها وأبنى غيرها وهو «شولاً» بعد «لده» وعدة شاهد  
لأنه إما يكثر حذف «كان» بعد «لده» وقيل: «شولاً» معقول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: «من لد  
شالت الناقة شولاً»

(٣١) البيت من الرمل، وهو لحسين (أو الحسن) كما فى لسان العرب) ابن عرفة فى خزانة الأدب ٣٠٤/٩، والدرر  
٩٤/٢، ولسان العرب ٣٦٤/١٣ (كون)، وبنو لوى زبد ص ٧٧، وبلاسية فى تخليص الشواهد ص ٢٦٨،  
والمحاضن ٩٠/١، والدرر ٢١٧/٦، وسر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢، ٥٤٠، والمصنف ٢٢٨/٢، وجمع  
الهوامع ١٢٢/١، ١٥٦.

ومذهب سيويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفهم من إطلاق الناظم أنه موافق لمذهب يونس وقوله وهو حذف ما انزعم أي لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتحذف ولكن متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبر وما نالية وهي وما بعدها صفة لحذف .

### فصل في ما ولا ولا وإن المشبهات بليس

إنما فصل هذه الحروف من باب كان وإن كان عملها كلها واحداً لأن هذه أحرف وتلك أفعال . ثم قال :

بِمَا لَيْسَ أَصْلُهُ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النُّفْيِ وَتَرْتِيبِ زَكْنِ

ما نالية مع الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فاصلها أن لا تعمل ولذلك أهمها بنو تميم على الأصل ، وأم أهل الحجاز فأعملوها حمل ليس لشبهها بها في نفي الحال . ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط الأول أن لا يزداد بعدها إن وهو المشرى إليه بقوله دون إن نحو ما إن زيد قائم لأن إن لا تزداد بعد ليس فبعدت عن الشبه . الثاني بقاء النفي فلو بطل النفي لم تعمل نحو ما زيد إلا قائم وهو المنبه عليه بقوله مع بقاء النفي . الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ما قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله وترتيب زكن أي علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر . الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله :

وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْبَا أَجَارَ الْعُلَمَا

يعنى أن معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على اسمها لنوعهم في الظروف والمجرورات نحو ما في الدار زيد جالساً وما عندك عمرو مقيماً وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو ما طعامك زيد أكلاً وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت فيه الشروط ما زيد قائماً وبهذه اللفظة جاء القرآن وهو قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٢١] و ﴿ مَا هُنَّ أَهْمَانِهِم ﴾ [المجادلة : ٢] مقوله إعمال منصوب على المصدر بأعملت ودون متعلق بأعملت وسبق حرف جر مفعول مقدم بأجاز وبى في المثال متعلق بمعنى فهو مجرور معمول للخبر . ثم قال :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَيْكِنْ أَوْ بِلِ ۖ مِنْ مَعْدٍ مَنصُوبٍ مِمَّا ارْتَمَ حَيْثُ حُلِّ

يعنى أن المعطوف ولكن أو بلى على المنصوب بما يلزم رفعه لأن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول ما زيد قائماً لكن قاعداً وما عمرو متطلقاً بل مقيم ونجوز في تسمية ما بعد بلى ولكن معطوفاً وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعداً بلى هو مقيم وفهم من تخصيصه العطف ولكن وبلى أن العطف إذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف . فرفع مفعول مقدم بالزوم وهو مصدر مضاف إلى مفعول والباء في ولكن وبلى متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز أن يكون متعلقاً بالزوم أو برفع وحيث متعقبة بالزوم والتقدير والزم رفع معطوف ولكن أو بلى بعد المنصوب بما حيث جاء . ثم قل :

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرُّ الْبَاءِ الْخَسَرُ ۖ وَتَعْدِلُ لَا وَتَقَى كَانَ قَدْ يَجْرُ

يعنى أن باء الجر تدخل على خبر ما وغير ليس فتجرهما نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [إبراهيم : ٢٠] ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر : ٢٦] وهو كثير وهذه الباء رائدة لتأكيد النفي وتزاد أيضاً الباء للتوكيد في خبر لا نحو قوله :

٣٢ . فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُورَ شَاعِةٍ ۖ  
مَعْنَى فَنِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ ۖ

وَلِيْ خَيْرٍ كَانَ الْمُنْفِيَةِ كَقَوْلِهِ :

٣٣ . وَإِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الرَّادِّ لَمْ أَكُنْ ۖ  
مَاعْلَهُمْ إِذَا أَحْشَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ

وفهم من قوله قد يجر أن زيادتها في هذين المثالين الأخيرين قليل والباء فاعل بجر

(٣٢) نسبت من الطويل ، وهو لسواد بن قارب في الجي الثاني ص ٥٤ ، والدرر ١٢٦ / ٢ ، ١٤٨ / ٣ ، وشرح التصريح ٢٠١ / ٢ ، ٤١ / ٢ ، وشرح حكمة الحفاظ ص ٢١٥ ، والمقاصد الحوية ١١٤ / ٢ ، ٤١٧ / ٣ ، وبلاسة في الأشياء والظواهر ١٢٥ / ٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٤ / ١ ، وشرح الأشموني ١٢٣ / ١ ، وشرح شراهد المعنى ص ٨٣٥ ، وشرح ابن عقيل ص ١٥٦ ، ومعنى اللبيب ص ٤١٩ ، وجمع الهوامع ١٢٧ / ١ ، ٢١٨ .

الشاهد فيه دخول الباء الزائدة في خبر «لا» العاملة على «ليس» كما تدخل على «ما» العاملة على «ليس» (٣٣) البيت من الطويل ، وهو لشعري في ديوانه ص ٥٩ ، وتطبع في الشواهد ص ٢٨٥ ، وحرارة الأدب ٣ / ٣٤٠ ، والدرر ١٢٤ / ٢ ، وشرح التصريح ٢٠٩ / ١ ، وشرح شواهد المعنى ٨٩٩ / ٢ ، والمقاصد الحوية ١١٧ / ٢ ، ٥١ / ٤ ، وبلاسة في الأشياء والظواهر ١٢٤ / ٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٥ / ١ ، والجي الثاني ص ٥٤ ، وهو الأدب ص ٥٤ ، وشرح الأشموني ١٢٣ / ١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٥٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٨٨ ، ومعنى اللبيب ٥٦٠ / ٢ ، وجمع الهوامع ١٢٧ / ١ .

والشاهد فيه إدخال الباء الزائدة على خبر «كان» المنفية به «لم»

وفصرها ضرورة والخسر مفعول يجر وفي يجر آخر البيت هـمير مستتر عائذ على الخبر المتقدم . فإن قلت كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لأن الخبر المتقدم خبر ما أو ليس والصمير في يجر عائذ في المعنى على غير لا أو كان العنفة فلم يتحدا معنى ؟ قلت هو مما يفسره لعل لا معنى كقولهم عندى درهم ونصفه . ثم قال :

فِي الْكِرَاتِ أَحْسَمِلْتُ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلَى لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

يعنى أن لا النافية أعملت إعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط أن يكون اسمها نكرة فنقول لا رجل قائماً، ومنه قوله :

٣٤. نَعَزُ فَلَاشْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهَ وَاقِيَا

وقوله : وقد تلى لات وإن ذا العملّا ، معنى أن لات وإن النافية مثل ليس يرفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث مفتوحة وفهم من قوله وقد تلى أن ذلك قليل وفهم من إطلاقه أيضاً أنهما لا يختصان بالعمل في النكرة كلا فمن إعمال إن في النكرة قولهم إن أحد غيراً من أحد إلا بالعاقبة ومن إعمالها في المعرفة قولهم :

٣٥. إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيَا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحْسَفَ الْمَجَانِيصِ

وأما لات فلا تعمل إلا في الحين على ما سيأتى فلا مفعول ما لم يسم فاعله بأعملت وفي النكرات متعلق بأعملت وكليس نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير أعملت

(٣٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٩/١ ، وتحليص الشواهد ص ٢٩٤ ، والجنى الداني ص ٢٩٢ ، وجواهر الأدب ص ٢٣٨ ، والدرر ١١١/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح نصريح ١٩٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٦ ، وشرح شواهد المعنى ٦١٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ١٥٨ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٦ ، وشرح لفظ اللدى ص ١١٤ ، ومقتى التلبيب ٢٣٩/١ ، والمقاصد الحوية ١٠٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٥/١

و شاهد فيه قوله «لا شيء» بالياء ، وقوله «لا وور والياء» حيث أعمل «لا» التالية عمل «ليس» في الموضعين ، واسمها وشعرها نكرتان في الموضعين ، وهذا هو التباس .

(٣٥) بيت من المنسرح ، وهو بلا نسبة في الأربعة ص ٤٦ ، وأوضح المسالك ٢٩١/١ ، وتحليص الشواهد ص ٣٠٦ ، والجنى الداني ص ٢٠٩ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٦ ، وخسرانة الأدب ١٦٦/٤ ، والدرر ١٠٨/٢ ، ووصف النجاشي ص ١٠٨ ، وشرح الأشموني ١٢٦/١ ، وشرح النصريح ٢٠١/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠ ، وشرح ابن عقيل ص ١٦٠ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٦ ، والمقاصد الحوية ١١٣/٢ ، والمقرب ١٠٥/١ ، وجمع الهوامع ١٢٥/١

والشاهد فيه قوله «إن هو مستولياً» حيث أعمل «إن» عمل «ليس» فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر

لا في النكرات إعمالاً كإعمال ليس ولات فاعل يتلى وإن معطوف عليه وهذا العمل مفعول ودا  
إشارة إلى عمل ليس والعمل نعت لذا . ثم قال :

وَمَا لَلاتِ مِى سَوَى حِينَ عَمَلٍ      وَحَذَفُ ذِى الرِّفْعِ فِشَا وَالْعَكْسُ قُلْ

يعنى أن لات لا تعمل إلا في الحين وهو اسم الرمان فلا يقال لات زيد قائماً بل يقال لات  
حين خروح ولات وقت قتال ، ومنه قوله تعالى . ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص : ٣] وقوله :  
وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل ، يعنى أن حذف المرفوع وهو اسمها لماش أى كثير  
وعكسه وهو حذف المصوب وهو غيرها قليل وفهم منه أنه لا يجوز إثباتهما معاً فمن حذف  
اسمها ولات حين مناص ومن حذف غيرها قوله ولات حين مناص يرفع حين ، وهى قراءة  
شاذة وتلغدير الخبر لهم وعمل مبتدأ وخبره للات وفى سوى فى موضع الحال على أنه نعت  
لعمل قدم عليه أو متعلق بعمل .

### أفعال المقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرُ	فَيَسِرُ مُصَارِعَ لِهَئِذِينَ خَبِرُ
وَكَوْنُهُ يَدُونُ أَنْ يَغْدَ عَسَى	تَرَرُّ وَكَادَ الْأَمْرُ بِهِ هُكَا
وَكُفَى حَرَى وَلَكِنْ حُمَلَا	حَسَرَهَا خُفَا بَانَ مُشْتَمَلَا
وَالرَّمُوا اخْلُوتُنْ أَنْ مِثْلَ حَرَى	وَنَغْسِدُ أَوْثَنَكَ انْعَمَا أَنْ تَرَرَا
وَمِثْلُ كَادَ مِى الْأَصْحُ كَرَرَا	وَتَرَكْنَا مَعَ دِى الشَّرْعُوعِ وَجَبَا

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام : قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه .  
وسميت كلها أفعال المقاربة تغليباً فالذى لمقاربة الفعل كاد وكره وأوشك والذي للرجاء  
عسى واخْلُوتْ وحَرَى والذي للشروع جعل وأخذ وطفق وعلق وأشأ وقد أشار إلى القسم  
الأول والثانى بقوله : (ككان كاد وعسى) يعنى أن كاد وعسى مثل كان فى كونها ترفع الاسم  
وتنصب الخبر إلا أن خبر كاد وعسى لا يكون فى الغالب إلا فعلاً مضارعاً وقد نبه على ذلك  
بقوله : (لكن ندر \* غير مضارع لهذين خبر) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه  
الندور قوله :



٣٦. فأبَت إلى مهم وما كدتُ أبيا

وقولهم في المثل عسى الخوير أبوساً. وكاد مبتدأ وخبره ككان، وعسى معطوف على كاد وغير مضارع فاعل بندر ومعنى نذر قلّ ولهذين متعلق بندر وغير حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالاً وغير هو الفاعل بندر إلا أن في هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل. ثم قال: (وكونه بدون أن بعد عسى \* نزر) يعني أن اقتران المضارع الواقع خبراً لعسى بأن كثير كقوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] وخلوة منها نزر قليل كقول الشاعر:

٣٧. عسى الكربُ الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرحٌ قريبُ

ثم قال: (وكاد الأمر فيه حكياً) يعني أن القليل في عسى وهو خلوة من أن هو الكثير في كاد نحو قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانُوا بِغَفْلَةٍ﴾ [البقرة: ٧١] والكثير في عسى وهو اقترانه بأن هو القليل في كاد نحو قوله:

٣٨. قد كادَ مَنْ طَوَّلَ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

(٣٦) حجره

وكم مطلقاً فارقتها وعسى قصيرُ

والبيت من الطويل، وهو لشايط شرأى في ديوانه ص ٩١، والأخاني ١٥٩/٢١، وتحليص الشواهد ص ٣٠٩، وعمران الأدب ٣٧٤/٨، ٣٧٥، ٣٧٦، والمصانص ٣٩١/١، والدرر ١٥٠/٢، وشرح التصريح ٢٠٣/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٦٩، ولسان العرب ٣٨٣/٣ (كبد)، والمقاصد المحررة ١٦٥/٢، وبلاسة في الإيضاح ٥٤٤/٢، وأوضح المسالك ٣٠٢/١، وعمران الأدب ٣٤٧/٩، ووصف المساني ص ١٩٠، وشرح ابن حنبل ص ١٦٤، وشرح صمدية الحفاظ ص ٨٢٢، وشرح المعصن ١٣/٧، وجمع الهوامع ١٣٠/١.

والشاهد به مجيء غير كاد مفرداً وهذا نادر.

(٣٧) البيت من الوافر، وهو لهمية بن خثيم في عمران الأدب ٣٢٨/٩، ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١، والدرر ١٤٥/٢، وشرح التصريح ٢٠٦/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧، وشرح شواهد المعنى ص ٤٤٣، والكتاب ١٥٩/٣، والنمض ص ٢٢٥، والمقاصد المحررة ١٨٤/٢، وبلاسة في أسرار العربية ص ١٢٨، وأوضح المسالك ٣١٢/١، وتحليص الشواهد ص ٣٢٦، وعمران الأدب ٣١٦/٩، والحي اللداني ص ٤٦٢، وشرح ابن حنبل ص ١٦٥، وشرح صمدية الحفاظ ص ٨١٦، والمقرب ٩٨/١، وشرح المعصن ١١٧/٧، ١٢١، ولسان التليب ص ١٥٢، والمقتضب ٧٠/٣، وجمع الهوامع ١٣٠/١.

والشاهد به قوله (يكون وراءه) حيث وقع غير عسى فضلاً عن طريقاً مجرداً من أنه المصدرية، وهذا قليل (٣٨) الرجز لرواية في ملحق ديوانه ص ١٧٢، والدرر ١٤٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٩، وشرح المعصن ١٢١/٧، والكتاب ١٦٠/٣، ولسان العرب ٣٨٣/٣، والمقاصد المحررة ٢١٥/٢، وبلاسة في أدب الكتاب ص ٤١٩، وأسرار العربية ص ٥، وتحليص الشواهد ص ٣٢٩، ولسان العرب ٥٩٨/٢ (معص)، والمقتضب ٧٥/٣، وجمع الهوامع ١٣٠/١.

والشاهد به دخول أن بعد كاد ضرورة، والمشهور إسقاطها.

وكونه مبتدأ ويدون متعلق به وكذلك بعد ونزر خبر المبتدأ وكاد مبتدأ والأمر مبتدأ ثان وخبره عكس والجملة خبر المبتدأ الأول. ثم قال: (وكعسى حرى) يعنى أن حرى مثل عسى فى المعنى الذى هو الرجاء قيل ولم يذكر حرى فى هذا الباب غيره. ثم قال: (ولكن جعلها خبرها حتماً بأن متصلاً) يعنى أن حرى وإن كانت بمعنى عسى فهى مخالفة لها فى الاستعمال مزوم خبرها أن فحري مبتدأ خبره كعسى وخبرها مرفوع بجعلها ومتصلاً مفعول ثان بجعلها وحتمها حال من الضمير المستتر فى متصلاً أو نعت لمصدر محذوف والتقدير اتصالاً حتماً أى واجباً. ثم قال رحمه الله تعالى: (والزموا مخلوق أن مثل حرى) يعنى أن مخلوق لا يستعمل خبره إلا مقروناً بأن فهى إذا مثل حرى إلا أنه لم ينبه على أنها شبيهة فى المعنى بعسى كما نبه على حرى وقد تقدم أنها من باب عسى فتقولوا مخلوق زيد أن يفعل ولا يجوز يفعل. وقوله والزموا يعنى العرب واخولقوا مفعول أول بالزموا وأن مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من المخلوق. ثم قال: (وبعد أوشت انتفا أن نزر) يعنى أن خلوا خبر أوشت من أن قيل فهى فى ذلك كعسى فى الاستعمال لا فى المعنى فإن عسى للرجاء وأوشت للمقاربة كما تقدم، وانتفا أن مبتدأ خبره نزرا وبعد متعلق بنزرا أو بانتفا. ثم قال: (ومثل كاد فى الأصح كرباً) يعنى أن الأكثر فى خبر كرب تحرده من أن وقد يقرن بها قليلاً كقوله:

٣٩. وَقَدْ كَرِبْتُ أَصَاقِيهَا أَنْ تَقْطَعَا

وأشار بقوله فى الأصح إلى مخالفة سيبويه فإنه لم يذكر فيها خبر التجرد من أن، ويقال كرب بفتح الراء وكسرها والأول أفصح ومثل كاد مبتدأ وكرب خبره ويجوز العكس وفى الأصح متعلق بمثل. ثم قال (وترك أن مع ذى الشروع وجباً) يعنى أن الأفعال الدالة على الشروع لا يقرن خبرها بأن لأنها دالة على الحال وأن للاستقبال فتأفياً، وترك أن مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ووجب خبره ومع ذى متعلق بترك. ثم مثل بخمسة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال:

كَانُوا السَّائِقَ يَخْدُو وَطْفِقَ كَذَا جَمَعْتُ وَأَخَذْتُ وَهَلِقَ

(٣٩) صدره.

سفاهة ذور الأحلام سجعاً على الظلمة

والبيت من الطويل، وهو لأبي زيد السلمي فى تكميل الشواهد ص ٣٣٠، والذور ١٤٣/٢، وشرح التصريح ٢٠٧/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٨٥، والمقاصد النحوية ١٩٣/٢، وبلاسة فى أوضاع المسالك ٣٦٦/١، وشرح لأشعور ١٢٣/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٥، وشرح ابن عقيل ص ١٩٦، ومغرب ٩٩/١ وجمع الهوامع ١٣٠/١.

والشاهد فيه قوله "أن تقطعا" حيث جاء خبره كربه فعلاً مضارعاً مقترناً به "أنه" والأكثر عدم الاقتران.

فأنشأ فعل ماضٍ دال على الإنشاء والسائق اسمها وهو الذي يسوق الإبل أي يقدمها ويحدهو في موضع خبرها وطلق معطوف على أنشأ، ويقال طلق بفتح الفاء وطقن بالفاء المكسورة وطقن بالياء وهي مكسورة، وفهم من إتيانه بكاف التشبيه مع أنشأ عدم الحصر فإذنه زاد في التسهيل عليها هب وقام. ثم قال:

وَأَسْتَعْمَلُوا مُصَارِعاً لَأَوْشَكَا      وَكَادَ لَا غَيْرُ وَرَادُوا مُوشِكَا

أفعال هذا الباب كلها لا تصرف بل تلزم لفظ الماضي كما نطق بها الناظم إلا كاد وأوشك، أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذَّهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣] وأما أوشك فيستعمل منها المضارع كقوله:

٤٠. يوشك من فر من منيته      في بعض عراته يوافقها

ويستعمل أيضاً منه اسم الفاعل، وإليه أشار بقوله: وزادوا موشكا، ومنه قوله:

٤١. فموشكة أرضنا أن تعود      خلاف الأنيس وحوشاً يسابا

وقوله واستعملوا يعني العرب وكاد معطوف على أوشك ولا عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد ولكنها بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة والتقدير لأوشك وكاد لا غيرهما. ثم قال:

بعده عسى اخلوئك أوشك قد يرد      عسى بأن يفعل عن ثانٍ فـ

يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي عسى واخلوئك وأوشك تستند لأن يفعل ويستغنى به عن ثانٍ من الجزأين وتكون حينئذ أفعالاً لازمة نكتفي بالفاعل فنقول عسى أن يقوم زيد واخلوئك أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ

(٤٠) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/٢، وشرح التصريح ٢٠٧/١، وشرح المفصل ١٢٦/٧، والعقد المفرد ١٨٧/٣، والكتاب ١٦١/٣، ولسان العرب ٣٢/١ (بيس)، ١٨٨ (كاس)، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢، ولعمران بن حطاف في ديوانه ص ١٢٣، ولأمية أبو الحسن من الحوارج في تخلص الشواهد ص ٣٢٢، والدرر ١٣٦/٢، وبلاسة في أوضح المسالك ٣١٣/١، وشرح الأشموني ١٢٩/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٢، وشرح ابن عقيل ص ١٦٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٨، والمغرب ٩٨/١، وجمع الهوامع ١٢٩/١، ١٣٠.

(٤١) البيت من المنقارب، وهو لأبي سهم الهذلي في تخلص الشواهد ص ٣٣٦، والدرر ١٣٧/٢، والمفرد ص ٢١١/٢، ولأسامة بن العارث في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩٣، وبلاسة في شرح الأشموني ١٣١/١، وشرح ابن عقيل ص ١٧١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٢، وجمع الهوامع ١٢٩/١.

لَكُمْ] [البقرة: ٢١٦] وقد في قوله قد يرد للتحقيق لا التقليل لكثرة ورود ذلك واحلوق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغي أن ينطق بعد الشين من أوشك بغاف مشددة لأن الكاف من أوشك مدغمة في الغاف بعد قلبه قائماً لأجل استقامة الوزن وغنى فعل يبرد وبأن متعلق بغنى لأنه مصدر وكذلك عن ويعد في أول البيت متعلق يبرد، ثم قال:

وَجَرْدُنْ عَسَى أَوْ رَفَعَ مُضْمَرًا      بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلُهَا فَدُكِرَا

يعنى أن عسى إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتُسند إلى أن يفعل وجرز أن ترفع ضميراً يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين في التانيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثاني هند عست أن تفعل والزيدان عسبا أن يفعلا والزيدون عسوا أن يفعلوا والهندات عسين أن يفعلن وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب أن ذلك في الأفعال الثلاثة المذكورة إذ لا فرق وعليه شرح المرادى، وقوله: وجرذن عسى يعنى من الضمير وعسى معمول بجرذن وأو للتخيير وبها متعلق برفع وقبلها متعلق بذكر واسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكر، ثم قال

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَحْزَمُ فِي الشَّيْءِ مِنْ      نَحْوِ عَسَيْتُ وَاتَّبَعَا الْفَتْحُ زُكْنُ

يعنى أن عسى إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب أو غائبات نحو عسيت وعسيت وعسيتما وعسين وعسين يجوز في سببه الفتح والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال: (واتنفا الفتح زكن)، أى واختيار الفتح علم، وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فإنها كلها مثل عسيت فيما ذكر وقوله والفتح مفعول مقدم بأجز وكسر معطوف عليه واتنفا الفتح زكن جملة من مبتدأ وخبر.

## إن وأخواتها

هذا هو الباب الثاني من التواضع، ثم قال:

لَإِنْ أَنْ لَيْسَتْ لَيْكِنْ لَعَلَّ      كَانَ عَكْسُ مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ

تقدم أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس

كان وإلى ذلك أشار بقوله : (عكس ما لكان من حمل) ، ومعنى إن وأن التوكيد وليت ألتصمى ولكن الاستدراك ولعل الترجى والإشفاق وكأن التشبيه وما بعد إن معطوف عليه على إسقاط العاطف وعكس مبتدأ خبره فى المجرور قبله وما موصولة وصلتها لكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذى يتعلق به لكان ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال :

كَانَ إِنْ زَيْدًا مَالِمٌ يَأْتِي كُفَّةً وَلَكِنْ ابْنُهُ ذُو غِرْمَيْنِ

الكفة : المثل ، والضغن : الحقد ، والمداوة : ثم قال :

وَرَأَى ذَا التَّوْبَتَيْنِ إِلَى الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا خَيْرَ الْبَيْتِ

لما أتى بالمثل فى البيت الذى قبله مرتبة وقدم فيها الاسم على الخبر وهو الأصل به على أن الترتيب المذكور مراعى محافظ عليه إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب فى الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله : كليت فيها أو هنا خبر البدي ، والبدي : الفاحش النطق وذا مفعول براع والترتيب نعت لذا ولا استثناء ولا بد من تقدير حذف كلام ليستقيم مراده والتقدير وراعى هذا الترتيب إلا فى المثال الذى يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً كليت فيها فالذى على هذا نعت لمحذوف وهو المثال . ثم قال :

وَهَمَزَ إِنْ السَّخِّ لَسَدٌ مَصْدَرٌ مَسَدًا وَفِي سَوَى ذَلِكَ أَكْسِرُ

يعنى أن همزة إن المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها أى : إذا أوكت هى وما بعدها بالمصدر وفهم من قوله : (وهمز إن افتتح) أن الأصل المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين ، وقوله : (وفى سوى ذاك اكسر) أى إذا لم يسد المصدر مسدها .

فَاكْسِرْ فِى الْإِنْدَاءِ وَفِى بَدَأِ صَلََّةٍ وَحَيْثُ إِنْ لَيْسَ بِمُكْمَلَةٍ  
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلٌّ خَالِ كَسَرَتْهُ وَإِنْ ذُو أَمَلٍ  
وَكَسَرُوا مِنْ تَعْدِ فَمَلٍ مَلَقَا بِاللَّامِ كَسَاظَمَ إِنَّهُ تَدُو تَقَى

ثم إن وإن فى ذلك على ثلاثة أقسام : قسم يجب فيه كسرها ، وقسم يجوز فيه كسرها وفتحها ، وقسم يجب فيه المتع ثم ذكر المواضع التى يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع : الأول أن تقع فى الابتداء وهو المشار إليه بقوله : (فاكسر فى الابتداء) أى فى ابتداء الكلام

ودخل فيه صورتان: الأولى أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الكوثر: ١] والأخرى أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢] الثاني أن تقع في بدء الصلة وهو المشار إليه بقوله: (وفي بدء صله) أى في أول الصلة نحو قوله عز وجل: ﴿وَأَنْتَهُمْ مِمَّنْ أَنْكَرُوا مَا إِنَّ مَفَاحَهُ﴾ [الفصص: ٧٦] واحترز بقوله: في بدء صلة، من الواقعة في حشو الصلة فإنها يجب فتحها نحو جاء الذى في ظنى أنه قائم. الثالث أن تقع جواباً للقسم، وهو المشار إليه بقوله: (وحيث إن ليمين مكمله) أى وحيث تكون إن جواباً للقسم فإنها حيثئذ مكملة للقسم وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله عز وجل: ﴿وَالْفَصْرُ﴾ [١] **إِنَّ** **الْإِنْسَانَ** **لَلْغَافِرِ** [المصر: ١ - ٢] والمجرد منها نحو قوله تعالى: ﴿حَمَّ﴾ [٢] **وَالْكِتَابِ** **الَّذِينَ** **إِنَّا** **أَنزَلْنَاهُ** [الدخان: ١ - ٣] الرابع أن تحكى بالقول وهو المشار إليه بقوله: (أو حكيت بالقول) ومثاله قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [المائدة: ١٢] الخامس أن تحمل محل حال وهو المشار إليه بقوله: (أو حلت محل ● حال) وشمل صورتين الأولى أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله: (كررت وإنى ذو أمل) ومثله قوله عز وجل: ﴿كَمَا أَخْرَجْنَا رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥] الثانية أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [الفرقان: ٢٠] السادس أن يقتصر خبرها باللام وهو المشار إليه بقوله: (وكسروا من بعد فعل علما ● باللام) ثم مثل ذلك بقوله: (كاعلم إنه لذر ثقى) ومنه قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ مَا تَسْتَكْبِرُ﴾ [التأويل: ١] فيعلم يطلب أن بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر إن، فقوله في الابتداء متعلق بكسر وفى بدء صلة معطوف على في الابتداء، وحيث معطوف أيضاً، وإن مبتدأ خبره مكملة، وحيث مضافة إلى الجملة واليمين متعلق بمكملة. القسم الثانى وهو ما يجوز فيها كسرها وفتحها، وذكر أن لذلك أربعة مواضع أشار إلى اثنين منها بقوله:

بِمَدِّ إِذَا مُجَادَّةٍ أَوْ قَسَمٍ      لَا لَامَ بَعْدَهُ وَحَرْفٍ نَسِي

يعنى أن كسر إن وفتحها جائز بعد إذا الفجائية وبعد القسم الذى لم يقتصر خبرها فيها باللام فمثال ذلك بعد إذا قول الشاعر:

٤٢. وكنت أرى ريداً كما قيل سيدي إذا أنه عبد الغف والأهبار  
 يروى بكسر إن على القياس لأن إذا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية وبالفتح على تأويل  
 أن وصلت، بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخير والتقدير فإذا العبودية حاصلة ومثـر  
 ذلك بعد القسم قوله:

٤٣. أو تحلني سرك العلى      بنى أسو ذبالك الصسى

فمن كسر جعلها جوباً للقسم ومن فتح فعلى نية حرف الجر والتقدير على أنى. ولى مى  
 ضمير مستتر يعود على أن، وبعد إذا وبوجهين متعلقان نعى فإذا مضافة لفجاءة أو قسم معطوف  
 على إذا ولا لام لا واسمها. ويعد خبرها والجملة صفة لقسم والتقدير نعى إن بعد إذا المجائية  
 وبعد قسم ليس بعده لا بوجهين، وفهم أن المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما قبل

مع تلوا فسا الجسراً وثا يطرد      فى تحو غير القول بس اخمد

ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله: (مع تلوا الجسراً) يعنى أنه يجوز أيضاً الفتح والكسر  
 فى إن الواقعة بعد فاء الجراء كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ سَوْماً بَعَالاً لَمْ تَأْبِ مِنْ يَدِهِ وَاصْلَحْ  
 فَاتَّهْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] فرى بالكسر على الأصل لأن الأصل فى جواب الشرط أن  
 يكون بجملة وبالفتح على تأويل أن بمصدر مجعول خبراً والمبتدأ محذوف تقديره فجاءه  
 الغفران أو العكس والتقدير فالغفران جزاءه. ومع متعلق بنعى فى البيت الذى قبله على  
 حذف العاطف والتقدير نعى جواز الوجهين بعد إذا وبعد القسم وبعد فاء الجزاء. ثم أشار

(٤٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/٣٣٨، وتحليل الشواهد ص ٣٤٨، والجمى القدى  
 ص ٣٧٨، ٤١١، وجواهر الأدب ص ٣٥٢، وخزانة الأدب ١٠/٢٦٥، والخصائص ٢/٣٩٩، والمرر  
 ٢/١٨٠، وشرح الأسموسى ١/١٣٨، وشرح التصريح ١/٢١٨، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٩، وشرح ابن  
 عقيل ص ١٨١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٨، وشرح المعصل ٤/٩٧، ٨/٦١، والكتاب ٢/١٤٤،  
 ومقاصد الحوية ٢/٢٢٤، والمقتضب ٢/٣٥١، ومع الهوامع ١٣٨/١٣٨  
 والشهد فيه. جواز فتح همزة إن وكسرها بعد إذا الفجائية.

(٤٣) الرجز لزوية فى ملحون ديوانه ص ١٨٨، وشرح التصريح ١/٢١٩، والمقاصد الحوية ١/٢٣٢، وبلا نسبة فى  
 أوضح المسالك ١/٣٤٠، وتحليل الشواهد ص ٣٤٨، وشرح الأسموسى ١/١٣٨، والجمى القدى ص  
 ٤١٣، وشرح ابن عقيل ص ١٨٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣١، ولسان العرب ١٥/٤٥٠ (ذا)، والمع  
 عربية ص ٣٠٤

وانتدبه قوله «أنى» حيث يجوز كسر همزة إن وفتحها، لكونها واقعة بعد قسم لا لام بعده، أما الفتح  
 على تأويل «أن» واسمها، وغيرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير. أو تحلني على كوى أن لها  
 الصبي وأما الكسر فعلى اعتبار «إن» واسمها وغيرها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب

إلى الموضع الرابع بقوله : (وقذا يطرد ● في نحو خير القول إني أحمد) يعني أنه يطرد في هذا المثال وما أشبهه كسر إن وتفتحها فالكسر على معنى خير القول إني أحمد أي خير القول هذا اللفظ الذي أوله إني فيكون من الإخبار بالجملة عن مبتدأ في معنى الجملة ولذلك لم يحتاج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، ومعنى الفتح غير القول حمد الله ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الإخبار بالمفرد لأن أن وما بعدها مؤولة بمفرد فدا مبتدأ أو هو إشارة إلى جواز الوجهين وخبره يطرد وفي متعلق بيطرد ونحو مضاف إلى مقدر أي في نحو قولك خير القول . ثم قال :

وبعد ذات الكسر تصحب الحزْ لَامُ ابْتِدَاءِ نَحْوِ إِنْ لَوْزَرَ

يعنى أن اللام تدخل في غير إن وفهم من اقتضاره على إن المكسورة أنها لا تزداد بعد غيرها من أخواتها خلافاً لمن أجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكن وفهم من قوله لام ابتداء أنها اللام التي تدخل على المبتدأ في نحو لزيد قائم خلافاً لمن قال إنها غيرها وإنما أغرت للخبر مع إن كراهية اجتماع حرفي تأكيد والخبر فاعل بتصحب ولام ابتداء مفعول، ويجوز العكس وهو أظهر وإن لوزر محكي بقول معذوف والتقدير نحو قولك إني لوزر والوزر المحسن . ثم إن مواضع هذه اللام أربعة : الخبر ومعمول الخبر والفصل والاسم، وأشار إلى الأول بقوله :

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيَا      وَلَا مِنْ الْأَسْمَاءِ مَا تَرَضِيَا  
وَقَدْ بَلِيهَا مَعَ قَدْ كَانَ دَا      لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعَدَا مُسْتَحِيدَا  
وَتَصَحَّبَ الْوَاسِطُ مَعْمُولَ الْحَزْ      وَالْفَصْلُ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْحَزْ

يعنى أن هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان منفياً نحو إن زيدا لم يقم ولا الفعل الماضي والمتصرف الخالي من قد نحو إن زيدا لرضى وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضى في كونه ماضياً متصرفاً خالياً من قد، وفهم منه أيضاً أنها تصحب المفرد نحو إن زيدا لقائم والجمعة الاسمية نحو إن زيدا لأبوه قائم والفعل المضارع نحو قوله عز وجل : ﴿وَإِنْ يَكُ لَكُمْ كُفْرٌ بِهِمْ﴾ [النحل : ١٢٤] والماضي الغير المتصرف نحو إن زيدا لنعم الرجل . وبقي من الشروط المفهومة من تمثيله برضى أن لا يلي الماضي قد فنه عليه بقوله وقد يليها مع قد وفهم من قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله : (كأن ذا ● لقد سما على العدا مستحودا) ومعنى مستحوداً غالباً . ثم أشار إلى الثاني بقوله : (وتصحب الواسط معمول الخبر) أي



تصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الطرف والمجرور وغيرهما نحو إن زيداً فعندك قاعد وإن صمراً فعليك راغب وإن زيداً لطفامك أكل. والواسط مفعول بتصحب ومعمول الخبر بدل منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى. ثم أشار إلى الثالث فقال: والفصل أي تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج إلى تقدير فعل ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ لَهُوَ الْفَرِيزُ الرَّجِيمُ﴾ [الشعراء: ٩] ولم يفيد الفصل بشيء لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطاً بين الاسم والخبر. ثم أشار إلى الرابع بقوله: واسماً حل قبله الخبر يعنى أن لام الابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقديم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفي تأكيد مثاله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَنَا لِلْأَخْزَةِ وَالْأُولَى﴾ [الليل: ١٣] وفهم مما تقدم أن ذلك الخبر في ذلك لا يكون إلا ظرفاً أو مجروراً وفهم من اشتراط الفصل في الاسم أن ذلك مشروط في الخبر أيضاً لاتحاد العلة ونصب اسماً بالمعطف على الفصل أو بفعل محذوف والاول أظهر وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسم. ثم قال:

وَوَصَلَ مَا يَذِي الْحُرُوفِ مُنْطَلِ إِنْصَالَهَا وَقَدْ يَسْقَى الْمَسْلُ

إذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]. وقد سمع الإعمال في بيت في قول النابغة:

٤٤. قالت ألا ليثما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب وقاس بعضهم على ليثما سائرهما وهو مذهب الناظم لإطلاقه في قوله:

وقد يبقى العمل ووصل مبتدأ وبطل خبره وإعمالها مفعول وبذى الحروف متعلق بوصل وقد يبقى العمل جملة مستأنفة ثم قال:

(٢٤٤) البيت من البسيط، وهو لفظة الليثاني في جوهرة ص ٢٤، والأزهية ص ٨٩، ١١٤، والأخفى ٣١/١١، والإنصاف ٤٧٩/٢، وتلخيص الشواهد ص ٣٦٢، وتذكرة النحلة ص ٣٥٣، وعزارة الأدب ٢٥١/١٠، ٢٥٤، والخصائص ٤٦٠/٢، والذوق ٢١٦/١، ٢٠٤/٢، ووصف المباني ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨، وشرح الصريح ٢٢٥/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٢، وشرح شروحة السخى ٧٥/١، ٢٠٠، ٢٦٠/٢، وشرح صمد الحافظ ص ٢٣٣، وشرح المعصل ٥٨/٨، والكتاب ١٣٧/٢، واللمع ص ٣٢٠، وسفنى الديب ٦٣/١، ٢٨٦، ٣٠٨، والمقاصد النحوية ٢٥٤/٢، وبلاسة في أوضح المسالك ٣٤٩/١، وغيرها الأدب ١٥٧/٦، وشرح الأشموسى ١٤٣/١، وشرح قطر الندى ص ١٥١، ولسان العرب ٣٤٧/٣ (نقد)، والمغرب ١١٠/١، وفتح الهوامع ٦٥/١.

والشاهد به جواز إعمال «ليت» التي اتصلت بها تاء وعدم إعمالها

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَتَّصُوبٍ إِنْ نَعِدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَهَا

يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم إن بشرط أن تستكمل خبرها نحو إن زيداً قادم وعمرى، وفهم من قوله: وجائز أن النصب أيضاً جائز وهو الأصل، وفهم من قوله بعد أن تستكمل أنه لا يجوز الرفع فى المعطوف على اسم إن قبل أخذها الخبر نحو إن زيداً وعمرى قائمان ورفع المعطوف على اسم إن بشرطه إما على العطف على الموضع وإما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن زيداً قادم وعمرى قادم فيكون من عطف الحمل وإما معطوف على الضمير المستتر فى الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل ورفعت مبتدأ وخبره جائز ومعطوفاً منصوب برفعت وعلى متعلق بمحطوف وبعد متعلق بجائز ويجوز أن يكون متعلقاً برفعت والتقدير ورفعت معطوفاً على منصوب إن بعد استكمالها الخبر جائز. ثم قال:

وَالْحَقِيقَةُ بِإِنْ لَكِنْ وَإِنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَيْفَ

يعنى أنه يجوز أيضاً رفع المعطوف على اسم أن المفترحة ولكن بالشرط المذكور فمثله بعد أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرَىٰ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٣] وبعد لكن نحو ما قادم بكر لكن زيداً قائم وعمرى وإنما الحققت أن ولكن يان لأنهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقى ثم تمس البيت بقوله: (من دون ليت ولعل وكأن) ولو استغنى عن قوله من دون ليت الخ لم يخل بالمعنى ثم قال:

وَحُفِظَتْ إِنْ قَلَّ الْفِعْلُ وَتَلَزَمَ الْفَلَامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ

يعنى أن إن المكسورة إذا خففت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها نحو قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كَذَّبْنَا لَمَّا نَبُؤَتْهُمْ رَبُّكَ أَصْحَابَهُمْ﴾ [هود: ١١١] وفهم منه أن همالها هو الكثير كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤٤] وآل فى العمل إما للمعهد أى لعمل المذكور وإما يدل من الضمير والتقدير قل عملها. ثم قال: (وتلزم اللام إذا ما تهمل) يعنى أنها إذا خففت يلزم خبرها اللام وإما لزمت اللام للفرق بينها وبين إن النافية واللام فاعل تلزم وللمعول محذوف وتقدير الكلام وتلزم اللام الخبر وآل فى اللام للمعهد وهى التى تصحب إن المشددة المتقدم ذكرها وفهم منه أنها ليست غيرها خلافاً للفراسى. ثم قال:

وَرَمَا اسْتَسْنَىٰ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا مَاتِقُ أَرَادَهُ مُنْعَمًا

يعنى أنه قد استغنى عن اللام بعد إن المخففة إذا أمن اللبس بينها وبين إن النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر :

٤٥. أَنْ أَمِنَ أَبَاةَ النَّسِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كَرَمَ الْمَعَادِنِ

فإن صدر البيت مدح فعلم أن إن في عجزه ليست للنفي لتلا ينافض صدر البيت وعجزه فلم يحتاج إلى اللام الفارقة . وعنها في موضع رفع باستغنى على أنه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة ببدأ وناطق مبتدأ وأراده خبره والجملة صلة لما والضمير في أرواده عند على ما ومعتمداً بكسر الميم حال من فاعل أرواده ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول أرواده والتقدير إن ظهر المعنى الذى أرواده الناطق معتمداً عليه . ثم قال :

وَلَفْعُلْ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُنْقِصُهُ غَالِبًا إِنْ دَىٰ مُوَصَّلًا

يعنى أن الفعل إذا وقع بعد إن المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء في الغالب كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة : ١٤٣] ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُواكَ﴾ [القلم : ٥١] ولهم من قوله غالباً أنه قد يكون غير ناسخ كقوله :

٤٦. شَلَّتْ بِحِمِيكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةٌ لِمُنْعَمٍ

وقوبهم إن يزيتك لنفسك وإن يشينك لهيه والفعل مبتدأ وإن لم يك ناسخاً شرط والجواب

[٤٥] البيت من الطويل ، وهو نظرمناج في ديوانه ص ٥١٢ ، والقمر ١٩٣ / ٢ ، والمفاصد المحوية ٢٧٦ / ٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٧ / ١ ، وتحليص الشواهد ص ٣٧٨ ، وتذكرة السحرة ص ٤٣ ، والجبى الدانى ص ١٣٤ ، وشرح الأشموني ١ / ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل ص ١٩١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٦٥ ، وجمع الهوامع ١ / ١٤١ .

و شاع به قوله «إن مالت كانت كرام المعادن» حيث يحتمل «إن» المؤكدة وأصلها ، فلم يصب بها الاسم ، ويرفع الخبر ، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بينها وبين «إن» النافية ، وذلك لأن اللبس ، فالشاعر مدح نفسه وأبداه .

[٤٦] البيت من الكامل ، وهو لعائكة بنت زيد في الأغاني ١٨ / ١١ ، وغرارة الأملح ١٠ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، و بدور ٢ / ١٩٤ ، وشرح النصريح ١ / ٢٣١ ، وشرح شواهد المعنى ١ / ٧١ ، والمفاصد المحوية ٢ / ٢٧٨ ، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣ / ٢٧٧ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٩ ، والإنصاف ٢ / ٢٤١ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٦٨ ، وتحليص الشواهد ص ٣٧٩ ، والجبى الثاني ص ٢٠٨ ، ووصف المباني ص ١٠٩ ، وصرح عمدة الإعراب ٢ / ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، وشرح الأشموني ١ / ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٦ ، وشرح المصطلح ٨ / ٧١ ، ٩ / ٢٧ ، والاملاص ص ١١٦ ، ومجالس ثعلب ص ٣٦٨ ، والمحتمس ٢ / ٣٥٥ ، ومعنى اللبيب ١ / ٢٤ ، والغرب ١ / ١١٢ ، والنصف ٣ / ١٢٧ ، وجمع الهوامع ١ / ١٤٢ .

و شاع به قوله «إن قتلت لمسلماً» حيث ولي «إن» المحففة من التثنية فعل ماضى غير ناسخ ، وهو «قتلت» وهذا شاع لا يقاس عليه إلا بعد الأخفش .

فلا تنفيه أى لا تحده وغالبًا حال من الهاء فى تنفيه وموصلاً مفعول ثانٍ لتنفيه وإن متعلق بموصلاً ودى بدل من إن أو نعت لها والجملة من الشرط والجواب خبر الفعل والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر فى يك . ثم قال :

وإن تُخَفَّفَ أنْ فاسمُها استَكْرَ      والحَرَّ اجْمَلُ حُنَّةٌ منْ بَعْدَ أنْ

يعنى أن أن المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما أعملت إن بل يستكن فيها اسمها وفهم عدم هملها من قوله اسمها فإنه لا يطلق عليه اسمها إلا وهى عاملة فيه وتجوز فى قوله استكن وإنما هو محذوف إذ لا يستكن الضمير إلا فى الفعل أو ما أجرى مجراه . ثم قال : (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعنى أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن فى أن لا يكون إلا جملة فشمّل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه أنه لا يكون مفرداً والخبر مفعول أول باجعل وجملة هو المفعول الثانى ومن متعلق باجعل . ثم قال :

وإنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً      وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُنْبَغاً  
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَعْدَ أَوْ تَرَى      تَفْسِيرُ أَوْ لَوْ وَقَدْ بَدَلْتُ دَعَاءُ

يعنى أن الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدرأً بعمل خبر دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل بينه وبين أن بعد أو بأداة نفي أو بالسين أو سوف أو لو أما قد فيفصل بها بينها وبين الماضى كقوله تعالى : ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَن قَدْ ضَلَلْنَا﴾ [المائدة : ١١٣] وأما النفي فيكون بلا وبلن فيفصل بها بين أن وبين المضارع كقوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَرْزُقُونَ إِلَّا يُزَجِّعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه : ٨٩] وأما السين وسوف فيفصل بها بينها وبين المضارع كقوله تعالى : ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مُرْضًى وَأَخْرُوجُ﴾ [المزمن : ٢٠] ومثله قولك علمت أن سوف يقوم زيد وأما لو فيفصل بها بين أن وبين الماضى كقوله تعالى : ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ [الجن : ١٦] وقوله : وقليل ذكر لو أى قليل من يذكرها من التحويين لا إن الفصل بها قليل وفهم من قوله فالأحسن أنه يجوز أن يأتى بغير فصل كقوله :

٤٧- علموا أن يؤمّلون قحادوا      قل أن يسألوا بأعظم سُؤْلٍ

(٤٧) البيت من الحقيق ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٣٧٢ ، وتحليص الشواهد ص ٣٨٢ ، والجبى الذى ص ٣١٩ ، والبرز ٢/ ١٩٧ ، وشرح الأقسامى ١/ ١٤٧ ، وشرح التصريح ١/ ٢٢٣ ، وشرح ابن علقم ص ١٩٦ ، وقطر الندى ص ١٥٥ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤ ، وفتح الهوامع ١/ ١٤٣ ، والشماع ص ١٥٤ ، «أن يؤمّلون» حيث استعمل فيه «أن» المحققة من التثنية ، وأعملها فى الاسم الذى هو ضمير الشأن المحذوف ، وفى الخبر الذى هو جملة «يؤمّلون» ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف خبر دعاء ، ولم يأت بماصل بين «أن» وجملة الخبر .

وفهم من سكوته على الجملة الاسمية أنها لا يفصل بينها وبين أن وذلك على موعين الأول أن يتقدم المبتدأ على الخبر نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] والآخر أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

٤٨. في فتية كسيوف الهند قد علموا      أن هالك كل من يحق ويستعل

وفهم من اشتراطه في الفعل الشرط المذكورة أنه لا يفصل بينهما إذا كان الفعل دعاء كقوله تعالى: ﴿وَأَخْبِصْ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [التور: ٩] أو غير متصرف كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] واسم يكن ضمير عائد على الخبر وفعلًا خبرها ولم يكن دعا جملة معطوفة على الجملة قبلها والفاء جواب الشرط والأحسن الفصل جملة اسمية وبقد متعلق بالفصل لأنه مصدر وذكر لو مبتدأ وقليل خبر مقدم. ثم قال:

وَحُسْنُفَتْ كَانَ أَيْضًا فَنَوَى      مَصُوبُهَا وَكَأَيُّهَا إِنْصَارُ رَوَى

يعنى أن كان تخفف أَيْضًا ولا تهمل وفهم عدم إهمالها من قوله: فَنَوَى مَصُوبُهَا فهي إذاً كأن المفتوحة المخففة إلا أن اسم كان قد يكون منصوبًا وقد يكون ثابتًا وفهم ذلك من قوله: وثابت أَيْضًا روى وفهم أَيْضًا من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في أن أن خبرها يكون جملة ويكون مفردًا لمثال الجملة قوله:

٤٩. وَوَجْهَهُ مَشْرِقُ الْحَرِّ      كَانَ تُدْبَاهُ حَفْظَانِ

فأسمها في هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف والجملة من قوله تُدْبَاهُ حَفْظَانِ في موضع الخبر ومثاله مفردًا قوله:

(٤٨) البيت من البسيط، وهو للأخفش في ديوانه ص ١٠٩، والأربعة ص ٦٤، والإنصاف ص ١٩٩، وتحليص الشواهد ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٨/ ٣٩٠، ١٠/ ٣٩٣، ١١/ ٣٥٣، ٣٥٤، والدرر ٢/ ١٩٤. وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٦، والكتاب ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، والمصنوب ١/ ٣٠٨، ومضى القليب ١/ ٣١٤، والمقاصد المحوية ٢/ ٢٨٧، والمنصف ٣/ ١٢٩، ويلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٩١، ووصف سماني ص ١١٥، وشرح المعصل ٨/ ٧١، والمنقبض ٣/ ٩، وجمع الهوامع ١/ ١٢٢. والشاهد به قوله: إِنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْقُوقُ حيث أضر اسم «إن» المخففة والتقدير: إِنَّ هَالِكُ... والخبر جملة «كُلِّ مَنْ يَحْقُوقُ» يستعمل هالكه «هالك» خبر مقدم لـ «كُلِّ»

(٤٩) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٩٧، وأوضح المسالك ١/ ٣٧٨، وتحليص الشواهد ص ٣٨٩، والجنى اللغوى ص ٥٧٥، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠، والدرر ٢/ ١٩٩، وشرح الأسموني ١/ ١٤٧، وشرح التصريح ١/ ١٣٤، وشرح شلور الذهب ص ٣٦٩، وشرح أس هليل ص ١٩٧، وشرح قطر الندى ص ١٥٨، وشرح المعصل ٨/ ٧٢، والكتاب ٢/ ١٣٥، ١٤٠، ولسان العرب ١٣/ ٣٠، ٣٢ (أنس)، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٥، والمنصف ٣/ ١٢٨، وجمع الهوامع ١/ ١٤٣

٥٠. وبومأ توافيأ بوحه مقسم كآن طيبة معطو إلى وارق السلم  
وكان تديبه حقد في رواية النصب وفهم من اقتصاره على إن وأن وكان أن باقيا لا يكون  
فيه هذا الحكم، أما لعل وليت فلا يخفان وأما لكن فإنها تخفف لكها لا تعمل مخفة،  
ثم قال:

### لا التى لى الجنس

قوله لا التى لى الجنس أى التى يقصد بها فى الجنس على سبيل الاستفراق ورفع  
احتمال المخصوص فإذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت. ثم قال:

عمل إن أحمل لا فى بكرة مفردة جاءتك أو مكررة

وإنما عملت عمل إن لأنها فى التى نظيرة إن فى الإيجاب إذ إن تأكيد للإيجاب ولا  
توكيد للنفى ولما كان حملها بالحمل على إن ضعفت فلم تعمل إلا فى النكرة ولذلك قال فى  
نكرة وقوله مفردة جاءتك نحو لا رجل فى الدار أو مكررة نحو لا حول ولا قوة إلا بالله إلا أن  
عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز وسيأتى، وعمل مفعول باحمل ولا متعلق باحمل  
وكذلك فى نكرة مفردة ومكررة حالاً من الضمير فى جاءتك العائد على لا. ثم إن النكرة  
التي تعمل فيها لا على ثلاثة أقسام: مضافة، ومشبهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار إلى  
الأول والثاني بقوله:

فانصب بها مضافاً أو مضافة وبعد ذلك الخبر ذكر رابعة

(٥٠) البيت من الطويل، وهو لعلاء بن أرقم فى الأصميات ص ١٥٧، والدرر ٢/ ٢٠٠، وشرح الصريح ١/ ٢٣١،  
والمقاصد الحوية ٤/ ٣٨٤، ولأرقم بن علباء فى شرح أبيات سبويه ١/ ٥٢٥، ولأرقم بن أرقم فى الإنصاف  
١/ ٢٠٢، ولكتب بن أرقم فى لسان العرب ١٢/ ٤٨٢ (قسم)، ولناخت بن صريم الشكري فى تضييغ الشوهد  
ص ٣٩٠، وشرح المفصل ٨/ ٨٣، والكتاب ٢/ ١٣٤، وله أو لعلاء بن أرقم فى المقاصد الحوية ٢/ ٣٠١،  
ولأحمد بن أرقم بن علباء فى شرح شواهد المعنى ١/ ١١١، ولأحمد بن أرقم بن شهاب الشكري أو لابن  
أصم الشكري فى عزلة الأدب ١٠/ ٤١١، وبلا نسة فى أوضح المسالك ١/ ٣٧٧، وجواهر الأدب ص  
١٩٧، والبصير الماني ص ٢٢٢، ٥٢٢، ووصف المبلى ص ١١٧، ٢١١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣،  
وسلط الأتلى ص ٨٢٩، وشرح الأشموس ١/ ١٤٧، وشرح صفة الحافظ ص ٢٤١، ٣٣١، وشرح قطر الندى  
ص ١٥٧، والكتاب ٣/ ١٦٥، والمحتجب ١/ ٣٠٨، ومضى التليد ١/ ٣٣، والمغرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤،  
والمصنف ٣/ ١٢٨، ومع اللوامع ١/ ١٤٣.

والشاهد فيه قوله «كان طيبة» حيث روى برقع «طيبة» وبعبها وحرها أما الرفع فيحتمل أن تكون «طيبة»  
متداً، وجملة «معطو» غيره، وهذه الجملة الاسمية خبر «كان» واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون  
«طيبة» خبر «كان» و«معطو» صفتها واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة، لأن الخبر مفرد أما النصب فعلى  
إعمال «كان» وهذه الإعمال مع التضعيف خاص بضرورة الشعر. وأما البحر فعلى أن «أنا» دالة بين «أنا»  
والمحذوف، والتقدير: كظية

يعنى أنها تنصب المضاف والمشبه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا طالعاً جليلاً عندك ولا ماراً يزيد في الدار ولا حسناً وجهه في الدار، وإنما سمي مشبهاً بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف، وقوله: (وبعد ذاك الخير اذكر رافعه) أى بعد نصبك الاسم مثاله لا ظالم رجل محمود ولا طالب علم محروم، وفهم من قوله وبعد ذلك أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم وبعد متعلق باذكر والخبر مفعول مقدم باذكر ورافعه حال من الضمير المستتر في اذكر والهاء في رافعه عائدة على الخبر، ثم قال:

وَرَكِبَ الْمُنْفَرِدَ فَاتِحاً كَلًّا      حَوَّلَ وَلَا قُوَّةَ .

المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وفاتحاً حال أى في حال كونك فاتحاً ثم أتى بمثال لا فيه مكررة وقد تقدم أن لا إذا كررت كان عملها جائزاً لا واجباً، ولذلك قال:

وَالثَّانِ اجْعَلَا • مَرْفُوعًا أَوْ مَنصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا • وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبُ

فهذه خمسة أوجه. والأول فتحهما معاً وهو المستفاد من المثال، الثاني فتح الأول ورفع الثاني، وهو مستفاد من قوله: (والثان اجعلاً مرفوعاً) الثالث فتح الأول ونصب الثاني وهو مستفاد من قوله: (أو منصوباً) فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الأول. والرابع رفع الأول والثاني. والخامس رفع الأول وبناء الثاني على الفتح وهما مستفادان من قوله: (وإن رفعت أولاً لا تنصب) فهذه عن نصب الثاني مع رفع الأول وبقي رفعه وبناءه على الفتح ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثاني أنه معطوف على موضع اسم لا ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر أو معطوف على لا مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ووجه رفع الأول والثاني أنهما مبتدئان أو إعمالاً عمل ليس ووجه رفع الأول وفتح الثاني أن الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس، والثاني مبنى مع لا والثاني مفعول أول باجعلاً ومرفوعاً مفعول ثان وما بعده معطوف عليه ومعنى أو التخيير وإن رفعت شرط ولا تنصباً جوابه وهو على حذف الفاء أى فلا تنصبها والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

وَمُنْفَرِدًا نَفْسًا لِنَفْسِي بِئِي      فَاتِحًا أَوْ أَنْصِبِي أَوْ ارْفَعِي تَمْدِيدَ

يعنى أنه يجوز في نعت الاسم لا المبنى على الفتح ثلاثة أوجه فتحه ونصبه ورفعه وذلك

بشرطين الأول أن يكون مفرداً وهو المنبى عليه بقوله ومفرداً. الثاني أن يكون متصلاً بالمتنوع وذلك مفهوم من قوله يلي أى يلي المتنوع فتقول لا رجل قائم أو قائماً أو قائم فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا، ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها، ومفرداً مفعول مقدم بفتح أو نصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل وقدم مفرداً على نعتاً وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والمبنى متعلق بنعت ويلى فى موضع الصفة لمبى وأو للتخيير، وتعذر محروم على جواب الأمر. ثم قال:

وَعَبَّرَ مَا بَنَى وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَنْ وَأَنْصَبَهُ أَوْ ارْفَعْ الْمَصْدَرِ

أشار فى هذا البيت إلى مسألتين: الأولى أن يكون اسم لا مبنياً على الفتح والنعت مفرداً إلا أنه مفصول بينهما. الثانية أن يكون النعت يلي المتنوع إلا أنه غير مفرد أى مضاف لفعل الأولى لا رجل فى الدار ظريفاً أو ظريف ولا يجوز البناء للمفصل بينهما ومثال الثانية لا رجل قاصد غلام فالفتح فيه أيضاً ممتنع لمكان الإضافة ووجه النصب فيها على اللفظ لأن المبنى هنا شبيه بالمعرب ووجه الرفع حمله على موضع لا مع اسمها وغير ما يلي مفعول مقدم بفتح والرفع مفعول مقدم باقصد. ثم قال:

وَالْعَطْفُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكُمَا لَهُ بِمَا تَلْتَمِذُ ذِي الْفَصْلِ ائْتَمَرُ

يعنى أنه إذا عطف على اسم لا المبنى ولم تتكرر لأجار فى المعطوف ما جاز فى النعت لمفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء عن الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر:

٥١. فلا أب وأباً مثل مروان وأبى إذا هو بالمسجد ارتدى وتأزر

وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر:

(٥١) البيت من الطويل، وهو لربيع بن هبش البصري فى حزمة الأدب ١/ ٦٧، ٦٨، وشرح التصريح ١/ ٢٤٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٧، والمقاصد المحوبة ٢/ ٣٥٥، وللعمري فى لؤلؤة من عبد مائة فى الدرر ١/ ١٢٢، وبلا نسبة فى أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٩، ٤٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢، وخواهر الأدب ص ٢٤١، وشرح الأشعرى ١/ ١٥٣، وشرح فطر البدي ص ١٦٨، وشرح المفصل ٢/ ١٠١، ١١٠، والكتاب ٢/ ٢٨٥، واللامات ص ١٠٥، واللمع ص ١٣٠، والمقتضب ٤/ ٣٧٢، ومع الهوامع ٢/ ١٤٣ والشهد ص موله لا أب وأباً حيث عطف على اسم فلا الشافية للجس، ولم يكررها، وجاء بالمحذوف مصححاً، لأنه عطف على محل اسم فلا وهو مسمى على الفتح فى محل نصب ويجوز فيه الرفع، ووجهه أن يكون محطوفاً على محل فلا مع اسمها، فإنهما معاً فى محل رفع بالانتقاء.



٥٢. هذا وجدكم الصَّعَارُ معيته لا أم لي إن كان داك ولا أب  
 فجعل لا زائدة أو عطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره احكاماً له وما موصولة  
 وصلتها اتنى وللتعت متعلق باتنى وذى الفصل صفة للتعت وله متعلق باحكاماً، وكذلك  
 بما والضمير في قوله له هو الرابط بين المبتدأ والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمر  
 يفسره احكاماً وهو أجود وعلى هذا فجواب الشرط الذي هو إن لم تكرر محذوف لدلالة ما  
 تقدم عليه والتقدير احكم للعطف بما انتسب للتعت المفصول إن لم تكرر لا فاحكم له بذلك  
 ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معاً إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من  
 جواب الشرط والتقدير فاحكم. ثم قال:

واعط لا منع هـرة استفهام ما نستحق دون الاستفهام

يعنى أن حكم لا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها في جميع  
 الوجوه المتقدمة وفيها نظر لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهي  
 التمنى والنويغ وقد يبقى كل واحد منهما على معناه وظاهره أنه موافق في ذلك للمازني  
 والمبرد لأنها عندهما تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقاً، وأما إلا التي للعرض فلا مدخل لها  
 في هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على الفعل. ولا مفعول أول بأعط وما مفعول ثان وصلتها  
 تستحق ومع متعلق بأعط ودون متعلق بتستحق وليس قوله الاستفهام مع قوله استفهام  
 بإعط، لأن الأول نكرة والثاني معرفة. ثم قال:

(٥٢) البيت من الكامل، وهو من أكثر الشواهد المحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٩،  
 وهو لفسرة بن جابر في غرانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠، وهو لرجل من مذحج أو لفسرة بن ضمرة أو لهمام أخى  
 جساس بن مرة في تحليلي الشواهد ص ٤٠٥، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح  
 ص ٢٠٩، وهو لرجل من بني عبد مناف أو لابن أحمر أو لفسرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة  
 أو لرجل من بني عبد مناف في الدور ٦/ ١٧٥، وهو لهي بن أحمر أو لزرارة الباعلي في لسان العرب ٦/ ٦١  
 (حيس)، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناف أو لابن أحمر أو لفسرة بن ضمرة في  
 شرح التصريح ١/ ٢٤١، ولابن أحمر في الموقلف والمختلف ص ٣٨، والمقاصد الحوية ٢/ ٣٣٩، ورجل  
 من مذحج أو لهمام أخى جساس بن مرة أو لفسرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد التسمي ص ٩٢١،  
 ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ٦/ ٢٥٦، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكندي في حماسة  
 أبيحري ص ٧٨، ولرجل من بني عبد مناف بن كنانة في سبط الملالى ص ٢٨٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص  
 ٢٤١، ٢٤٥، والأشياء والظواهر ٤/ ١٦٢، وأعلى بين الحاجب ص ٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٦،  
 وروصف اليمني ص ٢٦٧، وشرح الأشموي ص ١٥١، وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢، وشرح المفصل ٢/ ٢٩٢،  
 وكتاب اللامات ص ١٠٦، واللمع في الحرية ص ١٩٢، ومثنى الليث ص ٥٩٣، والمقتضب ٤/ ٣٧١  
 وشاهد فيه قوله «ولا أب» حيث جاء «أب» مرفوعاً بالابتداء بعد «لا» النافية غير العاملة التي تلت «لا» ساقية  
 للنفس.

وشاع في ذلك إسقاط الخبر إذا المراد من سقوطه ظهر

يعنى إذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه بقوله:

٥٣. ورد جارزهم حرفاً مصرمة ولا كريم من الوداد مصروح

وإن علم كثر حذفه عند المحجازيين ووجب عند بنى تميم وطيح وفهم من إطلاقه في الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غيرهما خلافاً لمن فصل وفهم من قوله: في ذا الباب أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وإن علم، والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

### ظن وأحواتها

من نواسخ الابتداء ظن وأحواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فتتصبها بعد أخذها الماعل مفعولين على التشبيه بأعطيت، وهى على قسمين: قلبية وتصيرية وقد أشار إلى الأول بقوله:

انصب بعمل القلب جزأى ابتداء

وجزأى الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمل نحو تيقن وتفكر ونحوهما أشار إلى الأول بقوله:

أخنى رأى خال علمت وجداً

ظن حببت وزعمت مع عذ حجا ذرى وجعل اللذ كاعتقد وحب تعلم

ثم إن هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد في الخبر يقيناً وتسمى علمية ومنها ما يفيد فيه تردداً مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها في النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به لورن وأنا أتب على كل واحد منها، أما رأى فهي بمعنى علم، تقول: رأيت زيداً حالماً أى علمته وأما خال فهي بمعنى ظن وعلم هى أصل الأفعال العلمية وبها يفسر سائرهما ووجد بمعنى علم وظن هى أيضاً أصل الأفعال الظنية وبها يفسر سائرهما وحسب بمعنى ظن وزعم بمعنى

(٥٣) البيت من السيط، وهو لحاتم بن عبد الله الطائي في ملحون ديوانه ص ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٣، ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحون شرح أشعار الهذليين ص ١٣٠٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٥، وشرح المفصل ١/ ١٠٧، ولرحل جاعلي من بي القتيب في المقاصد الحوية ٢/ ٣٦٨، ٣٦٩، وبلاسية في تخيص شواهد ص ٤٢٢، ووصف العياني ص ٢٦٦، ٢٦٧، وشرح الأشموس ١/ ١٥٤، وشرح ابن خنيس ص ٢٠٩، والكتاب ٢/ ٢٩٩، ولسان العرب ٤/ ٤٥٢، (صبر)، والمقطب ٤/ ٣٧٠

والشاهد فيه قوله «مصروح» حيث ذكر خبر «لا» لأنه لم يكن مما يعلم، فإذا لم يعلم يجب ذكره ويعبر أن يكون «مصروح» معاً لاسمها محمولاً على الموضع، والخبر محذوف لعدم السامع، تقديره: موجود

ظن وعد كذلك وحجا كذلك أيضاً ودري بمعنى علم وجعل كذلك وفيها زيادة وهي الاعتقاد ولذلك قال: وجعل اللد كاعتقد وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى اعلم فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان وهي كلها معطوفة على رأى على حذف العاطف، فهي كلها مفعولة بأعنى إلى زعمت، وعد مخفوضة بمع ومع متعلق بأعنى وحجا ودري وجعل معطوفات على عد واللد نعت لجعل وصلته كاعتقد وهب وتعلم معطوفان أيضاً على ما بعد مع ولهذه الأفعال معان آخر ولم أتبه عليها لأنها ليست من هذا الباب ثم شرع في القسم الثاني وهي التصيرية بقوله:

وَأَتَيْنِي كَصَيِّرًا . . . أَيْسَابَهَا نَصِبٌ مُنْتَدَاً وَحَبْرًا

يعنى: نصب بالأفعال التي بمعنى صير المبتدأ والخبر وهي ما دل على تحويل كما تنصب بالقلبية ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصيرية كما ذكر القلبية وهي صير وأصار وجعل ورد واتخذ وتخذ وترك ووهب في نحو وهبني الله فذاك أي جعلني. والثاني مبتدأ خبره انصب بها ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود. ثم قال:

وَحُصٌّ بِالتَّصْمِينِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَسْبِلٍ هَبْ

يعنى أن الأفعال المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتحليل والإلغاء، فالتحليل ترك العمل لموجب، والإلغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله حصص أن يكون ماضيًا مبنيًا للمفعول وما في موضع رفع به وأن يكون فعل أمر وما في موضع نصب به، والأول أظهر ومن قبل هب صلة لما وبالتحليل متعلق بخصص. ثم قال:

وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أَلْزَمَا . . . كَقَدْ تَعَلَّمْ

يعنى أن هذين الفعلين يلزمان الأمر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى الضمير المفرد المذكر والمؤنث وإلى المثنى والمجموع فتقول يا زيدان هباني قائماً ويا زيدون هبونى قائماً فإن فعل الأمر صالح لذلك. وهب مبتدأ وخبره قد ألزما وفي ألزما ضمير يعود على هب والأمر مفعول ثان بالزوم، وتعلم مبتدأ خبره كذا، أي مثل هب في لزومه الأمر. ولما أتى بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضي وكان غير الماضي وهو الأمر والمضارع واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار إلى ذلك بقوله:

وَلْيَفْسِرِ الْمَضَارِعُ مِنْ . . . سَيَوْنُهَا أَحْمَلُ كُلَّ مَا نَهَ رُجِي

قوله من سواءهما أي من سوى هب وتعلم لأنهما لازمان للأمر وزكن أي علم وكل مفعول باجعل وما موصولة وزكن صلتها وله متعلق يزكن ولغير متعلق باجعل ومن في موضع الحال من غير والتقدير اجعل كل ما علم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى هب وتعلم، ثم قال:

وَجَوَزَ الْإِلْفَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

تقدم أن الإلغاء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوز أنه جائز لا واجب وفهم من قوله لا في الابتداء ثلاث صور أن يتأخر عنهما نحو زيد قائم ظنت أو يتوسط بينهما نحو زيد ظننت فاضل أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم؟ وفي جوزه الإلغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لأن الفعل ليس في الابتداء ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح، والأرجح الإلغاء مع التأخير والإعصال مع التوسط بين المفعولين وفهم من قوله لا في الابتداء أن إعصال المتقدم واجب والإلغاء مفعول بجوز ولا عاطفة والمحطوف عليه محذوف تقديره وجوز الإلغاء في التأخير والتوسط لا في ابتداء، وأجاز الكوفيون الإلغاء مع التقدم واستدلوا بقوله:

٥٤. كَذَاكَ أَذِنْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ حَلْقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْخَةِ الْأَدَبِ

وهذا وهو مؤول عند البصريين إما على نية ضمير الأمر والشأن فيكون الفعل باقياً على عمله والجملة في موضع المفعول الثاني وإما على تقدير لام الابتداء وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَنَّهُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ أَوْ لَامُ ابْتِدَاءٍ

فِي مُوْجِهِ الْإِلْفَاءِ مَا نَقُصُّ

أي إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم فلك في تأويله وجهان أحدهما أن

(٥٤) البيت من البسيط، وهو لبعض الراريس في حرمية الأدب ١٣٩/٩، ١٤٣، ١٠/٣٣٥، والقدر ٢/٢٥٧، وبلا سبة في الأشبه والظاهر ٣/١٣٣، وأوضح المسالك ٢/٦٥، وتطبيع الشولعد ١٤٩، وشرح الأشعرى ١/١٦٠، وشرح التصريح ١/٢٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٦، وشرح حسنة العافظ ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ٢٢١، والمقاصد النحوية ٢/٤١١، ٣/٨٩، والمقرب ١/١١٧، وجمع الهوامع ١/١٥٣.

١. شاعروا به. أوجدت ملاك الشئمة الأدبية حيث ألقي عمل الفعل فوجدته مع تقدمه، ولو أحمله بدل. أوجدت ملاك الشئمة الأدبية بنصب «ملاك»، والأدبية حل لهما معمولان وخرجه البصريون عن ثلاثة أوجه. الأول أنه من باب التثنية، ولأن الابتداء مقدرة الفخول على «ملاك».

والثاني أنه من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف وجملة المتبداً وغيره في محل نصب مفعول ثان.

والثالث أنه من باب الإلغاء، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع في أول الكلام، بل سبقه قول الشاعر «أني»

تنوى فيه ضمير الشأن فيكون التقدير أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب فيكون الفعل باقياً على عمله والجملة مفسرة للضمير فى موضع المفعول الثانى أو تقدر لام الابتداء فيكون التقدير أنى رأيت لملاك الشيمة فيكون الفعل معلقاً وفى موهم متعلق بانو وإلغاء معمول بموهم وما موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلته. ثم قال :

وَالْقَرْمِ السَّمِيكَ قُلْ نَفِي مَا

وَأَنْ وَلَا لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٌ كَذَا وَالْاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْحَتُهُ  
قد تقدم أن التعليق ترك العمل لموجب وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوله بأحد الأشياء الستة التى ذكرها. الأول ما النافية كقوله عز وجل : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ شَيْعَةٍ ﴾ [فصلت : ٤٨] الثانى إن النافية كقوله تعالى : ﴿ وَنَظُنُّوْا إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [الإسراء : ٥٢] الثالث لا قال فى شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج أحسب لا يقوم زيد قال ابن هانى يظهر أنه لم يحفظ له مثلاً عن العرب نثرياً ولا شكرياً، وقد أنشدت عليه :

٥٥. فعش معدماً أو مت كريماً ملىنى أرى الموت لا ينجو من الموت هدره  
الرابع لام الابتداء كقوله تعالى : ﴿ وَتَلَقَّوْا عِلْمَهُمْ نَحْنُ اشْتَرَيْنَاهُ ﴾ [البقرة : ١٠٢] الخامس لام القسم. كقوله :

٥٦. ولقد علمت لتأتينى منبى إن المنايا لا تطيش سهاها  
السادس الاستفهام كقوله عز وجل : ﴿ وَإِنْ أَقْبَى الْغَرِبُ أَمْ نَعِدُكَ مَا نَوْعِدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] وعلم من قوله والتمزم أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء والتعليق مفعول بالتمزم وقيل متعلق به ولام ابتداء مبتدأ وكذا خبره وأو قسم معطوف عليه حل حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أو لام قسم كذا والاستفهام مبتدأ وذا مبتدأ ثان وخبره انحنم وله متعلق بانحنم والجملة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد على ذا الفاعل بانحنم والعائد على الاستفهام الضمير فى له. ثم قال :

لِيَعْلَمَ عَرَفَانٍ وَظَنَّ تَهْمَةً نَفْسُهُ لَوْ أَحَدٍ مُلْكُ رَمَّةٍ

(٥٥) البيت مصنوع لابن هانى كما ذكر.

(٥٦) البيت من الكامل، وهو للسيد بن ربيعة فى ديوانه ص ٣٠٨، وتخلص الشواهد ص ٤٥٣، وخراتة الأدب ١٥٩/٩، والنور ٢/٢٦٣، وشرح شواهد المعنى ٢/٨٢٨، والكتاب ٣/١١٠، والمعقودات الحوية ٢/٤٠٥، ويلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/٦١، وخراتة الأدب ١٠/٣٣٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٠، وشرح الأشموني ١/١٦١، وشرح شذور الذهب ص ٤٧١، وشرح قطر الندى ص ١٧٦، ومعنى السبب ٢/٤٠١، ٤٠٧، ومعجم الهوامع ١/١٥٤

و ل شامد به تعليق «لتأتينى» علمت على نية القسم والمعنى : علمت والله لتأتينى.

يعنى أن علم إذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] وأن ظن إذا كانت بمعنى انهم تتعدى أيضاً إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا على المال أى اتهمته وليس حينئذ من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره فى المجرور قبله ولو اُحد متعلق بتعدية وملتزمة صفة لتعدية وأضاف علم إلى العرفان وهو مصدر عرف وأضاف ظن إلى تهمة وهو مصدر اتهم. ثم قد:

ولرأى الرأى اتم ما لعلم طالب مفعولين من قبل التثنية

يعنى أن رأى الحلمية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لأنها شبيهة بها فى كونها فيها إدراك بالحس الباطنى ومنه قوله:

٥٧. أراهم رفقتى حتى إذا ما تولى الليل واحمرن تخفرا لا

وأضاف رأى للرأى ليحلم أنها الحلمية لأن مصدرها الرأى ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز بقوله طالب مفعولين من علم العرفانية واتم بمعنى انتسب وانتمى بمعنى انتسب وما موصولة واقعة على حكم علم المتعدية إلى مفعولين وهى مفعولة بانتم وصلتها انتمى ولرأى متعلق بانتم، ولعل متعلق بانتمى وطالب مفعولين حال من علم، وكذلك من قبل متعلق بانتمى والتقدير انتسب العمل الذى انتسب من قبل لعمل فى حال كونه مفعولين لرأى الرأى ثم قال:

ولا تُجسّرُ هنا بلا دليل سُقوط مفعولين أو مفعول

يعنى أن المفعولين فى هذا الباب لا يجوز حذفهما معاً ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاختصار لأنهما فى الأصل متداً وغير، ومهم منه أنه يجوز حذفهما وحذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهو الحذف على جهة الاختصار فمن حذفهما معاً قوله:

(٥٧) نبيت من الوافر، وهو لا يجر أحمر فى ميوته ص ١٣٠، والحماسة البصرية ٢٦٢/١، والذوق ٢٠٢/٢، وشرح التصريح ٢٥٠/١، والمقاصد النحوية ٢٤١/٢، وبلاسة فى أروض المسالك ٤٩/٢، وشرح الأسموس ١٦٣/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٤، ومع الهوامع ١٥٠/١، والشجدة موه «أراهم رفقتى» حيث استعمل الفعل «رأى» دالاً على الحلم والرأى، نصب مفعولين هما الضمير فى «أراهم»، وقوله: «رفقتى».

٥٨. بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةِ سُنَّةٍ تَرَىٰ حُبَّهُمْ عَارًا عَنِ وَحْشٍ  
أَيَّ وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىٰ وَمِنْ حَذْفِ الْأَوَّلِ، «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ» [آل عمران: ١٨٠]. أَيَّ يَبْغُلُهُمْ، وَمِنْ حَذْفِ الثَّامِي قَوْلُ عَتْرَةِ:  
٥٩. وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَنْظُنِّي عَيْبَةً مَتَى بِمَعْرِةِ الْمَحَبِّ الْمُكْرَمِ  
أَيَّ فَلَا تَنْظُنِّي ذَلِكَ وَاقِعًا، وَسَقُوطُ مَفْعُولٍ بِتَجَرُّوهُنَا وَيَلَا دَلِيلٍ مُتَعَلِّقَانِ بِتَجَرُّ. ثُمَّ قَالَ:  
وَكَيْفَ تَنْظُنِّي أَجْعَلُ تَقُولُ إِنْ وَكَيْ  
مَنْ يَسِيرُ طَرَفٌ أَوْ كَيْفَ تَرَفٌ أَوْ كَيْفَ  
وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَيْفَ مُطْلَقًا  
مَنْ تَنْظُنِّي بِهِ وَلَمْ يَفْصَلْ  
وَإِنْ يَمَعْرِدِي فَصَلَّتْ بِحَسْمَلٍ  
عِنْدَ سَلِيمٍ تَحْوِيلُ دَا مُنْصَفًا

يعنى أن أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتحكى به وقد ينصب المفرد إذا كان فى معنى الجملة كقولك قلت خطية ثم إنه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشرط الأول أن يكون مضارعاً الثاني أن يكون مفتوحاً بئاء المخاطب ، وهذا الشرطان مفهوم من قوله : تقول الثالث أن تدخل عليه أداة الاستفهام وهو المنبه عليه بقوله : (إن ولى مستفهماً به) الرابع أن لا يفصل بينهما بغير انظر أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله : (ولم يفصل بغير ظرف أو ظرف أو حمل) فمثال ما لا فصل فيه أقول زيداً متطناً ، ومنه قوله :

٦٠. منى تقوى الفلأص الرأسمبا يدبين أم فاسم وف سمما

(٥٨) البهت من الطويل، وهو للمكثت في عمارة الأدب ١٣٧/٩، والدرر ١/٢٧٢، ٢/٢٥٣، وشرح النصريح ١/٢٥٩، وشرح ديوان الحسانة للمروزي ص ٦٩٢، والمحتجب ١/١٨٣، والمفايد المحوية ٢/٤١٣، ٣/١١٢، وبلانة في أروض المسالك ٢/٦٩، وشرح الأسموس ص ١٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥، وشمس الهوامد ١/١٥٢.

والشاهد فيه قوله "ونحسب" حيث حذف المفعول في دلالة سابق الكلام عليهما.

(٥٩) بيت من الكامل، وهو مقترعة في ميقاته من ١٩١، وأنت الكاتب من ٦١٣، والأشياء والظنائر ٤٥٥/٢، والافتقار من ٣٨، والأشياء ٦١٢/٩، وجبهة اللغة من ٥٩١، وخبراة الأدب ٢٢٧/٣، ١٣٦/٩، والخصائص ٢١٦/٢، والذوق ٢٥٤/٢، وشرح شذور الذهب من ٤٨٦، وشرح شلوعه المعنى ٤٨٠/١، ولسان العرب ٢٩٩/١ (حب)، والمعاهد المنحوبة ٤١٤/٢، ولانك من أوضح المسالك ٧٠/٢، وشرح لأشعري ١٦٤/١، وشرح من عقل من ٢٢٥، والظرب ١١٧/١، وهمم الهموم ١٥٢/١

و شاهد به قوله: « فلا تظن غيري » حيث حذف المفعول الثاني لـ « تظن » لتبسيط الدليل على المحدوف، وتفسير الكلام: « ولقد برئت فلا تظن غيري ».

١٠١) الرجز فهدية بن عسرم في ديوانه ص ١٣٠، وتخليص الشوامه ص ٤٥٦، وصحافة الأديب ٣٣٦/٩، والرد  
 ٢٧٣/٢، والشعر والشمراء ٦٩٥/٢، ولسان العرب ٥٧٥/١١ (قول)، ٤٥٦/١٢ (فهم)، والمقاصد الحوية  
 ٤٢٧/٢، وبلازمة في شرح الأشموس ١٦٤/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٨٨، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٧،  
 وهمم الهوام ١٥٧/١

«تقول القلبي يديني» حيث ورد القمل تقول بمعنى «تظن» لصبب معولين هما «القلبي» وجملة «يديني»

ومثال الفصل بالظرف كقولك أعتك تقول عمرًا مقيمًا وبالمجرور : أمي الدار تقول زيدًا جالسًا ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيدًا تقول متطلقًا ومثله قوله :

٦١. أحبها لا تقول بي لؤي<sup>١</sup> لعمر<sup>٢</sup> أليك أم منجأه<sup>٣</sup>

ويعنى بقوله عمل أحد المفعولين لأنه بمعنى معمول وفي تكثير عمل إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما لأن التكثير يشعر بالتقليل وقوله : وإن ببعض دي فصلت بحتمل تصريح بما فهم من الشطر الذي قبله وذى إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهى الظرف والمجرور وأحد المفعولين فإن لم تستوف الشروط بطل العمل وتعميت الحكاية وإن استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية، وقوله : (وأجرى القول كظن مطلقا)، البتة يعنى أن بنى سليم ينصبون بالقول مطلقًا أى بلا شرط، يريد على جهة الجوار لأن الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الأول قلت عمرًا متطلقًا وقل ذا مشفقًا. ومنه قول بعضهم :

٦٢. قالت وكنت رجلاً قطيباً هذا لعمر<sup>٤</sup> له إسرائيل<sup>٥</sup>

والقول مرفوع بأجرى ومطلقاً حال من القول وعند سليم متعلق بأجرى وقل فعل أمر وذا مفعول أول ومشفقاً مفعول ثان.

## أعلم وأرى

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد نحو أدخل زيدًا وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو ألسنت زيدًا ثوبًا وإن دحمت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلا ثلاثة وذلك فى فعلين خاصة وهما علم ورأى وإليهما أشار بقوله :

(٦١) ثبت من التامر، وهو للكميت بن زيد فى خزانة الأدب ١/ ١٨٣، ١٨٤، والدرر ٢/ ٢٧٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٦، وشرح التصريح ١/ ٢٦٣، وشرح المفصل ٧/ ٧٨، ٧٩، والكتاب ١/ ١٢٣، والمقاصد الحوية ٢/ ٤٢٩، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أسنى المرتضى ١/ ٣٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ٧٨، وتحليص الشواهد ص ٤٥٧، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩، وشرح الأشموني ١/ ١٦٤، وشرح شلندر الذهب ص ٤٩٠، وشرح ابن حنبل ص ٢٢٨، والمقتضب ٢/ ٣٤٩، ومعجم الهوامع ١/ ١٥٧

والشاهد به قوله «أجهالاً تقول بي لؤي» حيث أحمل «تقول» حمل «تظن» فنصب به مفعولين، أحدهما قوله «جهالاً» والثانى قوله «بي لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام والفعل بفواصل - وهو قوله : «أجب لأ» - وذلك لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأن الفواصل معمول للفعل، فهو مفعوله الثانى

(٦٢) الزجر لأعرابي فى المقاصد الحوية ٢/ ٤٢٥، وبلا نسبة فى تحليص الشواهد ص ٤٥٦، والدرر ٢/ ٣٧٢، وسط الأثرى ص ٦٨١، وشرح الأشموني ١/ ١٥٦، وشرح التصريح ١/ ٢٦٤، وشرح ابن حنبل ص ٣٢٩، ولسان العرب ١٣/ ٣٢٣ (مطى) ٤٥٩، ٤٦٠، (يمن)، والمعنى الكبير ص ٦٤٦، ومعجم الهوامع ١/ ١٥٧ والشاهد منه مجيء الفعل «قال» بمعنى «ظن»، فنصب مفعولين هما «هذا» و«إسرائيل» ويريد إسرائيلاً لقبه اللام موكباً وقيل يجوز فى «إسرائيل» و«إسرائيل» و«إسرائيلين»



إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَ مَا عَدُوا إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَ  
يعنى أن علم ورأى المتعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى ثلاثة  
فالمفعول الأول هو الذى كان فاعلاً بهما قبل دخول الهمزة والثانى والثالث هما اللذان كانا  
منصوبين بهما فرأى وعلم مفعول مقدم بعدوا وإلى ثلاثة وإذا متعلقان بعدوا والضمير فى  
صارا عائد على علم ورأى وأرى وأعلم خبر صارا ثم قال :

وَمَا لِمَنْعُورِي عِلْمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّلَاثِ أَيْضًا حَقًّا

يعنى أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين فى رأى وعلم قبل دخول الهمزة من إلغاء  
وتعليق ومنع الحذف لغیر دليل وجوازه لدليل ثابت للثانى والثالث من مفاعيل أعلم وأرى لما  
موصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعولى ومطلقاً حال من الضمير المستتر فى المجرور العائد  
على ما وخبر ما حقق وللثان متعلق بحقق ثم قال :

وَنَ تَعْدِيًا لِوَأَجَدِي بَلَا خَمِيرٍ فَلَا لِيَّ بِهِ نَوْصَلَا

يعنى أن علم العرفانية ورأى البصرية المتعديتين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية  
تعديا إلى اثنين وليستا حيثئذ من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله لأن المفعول الثانى غير  
الأول فهو من باب كسا وأعطى ، ولذلك أشار بقوله :

وَأَشَانِ مِنْهُمَا كَسَابِي أَلَى كَسَا فَهَوِيهِ فِى كُلِّ حَكْمٍ دُو الثَّنَا

يعنى أن المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من باب كسا يجوز فيه  
الحذف اختصاراً واقتصاراً ويمتنع فيه ما جاز فى مفعولى علمت التعدية إلى اثنين من إلغاء  
وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه ، وفهم من تشبيهه بباب كسا أن المفعول الثانى  
أيضاً كالمفعول الأول من باب كسا إذ لا وجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذكر فالضمير فى  
تعديا عائد على علم العرفانية ورأى البصرية ولا همز متعلق بتعديا والفاء جواب الشرط  
ولاثنين وبه متعلقان بتوصلا والضمير فى به عائد على الهمز والثانى مبتدأ وخبره كثنائى وفى  
كل حكم متعلق باتسا وكذلك به ثم قال :

وَكَاَرَى السَّابِقِ شَا اخْرَا حَدَّثْتُ ثَنِيَا كَذَاكَ خَرَا

ذكر أن أفعال هذه الباب سبعة والذي أثبت سبويه منها أعلم وأرى وبأ وزاد أبو عبيد  
والحق بها السيرافي حدث وأحبر وغيره وبأ مبتدأ وأحبر وحدث وأبأ معطوفات عليه على  
حذف العاطف وخبره هي المعجورون قبله وخبر مبتدأ خبره كذلك .

### الفاعل

هو الاسم المسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدماً عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد  
استعنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال :

لِمَاعِلٍ أَلَدَى كَمَرُفُوعَى أَنَى زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَجْهُهُ نَعْمَ الْفَتَى

فأتى بمثالين الأول أتى زيد فزيد فاعل لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه  
وهو أتى والثاني منيراً وجهه فوجهه فاعل لأنه اسم أسند إليه وصف حار مجرى الفعل على  
طريقة فاعل وهو منير ثم تم البيت بقوله : نعم الفتى وفيه تنبيه على أن فعل الفاعل يكون غير  
متصرف لقوله الفاعل مبتدأ والذي خبره وهو موصول صلت كمر فوعى وهو مضاف إلى  
المثالين على حذف القول والتقدير كمر فوعى قولك أتى زيد منيراً وجهه . ثم قال :

وَتَقْدَرُ فِعْلٌ فَاعِلٌ مِثْلُ أَنْ تَقْدَرُ فَهَوُاْ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ مُنْتَضِرٌ

يعنى أن الفعل لابد له من فاعل وفهم من قوله بعد أن الماعل لا يكون إلا بعد الفعل وقوله  
فإن ظهر أى فإن ظهر ما هو فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح والمراد بظهر برز  
فشمل الظاهر نحو قام زيد والضمير البارز نحو قمت وقوله وإلا أى وإن لم يبرز وقوله فضمير  
استتر نحو قم ففى قم ضمير مستتر إذ لا يستغنى العمل عن الفاعل وفاعل مبتدأ خبره فى  
الظرف قبله وفإن ظهر شرط والعاء جواب الشرط وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل  
وإن شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وإن لا يظهر والعاء جواب الشرط وضمير  
خبر مبتدأ مضمرة تقديره وإلا فهو ضمير واستتر فى موضع الصفة لضمير . ثم قال :

وَجَرَدَ الْفِعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدَ لِأَتَيْنِ أَوْ حَمَعَ خِصَازَ الشَّهَدَا

يعنى أن العمل إذا أسند إلى فاعل مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول  
قدم للريدان وقام الريدون هذه هي اللمعة الفصيحة وفهم من المثال أن شرط الفاعل المذكور أن  
يكون ظاهراً فالفعل مفعول بجرده وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين ولأثنين متعلق  
بأسند . ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله :

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْمَعْلُ لِلظَّاهِرِ سَعْدٌ مُسْتَدٌ

هذه اللغة يسميها المحبون لغة أكلوني البراغيث وهي أن يلحق الفعل المسند إلى المثنى ألف والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث نون فتقول سعدا أحواك وسعدوا إحورتك وسعدن بناتك وهذه الأحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي علامات للفعل كالتاء في قامت هند ويكون المسند إليه بلفظ التثنية والجمع كما ذكر ويعطف آخر الاسمين على الأول كقوله:

٦٣. تَوَلَّى قِتَالًا الْعَارِقِينَ بِمُسَّهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَعِدَّ وَحَمِيمٌ

وفهم من قوله قد يقال فلة هذه اللغة، وفهم من قوله: والفعل للظاهر بعد مسد أن هذه الحروف علامات لا ضمائر وسعدا في موضع رفع يقال والواو في قوله والفعل واو الحد أي والحالة هذه. ثم قال:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرَ كَمَثَلِ رَيْدٍ فِي حَوْبٍ مَرَّ

يعني أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل وتحوز في قوله أضمرنا والمراد حذف وشمل إطلاقه الحذف جوازاً كالمثال الذي ذكر، والحذف وجوباً كقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُفْرِمِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦٦] ويجوز في زيد المثال أن يكون فاعلاً والتقدير قرأ زيد وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال فإن السؤال جملة اسمية، ومن حذفه جوازاً قوله عز وجل في قراءة ابن عامر وشعبة: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [الأنعام: ٣٦، ٣٧] أي يسبح له رجال. ثم قال:

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِيَ إِذَا كَانَ لَاثْنِي كَأَنَّ هُنَا الْأَثْنِي

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند إلى المؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله، وهي في ذلك على قسمين: لازمة وجائزة؛ وقد أشار إلى اللزامة بقوله:

(٦٣) التبييت من الطويل، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦، وتخليص الشواهد ص ١٧٣. والندبر ٢٨٢/٢، وشرح التصريح ٢٧٧/١، وشرح شواهد المعنى ٧٨٨/٢، ٧٩٠، والمفاهيم المحوية ٤٦١/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٦/٢، والجنى الداني ص ١٧٥، وجواهر الأدب ص ١٠٩، وشرح الأشموني ١٧٠/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩، ومعنى التبييت ٣٦٧/٢، ٣٧١، ومعجم العوامع ١٦٠/١.

والشاهد من قوله: «وقد أسلمناه معيد وحميم» حيث ألحق بالفعل المسند إلى الفاعل الظاهر ضمير التثنية، وذلك على لغة الحارث بن كعب، وهي لغة ما يسمى «أكلوني البراغيث».

وَأَمَّا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْصِلٌ فَذَاتُ حَرٍّ

فذكر أنها تلزم في موضعين: الأول أن يكون المسند إليه ضميراً متصلاً وشمل الحقيقي التانيث نحو هند قامت والمجازي التانيث نحو الشمس طلعت. واحتترز بقوله متصل من المتفصل نحو ما قام إلا أنت. الثاني أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقياً التانيث وهو المشار إليه بقوله ذات حر، والحر الفرج وفعل مفعول بتلزم وفي تلزم ضمير مستتر يعود على التاء ومضمر على حذف مضاف والتقدير فعل فاعل مضمر ومتصل نعت لمضمر فنو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التانيث فإما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا فإن كان الفاصل غير لا فقد أشار إليه بقوله:

وَقَدْ بَيَّحَ الْفَصْلُ تَرَكَ النَّسَاءُ فِي نَحْوِ أَيْ الْقَاضِي بَيْتُ الْوَأَفِ

يعنى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التانيث بغير إلا جاز وجهان إثبات التاء وتركها وفهم من قوله وقد بيح أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها فالمتصل فاعل يبيح وترك مفعول به وفي متعلق يبيح ونحو مضاف إلى قول محلوف والتقدير في نحو قولك والمتصل من بالمفعول. وإن كان الفاصل إلا فقد أشار إليه بقوله:

وَالْحَلْفُ مَعَ فَصْلٍ إِلَّا فَتَاءُ كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاءُ ابْنِ الْعَلَا

لما زكا إلا فتاة أحسن مما زكت إلا فتاة وإنما كان حذفها أحسن لأن الفعل في التقدير مسند إلى مذكر لأن التقدير ما زكا أحد إلا فتاة ابن الملا فالحذف مستند وخبره فضلاً ومع متعلق بالحذف وبإلا متعلق بفضل. ثم قال:

وَالْحَلْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَصْلٍ

أشار بذلك إلى ما حكاه سيويه عن بعض العرب قال فتاة وأشار بقوله:

وَتَمَّعْ ضَمِيرِ دِي الْمَحَارِ فِي شَمِيرِ وَقَعْ

إلى قول الشاعر:

٦٤. فلا مُرْتَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ولا أرضاً أَقْبَلَ لِأَقْبَلِهَا  
فأسقط البناء من أبقل والفعل مسند إلى ضمير الأرض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتي وبلا  
فصل متعلق بيأتى ومع متعلق بوقع وذى المجاز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث  
ذى المجاز. ثم قال:

وَأَنْشَأَ مَعَ حَسَنِ سَوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْأُنْثَاءِ مَعَ إِخْدَى اللَّيْلِ

يعنى أن الفعل الماضى إذا أسند لجمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى  
التأنيث كإخدى الليل وهى ليلة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كما تقول سقطت الليلة  
وسقطت الليلة وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر وجمع المؤنث السالم فتقول  
على هذا قام الهنديات وقامت الهنديات وفى هذا خلاف والذى ذهب إليه الناظم جواز  
الوجهين وهو مذهب كوفى ومذهب جمهور البصريين أنه كواحده يلزم فيه التأنيث. فالتأنيث مبتدأ  
ومع جمع فى موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتأنيث وسوى السالم نعت لجمع ومن مذكر  
متعلق بالسالم واللين جمع ليلة وهى الآجرة. ثم قال:

وَالْحَذَفُ فِي نَعْمِ الْمَعْنَاءِ اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

يعنى أن العرب استحسنوا الحذف فى نعم فتقول نعم المرأة هند وفهم منه أن يش مثلهما إذ  
لا فرق فتقول بشى المرأة هند وإنما استحسن فى هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كأنه  
فى معنى نعم جنس المرأة ولا يفهم من قوله استحسنوا أنه أحسن من الإثبات بل هو  
مستحسن وإن كان الإثبات أحسن. فالحذف مفعول باستحسنوا وفى نعم متعلق بالحذف أو  
استحسنوا ولأن متعلق باستحسنوا، ثم قال:

(٦٤) ببيت من المتقارب، وهو لعامر بن جويى فى تحليلي الشراهد ص ٤٨٣، وخراتة الأدب ١/ ٤٥، ١٩، ٥٠،  
والدور ٦/ ٢٦٨، وشرح التصريح ١/ ٢٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠، وشرح شواهد المعنى  
٢/ ٩٤٣، والكتاب ٢/ ٤٦٦، ولسان العرب ٧/ ١١١ (أرض)، ١١/ ٦٠ (بقل)، والمقاصد المحوية ٢/ ٤٦٤،  
وبلا سبة فى أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٨، وجواهر الأدب ص ١١٣، والخصائص  
٢/ ٤١١، وشرح الأشموسى ١/ ١٧٤، والرد على النحلة ص ٩١، ووصف المبلى ص ١٦٦، وشرح أبيات  
سيبويه ١/ ٥٥٧، وشرح ابن حنبل ص ٢٤٤، وشرح المعصل ٥/ ٩٤، ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خصب)،  
والمحاسب ٢/ ١١٢، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٥٦، والمغرب ١/ ٣٠٣، وجمع الهوامع ٢/ ١٧١.  
ونشاهد فيه قوله فلا أرضاً أبقل إيقالها والقيلاس. أبقلت إيقالها لأن الماعل مسند إلى ضمير ماعل على  
الأرض، وهى مؤنث مجازى، فحذف البناء ضرورة.

والأصل في الماعل أن يتصل  
وقد يجاء بخلاف الأصل  
والأصل في المفعول أن يتصل  
وقد يجى المفعول قبل الفعل

يعنى أن الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لأن الفاعل كالجزم من فعه بخلاف المفعول والأصل مبتدأ ولى الماعل متعلق به وأن يتصلا خبره وإعراب عجز البيت مثل صدره . ثم قال : (وقد يجاء بخلاف الأصل) خلاف الأصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضربت عمرًا زيد . وبخلاف في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله وقد فى قوله قد يجاء للتحقيق لا للتقيل فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الماعل على المفعول فتكون للتقيل . ثم قال : (وقد يجى المفعول قبل الفعل) يعنى أن المفعول قد يأتى متقدمًا على الفعل وشمل ما تقدمه جازز نحو فريقًا هدى وما تقدمه واجب نحو إياك نعبد وظاهر قد هنا أنها لتقيل لأن تقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل . ثم قال :

وأخبر المفعول إن لسن حيدر  
أو أضمر الماعل غير متحصر

ذكر فى هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول على الماعل : الأول أن يخاف اللبس وذلك بأن يكون الإعراب غريبًا فى الفاعل والمفعول معًا نحو ضرب موسى عيسى فالأول هو الفاعل محافظة على الرتبة والآخر أن يكون الفاعل ضميرًا متصلًا نحو ضربت زيدًا . والمفعول مفعول يأخر وإن شرط وليس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر وأو أضمر معطوف على حذر وغير منحصر حال من الفاعل واحتراز به من الفاعل إذا كان منحصرًا فإنه يجب انفصاله وتأخيره ويكون حينئذ المفعول واجب التقديم نحو ما ضرب زيدًا إلا أنا . ثم قال :

وما دلأ أو يأنما احصر  
أخر وقد سبق إن قصد ظهر

يعنى أنه يجب تأخير المحصور بـ لا أو يأنما فاعلاً كان أو مفعولاً فإذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول ما ضرب زيد إلا عمرًا وإنما ضرب زيد عمرًا وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول ما ضرب عمرًا إلا زيد وإنما ضرب عمرًا زيد وقوله وقد سبق إن قصد ظهر ولا يظهر القصد إلا فى المحصور بـ لا وأما المحصور بـ ما فقد لا يعلم حصره إلا تأخيره . وأشار بذلك إلى قوله :

٦٥. فلم يَدْرُ إلا الله ما هيَّجَتْ لها عَشِيمةُ آتَاءِ الدِيَارِ وَشَتْ مُهْمَا

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما موصولة وهي مفعول مقدم بأحر وصلتها  
انحصر وبإلا متعلق بالتحصر وفهم من قوله قد يسبق أن ذلك قليل وأن ذلك لا يكون إلا مع إلا  
لأن القصد لا يظهر إلا معها، ثم قال:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَيْةً مُمَرِّ وَشَدَّ نَحْوُ رَأَى نَوْرَهُ الشَّجَرِ

يعنى أن تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير وهو قوله خاف ربه عمر  
لربه معقول مقدم ملتبس بضمير الفاعل وإنما كثر ذلك لأن الضمير وإن كان عائداً على ما  
بعده فإن المفسر للضمير مقدم في النية لأن تقديمه هو الأصل وقوله: (وشد نحو زان نوره  
الشجر) يعنى أن تقدم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول قليل وإنما قل ذلك لأن  
الضمير الملتبس به عائد على متأخر لفظاً ورتبة لأن المفعول في نية التأخير. ونحو فعل  
شاع وهو على حذف مضاف والتقدير شاع نحو قولك وكذلك شد.

### الثائب عن الفاعل

يسمى الثائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذى لم يسم فاعله. قوله:

يَتَوَبُّ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَيْبِلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ

يعنى أن الفاعل يحذف ويتوب عنه المفعول به. وقوله فيما له أى فيما استقر له من  
لأحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضى معه ولحاق تاء  
الثائب في الماضى إذا كان مؤنثاً ثم مثل بقوله: (كئيل خير نائل) أصله نلت خير نائل فلما  
حذف الفاعل ارتفع المفعول به لثباته عنه. ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة  
بتغيير فعل الفاعل من يثبت إلى يثبته تدل على الثبات به على ذلك بقوله:

(٦٥) البيت من الطويل، وهو لدى الرمة في ديوانه من ٩٩٩، والدرر ٢/ ٢٨٩، وبلا سبب في أوضح المسالك  
٢/ ١٣١، وتلخيص الشواهد ص ٤٨٧، وشرح الأسمى ١/ ١٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٨، والمقصد  
سجدة ٢/ ٤٩٣، والمقرب ١/ ٥٥، وجمع الهوامع ١/ ١٦١

والشاهد فيه قوله: «فلم يدر إلا الله ما» حيث قدم الفاعل المحصور به «إلا»، وهو لفظ الجلالة، على المفعول  
«ما» وعد غير جائز عند جمهور النحاة، وكان الكسائي يسوقه في الشعر

سأولُ الفعلِ اضمَمْنَ والمُتَّصِلُ      بالآخرِ اكسَرَ في مُصْبًى كَوُصِلُ  
وأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا      كَيَتَحَّى المَقُولُ بِهِ يَتَحَّى

يعنى أن أول الفعل المبنى للمفعول يضم، وشمل الماضي والمضارع فلهما يشتركان في ضم الأول فإن كان ما ضيماً كسر ما قبل آخره وإلى ذلك أشار بقوله: (والم متصل • بالآخر اكسر في مضى) ثم مثل ذلك بقوله: (كوصل) وأصله وصلت الشيء فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير فَعَلَ إلى قَعَلَ وإن كان مضارعاً فتح ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله: (واجعله من مضارع مفتوحاً) أى اجعل ما قبل الآخر من المضارع مفتوحاً ثم مثل بقوله: (كيتحى المفعول فيه يتحى) فقوله وأول الفعل مفعول مقدم باضممن والمتصل مفعول مقدم أيضاً باكسر وفي متعلق باكسر وبالأخر متعلق بالم متصل والهاء في اجعله هائدة على ما قبل الآخر ومن مضارع متعلق باجمعه ومفتوحاً مفعول ثانٍ باجعل والمفعول بعث ليتحى وفيه متعلق بالمفعول ويتحى محكى بالمفعول ويجوز ضبط المفعول بالصم فيكون قد تم الكلام عند قوله كيتحى ثم استأنف فالتقدير على هذا واجعله من مضارع كيتحى منفحاً فالمفعول فيه إذا على هذا العمل الذى هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر يتحى فيتحى على هذا الوجه غير من المفعول لا محكى وبالأول جزم المرادى. ثم إن ضم الأول في الماضي والمضارع وكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع مطرد في جميع الأفعال المنبئة للمفعول وقد يضم إلى ذلك في بعض الأفعال تغيير آخر، وذلك في نوعين: الأول أن يكون أول الفعل الماضي تاء المطاوعة، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَتَّأْنَى الثَّانِى تَاءَ الْمُطَاوَعَةِ      كَالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلا مُضَارَعَةٍ

يعنى أن الحرف الثانى من الفعل الماضى المفتتح بتاء المطاوعة يضم أيضاً كالأول فتقول فى تعلمت الحساب تعلم الحساب يضم الأول والثانى ولهم من قوله تاء المطاوعة أن المراد بالفعل هنا الماضى لأن المضارع لا يفتح بتاء المطاوعة بل بحرف المضارعة والثانى مفعول بفعل محذوف يفسره اجعله وتاء المطاوعة مفعول بالتالى. وكالأول فى موضع المفعول الثانى لاجعله وبلا منازعة متعلق باجمعه وهو تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. الثانى أن يكون الفعل الماضى مفتوحاً بهمزة الوصل وإلى ذلك أشار بقوله:

وَتَأْتِى أَيْدِى مَهْمَزِ الوَصْلِ      كَالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ كَانُحْنِ

يعنى أن الفعل إذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموماً كالأول فتقول فى انطلق انطلق



وفي استَحلى استَحلى وفهم من قوله بهمز الوصل أن ذلك الفعل لا يكون إلا ماضي لأن المضارع لا يفتح بهمزة الوصل. وثالث مفعول بفعل مقدّر من باب الاشتغال والدى نعت لمحذوف والتقدير وثالث الفعل الذي ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ وافتتح وليس العامل فيه الكون المطلق وإعراب البيت كإعراب البيت الذي قبله ثم قال:

وَأَكْسِرُ أَوْ أَشْمِمُ فَاثَلَاثِي أَهْلَ عَيْنًا وَضَمُّ جَا كَبُوعٌ فَاحْتُمَلُ

يعنى أن في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات: الأولى إخلاص الكسر وهي المشار إليها بقوله وأكسر. الثانية الإشمام وهي المشار إليها بقوله أو أشمم وحقيقته عدد الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقرئ بهما في المتنوتر. الثالثة إخلاص الضمة وهي المشار إليها بقوله وضمم جا كبوع، ومنه قوله ٦٦. لَبِتْ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَبِتْ شَابَابُ بُوْعٍ فَاشْتَرَيْتُ

وشمل قوله فاثلاثي المفتوح العين نحو باع والمكسور العين كخاف وشمل قوله أهل ما عينه ياء كبايع وما عينه واو كفال والأصل في هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والأصل في بيع بإخلاص الكسر يُع كاستثقلت الكسرة في الياء فنقلت إلى الياء وذهبت حركة الياء وسكنت العين لزوال حركتها والأصل في قيل قول استثقلت أيضاً الكسرة في الواو فنقلت إلى الغاف وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأما على لغة قول وبرع فإن الكسرة حذفت من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واواً لسكونها وضمم ما قبلها وأما على لغة الإشمام فهي مركبة من اللغتين. وما ثلاثي معمول بأشمم على إعمال اثنائي ومفعول أكسر محذوف وأهل في موضع الصفة لثلاثي وعيناً تمييز وضمم مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل وخبره جا وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جا وكبوع في موضع الحال من فاعل جا. ثم قال:

وَأَنْ بِشَكْلِ خَسِيفٍ لَبَسَ يَجْتَنِبُ وَمَا بِلَاغٍ قَدْ يَرَى بِخَوْحٍ

(٦٦) المرجع لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧١، والدرر ٢٦/٤، ٢٦٠/٦، وشرح التصريح وشرح شواهد المعنى ٨١٩/٢، والمقاصد الحوية ٥٢٤/٢، وبلا نسية في أسرار العربية ص ٩٢، وأرواح المسالك ١٥٥/٢، وتجنيس الشواهد ص ٤٩٥، وشرح الأشعرى ١٨١/١، وشرح ابن حنبل ص ٢٥٦، ومعنى المليب ٦٣٢/٢، وجمع الهوامع ٢٤٨/٢، ١٦٥/٢.

و شاهدة له قوله «سوغ» على لغة بعض العرب، والمشهور «بيع»

يعنى أنه إذا خيف لس الثائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموقع فى الدس واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه وذلك نحو بيع العبد إذا أسدنه إلى ضمير المحاسب فقلت بعت يا عبد بإخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الإشمام وكذلك قلت يا زيد إذا أسدته أيضاً إلى ضمير المخاطب فقدت قلت بالضم التيس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو الكسر إذ لا لبس فيهما . وإن شرط وخيف فعل الشرط ولبس مفعول لم يسم فاعله وبشكل متعلق بخيف ويجتنب جواب الشرط ثم قال (وما لباع قد يرى لمحو حب) يعنى أنه يجوز فى فاء الفعل الثلاثى لمصاعف نحو حب ورد ما جاز فى فاء ماع من كسر وإشمام وضم وقد قرئ هذه بفاعتنا ردت إلينا بكسر الراء وفهم من قوله قد يرى أن ذلك قليل ولم يقرأ بها فى المتواتر . فما مشدأ موصول وصلته لباع وقد يرى الخبر ولنحو فى موضع المفعول الثانى ليرى . ثم قال :

وَمَا لِبَاعٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلَى فِي اخْتَارٍ وَانْقَادٍ وَتَبَيُّهٍ يَتَجَلَّى

يعنى أن ما كان من العمل المحتل العين على وزن افتعل نحو اختار أو على وزن تفعل نحو انقاد وما أشبههما يجوز فى الحرف الذى تليه العين ما جاز فى فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فنقول اختير واحتور وبالإشمام وفهم من تمثله باختار وانقاد أن ما صحت عينه من هذين الوزنين لا يجرى فيه ما ذكر نحو احتور بل يجرى مجرى الصحيح . وما موصول مبتدأ وصتها لفاء باع وحبرها لما العين تلى والعين مبتدأ وخبره تلى والجملة صلة ما الثانية ومى اختار متعلق بتلى والتقدير ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء ماع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وما أشبههما وسجلى فى موضع الصفة لشبه أى وما يشبههما فى الوزن والإعلاق . ثم إن الذى ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والظرف والمصدر والجار والمجرور وقد ذكر فى أول الباب المفعول به وأشار ها إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال :

وَلِأَيْلٍ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ نِيَابَةٌ حَسْرَى

يعنى أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النياية من ظرف وشمل ظرف الزمان وظرف المكان ، ويشترط فى نيايتهما أن لا يكونا مبهمين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وأن يكونا متصرفين فلا يجوز سير سحر ولا جلس عند أو ما يقبل النياية من مصدر ويشترط أيضاً فى نيته أن لا يكون مؤكداً وأن لا يكون غير متصرف نحو سحان أو حرف جر يعنى مع مجروره

ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ ومذو وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله: (وقابل من ظرف أو من مصدر) فإنك إذا رمت إسناد الفعل المعنى للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك فمثال ما توغرت فيه شروط النيابة سير يزيد يومين وفرسخين سيراً شديداً إن أقمت المجرور وسير يزيد يومان فرسخين سيراً شديداً إن أقمت ظرف الزمان وسير يزيد يومين فرسخين سير شديداً إن أقمت المصدر، وقابل مبتدأ ومن ظرف متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به. وحرى بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ ونيابة متعلق به. ثم قال:

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وَجَدَ فِي اللَّفْظِ نَفْسُ مَوْلاَ بِهِ وَقَدْ بَرَدَ

اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأشياء الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته هذا هو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به وبه أخذ الناظم وإلى ذلك أشار بقوله: (وقد برد)، وفهم منه أن ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم: ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوماً. وقوله بعض فاعل ينوب وهدي إشارة إلى الأربعة المذكورة وإن وجد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وفاعل برد ضمير مستتر والتقدير وقد برد ذلك أي نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول به. ثم قال:

وَبَاتَّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُّ أَمِنْ

يعنى أن النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا ويعبر أيضاً عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول واحترز به من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا كسى زيداً ثوباً وأعطى عمراً درهماً وفهم من قوله: فيما التباسه أمن أنه إذا وجد لبس وحجب إقامة الأول كقولك أعطى زيد عمراً وفهم أيضاً من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله في أول الباب: ينوب مفعول به عن فاعل. وقد إما للتحقيق لأنه جائز اتفاقاً وإما للتغليل بالنظر إلى نيابة الأول فإنه أكثر وباتفاق متعلق بينوب وكذلك فيما والثاني فاعل ومن باب في موضع الحال من الثان. ثم قال:

مِنْ بَابِ ظَنٍّ وَكَأْرَى لَمَنْعٍ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يعنى أن نيابة المفعول الثانى من باب ظن وهو ما هو خبر فى الأصل والمفعول الثانى من باب أعلم وأصله المبتدأ اشتهر عند المحويين منعه ووجه منعه فى باب ظن أنه خبر فى الأصل و لثائب عن الفاعل مخبر عنه فتشافيا ووجه منعه فى أعلم أن المفعول الأول مفعول به حقيقة غيرن المفعول الثانى والثالث مع الأول منزلة الظرف والمحروور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم إلى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم وإلى ذلك أشار بقوله : ( ولا أرى منعا إذا القصد ظهر ) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنه ظن قائم زيدا ، وأعلم ريذا عرسه مسرجا وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب ظن وأعلم أنه يجوز نيابتهما بلا خلاف . وفى باب متعلق باشتهر وهو الخبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال :

وَمَا سِوَى الثَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ بِالرَّابِعِ النَّصْبُ لَهُ مُخْتَلِفٌ

يعنى أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى الثائب مع رفع الثائب وشمل قوله وما سوى الثائب جميع المصوبات كطرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمهيز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام زيد إعطاء فت نصب جميع ما علق بالفعل غير ثائب . وما مبتدأ موصولة وصلتها سوى الثائب ومما متعلق بالاستقرار العامل فى الصلة ، وبالرابع متعلق بعلق والنصب له مبتدأ وغير الجملة خبر ما ومحققا حال من الضمير المستتر فى له العائد على النصب .

### اشتغال العامل عن المفعول

المراد بالعامل فى هذا الباب المفسر للعامل فى الاسم السابق ومن شرطه صلاحته للعمل فيه فوجب أن لا يكون إلا فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفا لأن هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا ، ثم قال :

إِنْ مُضْمَرٌ أَسْمٌ سَابِقٌ فَعِلًا شَعِلَ  
مَنْ سَابِقٌ أَنْصَبَ بِفَعْلٍ أَضْمَرَ  
مَنْ يَنْصَبُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَنْحَلٍّ  
حَسْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

يعنى أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير هائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق وعن نصب محله فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لارم الإصمار موافق للفعل

المشتغل بالضمير فمثال المشتغل عن نصب لفظه زيداً ضربته ومثال المشتغل عن نصب محله عمراً مررت به، ولهم من قوله موافق مطلق الموافقة فشمل موافق في اللفظ والمعنى كالمثال الأول والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني والتقدير ضربت زيداً ضربته وجاوزت عمراً مررت به، وهذا التقدير لا ينطق به لأن الفعل الثاني عوض منه فلا يجمع بينهما ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق. وإن حرف شرط ومضمر فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعلًا مفعول بشغل وعنه متعلق بشغل والضمير فيه هائد على الاسم السابق والباء في ينصب بمعنى عن وهو بدل اشتغال من الضمير في عنه وينصب متعلق بشغل والضمير في لفظه هائد على الاسم السابق والظاهر في ال في قوله أو المحل أنها معاقبة للضمير والتقدير ينصب لفظه أو محله ويحتمل هذا البيت وجهًا آخر من الإحراب وهو أن تكون الباء في لفظه هائدة على الضمير الذي اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن وعلى الإحراب الأول حمل الناطق كلامه في شرح الكافية فترجع الأخذ به والسبق مفعول بفعل مضمر يفسره انصبه وبفعل متعلق بانصب وأضمر في موضع الصفة لفعل وحتمًا نعت لمصدر محذوف والتقدير إضمارًا حتمًا ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير في أضمرًا وموافق نعت لفعل بعد نعته بالجملة ولما متعلق بموافق وما موصولة وصلتها الجملة بعدها. ثم إن الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجع النصب على الرفع، ومستتر فيه الأمران، وراجع الرفع على النصب، وقد بين الاسم الأول بقوله:

وَالنَّصْبُ حَتَّمُ إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَلْبًا وَحَيْثُمَا

يعنى أن الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه والمختص بالفعل أدوات الشرط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام ما هذا الهمزة وذكر منها إن وحيثما فتقرر إن زيداً لقيته فأجمل إكرامه وحيثما زيداً لقيته يكرمك ومثال التحضيض هلا زيداً كلمته ومثال الاستفهام متى زيداً تأتبه وجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله:

وَأَنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْدَاءِ يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ التَّوَهُدُ الْإِدَاءُ  
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قُلْ مَفْعُولًا لِمَا بَعْدَ وَجِدْ

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين: أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم لسانق شيئاً يختص بالابتداء مثال ذلك إذا التي للمفاجأة وليتما الابتدائية نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتما زيد أكرمه. والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والمعمل ما لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر نحو زيد ما أكرمه و عمرو لأكرمه وإعراب البيت الأول واضح وأما البيت الثاني ففيه تعقيد يتبين بالإعراب فالفعل فاعل بفعل يعسر تلا وما موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والمعمل وهو مفعول لتلا وصلتها الحمدة إلى آخر البيت وما الثانية موصولة فاعلة بيرد واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله والهاء في قبله هائدة على الفاصل ومعمولاً حال من ما الثانية وما الثالثة موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها وجد وبعد متعلق بوجوده وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف بعده أي بعد الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضاً يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذي لا يرد الذي قبله معمولاً للفعل الذي بعده وهو المفسر. ثم أشار إلى القسم الثالث فقال:

وَاحْتِيزَ نَصَبَ قَبْلِ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ      وَتَنَصَّدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْمَعْمُولُ قَلْبُ  
وَتَنَصَّدَ مَا طَلَبُ بِلَا فَصْلٍ عَلَى      مَفْعُولٍ فِعْلٍ مُنْقَطِعٍ أَوَّلًا

فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين: الأول أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضى الطلب وذلك الأمر نحو زيداً اضربه والدعاء نحو اللهم زيداً ارحمه والنهي نحو زيداً لا تفه. الثاني أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو ما وإن النافيتين وهمة الاستمهام نحو ما زيداً ضربته ون عمراً أكرمه وأريد رأيته، واشتمل البيت الثاني على سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرية بالفعل نحو زيد قام وعمراً كلمته ومثله قوله عز وجل: ﴿يَدْخُلُ مِنْ يَنْبَاءٍ فِي رَحْمَةِ وَالطَّائِفِينَ أَعَدَّ لَهُمْ هَذَا الْيَوْمَ﴾ [الإنسان: ٢١] واحتترز بقوله بلا فصل من أن يقع بين حرف المعطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمرو فكلمته لأن حكم المعطوف هي ذلك حكم المستأنف، ومن اختير النصب قبل الطلب لأن الطلب طالع للفعل وبعد الحروف المذكورة لأن الغالب فيها أن يليها المعمل ومع المعطف على الجملة الفعلية لا تناسب المعطوف للمعطوف عليه. ونصب مفعول لم يسم فاعله باختيار وذو طلب نعت لفعل وبعد معطوف على قبل فهو متعلق باختيار وما موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم لسانق وإيلاء مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون

المصدر مضافاً إلى المفعول الأول والأول أظهر لأن الناصب يطلق ولي على تبع في هذا النظم كثيراً وعلت في موضع الخبر لإيلاؤه وبعد معطوف على بعد في البيت الأول وبلا فصل متعلق بمعطوف وعلى ذلك وأولاً ظرف متعلق بمستقر واحترازه من الفعل الذي لم يقع أولاً كالجملة ذات الوجهين . ثم أشار إلى القسم الرابع فقال :

وَإِنْ نَلَا الْمَعْطُوفُ فَسَمَلاً مُخْتَبِراً بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاضْطَرَّ مُخْتَبِراً

مذكر لمساواة الرفع والنصب سبباً واحداً وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمرأ كلمته فالتنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجاوز في تسمية الاسم السابق معطوفاً والمعطوف في الحقيقة إنما هي الجملة التي هو جرؤها والعنبر له أنه لما ولي حرف العطف أطلق عليه معطوفاً . فالمعطوف فاعل مبتدأ ومخبراً نعت لفاعل وبه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بمخبراً وعن اسم متعلق بمخبراً ويجوز أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله بمخبراً وبه متعلق بمخبراً وقد عطف جواب الشرط . ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله :

وَأَنْرَفِعَ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَعَ فَمَا أَيْحَ الْمَعْلُودَ عَ مَا لَمْ يُنَحْ

يعنى أن الرفع راجع فيما خلا من موجب النصب ومرجح الرفع وتساوى الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وإنما كان الرفع راجعاً لعدم الحذف بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل وأنرفع مبتدأ وفي متعلق به ورجع خبر المبتدأ ثم تم البيت بقوله : (فما أبيض الفعل ودع ما لم يبيح) لأنه مستثنى عنه . ثم قال :

وَقَسَمْتُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرُّ أَوْ بِإِصْطَالَةٍ تَمَوْصِلٍ بِحَرْفٍ

يعنى أن «معل المشغول بالضمير المنفصل بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بإضافة مجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الأقسام المذكورة فنحو إن زيدا مررت به وإن زيدا رأيت أخاه يجرى مجرى إن زيدا ضربته في وجوب النصب وكذلك سائر المسائل ، وفهم من قوله أو بإضافة أن نحو زيدا ضربت غلام أخيه وصاحب غلام أخيه وغيرهما مما يتعدد فيه المضاف مجرى مجرى زيدا ضربت غلامه لأن قوله بإضافة أعم من أن

يكون المضاف واحداً أو أكثر ، وفي ذلك أيضاً إشعار بأن المفعول بحرف الجر نحو زيداً مررت به يجرى مجرى ما كان المجرور فيه مضافاً متحداً كان أو منعزلاً نحو زيداً مررت بأخيه ومررت بعلام أخيه . وفصل مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوباً إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره وفصلك مشغولاً ، ومرفوعاً إذا كان التقدير أن يفصل المشغول والأول حسن لأن التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجرى وبحرف متعلق بفصل وكذلك بوصافة وكوصل متعلق بيجرى . ثم قال :

وَسَوَى فِي دِ السَّابِّ وَصْفًا ذَا حَصْلٍ بِالْمَعْمُولِ إِنْ لَمْ يَكْ مَبْعِ حَصْلٍ

يعنى أن الوصف الذى يعمل عمله الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير العامل فى الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والنص انتفضيل لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً فنحو زيداً أنت ضارب كقولك زيداً تضربه ، فإن قلت قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال فى نحو زيداً أنت تضربه للفصل والفصل موجود فى هذا المثال قلت لا يمتنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف فإنه لا يستغنى بنفسه بل لا بد له من شيء يسند إليه فتقول أنت ضارب منزلة تضربه واحترز بالوصف مما يعمل عمله الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر ويقول ذى عمل من اسم الفاعل بمعنى الماضى فإنه لا يعمل ويقول إن لم يك مانع حصل من اسم الفاعل العامل المفترن بال الموصولة نحو زيد أنا الضارب غداً وفهم من قوله إن لم يك مانع حصل أن الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها ووصفاً مفعول بسو وفى متعلق بسو وكذلك بالعمل والظاهر أن يك تامة ومانع فاعل بها وحصل فى موضع الصفة لمانع والتقدير إن لم يوجد مانع حصل . ثم قال :

وَعَلَقَةُ حَاصِلَةٌ بِسَبَبٍ كَعَلَقَةُ بَنَسِ الْأَسْمِ الْوَقْعِ

يعنى أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبياً متبوعاً بسببى جرى مجرى السبب والمراد بالعلاقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا العت كقولك زيداً ضربت رجلاً يحبه أو عطف البيان كقوله زيداً ضربت رجلاً أخاه أو عطف النسق كقولك زيداً ضربت عمراً أخاه وإطلاقه فى التابع يوهم أن ذلك جائز فى جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر والمراد بالواقع السببى المعمول للمفسر . وعلاقة مبتدأ وحاصلة نعت له وتبديع متعلق بحاصلة وعلاقة خبر المبتدأ وبغض صفة لعلاقة .



## تعدى الفعل ولزومه

الفعل على قسمين : متعدى ، ولازم وبدأ بالمتعدى فقال :

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّ أَنْ تَتَّصِلَ مَا غَيْرُ مُصَدَّرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

يعنى أن علامة الفعل المتعدى جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد ضربه عمرو والحبر عمله زيد واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدى واللازم فليست علامة لواحد منهما . وعلامة مبتدأ وخبره أن تتصل وها مفعول يتصل وبه متعلق يتصل . ثم قال :

سَانِصِبُ بِهِ مَسْئُولُهُ إِنْ لَمْ يَبْ عَنِ فَاعِلٍ نَحْوُ تَلَبَّثْتُ الْكُتُبُ

وَالْأَزِمُ قَسِيرُ الْمُتَعَدِّ ..

يعنى أن الفعل المتعدى ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل فإذا ناب عن الفاعل كان مرفوعاً كما تقدم فى بابهِ وفهم من قوله فانصب به أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال وإعراب البيت واضح . ثم قال : (ولازم غير المتعدى) يعنى أن ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعد وقاصر ولازم خبر مقدم وغير المتعدى مبتدأ مؤخر ثم إن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل عليه بوزنه ، وقد شرع فى بيان ذلك فقال :

وَحُتِمَ لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَتَبَهُمُ

هذا مما يستدل على لزومه وهو أن يكون دالاً على السجايَا أى الطباع وهو ما دل على معنى قام بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك منهم ومعناه كثر أكله ومثله حمق بكسر الميم وضمها . ثم قال :

كَذَا أَفْعَالُ الْمُضَاهِي أَفْعَالُهَا

هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو أفعلل كاشعر وأطمأن وأفعللل كاحر نجم واقعسر والمضاهي المشابه واصطلاحه فى هذا العظم أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به

ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال واقعنس ومضاهيه . وافعلل مبتدأ خبره كذا والمضاهى معطوف على افعلل واقعنسا مفعول بالمضاهى ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهى أى والى ضاهاه واقعنسا ثم قال :

وَمَا اقْتَضَى نَفَاطَةً أَوْ دَسًا

بحر وضوء وطهر فى النفاطة ونجس وقذر فى الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهى . ثم قال :

أَوْ عَرَضًا

وهو ما ليس بحركة جسم من معنى قائم بالمعامل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط وعرضاً معطوف على دساً . ثم قال :

أَوْ طَاوَعَ الْمُتَعَدَّى \* لِوَاحِدٍ كَمَنْدَةٍ فَاَمْتَدَّ

يعنى أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعاً لفعل متعد إلى واحد ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو دحرجته فتدحرج ومددت الثوب فامتد واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدى لاثنتين فإنه متعد إلى واحد كقولك علمت زيداً الحساب فتعلمه . ثم قال :

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ

يعنى أن الفعل إذا طلب معمولاً من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لصعفه عنه عدى إليه بحرف الجر نحو مررت برید وآليت على عمرو . ثم قال :

وَأَنَّ حُذْفَ السَّائِلِ لِمُنْجَرٍّ

يعنى أن حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين : موقوف على السمع ، ومطرد ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

مَقْلًا

أى سماعاً كقوله :

٦٧. آتَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ بِأَكْلُهُ فِي الْفَرِيَةِ السُّوسُ

أَي آتَيْتُ عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ وَنَصَبَ الْمَجْرُورُ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ نَقْلًا أَنَّ النُّقْلَ رَاجِعٌ لِنَصَبٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ رَاجِعٌ لِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ وَأَمَّا النُّصَبُ فَلَيْسَ بِنَقْلِ، وَأَشَارَ إِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ:

وَبِئْسَى أَنْ وَأَنْ يَطْطَرِدُ مَعَ أَمْسٍ لَيْسَ كَمَعْصَبَتٍ أَنْ يَدُوا

يَعْنَى أَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ أَنْ وَأَنَّ الْمَصْدَرَيْنِ مَطْرُودٌ إِذَا أُمِنَ اللَّيْسُ فَتَقُولُ عَجِبْتُ مِنْ أَنْتَ تَقُومُ وَعَجِبْتُ أَنْتَ تَقُومُ وَعَجِبْتُ أَنْ تَقُومَ وَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا أَيَّ يَعْطُوا الْدِيَةَ احْتَرِزْ بِقَوْلِهِ مَعَ أَمْسٍ لَيْسَ مِنْ نَحْوِ رَغِبْتُ مِنْ أَنْ تَقُومَ وَرَغِبْتُ عَنْ أَنْ تَقُومَ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ هُنَا لِثَلَاثِ بَلْتَيْسٍ وَإِنَّمَا اطْرَدَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ أَنْ وَأَنَّ لِطَوْلِهِمَا فِي النِّصْلَةِ وَاخْتَلَفَ فِي مَوْضِعِهِمَا بَعْدَ الْحَذْفِ فَقِيلَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ وَقِيلَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ وَهُوَ أَلَيْسَ وَقَوْلُهُ وَإِنْ حَذَفَ شَرْطٌ وَأَدْخُمَ هَاءُ حَذَفَ فِي هَاءِ الْجَوَابِ بَعْدَ تَسْكِينِهَا وَنَقْلًا مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْحَذْفِ الْمَفْهُومِ مِنْ حَذْفِ وَفَاعِلٍ يَطْرُدُ ضَمِيرَ عَائِدٍ عَلَى الْحَذْفِ الْمَفْهُومِ مِنْ حَذْفٍ. ثُمَّ قَالَ:

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَسَمَنْ مِنَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ

إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ هَيْبِ بَابِ ظَنَّ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فَاعِلًا فِي لَمَعْنَى وَأَصْلُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى مَا لَيْسَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِكَ أَطْعَمْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا فَزَيْدٌ هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَخَذَ الدَّرَهْمَ وَكَقَوْلِكَ أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ. فَمَنْ زَارَكُمْ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِأَلْبَسَنُ وَنَسَجَ الْيَمَنُ مَفْعُولٌ ثَانٍ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي لَبَسَ نَسَجَ الْيَمَنُ وَنَسَجَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى اسْمِ مَفْعُولٍ أَيْ مَنَسُوجٍ

وَيَلْتَمِزُ الْأَصْلُ لِمُسْجَبٍ عَمْرًا وَتَرَكَ ذَلِكَ الْأَصْلَ حَسْمًا قَدْ بَرَى

ثُمَّ إِنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ قَسَمَ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي

(٦٧) آتَيْتُ مِنَ الْبَيْتِ، وَهُوَ لِلْمَنْتَلِسِ فِي دِيُولِهِ مِنَ ٩٥، وَتَحْلِيصُ الشُّوَاهِدِ مِنَ ٥٠٧، وَالْجَيْسُ الدَّائِي مِنَ ١٢٧٣، وَخُرَاقَةُ الْأَدَبِ ٣٥٦/٦، وَشَرْحُ النَّصْرِحِ ٣١٢/١، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَعْنَى ٢٩٤/١، وَالْكِتَابُ ٣٨/١، وَالْمَقَامِدُ الْمُحَرَّبَةُ ٥٤٨/٢، وَبِلَاسَةِ مِي الْأَوْضَاعِ الْمَسْلُوكِ ١٨٠/٢، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١٩٧/١، وَمَعْنَى اللَّيْبِ ٩٩/١، وَالتَّحْدِيدُ قَوْلُهُ «آتَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ» حَيْثُ حَذَفَ حَرْفُ الْجَرِّ (وَالْأَصْلُ عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ) وَبَعَثَ «حَبَّ»

لمعنى وقسم يجب فيه تأخيرهُ وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار إلى القسم الأول بقوله : (ويلزم الأصل لموجب عرا) أى لشيء أوجب والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيداً عمراً ، أو المحصر نحو ما أعطيت زيداً إلا درهماً أو يكون الأول ضميراً متصلاً بالمعمل نحو أعطيتك درهماً ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله : (وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى) يعنى أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى لموجب أيضاً وذلك الموجب كونه محصوراً نحو ما أعطيت درهماً إلا ريداً أو يكون الثانى ضميراً متصلاً نحو الدرهم أعطيتهُ زيداً أو متبساً بصمير يعود على الأول نحو أسكنت الدار بانيتها .

وأما لقسم الثالث وهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله : والأصل سبق فاعل معنى وترك مبتدأ خبرهُ قد يرى وحتماً مفعول ثانٍ يبرى وقد فى قوله قد يرى للتحقيق لا بتفصيل ، ثم قال :

وَحَذَفَ فَصْلَةً اجْزَأَ إِنْ لَمْ يَضُرَّ      كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ

يعنى : أنه يجوز حذف الفصلة وفهم من إطلاق الحذف أنه يجوز حذفها اختصاراً أو اقتصاراً وشمل قوله فصلة مفعول المتعدي إلى واحد نحو ضربت الأول من المتعدي إلى اثنين كقوله عز وجل : ﴿ وَأَعْطَى قَلِيلاً ﴾ [الحجم : ٣٤] والثانى قوله : ﴿وَلَوْ سَوفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الصحرى : ٥] والأول والثانى معاً نحو فأما من أعطى وانفى وقوله إن لم يضر أى إن لم يضر حذفهُ ودلت إذا كان جواباً نحو ضربت زيداً لمن قال من ضربت أو كان محصوراً نحو ما ضربت إلا زيداً فعلى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما اختصاراً ولا اقتصاراً وحذف مفعول مقدم بأجر وإن لم يضر شرط ومعنى يضر يضر يقال ضار يضير ضيراً بمعنى ضر يضر صراً وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كضمير حذف وما موصولة وصحتها المحملة إلى آخر البيت وجواباً مفعول ثانٍ سبق وفى سبق ضمير عائد على الصلة

وَيُحَذَفُ أَيْضاً بِهَا إِنْ عَلِمَا      وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

ثم إن الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفهُ وذلك على وجهين أحدهما على جهة الحواز والثانى على جهة الرجوب وقد أشار إلى الأول بقوله : (ويحذف الناصبها إن علما) يعنى أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازاً كقولك لمن قال ما ضربت أحداً بل زيداً ووجوباً فى باب الاشتغال والداء والتحذير والإغراء ، وما كان مثلاً أو جارياً معرى المثل وهذا هو

الوجه الثاني وإليه أشار بقوله: (وقد يكون حذفه ملتزماً) وفهم منه أن قوله ويحذف بمعنى يجوز حذفه لأنه في مقابلة الحذف على جهة الوجوب. والناصبها معمول لم يسم فاعله يمحذف وهو اسم فاعل والضمير المتصل به منصوب الموضع على أنه معمول به وهو عائد على الفصلة وحذفه اسم يكون والضمير فيه عائد على الناصب.

### التنازع في العمل

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله:

إِنْ عَامِلَانِ التَّضَمُّنَا فِي اسْمٍ صَحْلٌ قَبْلُ فَلِلَّوَّاحِدِ بَيْنَهُمَا التَّسَلُّ

المراد بالعامل هنا الفعل أو ما جرى مجراه ولا مدخل للحرف في هذا الباب وشمل قوله عاملان تنازع الفعلين كقوله عز وجل: ﴿أَتُونِي أَرُقْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] والاسمين كقول الشاعر:

٦٨. عهدت معيًّا معيًّا من أجرته علم اتخذ إلا فاءك موثلاً

والعمل والاسم مع تقدم الاسم كقوله تعالى: ﴿عَلَّامُ الْغُورِ وَكِتَابُهُ﴾ [الحاقة: ١٩] والعمل والاسم مع تقدم العمل كقوله:

٦٩. لقد عكمت أولى المسيرة آسى لحقت علم أنكل عن الصرب مسمعا

ومعنى اقتضياً طلباً فخرج به نوعان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضي عملاً في المتنازع فيه كقول امرئ القيس من حجر:

(٦٨) البيت من الطويل، وهو بلا سببه في أوضح المسالك ١٨٩/٢، وتعليق الشواهد ص ٥١٣، وشرح الأشموس ٢٠٢/١، وشرح التصريح ٣١٦/١، والمقاصد الحوية ٢/٣.

و شاهد فيه قوله: عهدت معيًّا معيًّا من أجرته حيث تقدم عاملان وكلاهما اسم فاعل صالح للعمل في المعمول، وهو قوله: من أجرته وفي كل منهما ضمير مشترك هو فاعله، وقد أصح الثاني لفرقه فنصب به اسم معنى معمولية، وأصح الأول في ضميره، وحذف هذا الضمير، لأن في ذكره إعادة على متأخر لفظاً ورتبة من غير ضرورة ولو أمكنه إعمال العامل الأول لقال: عهدت معيًّا معيًّا من أجرته

(٦٩) البيت من الطويل، وهو مقرر الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤، وشرح أبيات سيبويه ٦٠/١، والكتاب ١٩٣/١، وللمرمر الأسدي أو رغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦، وشرح المعقل ٦٤/٦، والمقاصد الحوية ٤٠/٣، ٥٠١، وللملك بن ربيعة في خزانة الأدب ١٢٨/٨، ١٢٩، والفرد ٢٤٥/٥، وبلا سببه في شرح الأشموس ٢٠٢/١، وشرح ابن عقيل ص ٤١٢، واللمع ص ٢٧١، والمقتضب ١٤/١، ومعجم الهموع ٩٣/٢

٧٠. ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة كعاني ولم أطلب قليل من المال فإن أطلب غير طالب لقليل. الثاني أن يؤتى بالعامل الثاني توكيداً للأول كقوله:  
٧١. أنك أنك اللاحقون احس احبس

فأنك الثاني غير طالب لللاحقون لأنه أتى به توكيداً لأنك الأول وفهم من قوله في اسم أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفي ذلك خلاف، وقوله فلولواحد منهما العمل يعني أن العمل لأحدهما. وعاملان فاعل بفعل محذوف يفسره اقتضيا وفي اسم متمم باقتضيا وكذلك قبل وعمل مفعول به ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والعمل مبتدأ وخبره للواحد ومنهما في موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز إعمال كل واحد منهما ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في الاختيار وقد تبه عليه بقوله:

وَأَتَّابِ أَوَّلَى صَدِّ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَأَخْتَارَ عَكْسًا غَيْرَهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

اختار البصريون إعمال الثاني لقربه من المعمول واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه والصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ذكر ذلك سيبويه وصرح النظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة. والثاني مبتدأ وهو على حذف المضاف والتقدير وإعمال الثاني وأولى خبره وعند متعلق بأولى وعكساً مفعول باختيار وغيرهم فاعل وذا أسرة حال من الفاعل وأسرة الرجل رעה وكنى بذلك عن كثرة القتالين باختيار إعمال الأول. ثم قال:

(٧٠) البيت من الطويل، وهو لامرأ القيس في ديوانه ص ٣٩، والإنصاف ٨٤/١، وتذكرة النحاة ص ٣٣٩، وحرارة الأدب ١/٣٢٧، ٤٤٢، والفرق ٥/٣٢٢، وشرح شعور الذهب ص ٢٩٦، وشرح شواهد المعنى ١/٣٤٢، ٢/٦٤٢، وشرح قطر الندى ص ١٩٩، والكتابات ١/٧٩، والمقاصد الحوية ٣/٣٤، وجمع الهوامع ٢/١١١، وبلا نسبة في شرح الأشموس ١/٢٠١، ٣/٦٠٢، وشرح شواهد المعنى ٢/٨٨٠، ومعنى اللب ١/٢٥٦، والمقتضب ٤/٧٦، والمغرب ١/١٦١.

والشاهد فيه قوله كعاني ولم أطلب قليل حيث جاء قوله: قليل فاعلاً كعاني، وليس البيت من باب التنارع، لأن من شرط التنارع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر هنا ليس كذلك لأنه ليس مطلوباً (٧١) صدره:

فأتى إلى أين النجاة يعلني

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٦٧، وأوضح المسالك ٢/١٩٤، وحرارة الأدب ٥/١٥٨، والحصائص ٣/١٠٣، ١٠٩، والفرق ٥/٣٢٣، ٦/٤٤، وشرح الأشموس ١/٢٠١، وشرح من حليل ص ٤٨٧، وشرح قطر الندى ص ٢٩٠، والمقاصد الحوية ٣/٩، وجمع الهوامع ٢/١١١، ١٢٥

وَأَضْعَلَ الْمُهِمْلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَهُ وَالتَّزِيمَ مَا التَّزِمَا

المهمل هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه فيحمل في ضميره . وقوله والترم ما لتزما يعنى من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة ومن وجوب حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها وما صلح لوقوعه على جميع ما ذكر وما الأولى واقعة على الاسم المتنازع فيه وصلتها تنازعه والعائد على الموصول الهاء في تنازعه وفي متعلق بأعمل ثم أتى بمثلين فقال :

كَبُّ حُسَيْنٍ وَيُسَىُّ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَأَعْتَدَا عَبْدَاكَ

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو إعمال الثانى فابنكا فاعل يسىء ويحسان هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف والمثال الثانى على اختيار الكوفيين وهو عهد الأول فعبدك فاعل بغى واعتديا هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف من اعتديا وفهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده فأما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة في الإضمار في المهمل وهو الثانى وأما على إعمال الأول ففيه تعصيل بينه بقوله :

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوْلَ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِفَيْضٍ رَكِعَ أَوْهَلَا  
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبْرٍ وَأَحْرَثَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْحَسْبَرُ

يعنى أن المهمل إذا كان أولاً وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضم في نحو ضربت وضربنى زيد ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة ولما أصله العمدة أشار إلى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله : بل حذفه الزم إن يكن غير خبر ، وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم من قوله قبل (ولا تجئ مع أول قد أهمل) ثم أشار إلى أن حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله : (وأحثرته إن يكن هو الحبر) ، فمن كونه منصوباً يتخى أن لا يصمر قبل الذكر كالمرفوع ، ومن كونه عمدة في الأصل يتخى أن لا يحذف فوجب عنده الإضمار والتأخير ومثال ذلك ظنى وظننت زيدا قائماً إياه وتجرز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المتداً لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله الشارح

المرادى وقوله مع أول متعلق بتحى وكذلك بمضمر وأوهلا في موضع الصفة لمضمر ولغير متعلق بأوهلا ومعنى أوهلا جعل أهلاً لغير الرفع وحذفه مفعول مقدم بالزم وإن يكن شرطه حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وكذلك إن يكن هو الخبر هو فصل بين اسم كان وخبرها أو تأكيد لاسمها أو مبتدأ خبره والخبر والجملة خبر كان . ثم قال :

وَاطْهَرُ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا      لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفْسِّرَ

بمعنى أن الضمير إذا كان خبراً عن شيء مخالف لمفسره في الإفراد والتذكير وفروعهما وجب إظهاره لأنه إذا أضمره موافقاً للمخبر عنه خالف المفسر . وإذا أضمر موافقاً للمفسر خالف المخبر عنه وإن يكن شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولغير في موضع الصفة لخبر أو مفعول له وما موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التي بعدها . ثم مثل ذلك بقوله :

نَحْنُو أَطْنُ وَيَطْبَانِي أَحَا      زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرُّحَا

فهذا المثال على إعمال الأول فالثاني الذي هو بظناني هو الممهل ولذلك عمل في الضمير المثنى فكان حق مفعوله الثاني الذي هو أحمأ أن يكون ضميراً لكنه لو أضمر مفرداً موافقاً للمخبر عنه وهو الباء من بظناني لخالف المفسر وهو أخوين ولو أضمر مثنى موافقاً للمفسر لخالف المخبر عنه فوجب إظهاره لذلك . وفي بعض نسخ المرادى في هذا الفصل تحليط ، والاصواب ما ذكرت لك .

### المفعول المطلق

المفاعيل خمسة : مفعول به ومفعول مطلق وسمى مفعولاً مطلقاً لأن المفاعيل كلها مقيدة بأداة ومفعول فيه ومفعول له ويسمى أيضاً مفعولاً من أجله أو مفعولاً معه ، أما المفعول به فقد تقدم في باب الماعل وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال :

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الرَّمَانِ مِنْ      مَذْكُورِي الْمَجْلِ كَأَنَّهُ مِنْ أَمِنْ  
يُمَثِّلُهُ أَوْ مِثْلُ أَوْ وَصْفٍ نُسِبَ      وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَدِيرٍ أُنْجَبَ

قال في الترجمة المفعول المطلق ، ثم قال هنا المصدر وفي ذلك إشعار بأن المصدر



والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو ضربته سوطاً ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبتني ضربك وفهم من قوله من مدلولي الفعل أن للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ فَأَمِنْ فعل يدل على الحدث والزمان وأَمِنْ اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولي الفعل ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لأنه غير مقصود في هذا الباب فالمصدر مبتدأ وخبره اسم وما موصولة واقعة على الحدث وصلتها سوى الزمان ومن في موضع نصب حال من الصمير المستتر في الصلة ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعنى . ثم قال : (بمثله أو فعل أو وصف نصب) مثال ما ينصب بمثله أعجبتني ضربك زهداً ضرباً وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال لمذكور والمماثل في المعنى دون اللفظ كقولك أعجبتني قيامك وقوفاً لأنه معادل في المعنى ومثل ما انتصب بالفعل قولك قمت قياماً ومثال ما انتصب بالوصف أنا قائم قياماً . ثم قال : (وكونه أصلاً لهذين انتخب) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين وانتخب أى احتير وذلك لوجوه مذكورة في كتبهم ومذهب الكوفيين العكس . وكونه مبتدأ وأصلاً خبر كون ولهذين متعلق بأصلاً وانتخب خبر المبتدأ . ثم قال :

تَوَكَّيْتُ أَوْ تَوَعَّيْتُ أَوْ عَدَدْتُ      تَسِيرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ

يعنى أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث فوائد وأتى بمثالين الأول للعدد وهو قوله سيرتين ومثله عشرين ضرباً والثاني للنوع وهو قوله : (سير ذي رشد) ومثله الموصوف كقولك سرت سيراً شديداً ومصاحب آل كقولك سرت السير أى الذى تعلم ومثال التوكيد سرت سيراً ومسمى توكيداً لأنه لم يقد خبر ما أفاده الفعل الناصب له . ثم قال :

وَلَقَدْ يَنْتَوُبُ هَهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ      كَجِدَ كُلَّ الْجِدِّ وَالْفَرَحِ الْحَدَّ

لأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربت ضرباً ، وقد ينتوب عنه ما دل عليه من مشاير لفظ العامل فيه نحو جد كل الحد فكى منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لإضافته إلى المصدر الذى هو من لفظ الفعل وكذلك افرح الجذل فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه فى معناه هو الجذل هو الفرح . وقد هنا للتحقيق لكثرة ورود النيباء فى ذلك وما موصولة واقعة على النائب من المصدر فاعلة ينتوب وصلتها دل وعليه متعلق بدل والرباط بين الصلة

والموصول الضمير المستتر في دل والضمير في عليه عائد على المذلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه ويجوز أن يكون الضمير في عيه هو الرابط وفاعل دل عائد على المصدر فيكون التقدير ما دل المصدر عليه لأن كل واحد منهما دل على الآخر إذ هو في معناه. ثم قال:

وَمَا يَسْوِكُ بَدْفُوحًا إِذَا وَتَنٌ وَاجْمَعُ غَبْرَةً وَالْفَرْدُ

يعنى أن المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل والعمل لا يثنى ولا يجمع، وغيره أى غير المؤكد وشمل النوعى والمدد فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربات وأما النوعى فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه، كقول الشاعر:

٧٢. هل من حلوم لأتوام فأحبرهم ما حرب القوم من عصي وتصريسي  
واختلف في القياس عليه فمذهب سيويه أنه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والأشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الذم فنقول على هذا ضربت زيدا ضربتين وضرباً إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعاً. وما موصولة مفعول مقدم بوحدها وهي واقعة على المصدر المؤكد وصلتها لتوكيد وغيره مفعول باجمع فهو من باب التنازع ويطلبه ثن واجمع وأفرد والهاء في غيره عائدة على ما. ثم إن عامل المصدر على ثلاثة أقسام مستتغ الحذف وحائره وواجه وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَحَذَفُ صَامِلِ الْمُؤَكَّدِ اسْتَتَغَ

يعنى أن حذف العامل في المؤكد مستتغ قال في شرح الكافية لأن المصدر يقصد به تقوية عمله وتقدير معناه وحذفه مناف لذلك واعتراه ولده بدر الدين بما هو مذكور في شرحه واعتراه عليه متجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد في نحو زيد ضرباً أى يضرب ضرباً ولا إشكال في أن هذا مصدر مؤكد لأنك لو أظهرت العامل فقلت زيد يضرب ضرباً تعين كونه مؤكداً، ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(٧٢) البيت من البسيط. وهو لجرير في ديوانه ص ١٢٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٨، ٥٥٩، وشرح شواهد المعنى ١٦٨/١، ولسان العرب ١٢/١٦٦.  
والشاهد فيه قوله: «معلوم» في جميع المصدر «معلم».

## وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَمَسِّحٌ

يعنى أن سوى المؤكد وهو النوع والمعدود يجوز حذف عاملهما إذا دل عليه دليل ولا خلاف فى ذلك كقولك لمن قال ما ضربت زيداً بل ضربتین وبل ضرباً شديداً ومتسع اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع، وهو مبتدأ خبره فى سواء وهو على حذف مضاف تقديره وفى حذف سواء والدليل متعلق بحذف المقدر ويجوز أن يكون متعلقاً بالاستقرار العامل فى الخبر أى واقع للدليل ويجوز أن يكون متسع خبراً والمبتدأ محذوف أى وحذف متسع فيه فيكون على هذا متسع اسم مفعول إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه والدليل متعلق بمتسع. ثم أشار إلى القسم الثالث، فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر فى ستة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:

وَلَحَذَفُ حَسْمٍ مَعَ أَتٍ بَدَلًا مِنْ فَعْلِهِ كَنْدَلًا كَنْدَلًا

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر الأتى بدلاً من فعله كقولك ضرباً وأشار بقوله: كندلاً إلى قول الشاعر:

٧٣. عَمِي حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ قَنْدَلًا رُزِقُ الْمَالِ نَدْلُ الشَّعَالِ

قندلاً مصدر ندل وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى الندل الحطط ورزق سم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بندلاً وقوله مع أت على حذف الموصوف تقديره مع مصدر أت وبدلاً منصوب على الحال من الضمير المستتر فى أت ومن فعله متعلق بندلاً وكندلاً فى موضع الحال من فاعل أت واللذ لغة فى الذى وصلته كندلاً وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الحفيفة ووقف عليها بالالف. ثم أشار إلى الموضع الثانى بقوله:

وَمَا لِنَفْسٍ حَبِيلٍ كَأَسَا مًا حَسَامُهُ يُحْذَفُ حَسِيْتُ عَا

(٧٣) البيت من الطويل، وهو لأعشى همدان فى الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣، وشاعر من همدان فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى همدان لؤلؤ لأحوى أو لجريز فى المقاصد الحوية ٣/ ٤٦، وهو فى ملحى ديوان لأحوى ص ٢١٥، وملحى ديوان جريز ص ١٠٢١. وبلاسة فى الإيضاح ص ٢٩٣، وأرضح المسالك ٢/ ٢١٨، وجمهرة النبعة ص ٦٨٢، والخصائص ١/ ١٢٠، وصر صناعة الأعراب ص ٥٠٧، وشرح الأشموسى ١/ ٢٠٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ص ٢٨٩، والكتاب ١/ ١١٥، ولسان العرب ٩/ ٧٠ (حشمت)، ١١/ ٦٥٣ (تندل).

ومنه بعد مجيء «قندلاً» مصدراً بآياً من فعله، والمعنى: اندل ندلاً، بمعنى «حطط حطفاً»

يعنى أن المصدر إذا أتى به فى تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله : كَلِمًا مَّا إِلَى قَوْلِهِ  
 عر وجل ﴿فَإِنَّمَا مَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءُ﴾ [محمد : ٤] وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عر وجل  
 ﴿فَلْتَشُدُّوا أَلْوَتَاكُ﴾ [محمد : ٤] وما موصولة واقعة على المصدر ولتفصيل صلته وكوم فى  
 موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة فى موضع الخبر لما وحيث متعلق  
 يحذف ومعنى عن عرض . ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال :

كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ      نَائِبٌ فِعْلٍ لَّاسِمٌ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

أى يجب حذف عامل المصدر إذا نأب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا  
 أو بحصر نحو إنما أنت سيرا واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو أمرك سيرا فإن المصدر فيه  
 مرفوع . ومكرر مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد فى موضع الصفة لمكرر  
 وذو حصر معاً ونائب فعل حال من فاعل ورد واستند فى موضع الصفة لمكرر وذو حصر وكان  
 حقه أن يقول وردا نائبي واستندا لأن كلا المصدرين مستندان نائب فعل ولكنه أفرد على معنى ما  
 ذكر وبظيره قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله . ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكَّدٌ      لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ

أى ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكداً لنفسه أو غيره ثم مثل  
 للأول بقوله :

فَالْمُبْتَدَأُ

نَحْوُهُ عَلَى أَلْفٍ عَرَفَا

أى فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثاله له على ألف عرفا أى اعترافا وإنما  
 سمي مؤكداً لنفسه لأنه واقع بعد جملة هى نص فى معناه فله على ألف هى نفس الاعتراف  
 ومثل للثانى بقوله :

وَأَتَّانِ كَمَا بَنَى أَنتَ حَقًّا صِرْنَا

أى والقسم الثانى من المؤكد مثاله بنى أنت حقاً صرنا وإنما سمي مؤكداً لغيره لأنه وقع  
 بعد جملة صارت به نصاً فى معناه ، وبيانه أن قولك أنت بنى يحتمل الحقيقة والمجاز على

أن المراد أنت مثل ابني، فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعبئت الحقيقة والعمل في هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره أحق إن كان المبتدأ غير متكلم وحقني إن كان متكلماً، وفهم من قوله مؤكداً أنه واجب التأخير عن الجملة لأن المؤكد بعد المؤكد وما مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها منه وصلتها يدعونه والهاء مفعول أول يدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول ومؤكد مفعول ثان والواو عائدة على التحويين ولنفسه متعلق بمؤكد وغيره معطوف عليه وباقي إعراب البيت واضح. ثم أشار إلى الموضع السادس فقال:

كَذَاكَ ذُو النَّشْبِيبِ بَعْدَ جُمْلَةٍ      كَلَى بَكَاءٍ ذَاتَ عَضَلَةٍ

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط: الأول أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله: (بعد جملة)، واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه. الثاني أن تكون حاوية معناه. الثالث أن تكون مشتملة على فاعله. الرابع أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل. الخامس أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث وإنما لم يصرح بيباق الشروط لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: (كلى بكاء ذات عضلة). فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكاء وعلى فاعله وهو الباء من لى وليس في المصدر الذى اشتملت عليه وهو بك صلاحية للعمل لأنه ليس نائباً عن الفعل ولا مقدراً بأن والفعل وبكاً مشعر بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متمماً للحكم والشروط وذو التشبيه مبتدأ خبره كذلك وبعد في موضع الحال من ذو. والبكاء يمد ويقصر وقد استعمله في المثال بالوجهين. وذات عضلة هي التي تمنع من النكاح والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى.

### المفعول له

وهو المصدر المذكور علة للفعل ويشترط في نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدرًا، وأن يظهر التعليل وأن يتحد مع الفعل المعلن في الزمان وأن يتحد معه في الفاعل وقد نبه على اثنين منها بقوله:

يُنَصَّبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ      أَمَانَ تَحْلِيلًا كَحَدِّ شُكْرًا وَدِنْ

فقوله ينصب مفعولاً له هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الأول فلو كان غير

مصدر لم ينصب كقولك أكرمك لزيد وقوله إن أبان تعليلاً هذا هو الشرط الثاني معنى إن أظهر تعليلاً فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولاً له كقولك جلست فعوداً ثم مثل بقوله جد شكرًا فإن شكرًا مصدر وقد أبان التعليل لأن معناه جد لأجل الشكر . ثم بيه على الشرطين الأخيرين بقوله :

وَهُوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ \* وَتَقَاتُ وَفَاعِلٌ

يعنى أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل الممثل وأن يتحد فاعلها فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك أنيتك أمس لإكرامك لى غداً وكذلك لو اختلف فاعلها كقولك أكرمك لإكرامك لى فمثال ما استوفى الشروط قولت قمت إجلالاً لك ومثله قوله جد شكرًا والمصدر مفعول لم يسم فاعله ينصب ومفعولاً حال من المصدر وله متعلق بمفعولاً وهو مبتدأ ومتحد خبره ووقتاً وفاعلاً منصوبان على حذف الجار أى فى وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المصروف ومذهب الباطن جوازهُ . ثم قال :

وَإِنْ شَرَطُ قُبْحٍ فَحَسْبُكَ فَجَوَابُ شَرْطٍ بِاللَّامِ

يعنى أنه إذا فُقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره بالباء ومن وإلى جائزاً لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر وإن شرط وجوبه لجرره وشرط مرفوع بفعل مضمر يفسره فقد . ثم قال :

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ \* مَعَ الشَّرْطِ كُلِّهِ دَا قَتَحُ

يعنى أن الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول قمت لإجلال لك وهذا قنع لزهـد . واسم ليس ضمير مستتر يعود على المفعول له وفى يمتنع ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرهُ ويمتنع خبرها ومع الشروط متعلق يمتنع وهو على حذف مضاف والتقدير وليس الجر ممتنعاً مع وجود الشروط وفهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالمجورور بل هو جائز فى المجورور والمنصوب . ثم قال :

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ \* وَالْمَكْسُ فِي مَحْذُوبٍ أَنْ

يعنى أن المفعول له إذا كان مجرداً من الألف واللام والإضافة يقلّ أن تصحبه لام الجر وإن كان مقروناً بال يقلّ أن لا تصحبه اللام فتحقق لإكرام لك قليل وإكراماً لك كثير وسحو قمت الإكرام قليل وللإكرام كثير وفهم من سكوتك عن المضاف أنه يستوى فيه الوجهان والهاء في يصحبها عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب ال فقال:

وانشدوا

لَا أَلْعُدُّ الْحُسْنَ عَنِ الْهَيْجَامِ وَلَوْ تَوَانَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

الجنس الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلقة بالجبن والهيجه الحرب والرم الجمادات. وقد جمع المعجاج بين نصب الأقسام الثلاثة فقال:

٧٤. يركب كل عاقِرٍ جمهورٍ \* مخافةً ورَعْلَ الجبورِ \* الهول من تهول القبورِ

### المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

المفعول غير مبتدأ مضمّر وأل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المقابيل اسمين: مفعول فيه، وظرف وقوله:

اسْظَرَفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ صُسِمَا فِي بَاطِرَادٍ كَهَا امْكُتْ أَرْضَا

قسم الظرف إلى مكان وزمان وشمل قوله وقت أو مكان الظرف وغير الظرف وأخرج بقوله صُسِمَا في ما ليس بظرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مبارك وأصحبني موضع جلوسك واحترز بقوله: باطراد من المكان المختص المنسوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد وسحو فانه غير ظرف لأنه لا يطرّد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار من نحو دخلت الدار ليس بظرف، وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب: الأول أنه انتصب نصب المفعول به بعد

(٧٤) الرجز للمعجاج في ديوانه ١/ ٣٥٤، ٣٥٥، وعزارة الأدب ٣/ ١١٤، ١١٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧، وشرح المفصل ٣/ ٥٤، والكتاب ١/ ٣٦٩، ولعمد الله بين رؤية أول المعجاج في شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٤، وبلا سبة في أسرار العربية ص ١٨٧، ١٨٩.

والشاهد به نصب «مخافة» و«زعر» و«الهول» على المفعول له

إسقاط المخافض على وجه التوسع والمجاز وإليه ذهب الناظم . الثاني أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة وإن دخل معه متعدي بنفسه . الثالث أنه انتصب نصب الظرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان .

فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه إن كان ظرفاً فهو قد دخل في الظروف وإن كان مفعولاً به حقيقة فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه ليس على معنى في وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافاً للشارح فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظي فلا يحرجه ذلك عن معنى في وهذا هو الذي اعتبر الناظم فاحتاج إلى قيد الاطراد ثم مثل بطرفين أحدهما مكان وهو هنا والآخر زمان وهو أزمتاً جمع زمان على إسقاط حرف الجر . والظرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان أو للتعصيل وضمناً في موضع الصفة لوقت ومكان وألفه للتنشئة وفي مفعول ثان لضمن وهو على حذف مضاف أي ضمن معنى في وباهر د متعلق بضمن . ثم قال :

لَانْصِبَهُ بِأَوَاقِعٍ مَّبْهِمَةٍ مُّظْهِراً      كَانِ وَأَلْفَانِهِ مُقَدِّراً

بين في هذا البيت أن حكم الظرف نصب وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو ما في معناه نحو قعدت أمامك وسرني قدومك يوم الجمعة وأنت سائر غداً ، وأن العامل فيه يكون ظاهراً كما تقدم ويكون مقدرًا وأطلق في المقدر فشمّل المقدر جواراً نحو يوم الجمعة لمن قد متى قدمت ووجوباً إذا وقع خبراً لدى خبر أو صلة أو صفة أو حالاً ومظهراً خبر كان مقدم وإلا حُرِفَ شرط ولا مافية وفعل الشرط محذوف تقديره وإن لم يكن مظهراً والفاء جواب الشرط . ثم قال :

وَكُلٌّ وَقْتُ قَابِلٌ ذَاكَ

يعنى أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمة ومختصها بالمبهم منها ما دل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم . والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام وما عرف بالالمحدود وإنما استؤثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأن أصل العوامل للفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالاتزام وعلى المكان بالاتزام فقط . فإذ قلت ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص . قلت من قوله بعد : وما يقبله المكان إلا مبهماً ففهم منه



أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهماً وغير مبهم وليس في مقابلة المبهم إلا المختص وكل مبتدأ وقابل غيره وذلك إشارة إلى النصب على الظرفية . ثم قال :

وَمَا يَقْبَلُ الْمَكَانُ إِلَّا مَبْهَمًا

يعنى أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم وفهم منه أن المختص لا يقبلها . والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمبهم ما ليس كذلك . ثم شرع في بيان المبهم منها فقال :

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صَبَغَ مِنَ الصَّبْغِ كَمَرَّمِي مِنْ رَمَى

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع : الأول الجهات ويعنى به الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال . الثاني المقادير نحو فرسخ وميل ويريد . الثالث ما صبغ من الفعل كمرمى ومذهب وظاهر قوله كمرمى من رمى أن مرمى صبغ من لفظ رمى وليس كذلك ولا يبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوي وهو المصدر فيكون قوله من رمى على حذف مضاف أى من مصدر رمى فتقول جلس أمامك وخلفك وسرت ميلاً وفرسخاً . وأما ما صبغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه في الأصل ، وإلى ذلك أشد بقوله :

وَشَرْطُ كَوْنِهِ ذَا مَقْيَاسٍ أَنْ يَقَعَ طَرَفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ

يعنى أن شرط القياس في نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتماع معه في الأصل المشتق منه نحو رميت مرمى وذهبت مذهباً وجلست مجلساً وشمل قوله لما في أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو أنا رام مرمى وأصحبني جلوسك مجلساً وفهم من قوله وشرط كون ذامقيساً أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتق منه وأن ما ينصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك كقولهم زيد منى مزجر الكلب ومقعد القملة ومناط الثريا فالعامل في هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله ولو عمل في مزجر زجر ولقي مقعد قعد وفي مناط ناط لكان مقيساً . وشرط مبتدأ وذا إشارة إلى المصدر المشتق ومقيساً غير كون وأن وما بعدها خبر المبتدأ وظرفاً منصوب على الحال من فاعل يقع ولما متعلق بظرفاً أو في موضع الصفة لظرفاً وما موصولة واقعة على العامل واجتماع صلة ما وفي ومع متعلقان باجتماع . ثم قال :

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَعَبِيرَ ظَرْفٍ      قَدْ كَانَ ذُو نَصْرٍ فِي الْعَرْفِ  
وَعَبِيرُ دِي النَّصْرِ الَّذِي لَزِمَ      ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

يعنى أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى فإنه يسمى في عرف النحويين واصطلاحهم متصرفاً نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفاً نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكانك وغير ظرف نحو أعجبنى يوم الجمعة ونظرت إلى مكانك وأن ما يلزم الطرفية ولا يخرج عنها السنة نحو سحر من يوم بعينه وقطّ وعوض أولاً يخرج عنها إلى شبهها والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو جلست عندك أو مجزوراً بمن نحو خرجت من عندك فإنه يسمى في الاصطلاح غير متصرف . وما موصولة ويرى صلتها والظاهر أنها قلبية والمفعول الأول مستتر في يرى وظرفاً مفعول ثان ، ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط وغير مبتدأ وخبره الذى وظرفية مفعول يلزم وأو شبهها معطوف على محذوف تقديره أو لزِمَ ظرفية أو شبهها وهو عند فإنه يلزم أحد هذين ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المطلق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الطرفية فقط وليس كذلك بل هو لازم لظرفية أو لشبهها وأو على هذا للتقسيم ومن الكلم متعلق بشبهها ويكون اكتم على هذا واقعاً على من ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم ويكون الكلم واقعاً على الطرف لئى تستعمل ظرفاً أو شبهها . ثم قال :

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْنُودٌ      وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْتُمُ

يعنى أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان إلا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة وفهم ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك في قوله يكثر ونيابته عنهما هو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب زيد أى مكان قريب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم آتيتك طلوع الشمس أى وقت طلوع الشمس والإشارة بقوله ذلك إلى نيابة المصدر عن الطرف .

### المفعول معه

المفعول معه : هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التي بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك فى الحكم ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على آل لأنها موصولة وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال :

تُصَنَّبُ نَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ      فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسَرَّعَةً

يعنى أن حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو سيرى والطريق أى مع الطريق . وتالى الواو مفعول لم يسم فاعله ينتصب ومفعولاً حال منها ومسرعة حال من الياء فى سيرى . ثم قال :

بِمَا مِنْ أَعْمَلٍ وَشَبَّهَهُ سَقٌّ      ذَا النَّصَبِ لَا مَالِ الْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ

لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه ينصب بين فى هذا البيت النصب له وفهم من قوله بما من الفعل وشبهه أنه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وهو مذهب سيويه والجمهور والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثال الفعل استوى الماء والخشبة ومثال شبهه أحجنى استواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وقوله لا بالواو إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو وردّ بأنها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها فى نحو قول الشاعر :

٧٥. تكون ويبها مئلاً بعدى

وذ مبتدأ والنصب نعت له وحيره بما وما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما والآخى أعمل تفصيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو فى القول المختار . ثم قال :

(٧٥) صدره

فأبى لا ألتكأ أحمر قصيداً

والبيت من مطوّل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلي فى الأغاني ٦/٢٥٨ ، وخزانة الأدب ٨/١٥٩ ، ٥١٩ ، والدرر ١/٢٠١ ، ١٥٤/٣ ، وشرح أشعار الهدليين ١/٢١٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٠ ، والمقاصد الحوية ١/٢٩٥ ، وملاسة فى تذكرة الحاة ص ٤٤ ، وشرح التصريح ١/١٥٥ ، وفتح الهوامع ١/٦٣ ، ٢٢٠ ، والشاهد فيه قوله : «وَيْبَاهَا» حيث نصبه على المفعول معه .

وَيَعْدُ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ      بِفَعْلٍ كَوْنٍ مُخْتَارٍ بَعْضُ الْحَرْبِ

يعنى أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمها كيف أو ما الاستفهامية على تقدير تكون نحو كيف أنت وقصعة من ثريد وما أنت وزيداً التقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيداً وكان المقدرة ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفاً على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل ينصب ويعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا تكون لأن المضمر هو الفعل .

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ      وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ  
وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَحْزَرْ الْعَطْفُ يُجِبُّ      أَوْ اضْطِرَّ إِضْمَارُ حَاسِلِ نَصَبِ

ثم إن الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام : قسم يرجع عطفه على النصب على المعية ، وقسم يرجع نصبه على المعية على العطف ، وقسم يمتنع فيه العطف ، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله : (والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق) يعنى إذا أمكن انعطف بلا ضعف كان راجعاً على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وإنما رجع العطف لأنه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وإن يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر متقدم فى التقدير . ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله : (والنصب مختار لدى ضعف النسق) يعنى أن النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو قمت وزيداً لأن العطف على ضمير الرفع المنصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت أنا وزيد كان العطف أحق لعدم الضعف . والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاف لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق ، ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله : (والنصب إن لم يجرز العطف يجب) يعنى أن نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين إحداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظى نحو ما لك وزيداً لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور وفى جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر لأن مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وسيأتى فى باب العطف إن شاء الله تعالى . والآخرى لا يجوز فيها العطف لمانع محذوف نحو جلست والحائط وسيرى والطريق لأنه لا يصلح للمشاركة . ثم إن ما لا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين أن يكون مفعولاً معه كما تقدم وقسم يمتنع أن يكون مفعولاً معه فيجب اعتقاد عامل مضمر وإلى ذلك أشار بقوله :

(أو اعتقد إضمار عامل نصب) يعنى إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن نصبه مضمّر وذلك كقول الشاعر:

٧٦. علفنّسها تيباً وماءً بارداً      حتّى شئتَ همّةً عبيّها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولاً بفعل مضمّر تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقد إضمار عامل نصب فيما يمتنع عطفه ويتنصب على لمعية كقوله عز وجل ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧٦] فيمتنع العطف في «شركاءكم» لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية أى من شركائكم أو يكون مفعولاً بفعل مضمّر تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع. والنصب مبتدأ ويجب خبره أو اعتقد معطوف على يجب وأو للتخيير وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب فى معنى أوجب وتنصب مجزوم على جواب الأمر.

## الاستثناء

الاستثناء: الإخراج بلا أو إحدى أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف واسم وفعل ومشارك بين الفعل والحرف فالحرف إلا وهى الأصل فى أدوات الاستثناء لأن غيرها يقدّر بها ولذا بدأ بها فقال:

ما استثنيت الأمتع تمام ينتصب

يعنى أن المستثنى بلا ينتصب إذا كان الكلام تاماً واحترز بالمستثنى بلا من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ. والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك قام القوم إلا زيداً والمنفى نحو ما قام أحد إلا زيداً إلا أن الأول وجب النصب والثانى فيه تفصيل وإليه أشار بقوله:

وتغذ نفسي أو كنتفي أشحب  
إنشاع ما اتصل وأنصب ما انقطع

(٧٦) نظير التصريح رقم ١٥٣.

والشاهد فى قوله «أوماء» حيث لا يصح أن يكون مفعولاً به لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة «التي» بمعامل واحد وهو قوله «علمتها» لأن الماء لا يطلع، وإنما يسطى، فلا بد من تقدير عامل، والتقدير «سقيتها» وقيل: «الماء» مفعول معه. وقيل إنه معطوف على «تيباً» لأن الشاعر عطف الفعل «علمتها» معنى الفعل «أنتها» أو «قدمت لها»

يعنى أن المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهى إذا كان متصلاً احتير إنشاء على نصبه على الاستثناء فتحو ما قام أحد إلا زيد بالرفع وما مررت بأحد إلا زيد بالجر أحسن من ما قام أحد إلا زيداً وما مررت بأحد إلا زيداً بالنصب فيهما. والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول. وإذا كان منقطعاً فلفظة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللفظة مفهومة من قوله وانصب ما انقطع والمقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو ما فى الدار أحد إلا وتدأ وأما بنو تميم فيجوز فيه عندهم النصب وهو الراجح والإيناع وإلى ذلك أشار بقوله:

وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِدْأَلٌ وَقَعُ

يعنى أن بنى تميم يميزون فى المقطع الإبدال فيقولون ما فيها أحد إلا وتدأ. ومه قوله: ٧٧. وبليدة نيسر ههنا أنيسر إلا أنيسر فيبر وإلا العيسر وما فى قوله: ما استثنيت إلا مبتدأ موصول وصلته استثنيت والضمير العائد إلى الموصول محدود تقديره استثنيت ومع متعلق باستثنيت ويتنصب خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنيت ويتنصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون وانتخب فعل أمر وإتباع مفعول بانتخب ويعد نفي متعلق بانتخب ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبياً للمفعول فيرفع به إتباع على أنه نائب عن الفاعل والأول أجود لمناسبته لقوله بعد (وانصب ما. نقطع) وما موصولة وصلتها انقطع وإبدال مبتدأ ووقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن تميم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقاً بالاستمرار الذى فى الخبر وفى تكبير إبدال إشعار بقلة إتياعه عند تميم. ثم قال:

(٧٧) الزجر لجران العمود فى ديوانه ص ٩٧، وخزنة الأدب ١٠/١٥، ١٨، والبرز ٣/١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤٠، وشرح التصريح ١/٣٥٣، وشرح المفصل ٢/١١٧، ٣/٢٧، ٧/٢١، والمفاهيم الحموية ٣/١٠٧، وبلاسة فى الأنشاء والظائر ٢/٩١، والإيضاح ١/٢٧١، وأوضح المسائل ٢/٢٦١، والجمى الدانى ص ١٦٤، وجواهر الأدب ص ١٦٥، وخزنة الأدب ٤/١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/٣٦٣، ٩/٢٥٨، ٣١٤، وروصف المسمى ص ٤١٧، وشرح الأسمونى ١/٢٢٩، وشرح شعور الذهب ص ٣٤٤، وشرح المفصل ٢/٨٠، ولسان العرب ص ١٣٦، والكتابات ١/٢٦٣، ٢/٣٢٢، ولسان العرب ٦/١٩٨، (كسر)، ١٥، ٤٣٣ (ألا)، ومجالى ثعلب ص ٤٥٢، والمقتضب ٢/٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤، وجمع الهوامع ١/٢٢٥.

والشاهد به قوله «إلا اليعاقبة» فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي انصافه على المشهور من لغات العرب وهى لغة أهل الحجاز، وقد وجه سيبويه رفعه بوجهين «الأول أنه جعل كالاستثناء المعرَّغ، وجعل ذكر المستثنى منه مساوياً فى هذه الحالة لعدم ذكره» من جهة أن المعنى على ذلك، فكانه قد بس لها إلا اليعاقبة والوجه الثانى أنه توسع فى معنى الاستثناء حتى جعله نوعاً من المستثنى منه.

### وَجَرُّ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ • يَأْتِي

يعنى أن المنسثنى إذا كان مقدماً على المنسثنى منه بعد نفي قد يأتى غير منصوب فيكون مفرغاً له العامل الذى قبل إلا ويعرب هو بدلاً منه قال سيبويه حدثنى يونس أن قوماً يوثق بعريبتهم يقولون ما لى إلا أخوك ناصر فيجعلون ناصراً بدلاً وفهم من قوله قد يأتى أن غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

### وَلَكِنْ نَصْبُهُ احْتِزَرَ إِنْ وَرَدَ

وثبت هذا البيت فى بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجر نصب وسابق وجرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان إليه وقد يأتى خبر المبتدأ وفى النفى متعلق بيائى وثبت أيضاً فى بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منوئاً ورفع سابق وجرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفى النفى متعلق به هو الذى سوغ الابتداء بالنكرة وغيره قد يأتى وغير نصب حال من فاعل يأتى ونصب مضاف إليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب. ثم قال:

### وَإِنْ يُمْرَغُ سَابِقٌ إِلَّا لِمَا يُمْرَغُ بِكُنْ كَمَا لَوْ الْأَعْدِمَا

يعنى ما قبل إلا إذا كان مفرغاً لما بعدها فلا حكم لإلا فتكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك إلا فى نفي أو شبهه وكان حقه أن يته على ذلك وإما ترك التبيه عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان السابق فيه عاملاً نحو ما قام إلا ريد وما كان غير عامل نحو ما فى الدار إلا ريد ويكون التفريغ فى جميع المعمولات إلا مع المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت إلا ضرباً. وسابق مفعول لم يسم فاعله بفرغ وإلا مفعول بسابق ولما متعلق بفرغ وبعد صلة لما وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه بعده أى بعد إلا أو بعد السابق واسم يكن ضمير عائد على السابق أو على ما وهذان الوجهان ذكرهما المرادى ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم لمفهوم من الكلام أى يكن الحكم ويحتمل أن يكون عائداً على الكلام المشتمل على اسبق وعلى التالى لإلا أى يكن الكلام والظاهر أن ما فى قوله كما زائدة ولو فى موضع جر بالكاف وهى مصدرية والتقدير يكن كعدم إلا. ثم اعلم أن إلا تتكرر للتوكيد ولعبر التوكيد، وقد أشار إلى تكرارها للتوكيد فقال:

والجاءت توكيداً كمالاً **تَمَرَّرُ بِهِمْ إِلَّا الْعَنَى إِلَّا الْعَلَا**  
 يعنى أن إلا إذا تكررت للتوكيد ألغيت وإلغاؤها هو أن لا تنصب وتلقى مع البدل نحو ما  
 قام إلا أحوك إلا زيد فلو أسقطت إلا لصح الكلام فتقول ما قام إلا أحوك زيد وكثرت توكيد  
 لا الأولى ومثله بقوله إلا الفتى إلا المعلا فالعلا بدل من الفتى والتقدير لا تمرر بهم إلا العنى  
 المعلا فالعلا هو الفتى ومع عطف النسق نحو ما قام إلا أحوك وإلا زيد فلو قلت ما قام إلا  
 أحوك وزيد لصح الكلام وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

٧٨. مالك من شجحك إلا عَمَلُهُ      إلا رَسْبُهُ وإلا رَمَلُهُ

وهذه توكيد حال من إلا. ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره وقد  
 أشار إلى الأول بقوله:

وإن تَكَرَّرَ لَا يَتَوَكَّدُ فَسَبَّحْ      تَفْرِيعُ الثَّائِرِ بِالْعَامِلِ دَعِ  
 فِي وَاحِدٍ مِمَّا إِلَّا أَنْفُسِي      وَلَيْسَ مِنْ نَصَبٍ سِوَاهُ مُسْتَفْنِي

قد قدم أن التفریع هو أن يكون ما قبل إلا طالباً لما بعدها فإذا كررت إلا في التفریع فإنه  
 يترك تأثير العامل الذي هو إلا في واحد من المستثنين أو المستثنيات ويكون بحسب ما  
 يطلب ما قبل إلا وما عدا الواحد منصوباً، وفهم من قوله في واحد أن ترك العمل بالإلا ليس  
 مخصوصاً بواحد دون واحد بل يجوز إلغاء إلا في الأول دون الثاني والثالث وفي الثاني دون  
 الأول والثالث وفي الثالث دون الأول والثاني فتقول ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً وما قام  
 إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً وما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً. وقوله: (وليس عن نصب  
 سواء معنى) يعنى أن ما سوى المستثنى الذى تلقى إلا معه ينصب ونصبه بالعامل الذى هو إلا  
 وعلى هذا الوجه حمل المرادى العامل وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذى قبل إلا وجعل  
 دع بمعنى اجعل، وما ذكره المرادى أصوب لثلاثة أوجه: الأول أن فيه التنبيه على أن إلا هي  
 العامل في المستثنى وهو موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم. الثانى أن دع بمعنى

(٧٨) الزحري لا سببه في أوضح المسالك ٢/ ٢٧٢، والدرر ٣/ ١٦٧، ووصف المسمى من ٨٩، وشرح لأشعري  
 ١/ ٢٣٢، وشرح التصريح ١/ ٣٥٦، وشرح ابن حنبل من ٣١١، والكتف ٢/ ٣٤١، والمقاصد الحزبية  
 ٣/ ١١٧، وفتح الهوامع ١/ ٢٢٧.

والناظم منه قوله: «إلا عمله، إلا رسبه وإلا رمله»، ذكره سيبويه بدل، و«رمله» معطوف، و«إلا» المفترقة بكل  
 منهما مؤكدة.



أجمل غير معهود في اللغة وإنما يكون دع بمعنى اترك. الثالث أن ما قبل إلا في التفرغ قد يكون غير عامل نحو ما في الدار إلا زيد. وقوله وإن تكرر شرط وفي تكرر ضمير يعود على إلا ولا عاطفة على معطوف مقدر تقديره لغير التوكيد لا للتوكيد والتأثير مفعول مقدم مدح ومع متعق مدح وكذلك في واحد وما موصولة واقعة على المستثنيات واستثنى صلتها وبإلا متعلق باستثنى والضمير المستكن في استثنى هو الرابط بين العلة والموصول ومعنى اسم ليس وعن نصب متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره وليس في ذلك أو ليس مخن عن نصب سواء موجوداً ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمراً تقديره ذلك ومخن غيرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والأول أظهر ثم إن تكرار إلا لغير التوكيد في غير التفرغ على قسمين الأول أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه والآخر أن يكون متأخراً عنه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ اسْتِثْنَاءٍ      نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُمَ بِهِ وَالنَّزِمُ

يعنى أن الاستثناء التام إذا تكررت فيه إلا لغير توكيد وكان المستثنى مقدماً على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً القوم. ودون ومع وبه متعلقات باحكم ونصب مفعول بفعل محذوف يفسره احكم وفي قوله والنزيم زيادة فائدة وهي أن قوله احكم به قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الحواز لأن الحكم بالشيء قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً وقوله والنزيم نص في الوجوب. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وَنَصَبَ لِشَاخِصٍ وَجَعٌ بِوَاحِدٍ      بِهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ رَائِدٍ

يعنى أن المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه نصب جميعها، لا واحداً منها فإنه يحكم له بحكم ما لم يتكرر فيه إلا وينصب وجوباً إذا كان الاستثناء موجباً نحو ما قام إلا زيداً إلا عمراً ويتراجع إتباعه على نصبه إن كان متنعياً، وفهم من قوله وجع بواحد منها أن الواحد لدى بجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث فتقول ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً وما قام أحد إلا زيداً وما قام أحد إلا عمراً إلا خالداً إلا أن الأولى أن ذلك الواحد هو الأول. ثم مثل بقوله:

كَلِمَ يَقُولُوا إِلَّا أَمْسَرُّهُ إِلَّا عَلَى      وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

يجوز في هذا المثال رفع الأول بدلاً من الواو في يفوا ونصبه على الاستثناء وهو الأجود

ويجوز نصب امرؤ ورفع على ثم نيه على أن ما زاد على المستثنى الأول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الأول فإن كان مخرجاً كان ما زاد عليه كذلك وإن كان مدخلاً كان ما زاد عليه كذلك وبيان ذلك أنك إذا قلت قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا حالداً فهي كلها مخرجة من القوم . وإن قلت ما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا حالداً فهي مدخلة والمراد بها إخراج الأول من المستثنى منه ثم إخراج الثاني مما بقي بعد إخراج الأول ثم إخراج الثالث مما بقي بعد إخراج الأول والثاني . ولتأخير متعلق بالنصب والظاهر أن اللام بمعنى مع ومنها في موضع الصفة لواحد وكما في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة وما كلفة ولو مصدرية وهي على حذف مضاف أي كحال . وكان ها تامة بمعنى وجد ودون في موضع الحال والتقدير وجى بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه ثم أشار إلى القسم الثاني من أدوات الاستثناء ، وهو الاسم فقال :

وَأَسْتَشِيْ مَجْرُورًا بِمُفْرَدٍ بِمَا لَمْ يَسْتَشِيْ بِإِلَّا يُسَبِّحُ

يعنى أن غيراً يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتكون هي معرفة بما يستحفظ الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية فتقول قام القوم غير زيد بوجوب النصب لأنك تقول قام القوم إلا زيداً وما فيها أحد غير فرس برجحان النصب وما قام أحد غير زيد برجحان التبعية وأصل غير أن تكون صفة واجبة الإضافة لمحال موصوفها وقد تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فتثنى على القسم وتستعمل بمعنى إلا كما ذكر في هذا الباب ومجروراً مفعولاً باستثنى وبغير متعلق باستثنى ومعرفةً حال من غير وبما متعلق بمعرب وما موصولة وصلتها نسب والمستثنى متعلق بنسب وإلا متعلق بمستثنى . ثم قال :

وَلَيْسَ سِوَى سِوَاءٍ أَجْمَلًا عَلَى الْأَصَحِّ مَا يُعْبَرُ حُجْمًا

ذكر أن في سوى ثلاث لغات القصر مع كسر السين وضمه والمد مع فتح السين وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير إلا أنه يقدر في المقصورة الإعراب وأشار بقوله على الأصح إلى مخالفة سيويه والمخليل فيها فإنها عدهما طرف غير متصرف ولا تخرج عن الطرفية إلا في الشعر . قال سيويه رحمه الله في باب ما يحتمل في لشعر وجعلوا ما لا يحمى في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء وذات قول المرار بن سلامة المحلى :

١٩٠. ولا يعطى المستثنى من كل منهم إذا جلسوا مأواً ولا من سوائها وقال الأعشى:

وما قصدت من أهلها لسوائها

واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد هي مذكورة في كتبه فلا نطيق به وفهم من قوله على الأصح أن مذهب سيبويه صحيح إلا أن مذهب أصح منه ووقف على اجعلا بالالف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة. ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال:

وَأَسْتَشْنِي بِأَصْبَحَ يَلْتَمِسُ وَحَلًّا وَمَعْدًا وَيَكُونُ نَفْسًا

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة: منها ما لا يستعمل إلا فعلاً وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب نحو قام القوم ليس زيداً ولا يكون عمرًا وما قام أحد ليس زيداً ولا يكون عمرًا وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المقنوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم عمرًا. ومنها ما يستعمل فعلاً في نصب ما بعده، وحرف جر فيجر ما بعده وهو خلا وعدا، ولهما حالتان: الأولى تجردهما من ما، والثانية اقترانهما بها فإذا كانا مجردين من ما جاز فيهما وجهان النصب والجر والأرجح النصب وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَخْرَجُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تَرَدُّ وَتَعْدُ مَا أَنْصَبَ وَأَنْجَرًا قَدْ يَرُدُّ

يعنى أن سابقى يكون في البيت الذى قبل هذا وهما خلا وعدا يجوز جر المستثنى بهما وفهم منه شرط التجريد فونه أحوال على لفظهما وهما خاليان من ما وفهم من قوله إن ترد أن الجر بهما مرجوح ثم أشار إلى الحالة الثانية وهي اقترانهما بما بقوله: (ويعد ما أنصب)، أى إذا اقترن عدا وحلا بما فالوجه نصب المستثنى بهما وإنما انتصب لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجر بهما مقترنين بما وإلى ذلك أشار بقوله: (وانجرار قد يرد) وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ما قليل. وناصباً حال من فاعل

(٧٩) البيت من الطويل، وهو للمرمر بن سلامة المعلى في غرارة الأدم ٤٣٨/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٤/١، والكتاب ٣١/١، والمقاصد المحوية ١٢٦/٣، ولرجل من الأنصار في الكتاب ٤٠٨/١، وبلا سبغة في الإحصاف ٢٩٤/١، وشرح الأشموصى ١٢٣٥/١، وشرح ابن حنبل ص ٣٦٥، والمقتضب ٣٥٠/٤. وشاهد به وضع مسواة موضع ضمير وإدخال من عليها لأنها لا تستعمل في الكلام ولا ظرفاً

استثنى وليس متعلق باستثنى ومفعول ناصباً محذوف أى ناصباً المستثنى وبعد لا فى موضع الحال من يكون وإن ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وانجرار مبتدأ خبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال :

وَحَيْثُ جَرًّا تَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنِ نَصْبًا بِغِلَانِ

يعنى أن خلا وعدا إذا جرّا ما بعدهما كانا حرفى جر وإذا نصباهما كانا فعلين والمستثنى حيثلذ مفعول بهما وفهم منه أنهما إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا، منها وكذلك إن نصباً كانا فعلين مطلقاً وفهم منه أن ما قبلهما إذا جرا زائدة لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر . وحيث متعلق بقوله حرفان لأنه فى معنى محكوم بحرفيتهما وكما متعلق بفعلان لأنه أيضاً فى معنى محكوم بفعليتهما ويجوز أن يكون حيث شرطاً والفاء جوابه على مذهب انفراده لأنه يجيز أن يجرم بحيث دون ما والعامل فيها حيثلذ الفعل الذى بعدها . ثم قال :

وَكَحَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ نَا وَقِيلَ حَاشَا وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

يعنى أن حاشا مثل خلا فى أنها يستثنى بها ويجوز فى المستثنى بها النصب والجر على الوجه الذى جاز فى خلا وقد تقدم . ولما كانت حاشا مخالفة لخلا فى أنه لا يجوز اقترانها بما نبه على ذلك بقوله : ولا تصحب ما يعنى أن حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا ولما كان فى حاشا ثلاث لمعات نبه على ذلك بقوله : (وقيل حاش وحشا فاحفظهما) ، ونوزع فى ذلك .

## الحال

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ بِمِ حَالٍ كَفَرْدًا أَدْعُبُ

يجوز فى الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الباطن فى هذا الباب اللغتين . قوله : (الحال وصف فضلة متصب \* مفهوم فى حال) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المألعة وأفعال التفضيل وخرج بقوله فضلة العمدة كالجبر نحو زيد حاصل ، والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه ساداً مسد الخبر نحو ضربى زيداً قائماً أو لتوقف المعنى عليه كقوله :

٨٠. إما المَبْتُ منُ يَعِيشُ كَتِيباً كاسفاً بآله قُلب الرِحاء

وحمل الشارح قوله منتصب على جائز النصب واعترضه بالوصف المنصوب وحمله المرادى على واجب النصب فيخرج التعت لأنه غير لازم للنصب وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة له وخرج بقوله مفهوم في حال التمييز نحو لده دره فارساً لأنه لا يفهم في حال لكونه على تقدير من وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته ثم مثل بعد استيفاء التعريف فقال: (كفرداً أذهب) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي وقوله الحال مبتدأ ووصف خبره وفضلة ومنتصب ومفهم نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر لأنها فصول فهي نعوت للوصف. ثم قال:

وَكُونُهُ مُتَقَبِّلاً مُشْتَقّاً يعلب لكن ليس مُسْتَضْحِجاً

المراد بالمتقبل غير اللازم لمصاحب الحال كالحلق والألوان والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة لأن هذه كلها مشتقة من المصادر فالغالب في الحال أن يكون متقبلاً مشتقاً نحو جاء زيد راكباً فراكباً متقبل لأنه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب، وفهم من قوله يغلب أنه قد يأتي في غير الغالب غير متقبل وغير مشتق فمثال غير المتقبل قولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها فالزرافة مفعول بخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهي لازمة لأن كون يديها أطول من رجلها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله عز وجل: ﴿وَتَنْجُونَ مِنَ الْجِبَالِ الَّتِي هِيَ﴾ [الشعراء: ١٤٩] فيؤتاً غير مشتق وقوله: (لكن ليس مستحقاً) تنميم للمبت لجواز الاستغناء عنه يغلب. وكونه مبتدأ ومتقبلاً ومشتقاً خبر أن لكون يغلب خبر المبتدأ ويجوز في مستحقاً فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائداً على الفاعل يعلب أي ليس كونه متقبلاً مشتقاً مستحقاً ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائداً على الحال ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور

(٨٠) البيت من المعريف، وهو لعدي بن الرحلاء المسمى في الأسمميات ١٥٢، والحماسة الشجرية ١/ ١٩٥، وخبرية: لأدب ٩/ ٥٨٣، ومسطح الألفي ص ٨، ٦٠٣، ولسان العرب ٢/ ٩١ (موب)؛ ومعجم الشعراء ص ٢٥٢، والصالح بن عبد القدوس في حماسة البحري ص ٢١٤، ومعجم الأدياء ١٢/ ٩، وبلاسية في شرح الأشموسى ١/ ٢٤٢، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٩٣٦، وشرح قطر الندى ص ٢٣٤، ومعنى اللبيب ص ٤٦١.

ويكون معمولاً لمستحق والتقدير ليس الحال مستحقاً لكونه منتقلاً مشتقاً ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير مشتقة به على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال فقال:

وَيَكْثُرُ الْحُمُودُ فِي سَعِيرٍ وَمِ  
مُسْبَدٍ سَائِبٍ لَا يَكْلَفُ

يعنى أن جمود الحال يكثر إذا دل على سمر كقولك بعث البرّ مدّاً بدرهم فمدّاً لفظ منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشق لأنه فى معنى مسعراً ويجوز أن يقدر مسعراً اسم فاعل فيكون حالاً من الشاء فى بعث وأن يكون مسعراً بفتح العين اسم مفعول فيكون حالاً من البر ويكثر إذا ظهر مؤولاً بالمشق غير متكلف وظاهر لفظه أن الدلّ على السمر ليس داحلاً فى المبدى التأول وليس كذلك بل منه والمدر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثلاً من المبدى التأول دون تكلف فقال:

كَيْفَهُ مَدّاً يَكْدَا يَدًا يَدُ  
وَكِرَ زَيْدٌ أَسَدٌ أَيْ كَأَسَدٍ

فلذكر ثلاثة أنواع: الأول أن يدل على السمر وهو قوله: (كبعه مدّاً بكذا) وكان هذا مثال لقوله ويكثر الجمود فى سمر. الثانى أن يدل على مفاعلة وهو قوله: (يدّاً يداً)، أى مناجرة. لثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله: (وكر زيد أسداً) وفسر ذلك بقوله. (أى كأسد) وفهم من قوله كبعه أن هذه المثل ليس مجيء الحال جامداً محصوراً فيها وينبى أن تجعل الكاف فى قوله أى كأسد اسمياً بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفاً ويجوز أن تكون حرفاً ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها الحال بنفسها ثم قال:

وَالْحَالُ إِذَا عُرِفَ لَفْظاً فَاعْتَدَ  
سَكْرَةً مَعْرُوسَةً أَحْسَنَهُ

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وقد يحىء بصورة المعرف بالالف واللام فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الأول فالأول وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو اجتهد وحدك أى متفرداً. والحال مبتدأ وإن عرف شرط وهو عند جوابه وتنكيره مفعول باعتد ونصب لفظاً على إسقاط فى أو على التمييز وكذلك معنى وخبر المبتدأ جملة الشرط والجواب. ثم قال:

وَمُسْبَدٌ مُكْرَ حَالاً يَفْعُ  
بِكِسْرَةٍ كَسْفَةٍ رَدُّ طَلْعِ

حق الحال أن يكون وصفاً كما تقدم لأنه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضاً وقد يقع لمصدر موضع الحال كما يقع صفة وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل ولا خلاف في ورود المصدر حالاً كقوله عز وجل: ﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ [الأعراف: ٥٦] وهو كثير ومع كثرتة فلا يقاس عليه عبد الجمهور. وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الناظم بكثرة إشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعروف حالاً قليل لتخصيصه الكثرة بالمكر. ومصدر مبتدأ ومنكر صفته ويقع خبره وحالاً حال من فاعل يقع المستتر وبكثرة متعلق يقع وبعثة بعثة من البعث أن يفجأك الشيء، قال الشاعر:

ولكنهم بانوا ولم أدر بنسبة وأعظم شيء حين يفحزك البعث

تقول بعثة فجأة وبفته بعثة أي مفاجأة. ثم قال:

وَنَمْ يُكْرَهُ عَالِياً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَنْ  
مِنْ نَعْدٍ نَفَى أَوْ مُطَاهَرٍ كَلَّا يَحْ أَسْرَفَ عَلَى اسْرِفٍ مُسْتَسْهِلَا

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى، وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدأ فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله إن لم يتأخر ومثاله في الدار قالماً وجل، ومنه قول الشاعر:

٨١. وبالجمم متى نبأ لو علمته شحوب وإن تستشهدى اتعب تشهد

فصاحب الحال شحوب ويبدأ منصوب على الحال وأصله شحوب بين، ومنها أن يكون مخصصاً وهو المنبه عليه بقوله أو يخصص وشمل صورتين الأولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْراً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الدخان: ٤، ٥] والثانية أن يخصص بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى ﴿فِي أَرْبَعَةِ أُنْجُسٍ سَوَاءٌ﴾ [فصلت: ١٠] ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو بين من بعد نفي أي يظهر بعد نفي ومثله ما جاء رجل ضاحكاً ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] ومنها أن

(٨١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٢٦، وشرح حمدة الجاهلي ص ٤٢٢، والكتاب ١٢٣/٢، والمقاصد النحوية ١٤٧/٣

والشاهد فيه تقديم «يب» على «شحوب» ونصبه على الحال بعد أن كاد صفة متأخرة، أي شحوب بين

يكون بعد مشابه للنفي وهو العنب عليه بقوله أو مضاهيه أى مشابهه وشمل صورتين الأولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكًا، ومنه قوله:

٨٢. يا صاح هل حمّ عيشٌ نافيًا فترى لمسك العذّر في يبعدها الأمل

الثانية النهي ومثاله لا يحم أحد ضاحكًا. ومنه قوله:

٨٣. لا يركن أحدٌ إلى الإحجام يوم الرعى متحوفاً لحمام

فهذه ست مسوغات وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله: (لا يبع امرؤ على امرئ مستهلاً) فمستهلأ حال من امرئ الأول، وسوغ ذلك تقدم النهي وفهم من قوله غالباً أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب. حكى سبويه من كلام العرب مررت بعد قعدة رجل وقولهم وعليه مائة ييضاً وفي الحديث «فصلى رسول الله ﷺ قعدةً وصلى وراءه رجال قياماً». وذو الحال مفعول لم يسم فاعله بينكر وغالباً حال منه وإن لم يتأخر إلخ شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبين. ثم قال:

وَسَبَقَ حَالِ مَا بِحَرْفِ جُرْ قَدْ أَبَوُا وَلَا ائْتَمُّهُ قَدْ وَرَدَ

يعنى أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند. قال المؤلف وهذا الذي منعه لا أمنعه أنا لوروده في كلام العرب، وقد استدلل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله:

٨٤. تسليت طراً عكم بعد بعدكم بذكر أكم حتى كأكم عدى

(٨٢) البيت من البسيط، وهو لرجل من طبري في الدرر الموضع ٦/٤، وشرح التصريح ١/٣٧٧، وشرح حمدة الحافظ ص ٤٢٣، والمقاصد النحوية ٣/١٥٣، ويلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣١٦، وشرح الأشموني ١/٢٤٧، وشرح ابن عطي ص ٣٢٩، وضع الهولوع ١/٢٤٠. وشاهد به قوله. «يا نافيًا» حيث وقع حالاً من النكرة «عيش» وسوغ ذلك وقوعها بعد استفهام إنكاري يلزم معنى النفي.

(٨٣) البيت من الكامل، وهو لطفي بن القجاعة في ديوانه ص ١٧١، وغزاة الأدب ١٠/١٦٣، والدرر ٤/٥، وشرح ديوان الحماسة للرزوي ص ١٣٦، وشرح ابن عطي ص ٣٣٠، وشرح حمدة الحافظ ص ٤٢٣، والمقاصد النحوية ٣/١٥٠، ويلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣١٤، وشرح الأشموني ١/٢٤٧، وشرح التصريح ١/٣٧٧، وضع الهولوع ١/٢٤٠.

والشاهد به قوله «متخولاً» حيث جاء حالاً من النكرة «أحد» والذي سوغ ذلك وقع هذه النكرة بعد نفي.

(٨٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٢١، وشرح الأشموني ١/٢٤٨، وشرح التصريح ١/٣٧٩، وشرح حمدة الحافظ ص ٣٢٦، والمقاصد النحوية ٣/١٦٠.

والشاهد به قوله «طراً» فإنه حال بمعنى: جميعاً، وصاحبه الضمير في «عكم».



فطرًا حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بمن . فإن قلت قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال . أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكًا زيد وغسرت متطلعة هنداً وأما المجرور بالإضافة فقد حكى الإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه . قلت هذا المفهوم معطل وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور ومن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضى قوله ولا أمتعه انفراده بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعاً لغيره . وسبق حال مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول سبق وهي واقعة على صاحب الحال والضمير في أبوا عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك ، لما تقدم من أن بعضهم أجازوه فوجب إعادته على الأكثرين والهاء في أمتعه عائدة على سبق . ثم قال :

وَلَا تُعْرَضُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ      إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ  
أَوْ كَانَ جُرْمًا لَهُ أَضْيَقًا      أَوْ مِثْلَ جُرْمِهِ فَلَا تَجِبُ مَا

يعنى أن صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه إلا في ثلاثة مواضع : الأول أن يقتضى المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جاريًا مجرى الفعل في كونه مصدرًا أو اسم فاعل كقوله تعالى : ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة : ١٠٥] ومثله قوله أصبغني ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قاعدة فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه . الثاني أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه كقوله عز وجل : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلَرٍ إِخْوَانًا﴾ [الحجر : ٤٧] فالصدر بعض ما أضيف إليه . الثالث : أن يكون المضاف مثل جزء المضاف له في صحة الاستثناء به عن الأول كقوله عز وجل : ﴿أَنْ أَلْبِعَ مَلَكًا إِبْرَاهِيمَ خَبِيرًا﴾ [النحل : ١٢٣] لصحة اتبع إبراهيم فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إثبات الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وإنما حاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها فإذا كان المضاف مصدرًا أو اسم فاعل فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معاً وإذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستثناء عنه وصار العامل في التقدير عاملاً في المضاف إليه فالهاء

من صدورهم معمولة للاستقرار وإبراهيم معمول لاتع حالاً معمول بنجر ومن المصنف متعلق بنجر واللام هي له بمعنى إلى فإن أضاف متمم إلى وعمله معمول باقتضى والصير فيه عائد على الحال لا على المصنف إليه فإن المصنف في نحو علام زيد اقتضى العمل في المصنف إليه وهو جره ، وقوله فلا تحيها أى لا تحل عى الواجب في ذلك فهو تنعيم للبيت لصحة الاستغناء عنه . ثم اعلم أن العامل في الحال إنما هو فعل أو شبهه أو يتضمن معناه دون لفظه وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله :

والحال إن نُصب بمفعلي صُرِّفاً      أو صفة أنشئت المتصرفاً  
فحائرٌ تقدّمه كمنعها      ذا راحلٍ ومخلصاً ريد دَعَا

يعنى أن العامل في الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة مشبهة به جاز تقديمه على هامه ، ولما مراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر ، والمراد بعبر المتصرف ما لزم لفظ الماضي ، والمراد بالشبه بالمتصرف أن يكون وصفاً قابلاً لعلامة الفرعية وهي التشبيه والجمع والتأنيث وهو اسم العاقل واسم المفعول والصفة المشبهة ، وغير المشبه به أفعل التفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت ثم أتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة بالمتصرف وهو قوله مسرعاً ذا راحل ، فإذا مبتدأ وراحل خبره ومسرعاً حال من الضمير المستتر في راحل وهو العائد على المبتدأ والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل والآخر من انفعال وهو قوله . (ومخلصاً زيد دعا) فزيد مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصاً حال من ذلك الضمير والعامل في الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه أنه إذ كن العامل فعلاً خبر متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يميز التقديم فلا يجوز في نحو ما أحسن هنداً متجردة أن تقول متجردة ما أحسن هنداً ولا ما متجردة أحسن هنداً وكذلك لا يجوز في نحو هند أجمل من زيد متجردة هند متجردة أجمل من زيد ، وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين إحداهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدماً على ما أسند إليه العامل والأخرى أن يكون الحال متقدماً على العامل فقط ؛ فمثالهما في المثال الأول ذا مسرعاً راحل وفي المثال الثاني زيد مخلصاً دعا ، وإنما قصد الصورتين الأولين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند إليه فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أخرى . والحال مبتدأ وإن ينصب شرط وبفعل متعلق ينصب وصرف في موضع الصفة لفعل أو صفة معطوف على فعل وأشبهت المتصرفاً جملة في موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط وجائز خبر مقدم وتقديمه مبتدأ . ثم أشار إلى الثالث فقال :

وَعَامِلٌ صُنِيَ مَعْنَى الْعَمَلِ لَا حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَمُضِيَ  
كَتَلِكْ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ

يعنى أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل بثلاث كلمات فقال: (كتلك ليت وكأن) فتلك اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه وليت حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى وكان حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها فمثال اسم الإشارة تلك هند مطلقه وذلك عمرو فحكا، ومثال التمني ليت عمراً مقيماً عندنا، ومثال التشبيه كأنك طالماً البدر فالعامل في الأول تلك لتضمنها معنى أشير وفي الثاني ليت لتضمنها معنى أتمنى وفي الثالث كأن لتضمنها معنى أشبه، وفهم أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجي وحرف ابتيه وما في الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم. ثم قال:

(وندر \* نحو سعيد مستقراً في هجر)

هذا أيضاً من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبقين باسم ما الحال له كما في نحو زيد عندك فاعداً وسعيد في هجر مستقراً فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لنيابتهما نائب استقر أو مستقراً والحال في هذا المثال الذي ذكر مؤكدة لأن التقدير سعيد استقر في هجر مستقراً، وإنما فصل هذه المسألة من تلك وما ذكر بعدها وإن كانت مثلها في تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيه تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو مستقراً مقدماً على عامله وهو في هجر ومثله قوله عز وجل في قرامه من قرأ ﴿السُّورَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِهَيْمَةٍ﴾ [الزمر: ٦٧] ينصب مطويات ومن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الألف، وهو فاعل بندر وسعيد وما بعده جملة اسمية وهي محكية بقول محدوف تقديره وهو قولك، ثم قال:

وَنَحْسُورِيْدٌ مُسْتَقَرَّدًا أَنْعَمَ مِنْ عَمِيرٍ مُعَانًا مُسْتَحَارًّا نَبِيْهِ

قد تقدم أن أعمل التفصيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ العمل فيه فاغتفر

توسطه بين حالين كالمثال المذكور . فتحو مبتدأ ومستجاز خبره وزيد مبتدأ خبره أنفع وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد ومفرداً حال من ذلك الضمير ومن عمرو متعلق بأنفع ومعناً حال من عمرو والعامل فيهما أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه منفرداً من عمرو في حال كونه معاناً . وإنما كان أنفع عاملاً في الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجورور بمن معمولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبا ، وقوله لن يهن أى لم يضعف وهو خبر بعد خبر . ثم قال :

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَاتَ تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ مُعَاظَمٍ وَعَبِيرٍ مُفْرَدٍ

يعنى أن الحال قد يجيء متعدياً أى متكرراً والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر فمثال المفرد جاء زيد ركباً ومثال غير المفرد جاء زيد ركباً صاحبك فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها . وشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور : الأولى أن يكون صاحب الحال متعدداً والحال مجتمعة نحو ﴿وَسَخَّرْنَاكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَاتَيْنِ﴾ [إبراهيم : ٣٣] الثانية أن يكون بتفريق مع إيلاء كل منهما صاحبه نحو لقيت مصعداً زيداً منحدرًا . الثالثة أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت زيداً مصعداً منحدرًا والاختيار في نحو هذا مع عدم القرينة جعل الأولى للثانية والثانية للأولى فمصعداً في المثال حال من زيد ومصدرًا حال من التاء في لقيت . والحال مبتدأ وخبره قد يجيء إلخ ، والظاهر في قد أنها للتحقيق لا للتقبل ولمفرد متعلق بجيء . ثم اعلم أن الحال على قسمين مبينة وقد تقدمت ومؤكدة وهى قسمان مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكْتَدَا

يعنى أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين : الأول أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء : ٧٩] الثانى أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظاً كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْوَى فِي الْأَرْضِ مُسِيْرًا﴾ [البقرة : ٦٠] لأن العنوة هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله :

فِي سَحْرِ لَا تَعْتَفِي الْأَرْضِ مُسِيْرًا

فمفسداً حال من الفاعل بتعت المستتر والعامل فيه تعت وهو موافق له في معناه دون لفظه . ثم أشار إلى القسم الثانى من الحال المؤكدة بقوله :

وإن تؤكد جملة مضمرة عاملها ونفطها يؤخر

يعنى أن الحال نجىء مؤكدة للجملة ويجب أن يكون عاملها مضمراً وأن تكون واجبة للتأخير مثال ذلك زيد أبوك عطوفاً فالعامل فيها واجب الحذف تقديره إن كان المستأد غير أنا أحقه أو أعرفه وإن كان أنا حقنى أو أعرفنى، وإنما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أن لما يردى إليه من تعدى فعل الفاعل المضمرة المتصلة إلى مضمرة المتصلة، لأن التقدير أعرفنى فيكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً مع كونهما ضميرين متصلين وإنما وجب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة والمؤكد بعد المؤكد. ويشترط فى الجملة المؤكد بها أن تكون اسمية، وأن يكون جزأها معرفتين، وأن يكونا جامدين. وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها والمؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسيتها فوجب أن تكون اسمية وفهم اشتراط كون جزأها معرفتين من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف وفهم اشتراط كون جزأها جامدين من قوله: (وإن تؤكد جملة) لأنه لو كان أحد جزأها مشظاً لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول. وإن تؤكد شرط وجوابه فمضمرة عاملها ومضمرة خبر مقدم وقوله ونفطها يؤخر جملة متأنفة أفادت حكماً غير الأول. ثم اعلم أن الحال على قسمين: مفردة وهو الأصل، وقد تقدم، وجملة. ولما فرغ من القسم الأول شرع فى القسم الثانى فقال:

وَمَوْضِعُ الْحَالِ نَجِيءٌ جُمْلَةٌ

يعنى أن الجملة تقع فى موضع غير الحال فيحكم حيثئذ عليها أنها فى موضع نصب وشمل قوله جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية. ومثل بالجملة الاسمية فقال:

كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِبٌ رَحْلَةً

وموضع ظرف مكان والعامل فيه نجىء أى نجىء الجملة فى موضع الحال. ثم قال:

وَذَاتُ مَذَى بِمَصَارِعِ قَبْتٍ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ طَوَائِفِ حَلَّتْ

يعنى أن الجملة الواقعة فى موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فإنها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو جاء زيد يضحك وجاء زيد

تقدّم الجناثب بين يديه ، وإنما لم يقترب الفعل المضارع المذكور بالواو لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول قام زيد ضاحكاً فذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع . وذات مبتدأ وهو مؤنث ذو بمعنى صاحب وبمضارع متعلق بيده وثبت في موضع الصفة لمضارع وحوت ضميراً في موضع الخبر لذات وغلت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بغلت والجملتان خبران عن ذات . ثم قال :

وَذَاتُ وَاوٍ تَعُدُّهَا اِنْوٍ مُبْتَدَأٌ      لَهُ الْمُضَارِعُ اِخْمَلُ مُسْتَدَا

يعنى أن الجملة المصدرية بالفعل المضارع المثبت إذا وردت في كلام العرب مقرونة بالواو فليست الجملة حيثئذ فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية ومما ورد من ذلك قول العرب قمت وأصك حينه ومعنى أصك أضرب قال الله تعالى : ﴿ فَصَلِّتْ وَجْهَهَا ﴾ [الذاريات : ٢٩] أى ضربته . وذات منصوب بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الاستداء وخبره انو وبعدها متعلق بانو والمضارع مفعول أول باجعلن ومستنداً مفعول ثان وله متعلق بمسنداً والهاء في بعدها عائدة على انواو والضمير في له عائدة على المبتدأ والتقدير انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ واجعل المضارع مسنداً لذلك المبتدأ المنوى . ثم قال :

وَحُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدْ بَرَأَ      بِوَائٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهَمَزٍ

يعنى أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتى فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد والشمس طالعة أو بالضمير دون واو نحو جاء زيد يده على رأسه أو بالضمير والواو معاً نحو جاء زيد ويده على رأسه إلا أن قوله : سوى ما قدّمنا شامل للجملة الاسمية منفية ومشتة وللجملة الفعلية المصدرية بالماضى مشته ومنفية وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفى وليس عنى إطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هنا والعذر له في إطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر . وجملة الحال مستدا وخبره بواو وما بعده عطف عليه والعامل ها في المجزوء الواقع خبراً ليس يكون مطلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف للمعلم به وأو للتخيير وسوى استثناء وما موصولة واقعة على الجملة لمتعمية . ثم اعلم أن العامل في الحال قد يكون محذوفاً وحذفه على نوعين : جائز وواجب وإلى النوعين أشار بقوله :

والحال قد يحذف ما فيها حمل وتبعض ما يحذف ذكره حفظ

ليحذف جوازاً إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي فاللفظي كما إذا تقدم ذكره كقولك ركباً لمن قال لك كيف جئت، والحالي كقولك للقادم من سفر مبروراً مأجوراً أي قدمت، ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول جئت ركباً وقدمت مبروراً، ويحذف وجوباً إذا جرت مثلاً كقول العرب حطيين بنات صلفين كنات فحطيين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتهما والحطى اسم الفاعل من حطى المشتق من الحطوة وصلفين من الصلف وهو عدم الحطوة يقل صلفت المرأة صلفاً إذا لم تحط عند زوجها والبنات جمع بنت والكات جمع كبة وهي زوجة الابن فبنات وكنات منصوبان على التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا سدت مسد الخبر وتقدم في الابتداء. والحال مبتدأ وقد يحذف خبره وما مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائد على الحال والضمير المستتر في عمل عائد على ما وبعض مبتدأ وما واقعة على العامل ويحذف صلته وذكره مبتدأ ثان وخبره حطيل والجملة خبر عن بعض، ومعنى حطيل: منع.

### التمييز

هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من الإبهام في اسم مجمل الحقيقة أو جمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله ويقال فيه في الاصطلاح تمييز ومميز وتفسير ومفسر، قال:

اسمٌ يسمّى من مُبَيِّنٍ نَكْرَةٍ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً يَما قَدْ فُسِّرَ

قوله (اسم) جنس ويعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من أستغفر الله ذنباً والمشبه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز والمشبه بالمفعول به ونكرة مخرج للمشبه بالمفعول به وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله ينصب وفهم من قوله بما قد فسر أنه الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة أما الاسم المجمل فلا إشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه وأما الجملة ففيها خلاف فقبل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفساً وما أشبهه نحو زيد طيب نفساً، وقبل

الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغي أن يحمل كلام الناطم على ظاهره فإنه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه والمعذر له أن التمييز في هذا النوع إنما كان رافعاً لإبهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الإبهام عنه . وقوله اسم خبر مبتدأ مضمرة تقديره هو اسم أي المميز اسم ومعنى من في موضع الصفة لاسم ومن مضاف إليه ومبين نعت لاسم ونكرة نعت بعد نعت ويصحب جملة مستأنفة وتمييزاً منصوب على الحال ، وبما متعلق ينصب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسره في موضع الصلة لما ولصير العائد على الموصول الهاء في فسره وفي فسر صمير مستتر عائد على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب إلخ الجملة خبر له والأول أظهر ، ثم مثل فقال :

كُشِبَ اِرْضًا وَقُبِيزَ بَرًّا وَمُنُونٍ عَسَلًا وَتَمَرًا

فأني بثلاثة من المثل . الأول الممسوح وهو شبر أرضاً . الثاني المكبل وهو فغير برًّا . والثالث الموزون وهو قوله : ( ومنون عسلاً وتمراً ) وبقي عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسنذكره في بابيه وقوله أرضاً تمييز لشبر وبرًّا تمييز لفغير وعسلاً وتمراً تمييزان لمنون والمنون ثنية منا وهو الرطل . ثم قال :

وَبَدَأَ ذِي وَشْبِهَا اجْرُرَةً إِذَا أَصْفَنَهَا كُمْدُ حَنْطَةٍ هَذَا

الإشارة بذي إلى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن فهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يجرى بالوجهين وقوله : ( إذا أصفتها ) أي إذا أصفتها إلى التمييز المنصوب فنقول شبر أرض وفغير بر ومنوا غسل وتمر وقوله : ( كمدة حنطة ) مبتدأ ومضاف إليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مد حنطة غذا ، ثم قال :

وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أَصِيفَ وَحَسَا إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلَّةِ الْأَرْضِ ذَهَبًا

يعنى أن المميز إذا أصيف وجب نصب التمييز وفهم من قوله إن كان مثل ملء الأرض ذهباً أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصح إغناؤه من المضاف إليه إذ لا يجوز مثل ملء ذهب فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجباً نحو هو أحسن الناس رجلاً إذ يجوز أن نقول هو أحسن رجل على أن هذا المثال الثاني ينصب فيه التمييز ما دام المميز مصدقاً لكنه صالح للمجر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الأول . والنصب مبتدأ



وبعد متعلق به وما موصولة وصلتها أضيف ووجب غير المبتدأ وإن كان شرط ومثل خبر كان ومن الأرض مبتدأ خبره محذوف تقديره لى أو نحوه والجملة محكية بقول محذوف تقديره إن كان مثل قولك لى ملء الأرض ذهباً. ثم قال:

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبٌ بِالْفِعْلِ مُفَضَّلًا كَأَنَّ أَفْعَلَ مِنْزِلًا

بمعنى أن الاسم التكررة إذا وقع بعد أفعال التفضيل وكان فاعلاً فى المعنى وجب نصبه على التمييز وعلامة كونه فاعلاً فى المعنى أنك إذا صفت من أفعال التفضيل فعلاً جعلت ذلك التمييز فاعلاً به نحو أنت أعلى منزلاً أى علا منزلك وفهم منه أن الواقع بعد أفعال التفضيل إذا لم يكن فاعلاً فى المعنى لم ينتصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب خفضه بالإضافة ولا إذا أضيف أفعال إلى غيره فإنه ينتصب حيثئذ نحو أنت أفضل الناس رجلاً والفاعل مفعول مقدم بانصبين والمعنى منصوب على إسقاط الخافض أى لى المعنى ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى ومفضلاً حال من الفاعل المستتر فى انصبين وأفعال غير منصرفة للعلمية والوزن، ثم قال:

وَتَعَدُّ كُلُّ مَا انْقَضَى تَعَجُّبًا مَبْزُورٌ كَأَكْرَمَ بَابِي بِكْرَ آيَا

بمعنى أن التمييز ينصب بعد ما دل على تعجب ومثل ذلك بقوله أكرم بابى بكر آي قل فى شرح الكافية المراد بابى بكر صاحب رسول الله ﷺ ورضى عن أبى بكر صاحبه وفهم من قوله: (وبعد كل ما انقضى تعجباً) أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهى ما أفعله وأفعل به فدخل فى ذلك ما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو ويله رجلاً ويحه إنساناً ولله دره فارساً وحسبك به كافلاً ونحو ذلك. ثم قال:

وَأَخْرَجَ بَيْنَ أَنْ شَبَّتَ غَيْرَ ذَى الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى

قد تقدم أن التمييز على معنى من لكن منه ما يصلح لمباشرتها ومنه ما لا يصلح و كله صالح لمباشرتها إلا نوجهن تمييز العدد وما هو فاعل فى المعنى وقد استثناهما فلا يقال فى نحو عندي عشرون درهماً عشرون من درهم ولا فى طاب زيد نفساً طاب زيد من نفس. ثم أتى بمثال من الفاعل فى المعنى فقال:

### كُتِبَ نَفْسًا تُعَذِّبُ

فنفساً تميز وهو فاعل في المعنى لأن التقدير لتعذب نفسك وغير مفعول بأجرر وبمن متعذب بأجرر والفاعل محروور عطفاً على ذي والموصوف بذى محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى منصوب على إسقاط في وإن شئت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن شئت فأجرر بمن غير التمييز صاحب العدد وغير التمييز الفاعل في المعنى ثم قال:

وعامل التمييز قدّم مطلقاً والمعمل ذو التصريف برزاً مشفراً

يعنى أن العامل في التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز وقوله مطلقاً أى سواء كان اسماً أو فعلاً أما إذا كان اسماً فلا يتقدم عليه بالإجماع نحو عندى عشرون درهماً فالعندى فى درهماً عشرون فلا يجوز عندى درهماً عشرون وأما إذا كان فعلاً فإن كان الفاعل غير متصرف فلا يجوز أيضاً تقديمه عليه نحو ما أكرمك أبا وعم رجلاً زيد وإن كان متصرفاً ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه منهم المازنى والمبرد وتبعهم الناطم فى غير هذا النظم، وظاهر قوله نزرأ سبقاً أن له مذهباً ثالثاً وهو جواز تقديمه بقلّة ولم يقل به أحد ومن شواهد تقديمه قوله:

٨٥- ولست درعاً أصبى مصارع ولا ينس عند المنعسر من يسر

وأبيات آخر منها:

٨٦- أنفساً تعذب سبل المي وداعى المول يدى جهار

وعامل التمييز مفعول مقدم ومطلقاً حال من فاعل التمييز والمعمل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر فى سبق ونزرأ حال من الضمير المستتر فى سبق.

(٨٥) البيت من الطويل، وهو بلا سبة فى المقاصد النحوية ٢/ ٢٢٣.

و يشاهد فيه تقديم التمييز، وهو قوله «درعاً» على عامله وهو قوله «أصبى» وهذا التقديم قليل.

(٨٦) البيت من المتقارب، وهو لرجل من طلبة فى شرح التصريح ١/ ٤١٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٧٧، وبلا

سبة فى أوضح المسالك ٢/ ٣٧٢، وشرح الأشموسى ١/ ٢٩٦، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٨٦٢، ومعنى المي

٢/ ٤٦٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤١

و يشاهد فيه عوده «أنفساً» تطييباً حيث قدم الخبر على عامله، وهذا يكرر عند سيبويه والجمهور، وقاسى عند

الكسائى والمبرد

## حروف الجر

هذه حُرُوفُ الْحَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى حَلَا حَاشَا عَدَا مِمَّنْ عَلَى  
مِمَّنْ مُنْذُ رَبِّ اللَّامِ كَيْ وَأَوْ وَنَا وَالْكَافُ وَالْمَا وَلَعَلَّ وَمِمَّنْ

ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً وهي كلها متساوية في جر الاسم، وقد ذكر بعد معنى كل واحد منها وما يختص بها إلا خلا وحاشا وعدا، فإنه قد تقدم الكلام فيها في باب الاستثناء، وأما كي ولعل ومتى فإنه لم يذكرها البتة لغيره الجبر بها أما كي فشجر ما الاستفهامية قالوا كيجه بمعنى له وما المصدرية مع صلتها نحو قوله:

٨٧. إِذَا أَتَيْتَ لَمْ تَجْعَ فَصِرْ فَمِنَّمَا يَرَادُ الْفَتْحُ كَيْمَا يَصْرُ وَيَمْعُ

وَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ فِي قَوْلِهِ:

٨٨. فَذَلَّتْ أَكَلْتُ النَّاسَ أَصْبَحَتْ مَاتِحاً لَمَاتَتْ كَيْمَا أَنْ تَعْرُ وَنَحْدَعُ

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطرد جرها لأن المصدرية ولذلك أجازوا في

(٨٧) ويرى النيث:

إِذَا أَتَيْتَ لَمْ تَجْعَ فَصِرْ فَمِنَّمَا يَرَادُ الْفَتْحُ كَيْمَا يَصْرُ وَيَمْعُ

والببت من الطويل، وهو للناطقة الجمعدى في ملحق ديوانه ص ٢٤٦، وله أو للناطقة الديباني في شرح شواهد المعنى ١/٥٠٧، وللناطقة الحمدي أو للناطقة الديباني أو لليس بن الحطيم في خزانة الأدب ٨/٤٩٨، واستقصاه بحرته ٤/٢٤٥، ولليس بن الحطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٥، وكتاب الصنائع ص ٣١٥، وللناطقة الديباني في شرح التصريح ٣/٣، واستقصاه النحوية ٤/٣٧٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٠، وتذكره السبعة ص ٦٠٩، والجبى اندس ص ٢٦٢، والحيوان ٣/٧٦، وخزانة الأدب ٧/١٠٥، وشرح الأشموني ٢/٢٨٣، وشرح عمدة الحفاظ ٢/٢٦٦، ومعنى اللبيب ١/١٨٢، ومعجم الهوامع ١/٥٣١، وشهد به قوله: «كَيْمَا يَصْرُ وَيَمْعُ» دخلت «ما» المصدرية على «كى» دون أن تكتمها من العمل لأنها عبر كلمة جهاً.

(٨٨) ثبت من الطويل، وهو لجميل شينة في ديوانه ص ١٠٨، وخزانة الأدب ٨/٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨، والدرر ٤/٦٧، وشرح التصريح ٢/٣٢١، وشرح السلف ٩/١٤، ١٦، وله أو ليسان بن ثابت في شرح شواهد المعنى ١/٥٠٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١١، وخزانة الأدب ص ١٢٥، وجواهر الأدب ص ١٢٥، ونجى الداني ص ٢٦٢، ورحف المساني ص ٢١٧، وشرح الأشموني ٢/٢٨٣، وشرح التصريح ٢/٣٠١، وشرح شذور الذهب ص ٣٧٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٧، ومعنى اللبيب ١/١٨٣، ومعجم الهوامع ٢/٥، وشهد به ظهور «أَنَّ» المصدرية بعد «كى» وذلك ما قبل على أمير «الاول أن كى» دالة على التعليل، وليست حرفاً مصدرية، والثاني أن «كى» التعليلية تغدر بعدها «أَنَّ» إذا لم تكن موجودة

نحو جئتكم كي تكون كي حرف جر وأن مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأما لعل فإن الجر بها ولدت في كلام العرب خلافاً لمن أنكره فقله:

٨٩. لعل الله يصلحكم عليا شبيء إن أمكنكم شمس ربهم

وأما متى فهي في لغة هذيل بمعنى من ومنه قولهم أخرجها متى كنه أي من كنه. وهناك اسم فعل بمعنى خذ ولم يذكر الجوهري ولا الزبيدي في ما إلا التنبيه وزاد الجوهري الرجر فهي عندهما حرف فقط وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ وحروف الجر مفعول به وهي مبتدأ وخبره من إلى إلى آخر السيتين وكل ما بعد من معطوف عليه على إسقاط العاطف. ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله:

بالظاهر اختصاصٌ مُدْ مُذٌ وَحَتَّى والكاف والواو وربُّ والتَّاء

يعني أن هذه الحروف السبعة لا تدخل على الصمير بل على الظاهر فقط نحو مذ يومين وحتى مطلع الفجر وزيد كصبر وحياتك ورب رجل وتالله وفهم منه أن ما هذا هذه السبعة من حروف الجر يدخل على الظاهر والمضمر. ومنذ مفعول باخصص وما بعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم إن هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصاً آخر زائداً على الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد أشار إليها بقوله:

وأخصصٌ بِمُذٍ وَمُنْذٍ وَتَاءٌ وَرَبُّ مُتَكَرراً والتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ

يعني أن مذ ومنذ لا يكون الظاهر الذي يدخلان عليه إلا وقتاً يعني اسم زمان نحو مذ يوماً ومنذ يوم الجمعة وأن رب لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا نكرة نحو رب رجل وأن الله لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا لفظ الله ولفظ رب نحو تالله وحكى تَرَبُّ الكعبة إلا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على رب وفهم منه أن ما بقي من الأحرف السبعة

(٨٩) البيت من الواهر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٧/٣، والجنى الثاني ص ٨٤١، وجواهر الأدب ص ٢٠٣، وحزاة الأدب ١٠/٢٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠، ووصف الصافي ص ٣٧٥، وشرح الأشعرى ٢/٢٨٤، وشرح الصريح ٢/٢، وشرح أبي حنبل ص ٣٥١، وشرح فطر اللبى ص ٢٤٩، والمقاصد الحوية ٢٤٧/٣، والمقرب ١/١٩٣.

والسبعة هي قوله «لعل الله» حيث جاءت «لعل» حرف جر على لغة هذيل.

المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقاً. ووقتاً مفعول بإخصص وبمذ متعلق بإخصص ومكراً معطوف على وقت ويرب معطوف على بمذ والتاء مبتدأ وخبره لله ورب معطوف على لله وقوله:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ قَتَى مَزَرَ كَسَدًا كَهَا، وَنَحْوُهُ أُنَى

لقد تقدم أن رب والكاف من الأحرف المختصة بالظاهر وأشار في هذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلاً ومنه قول العرب ربه رجلاً وقول الشاعر:

٩٠. حَلَى الدُّنَابَاتِ شِمَالًا كَشَبَا وَأَمَ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

ولهم من المثال أن المضمر الذي يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير غائب وقوله ونحوه أى ونحو كهـ ويحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب كهـ وهن وكقوله:

٩١. فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حِلَالًا كَهْ وَلَا كَهْرٌ إِلَّا حَاظِلَا

فيكون الضمير على هذا عائداً على ها والآخر أن يكون المراد نحو ذلك أى من دخول الأحرف المختصة بالظاهر على الضمير كقوله:

٩٢. فَسَلَا وَاللَّهُ مَا يُلْعَمُ أَنَا سُرٌ قَتَى حَسَّاءُ يَا بَنِي زِيَادٍ

فادخل حتى على الضمير وهي من الأحرف المختصة بالظاهر. وما مبتدأ وهي موصولة ورووا صلتها والضمير في رووا عائداً على النحويين والضمير العائد من الصلة إلى الموصول

(٩٠) راجع للمعاج في ملحق ديوانه ٢/٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/١٦، وجمهرة اللغة ص ٦٦، وخراتمة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦، وشرح أبيات سيرة ٢/٩٥، وشرح شواهد النشابة ص ٣٤٥، والكتاب ٢/٣٨٤، ومعجم ما استمعهم ص ٢١٢، والمقاصد الحوية ٣/٢٥٣، وبلا نسية في شرح الأشموس ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٦، وشرح المفصل ٨/١٦، ٤٢، ٤٤.

و شاعده به قوله كهـ حيث دخلت الكاف على الضمير ضرورة، تشبيهاً لها بلفظ مثل لأني في معناها.

(٩١) راجع لرؤية في ديوانه ص ١٢٨، وخراتمة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦، والدرر ٥/٢٦٨، ٤/١٥٢، وشرح أبيات سيرة ٢/١٢٣، وشرح النصب ٢/٤، والمقاصد الحوية ٣/٢٥٦، والمعاج في الكتاب ٢/٣٨٤، وليس في ديوانه، وبلا نسية في أوضح المسالك ٣/١٨، وجواهر الأدب ص ١٢٤، ووصف البستاني ص ٢٠٤، وشرح الأشموس ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٧، وشرح حكمة الخليل ص ٢٦٩، وجمع الهوامع ٢/٣٠.

و شاعده به قوله كهـ وكهـ حيث جر الضمير في الموضعين، بالكاف للضرورة الشعرية.

(٩٢) البيت من الواحش، وهو بلا نسية في جنتي الدنيا ص ٥٤٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٨، وخراتمة الأدب ٩/٤٧٤، ٤٧٥، والدرر ٢/١١١، ووصف البستاني ص ١٨٥، وشرح الأشموس ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٥، والمقاصد الحوية ٣/٢٦٥، والمقرب ١/١٩٤، وجمع الهوامع ٢/٢٣.

و شاعده به قوله حَتَّى حيث جرت حتى الضمير وهذا لا يكون إلا في الضرورة لشعرية

محذوف تقديره روجه ونزول غير المبتدأ وكها مبتدأ خبره كذا ونحوه أتى مبتدأ وخبر ثم شرع في معاني حروف الحر وبدأ بمن فقال:

مَحْضٌ وَسَيِّرٌ وَالسَّيِّدُ فِي الْأَمَكَةِ مِمَّنْ وَقَدْ سَأَى لِسَدِّهِ الْأَرْمَةُ

وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ فَجَرٌ \* نَكْرَةً

فذكر لمن خمسة معان: الأول التبعية كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِي أَمْنٍ وَعَنْهُمْ فِي كَفَرٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] الثاني التبيين كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَبِئُوا الرَّحْسَ مِنَ الْأَوْتَانِ﴾ [الحج: ٣٠] وعلامته أن يصح تقدير الذي في موضعها أي فاجتنبوا الرحس الذي هو الأوتان. الثالث ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من المسجد. الرابع ابتداء العاية في الزمان كقوله: من أول يوم أحق أن تقوم فيه، وفهم من قوله وقد تأتي أن إتيانها لا ابتداء العاية في الزمان قيس وهو مختلف فيه ومذهب الأخفش والكوفيين أنها تكون لا ابتداء العاية مطلقاً وهو احتيار اساطم قال في شرح الكافية وهو الصحيح لصحة السماع بذلك. الخامس الزيادة وبشرط في زيادتها أن تكون بعد نفي أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله: (وزيد في نفي وشبهه)، وشبه النفي الاستفهام نحو هل من حائق غير الله والنهي نحو لا يقدم من أحد وأن يكون مجرورها نكرة وهو المنبه عليه بقوله فجر نكرة.

ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال:

كَمَا بَاغَ مِنْ مَظْهَرٍ

فما نفي ومن زائدة في المبتدأ ولما غرره وقوله بمن متعلق بابتدئ وهو مطلوب له ولبعض وبين فهو من باب التنازع وفي الأمكة متعلق بابتدئ وقد تأتي جملة مستأنفة ولبدء متعلق بتأتي.

ثم قال:

لِلْإِتِّسَامِ حَتَّى وَلَامٍ وَإِلَى

يعنى أن هذه الأحرف الثلاثة مستوية في الدلالة على الانتهاء إلا أن دلالة إلى على الانتهاء أكثر ثم حتى ثم اللام فمثال إلى كل يجري إلى أجل مسمى ومثال حتى ﴿فَقُولْ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ﴾ [الصفافات: ١٧٤] ومثال اللام ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

ثم قال:

وَمِنْ وَايَ يُفْهِمَانِ مَدَلًا

يعنى أن من والياء مستويان فى الدلالة على التبذل فمثال من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مَكُّكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] ومثال الياء قوله عز في عائشة رضى الله عنها ولا يسرنى بها حمر النعم أى بدلها ومن مبتدأ وياء معطوفة عليها ويهمان بدلاً فى موضع الخبر. ثم قال:

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَنَسْبِهِ وَفِي تَعْدِيَةِ ابْنِصَاءٍ وَتَعْلِيلِ نَفْسِي وَرِيدٌ

قد تقدم هناك أن اللام تكون للانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معان: الأول الملك نحو المال لزيد الثانى شبه الملك نحو السرح للفرس الثالث التعدية نحو ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] الرابع التعليل نحو جئت لإكرامك الخامس الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير نحو ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعُفَةِ فَخَبْرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] أو لكونه فرعاً كقوله تعالى: ﴿فَعَدَلْ لِمَا بُرِيْدُ﴾ [هود: ١٠٧] وقد تزايد لغير ذلك كقوله تعالى: ﴿وَدَلْ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]. وقوله واللام للملك مبتدأ وخبر وشبهه معطوف على الملك وفى تعدية متعلق بنفى أى تبع وتعليل معطوف على تعدية وزيد فعل ما هو مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على اللام. ثم قال:

وَأَنْظُرُ قِبَةَ اسْتَبْنِ بِيَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

يعنى أن الياء وفى يشتركان فى الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة الياء على الظرفية قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ تَقْمَرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ﴾ [البالغ: ١٣٧، ١٣٨] ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: ﴿فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٦٠] ومثال دلالة فى على الظرفية زيد فى المسجد ومثال دلالة فى على السببية قوله تعالى: ﴿لَسَكُمْ فِي مَا أَفْنَعْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] والظرفية فى فى أكثر والسببية فى الياء أكثر وهما من قوله وقد يبينان السببا أن دلتهما على السببية قليل. والظرفية مفعول مقدم باستن وبيا متعلق باستن وفى معطوف على بيا وقد يبينان جملة مستأنفة. ثم قال:

مَالَا اسْتَعْبِرَ وَعَدَّ عَوَّصَ الصَّبِي وَمِثْلُ مَنَعَ وَمِنْ وَهِنْ بِهَسَا انْطَبَقَ

قد تقدم أن الباء تكون للظرفية والسيية والبذل وذكر لها في هذا البيت أيضاً سبعة معانٍ الأول الاستعانة نحو كتبت بالقلم الثاني التعدية وهي المعاقبة لهمة التعدية نحو ذهبت بزيد أي أذهبت ومثله قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] أي لأذهب سمعهم الثالث الموصى وهي الداخلة على الأثمان نحو اشترت الفرس بألف الرابع الإلصاق نحو ﴿وَأَسْمَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الخامس معنى مع نحو ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرُّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠] أي مع الحق السادس معنى من يعنى التلى للتبعيض كقوله تعالى: ﴿عَمَّا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] السابع معنى عن كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَنْفُلُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ [الفرقان: ٢٥]. وبالباء متعلق باستمن ويطلبه حدّ وعرض فهو من باب التنازع ومثل حدّ من الضمير في بها وهو مضاف لعم، ومن وعن معطوفان عليه والتقدير انطق بالباء في حال كونها ماثلة في المعنى لعم ومن وعن.

ثم قال:

على لِبَاسٍ يَتَخَلَّاهُ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ

ذكر لعل ثلاثة معانٍ: الأول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسياً كقولك ركبت على الفرس ومعنوياً كقوله:

٩٣. قد استوى بشرٌ على العراق

الثاني معنى في كقوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ مَأْوًى لِّلشَّيَاطِينِ عَلَىٰ مَلَكٍ سَلِيمٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] الثالث معنى عن كقوله:

٩٤. إِذَا رَصَيْتُ عَلَىٰ سَوْ قَشِيرٍ لِّعَمْرٍاهُ أَعْحَسِي رَصْعَةً

(٩٣) الرجز بلا سب في وصف المني من ٥٠٧، ولسان العرب ٤١٤/١٤ (سوا)

والشاهد به قوله: قد استوى بشرٌ على العراق حيث أفادت «على» العلو مجازاً، والمعنى: استولى وقهر.

(٩٤) البيت من الزواجر، وهو للجهيف المقيلى في أدب الكاتب من ٥٠٧، والأزهية من ٢٧٧، وخبر الأديب ١٠/١٣٢، ١٣٣، والدرر ٤/١٣٥، وشرح التصريح ٦/١٤، وشرح شواهد المنى ١/٤١٦، ولسان العرب ١٤/٣٢٣ (رضي)، والمقاصد المحوية ٣/٢٨٢، ورواد أبي زيد من ١٧٦، وبلا سب في الأشياء والظواهر ٢/١١٨، والإنصاف ٢/٦٣٠، وأوضح المسالك ٣/٤١، وجوهرة اللغة من ١٣١٤، والجبى الثاني من ٤٧٧، والخصائص ٢/٣١١، ٣٨٩، ووصف السباني من ٣٧٢، وشرح الأسموني ٢/٢٩٤، وشرح شواهد المنى ٢/٩٥٤، وشرح ابن حنبل من ٣٦٥، وشرح المفصل ١/١٢٠، ولسان العرب ١٤/٤٤٤ (ها)، والمحتسب ١/٥٢، ٣٤٨، ومعنى اللبيب ٢/١٤٣، والمغضب ٢/٣٢٠، ومعجم الهوامع ٢/٢٨

و يشاهد به قوله: «رصيت على» حيث جاءت «على» بمعنى «في»



وعلى مبتدأ خبره للاستعلاء ومعنى معطوف على للاستعلاء وهو مضاف إلى في وعن ثم قال:

بَعْنُ تَحَاوُرًا عَنِّي مَنَ قَدْ قَطَنَ  
وَقَدْ تَجَى مُوَضِّعٌ نَعْدٍ وَعَلَى

ذكر لمن ثلاثة معان الأول التجاوز وهو أصلها كفولك رميت من القوس وأخذت عن زيد وفهم ذلك من قوله: عنى من قد قطن. الثاني معنى بعد كقوله تعالى: ﴿فَنُتْرِكُنْ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الأنشاقى: ١٩] أى بعد طبق. الثالث معنى على كقول الشاعر:

٩٥. لا ابن عمك لا أفصلت في حسب عني ولا أنت ديتاني فنحروني

وفهم من قوله وقد تجى أن إتيانها بمعنى بعد وعلى قليل وقوله:

كَمَا عَلَى مُوَضِّعٍ عَنْ قَدْ جَبِلَا

تنميم لببيت فإنه قد سبق في البيت الذى قبله أن على تجىء بمعنى عن إلا أن فيه إشارة للحمل والمعادلة وتجاوزاً مفعول مقدم عنى وعن متعلق بعنى وموضع منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجى وسعد مضاف إليه. ثم قال:

شُبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَالِدًا لِتَوَكُّبٍ وَرَدَّ

ذكر للكاف ثلاثة معان الأول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانيها نحو زيد كعمرو الثانى التعليل وهو المشار إليه بقوله: (وبها التعليل قد يعنى) كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أى لأجل هدايته لكم وفهم من قوله قد يعنى أن إتيانها للتعليل قليل. الثالث

(٩٥) البيت من البسيط، وهو للذى الإصحح المدونى في أدب الكاتب ص ٥١٣، والأربعة ص ٢٧٩، وإصحاح المطلق ص ٣٧٣، والأعنى ١٠٨/٣، وأمالى المرنقى ١/٢٥٢، وجمهرة اللغة ص ٥٩٦، وغرانة الأدب ٧/١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، والذور ٤/١٤٣، وسط اللالى ص ٢٨٩، وشرح التصريح ٢/١٥، وشرح شواهد المعنى ١/٤٣٠، ولسان العرب ١١/٥٢٥ (تخل) ١٣/١٦٧، ١٧٠ (دي)، ٢٩٥، ٢٩٦ (ص)، ٥٢٩ (نو)، ١٤/٢٢٦ (خرا)، والمؤتلف والمختلف ص ١١٨، ومغنى اللبيب ١/١٤٧، والمفاصد المحوية ٣/٢٨٦، ولكعب المعرى في الأربعة ص ٩٧، ويلاسية في الأتباء والنظائر ١/٢٦٣، ٢/١٢١، ٢٠٣، والإنصاف ١/٣٩٤، وأوضح المسالك ٣/٤٣، والجسى الدنى ص ٢٤٦، وجواهر الأدب ص ٣٢٣، وغرانة الأدب ١٠/١٢٤، ٣٤٤، والخفصا ص ٢٨٨، وصف المبسات ص ٢٥٤، ٣٦٨، وشرح الأسمونى ٢/٢١٥، وشرح ابن عثلى ص ٣٦٤، وشرح الفضل ٨/٥٣، ومعجم الهوامع ٢/٢٩.

ولتعد به قوله «عنى» حيث وردت «عن» بمعنى «على» «هل على ذلك قوله. «أفصلت» الذى يتعدى «على»

زيادتها لتأكيد وهو المشار إليه بقوله: (وزناً لتوكيد ورد) كقوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أى ليس مثله شيء والتعليل مبتدأ وجره قد يعنى وبها متعلق بمعنى ورائدنا نصب على الحال من الضمير المستتر فى ورد ولتوكيد متعلق برائدنا.

وَأَسْتَعْمَلُ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَحَدٍ نَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا

واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرية يستعمل اسماً وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله: (واستعمل اسماً وكذا عن وعلى) يعنى أن كاف التشبيه يستعمل اسماً فقبل من الضرورة وهو مذهب سيويه كقوله:

٩٦. وَرَحَا بَكْسِ ائِمَّةٍ يَخْبُؤُ وَنَسْطًا نَصُوبُ فِيهِ اَلْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْقِي

وقيل فى الاختيار وهو مذهب الأحفش وإليه ذهب المصنف وذلك أصح فى قوله واستعمل سم وأن عن وعلى أيضاً يستعملان اسمين وقد أشار إليهما بقوله وكذا عن وعلى أى وكذلك أيضاً يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسماً ثم عليل استعمالهما اسمين بقوله: (من أحل د عليهما من دخلاً) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم، فمس دخول من على عن قوله.

٩٧. فَكَلْتُ سَرَكْبَ لِمَا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحَسْبِ نَظْرَةً قَبْلُ

ومن دخولها على على قوله:

٩٨. عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا نِمَ طَمَؤُهَا تَحِيلُ وَعَنِ فَيَصِرُ بَرِيرًا مَحْجَلُ

(٩٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٧٦، ولاد الكاتب ص ٥٠٥، ولسان العرب ٩/ ٣١٢ كوف، وبلاسة فى حراته الأدب ١٠/ ١٦٧، ١٢٦، ووصف السنان ص ١٩٦ والشهد به قوله «يخبؤ» حيث جاءت الكاف اسماً مجروراً بالهاء.

(٩٧) البيت من السيط وهو للقطامي فى ديوانه ص ٢٨، وأدب الكاتب ص ٥٠٤، وشرح المفصل ٨/ ٤١، ولسان العرب ١٣/ ٢٩٥ (ص)، ١٤/ ١٦٣ (ح)، والمفاهيد المحوية ٣/ ٢٩٧، وبلاسة فى أسرار العربية ص ٥٥، وبحسب المانى ص ٢٤٣، وجواهر الأدب ص ٣٢٢، ووصف السنان ص ٣٦٧، والمغرب ١/ ١٩٥.

والشاهد به قوله «من عن يمين الحياة» حيث جاءت «عن» اسماً بمعنى جانب.

(٩٨) البيت من الطويل، وهو لسرازم الحفيلي فى أدب الكاتب ص ٥٠٤، والأزهى ص ١٩١، وحرارة الأدب ١٠/ ٦٤٧، ١٥٠، والدور ٤/ ١٨٧، وشرح التصريح ٢/ ١٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠، وشرح شواهد المعنى ١/ ٢٢٥، وشرح المفصل ٨/ ٢٨، ولسان العرب ١١/ ٣٨٣ (صل)، ٨٨/ ١٥ (ح)، وانصف ص ١٢، ولسان العرب ٣/ ٣٠١، وروادى ريد ص ١٦٣، وبلاسة فى أسرار العربية ص ١٠٣، والأشياء والظواهر ٣/ ١٢، وأوضح المسائل ٣/ ٥٨، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤، والجبى المانى ص ٤٧٠، وجواهر الأدب ص ٣٧٥، وحرارة الأدب ٦/ ٥٣٥، ووصف السنان ص ٣٧١، وشرح الأشعرى ٢/ ٢٩٦، وشرح لى عقيل ص ٣٦٧.

ومعنى عن جانب وعلى فوق . واسما حال من الصمير المستتر فى استعمال العائد على كاف التشبيه وعن وعلى مبتدآن خبرهما كذا ومن مبتدأ ودخلا فى موضع خبره ومن أجل متعلق بدخل وكذا عليهما ثم أشار إلى الرابع والحاس مما يستعمل اسماً بقوله :

وَمَنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا      أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَحَثَّتْ مَنْذُ دَعَا

يعنى أن مَنْذُ ومَنْذُ يكونان اسمين فى موضعين الأول أن يرتفع ما بعدهما نحو مَنْذُ يوم الجمعة وَمَنْذُ يومان وفهم من قوله حيث رفعا أن مَنْذُ وعنده مبتدآن لإستاد الرفع إليهما لأن المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافاً لمن قال إنهما خبران . الثانى أن يليهما فعل نحو أتيتك مَنْذُ قام زيد وَمَنْذُ دعا عمرو ، وفهم من قوله أَوْ أُولِيَا لفعل أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافاً لمن قال هما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبر لهما . وَمَنْذُ ومَنْذُ مبتدأ ومعطوف عليهما واسمان خبر وحيث ظرف مضاف لرفع والعامل فى الظرف اسمان لأنه فى معنى محكوم باسميتهما وأوليا معطوف على رفعا والفعل ثان لأوليا ثم قال :

وَنَاحِرٌ مِّنْ مُّصْرٍ فَكَيْسٌ      هُمَا وَمِنِ الْحُضُورِ مَعْنَى مِّنِ اسْتَنْزِ

بين فى هذا البيت معنى مَنْذُ وإذا كانا حرفين فقال معناهما معنى من إذا كان المجرور بهما ماضياً نحو ما رأيته مَنْذُ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة ومعنى فى إذا كان المجرور بهما حاضراً نحو ما رأيته مَنْذُ يوم ما أى فى يوم ما . وإن يجرأ شرط وفى ماضى متعلق بيجراً والفاء جواب الشرط وهما مبتدآن وخبره كمن أى فهما كمن ومعنى مفعول مقدم باستين مضاف إلى فى ، وفى الحضور متعلق باستين ولا بد من تقدير بهما فيكون التقدير استين بهما أى اطلب بهما أى بمنذ وَمَنْذُ فى الحضور معنى فى . ثم اعلم أن من حروف الجر ما يزداد بعده ما ، وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله :

وَنَعْدُ مِّنْ وَمِنْ وَإِلَى رَدِ مَا      فَلَمْ يَمْشِ عَنْ عَمَلٍ فَسَدَ خُلُقُ مَا

فريدتها بعد من نحو قوله عز وجل : ﴿ مَا خَلَقْنَاهُمْ ﴾ [نوح : ٢٥] وبعد عن عما قليل

• ونكتات ٢٣١/٤ ، ومجالتى تطلب ص ٣٠٤ ، وصحى اللبيب ١/١٤٦ ، ٢/٥٣٢ ، والمقتضب ٣/٥٣ ،  
والنظرب ١/١٩٦ ، وجمع الهواص ٢/٣٦١  
والشاهد فى قوله «من عليه» حيث جاءت «على» اسماً مجروراً بـ «من»

وبعد الباء فبما رحمة من الله . وقوله فلم تقع أى لم تمنع عملها كما فى المثل وما مفعول مقدم لم يسم فاعله يزيد وبعد متعلق بزيد وفى تقع ضمير مستتر عائد على ما وعن متعلق بتقع . ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقهما فقال :

وَزَيْدٌ بِمَسَدٍ رُبٌّ وَالْكَافُ كَكَمَتْ وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَحَسْرٌ لَمْ يُكْفَ

يعنى أن «ما» تزد أيضاً بعد رب والكاف ، فثارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل : ﴿يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر : ٢] وكقول الشاعر :

٩٩. لعمرك إنى وأما حميد  
كما الشوان والرجل الحكيم  
وثارة لا تكفهما كقوله .

١٠٠. ريم ضربة بسيف صليل  
بين نصري وصعة بجلاء  
وقوله :

١٠١. وَنُصْرٌ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ  
كما الناس مجرومٌ عليه وحرمٌ  
ولهم من قوله : وقد تليهما أن عملهما قليل وقد صرح به فى الكافية . ثم قال :

وَحُسِدْتُ رُبٌّ فَجَسَرْتُ بَعْدَ بَلٍّ وَالْمَا وَبَعْدَ الْوَادِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

يعنى أن رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله :

(٩٩) بيت من الوافر ، وهو لرباد الأصم فى ديوانه من ٩٧ ، والجى الدنى من ٤٨١ ، وشرح شواهد المعنى من ٥٠١ ، والمقاصد المحوية ٣/ ٣٤٨ ، وبلا نسة فى معنى التليب ١/ ١٧٨ .  
والشاهد به قوله «كما الشوان» حيث كتبت «ما» الكاف عن الجر .  
وعزى :

وَأَعْلَمُ إِنِّى وَأَمَّا حَمِيدٌ كَمَا الشَّوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَكِيمُ

(١٠٠) البيت من المعين ، وهو لعلى بن الرعلاء فى الأرمية من ٨٢ ، ٩٤ ، والاشتقاق من ٤٨٦ ، والأصمعيات من ١٥٢ ، والحكمة الشعرية ١/ ١٩٤ ، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٢ ، ٥٨٥ ، والدرر ٤/ ٢٠٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٠١ ، وشرح شواهد المعنى من ٧٢٥ ، ومعجم الشعراء من ٢٥٢ ، والمقاصد المحوية ٣/ ٣٤٢ ، وبلا نسة فى جمهرة اللغة من ٤٩٢ ، وجواهر الأدب من ٣٦٩ ، ولتوضيح المسالك ٣/ ٦٥ ، والجى الدنى من ٤٥٦ ، ووصف المعاني من ١٩٤ ، ٣١٦ ، وشرح الأشموسى ٢/ ٢٩٩ ، ومعنى التليب من ١٢٧ ، وجمع الهوامع ٢/ ٣٨٨ .

(١٠١) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن يراقة فى أمالى القنلى ٢/ ١٢٢ ، والدرر ٤/ ٦١٠ ، وسط اللاكى من ٧٤٩ ، وشرح التصريح ٢/ ٢١٠ ، وشرح شواهد المعنى ١/ ٢٠٢ ، ٥٠٠ ، ٧٢٥ ، ٧٧٨ ، والمؤلف والمختلف من ٦٧ ، والمقاصد المحوية ٣/ ٣٢٢ ، وبلا نسة فى توضيح المسالك ٣/ ٩٧ ، والجى الدنى من ١٦٦ ، ٤٨٢ ، وجواهر الأدب من ١٣٣ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠٧ ، والدرر ٦/ ٨١ ، وشرح الأشموسى ٢/ ٢٩٩ ، وشرح ابن حنبل من ٣٧١ ، ومعنى التليب ١/ ٦٥ ، وجمع الهوامع ٢/ ٣٢٨ ، ١٣٠ .  
والشاهد به قوله «كما الناس» حيث زهدت «ما» بعد الكاف دون أن تكفها عن عمل الجر .

١٠٢. بَلْ بَلَدٌ مِلَّ الصَّخَاخِ قَتْمَةٌ

وبعد الفاء كقولہ :

١٠٣. فَمَثَلُكَ حَلِيٌّ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْصَعٌ

وبعد الواو كقولہ :

١٠٤. وَلَيْلٌ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

وفهم من قوله : (وبعد الواو شاع ذا العمل) أن ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح وإعراب البيت واضح . ثم قال :

وَقَدْ يَجْسُرُ بِسَوَى رَبِّ لَدَى حَذَفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطْرِدًا

يعنى أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين : غير مطرد وهو المشار إليه بقوله : (وقد يجسر) ففهم منه التقليل ، وفهم من التحليل عدم الاطراد ، ومنه قوله :

(١٠٢) الرجز لوزية في ديوانه ص ١٥٠ ، والذوق ١/ ١١٤ ، ٤/ ١٩٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٦ ، ٤٣١ ، ٤٤٠ ، وشرح شواهد المعنى ١/ ٣٤٧ ، ولسان العرب ١١/ ٦٥٤ (نقل) ، ١١١/ ١٢ (جهرم) ، والمفاسد الحوية ٣/ ٣٣٥ ، وبلاسية في الإيضاح ص ٢٢٥ ، وجواهر الأدب ص ٥٢٩ ، ووصف المباني ص ١٥٦ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩ ، وشرح شعور الذهب ص ٢١٧ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٣ ، وشرح المصطلح ٨/ ١٠٥ ، ومعنى اللبيب ١/ ١١٢ ، ومعجم الهوامع ٢/ ٣٦٠ .  
وشاهد به قوله : «بل بلد» حيث جر قوله «بلد» بـ «رب» المحذوفة بعد قبل .

(١٠٣) حصره :

فلكنيتها من ذي ثنائم مثيل

رأيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والأزهية ص ٢٤٤ ، والجنى الذي ص ٧٥ ، وجواهر الأدب ص ٦٣ ، وغرارة الأدب ١/ ٣٣٤ ، والذوق ٤/ ١٩٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٠ ، وشرح شعور الذهب ص ٤١٦ ، وشرح شواهد المعنى ١/ ٤٠٢ ، ٤٦٣ ، وكتف ٢/ ١٦٣ ، ولسان العرب ٨/ ١٢٦ ، ١٢٧ (رضع) ، ١١/ ٥١١ (غيل) ، والمفاصد النحوية ٣/ ٣٣٦ ، وبلاسية في أوضح المسالك ٣/ ٧٣ ، ووصف المباني ص ٣٨٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢ ، ومعنى اللبيب ١/ ١٣٦ ، ١٦١ ، ومعجم الهوامع ٢/ ٣٦٠ .  
وشاهد به قوله : «ممثلت حلي» حيث جر «مثل» بـ «رب» المحذوفة بعد الفاء .

(١٠٤) حصره .

على بأنواع المصنوع ليلتي

والبيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨ ، وغرارة الأدب ٢/ ٣٢٦ ، ٣/ ٢٧١ ، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٥٧٤ ، ٧٨٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٢ ، والمفاصد النحوية ٣/ ٣٣٨ ، وبلاسية في أوضح المسالك ٣/ ٧٥ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٠ ، وشرح شعور الذهب ص ٤١٥ .  
وشاهد به قوله : «وليل» ، حيث حذفت منه «رب» ونفى عملها بعد الواو

١٠٥ إذا فسّر في الناس ثُ فسمه أشارت نسبة لاكتب الأصح  
ومطرده وهو المشار إليه بقوله: (وبعضه يرى مطرداً) وذلك في لفظ «هـ» في القسم نحو «هـ»  
لأععلن ويعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم أي بكم من درهم  
وذكر المرادى في هذا الفصل مواضع غير هذين لم تستهر.

## الإضافة

قال:

نُوماً على لإغراب أو سوماً مناً نصيباً أحذف كقطور سبباً

يعنى أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذف ما في المضاف من نون تلي علامة  
الإعراب أو تنوين وشمل النون نون المثني والمجموع على حده وما ألحق بهما نحو غلامك  
وابنا زيد وصاحبو زيد وعشرك وأهلوا عمرو، وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو غلامك في  
غلام، والمقدر نحو دراهمك في دراهم وطور سبباً اسم جبل بالشام ويقال له أيضاً طور  
سبين وقد جاء بالوجهين وأصله قبل الإضافة طور فهو اسم جبل أيضاً، ونوناً مفعول مقدم  
باحذف وتنويناً معطوف عليه ومما متعلق ما حذف.

والثاني حرّر ونو من أو في إذا لم يصلح الادلّ واللام حُذفاً

للمصنوعين دنت

وهذا الذي ذكر في هذا البيت حكم الاسم الأول من المضافين وأب الثاني فتحكمه الحر  
وعلى ذلك نبه بقوله: (والثاني اجرّ) يعنى أن حكم المضاف إليه الحر ثم إن الإضافة تنقدر  
عنده بثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار بقوله: (وانو من أو في إذا لم يصلح الأذلّ واللام حُذفاً  
لما سوى ذيّنث) مثال الإضافة المقدرة بمن حاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك وصابطه أن  
يكون المضاف إليه اسماً للجنس الذي منه المضاف ومثال المقدرة بفي بن مكر الليل وصابعه

(١٠٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٢٠/١، وتحليل الشواهد ص ٥٠٤، وعروة الألب ١١٣/٩،  
١١٥، والذوق ١٩١/٤، وشرح التصريح ٣١٢/١، وشرح شولعد المغنى ١٢/١، والمقاصد الحوية  
٥٨٢/٢، وبلا نسبة هي أوضح المسالك ١٧٨/٢، وعروة الألب ٤١/١٠، والذوق ١٨٥/٥، وشرح  
الأشعري ١٩٦/١، وشرح ابن عثيم ص ٣٧٤، ومعنى القليب ٦٦/١، ٦٤٣/٢، ومعجم الهوامع ٣٦/٢،  
وشرح موهبة، أشارت كليب يريد أشارت إلى كليب، فحذف حرف الجر لضرورة الوزن

أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف وإلى هذين القسمين أشار بقوله: (وإن من أو من) فقوله: (إذا لم يصلح إلا ذاك) يعني إن لم يصلح في التأويل إلا تقديرهما، وقوله: (واللام خذا لما سوى ذيك) أي قدر اللام فيما سوى ذيك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله التي للملك نحو دار زيد والتي للاستحقاق نحو باب الدار وسرج الدية. ومن مفعول بانو وفي معطوف على من وأو للتقسيم وذاك فاعل يصبح وهو إشارة لنية من أو في واللام مفعول بخذا والالف في خذا بدل من نون التوكيد المخفية ولما متعلق بخذا وما موصولة صلتها سوى ذيك وتجوز في قوله خذا لأنه أراد به قدر. ثم اعلم أن الإضافة على قسمين: محضة، وغير محضة وقد أشار إلى القسم الأول فقال:

وَإِخْصَصَ أَوَّلًا      أَوْ أَعْطَى التَّنْصِيفَ بِالَّذِي تَلَا

يعنى أن الإضافة المحضة تفيد تخصيص الأول إن أضيف إلى نكرة نحو غلام رجل أو تعريفة إن أضيف إلى معرفة نحو غلام زيد وفهم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر بمعرفة في قسميه. وأولا مفعول باخصص وأو أعطه معطوف على اخصص وأو للتقسيم والتعريف مفعول ثان لأعطه وبالذي متعلق بأعطه وهو مطلوب أخصا لأخصص لأن الاحتصاص إنما يتحصل للأول بالثاني وتلا صلة للذي والذي واقع على المضاف إليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في تلا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الإضافة وهي الإضافة غير المحضة فقال:

وَأِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يُقَمَّلُ      وَصَفًا فَمَنْ تَكْبِيرِهِ لَا يُعْدَلُ

يعنى أن المضاف إذا كان شبيهاً بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت إضافته غير محضة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً وإنما هي لمجرد التحفيف وذلك نحو ضارب زيد وضارب عمر وأصله ضارب زيداً وضاربان عمرًا. والمضاف معمول بيشابه ويقبل فاعل به ويحور العكس وهو أظهر ووصفاً حال من المضاف والفاء جواب الشرط وعص تكبيره متعلق يعدل. ثم أتى بمثالين من الإضافة غير المحضة فقال:

كَسْرُبٌ رَاحِبًا عَظِيمَ الْأَمَلِ      مُرَوِّعٌ الْقَلْبَ قَلِيلَ الْحَيَلِ

قرب راجينا اسم فاعل مضاف إلى الضمير ولم تغد الإضافة تخصيصاً ولا تعريفاً بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه رب لاحتصاصها بالنكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل وإضافته إلى إلى الأمل غير محضة وهو نعت لراجيا ونعت النكرة نكرة ومروّع اسم معول وإضافته إلى القلب غير محضة وقبل صفة مشبهة وإضافتها إلى الحيل غير محضة وهذه الصفات نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة . ثم قال :

وَدَى الْإِضَافَةُ أَنَّهَا لَفْظِيَّةٌ      وَتِلْكَ مُحَضَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

الإشارة بذى لأقرب القسمين وهي الإضافة غير المحضة يعني أنها تسمى لفظية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط وهي تسمى أيضا مجازية وغير محضة والإشارة بتلك إلى أول القسمين يعني أنها تجيء محضة أى خالصة لإفادتها التخصيص أو التعريف وتسمى أيضا معنوية لإفادتها معنى التخصيص أو التعريف . وذى مبتدأ والإضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان ولفظية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول وتلك محضة ومعنوية مبتدأ وخبر . ثم قال :

وَوَصَلَ أَنْ يَبْدَأَ الْمُضَافُ مُعْتَصِرٌ      إِنْ وَصَلَتْ بِالنَّارِ كَسَحْفِ الشَّمْرِ  
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَصْبَفُ الثَّيَابِي      كَرَيْدِ الصَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

الإشارة بدا إلى أقرب مذكور وهو ما إضافته غير محضة يعني أنه يختصر دخول ال على المضاف ، لكن بشرط أن تدخل على الثاني نحو الضارب الرجل والجمع الشعر أو يكون الثاني مضافاً إلى ما فيه ال نحو الحسن وجه الأب والصارب رأس الجاني فلو لم تنصل ال بالثاني ولا بما أصبف إليه الثاني لم يجوز دخول ال على المضاف فلا يجوز الضارب ويد ولا الضارب صاحب زيد . ووصل ال مبتدأ ومضاف إليه ومختصر خبره وبذا متعلق بوصل والمضاف نعت لذا وإن وصلت شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والجمع من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جمع جعانة وأو بالذي معطوف على قوله بالثاني ويريد مبتدأ والضارب إلى آخر البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك . ثم قال :

وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ كَأَنْ يَنْوَعُ      مَشَى أَوْ جَسَعَ سَبِيلَهُ تَسَعٌ



يعنى أن وجود آل فى الوصف المضاف إن كان مثنى أو مجموعاً على حده وهو الذى تنبع سبيل المثنى فى كون الإعراب بحرف بعده نون واحتراز به من جمع التكسير فإنه يكفى عن وجودها فى المضاف إليه نحو الضاربا زيد والمكرو عمرو وقوله سبيله أتبع أى سبيل المثنى فيما ذكر . وكونها مبتدأ وإن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وعندى فى إعرابه غير هذا الوجه وهو أن كونه مستدأ والظاهر أنه مصدر كان التامة أى وجوده وفى الوصف متعلق به وكاف خبره وإن وقع فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجوده أى آل فى الوصف كاف لوقوعه أى لوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده ويجوز فى همزة إن الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ لوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده شرط فى الاكتفاء عن وجود آل فى المضاف إليه وسبيله مفعول باتبع والجملة فى موضع الصفة لجمع ، ثم قال .

وَرَسَمًا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا      ثَانِيَةً إِنْ كَانَ لِحَذَفٍ مُوَهَّلًا

يعنى أن المضاف المذكور قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثاً وذلك بشرط صحة الاستعناء بالثانى عن الأول وهو المنبه عليه بقوله إن كان لحذف موهلاً أى إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستعناء عنه بالثانى كقول الشاعر :

١٠٦ . مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ      أَعَالِيهَا مَرَّ لِرِيَّاحِ النَوَاسِمِ

فمر فاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو الريح لأنه يجوز الاستعفاء بالريح عن مر فتقول تسفهت الريح فلو كان المضاف إلى المؤنث مما لا يصلح الاستعفاء عنه بالثانى لم يجز تأنيثه نحو قام غلام هند [د لا يصح أن تقول قام هند وأنت تريد غلام هند وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وفى ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صح الاستعفاء عنه بالثانى . كقوله :

(١٠٦) البيت من الطويل ، وهو لدى الرمة فى ديوانه ص ٧٥٤ ، وعروة الأدب ٢٢٥ / ٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٨ / ١ ، والكتّاب ٥٢ / ١ ، ٦٥ ، والمحتسب ٢٣٧ / ١ ، والمقاصد الحوية ٣ / ٣٦٧ ، وبلاسة فى الأسماء والنظائر ٢٣٩ / ٥ ، والخصائص ٤١٧ / ٢ ، وشرح الأشموني ٣١٠ / ٢ ، وشرح ابن حنبل ص ٢٨٠ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٣٨ ، ولسان العرب ٢٨٨ / ٣ (مرد)، ٤٤٦ / ٤ (مرد)، ٥٣٦ / ١١ (نقل)، ٤٩٩ / ١٣ (نقل)، والمقطب ١٩٧ / ٤ .

ومثله قوله «تسفهت . . مرّ لريح» حيث أنت الفعل مع أن فاعله «مرّة» مذكرة . والذى سوغ ذلك اكتسابه التأنيث من المضاف إليه المؤنث ، وهو قوله «الريح» وصحة الاستعفاء بالمضاف إليه عنه

١٠٧- رؤية الفكر ما يزول له الأمد سرٌ معينٌ على اجتساب التواهي

فمعين غير عن رؤية وذكره وهو غير عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثاني عن الأول لأنه يجوز أن يقول المكر معين إذ العنة في ذنث واحدة. وثان فاعل يأكسب وأولاً مفعول أول وتأنيثاً مفعول ثان وإن كان شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وحذف متعلق بموهلاً. ثم قال:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا يَهُتَدُ مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوْهَبًا بِذَا وَرَدَ

يجب أن يكون المضاف مغايراً للمضاف إليه ولو بوجه ما لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أوّل ذلك بإضافة الاسم إلى القلب نحو سعيد كرز فيزول الأول بالمسمى والثاني بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع في قولهم مسجد الجامع فيزول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع. ومعنى منصوب على التمييز أو على إسقاط في موهباً مفعول بأول وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره موهباً جواز إضافة الشيء إلى نفسه.

وَيَبْغُضُ الْأَنْسَاءُ يُضَافُ أَبَدًا وَيَبْغُضُ ذَا فَذَ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا

ثم أعلم أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ولا يخبر عنها البتة ومنه ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظاً وقد أشار إلى الأول فقال: (وبعض الأسماء يضاف أبداً) يعني أن من الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو قصارى الشيء وحماذاه وذلك على خلاف الأصل فإن الأصل في الاسم أن يستعمل مصابغاً تارة وغير مضاف أخرى ثم إن من اللازم للإضافة ما يلزمها معنى ويجوز إفراده لفظاً وإلى ذلك أشار بقوله: (وبعض ذا قد بات تعظاً مفرداً) وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الأسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبداً منصوب على الظرف وبعض ذا مبتدأ وقد يأت خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة ومفرداً حال من الصمير المستتر في يأت ولفظاً منصوب على إسقاط الخاصص ويجوز نصبه على التمييز. ثم قال:

(١٠٧) البيت من الحبيب، وهو بلائية في الدرر ٥/٦١، والمقاصد المحوية ٣/٣٦٩، معجم الهوامع ٢/٤٩. والشاهد بقوله: «رؤية الفكر ما يزول له» حيث اكتسب المضاف وهو قوله: «رؤية التذكير من المضاف إليه» وهو قوله: «الفكر» فأعاد عليه الصمير مذكراً في قوله «له»

وَتَمَرُّ مَا يُضَافُ حَتَّى امْتَنَعَ      إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

يعنى أن بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع أن تضاف إلى الظاهر فتجب إضافته للمضمر وفى هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين لزوم الإضافة وكون المضاف إليه مضمرًا.

كَوَحَّدَ لِيْ وَدَوَالِيْ سَعْدِي      وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدِيْ لِلْيَبِيْ

ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال: (كوحد لى ودوالى سعدى) أما وحد فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال وأنه لازم النصب تقول جاء زيد وحده أى منفرداً وقد جاء مضافاً إليه فى قولهم فى المدح نسيج وحده وفريد دهره وفى الذم فى قولهم جمحيش وحده وعيبر وحده أم لى فإنه أيضاً لازم الإضافة إلى الضمير نحو ليك ومعنى ليك إقامة على إجابتك بعد إقامة وأما دوالى فيضاف أيضاً إلى الضمير وجوباً نحو دواليك ومعناه إدالة لك بعد إدالة وسعدى كذلك تقول سعديك ومعناه إسعاداً بعد إسعاد وقد جاء فى الشعر إضافة لى إلى الظاهر على وجه التشوُّذ وعلى ذلك نه بقوله: (وشذَّ إيلاء يدي للي) أى وشذَّ إضافة لى ليدى وأشدر بذلك إلى قول الشاعر:

١٠٨. دَعَوْتُ لَيْتَ سَى مَسُورًا      فَلَمَّا فَلَيْتَ يَدِيْ مَسُورًا

فأضاف لى إلى يدي مسور وإيلاء فاعل بشذ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الأول واللام فى لى زائدة فى المفعول الثانى تقوية لضعف العامل لكونه فرعاً أهنى فى العمل فون إيلاء مصدر أولى وهو متعد إلى اثنين بنفسه.

وَالرُّسُومَا إِصْبَافَةً إِلَى الْحُمْلِ      حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يَسُوْنَ بِحَسْمَلِ

إِفْرَادِ إِذْ

(١٠٨) البيت من المتفارب، وهو لرجل من بني أسد فى الدور ٦٨/٣، وشرح التنصريح ٣٨/٢، وشرح شوهد المعنى ٩١٠/٢، ولسان العرب ٢٣٩/١٥ (لى)، والمفاهيم النحوية ٣٨١/٣، وبلاسة فى أوضح المسالك ١٢٣/٣، وحرارة الأدب ٩٢/٢، ٩٣، وسر صناعة الإعراب ٧٤٧/٢، وشرح أبيات سيويه ٣٧٩/١، وشرح الأشموسى ٣١٢/٢، وشرح ابن عليل من ٣٨٣، ٣٨٥، والكتاب ٣٥٢/١، ولسان العرب ٧٣١/١ (ل)، ٣٨٨/٢ (سور)، والمحب ٧٨/١، ٢٣/٢، ومضى الليث ٥٧٨/٢، وجمع الهوامع ١٩٠/١

ثم قال: (وألزموا إضافة إلى الجمل ● حيث وإذ) أما حيث فهي ظرف مكان وأما إذ فهي ظرف للزمان الماضي وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل وشمل قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جلست حيث ريد جالس والفعلية نحو جلست حيث جلس ريد وأنتك إذ زيد قائم وإذ قام زيد ثم إن إذ تعرب بحواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين معها وإلى ذلك أشار بقوله: (وإن ينون يُحتمل إفراد إذ) الضمير في ينون عائد على أقرب المذكور وهو إذ أي وإن ينون إذ يحتمل الإفراد كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الرؤم ٤٥] وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَهُ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة ٨٤] والضمير في وألزموا عائد على العرب وحيث ورد معمول بالزمو وإضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير وإلى الجمل متعلق بالزمو والضمير في ينون عائد على إذ وكذلك الهاء في إفراده. واعلم أن من أسماء الرمان ما يجري مجرى إذ في الإضافة إلى الجمل وإلى ذلك أشار بقوله:

وَمَا كَذَلِكَ مَعَى كَيْدِ أَصْفِ جَوَازٍ نَحْوُ حِينَ جَاءَ بَيْدُ

يعني أن ما شابه إذ في كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي يجري مجرى إذ في إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازاً لا لزوماً نحو يوم ووقت وحين فتقول قمت يوم قام زيد وحين زيد قائم وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يصف إلى الجمل نحو نهار وكذلك إذا كان محدوداً نحو شهر فلا يجري مجرى إذ إلا إذا استوى الشبه في الأوجه المذكورة وما موصولة واقعة على أسماء الرمان الشبيهة بإذ وهو مفعول مقدم بأصف وصلتها كإذ ومعنى مصوب على إسقاط الخافض وجوازاً مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أصف إضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة والأول أظهر وكإذ الثاني متعلق بأصف وهو على حذف مضاف أي كإضافة إذ ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه نعت نكرة مقدم عليها والتقدير إضافة كإضافة إذ وهو أظهر ويكون التقدير أصف ما أشبه إذ من ظروف الزمان كإضافة إذ إلى الجمل ولذلك عقبه بقوله جوازاً لأنه لو لم يقل جوازاً لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوماً وقوله حين جائد مثال لإضافة حين للجملة الفعلية وهو متعلق ببند ومعنى بيد: طرح. ثم قال:

وَأَيْنَ أَوْ أَصْرَبَ مَا كَيْدُ قَدْ أَجْرِيَا      وَأَحْسَرْنَا نَسْتَلُو فَعَلْ بُنْيَا  
وَقَسْلَ فَعَلْ مُعْصِرَبٍ أَوْ مُنْتَفَا      أَحْصَرَبَ وَمَنْ نَسَى قَلَنْ يَمْعَا

يعنى أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى إذ فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حيثشذ الساء والإعراب إلا أن الجملة إذا كانت مصدرية بفعل مبنى احتيبر البناء، وشمل قوله فعل مبنا المصصى كقوله:

١٠٩- على حين الهى الناس جل أمورهم

والمصارع المبني كقوله:

١١٠- على حين يستصين كل حليم

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرية بالفعل المعرب وهو المضارع العارى عن مواعى الإعراب نحو قول الله عز وجل ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] أو بالمبتدأ نحو قول الشاعر:

١١١- ألم تعلمى يا عمسرك الله أنسى كسرم على حبيب الكرام قليل  
فالوجه الإعراب وهو متفق عليه ولذلك قال: (وقبل فعل معرب أو مبتدأ \* أعرب) وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناطم ولذلك قال: (ومن بنى فلن يفتدا) ويليه قراءة نافع ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] وأن قوله على حين الكرام قليل روى بفتح حين. والشغبد التكليب والذى يبنى عليه الظرف فى هذا الفصل الفتح ولم يبنه عليه الناطم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى إذ وهى مفعولة بأعرب ومطلوبة لابن فهو

(١٠٩) عجره.

تدلاً زريق المال نذل الثعالب

والبيت من الطويل، وهو لأعشى عمداً فى الحماسة الصورية ٢/ ٢٦٦، ٢٦٣، والشاعر من عمداً فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى عمداً أو للأعوس أو لجريز فى المقاصد الحوية ٣/ ٤٦، وهو فى ملحق ديوان الأعوس من ٢١٥، وملحق ديوان جريز ١٠٢١، وبلاسة فى الإنصاف من ٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٨، وجمهرة اللغة من ٦٨٢، والمصانص ١/ ١٢٠، وسر صناعة الإعراب من ٥٠٧، وشرح الأشموسى ١/ ٢٠٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، وشرح ابن حنبل من ٢٨٩، والكتاب ١/ ١١٥، ولسان العرب ٩/ ٧٠ (حذف)، ١١/ ٦٥٣ (تدلى).

(١١٠) صدره.

لأجدين منهن ثلثي ثعلما

والبيت من الطويل، وهو بلاسة فى أوضح المسالك ٣/ ١٣٥، وغرارة الأدب ٣/ ٣٠٧، والدرر ٣/ ١٤٥، وشرح الأشموسى ٢/ ٣١٥، وشرح التصريح ٢/ ٤٢، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٨٣٣، ومضى الثيب ٢/ ٥١٨، والمقاصد الحوية ٣/ ٤١٠، وجمع الهوامع ١/ ٢١٨.

والشاهد فيه قوله «على حين يستصين» حيث هى «حين» على الفتح لإضافته إلى الفعل المضارع المعنى لانصافه بنون النسوة

(١١١) البيت من الطويل، وهو لميشتر من حديث فى ديوان المعاني ١/ ٨٩، ولميوال بن جهم المدحجى فى شرح شواهد المعنى ٢/ ٨٨٤، ولميشتر من حديث أو لميوال بن جهم فى المقاصد الحوية ٣/ ٤١٢، وبلاسة فى الدرر ٣/ ١٤٧، وشرح الأشموسى ٢/ ٣١٥، ومضى الثيب ٢/ ٥١٨، وجمع الهوامع ١/ ٢١٨.

والشاهد فيه قوله «على حين الكرام قليل» حيث بيت «حين» على الفتح رغم إضافتها إلى جملة معربة الصدر، والأكثر حرابها قبل المعرب

من باب التنازع أو للتخيير وصلة ما قد أجريا وكذا متعلق بأجريا وقصر بنا لصورة الدور،  
وسب في موضع الصفة لعمل، وقبل متعلق بأعرب، وأو للتفسيـم ومن شرط في موضع رفع  
بالابتداء وخبره هي، والعاء جواب الشرط. ثم قال:

وَالزَّمُوا بِأَصَافَةٍ إِلَى جَمَلِ الْأَسْمَاءِ كَهُنْ إِذَا أُصِفَتْ

يعنى أن العرب ألزمت إذا الإضافة إلى الجمل الفعلية، ويعنى إذا لظرفية دون العجائية،  
والجملة بعدها في موضع جر عند الجمهور، والمعامل فيها جوابها على المشهور وإذا معرب  
أول بالزمو وإضافة مفعول ثان وإلى متعلق بإضافة ومن فعل أمر من هان يهون صد صعب.  
ثم قال:

لِمَنْهُمْ الثَّيْنُ مُتَرَفِّبًا تَمَرَّقِي أَصَبَ كَلَامًا وَكِيلًا

من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى ككلام وفهم من قوله لمعهم الثين أنهما لا  
يفسدان للمعرد وشمل مفهوم الثين المثنى نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وما دل عليه  
نحو كلاهما واسم الإشارة نحو كلا ذينك، وفهم من قوله معرف أنهما لا يضافان إلى نكرة فلا  
يقدر كلا رجلين. وفهم من قوله بلا تفرق أنه يقال كلا زيد وعمرو وقد جاء في ضرورة الشعر  
كقوله:

١١٢. كَلَا أَحَى وَحَلِيْنِي وَاحِدِي مُعَصِدَا فِي اسْتِثْنَاءٍ وَبِمَدِّ الْمَلَفَاتِ  
ومعرف نعت لمفهوم واللام فيه متعلقة بأصيف وكذلك كلا ولا زائدة بين الجار والمجرور.

وَلَا تُصِفُ مُتَفَرِّدًا مُتَرَفِّبًا أَوْ بِسَرَرٍ هَبْ مُصَافٍ  
أَوْ تَقِي الْأَخْرَا وَاحْتِصَصْ بِمُتَرَفِّبَةٍ مَدَّ سَمْعَهُ تَا وَتَمَحَسَ الصُّفُوفُ

ثم قال: (ولا تصف لمفرد معرف أي) من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ أي  
وقوله ولا تصف نهى أن تصاف أي لمفرد معرف وفهم منه أنها تصاف للجمع والمثنى مطلقاً

(١١٢) البيت من السبط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٠/٣، والدرر ١١٢/٣، وشرح الأشموس ٣١٧/٢،  
وشرح التنصيح ٤٣/٢، وشرح شواهد المعنى ٥٥٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٠، ومضى السبب من  
٣٠٣، والمقاصد الحوية ٤١٩/٣، وجمع الهوامع ٢/٢  
والشاهد فيه قوله: «كلا أخى وعليلى» حيث أصبحت «كلا» إلى كلمتين، وهذا ضرورة تامة، وأما ابن  
البارى إضافتها إلى المعرد بشرط تكررها

نكرة كان أو معرفة نحو أى رجال وأى رجلين وأى الرجال وأى الرجلين ومهم منه أيضاً أنها تضاف للمفرد النكرة نحو أى رجل ويمتنع أن تضاف إلى المفرد المعرفة إلا في صورتين أشار إلى الأولى بقوله :

(وإن كررتها فأصنف) يعنى أنك إذا كررت أياً جاز أن تضيفها إلى المفرد المعرفة نحو أى زيد وأى عمرو عندك يعنى أى الرجلين قيل ولا تأتى إلا في الشعر كقوله :

١١٣. ألا تسألون الناس أئى وأبكم  
غداة النقيباً كان خيراً وأكرم

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله : (أو تنو الأجزاء) أى يجوز إضافتها إلى المفرد المعرفة إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقولك أى زيد ضربت والتحقيق أنها في هذه الصورة مضافة إلى الجمع لأن التقدير أى أجزائه ضربت ولذلك يكون الجواب بده أو رأسه . ثم اعلم أن أياً بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام أشار إلى القسم الأول منها بقوله (وخصصن بالمعرفة \* موصولة أياً) يعنى أن أياً إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو مررت بأى الرجال هو أفضل وأبهم هو أكرم ثم أشار إلى الثانى بقوله : (وبالعكس الصفة) يعنى أن أياً إذا كانت صفة بعكس الموصولة ، وهى أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو مررت برجل أى رجل وكذلك إذا كانت حالاً كقولك جاء زيد أى فارس ثم أشار إلى الثالث بقوله :

وإن تكن شرطاً أو استنفهاً فمطلقاً كمل بها الكلام

يعنى أن أياً إذا كانت شرطاً أو استنفهاً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو أى رجل تضرب أضربه وأى الرجال تكرم أكرمه وأى رجل عندك وأى رجال عندك . وأياً مفعول بنصف وإن كررتها شرط وجوابه فأصنف وحذف مفعول فأصنف والمحور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه والتقدير فأصنفها للمعرفة ، وأو تنو مفعول على كررتها فهو شرط والتقدير وإن كررتها أو نويت الأجزاء فأصنفها ، وقبـه نظر لأن ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه فأصنف وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولم أر فيما وقعت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ، ونظيره : إن قام زيد فأكرمه أو يقعد ، على أن الإكرام مرتب على

(١١٣) البيت من الطويل ، وهو بلاسية في شرح الأشموسى ٣١٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٩١ ، والمقاصد المحوية ٤٣٣/٣

والشاهد فيه قوله أئى وأبكم حيث أضاف «أى» إلى مفرد معرفة ، والذى جَوَّز ذلك تكررهما

المعين ويتخرج على أن يكون حذف إن الشرطية قبل تنو على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير أو إن تنو الأجزاء فأضف وحذف فأضف لدلالة الأول عليه . فإن قلت مذهب من أجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف إن كقوله :

١١٤ . وإنسان عيسى يحسر الماء تارة فيسُدو . . . .

قلت يجوز أن يكون تنو مرفوعاً واكتفى بالكسرة هي الياء كقوله تعالى . ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ في قراءة من حذف الياء أو تكون حذفت من تنو لانتقاء الساكتين على مذهب من لا يعتمد بحركة الثقل في ال . وقوله أياً معمول باخصصن وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أي مقدم عليها والصفة مبتدأ خسر بالعكس وإن تكن شرطاً شرط جوابه فمطلقاً إلى آخر البيت ومطلقاً حال من أي يعني مضافة إلى المعرفة أو الكسرة ومعنى كمل بها الكلام أي الكلام الذي هي جزؤه لأنها مع ما أضيفت إليه جزء كلام .  
ثم قال :

وَالزَّمُوا إِصَافَةَ لَدُنْ فَجَرَّ

لَدُن من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى ومعناها قبل بمعنى عند وقيل هي لأول ضمة من الزمان والمكان وفهم من قوله جَرَّ أنها لا تضاف إلا للمفرد وجعل المرادى قوله لجر شاملاً للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله :

(١١٤) حمراء

فيبدو وقارات بجم فيفرق

والبيت من الطويل ، وهو لدى الرمة في ديوانه ص ٤٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٢ / ٢ ، والذوق ١٧ / ٢ ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٧٨ ، ٤ / ٤٤٩ ، ولكتير في المختص ١ / ١٥٠ ، وبلاسية في الأشياء والظواهر ٣ / ١٠٣ ، ٧ / ٢٤٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٦٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦٦٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٩٢ ، ومحاسن ثعلب ص ٦١٢ ، ومعنى الفليب ٢ / ٥٠١ ، والمغرب ١ / ٨٣ ، ومعجم الهوامع ١ / ٩٨ .

ونشاهد به قوله «يحسر الماء» حيث حذف منه «إن» ، إذ أصله . «إن يحسر الماء» فلما حذف ارتفع الفعل وإنما ظنوا فيه «إن» محذوفة وأن تقديره . وإنسان عيسى إن يحسر الماء تارة فيبدو ، لأن قوله : «وإنسان عيسى» مبتدأ و «يحسر الماء تارة» جملة في موضع الخبر ولا رابط فيه لهذه الجملة بالمبتدأ ، فلما عدم الرابط ذهب من ذهب إلى أن أصلها جملة شرطية لأنه لا يشترط في الشرط إذا وقع خبراً أن يكون الرابط في جملة الشرط ، بل قد يكون في الجراء محو . أريد إن تقيم عند بعضه . وقال أبو حيان : قولنا ضرورة إلى تكلم بصمداء أداة الشرط لأن في الروابط ما تقع الجملة خالية عن الرابط فيعطف بالفاء وحدها من بين سائر حروف العطف - جملة فيها رابط فيكتفى به لانتظام الجملتين . . . (المقاصد ٤ / ٤٤٩) .



١١٥. لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ النِّوَالِ

والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير أن، قال في الكافية:

وَأَثَرُ رَسْتٍ وَلَدُنْ إِنْ قَسَدَا      مِنْ قَبْلِ فَعَلٍ نَحْوِ مَنْ لَدُنْ قَرَا

وأجاز المرادي أيضاً أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله: لَدُنْ أَنْتَ يَا فُحٍّ، وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لَدُنْ وَأَنْتَ فِيهِ يَا فُحٍّ وقد سمع نصب غدوة بعد لَدُنْ وقد أشار إليه بقوله:

وَنَصَبُ غَدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ تَذَرُ

يعنى أنه قد نصب غدوة بعد لَدُنْ كقول ذي الرمة:

١١٦. لَدُنْ غَدْوَةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ الصَّحَى      وَحَثَّ الْقَطْبُ الشَّخْطَانُ الْمَكْلُفُ

ونصبه قيل على تشبيه لَدُنْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمَتَوْنِ وقيل على إضمار كان الناقصة وقيل على التمييز وقد سمي بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لَدُنْ تنوين الفرق. ولَدُنْ مفعول أول بالرّوا وإضافة مفعول ثانٍ ومفعول فُجِرَ محذوف تقديره فُجِرَ مَا أَصِيفَ إِلَيْهِ ونصب مبتدأ خبره نَدَرَ وبها متعلق بنصب. ثم قال:

وَمَعَ مَعَ يَبْهًا قَلِيلٌ وَثِقِلَ      فَتَحَ وَكُنْ لِسُكُونٍ يَهْلُ

من الأسماء اللازمة للإضافة مع وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة لنظرية وتفرد فيلزم نصبها على الحال نحو جاء الزيدان ممّا أى جميعاً وقد حكى جرّها وحكى سبويه من قولهم ذهب من معه. وقوله مع فيها قليل يعنى أن فيها لغتين فتح العين وسكونها ولغة السكون

(١١٥) صدره.

صريح هوان والهن ورثة

والبيت من الطويل، وهو لقطامي في ديوانه ص ٤٤، وعروة الأدب ٧/٧٦، والبر ٣/١٣٧، وسط البيت ص ١٣٢، وشرح التصريح ٤٦/٢، وشرح شواهد النسخ ص ٤٥٥، ومعاذ التنقيص ١/١٨١، والمقاصد الحوية ٣/٤٢٧، وبلاسية في الأشباه والنظائر ٤/٤٢٧، وأوضح المسالك ٣/١٤٥، وتحليل الشواهد ص ٢٦٣، وشرح الأشموسى ٢/٣١٨، ومضى فليب ص ١٥٧، وجمع الهوامع ١/٢١٥.

ولشاهد فيه قوله: لَدُنْ شَبَّ حيث أضاف لفظ «لَدُنْ» إلى جملة «شَبَّ» وعامله المستر في

(١١٦) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة ص ١٥٦٥، وشرح المفصل ٤/١٠٢، ولسان العرب ٢/٤٩٦ (شحج)، ١٣/٣٨٣ (لَدُنْ).

ولشاهد فيه قوله: «لَدُنْ غَدْوَةٌ» حيث نصب «غدوة» به «لَدُنْ».

قليلة وقوله ونقل فتح وكسر يعنى فى لغة السكون إذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها فمن حركها بالفتح فتحخيف ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وقول المرادى هما مرتنان لا مفرعان غير صحيح بل هما مفرعان لا مرتبان لأن لغة الفصح لا يحدث الساكن فيها حكماً وإسماً يحدث فى الساكنة ويدل على صحة ما ذكرته قوله لسكون فحعمل الفتح والكسر لأجل السكون ومع معطوف على لندن فى البيت الذى قبله ولتقدير الزموا وإضافة لندن ومع ومع الساكن العين متداً وقليل غيره وفيها متعلق بقليل ولا يصح أن يكون مع المفتوح العين مبتداً والحملة بعده خبر لأن ذلك لا يؤخذ منه حكم مع فى لزومها الإضافة بل يؤخذ منه أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول. ثم قال:

وَأَضْمُ بِنَاءٌ غَيْرُكَ إِنْ عَدِمْتَ مَا      لَهُ أَضِيفَ نَاوِيًا مَا عَدِمْتَ

غير من الأسماء اللازمة للإضافة وقد تحلوا منها لفظاً وذلك مفهوم من قوله إن عدمت ما له أضيف يعنى إن عدمت فى اللفظ وقوله ناولياً ما عدما يعنى أن المضاف إليه يكون محذوفاً لفظاً وناوياً معنى وفهم منه أنه إن لم يعدم المضاف إليه لم يبن على الضم وأنه إن حذف ولم يبن لم يبن أيضاً على الضم وأن المعنى ناوياً معنى ما عدم دون لفظه فهو على حذف مضاف لأنه إذا نوى لفظه ومعناه كان محزباً كما لو لفظ بالمضاف إليه وغير مفعول بأضمم وبناء مصدر فى موضع الحال أى ناوياً وإن عدمت شرط وما مفعول بعدمت واقع على المضاف إليه وأضيف صلة لما وله متعلق بأضيف والضمير العائد من الصلة إلى الموصول اليه فى له والضمير فى أضيف عائد على غير وناوياً حال من الفاعل بأضمم أو من التاء فى عدمت وما مفعول بناوياً وهى واقعة على المضاف إليه وصلته عدما. ثم قال:

لَبْلُ كَنَسِرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ      وَدُونَ وَالْجِهَاتُ أَيُّهَا وَعَلُ

لما قدم حكم غير وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة ونوى المضاف إليه الحق بغير فى ذلك الحكم قبل وما بعده عقب وبعد نحو قوله عز وجل: ﴿لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤١] وحسب كقولك ما عتدى غير درهم حسب وأول نحو ابدأ بهذا من أول ودون نحو من دون والجهات يعنى الجهات الست وهى يمين وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام تقول جئتك من تحت ومن فوق وعن يمين وشمال فهذه كلها تبنى على الضم كغير إذا عدم ما أضيف إليه ونوى معناه دون لفظه. ثم قال:

وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

هذا نصريح بما فهم من قوله ناوياً ما عدما فإنه إن لم ينو لم ين على الضم فلم ين إلا الإعراب وهو الأصل إلا أن قوله نصباً يوهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب إن كان ظرفاً كقوله:

١٧. فساح لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أعصم بالماء الرلال

وبخر، فإذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله عروجل، «لَنْلِ الْأَمْزَمِ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ» [الروم: ٤] في قرءة من جر ونون وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له وخص النصب بالذكر لكثرة. والحاصل أن قبلاً وما بعدها لها أربعة أحوال نصريح بالمضاف إليه ونبتة معنى ولفظاً وهدمه لفظاً ومعنى وهي في هذه الأحوال الثلاثة معربة وعدم ذكر المضاف إليه ونبتة معنى لا لفظاً وهي في هذه الحالة مبنية على الضم وإنما بنيت في هذه الصورة لأن لها شبهاً بالحرف لتوغلها في الإبهام فإذا انضم إلى ذلك تضمن معنى الإضافة ومخالفة. لتطوّر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه كمثل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم لأنه أقوى الحركات تنبيهاً على عروض شبه البناء. وقبل مبتداً وخبره كبير ويجوز ضبط غير وقبل بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الأصل لأنها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء ووجه الضم أنه ذكرها على الحالة التي تكون عليها في حال قطعها عن الإضافة وأم بعد ودون وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به ووجهه ما تقدم في قبل وغير وهي معطوف على قبل والجهات وعلى كذلك والراء في أعربوا تعود على العرب ونصب مصدر في موضع الحال أي ناصبين ويجوز أن يكون منصوباً على حذف الجار أي بنصب وقبله مفعولاً بأعربوا ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لا وجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكرا ومن متعلق بذكر وغير داخل فيما بعد قبل لأنه قد قبل كبير ونطق بعل مبنياً على الضم ووجهه ما تقدم في بعد ودون. ثم قال:

(١٧) البيت من الوافر، وهو ليريد بن الصمق في خزنة الأدب ٤٢٦/١، ٤٢٩، ولسان العرب ١٥٤/١٢ (حم)، ولبعد بله بن يعرب في الدور ١١٢/٣، والقصائد المحوية ٤٣٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٦/٣، وتذكرة البحاة ص ٥٢٧، وخزانة الأدب ٥٠٥/٦، ٥١٠، وشرح الأصمعي ٣٢٢/٢، وشرح النصريح ٥٠/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧، وشرح قطر الندى ص ٢١، وشرح المعصل ٨٨/٤، ومعجم الهوامع ٢١٠/١، ويرى «المرات» و«المعجم» مكان «الزلال».

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَ

ما يلي المضاف هو المضاف إليه والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب كقوله تعالى: ﴿وَأَشْرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمُجَازِلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حب المجمل وكقوله عز وجل: ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهل القرية وما موصولة وهي مبتدأ وصلتها يلي المضاف وخبرها يأتي حذفاً ونصب خلف على الحال من الضمير في يأتي العائد على ما وعنه متعلق بخلفاً وفي الإعراب متعلق بيأتي وإذا متعلق بخلفاً أو بيأتي. ثم قال:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا نَقَدْنَا

الوجه في حذف المضاف أن يتوب عنه المضاف إليه في الإعراب كما تقدم وقد بقي المضاف إثبه مجروراً كما لو صرح بالمضاف والذي أبقوا هو المضاف إليه لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما إلى آخر البيت أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله:

لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُسْتَبَاحاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ حُطِفَ

يعنى أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا حذف المضاف إلا بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على ما قبله لفظاً ومعنى كقوله:

١١٨. أَكَلْتُ مَرِيئاً تَحْسِبُ امْرَأَةً وَارْتَوَيْتُ الدُّبَّ لِلدِّلِيلِ نَاراً

فإن مضاف إليه كل وحذف كل ويقي نار مجروراً لأن المضاف الذي هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف إلى امرئ وما موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها وهي

(١١٨) البيت من المتشابه، وهو لأبي ذؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١، وأما ابن الحاجب (١١٨/١، ١٣٤/١، ٢٩٧، وغرارة الأدب ٩/٥٩٢، ١٠/٤٨١، والقدور ٥/٣٩، وشرح التصريح ٢/٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩، وشرح شواهد المعنى ٢/٧٠٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٠، وشرح المفصل ٣/٢٦، والكتاب ١/٦٦، والمقاصد الحوية ٣/٤٤٥، ولعمري من ريد في ملحق ديوانه ص ١٩٩، ولبسة في الأسماء والفظائر ٨/٤٩، والإنصاف ٢/٤٧٣، ولتوضيح المسائل ٣/١٦٩، وغرارة الأدب ٤/١١٧، ٧/١٨٠، ورمع السبسي ص ٣٤٨، وشرح الأشموني ٢/٢٣٥، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩، وشرح المفصل ٣/٧٩، ١١٢، ٨/٥٢، ٩/١٠٥، والمحاسب ١/٢٨١، ومعنى التليب ١/٢٩٠، والمغرب ١/٢٣٧، ومعجم الهوامع ٢/٥٢، والشاهد فيه قوله «ونار» حيث حذف المضاف «كل» وأبلى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مسائل له، وهو قوله «كل امرئ».

اسم يكون ومماثلاً غير يكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطفت وعليه متعلق بعطف وفي عطفت ضمير يعود على ما والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه . ثم قال .

وَيُحَذَفُ لثَانِي تَبَيَّنَ الْأَوَّلُ كَسَحَابِهِ إِذَا بِهِ يَنْصَبِلُ

يعنى أن الثانى الذى هو المضاف إليه يحذف ويبقى الأول الذى هو المضاف على الحالة التى كان عليها مع اتصال المضاف به من حذف التنوين إن كان مفرداً أو النون إن كان متى أو مجموعاً على حده لكن بشرط نيه عليه بقوله :

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِصَافَةٍ إِلَى مِثْلِ لُذْبِي لَهُ أَضْفَتْ الْأَوَّلَا

يعنى أن بقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحالة التى كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول وذلك مثل قولهم قطع الله يد ورجل من قالها أى قطع الله يد من قالها فحذف من قالها وبقي يد غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه لأنه قد عطفت رجل مضافاً إلى مثل المحذوف، ومنه قول الشاعر :

١١٩ . يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا يَسْرُبُهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَسَدِ الْأَسَدِ

فذرأى مضاف إلى محذوف مثل الذى الذى أضيف إليه المعطوف عليه وكحاله فى موضع الحال من الأول وإذا متعلق بالاستقرار العامل فى كحاله وهى مضاعفة إلى يتصل به متعلق يتصل وبشرط متعلق يمحذف وإلى متعلق بإضافة والذى واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته أضفت وله متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول . ثم اعلم أن المضاف والمضاف إليه كالثىء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة إلا فى ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور النحويين وأما النظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين جازئ فى السعة ومخصوص فى الضرورة وقد أشار إلى الأول بقوله :

فَصَلَ مِضافٌ ثَبَةً فَمِلَ مَا بَصَتْ مَفْضُولاً أَوْ طَرَفًا اجْرَ وَكَمْ يَمُتْ  
فصل يعمي

(١١٩) البيت من المسرح ، وهو للقرطوبى فى غرارة الأدب ٣/٣١٩ ، ٤/٤٠٤ ، ٥/٢٨٩ ، وشرح شواهد المحمى ٧٩٩/٢ ، وشرح المفصل ٣/٢١ ، والكتاب ١/١٨٠ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٥١ ، والمقصد ٤/٢٢٩ ، وبلا سمة فى الأشياء والخطرات ١/١٠٠ ، ٢/٢٦٤ ، ٣٩٠ ، وتحليص الشواهد من ٨٧ ، وحرارة الأدب ١٠/١٨٧ ، والنحى من ٦/١٠٧ ، وروصف المباني من ٣٤١ ، وسر صناعة الإعراب من ٢٩٧ ، وشرح لأصمى ٢/٣٣٦ ، وشرح عمدة الحفاظ من ٥٠٢ ، ولسان العرب ٣/٩٢ (معد)، ١٥/٤٩٢ (ب)، ومضى الشيب ٢/٣٨٠ ، ٦٦١

فجعل الجائز في السعة ثلاثة أنواع: الأول أن يكون المضاف شبيهاً بالفعل والفعل بينهما مفعول المضاف فمثل نوعين الأول المصدر كقراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ يَكْبُرُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ينصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم مفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل. الثاني اسم الفاعل كقوله عز وجل في قراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسِنُ اللَّهُ مُحَلِّفٌ وَعَدُهُ رَسُولُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] مفصل بين محلف ورسله بالمفعول وهو وعده لأن المضاف اسم الفاعل واسم الفاعل شبيه بالمضاف هذا معنى قوله: (فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً) النوع الثاني أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف معمول المضاف كقوله:

١٢٠. كُتِحت يوماً صخرةً بحسبيلٍ

وهذا معنى قوله أو ظرفاً وفهم منه جواز الفصل بالمجرور إذ الظرف والمجرور من واحد ومن ذلك قوله:

لَا أَنْتَ مَعْتَادٌ عَلَى الْهَيْجَا مَصَابِرَةٌ

ففصل بين معتاد ومصابرة بقوله الهيجا. النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ما حكى الكسائي هذا غلام والله زيد لفصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يحب فصل يمين. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وَأَضْطَرَّ أَرَأَى وَحِجْرًا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بَسَغَتْ أَوْ زَيْدًا

فجعل الفصل للاضطرار ثلاثة أسواع: الأول أن يكون الفاصل أجنبياً بمعنى أجنبياً من المضاف كقوله:

(١٢٠) صدره.

فَرَفَضِي بِغَيْرِ لَا أَكُونُ وَمَدْحِي

والتبت من الطويل وهو بلاسية في أوضح المسالك ٣/ ١٨٤، والذوق ٥/ ٤٣، وشرح الأسموني ٢/ ٣٢٨، وشرح التصريح ٥٨/ ٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢٨، ولسان العرب ١١/ ٤٤٧ (حسن)، والمقصد الحوي ٣/ ٤٨١، وجمع الهوامع ٢/ ٥٢.

والشاهد به قوله «كُتِحت يوماً صخرةً» فإن قوله: «كُتِحت» اسم فاعل مضاف إلى معموله، وهو قوله «صخرة» وقد جعل بينهما بالظرف وهو قوله: «هيوماً».

١٢١. كما خط لكتاب مكف يوماً يهودي يقارب أو يبريل

فصل بين كف ويهودي يوم وهو أجنبي من المضاف أى غير معمول له. الثاني أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعته أى ينعت المضاف كقول الشاعر:

١٢٢. نجوت وقد بل المرادى سيفه من ابن أبى شيبخ لأباطح طالب

أراد ابن أبى طالب شيخ لأباطح وهو المراد بقوله أو بعث. الثالث النداء كقول الشاعر:

١٢٣. وهاق كعب بجير متقد لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقر

وهو المراد بقوله أو ندا وفصل مفعول مقدم بأجز وهو مصدر مضاف إلى المفعول وشبه فعل نعت لمضاف وما موصولة واقمة على الفاصل وصلتها نصب والصمير المائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهى فاعل بفصل ومفعولاً أو ظرفاً حالان من ما أو من الصمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه فى حال كونه مفعولاً أو ظرفاً وفصل يمين مفعول لم يسم فاعله يعيب وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والتقدير لم يعيب أن يفصل اليمين المضاف واضطراراً مفعول له وهو تعليل لوجد وفى وجد ضمير عائد على الفصل وبأجنبي متعلق بوجد.

(١٢١) البيت من التوخر، وهو لأبى حبة المبرى فى الإتصاف ٤٣٢/٢، وعروة الأدب ٢١٩/٤، والدرر ٤٥/٥، وشرح التصريح ٥٩/٢، ومكتاب ١٧٩/١، ولسان العرب ٣٩٠/١٢ (صم)، والمقاصد الحوية ٤٧٠/٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٨٩/٣، والحصان ٤٠٥/٢، ودرصف الديالى ص ٦٥، وشرح الأسموسى ٣٢٨/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٥، وشرح المعصل ١٠٣/١، ولسان العرب ١٥٨/٤ (حبر)، والمفطس ٣٧٧/٤، وجمع الهوامع ٥٢/٢

والشاهد فيه قوله «بكت يوماً يهودي» حيث فصل بالظرف «يوماً» بين المضاف والمضاف إليه.

(١٢٢) البيت من الطويل، وهو لمعاوية بن أبى سفيان فى الدرر ٤٦/٥، وشرح التصريح ٥٩/٢، والمقاصد الحوية ٤٧٨/٣، وبلا نسبة فى شرح الأسموسى ٢٥٨/١، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٦، وجمع الهوامع ٥٢/٢.

والشاهد فيه قوله «من ابن أبى شيبخ لأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو قوله «أبى» والمضاف إليه، وهو قوله: «هالك» بالنعته نظيرة التشبيه.

(١٢٣) البيت من البسيط، وهو لجبير بن زهير فى الدرر ٤٨/٥، والمقاصد الحوية ٤٨٩/٣، وجمع الهوامع ٥٣/٢، وبلا نسبة فى شرح الأسموسى ٣٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٥.

## المضاف إلى ياء المتكلم

أَحْرَمًا أَصِيفَ لِيَا أَكْسِرَ إِذَا      لَمْ يَكْ مُعْتَلًا كَرَامٍ وَقَدْ  
أَوْ يَكْ كَانَسِي وَزَيْدِي مَذَى      جَمِيعُهَا إِلَيَا مَعْدُ فَتَحَهَا اخْتَذَى  
وَتَدَغَمَ إِلَيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ      مِمَّا قَلِيلَ وَأَوْ صَمٌّ فَاتَّكَبَسَرُهُ يَهْنُ  
وَتَمَّا سَلَّمَ وَبِى الْمُتَقَصُّورُ عَنْ      هُتْبِيلٍ تَقْلِيلُهَا بِأَيَّ حَسَنَ

إنما أفرد هذا الباب بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذى قبله فمنها أن أحرع المضاف إلى الياء يكون مكسوراً وإلى ذلك أشار بقوله: (آخر ما أضيف للياء اكسر) نحو هذا غلامى وصاحبى وصديقى ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم وقد أشار إلى الأول بقوله: (إذا • لم يك معتلاً) يعنى ما لم يكن المضاف إلى الياء معتلاً الآخر وشمل المقصور والمنقوص ولذلك أتى بمثالين فقال: (كرام وقذا) فرام مثل للمقوص وقد مثال للمقصور والقذا ما يقع في العين ثم نبه على الثانى والثالث بقوله: (أو يك كابينين ورديين) يعنى أو يك مثنى كابينين أو جمعاً على حده كريدتين وفهم من كلامه أن هذه الأشياء نعى ذكرت لا يكون ما قبل الياء فيها مكسوراً . وأما حكم الياء في نفسها فقد نبه عليه بقوله: (فذى • جميعها الياء بعد فتحها اختذى) ذى إشارة إلى الأربعة المذكورة يعنى أن هذه الأشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله اختذى وجوب فتحها ولهم من تخصيصه الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو غلامى وغلامى ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله:

(وتدغم الياء فيه والواو وإن      ما قبل واو ضم فأكسره يهن • وألفا سلم)

يعنى أن ما قبل ياء المتكلم إن كان ياء أدغمت في الياء وشمل المنقوص نحو رمى والمثنى والمجموع على حده في حالة الجر والنصب نحو مررت بزيدى ورأيت زيدى ومررت بمسلمى هي زيدتين ومسلمين والواو يعنى في جمع المذكر السالم في حالة الرفع وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله وفهم من قوله: (وإن ما قبل واو ضم) أن ما قبل الواو هي الجمع يكون مضموماً فيجب كسره بعد قلب الواو ياء وإدغامها في الياء نحو هؤلاء مسلمى ويكون مفتوحاً فيبقى على حاله نحو هؤلاء مصطفىى في جمع



مصطفى وقوله وألفاً سلم أى اتركها على حالها وشمل المقصور نحو فتأى وعصأى والمنى  
فى حال الرفع نحو هذان غلاماى هذه لغة جمهور العرب وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء  
ويدغمونها فى ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله: (وفى المقصور عن \* هذيل انقلابها ياء  
حسن) وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف الثنية لا تبدل عندهم وفهم منه أيضاً أن ابياء  
المبدلة من الألف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين: الأول منهما ساكن فتقول هذا فتى،  
ومن ذلك قول الشاعر:

١٢٤. سَقَوْا هَوًى وَأَعَقُّوا لَهَاوَهُمْ فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ حَسْبٍ مَصْرَعٌ

وقوله آخر مفعول باكسر وأل فى الياء للمهد إما لما فى الترجمة من قوله ياء المتكلم أو فى  
أول الكتاب من قوله وقبل يا لنفس وقوله فذى مبتداً وجميعها تأكيد له والياء مبتداً ثان  
وفتحها مبتداً ثالث واحتذى خبر المبتداً الثالث والضمير المستتر فيه عائد على فتحها  
والجملة خبر المبتداً الثانى الذى هو الياء والضمير العائد عليه من الجملة الهاء فى فتحها  
والجملة خبر المبتداً الأول والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها فحذف وهو منوى  
ولذلك بنيت بعد ويجوز أن يكون جميعها مبتداً ثانياً وهو وما بعده خبر المبتداً الأول والرباط  
فى هذا الوجه الهاء فى جميعها والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذى كان يعود على  
المبتداً الأول فى الوجه الأول والياء مفعول لم يسم فاعله وعيه متعلق بتدغم والهاء فى فيه  
عائدة على ياء المتكلم وإن شرط وما مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم ويهن  
فعل مضارع مجزوم على جواب الأمر وهاء مضمومة من هان يهن إذا سهل ولا يصح  
كسرها لأنه مضارع وهن يهن إذا ضعف لأن المراد به إذا أدغم يسهل ويخفف لا يضعف وألفاً  
مفعول مقدم بسلم وانقلابها مبتداً وياء منصوب على إسقاط لام الحر وحسن خبر انقلابها  
وعن هذيل متعلق بحسن وكذلك فى المقصور.

(١٢٤) البيت من الكامل، وهو لأبى ذؤيب فى إنباء الرواة ١/٥٢، والدرر ٥/٥١، وسر صناعة الإعراب ٢/٧١٠،  
وشرح أشعر الهذيل ١/٧٢، وشرح شواهد المعنى ٢/٢٦٢، وشرح نظر الندى ص ١٩١، وشرح المنص  
٣/٣٣، وكتاب اللامات ص ٩٨، ولسان العرب ١٥/٣٧٢ (هوا)، والمحتجب ١/٧٦، والمقاصد الحوية  
٣/١٩٣، ومعجم الهوامع ٢/٥٣، وبلاسية فى أوضح المسالك ٣/١٩٩، وخواص الأدب ص ١٧٧، وشرح  
ديوان الحماسة للصرزوقي ص ٥٢، وشرح الأشموني ٢/٣٣١، وشرح ابن عفيف ص ٤٠٨، والمغرب  
١/٢١٧.

و شاهد به قوله «هَوًى» والأصل: هَوَايَ فقلب الألف ياءً على لغة هذيل، وأدغمها فى ياء المتكلم

## إعمال المصدر

يُفَعِّلُهُ الْمَصْدَرُ الْحَقَّ فِي الْعَمَلِ      مُضَافاً أَوْ مُخَرَّجاً أَوْ مَعَ أَنْ  
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ      مُحَلَّةٌ وَلَا تَمُ مَصْدَرٍ عَمَلٍ

(بفعله المصدر الحق في العمل) يعني أن المصدر يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل إن كان لازماً نحو عجبت من قيام زيد وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد نحو عجبت من ضرب زيد عمرًا ويتمدى بحرف الجر إن كان فعله يتمدى بذلك الحرف نحو أعجبنى مرور بزيد ويتمدى إلى مفعولين إن كان فعله يتمدى إليهما نحو عجبت من إعطاء زيد عمرًا درهمًا وكذلك المتعدى إلى ثلاثة نحو عجبت من إعلام زيد عمرًا بكرةً شاخصًا وهذا كله مستفاد من قوله: بفعله المصدر الحق في العمل، وهذا سواء كان مضافاً أو مجرداً من الإضافة أو مقروناً بال وإلى ذلك أشار بقوله: (مضافاً أو مجرداً أو مع ال) فإعماله مضافاً أكثر من إعماله مجرداً وإعماله مجرداً أكثر من إعماله مقروناً بال وإلحافه بعده في العمل المذكور ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

(إن كان فعل مع أن أو ما يحل \* محله)

يعني أنه لا يحمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل وأن أو ما المصدرين نحو أعجبنى قيامك أي أن تقوم وعجبت من قيامك الآن أي مما تقوم وشمل قوله أن الناصبة وللمخففة وفهم منه أن المصدر إذا لم يحل محله أن أو ما لا يحمل عمل الفعل نحو له صوت صوت حمار ولذلك جعل صوت الحمار معمولاً لفعل محذوف وقد تقدم ثم قال:

(ولاسم مصدر عمل)

اسم المصدر هو ما في أوله ميم مزيدة لغير المفاعلة نحو المحمدة والمضرب أو كان لغير الثلاثي بوزن ما لثلاثي نحو الوضوء والغسل فمن فعلهما ترويضاً واغتسل، وإنما فعل الناطم هذا السمع من المصدر لقلة عمله وفي تشكيل عمل تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن إعماله قول عائشة رضي الله عنها: من قبله الرجل امرأته الوضوء فأحصل قبله وهو اسم مصدر لأن فعله قبل. والمصدر مفعول مقدم بالحق وبفعله وفي العمل متعلقان بالحق ومضافاً وما بعده أحوال من المصدر وإن كان فعل شرط ومع في موضع الصفة لفعل وما معطوف على أن ويحل في موضع خبر كان ومحله نصب على المصدر ولاسم مصدر عمل مبتدأ وخبر. ثم قال:

وَتَعْدُ جَرَّةٌ أَلْبَدَى أَصِيفَةً      كَمَلٌ يَتَعَصَّبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَةً

قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً أو مجرداً أو مقروناً بال فالمضاف إن كان مضافاً إلى الفاعل كمل ينصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله كمل ينصب نحو أعجبنى أكل ريد الخبر ومعه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥٦] وإن كان مضافاً إلى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله أو برفع نحو أعجبنى أكل الخبز عمرو ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِغْنَاءٍ﴾ [آل عمران: ٩٧] في أحد التأويلات وإضافته إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل وقوله كمل ينصب لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو أعجبنى أكل زيد وإلى المفعول ولا يذكر فاعل نحو أعجبنى أكل الخبز ، ومنه قوله عز وجل ﴿يَسْأَلُ نَعَجَتِكَ﴾ وبعد متعلق بكمل والذي مفعول بجره وجره مصدر مضاف إلى الفاعل والذي مفعول به فهو مصدر مضاف كمل بالمتنصب وأضيف له صلة الذي والضمير العائد على المتنصب الهاء في له وفي أضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمل وأو برفع معطوف عليه وأو للتقسيم لا للتخيير . ثم قال :

وَجُرُّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَأَى فِي الْأَشْبَاعِ السَّحْنَ فَحَسَنَ

قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول فإن أضيف إلى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب إن قدر بأن وفعل الفاعل ومرفوع إن قدر بأن وفعل المفعول فيجوز في تابع المضاف إليه إذا كان فاعلاً الجر على اللفظ والرفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فنقول أعجبنى أكل زيد الظريف بالجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على الموضع وكذلك أعجبنى أكل زيد وعمرو وأعجبنى أكل اللحم والخبز بالجر حملاً على اللفظ وبالنصب حملاً على الموضع على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل وبالرفع على الموضع أيضاً على تقدير المصدر بأن وفعل المفعول ، والتقدير أن أكل الخبز واللحم وقوله المحل شامل للأوجه المذكورة كلها ، والأحسن في ذلك العمل على اللفظ ، ولذلك بدأ به . وقوله وجر فعل أمر وما مفعول بجر ، وهي موصولة أيضاً ، وصلتها يتبع ، وما الثانية مفعول بيبيع ، وهي موصولة أيضاً وصلتها جر ومن شرطية في موضع رفع بالابتداء وخبرها راعى وفي متعلق براعى وللمحل مفعول براعى والعام حواب الشرط وحسن خبر مبتدأ محذوف تقديره ففعله حسن .

## إعمال اسم الفاعل

كَفَيْتُهُ اسْمُ فَاعِلٍ فِي التَّعْمَلِ      إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَفْرُوبٍ

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وقاعله جارياً مجرى العمل في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال. قوله: (كفعله اسم فاعل في العمل) يعني أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً نحو أقائم ريد وينصب المفعول إن كان متعدياً لواحد نحو أضارب ريد وعمراً وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين نحو أمعط زيد عمراً درهماً وهذه كلها مستفادة من قوله: (كفعله اسم فاعل في العمل). لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين أشار إلى الأول منهما بقوله: (إن كان عن مضيه بمعزل) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه أشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو أنا ضارب زيداً هكذا أو لأن كان بمعنى الماضي لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر، ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

وَوَلَّى اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ بَدَأٍ      أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْتَنْدَ

يعني أن من شرط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله وذكر من ذلك خمسة مواضع الأول أن يلى الاستفهام نحو أضارب أنت عمراً. الثاني أن يلى حرف النداء نحو يا طائعاً جبلاً والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف لأن التقدير يا رحلاً طائعاً جبلاً وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لأنه خاص بالاسم. الثالث أن يلى نفيًا نحو ما ضارب أنت ريداً. الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو مروت برجل ضارب عمراً وفي ضمن ذلك الحال لأنها صفة في المعنى نحو جاء زيد ركباً فرساً. الخامس أن يكون مسنداً وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو زيد ضارب عمراً وإن زيداً ضارب عمراً وكان زيداً ضارباً عمراً وظننت زيداً ضارباً عمراً لأن اسم الفاعل في هذه المثل كلها مستند. واسم الفاعل مبتدأ وخبره كفعله وفي العمل متعلق بالاستفهام الذي في الخبر، وإن كان شرط والباء في بمعزل ظرفية بمعنى في والمجرور خبر كان وعن مضيه متعلق بمعزل والهاء في مضيه عائدة على اسم الفاعل واستفهاماً مفعول بولئى وأو حرف ندا وأو نفيًا معطوفان على استفهام أو جا معطوف على ولئى ومستنداً معطوف على صفة. ثم قال:

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ حُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ التَّعْمِلَ الَّذِي وَصَفَ

يعنى أن اسم الفاعل يأتى معتمداً على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة للمذكور كقول الشاعر:

١٢٥. كَاطِطٌ صَخْرَةً يَوْمًا لِيَوْهِنَهَا      فَلَمْ يُصِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ  
أى كوعل ناطح وقد تقدم أن ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب والضمير فى يكون اسمها وهو عائد على اسم الفاعل ونعت غيرها وعرف فى موضع الصفة لمحدوف. ثم قال:

وَأِنْ يَكُنْ صِلَةٌ أَوْ نَعْيٌ الْمُضَى      وَغَيْبِيهِ إِضْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

يعنى أن سم الفاعل إذا وقع صلة لآل حمل العمل المذكور مطلقاً حالاً كن أو مستقلاً أو ماضياً وإنما حمل مطلقاً لأنه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لأنه لما كان صلة وأعطى بمر فوجه من الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً فأعطى حكمه فى العمل كما أعطى حكمه فى صحة عطف الفعل عليه كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصْطَفِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨] و﴿وَأَقْرَبُوا اللَّهَ فَرَضًا خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]. وقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ فالزُن به نفعا [العاديات: ٣، ٤، ١]. قلت جعلته واقفاً صلة آل مسوغاً لعطف الفعل عليه فيه نظر لأنه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة نحو قوله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَالِتٍ﴾ [الملك: ١٩] وإن يكن شرط وصلة آل غير يكن وانفاء جواب الشرط وإعماله مبتدأ وغيرها قد ارتضى وفى المضى متعلق بارتضى. ثم قال:

نَعْسَانٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ      فَيُكْثَرُ عَنْ صَاحِبِ نَدِيلٍ  
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ      وَفِي قَبِيلٍ قُلٌ ذَا دَمْعٍ

يعنى أن هذه الأئمة الخمسة التى هى فعال ومفعال وفعول وفعل وفعل متساوية فى أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وقوله فى كثرة أى مراداً به الكثرة أى التكثير

(١٢٥) ليت من السبب، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١١١، وشرح التصريح ٢/٦٦، والمقاصد لحوية ٣/٥٢٩، وبلا سبب فى الأضاني ٩/١٤٩، وأوضح المسالك ٣/٢١٨، وقرئ على الجملة ص ٧٤، وشرح الأشموس ٢/٣٤١، وشرح شعور الذهب ص ٥٠٦، وشرح ابن حنبل ص ٤٢١  
و شاهده قوله كاطط صخرة حيث أعيد لسم الفاعل المتون وهو قوله: «ناطق» عمل محله، معناه به «صخرة» اعتماداً على الموصوف المقدر، والتقدير: كوعل ناطح صخرة.

وهي الزيادة في الفعل ولذلك تسمى أمثلة المبالغة، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية:

وقد بصير فاعل فعلا تكثيراً أو فعولاً أو مفعلاً

ويحتمل عندي أن يكون أراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد: وفي فعيل قلّ ذا وفعل. ويدل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية وأكثرها استعمالاً فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل أما إعمال فعال فتحو ما حكى سيبويه من قولهم أما العمل فأنا شرّاب وأما إعمال مفعال فتحو إسه لمنحار بونكها وأما إعمال فعول فتحو قول الشاعر:

١٢٦. ضروبٌ يهمل السيف سوق سماتها إذا عدموا راداً فإنك عقر

وأما فعيل فتحو إن الله سميع دعاء من دعاء، وأما إعمال فعل فتحو قوله:

١٢٧. حذرُ أموراً لا تفسيرُ وأمنٌ من ليس مُنجيه من الأقدار

وفعال مبتدأ وأو مفعال أو فعول معطوفان على فعال ويبدل خبر المبتدأ وفي كثرة وعن فاعل متعلقان ببديل وأفرد ببديلاً وهو خبر عن أكثر من واحد لأن فعلاً قد جاء الإخبار به عن النجم وما مفعول يستحق وهي موصولة وصلتها له ومن عمل متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر وذا فاعل بقلّ وفي فعيل متعلق بقلّ وفعل معطوف عليه. ثم قال:

وما سوى المُفردِ مثلهُ جَميلٌ في الحكمِ والشُّرُوبِ حينَما حَمِلَ

ما سوى المفرد وهو المثني والمجموع وشمل الجمع الذي على حد المثني وجمع التفسير فالثنية نحو هذان ضاربان زيداً والجمع نحو هؤلاء ضاربون عمرواً وضرب زيداً

(١٢٦) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب ١/ ٢٤٢، ٢٤٥، ١٢٦/ ٨، ١٥٧، وبندرد ٢٧١/ ٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٠، وشرح التصريح ٢/ ٦٨، وشرح شذور الذهب ص ٥٠٥، وشرح معجم ٦/ ٧٠، والكتاب ١/ ١١١، والمقاصد الحوية ٣/ ٥٣٩، وبلاسية في أوضح المسالك ٣/ ٢٢١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥، والمقتضب ٢/ ١١٤، وجمع الهوامع ٢/ ٩٧، وعشاهد به قوله «ضروب يهمل السيف سوق سماتها» حيث عملت صيغة المبالغة وهي قوله «ضروب» عمل الفعل، فرفعت الماعل، وهو التفسير المستتر فيه، وحببت المفعول، وهو قوله «سوق».

(١٢٧) البيت من الكامل، وهو لأمان اللاحق في خزانة الأدب ٨/ ١٦٩، ولأبي يحيى اللاحق في المقاصد الحوية ٣/ ٥٤٣، وبلاسية في خزانة الأدب ٨/ ١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٤٤، وشرح المعجم ١/ ٧١، ٧٣، والكتاب ١/ ١١٣، ولسان العرب ٤/ ١٧٦ (حذر)، والمقتضب ٢/ ١١٦.

والشاهد به قوله «حذر أموراً» حيث عملت الصفة المشبهة «حذر» على وزن «فعل» وقيل «اليت مصرع

فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل وما مبتدأ وهو موصول صلت  
سوى المفرد والضمير المستتر في جعل هو العائد على المبتدأ وفي الحكم متعلق بجعل  
وكذلك حيثما . ثم قال :

وَأَنْصَبَ بِدَى الْإِعْمَالِ تَلَوًا وَخَفِضَ

يعنى بدى الإعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكور وشمل اسم الفاعل وأمثله  
المبالغة والتلو التابع وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز وإن كان على  
حالات الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول أنا ضارب زيداً وضارب زيد وهذا ضاربان  
زيداً وضارباً زيد وهذا ضاربون زيداً وضاربو زيد وضارب زيداً وضارب زيد، هذا حكم ما  
يتعدى من اسم الفاعل وما هو بدل منه إلى واحد وإن كان متعدياً إلى أكثر من واحد فقد نبه  
عليه بقوله :

وَهُوَ لَنْصَبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضَى

يعنى أن اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف إلى الأول  
نصب ما هذا الأول وشمل ذلك المتعدى إلى اثنين نحو أنا معطى زيد درهمًا والمتعدى إلى  
ثلاثة نحو أنا المعلم زيداً عمراً منطلقاً وشمل أيضاً ما كان منصوباً باسم الفاعل على غير  
المفعولية كالظرف نحو أنا ضارب زيداً اليوم وفهم منه أن المنصوب بعد اسم الفاعل  
المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل المذكور على المشهور  
نحو أنا معطى زيد درهمًا أمس فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر لأنه إنما جعل الحكم فى  
ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى الماضى لم يستوفها وتلو مفعول بالنصب  
وهو مطلوب لانتصب واخفض فهو من باب التنازع وكذلك بدى وهو مبتدأ خبره مقتضى  
ولنصب متعلق بمقتضى . ثم قال :

وَأَجْزَرَ أَوْ أَنْصَبَ تَابِعٌ لَدَى انْخَفَاضٍ كَسُمِّنْتَنِى جَاءَ وَمَالًا مِّنْ نَّهْنٍ

إذا جر اسم الفاعل ما بعده جازى فى تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل  
جميع التوابع واختلف فى التايب له ف قيل اسم الفاعل المضاف وقيل بفعل مضمر وهو  
مذهب سيبويه وكلام الناظم محتمل للمذهبين إذ لم ينص على ناصبه لكنه صرح فى شرح

الكافية بأنه محمول على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور وتامع مفعول بانصب وهو مطلوب أيضاً لاجر فهو من باب التنازع ثم مثل بقوله: (كمتنى جاء ومالاً من نهض) فمن في المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض ومبتنى خبر مقدم وهو مضاف إلى جاء ومالاً معطوف على الموضع ثم قال:

وَكُلُّ مَا قُورِرَ لاسْمِ فاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلا تَصَاوُرٍ

يعنى أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة في اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال أو مطلقاً إذا كان صلة آل وشرط الاعتماد وكل مبتدأ مضافة لما وهو موصولة وصلتها قرر ولاسم متعلق بقرر ويعطى . . إلخ خبر عن كل وبلا تفضل تنميم للبيت لصحة الاستثناء عنه بما قبله . ثم قال:

فَهُوَ كَمُعْطٍ صَيِّحٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كِفَاةً يَكْتَفَى

يعنى أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه كما أن اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه فنقول زيد مضروب أبوه فيرتفع ما بعد مضروب عن أنه مفعول ثم يسم فاعله كما تقول ضرب أبوه وكفعل خبر هو وصيغ في موضع الصفة لفعل وفي معناه في موضع الحال من الضمير في صيغ أى صيغ للمفعول في حال كونه موافقاً له في المعنى وأتى بمثال من المتعدي إلى مفعولين وهو قوله كالمعطى كفاةً يكتفى فالمعطى مبتدأ وآل فيه موصولة وفي المعطى ضمير مستتر عائد على آل وهو المفعول الأول بالمعطى وكفاةً مفعول ثان للمعطى ويكتفى خبر المبتدأ . ثم قال:

وَقَدْ يُضَافُ قَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

يعنى أن اسم المفعول انفراد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى كقولك زيد مكسو العبد وأصله مكسو عبده ومثله قوله محمود المقاصد الورع وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه وفاعل يضاف وهو إشارة إلى اسم المفعول ومرتفع نعت لاسم ومعنى منصوب على حذف الجار أى في معنى والورع مبتدأ وخبره محمود وهو مضاف إلى المقاصد وأصله محمود مقاصده .



## أهتية المصاءر

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثى ومزىء فالثلاثى أربعة أقسام متعددة ولازم مكسور العين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار إلى الأول بقوله:

فَعْلٌ قِيَاسٌ مُصَدَّرٌ الْمُتَعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ تَمْرَدٌ رَدَاً

يعنى أن مصدر الفعل الثلاثى المتعدى يأتى على فعل بكون العين وشمل قوله المعدى فعل المفتوح العين نحو ضرب ضرباً وقيل المكسور العين نحو فهم فهماً والمعتل العاء نحو وعد وهذا والمعتل العين نحو باع بيعاً وقال قولاً والمعتل اللام نحو رمى رمياً وغزاً غزواً والمضغف نحو ردّ ردّاً وفعل خبر مقدم وقياس مبتدأ ومن ذى فى موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ وقياس خبر لأن فعلاً معرفة بالعلمية . ثم أشار إلى الثانى بقوله:

وَفَعْلٌ اللَّازِمُ بِأَيْهِ قَمَلٌ تَمْرَحُ وَتَخْشَوُى وَتُكْشَلُ

هذا هو القسم الثانى من الفعل وهو اللازم المكسور العين وقياس مصدره أن يأتى على فعل بفتح العين ويستوى فى ذلك الصحيح كفرح فرحاً وأشر أشراً والمعتل اللام كجوى جوى وعمى عمى والمضغف كشلل شللاً وقطط قطعاً وفعل مبتدأ واللازم نعت له وبه مبتدأ ثان وفعل خبر المبتدأ الثانى وهو وخبره خبر الأول . ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وَقَمَلُ اللَّازِمِ بِمِثْلِ قَمَدَا لَهْ قَمُولٌ بِأَطْرَافٍ كَمَدَا

يعنى أن فعل اللازم يأتى مصدره على فعمل واستوى فى ذلك الصحيح نحو قعد قعدوا والمعتل العين نحو حال حوولاً والمعتل اللام نحو سما سمواً وفدا فدوناً وفعل مبتدأ واللازم نعت له ومث منسوب على الحال من الضمير المستتر فى اللازم ويجوز أن يكون مفعولاً بفعل محذوف تقديره أعنى وفعل مبتدأ وخبره فى له والجملة خبر المبتدأ وباطراد فى موضع الحال من فعمل ثم إن اطراف فعمل فى فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوحاً لأحد الأوزان المذكورة فى قوله:

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاً أَوْ قَمَلًا مَادَرٍ أَوْ فِعَالًا

مذكر فى هذا اليت ثلاثة أوزان وميدكر رابعاً بعد وهى فعال بكسر العاء وفعلان بفتح الفاء

والعين وفعال بضم الفاء وما ظرفية مصدرية ومستوجباً خبر يكن وفعلاً مفعول بمستوجب وأو فعلاً وأو فعلاً معطوفان على فعلاً ثم بين معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال:

فَأُولَ لَدَى امْتِنَاعٍ كَأَيِّ      وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا

لِلدَّالِ فَعَمَّالٌ أَوْ لَصَّوْتُ

(فأول لذي امتناع كأبي) يعني بأول فعلاً وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أبي إياه ونفر نفاراً وفر فراراً بمعنى نفر وقوله: (والثاني للذي اقتضى تقبلاً) يعني بالثاني فعلاً وهو أيضاً مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو لمح لمعاً وجعل حولاً وغلث القدر غلياً وقوله: (للدال فعال) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل الدال على الداء نحو سعل سعالاً وزكم زكاماً. ثم قال: (أو لصوت) يعني أن فعلاً يكون أيضاً مصدرًا في فعل اللازم الدال على الصوت نحو نعى نعاءً ونعرت الشاة نعاراً ورجى البعير رجاءً ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء ولفعل الدال على الصوت وقوله:

وَشَمْلٌ • سِيرٌ وَصَوْتٌ الْفَعِيلُ كَصَهْلٌ

هذا هو الوزن الرابع وهو فاعيل ويكون مصدرًا مطردًا في فعل اللازم الدال على السير نحو فاعل ذملاً ورسم رسمًا والدال على الصوت نحو صهل صهيلًا وهذا معنى قوله وشمل سيرًا وصوتًا الفاعيل وقوله فأول مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه وصف لمحذوف والتقدير ففعال أول وغيره لذي امتناع أي لصاحب فعل ذي امتناع فهو على حذف مضاف والثاني مبتدأ وأصله والثاني محذوف الياء واستغنى عنها بالكسرة وخسره للذي واقتضى صلة الذي وتقلباً مفعول به يقتضى وفعال مبتدأ وغيره للدال وأراد الداء فقصره ضرورة ولصوت معطوف على الداء والتقدير فعال مصدر للداء وللصوت وشمل فيه لغتان شمل يشمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وهي التفصيحي إلا أنه ينبغي أن يضبط بالفتح في الماضي صوتًا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد والفاعل بضم ويشمل وسيرًا مفعول بضم وصوتًا معطوف عليه. ثم أشار إلى الرابع فقال:

فَعُوْلَةٌ فَعَمَلَةٌ لِقَمْلًا      كَصَهْلٍ الْأَسْمَرُ وَزَيْدٌ حَمْرًا

يعنى أن فعل المصموم العين لا يكون إلا لازماً فيطرود في مصدره ورناء. الأول فعولة نحو سهل الأمر سهولة وصعب صعوبة. والثاني فعالة نحو جزل زيد جزالة ونظف نظافة وضخم ضخامة وفصح فصاحة. وفعولة مبتدأ وفعالة معطوف عليه بحذف حرف المعطف ولفعلاً خبر المبتدأ. ثم قال:

وَمَا أَنَّى مُحَالِفًا لِمَا مَصَى      فَبِأَنَّهُ الثَّقَلُ كَسُحَطٍ وَرِصَا

يعنى أن ما عاين ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو متقول سماعاً عن العرب وفهم منه أن جميع ما تقدم من المصدر مقيس وفهم أيضاً منه أن مصادر الثلاثي أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين سخطاً وهو مصدر سخط وقياسه سخط بفتح الخاء وقد جاء كذلك، ورضاً هو مصدر رضى وقياسه رضا بفتح الراء وفهم من قوله كسخط في إثباته بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس. وما مبتدأ وهى شرطية وخبرها أنى ومخالفات حال من الضمير المستتر فى أنى وهو الضمير العائد على المبتدأ ولما متعلق بمخالفات والفاء جواب الشرط والجملة بعدها جواب الشرط. ولما فرغ من مصادر الثلاثي شرع فى بيان مصدر المزيد فقال:

وغير ذي ثلاثة مقيس \* مصدره

يعنى أن غير الثلاثي من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع وشمل قوله غير ذي ثلاثة الرباعى الأصول نحو دحرج والمزيد من الرباعى نحو احرنجم والمزيد من الثلاثي نحو استخرج وله أبنية كثيرة. ويبدأ منها بفعل فقال:

كفمنون المسقود

يعنى أن فعل المشدد العين نحو قدس يأتي مصدره على تفعيل نحو قدس تقديساً وعدم تعليل. وغير مبتدأ ومقيس خبره ومصدره فاعل مقيس ويجوز أن يكون مقيس خبراً مقدماً ومصدره مبتدأ والجملة خبر المستند. ثم قال:

وركه تركيبة وأحبالاً      إحصالاً من نحلاً بحملاً

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرهما وكلها من الثلاثي المزيد الأول زكه وهذا أمر من زكى مصدره يأتي على تركية ومثله نعى تنمية ومسى تسمية. الثاني أجمل وهو أمر من أجمل ومصدره يأتي على إجمالاً ومثله أكرم إكراماً وأعطى إعطاء. الثالث تجمل وهو فعل ماضٍ ومصدره يأتي على تفعل ومثله تكلم تكلماً وتعلم تعلماً وزكه وما بعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله كقذّس التقديس وإجمالاً مصدر أجمل وهو مضاف إلى من وهي موصولة وصلتها تحملاً وقدم المصدر على فعله والتقدير من تجمل تجملاً ثم قال :

وَأَسْتَعِدَّ اسْتِعَادَةً ثُمَّ أَمَّمَ • إِقَامَةً

ذكر في هذا فعين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد الأول استعد وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره يأتي على استعادة ومثله استقام استقامة الثاني أمم وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتي على إقامة ومثله أجاز إجازة ثم قال :

وَعَالِيَاءَ فَإِنَّهُ لَمَّا رَمَ

الإشارة للمصدرين معاً وإنما أفردته على إرادته ما ذكر وإنما لزم التاء لأن استعادة أصلها استعوذاً وإقامة أصلها إقواماً فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلب الواو ألفاً وحذفت إحدى الألفين وحوّض منها التاء وفهم من قوله وغالباً أنها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم أراء إراء واستفاه استفاهاً وإذا مبتدأ ولزم خبره والتاء مفعول يلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ ولزم خبره وهذه مفعول مقدم يلزم. ثم قال :

وَمَا يَلِي الْأَخْرُسُ دُءً وَأَفْتَحَا مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِي مِمَّا اسْتَحَا بِهِمْزٍ وَصَلٍ كَاصْطَفَى

هذا صابط في مصدر كل فعل افتتح بهجمة الوصل يعني أن الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان العمل مفتوحاً بهجمة الوصل مده وافتح ما قبل المدة فينشأ من ذلك الألف ثم يكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث وما موصولة مفعول مقدم بمد وهو مطلوب أيضاً لاقتح فهو من باب التنازع ومع متعلق بمد وكذلك مما وهي موصولة وصلتها افتتحا وبهمز متعلق بافتتح ثم مثل بقوله : (كاصطفى) فتقول اصطفى اصطفاً ومثله انطلق انطلاقاً واستخرج استخراجاً واقتدر اقتداراً. ثم قال :

وَضَمَّ مَا • يَرْتَعُ فِي امْتَالٍ قَدْ تَلَمَّعَا

يعنى أن مصدر تفعّلل يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدرًا نحو تلملم تلملمًا ومثله تدرج تدرجًا وتغنّ وتغنّ تنغّ وتغنّ فعل أمر وما مفعول به وهو موصول وصلته يربح ويحتمل أن يكون ضم فعلًا ماضيًا مبنيًا للمفعول وما مفعول لم يسمّ فاعله والأول أشهر ثم قال:

فَعْلَلٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لَفَعْلَلًا

يعنى أن فعّلل يأتي مصدره على فعلال وعلى فعلة نحو دحرج دحرجًا ودحرجة وفهم منه أن مصدر الملحق بفعل كمصدر فعّلل نحو جلبب وحوقل فتقول جلبب جلببًا وجلبية وحوقل حيقالًا وحوقلة إلا أن المقيس منهما فعلة دون فعلال وقد نبه على ذلك بقوله:

وَأَجْمَلَ مَقْيَسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا

وجمعهما في التسهيل مقيسين معًا. وفعلال مبتدأ وفعلة معطوف عليه والخبر لفعلا وثانيًا مفعول أول باجمل ومقيسًا مفعول ثان ولا عاطفة أولًا على ثانيًا. ثم قال:

لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ

يعنى أن فاعل له مصدران وهما الفعّال والمفاعلة نحو قاتل قاتلاً ومقاتلة وخاصم خصامًا ومخاصمة والفعّال مبتدأ والمفاعلة معطوف عليه والخبر في المجرور قبله. ثم قال:

وَفَيْرٌ مَا مَرَّ السَّمَاعُ هَادِلَةٌ

يعنى أن ما تقدم من مصادر غير الثلاثي هو القياس وما جاء على خلافه هادله السماع أى صار عديلاً له وما جاء من ذلك قول الراجز:

١٢٨. سَأَتِ تُزَيُّ دَلُوها تُزَيُّ كَمَا تُزَيُّ شَهْدَةٌ صَبِيًّا

وقياس مصدر نزي نزية مثل زكى تزكية ومن ذلك أيضاً كذاب فى مصدر كذب وقياسه

(١٢٨) البحر بلا سبة فى الأشياء والظواهر ١/ ٢٨٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤٠، والمحاضر ٢/ ٣٠٢، وشرح الأشموس ٢/ ٣٤٩، وشرح التصريح ٢/ ٧٦، وشرح شواهد الشافية ص ٦٧، وشرح ابن حنبل ص ٤٣٣، ٤٣٥، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٦٥، وشرح المفصل ٦/ ٥٨، ولسان العرب ١١/ ٣٧٣ (شهل)، ١٥/ ٣٢٠ (برا)، والنفاصد السوية ٣/ ٥٧١، والمغرب ٢/ ١٣٤، والنصف ٢/ ١٩٥

و لشاهد فيه قوله «تَزَيُّ» حيث ورد مصدر الفعل الذى على وزن «فَعَّلَ» المعنى «اللام على «تعميل» كما يحىء من الصحيح اللام، وهذا شاذ، وقياسه «تَفَعَّلَ» نحو «تَوَصَّيْتُ» و«تَسَيَّيْتُ».

تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها مر والسماع مبتدأ وعادله في موضع خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ثم قال :

وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلْسَةٍ      وَفَعْلَةٌ لِمَرْءٍ كَحَلْسَةٍ  
 فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بَالِثًا الْمَرْءَ      وَشَذِبَ فِيهِ هَنَةً كَالْحِنَرَةِ

يعنى أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثي أتيت بفعلته بفتح الفاء وسكون العين نحو جلس جلسة وضرب ضربة وإذا أردت الهيئة أتيت بفعلته بكسر الفاء نحو جلس جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلته كرحمة وعلى فعلته كدربة فلا يكون في إلحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقرينة تدل على ذلك ثم قال : (في غير ذي الثلاث بالث المرة) يعنى أن مصدر غير الثلاثي إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره القياسي فنقول في نحو أكرمه إكراماً إذا أردت المرة إكرامة وفي نحو انطلق انطلاقاً فلو كان المصدر من ذلك مبنياً على التاء نحو زكى تركية واستعاذ استعاذة لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو زكه تركية واحدة . وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد إلا على وجه لشلوذ وإلى ذلك أشار بقوله : (وشذ فيه هيئة كالحمرة) يعنى أنه قد جاء الهيئة على فعلته في مصدر غير الثلاثي كقولهم الخمرة وهو من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار ومثله العمة من اهتم والقمصة من تقمص والقبعة من تنقب والمرة متداً والخمر في قوله بالتاء وإنما حذف التاء في الثلاثي لأنه راعى تأنيث الحرف والتقدير في غير الفعل صاحب الثلاث الأحرف وفي الثلاث متعلق بالاستقرار العامل في الخبر أو في موضع الحال من الفاعل بالاستقرار .

### أهنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

الفعل على قسمين ثلاثي وغير ثلاثي فالثلاثي بالطر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع معنوح العين ومكسور العين متعدد فهذا هو القسم الأول ومكسور العين لازم وهو القسم الثاني ومضموم العين ولا يكون إلا لازماً وهو الثالث وقد أشار إلى الأول بقوله :

كفَاعِلٍ ضَعِ اسْمُ مَفَاعِلٍ إِذَا      مِنْ ذِي ثَلَاثٍ سَكُونٌ كَسَفَا

المراد بقوله كفَاعِلٍ هذا الوزن الذى على صيغة فاعل وأمراد باسم الفاعل الذى هو صفة دالة على فعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل

كضارب أو على غيره كمكرم ومدحرج وشمل قوله من ذى ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثي ثم أخرج فعل اللازم ومعل لا يكون إلا لازماً بقوله:

وَهُوَ قَلِيلٌ مِّنْ قَسَمَةٍ وَقَسِمٌ غَيْرُ مُقَدَّرٍ

وهو ضمير عائد على فاعل في البيت قبله يعنى أن فاعلاً قليلاً في اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو فره العبد فهو فاره وسلم فهو سالم وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي وهو ثلاثة أنواع مفتوح العين متعدد نحو ضارب فهو ضارب وغير متعدد نحو قعد فهو قاعد ومكسور العين متعدد نحو شرب فهو شارب واسم فاعل مفعول بصغ وكفاعل وإذا متعلقان به والظاهر أن يكون تامة بمعنى يوجد ومن ذى متعلق بها وهذا يحتمل أن يكون من غلوت الصبي باللين أى ريبته به فيكون متعدداً ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أى سال فيكون لازماً واسم الفاعل منهما معاً على فاعل والمراد بقليل شاذ ولذلك قال بعد بل قياسه وقوله وهو قليل مبتدأ وخير وفى متعلق بقليل وغير معدى حال من فعل الأخير . ثم أشار إلى النوع الثانى من المثاليين فقال :

بَلْ قَسَمَةٌ قَسِمٌ  
وَالْقَسَمُ قَسَمٌ

لذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان ففعل وأفعل وفعلان وتحوز فى إطلاق اسم الفاعل عليها وإنما هى صفات مشبهات باسم الفاعل . ولما كان كل واحد من هذه الأوزان مختصاً بمعنى فى الفعل يقتضيه به على ذلك بالمثال فقال :

نَحْوُ أَشْرٍ • وَنَحْوُ صَدَيٍّ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

ففعل للأعراض نحو فرح فهو فرح وأشْر فهو أشْر وفعلان للامتلاء وحرارة البطن نحو غرث فهو غرثان وصدى فهو صديان وأفعل للخلق والألوان نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو أجهر . ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله :

وَقَسِمٌ أَوْكَى وَقَسِمٌ مَقَسِمٌ      كَالضَّخْمِ وَالْحَمِيلِ وَالْفَعْلُ جَسَمٌ  
وَأَقَسِمٌ لِيهِ قَلِيلٌ وَقَسِمٌ      وَيَسْوَى الْفَاعِلُ قَدْ يَنْتَى فَعْلٌ

يعنى أن الأولى بفعل المضموم العين فعل نحو سهل فهو سهل وضخم فهو ضخم ومعين نحو ظرف فهو ظرف وجعل فهو جعل وفهم من قوله أولى أن اسم الماعل منه يأتى على غير الوزين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله : (وأفعل فيه قليل وفعل) يعنى أن اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتى على وزن أفعل نحو حرش فهو أحرص وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن وفهم من تنصيصه على القلة فى أفعل وفعل أن الوزين السابقين كثيران . وقياسه مبتدأ خبره فعل وأفعل معطوف عليه وكذلك إعلان على حذف العاصف وأفعل مبتدأ وقليل خبره وفيه متعلق بقليل وفعل معطوف على أفعل . ثم قال :

(وبسوى الفاعل قد يبنى لفعل)

يعنى أن فعل المفتوح العين قد يأتى اسم فاعله على وزن غير فاعل ولم يذكر الوزن الذى يأتى على غير فاعل ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد والذى جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف وفهم من قوله قد يبنى اشتغال وبسوى متعلق بيبنى وفعل فاعل يبنى . ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثى شرع فى بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال :

وَرَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ      مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوْاعِلِ  
مَعَ كَسْرِ مُتَنَوِّلِ الْأَحْبَرِ مُطْلَقًا      وَضَمِّ مَبْنِيٍّ رَائِدٍ قَدْ سَقَبَ

أتى فى هذين البيتين بضابط فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وهو أنه إذا أردت اسم لفعل من غير الثلاثى أثبتت بوزن مضارعه إلا أنك تكسر ما قبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة ميمًا رائدة مضمومة وشمل غير الثلاثى الرباعى الأصول كيدحرج والرباعى المزيد كيدحرجم والثلاثى المزيد كيطلق ويستخرج فتقول فى اسم الفاعل من دحرج مدحرج ومن أخرجهم مخرجهم ومن انطلق منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله مع كسر متنول الأخير يعنى إذا كان مفتوحاً فى المضارع كسر فى اسم الفاعل نحو يتدحرج فتقول متدحرج وفهم من قوله مطلقاً أنه إذا كان مكسوراً فى المضارع يكسر فى اسم فاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق فى يطلق . وزنة المضارع مبتدأ وهو على حذف مضاف واسم فاعل خبره واستقدير وصاحب زنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل مبتدأ وزنة خبر مقدم ومن غير متعلق بزنة ومع فى موضع الحال من المضارع ومطلقاً حال من كسر وضم معطوف على كسر . ثم قال .



وَأِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَتَكَسَّرُ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمَثَلِ الْمُنْتَظَرِ

يعنى أن الحرف الذى قبل الآخر فى اسم الفاعل من غير الثلاثى إذا فتحت صار اسم مفعول فتقول فى اسم الفاعل من دحرج مدحرج وفى اسم المفعول مدحرج وفى اسم الداعل من انتظر منتظر وفى اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر المفعول فى هذا الباب لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات بها. وإن فتحت شرط والضمير فى منه هائذ على اسم الفاعل ومنه متعلق بفتحت وما مفعول بفتحت وهى موصولة وصلتها كان وانكسر فى موضع خبر كن وصار جواب الشرط. ثم قال:

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِي أَطْرَدُ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ

يعنى أن اسم المفعول من الثلاثى يأتى على وزن مفعول وقوله كات من قصد أى كالمفعول الأتى من قصد وهو مقصود ومثله مضروب من ضرب ومدعو ومرضى وأصل مدعو مدعو وأصل مرضى مرضى وزنة فاعل أطرد وفى اسم متعلق بأطرد. ثم قال:

وَنَابَ تَفْضِلاً عَنْهُ ذُو قَمِيلٍ نَحْوُ نَفْسَةٍ أَوْ نَفْسٍ كَحَبِيلٍ

يعنى أن صاحب هذا الوزن الذى هو فعل ناب عن مفعول نحو قتل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل يقاس وفهم من تشبيهه بنفثة ونفى أن فعلاً المذكور يجرى على المذكور والمؤنث بلفظ واحد نحو فتى كحبل ونفثة كحبل. وذو فاعل بناب وتفضلاً مصدر فى موضع الحال من ذو. ثم قال:

### الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدث وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه وإلى ذلك أشار بقوله:

صِفَةُ أَنْسُحِينَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن أن يجر بها ما هو فاعل بها فى المعنى نحو

أحسن الوجه إذ أصله الحسن وجهه وذلك لا يصح في اسم الفاعل وفهم من قوله استحس أن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه غير مستحسن نحو كاتب الأب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازها وفهم منه أيضاً أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه نصب والرفع على ما يأتي. وصمة مبتدأ واستحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعنى مصوب على إسقاط الخافض وبها متعلق بجر والمشبّهة خبر المبتدأ واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبانكسر على أنه مضاف إليه ويجوز أن يكون المشبهة المبتدأ وصفة خبره. ثم قال:

وَصَوِّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ      كَطَافِرِ الْقَلْبِ حَبِيبِ الظَّاهِرِ

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال وبهذين الوصفين خدعت اسم الفاعل فإن اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي وتكون للحال والاستقبال والمضى ثم أتى بمثالين وهو ظاهر وجميل فظاهر مصوغ من صهر وهو لازم والمراد به الحال وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضاً لازم ويراد به الحال، وفهم من تمثيله بالوصفين أن الصفة المشبهة تكون جارية على المعلى المضارع في الحركات والسكنات وعند الحروف كطاهر فإنه جار فيما ذكر على يظهر، وغير جارية عليه كجميل فونه غير جار على يجميل. وصوغها مبتدأ ومن لازم لحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبراً عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون محطوقاً على جر فاعل لأن جر لفعل بها مستحسن، وصوغها مما ذكر واجب. ثم قال:

وَحَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعْدَى      لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول زيد حسن لوجه كما تقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدى المعدى إلى مفعول واحد. وفهم من قوله على الحد الذي قد حدها أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد ولا ينبغي أن يحمل على جميع الشروط السابقة التي منها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه نص على أنها لا تكون إلا للحال بقوله لحاضر. وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف إلى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذي يتعلق به الخبر أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذي يتعلق به الخبر. وحاصله أن الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد فتصحب ما

بعدها إلا أنه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين ، وقد أشار إليهما بقوله :

وَسَقِّ مَا تَعْمَلُ فِيهِ يُحْتَسَبُ      وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَحَبِّ

يعنى أن الصفة تخالف اسم الفاعل في شيئين : الأول أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز أن تقول زيد الرجل ضارب وهو المنبى عليه بقوله : (وسق ما تعمل فيه يحتسب) . الثاني أنه لا يكون إلا سببياً كالمثال المتقدم بخلاف معمول اسم الفاعل فإنه يكون سببياً نحو زيد ضارب أباه ، وأجيباً نحو زيد ضارب عمراً وهو المنبى عليه بقوله : وكونه ذا سببية وجب . وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما موصولة وصلتها بعمل فيه والضمير عائد على الموصوف المجرور بنى ويحتمل في موضع خبر المبتدأ وكونه مبتدأ وإذا خبر الكون وهو مضاف إلى سببية ووجب خبره . ثم قال :

فَسَارِقٌ بِهَا وَنَصِيبٌ وَجُسْرٌ مَعَ الْإِل      وَدُونَ الْإِلِ مَصْحُوبٌ الْإِلُ وَمَا اتَّصَلَ

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُشَرَّفًا

فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها على الإضافة وقوله مع ال أي مع كون الصفة مصحوبة لال ودون ال أي مجردة من ال مصحوب ال أي المعمول للصفة وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه مضافاً لما بعده أو مجرداً يعنى من ال والإضافة فحاصله أن الصفة لها حالان مقرونة بال ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتصران بال وإضافة وتجرد فالمقرون بال نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه الثالث مضاف إلى المعرفة بال نحو وجه الأب الرابع مضاف إلى مجرد نحو وجه أبي الخامس مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جارتها جميلة أنفه السادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجهة جميل خالها السابع مضاف إلى موصول نحو :

وَالطَّبِيبُ كُلُّ مَا التَّمَلَّطَ بِهِ الْأُزْرُ

من قوله :

١٢٩. مفع بها قبل الأحبصار منزلة والطبى كل ما الشائت به الأرض  
الثامن مضاف إلى موصوف يشبهه نحو رأيت رجلاً حديد ستان رمع يطن به والمجرد من  
الإضافة وآل يشمل ثلاثة أنواع: الموصول نحو قوله:

١٣٠. أسيلات أندان رفاق حصورها وثيرات ما التفت عنبها المزرر

والموصوف نحو «جما نوال أعدّه» من قوله.

١٣١. أزور امراً حمصاً نوال أعدّه لمن أمه مستكفياً أرمّة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجهه. والصفة لها حالان كما تقدم وعملها رفع ونصب  
وجر ومعمولها له اثنا عشرة حالة كما تقدم فهو من ضرب اثنتي عشرة في ستة بانيات وسبعين  
وقد ذكر المرادى هذه الأوجه كلها وقال إنها من ضرب أحد عشر في ستة والمجموع ست  
وستون مسألة، والصواب أنها اثنان وسبعون مسألة. وأنا أرسم لك جدولاً كافلاً يجمعهم على  
ترتيب النظم. وهو هذا:

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه

(١٢٩) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/١٨٣، والمقاصد المحوية ٣/٦٢٥، وبلا نسبة في شرح  
الأشعري ٢/٣٥٧، وشرح التصريح ٢/٨٥  
والشاهد فيه قوله «والطبي كل ماء حيث أضيفت الصفة المشبهة «الطبي» إلى «كل» الذي هو مضاف إلى اسم  
الموصول «ماء»

(١٣٠) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في المقاصد المحوية ٣/٦٢٩، وليس في ديوانه ١ وبلا نسبة في  
شرح الأشعري ٢/٣٥٧، وشرح التصريح ٢/٨٦.  
والشاهد فيه قوله «وثيرات ماء» حيث أضيفت الصفة المشبهة إلى اسم الموصول.

(١٣١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشعري ٢/٣٥٧، وشرح التصريح ٢/٨٦، والمقاصد المحوية  
٣/٦٣١.

والشاهد فيه قوله «جما نوال» حيث رفع «جما» نوال مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً، ومن  
المعنى التقدير: جما نواله.

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	حسن	حسن
وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	حسن	حسن
وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب
الحسن	الحسن	حسن	الحسن	حسن	حسن
أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه
الحسن	الحسن	حسن	الحسن	حسن	حسن
خالها	خالها	خالها	خالها	خالها	خالها
الحسن كل	الحسن كل	حسن كل	الحسن كل	حسن كل	حسن كل
ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه
الحسن	الحسن	حسن	الحسن	حسن	حسن
سنان رمح	سنان رمح	سنان رمح	سنان رمح	سنان رمح	سنان رمح
يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به
الحسن	الحسن	حسن	الحسن	حسن	حسن
ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه
الحسن	الحسن	حسن	الحسن	حسن	حسن
نوال	نوال	نوال	نوال	نوال	نوال
أعده	أعده	أعده	أعده	أعده	أعده

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه	وجهاً	وجه	وجه	وجه	وجه

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها مفهومة من بيت واحد وثلاث بيت ووند مجموع وذلك قوله : (مارفع بها وانصب وجر مع آل ● ودون آل مصحوب آل وما اتصل ● بها مضاف أو مجرداً) فإذا قرأت فارفع بها فاجعل طرف سبابتك على البيت الأول من الجدول ومر به طولاً إلى البيت الأخير المقابل له وإذا قرأت عانصب فانقل سبابتك إلى البيت الثاني منه ومر به كذلك إلى البيت الأخير المقابل له وإذا قرأت وجر فانقله أيضاً إلى البيت الثالث ومر به كذلك إلى البيت الآخر وإذا قرأت مع آل فاجعل طرف سبابتك أيضاً على البيت الأول ومر به على البيتين للذين يليان بعده وإذا قرأت ودون آل فانقل سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من آل ومر به إلى آخر السطر ثم أشر بظاهر أمامك إلى البيوت التي تحتها مشيراً إلى الرفع والنصب والجر فإذا قرأت مصحوب آل فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومر به عرضاً إلى آخر السطر فإذا قرأت وما اتصل بها مضافاً فانقل أصبعك إلى الجدول الذي تحت الجدول الأول وأشر إلى معمول الصفة في ثمانية آيات طولاً والنسب الجدول عرضاً وهي المحتوية على المعمول المضاف وإذا قرأت أو مجرداً فانقله إلى آخر البيت الأول من الجدول الثلاثة الأخيرة وأشر إلى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع المجرد فقد استوليت بذلك جميع المسائل . ثم إن معمول الصفة قد يكون ضميراً كقول الشاعر :

١٣٢. حسن الوجه طلقه أنت في السـم وفي الحرب كالحـم مكـفهر<sup>١</sup>

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من آل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب إن فصلت أو قرنت بآل فالمفصولة نحو قولهم فريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها والمقرونة بآل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فهذه ثلاث مسائل فإذا أضيفت إلى المسائل المذكورة صارت الصور خمساً وسبعين هذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر

(١٣٢) البيت من الضعيف، وهو بلاسية في شرح الأشموش ٣٥٦/٢، والمقاصد الحوية ٣/٣٣٣

والشاهد به قوله «حسن الوجه طلقه أنت» حيث حمل «حسن الوجه» وهو صفة مشبهة، في الضمير البارز «أنت» مع أنه غير سببي، وقد شرط أن يكون معمول الصفة المشبهة سبباً بحلال اسم الماعل، فإنه يعمل في السببي والأجسبي، والمراد بالسببي المتبني بضمير صاحب الصفة لفظاً أو معنى.

وأحب من ذلك بأن المراد بالسببي ألا يكون أجنبيّاً، فإنها لا تعمل في الأجنبي، وأنا عملها في الموصوف فلا يشكك فيه

واختلاف عملها وكون الصفة مفرونة بأل أو مجردة منها فإذا نعت الصفة إلى مفرد مذكر وتثنية وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير وإلى مفرد مؤنث وتثنية وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمان صور مفرونة في خمس وسبعين بستمائة فإذا نعت الصفة أيضاً إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، صارت الصور ألفاً وثمانمائة من ضرب ثلاثة في ستمائة فإذا نعت معمول الصفة أيضاً إلى مفرد مذكر وتثنية وجمعه على الوجهين المذكورين وإلى مفرد مؤنث وتثنية وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مفرونة في ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه ويستثنى من هذه الصور لتكسیر فإنه لا يكون محمولاً جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صور مائة وأربعة وأربعون فالباقي أربعة عشر ألفاً ومائتان وستة وخمسون. ثم أعلم أن هذه الصور الاثنتين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها بقوله:

ولا تحرر بها مع ال سماً من ال خلاً ومن إضافة لنالها

يعنى أنه يمتنع إضافة الصفة المفرونة بأل إلى المجرد من ال ومن إضافة إلى ما فيه ال فشمع اثنتي عشرة مسألة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين وهما الأولى والرابعة فالأولى الحسن الوجه والرابعة الحسن وجه الأب بقيت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا أن الصورة السابعة وهي قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها أحازها في التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الإضافة فقال:

وما لم يخل فهو بالحوار وسمما

أي وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه ال أو إلى ما أصيف إلى المقرون بها فهو موسوم بالحوار وذلك صورتان كما تقدم الحسن الوجه والحسن وجه الأب. ثم إن هذه المسائل الجائرة تنقسم إلى حسن وقبيح وضعيف ونادر وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله تعالى إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها. وقوله أو مجرداً معطوف على ما اتصل أو بمعنى الواو والتقدير فارفع بها مصحوب ال وما اتصل بها مصافاً أو مجرداً

ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله مضافاً وأو على هذا على بابها من التقسيم والتقدير فارفع مصحوب أل وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً فقسم المتصل بالصلة إلى مضاف ومجرد .

### التعجب

أحسن ما قيل في حدّ التعجب قول ابن عصفور : هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها ، وخرج بها المتعجب من لعدم الزيادة عن نظائره أو قلّ نظيره . ثم إن التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين في هذا الباب وبغيرهما نحو : سبحان الله ، وبأفك من رجل ونحو ذلك إذا كان هناك قرينة تبينه وإنما اقتصر النحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لأطراد التعجب بهما ، وهما ما أفعل وأفعل به وقد أشار إلى الأول منهما فقال :

بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا •

أي انطق بوزن أفعل بعد ما فتقول ما أحسن ونصب تعجباً على أنه مصدر في موضع الحال أي متعجباً أو مفعول له أي لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ، ثم أشار إلى الثاني فقال :

أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ يَسَا •

يعنى أو جى بوزن أفعل قبل اسم مجرور بياء الجر فتقول أحسن يزيد فاتى بأفعل مكملأ بمعموله وهو المتعجب منه المجرور بالياء ثم كمل ما أفعل بقوله :

وَيَلَوُ الْفَعْلُ اشْعَبَهُ

يعنى أنك تأتى بعد ما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيداً وبذلك كمل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله :

كَمَا • أَوْفَى خَلِيلِيَا



فما في المثالين مبتدأ بمعنى شيء وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما وخليطينا مفعول بأوفى والهمزة في أوفى للنقل والتقدير شيء أو في خليطينا أي صيرهما واثنين، ثم مثل أفعل بقوله:

وَأَصْدَقَ بِهِيَ مَـ

فأصدق لفظه لفظ أمر ومعناه الخبر والباء زائدة في الفاعل والهمزة في أفعل للتصوير والتقدير أحسن زيد أي صار حسنًا، ثم قال:

وَحَذَفَ مَا بِهِ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيحَ      إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِيحُ

فشمّل ما التعجب منه بعد ما أفعل وبعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعل قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه:

١٣٣. جَرَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِنَفْسِهِ      وَبِيعَةٌ غَيْرًا مَا أَغْفُ وَأَكْرَمًا

أي ما أحفهم وأكرمهم ومثال حذفه بعد أفعل قوله عز وجل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مرهم: ٣٨) أي وأبصر بهم ولهم من قوله إن كان عند الحذف معناه يضح أن الحذف لا يجوز إلا إن كان معناه واضحًا وحذف مفعول باستبيح وهو مصدر مضاف إلى المفعول وما موصولة وصلتها تعجبت ومنه متعلق بتعجبت ومعناه اسم كان ويضح في موضع غيرها وهو مضارع وضح يضح بمعنى اتضح وعند متعلق بيضح، ثم قال:

وَفِي كَلَا الْعَمَلَيْنِ قَدَمًا أَرَمًا      مَنَعَ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُسَامًا

يعني أن فعلى التعجب وهما ما أفعله وأفعل به غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم أفعل لفظ الماضي ويلزم أفعل لفظ الأمر ومنع فاعل يلزم وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقدمًا منصوب على الظرف وفي كلا متعلق يلزم وكذلك قدمًا، ثم قال:

(١٣٣) البيت من الطويل، وهو للإمام علي بن أبي طالب، في ديوانه ص ١٧١، وتحليص الشواهد ص ٤٩١، والدرر ٢٤٠/٥، وشرح التصريح ٨٩/٢، والمقدّم القريد ٢٨٣/٥، والمقاصد النحوية ٦٤٩/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥٩/٣، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢، وفتح الهوامح ٩١/٢. والشاهد فيه قوله: «ما أغف وأكرم» حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه ضمير يدلّ عليه سياق الكلام، والتقدير: ما أحفهم وأكرمهم.

وَصَغُهُمْ مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا      قَابِلٌ فَخُلِ تَمْ غَيْرِ ذِي اثْنَيْنِ  
وغيرِ ذِي وَصَفٍ بِصَاهِي أَشْهَلًا      وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ قُعْلًا

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذي يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب، وهي ثمانية: الأولى أن يكون فعلاً وفهم ذلك من قوله من ذي ثلاث لأن ذي صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذي ثلاث. الثاني أن يكون ثلاثياً وفهم ذلك من قوله من ذي ثلاث فلا يصاغان مما راد على الثلاث. الثالث أن يكون متصرفاً وفهم ذلك من قوله صرفاً فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس ونحوهما. الرابع أن يكون قابلاً للفحشية فلا يصاغ من فعل لا يقبل المصلبة نحو مات وفنى. الخامس أن يكون تاماً فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله تَمْ. السادس أن يكون غير لازم للنفي كعاج يقال ما حج زيد بالدواء أى ما انتفع به ولا تستعمل فى غير النفي وذلك مفهوم من قوله غير ذي اثنا. السابع أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل نحو شهل وحمر وفهم ذلك من قوله وغير ذي وصف يصاهي أشهلاً. الثامن أن يكون مبنياً للفاعل فلا يصاغان من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله: وغير سالك سبيل فعلاً وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهي كلها مفردة إلا قوله صرفاً وتم فإنهما جملتان فعليتان. ثم قال:

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبَهُهُمَا      يَخْلَفُ مَا يَغُضُّ الشُّرُوطَ عَدَمًا  
وَمَصْدَرُ الْمَادِمِ يَخْدُ يَتَّصِبُ      وَيَخْدُ الْعِلَّ جَرَّةً بِالْبَاءِ يَجِبُ

يعنى أنه إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة توصل إلى ذلك بأن يصاغ للورنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويؤتى بمصدر الفعل العدم لبعض الشروط منصوباً بعد ما أفعل ومجروراً بالباء بعد أفعل مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تعجبت من البياض من نحو أبيض زيد ما أشدّ بياض زيد وأشدّ بياضه ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجيه وما أشبه ذلك وفهم من قوله ومصدر العدم أن ما لا مصدر له من الأفعال العدمية لبعض الشروط لا يتعجب منه البتة كالأفعال التى لا تتصرف وقوله وأشدّ وأشدّ مبتدأ وخبره يخلف وما مفعول يخلف وهي موصولة وصلتها عدم وبعض مفعول بعدم ولا بد من حذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتي التعجب المصوغتين مما عدم. ثم قال:

وَيَسُدُّوهُ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا دُكِرَ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ الْبُرْ

فهم من قوله وبالسدود احكم أنه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم ليعص  
الشروط وأن ذلك نادر أي غير مقيس ومما أتى من غير الفعل قولهم أقمن بريد لأنه من  
وصف لا فعل له ومما أتى من غير الثلاثي قولهم ما أعطاه من أعطى وما أفقره من افتقر ومما  
أتى من الفعل الذي أتى اسم فاعله على أفعل قولهم ما أجمعه وما أرعته ومما أتى من غير  
المتصرف قولهم ما أعساه وأعس به من عسى ومما أتى من الفعل المبني للمعمول ما أجنه من  
جن وما أولعه من ولع . ثم قال :

وَفِعْلُ هَذَا السَّابِ أَنْ يُقَدِّمَ مَقُولَهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الرَّمَ

شمل قوله وفعل هذا الباب الصيغتين المذكورتين وهى ما أفعله وأفعل به فلا يتقدم  
المتصرف على أفعل ولا المجرور بالباء على أفعل ، وفهم منه أن المصوب بما أفعل لا  
يتقدم على ما ولا يتوسط بين ما وأفعل وسبب ذلك عدم تصرفهما وفهم من قوله : ووصله به  
الزما أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشيء . ولما كان فى الفصل بينهما بالطرف والمجرور  
خلاف نبه على ذلك بقوله :

وَقَصْلُهُ بِطَرْفٍ أَوْ بِخَرْفٍ جَرَّ مُسْتَحْمَلٌ وَالْحَلْفُ فِى ذَلِكَ اسْتَقَرَّ

يعنى أن الفصل بالطرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل فى كلام العرب وفى  
ذلك خلاف مشهور ، وفهم من قوله مستعمل أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك ومن شواهد مع  
أفعل قرون عمرو بن معد يكرب : لله در بنى سليم ، ما أحسن فى الهيجاء لقاءها وأكثر فى  
الزيات عطاءها وأثبت فى المكروهات بقاءها ، ومن شواهد مع أفعل به قول بعض الأنصار :  
١٣٤ . وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن يكون المقدما

(١٣٤) البيت من الطويل ، وهو للمبلس بن مرفاس فى ديوانه ص ١٠٢ ، والدرر ٥ / ٢٣٤ ، والمقاصد الحوية  
٣ / ٦٥٦ ، وبلا نسبة فى الجي الداني ص ٤٩ ، والدرر ٥ / ٢٤٢ ، ٦ / ٣٢١ ، وشرح الأسموي ٦ / ٣٦٤ ، وشرح  
التصريح ٢ / ٨٩ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٥١ ، ولسان العرب ١ / ٢٩٢ ، (حب) ، والمقاصد الحوية ٤ / ٥٩٣ ،  
وجمع النوامع ٢ / ٩٠ ، ٩١ ، ٢٢٧ .

ولشاهد فيه قوله «أحبب إلينا أن يكون المقدما» حيث لفصل بين فعل التعجب «أحبب» وفاعله الذى هو  
المصدر المؤزك من «أن» وما بعدها بالجار والمجرور «إلينا» الذى هو معمول لفعل التعجب ، وهذا جائز

وقول الآخر:

١٣٥. أقيم بدار المحزم ما دامَ حرْمُها وأحر إذا حالت بأن أتحوّلا  
وقوله وفعل هذا الساب مبتدأ وخبره لن يقدم معموله ووصله مفعول مقدم بالزما وهو  
مصدر مضاف إلى المفعول وبه متعلق بوصله وفصله مبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى  
المفعول وبظرف متعلق بفصل ومستعمل خبر المبتدأ والخلف مبتدأ وفي ذلك متعلق به  
واستقر في موضع خبره.

### نعم ويش وما جرى مجراهما

هذا الساب مشتمل على قسمين الأول نعم ويش والثاني ما جرى مجراهما من الأفعال  
وبدا بنعم ويش فقال:

فَعَلَانِ عَيْسَرٌ مُتَصَرِّفِينَ نِعَمَ وَيَشَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

صرح بفعلية نعم ويش وفي ذلك خلاف ولعل البصريين أنهما فعلان ثم بين أنهما  
يرفعان اسمين بقوله رافعان اسمين، يعني أن كل واحد منهما يرفع اسماً ومجموعهما يرفع  
اسمين لا أن كل واحد منهما يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعمت لفعلين ونعم  
ويش مبتدأ ورافعان نعمت لفعلين أيضاً ولا يجوز أن يكون غير متصرفين ورافعان أخباراً  
لأنهما قيد في فعلين وليس المراد أن يخبر بهما عن نعم ويش واسمين مفعول به الرافعان، ولهم  
منه أن رفع الاسمين بعدهما على العاطلية لتصريحه بفعليتهما، ثم اعلم أن مرفوعهما يكون  
ظاهراً ومضمرًا، وقد أشار إلى الأول بقوله: (مَقَارَنِي إِلٍ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا • قَارَنَاهَا) ثم مثل  
للثاني بقوله: (كَنِعَمَ عَفْصَى الْكُرْمَا) ومثله قوله هو وجل: «وَلَنِعَمَ ذَارُ الْمُطْمِنِ» [النحل: ٣٠]  
ومثل الأول نحو قوله تعالى: «لَنِعَمَ الْمُؤْمِنِينَ وَنِعَمَ الْمُتَصَبِّرِينَ» [الحج: ٧٨] ثم أشار إلى الثاني  
بقوله: (وَيَرَفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ • مُبَيَّرًا).

(١٣٥) ليست من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٢، وتذكرة السجلة ص ٢٩٢، وحاشية البحرى ص  
١٢٠، وشرح التصريح ٩٠/٢، وشرح حملة الحفاظ ص ٧٤٨، والمقاصد الحوية ٦٥٩/٣، وبلاسة في  
أوضح المسالك ٢٦٣/٣، وشرح الأشعري ٣٦٩/٢.  
والشاهد فيه قوله «وأحر إذا حالت بأن أتحوّلا» حيث فصل بالظرف، وهو قوله «إذا حالت» بين من  
المتعجب، وهو قوله «وأحر» ويس معموله، وهو قوله: «بأن أتحوّلا».

وفهم من قوله يفسره مميز أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم بل التمييز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله: (كُنْتُمْ قَوْمًا مَعْتَرَةً) فتعم فعل ماضٍ والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله قَوْمًا وفهم من المثال أن نعم ويش لا يكتفيان بفاعلهما بل لابد من اسم آخر بعدهما وهو معتره ويسمى مخصوصاً وسيأتي. ثم قال:

وَجَمَعَ تَضْيِيزٌ وَفَاعِلٌ ظَهَرَ      فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اِشْتَهَرَ

يعنى أن في الجمع بين التضييز والفاعل الظاهر خلافاً مشهوراً. واستدل من أجاز ذلك بقوله:

١٣٦. تَزُوْدُ مِثْلُ زَادٍ أَبَيْكَ قَيْنَا      مَعَمَّ الرَّادُّ رَادُّ أَبَيْكَ رَادَا

وبآيات أخرى، وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر. ثم قال:

وَمَا مُنَيَّرٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ      فِي نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاعِلُ

إذا لحقت ما نعم ويش فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور، وتارة يليها الاسم كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] فإن يليها الفعل ففيها عشرة أقوال، وإن يليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال وكلامه صالح لجميع الأقوال وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً واقتصر في شرح الكافية على أنه إذا يليها الفعل على قولين: الأول أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف. والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء يقول الفاعل وإذا يليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص ويشى أن يحمل تمثله على أن لمراد في نحو نعم ما يقول الفاعل وشبهه مما لحقت فيه ما نعم ويش ليدخل فيه ما يليه الاسم وفي تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه أشهر القولين. ثم قال:

(١٣٦) البيت من التوافر، وهو لجبرير في عزلة الأدب ٩/ ٣٩٤، ٣٩٩، والحصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦، والدرر ٥/ ٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩، وشرح شواهد المغنى ص ٥٧، وشرح المفصل ٧/ ١٣٢، ولسان العرب ٣/ ١٩٨ (زود)، والمقاصد الحوية ٤/ ٣٠، وبلاسية في شرح الأشموسى ١/ ٢٦٧، وشرح شواهد المعنى ص ٨٦٢، وشرح ابن حنبل ص ٤٥٦، ومعنى اللبيب ص ٤٦٢، والمقنضب ٢/ ١٥٠. وتشاهد به قوله «نعم الرادُّ زاد أبيك زاداً» حيث جمع بين الفاعل للظاهر، وهو قوله «الرادُّ» والتمييز، وهو قوله: «زاداً» وهذا غير جائز عند بعض المحققين.

وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ      أَوْ خَسَرَ اسْمَ لَيْسَ يَبْدُو أَمَّا

المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالنس بعد بنس ، وفي إعرابه ثلاثة أوجه أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرباط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل وهذا قول متفق عليه الثاني أنه مبتدأ والخبر محذوف وهو قول مرغوب عنه وقد أجاره قوم منهم ابن عصفور ، الثالث أنه خبر مبتدأ مضمرة وهذا أيضا مختلف فيه ونسب المصنف إجازته إلى سيبويه وفهم من كلام الناطم الأقوال الثلاثة لأن قوله مبتدأ يحتمل الوجهين إذا لم يذكر الخبر وقوله ليس يبدو أيما معنى أنه إذا جعل المخصوص خبرا كان حذف المبتدأ واجبا وفهم من قوله بعد أن محل المخصوص يكون متأخرا عن فاعل نعم وبنس وبعد متعلق بذكر ومبتدأ حال من المخصوص . ثم قال :

وَأَنْ تَقْدِمُ مُشْعِرُ بِهِ كَفَى      كَالْعِلْمِ نَعَمَ الْمُقْتَنَى الْمُقْتَنَى

يعنى أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل نعم وبنس وشمل ذلك صورتين الأولى أن يذكر في الكلام الذي قبل نعم متصلا بها كالمثال الذي ذكره الثانية . أن يذكر في الكلام الذي قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ غَافِلًا رُبَّمَا نَعِمَ الْعَبْدُ ﴾ [ص : ٤٤] أى نعم العبد أبوب وقد يكون المشعر بالمخصوص في كلام غير المتكلم بنعم وذلك أن يتكلم متكلم فيقول مثلاً زيد حسن الأفعال فيقول المجيب نعم الرجل . ومشعر صلة لمحذوف والتقدير اسم مشعر ومعمول كفى محذوف والتقدير كفى عن ذكر المخصوص بعد والمقتنى المكتسب والمقتنى المتع .

ولما فرغ من أحكام نعم وبنس شرع في حكم ما جرى مجراهما فقال : (واجعل كبش ساء) يعنى أن ساء مساو لبش في المعنى والحكم فتقول ساء الرجل أبو جهل وساء رجلاً أبو لهب . وألف ساء منقلبة عن وار ووزنه فعل بضم العين وساء مفعول أول باجعل وكبش مفعول ثان . ثم قال :

واجعل فعلاً      من ذى ثلاثة كنتم منجلاً

بحوز أن ينشأ من كل فعل ثلاثى وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبنس من اللوم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبنس ويستوى في ذلك ما كان وضعه

على وزن فعل نحو ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥] وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضوء الرجل زيد وعلم الرجل عمرو يعني بقوله كنتم في الحكم لا في المعنى لأن فعل كما يقصد به الممدح يقصد به الذم نحو جهل الرجل زيد وقوله مسجلاً منصوب على الحال من فعل والمسجل المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقاً فيكون التقدير واجعل معلاً في حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز أن يكون حالاً من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنتم مطلقاً في جميع أحكامها. ثم قال:

(وَمِثْلُ نَعَمْ حَبِذاً) يعني أن حبذا مثل نعم مع فاعلها في المعنى لا في الحكم لاختلاف بعض أحكامها إلا أن في حبذا زيادة على نعم وهي الحب والتقريب من القلب وهي مستفادة من لفظ حب ثم قال: (الفاعل ذا) يعني أن ذا فاعل بحب وفهم منه أن حب فعل وفعل. ثم قال: (وإن ثُرّةً ذماً لفعل لا حبلاً) يعني أنك إذا أردت بحبذا الذم أدخلت عليه لا فتقول لا حبذا زيد فتساوى معنى يس لأن نفي الممدح ذم، وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

١٣٧. ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا  
ثم قال:

وأول ذَا المخصوص إذا كان لا تَمِيلُ بِذَا فَهوَ بِضَاهِي الْمَثَلِ

اعلم أن حبذا يحتاج إلى مخصص كما يحتاج إليه نعم فتقول حبذا زيد كما تقول نعم الرجل زيد وفهم من قوله وأول ذَا أن مخصص حبذا لا يكون إلا مشأخراً عن ذَا بخلاف المخصص بعد نعم فإنه يتقدم وفهم من سكوتهم عن إعرابه أنه مبتدأ وخبره في الجملة قبله كما سبق في مخصص نعم وقوله أيها كان يعني مذكراً كان أو مؤنثاً مردداً أو مثني أو مجموعاً وقوله لا تعدل بذاً يعني أن ذَا لا يكون إلا مفرداً مذكراً وإن كان المخصص على خلاف ذلك فتقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا العمرون وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقاً للمخصص في التأنيث والتثنية والجمع لكنه أفرد في الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعنى ذلك أنه مقوله فهو بضمه المثل أي يشابه المثل والأمثال لا تغير، ثم قال: (وما

(١٣٧) البيت من الطويل، وهو لدى الرمة في مطلع حيواته ص ١٩٢٠، والدر ٢٢٨/٥، وشرح ديوان الحماسة لعمرو بن قيس ص ١٥٤٢، وله أو لكثرة أم شحلة في المقاصد النحوية ١٢/٨، وبلاسة في شرح الأسموس ٣٨١/٢، وشرح التصريح ٩٩/٢، ومعجم الهوامع ٦٩/٢.  
والشاهد فيه أن حبذا قد تدخل عليها فلا فتساوى يس، وتصير حبذا للذم

سَوَى ذَا لِرَفْعٍ بِحَبٍّ أَوْ فَجَرٍّ • (بالبا) يعني أن حب قد يكون فاعلها غير ذا من الأسماء مع إرادة الممدح وفي فاعلها حيثند وجهان أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة وفي حائثا إذ ذك لعنان لضم وهو الأكثر والفتح وإلى ذلك أشار بقوله:

(وَرَدُّونَ ذَا انْتِظَامٍ الْعَاكِرُ) ووجه الفتح البقاء مع الأصل ووجه الضم أن الأصل حب بضم انباء فنقلت الصيغة إلى الحاء فتقول على هذا حب ريد وحب يزيد وحب يزيد. ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله:

١٣٨. فقلب اقتلوها عنكم سراجها وحُبُّها مقسولة حين تُقْتَلُ  
وما مفعول مقدم يرفع أو يجر فهو من باب التنازع وصلتها سوى.

### أفعل التفضيل

أفعل التفضيل مضاف ومضاف إليه وإنما أضيف إلى التفضيل لأنه دل عليه واحترز به من أفعل الذي ليس للتفضيل كأحمر وأشهر.

صَغُ مِنْ مَصْغُوعٍ بِهِ لِلتَّعْجُبِ أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبِ اللَّذَائِي

يعني أن أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ مه فعل التعجب ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب التعجب فأفعل مفعول صغ ومن مصوغ متعلق بصغ ومنه متعلق بمصوغ وكذلك للتعجب وأب فعل أمر من أبى أبى أى امتنع ولذلك مفعول بأب وهى لغة في الذى وأبى فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير عائذ على اللذ. ثم قال:

وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجُبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

(١٣٨) ليست من الطويل، وهو للأحطل في ديوانه ص ٢٦٣، وإصلاح السلق ص ٣٥، وخرائج الأدب ٩/٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١، والقدور ٥/٢٢٩، وشرح شواهد التنبيه ص ١٤، ولسان العرب ١١/٥٥١ (قتل)، ١٥/٢٢٧ (كفى)، والمقاصد النحوية ٤/٢٦٦، وبلاسية في أسرار العربية ص ١٠٨، وسر صدقة الإعراب ص ١٤٣، وشرح الأشموس ٢/٣٨٢، وشرح شافية إلى العاجب ١/٤٣، ٧٧، وشرح ابن عليل ص ٤٦١، وشرح عمدة الصائغ ص ٨٠٦، وشرح المفصل ٧/١٢٩، ١٤١، وجمع الهوامع ٢/٨٩، و«شاهد» به قوله «حُبٌّ» أو «حَبٌّ» أيها حيث جاء فاعل مفعول أو «حَبٌّ» غير «ذا» وكلا الوجهين جائز، ولكن إذا كان الفاعل «ذا» تميز فتح الحاء في «حَبٌّ»



قد تقدم في باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعض الشروط المصوغه لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ أفعل منه بأشد وشبهه وكذلك أيضاً يتوصل إلى صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل به إلى صوغ فعل التعجب إلا أنه نه على تمام الكيفية في التعجب بقوله ومصدر العادم إلى آخر البيت ولم ينه هنا على تمامها، وتامها أن يؤتى بمصدر العادم بعد أفعل منصوباً على التمييز فتقول أنت أشد بياضاً من زيد وأكثر استخراجاً من عمرو . وما مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسره صل وهي موصولة وصلتها وصل به ، وبه الأول متعلق بوصول وكذلك إلى تعجب ولما منع وبه الثاني متعلق بصل وهو على حذف مضاف تقديره مثل وإلى التفضيل متعلق بصل والتقدير وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع صل بمثله إلى أفعل التفضيل . ثم قال :

وأفعل التفضيل صلُّ أبداً      تقديراً أو لفظاً بمن إن حرداً

أفعل التفضيل على ثلاثة أقسام : مجرد من أل والإضافة ومعرف بال ومضاف وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول بمعنى أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة فلا بد من افتراضه بمن لفظاً كقوله عز وجل : ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى : ٤] أو تقديراً كقوله تعالى : ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَنفَى﴾ [الأعلى : ١٧] أي من الدنيا، ولهم منه أن ما سوى المفرد وهو المعرف بال والمضاف لا يقترون بمن ثم إن أفعل التفضيل بالنظر إلى مطابقة الموصوف على ثلاثة أقسام : لزوم عدم المطابقة ووجوب المطابقة وجواز الوجهين وقد أشار إلى الأول بقوله :

ورب مستكور يضاف أو جُسرّاً      ألزِمَ تدكّيراً وإن بُوحِداً

بمعنى أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أو مضافاً إلى نكرة يلزم الأفراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهذا أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو وزيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجسب والزيدون أفضل رجال . ويضاف مجزوم بأن وأر جرداً معطوف عليه وألزم جواب الشرط وتذكيراً مفعول ثان بالزوم وأن يوحدا معطوف على تذكيراً أي ألزم تذكيراً وتوحيداً وعبر بذلك عن عدم المطابقة . ثم أشار إلى الثاني بقوله : ﴿وَيَتْلَوْنَ الْكِتَابَ﴾ يعني أن أفعل التفضيل إذا دخلت

عليه أن لزمت مطابقتها لموصوفه فتقول زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأصقلان والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون والهندات الفضليات. وتلو أن طبق مبتدأ وخبر والطبق المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال:

وَمَا الْمَعْرِفَةُ أَضْيَفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ

يعنى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى ذى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق وقد جمع الوجهين قوله ﷺ «ألا أحبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً، الموصطون أكافأ الذين يألون ويؤلفون» فأفرد أحب وأقرب وجمع أحاسن. وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهى موصولة وصلتها أضيف ولمعرفة متعلق بأضيف. ثم قال:

هَذَا إِذَا تَوَيَّتْ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ لَمْ تَوَيْتْ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ

يعنى أن جواز المطابقة وعدمها فى المضاف إلى المعرفة مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى من وذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التفضيل، وأما إذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم: الأشج والناقص أعدلا بنى مروان أى عادلاهم فهذا إشارة لحوار الوجهين فى المضاف إلى المعرفة وهو مبتدأ والخبر محذوف أى هذا الحكم ويجوز أن يكون خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف لدلالة ما تقدم عليه وإن لم تنو شرط وحذف معمول تنو والتقدير وإن لم تنو معنى من، والمراد بما به قرن ما هو أفعل التفضيل له، ثم اعلم أن من المصاحبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى الأولى بقوله:

وَإِنْ نَكُنْ بَاطِلًا مِنْ مُسْتَفْهِمٍ فَلَهُمَا كُنْ إِذَا مُقَدَّمَا

يعنى أن المجرور بمن المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على أفعل لأن الاستفهام له صدر الكلام، وشمل صورتين: الأولى أن يكون المجرور اسم استفهام، والأخرى أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام وقد مثل للأولى بقوله: (كَيْشٍ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشار إلى الثانية بقوله: (ولذى إخبار التقديم نَزراً وجداً) يعنى أن المجرور بمن المذكورة إذا كان خبراً أى غير استفهام لزم

تأخيره عن أفعل لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير، وقد يتقدم عليه بقلة. وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات منها قوله:

١٣٩. فقلت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جى الحل يل ما زودت منه أطيب

أى أحيب منه. قلت وليس فى هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقاً بزودت وبنو متعلق بمستفهم ولهما متعلق بمقدماً والضمير فى لهما عائد على من ومجرورها أما من فقد لفظ بها قبل وأما مجرورها فمفهوم من قوله مستفهماً والباء للاستعانة أو السببية وتلو الشيء الذى يتلو. ثم اعلم أن أفعل التفضيل يرفع المضمر فى لغات العرب كقولك زيد أفضل من عمرو ففى أفعل ضمير يعود على زيد، وأما رفعه الظاهر ففیه لغتان أشار إلى الأولى منهما بقوله: (ورفعه الظاهر نزعاً) يعنى أن أفعل المذكور يرفع الظاهر وهى لغة حكها سبويه فنقول صررت برجل أفضل من أبوه ورفعته مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره نزع. ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله:

(ومنى • عاقب فعلاً لكثيراً نبأ)

هذه اللغة لجميع العرب وهى أن أفعل يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معقبات لفعل وذلك إذا ولى نفياً وكان فاعله أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والتقدير ما رأيت رجلاً يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد وهذا هو المراد بقوله عاقب فعلاً، ثم مثل ذلك بقوله:

كَلَنْ نَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِي      أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصدق ثم اختصر، والمراد بالصدق أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه فالشروط قد توفرت وهو تقدم النفى وهو لن والفاعل أجنبى من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين.

(١٣٩) البيت من الطويل، وهو نصرزدق فى حوزة الأدب ٢٦٩/٨، والعمرو ٢٩٦/٥، وشرح المفصل ٦٠/٢، وبمقاصد النحوي ٤٣/٤، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢٩٤/٨، ٢٩٥، وتذكرة سحابة ٤٧، وشرح الأسمونى ٣٨٩/٢، وشرح ابن حنبل ص ٤٦٨، وشرح صمد الخفاف ص ٧٦٦، وجمع الهوامع ١٠٤/٢، والشاهد به قوله: «منه أحيب» حيث قدم «من» لئلا يفتى فى الخبر على أفعل التفضيل للضرورة الشعرية.

### العت

هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، ثم قال:

يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

ذكر في هذا البيت التتابع وهو خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل قوله وعطف نوعي العطف، وفهم من قوله الأول أن التابع لا يكون إلا متأخراً عن المتبوع، ثم قال:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُبْتَدَأٌ مَاقَبْلُهَا بِوَسْمٍ أَوْ وَتَمَّ مَا بِهِ احْتَلَقَ

فتابع جنس دخل فيه جميع التتابع وتمم ما سبق أخرج به البدل وعطف النسق لأنهما لا يتممان متبوعهما وبوسمه أو وسم ما به احتلق أخرج به التوكيد وعطف البيان لأنهما متممان لما سبق كالتنعت إلا أن النعت يتممه بدلالته على معنى في المتبوع أو فيما كان متعدياً به، وفهم من قوله بوسمه أو وسم ما به احتلق، أن النعت على قسمين متمم ما سبق بوسمه وهو النعت الحقيقي ومتمم ما سبق بوسم ما احتلق به وهو النعت السببي، ثم إن نوعي النعت يشتركان في أنهم يشهدان المنعوت في اثنين من خمسة وهي واحد من الرفع والنصب والجور وهذا مستعاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتكبير وهو المنبه عليه بقوله:

(وَلِكَيْلَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْبِيرِ مَا لَا)

يعني أن النعت يعطى من التعريف والتكبير ما استقر للمسموت، ثم مثل بالنكرة فقال: (كَافَرُوا بِقَوْمٍ كَرَّمًا) فكر ما نعت لقوم وكلاهما نكرة ومثال المعرفة امرر بالقوم الكرماء ويزيد العاقل، ثم إن النعت الحقيقي يتفرد عن السببي بلزوم تبعيته للمنعموت في اثنين من خمسة وهي واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الأفراد والثنائية والجمع وقد أشار إلى ذلك بقوله:

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سَوَاءُ مَا كَالْفِعْلِ مَا ثَبُتَ مَا قَلْبُوا

فسوى التذكير التأنيث وسوى التوحيد الثنية والجمع وأحال في ذلك على الفعل فعلم أن العت الحقيقي وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقتها للموصوف في التذكير والتأنيث والإفراد والثنائية والجمع وأن السببي وهو ما رفع ظاهراً متلبساً بضمير الموصوف لا يجب

مطابقته في ذلك فتقول مررت برجلين قائمين ورجال قائمين وبامرأة قائمة فيطابق الموصوف لأنك تقول مررت برجلين قائما ورجال قاموا وبامرأة قامت وتقول مررت برجل قائمة أمه وبرجلين قائم أبوهما ورجال قائم أبواهم فلا يطابق لأنك تقول مررت برجل قامت أمه وبرجلين قام أبوهما ورجال قام أبواهم . ثم قال :

(وَأَنْتَ بِمُشْتَقِّ كَمَصَّبٍ وَذَرْبٍ \* وَشِبْهِهِ)

المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والذرب بالذال المعجمة هو الحاد من كل شيء والمراد بشبه المشتق اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله : (كذا) وذى بمعنى صاحب وهو المشار إليه بقوله : (وذى) والمنسوب وهو المشار إليه بقوله : (والمنتسب) فتقول قام زيد هذا فهذا نعت لزيد وهو جامد إلا أنه شبه بالمشتق كأنك قلت قام زيد المشار إليه وكذلك مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشى بمعنى منتسب لقريش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فتقول مررت برجل تميمي أبوه . ثم قال :

وَتَمَسُّوْا بِجُمْلَةٍ سَكْرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبِيرًا

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكر أن الجملة لا تكون نعتاً للمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت في موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبراً أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت وأوهم إطلاقه في الجملة أنها تكون ظلية لأن الجملة الظلية يخبر بها عن المبتدأ فلذلك أزال هذا الإيهام بقوله : (وامنع هنا إبدع ذات الطلب) يعنى أن الجملة الظلية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتخفيض فلا يقع شيء من ذلك نعتاً لأنها لا تدل على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت . ثم قال :

(وَأَنْ أَنْتَ هَالَقُوكَ أَضْمِرُ نَصْبٍ)

يعنى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الظلية نعتاً فأوله على إضمار القول ومما جاء مما يوهم ذلك قول الراجز :

١٤٠. حتى إذا جنّ الظلام واحتلظ جاموا بمدق هل رأيت الذئب قط فظايره أن الجملة المصدرية بهل نعت لمذق والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكيًا بمقول والتقدير جاموا بمدق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب والغصير في قوله ونعتوا عائد على العرب وما في قوله ما أعطيته مفعول ثانٍ لأعطيت وفي أعطيت صميم مستر عائد على الجملة وهو المفعول الأول وصلة ما أعطيته وهو مفعول ثانٍ وغير منصوب على الحال من الصميم المستتر في أعطيته وإيقاع مفعول بامنع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وذات الطلب نعت لمحذوف والتقدير إيقاع الجملة ذات الطلب وإن أنت يعنى الجملة الطلبية نعتًا بأضمر القول، ثم قال: (ونعتوا بمصدر كثير) يعنى أن النعت بالمصدر جاء في كلام العرب كثيرًا وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد لكنه شبيه بالمشق ولا يفهم من قوله كثيرًا أطراد الوصف كما تقدم في قوله: (ومصدر منكر حالاً يقع بكثرة). ثم قال: (فانزحوا الأفراد والتذكير) يعنى أن المصدر إذا وقع نعتًا انزح إمراده وتذكيره فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبأمرأتين عدل وبسواء عدل وسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف والأصل مررت برجلين ذوى عدل فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على ما كان عليه من الأفراد. ثم قال:

وَنَعْتُ غَبِيرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَمَاطِفًا قَرْنَهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ

غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان إحداهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت فهذه يعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل أو برجال كريم وبخيل وعاقل، والأخرى ائتلافهما فهذه يستغنى فيها بالثنية والجمع عن العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام ويجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب بوضمار فعل يفسره فرقه وهو المختار وواحد نعت لمحذوف تقديره وعت غير منعوت واحد وعاطفًا حال من الفاعل المستتر في فرقه ولا عاطفة إذا ائتلف على إذا اختلف. ثم قال:

(١٤٠) الزجر للمعجم في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢، وغرانة الأدب ١٠٩/٢، والدرر ١٠/٦، وشرح التصريح ١١٢/٢، والمقاصد الحوية ٦١/٤، وبلائية في الإصناف ١١٥/١، وأوضح المسالك ٣١٠/٣، وحرارة الأدب ٣٠/٣، ٢٤/٥، ٢٦٨/٦، ١٣٨/٦، وشرح الأسموني ٢٩٩/٦، وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤١، وشرح المفصل ٥٢/٣، ٥٣، ولسان العرب ٢٤٨/٤ (عصر)، ٣٤٠/١٠ (مدق)، ونمحتص ١٦٥/٢، ومغنى اللبيب ٢٤٦/١، ٥٨٥/٢، ومعجم المهور ١١٧/٢، والشامد فيه قوله بمدق هل رأيت الذئب فالظاهر أن الجملة الاستفهامية قد وقعت نعتًا لمذكورة مدق والمعقبة أنها معول قول محذوف، والتقدير: جاموا بمدق مقول فيه هل رأيت الذئب قط؟

وَنَعْتٌ مَعْمُولَةٌ وَحِيدَةٌ سَمْعِي وَعَمَلٌ آتِيَعٌ بِفَيْسِرٍ مُنْبِئًا

يعنى أنك إذا ذكرت منعتين معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل أتبعته النعت للمعوت فى إعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان فإن العاملين متحذان فى المعنى وشمل المتحدين فى المعنى واللفظ كالمثال المذكور والمتحدين فى المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ومعنى قوله أتبع أجز الإتياع لأن الإتياع واجب لأنه يجوز فيه القطع وفهم منه جواز الإتياع إذا كان العامل فيهما واحداً نحو ذهب زيد وعمرو لعاقلان وهو من باب أخرى وفهم منه أيضاً أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجوز الإتياع وفيه ثلاث صور إحداها أن يختلفا فى المعنى واللفظ نحو ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان . الثانية أن يختلف فى اللفظ والمعنى ويتفقا فى الجنس نحو قام زيد ورحل عمرو الكريمان . الثالثة أن يتفقا فى الجنس وفى اللفظ ويختلفا فى المعنى نحو وجد زيد ووجد عمرو إذا أريد بوجود الأول حزن وبالثاني أصاب ، وفهم من قوله وعمل أنهما إذا اختلفا فى العمل لم يجوز فيهما الإتياع نحو ضربت زيداً وقام عمرو العاقلان وحاصم زيد عمرراً العاقلان ويحتمل قوله بغير استثناء أن إتياع سائغ فيما ذكر بغير استثناء يشير به إلى قول من يمنع لإتياع وإن انفقا فى المعنى وهو ابن السراج ويحتمل أن يريد بغير استثناء فى الرفع والنصب والحر وبه حزم الشارح . ونعت مفعول مقدم بآتيع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وهو على حذف مضاف بين معمولي ووحيدي والتقدير ونعت مفعولي عاملين ووحيدي فوحيدي نعت لعاملين ومعنى مجرور بإضافة وحيدي إليه وعمل معطوف على معنى وبغير متعلق بآتيع ثم قل :

وَإِنْ نُسُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ نَلْتُ مُنْفِيَةً لِيَذْخِرَ مِنْ أَيْسَرِ

قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعداً يعطف كقوله تعالى : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ① الَّذِي خَلَقَ فَسْوَئَ ② وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ③﴾ [الأعلى : ١-٣] الآية وبغير عطف كقوله تعالى : ﴿هَذَا نُشَاءُ بِسْمِ ④﴾ [القلم : ١٦] الآية فإن كان المنعوت مفتقراً لذكرها وجب إتياعها وعنى هذا أنه بقوله أتبعته أى وجب إتياعها للمنعوت فى إعرابه وفهم من قوله كثر أنها زادت على نعت واحد فشمل العتين فصاعداً فتقول مررت بزيد الخياط الطويل بالإتياع إذا افتقر المعوت للنعتين المذكورين ومررت برجل تسمى خياط طویل إذا افتقر المعوت للمنعوت المذكورة وقد يكون المعوت معيّن غير محتاج إلى تخصيصه بالنعت وإلى ذلك أشار بقوله :

وَأَطْعُ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا • بِدُونِهَا

يعنى أن المنعوت إذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها الإتيان والقطع و لإتيان فى بعضها والقطع فى بعضها ، وإلى جواز إتيان بعضها وقطع بعضها أشار بقوله :

أَوْ بَعْضُهَا أَطْعُ مُغَلًا

وفهم من قوله أو بعضها اقطع ؛ قطع بعضها وإتيان بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوباً على أنه مفعول باقطع وبهذا جزم المرادى ، وقال الشارح أى وإن يكن المنعوت معيَّنًا ببعضها اقطع ما سواه انتهى فجعل مفعول اقطع محذوفاً وفهم من كلامه أن بعضها مجرور بالعطف على بدونها وأو فى قوله أو اتبع للتخيير بين إتيان النعوت للمنعوت فى الإعراب وبين قطعها عن التسمية وفى القطع حيثئذ وجهان الرفع والنصب ، إلى ذلك أشار بقوله :

وَأَرْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا      مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

يعنى أن المقطوع عن التسمية يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نيه بقوله لن يظهر وأو للتخيير أيضاً وإن قطعت شرط فى جواز الوجهين ومفعول قطعت محذوف تقديره إن قطعت اننعوت أو بعضها ومضمرها حال من البناء فى قطعت ومبتدأ مفعول بمضمرها والألف فى لن يظهرها ضمير عائد على مبتدأ وناصباً ، ثم قال :

وَمِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُسْلٌ      يَجُوزُ حَذْفُهُ وَمِنْ النَّمْتِ بَقْلٌ

يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم إلا أن ذلك فى النعت قليل ، وفهم من قوله وفى النعت يقل أن حذف المنعوت يكثر ، ومن حذف المنعوت قوله عز وجل : ﴿وَعِبَدُكُمْ أَصْرَاتُ الظُّلُمِ الْأَثْوَابِ﴾ [ص: ٥٢] أى حور قاصرات الطرف ، ومن حذف النعت قول الشاعر :



١٤١. فلم أعط شيئاً ولم أمتنع

أى فلم أعط شيئاً طائلاً. وما مبتدأ موصولة وصلتها عقل ومن المنعوت متعلق بعقل ويجوز حذفه في موضع خبر ما وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف.

## التوكيد

التوكيد على قسمين: لفظي، ومعنوي؛ فالمعنوي على قسمين قسم يدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز وقسم يدل على الإحاطة والشمول وقد أشار إلى الأول فقل:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكْثَرُ مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقِ الْمَوْكُودِ

يعنى أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد في الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول قام زيد نفسه وعينه وقامت هند نفسها وعينها هذا في حالة الإفراد فإن كان المؤكد مثنى أو مجموعاً فقد نبه على ذلك بقوله:

وَأَجْنَنْهُمَا بِالْمَلِ إِنْ تَبِمَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَبِمَا

يعنى أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جمعاً على أفعل، وشمل قوله ما ليس واحداً المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندان أنفسهما والهندات أنفسهن. ثم أشار إلى الثانى وهو الدال على الإحاطة والشمول بقوله:

وَكَلَّا أَذْكَرَ مِنَ الشُّمُولِ وَكَلَّا كَلْنَا جَمِيعاً بِالصَّبِيرِ مُوصِلاً

(١٤١) صدره:

وقد كتبت في الحرب فأنشأ

والبيت من المتقارب، وهو للنماني بن مرداس في ديوانه ص ٨٤، والدرر ٢٥/٦، وشرح التصريح ١١٩/٢، وشرح شواهد المغنى ٩٢٥/٢، وشرح حصة الحافظ ص ٥٥١، والشعر والشعراء ٧٥٢/٢، ولسان العرب ٧٢/١ (مراً)، والمعقود النحوي ٦٩/٤، ويلا نسبة في أوضاع المسالك ٣٢٢/٢، وشرح الأسمعي ١٠١/١، ومعنى اللبيب ٦٢٧/٢، ومع المعجم ١٢٠/٢. وكتبه عنه قوله: «فلم أعط شيئاً طائلاً»، يرد: «فلم أعط شيئاً طائلاً»، فحذف التثنية.

ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكد بها إلا ذو أجراء وكلا يؤكد بها المثنى المذكور وكلتا يؤكد بها المثنى المؤنث وجميع وهو مثل كل ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مصافة إلى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله بالضمير موصلاً وآل في الضمير لتعهد معهم منه أن الضمير يكون مطابقاً للمؤكد كما في النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها وانرجال كلهم والنساء كلهن والريدان كلاهما والهندان كلتاهاما والركب جميعه والجماعة جميعها والزيدون جميعهم والهندات جميعهن، ثم قال :

وَأَسْتَنْمِلُوا أَهْلًا كَكُلِّ فَاعِلَةٍ      مِنْ غَمٍّ فِي التَّوَكُّيدِ مِثْلُ الْفَاعِلَةِ

من ألفاظ التوكيد عامة بمعنى كل تقول جاء الجيش عامته أى كله والقبيلة عامتها ولريدون عامتهم ولما لم يترن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا ينأى في الشعر عبر عنها بفاعلة من غم فإذا بنيت من غم فاعلة قلت عامة فاجتمع مثلاً فأدغم الأول في الثاني وإنما قال مثل الفاعلة لإغفال كثير من الحويين عن ذكر عامة في ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره الحويون من ألفاظ التوكيد في هذا الباب، والفاعلة الزيادة، ثم ذكر نواع كل فقال :

وَيَقْدُ كُلُّ أَكْثَرٍ بِأَجْمَعٍ      جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمُعًا

يعنى أن أجمع وما بعده يؤكد به بعد كل، وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن أجمع للمفرد المذكور وجمعاء للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكور وجُمُع للجمع المؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع، وفهم من قوله وبعد كل أسران أحدهما واجب وهو أن أجمع إذا ذكر مع كل لا يكون إلا متأخراً عنها والآخر غالب وهو أنه لا يؤكد به دون كل وقد به على أنه يؤكد به دون كل بقوله :

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِئُ أَجْمَعُ      جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمُعُ

يعنى أن أجمع وما بعده يؤكد به دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والزيدون أجمعون والهندات جمع وفهم من قوله قد يجيء أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد كل وصرح الشارح بقلته وفيه نظر لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون كل كثيراً كقوله تعالى ﴿وَأَغْرَيْنَهُمُ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] وجمعاء أجمعون معطوفان على أجمع بحذف المعطف، ثم قال :

وَأَنْ يُعَدَّ تَوْكِيدٌ مُتَكَوِّرٌ قَبْلُ      وَعَنْ نُحَيْلَةَ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمْلُ

في توكيد النكرة ثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً وهو مذهب البصريين، والجواز مطلقاً وهو مذهب بعض الكوفيين، والجواز إذا كانت النكرة مؤقتة نحو شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وظاهر النظم لا اشتراطه الفائدة ولا تحصل الفائدة إلا في النكرة المؤقتة نحو صمت شهراً كله، ومنه قوله:

١٤٢- بِأَلَيْسَى كِتَ صَبِيحاً مُرْضِعَا      تَحْمِلُنِي الدَّلَامُ حَوْلَا أَكْتَعَا  
وقوله أيضاً:

١٤٣- لَكِنَّهُ شَأْنُهُ أَنْ قَبْلُ دَارِجِب      بِأَلَيْتَ عِدَّةً شَهْرٍ كُلَّهُ رَجِبُ

ويليه قوله في التسهيل إن أماده توكيد النكرة جاز وفائداً للأغفش والكوفيين، والمقول عن الأغفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة وفهم من كلامه أن المجبر لتوكيد النكرة الكوفيون لذكروه البصريين في المنع وفهم من قوله شمل أن البصريين بمنعون توكيدها مطلقاً سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة، وعن متعلق بشمل، ثم قال:

وَأَهْنُ بِكَلْنَا فِي مُسْتَى وَكَلَا      هَنْ وَزَنْ فَعَلَا وَوَزَنْ أَمَلَا

يعنى أن العرب استغنت بكلتا في المشتى المؤنث عن وزن فعلا وبكلا في المذكر عن وزن أفعل فنقول قامت المرأتان كلناهما والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأتان جمعاً وان ولا قدم المرأتان أجمعان كما قالوا في المفرد أجمع وفي الجمع أجمعون، ولا بد من إضافة

(١٤٢) (الرجح بلا نسبة في لدرر ٣٥/٦، ٤١، وخزانة الأدب ١٦٩/٥، وشرح الأشموري ١٠٦/٢، وشرح ابن عثيمين ٣٨٥، وشرح صفوة الحفاظ ص ٥٦٢، ٥٦٥، ولسان العرب ٨/٣٠٥ (كنج)، والمقاصد الحرة ٤/٩٣، والمغرب ١/٢٤٠، وجمع الهوامع ٢/١٢٣، ١٢٤.

و يشاهد به قوله «حولاً أكتعا» حيث أكد النكرة المحدودة، وهو ملحق بالكوفيين.

(١٤٣) التبت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشتار الهديين ٢/٩١٠، ومجالس شمل ٢/٤٠٧، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩٠، والإتصاف ص ٤٥٠، وأوضح المسالك ٣/٣٣٦، وتذكرة النحاة ص ٦٤٠، وجمهرة اللغة ص ٥٦٥، وخزانة الأدب ١٧٠/٥، وشرح الأشموري ١٠٧/٢، وشرح التصريح ٢/١٢٥، وشرح شذور الذهب ص ٥٥١، وشرح قطر الندى ص ٢٩٦، والمقاصد الحرة ٤/٩٦، والشاهد به قوله «حول كله» حيث أكد النكرة التي هي قوله: «حول» لما كانت النكرة محفوفة، لأن العام معوم الأول والآخر وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الثلاثة على الإحاطة، وهو قوله «كله» وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين.

كلا وكلنا للضمير المؤكد وقد تقدم في قوله : وكلا اذكر في الشمول . . . البيت ، واغن فعل أمر من غنى بمعنى استغنى وبكلنا وعن وزن متعلقان باغن . ثم قال :

وإِنْ تُوَكِّدَ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ      وَالنَفْسَ وَالْعَيْنَ قَبْلَ الْمُتَفَصِّلِ  
عَبَّتْ ذَا الرُّفْعِ .....  
يعنى أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بالنفس أو بالعين لا بد من توكيده بالضمير المتفصل

تقول قمت أنت نفسك وزيد قام هو عينه وفهم أن الضمير المؤكد بالنفس والعين إذا كان مفصلاً لا يلزم توكيده بالضمير نحو أنت نفسك قائم وفهم أيضاً أن التأكيد إذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو قمتم كلكم أجمعون وفهم من قوله عببت ذا الرفع أن الضمير المتصل إذا كان منصوباً أو مجروراً لا يؤكد أيضاً نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بغير النفس والعين فقال :

وَأَكْبَدُوا بِمَا      سَوَّاهُمْ وَالْفَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمَا

يعنى أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المتفصل فتقول الزيدون قاموا كلهم ، وفهم من قوله لن يلتزما أن توكيده بالضمير جائز فنقول قاموا هم كلهم وقمتم أنتم أجمعون وإن تؤكد شرط والفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدأ مضمر والمتفصل نعت لمحذوف والتقدير فتوكيده بعد الضمير المتفصل .

ولما فرغ من التوكيد المعنوي شرع في التوكيد اللفظي فقال :

وَمَا مِنَ التَّوَكُّيْدِ لَفْظِيٍّ يَحِي      مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ اذْرُجِي اذْرُجِي

التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بمرافقة ، وفهم من قوله له مكرراً أنه يكون المساوي لفظاً ومعنى نحو ادرج ادرج ، وبالمساوى معنى دون لفظ نحو :

١٤٤- أَنْتَ بِالْحَقِّ جَدِيرٌ قَمْنُ

لأن جديرأ وقمناً متفقان معنى وفهم منه أيضاً أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجمعة وسيدكر ذلك . وما مبتدأ وهى موصولة ولفظي خبر مبتدأ محذوف تقديره وما هو من التوكيد لفظي وهو المعائد على الموصول والمبتدأ مع حبره صلة ما وإنما جاز حذف

الضمير وهو صدر الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر ويجى غير مبتدأ ومكرراً حال من الضمير المستتر في يجى ثم قال:

وَلَا تُبَدِّلُ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِّلَ

يعنى أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذى اتصل به فمثل المتصل بالفعل المرفوع نحو قمت قمت والمنصوب نحو ضربك ضربك والمجرور المتصل بالاسم نحو غلامك غلامك والمتصل بالحرف نحو بك بك، ولهم منه أن الضمير المتفصل لا يشترط فيه شيء نحو أنت أنت قائم وهو هو قاعد وإياك إياك ضربت. ثم قال:

كُلُّ الْحُرُوفِ غَيْرُ مَا تَحْصِلُ بِهِ جَوَابٌ

يعنى أن التوكيد اللفظى فى الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به فنقول فى توكيد «فى» من قولك فى الدار زيد فى الدار زيد وإن من إن زيداً قائم إن زيداً قائم ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا فى الضرورة كقوله:

١٤٥- وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا قَوَاهُ

فلو كان الحرف جوابياً لم يشترط فيه ذلك وإلى ذلك أشار بقوله: (غير ما تحصل به جواب) ومثله بقوله: (كَتَمْتُ وَكَبَلْتُ) فنقول: نعم نعم ولى ولى أنه لم يتصل به شيء يتكرر معه. والحروف مبتدأ وخبره كذا وغير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضمائر فى وجوب إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب. ثم قال:

وَتُضَمَّرُ الرَّفْعُ الَّذِي قَدْ انفصلَ أَكْثَرُهُ كَلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

(١١٥) صدره

فلا والله لا يلقى لما ي

والبيت من الوافر، وهو لمسلم بن معبد القزالي فى عزلة الألف ٢/٣٠٨، ٣١٢، ١٥٧/٥، ١٥٧/٩، ٥٢٨/٩، ٥٣٤، ١٩١/١١، ٢٦٧/١١، ٢٨٧، ٣٣٠، والدرر ٥/١٤٧، ٦/٥٣، ٢٥٦، وشرح شواهد المعنى ص ٧٧٣، وبلا سية فى الإنصاف ص ٥٧١، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣، والجنى الدانى ص ٨٠، ٣٤٥، والمحاصل ص ٢٨٢، ورحمة السنانى ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢، ٣٣٢، وشرح الأشموس ٢/٤١٠، وشرح التصريح ٢/١٣٠، ٢٣٠، والصاحب فى لغة الفقه ص ٥٦، والمحجب ٢/٢٥٦، ومضى النيب ص ١٨١، والمقاصد النحوية ٤/١٠٢، والمقرب ١/٣٣٨، ومعجم الهوامع ٢/١٢٥، ١٥٨



مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف اليان مع متوعه وهو اختيار الناطم ولذلك قال: فقد يكونان منكرين، وفهم من قوله قد أن ذلك قليل بالنسبة إلى تعريضهما، ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّ لِّلْمُتَّقِينَ مَغَارًا <sup>(٣٢)</sup> حُدَّاتٍ وَأَعْنَافًا <sup>(٣١)</sup>﴾ [النبا: ٣٢. ٣١] وما في قوله ما من وفاق مفعول ثانٍ لأوليته وهي موصولة والنعت مبتدأ خبره، ولي والجملة صلة ما ومن وفاق متعلق بولي والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره وليه والضمير المستتر في ولي عائد على النعت ومن وفاق الأول متعلق بأوليته والتقدير فأوليته من وفاق الأول الذي النعت وليه من وفاق الأول، ثم قال:

(وصالحاً لبدلية يرى) يعني أن عطف البيان يصلح أن يجعل بدلاً وذلك مطرد إلا في موضعين نبه على الأول منهما بقوله: (في غير نحو يا غلام يغمراً) يعني أن هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان فيها غلام منادى مبني على الضم وبعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البديل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلاً، ونبه على الثاني بقوله: (ونحو بشر ناعم البكرى) يشير بذلك إلى قول الشاعر:

١٤٦. أنا ابن التارك البكرى شبر  
عليه الطير ترقبه وقوع

فبشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البديل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مصاف إلى البكرى فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتاً للبكرى ولأدى إلى إصافة ما فيه إل إلى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله: (وليس أن يبدل بالرضي) وصالح مفعول ثانٍ ليري وفي يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول ولبدلية متعلق بصالح وفي غير متعلق بيري ونحو بشر معطوف على نحو الأول وتابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جرّه نعتاً لبشر ويقصد حيثش بالإضافة المحضة وهو أظهر وأن يبدل اسم ليس والياء زائدة في خبرها.

(١٤٦) السبب من الواقع، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥، وشرة الأدب ٢/ ٢٨٤، ١٨٣/ ٥، ٢٢٥، والذير ٦/ ٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٦/ ٦، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، ٧٣، والكتاب ١/ ١٨٢، والمقاصد الحوية ٤/ ١٢١، وبلائية في الأشياء والظواهر ٢/ ٤٤١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١، وشرح الأشعرى ٢/ ٤١٤، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠، وشرح ابن حليل ص ٤٩١، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤، ٥٩٧، وشرح قطر الندى ص ٢٩٩، والمغرب ١/ ٢٤٨، وفتح الهوامع ٢/ ١٢٢، والشاهد فيه قوله: «التارك البكرى بشر» فإن قوله: «بشر» عطف بيان على قوله: «البكرى»، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البديل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي أن يصح أن يكون بدلاً أن يحدث البديل منه ويوضع البديل مكانه، فنقول: «التارك بشر» وبشر على هذا إضافة اسم مقترن به «أله» إلى اسم غير منها، ودنت غير حائل

## عطف النسق

النسق في اللغة النظم قال الزبيدي والنسق العطف على الأول . قوله .

تَالِي بِحَرْفٍ مُشْبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ

فقال جيس وقوله بحرف مشيع مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع . ثم مثل بقوله :  
(كَاخْصُصْ بُوْدُ وَثْنَاءَ مَنْ صَنَقَ) فقال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ وبحرف مشيع متعلق بشال ومتبع  
نعت لحرف ومن صدق مفعول بإخصص . ثم شرع في حروف العطف فقال : (فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا  
بِوَاوٍ ثُمَّ فَا \* حَتَّى أَمْ أَوْ) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشترك ما بعدها  
مع ما قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله مطلقًا ، أما الواو وثم والفاء وحتى فلا  
إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى ، وأما أَمْ وَأَوْ فذكرهما أكثر الحويين فيما يشترك في  
لفظ لا في المعنى وجعلهما التاظم مما يشترك فيهما باعتبار أن ما قبلهما وما بعدهما مستور  
في المعنى الذي سبقنا له من شك وغيره . فالعطف مبتدأ وخبره بواو وما بعده ومطلقًا حال  
من العطف وثم وما بعدها معطوف على واو بإسقاط العاطف والتقدير بواو وثم وفاء وحتى  
وأو وأم . ثم مثل بقوله :

(كَتَبْتُكَ صَدَقٌ وَوَفَا) ثم قال : (وَأَبْتَتَ لَفْظًا فَحَسِبُ بَلْ وَلَا \* لَكِنْ) ذكر في هذا البيت ثلاثة  
أحرف كلها تشترك ما بعدها مع ما قبلها لفظًا لا معنى فتقول قام زيد بل عمرو فالفائم عمرو لا  
زيد وقام زيد لا عمرو فالفائم زيد دون عمرو وما قام زيد لكن عمرو وقد مثل منها بذكر  
فقال : (كَلِمٌ يَدُ أَمْرٍ لَكِنْ طَلَا) والطلا : الولد من ذوات الظلف . والحاصل من البهيشين أن  
حروف العطف تسعة ، وهي على قسمين : قسم يشترك في اللفظ والمعنى وهي ستة ، وقسم  
يشترك في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاثة . ويل فاعل بأنبت ولغفًا منصوب على إسقاط  
الخافض وحسب اسم فعل بمعنى قط ، ولا ولكن معطوفان على بل ، ثم شرع في معاني  
حروف العطف وبدأ بالواو فقال :

ما عطف مَوْيَ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا      في الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا سَوِيْعًا



يعنى أن الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو قام زيد وعمرو بعده وسابق نحو جاء زيد وعمرو قلته ومصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو لاحتمل المعانى الثلاثة المذكورة. ولاحقاً مفعول باعطف أو سابقاً أو مصاحباً معطوفان عليه وفى الحكم متعلق بسابق وهو مطلوب لللاحق ومصاحب فهو من باب التنازع، ثم قال:

وَإِخْتَصَمَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُخْنَى مَشْبُوعُهُ كَمَا صُطِفَ هَذَا وَإِنِّى

يعنى أن الواو تنصرف من سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغنى به عن مشبوعه نحو تفاعل والتعل تقول تخاصم زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابنى ولا يجوز العطف فى هذه المثل وشبهها بغير الواو، وأصل اصطف استغنى فأبدل من انشاء طاء وأدغم الفاء فى الفاء يقال صفت القوم فاصطفوا إذا وقفتهم فى الحرب صفّاً. ثم انتقل إلى الفاء وثم فقال:

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَثَمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِإِنْفِصَالٍ

يعنى أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا بالاتصال فالمعطوف بها ثان عن المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم تفيد الترتيب والمهلة وهى المعبر عنها بالاتصال فإذا قلت قام زيد لعمرو، فعمرو قام بعد زيد من غير تراخ ولا مهلة وإذا قلت قام زيد ثم عمرو فعمرو قام بعد زيد وبينهما مهلة. والفاء مبتدأ وخبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب، ثم قال:

وَإِخْتَصَمَ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا تَبَسَّ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَفْرَغَ أَنَّهُ الصَّلَةُ

يعنى أن الفاء تختص بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الصمير الرابط على ما هو صلة نحو الذى يطير فيخضب زيد الذباب فيطير صلة للذى ويعضب زيد معطوف على الصلة بالفاء وليس فى المعطوف ضمير يعود على الموصول، وفهم من ذلك أن المعطوف بالفاء فى هذا الفصل جملة فعلية لكونه معطوفاً على الصلة ولا تكون الصلة إلا جملة. ثم انتقل إلى حتى فقال:

نَحْصاً حَتَّى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَسْبَةً أَلَدِي نَلَا

يعنى أن حتى لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى ريساً لأن زيد بعض القوم ولا يكون إلا غاية له إما فى زيادة نحو مات الناس حتى الأبياء، أو فى نقص نحو عليك الناس حتى النساء. وشمل قوله بعضاً ما بعضه مصرح به كالمثال لمدكور وما بمعنىته مؤولة كقوله:

١٤٧. أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَحْمِفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى يَعْلَهُ أَلْقَاهَا

تقديره ألقى ما يشغله حتى نعله. وبعضاً مفعول مقدم باعطف وبحتى متعلق باعطف وكذلك على كل واسم يكون ضمير مستتر عائد على لفظ بعض، ويحتمل أن يكون عائد على المعطوف المنهوم من قوله اعطف. ثم اعلم أن أم على قسمين: متصلة، ومنقطعة، وقد أشار إلى الأول فقال: (وَأَمَّ بِهَا اعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّنْوِينِ) يعنى أن أم من حروف اعطف ويعطف بها إثر همزة التنوين كقولك سواء على أقمت أم تعدت ومه قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] أو إثر همزة يطلب بها ما يطلب بأى نحو أزيد عندك أم عمرو، والتقدير أيهما عندك، وهذا معنى قوله: (أَوْ هَمْزَةً مِنْ لَفْظِ أَيْ مُفْنِيَةً) وإنما سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَرَبَّمَا أَسْفَطْتَ الْهَمَزَةَ إِنْ كَانَ حَصَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

فشمل قوله الهمزة التى للتنوين كقراءة ابن محيصن ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ﴾ بهمزة واحدة والهمزة التى تغمر مع أم بأى كقول الشاعر:

(١٤٧) البيت من الكاس، وهو للمتلقي فى ملحق ديوانه ص ٣٢٧، وشرح شواهد المعنى ١/ ٣٧٠، ولأبى (أو لأم) مروان النحوى فى حراته الأدب ٣/ ٢١، ٢٤، والنور ٤/ ١١٣، وشرح التصريح ٢/ ١٤١، والكتاب ١/ ٩٧، والمفاهيد البحرية ٤/ ١٣٤، والمروان بن سعيد فى معجم الأبناء ١٩/ ١٤٦، وملا سنة فى أسرار العربية ص ٣٦٩، وأرضح المسالك ٣/ ٣٦٥، والحبلى الدقى ص ٥٤٧، ٥٥٣، وغرابة الأدب ٩/ ٤٧٢، والنور ٦/ ١٤٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦١٤، ووصف السنين ص ١٨٢، وشرح الأشموسى ٩/ ٢٨٩، وشرح قطر الدى ص ٣٠٤، وشرح المعصل ٨/ ١٩، ومعنى اللبيب ١/ ٢٤، وهدم الهمز ص ٢٦، ٢٤، ولشاهد فيه بقوله «حتى يعلو ألقاه» حيث يجوز فى «حتى» ثلاثة أوجه: الرفع على الابتداء، والتأنيده، خبره، والجر على أن «حتى» حرف جر بمعنى «إلى» والتعب على العطف به «حتى»، ورؤ الوجه الثالث بأن المعطوف به «حتى» لا يكون إلا بعضاً أو غاية للمعطوف عليه «والحل» ليس بعض «الزاد» ولا عينه، وأحيب بأن البيت مؤرول والتقدير: ألقى ما ينفذه حتى يعلو، فليس المعطوف والمعطوف عليه مناسبة

١٤٨- فأصبحت فيهم أسأ لا كمعشر أتوى فقالوا من ربيعة أم مُصرّ وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وظاهر كلامه في شرح الشافية أنه مطرد. وإن كان شرط وخفا المعنى اسم كان وهو محدود فقصره ضرورة وبخلفها متعلق بخفا وأمن فعل ماض في موضع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمز وفي بعض النسخ كان خفا الهمز والمعنى واحد. ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي أم، وهي المنقطعة فقال:

وَبَانْقِطَاعٍ وَيَعْنَى بَلْ وَكَلْتُ      إِنَّ نَكَ مُمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلْتُ

أم المنقطعة هي الخالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همز التسوية أو مع همزة تقدر مع أم بأي وسميت منقطعة لوقوعها بين جمليتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها. واختلف في معناها فقبل الإضراب والاستفهام معاً وقبل الإضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضراب للزومها إياه على القولين. وبانقطاع متعلق بولت وكذلك ومعنى بل دخلت خبر تكن ومما متعلق بخلت وبه متعلق بقيدت والضمائر المستترة في يكن وقيدت دخلت عائدة على أم المتقدمة. فإن قلت كيف يصح عاداتها عليها والمنقطعة غير المتصلة. قلت هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم: عندي درهم ونصفه. ثم انتقل إلى أو فقال:

خَبَرٌ أَرْبَعٌ قَسَمٌ يَأُوْ وَابْنُهُمْ      وَاشْكُكْ وَأَضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

ذكر لأو في هذا البيت ستة معان: الأول التخيير نحو خذ من مالي ديناراً أو ثوباً. الثاني الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير. الثالث التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف. الرابع الإيهام كقوله تعالى: ﴿وَرَأَوْا بِهَاكُمْ لَعْنَى هُدًى﴾ [مبا: ٢٤] الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينه وبين الإيهام أن الإيهام يكون المتكلم عالماً وبهم على السخاطب والشك أن يكون المتكلم غير عالم. السادس الإضراب كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَرْجُؤُنَ﴾ [الصافات: ١٤٧] وفي قوله: وإضراب بها أيضاً نمي إشارة إلى أن الإضراب خبر متفق عليه

(١٤٨) البيت من الطويل، وهو لمصر بن حطان في مدينته من ١١١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٥، وبلا سبة في الخصائص ٢/٢٨١، والمحتجب ١/٥٠، ومغني اللبيب ٢/٥٦٩، ٦٧٠.

وشاهدته قوله: من ربيعة أو مطرعة حيث حذف همزة الاستفهام، والأصل: أم ربيعة أو مطرعة.

ولذلك فصله عما قبله . وبأو متعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله حبر واشكك وما بينهما وإضراب مبتدأ ونمى خبره وبها متعلق بنمى أى نسب والمسوغ للابتداء بإضراب التفصيل ويحتمل أن يكون بها متعلقاً بإضراب فيكون المسوغ للابتداء به عمله في المجرور وهو أظهر . وبقي من معنى أو أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله : (وربما عاقبت الواو) يعنى أن أو تعاقب الواو أن تكون بمعناها وذلك إذا أمن التيسر وهو المسع عيه بقوله . (إذا \* لم يلف ذو البطي للس متغلاً) أى إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو متغلاً للس أى طريقاً، ومه :

١٤٩ . جاء الخلافة أو كانت له قدرأ      كما أتى رثه موسى على قدر  
أى جاء الخلافة وكانت له قدرأ، وفهم من قوله وربما عاقبت أن ذلك قليل . وإذا متعق  
بعاقبت وفاعل عاقبت ضمير عائد على أو ، ثم قال :

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَّةُ      فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَّةُ

مذهب أكثر الحوئين أن إِمَّا المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها خبر عاطفة وإليه ذهب الناطم ولذلك قال في القصد ولم يحملها مثل أو مطلقاً، وفهم من قوله مثل أو أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لأو، وليس كذلك لأن إِمَّا لا تكون للإضراب ولا بمعنى الواو، والمعذر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره، فمثالها للتخيير إِمَّا ثوباً وإِمَّا ديناراً ومثالها للإباحة جالس إِمَّا الحسن وإِمَّا ابن سيرين، ومثالها للتقسيم الكلمة إِمَّا اسم وإِمَّا عمل وإِمَّا حرف ومثالها للإتهام قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو وكذلك الشك والعرق بينهما كما تقدم في أو وفهم من قوله إِمَّا الثانية فائدتان الأولى أن التي بمعنى أو إنما هي الثانية دون الأولى والأخرى أنها لا بد أن تكون مسبوقة بإِمَّا أخرى وفهم من المثال أنها لا بد أن تكون معها الواو . ومثل أو مبتدأ وفي القصد متعلق بمثل وإِمَّا خبر المبتدأ والثانية نعت لإِمَّا وفي نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعى وذى معمول بفعل محذوف والتقدير غخذ إِمَّا ذى أو مستأ محذوف الخبر والتقدير لك إِمَّا ذى وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك .

(١٤٩) البيت من البسيط، وهو لجبر في ديوانه ص ٤١٦، والأرضية ص ١١٤، وخزانة الأدب ٦٩/١١، والدرر ١١٨/٦، وشرح التصريح ٢٨٣/١، وشرح شواهد المعنى ١٩٦/١، ومعنى اللبيب ٦٢/١، ٧٠، واستقصاء الحوية ٢/٤٨٥، ١٤٥/٤، وبلاسة في أوضح المسالك ٢/١٢٤، والجنس الداني ص ٢٣٠، وشرح الأسموس ١/١٧٨، وشرح ابن عقيل ص ٤٩٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٢٧، وشرح قطر الندى ص ١٨٤، وفتح الهوامع ١٣٤/٢

ثم انتقل إلى لكن فقال: (وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفْيًا لَوْنِيًّا) يعني أن لكن العاطفة تأتي تابعة للنفي نحو ما قدم زيد لكن عمرو والنهي نحو لا تضرب زيداً لكن عمرواً وفهم منه أنها لا تحيء في الإيجاب ولكن مفعول أول بأول ونفياً مفعول ثان. ثم انتقل إلى لا فقال: (وَلَا نَدَاءٌ أَوْ أَمْرٌ) أو إثباتاً نكاً) يعني أن لا العاطفة تحيء تابعة للمنادى نحو يا زيد لا عمرو ، وللأمر نحو اضرب زيداً لا عمرواً وللإثبات نحو قام زيد لا عمرو . ولا مبتدأ وخبره تلا ونداء وما عطف عليه مفعول بتلا وفي تلا ضمير مستتر يعود على لا والتقدير: لا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً وظاهر كلام المرادى في شرحه لهذا الموضع أن لا معطوف على لكن وأنه معمول لأول وهو وهم منه. ثم انتقل إلى بل فقال: (وَبَلٌّ كَلْكُنْ بَعْدَ مَصْحُوبِيَّاهَا) يعني أن بل إذا وقعت بعد مصحوبى لكن وهما النفي والهي كانت بمنزلة لكن في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضمه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفياً عن زيد مثبتاً لعمرو وكذلك لا تضرب زيداً بل عمرواً فزيد مهي عن ضربه وهو مثبت لعمرو قبل في ذلك كلكن في المعنى ثم مثل ذلك بقوله (كَلَّمْتُ أَكُنْ فِي مَرَجٍ بَلِّ تَيْهًا) المريج موضع الريح والتهيا الفقر وبل مبتدأ وخبره كلكن وبعد متعق بالاستقرار في موضع نصب على الحال وها في مصحوبها عائد على لكن ثم إن بل تقع بعد مصحوبى لكن كما تقدم وبعد الخبر الموجب وبعد الأمر وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَنْتَقَلَ بِهَذَا لِلْأَنَّ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبِّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

يعني أن بل إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانتقل بها حكم ما قبلها لما بعده مثال الخبر قام زيد بل عمرو فالحكم هو القيام المسند إلى زيد فقد أرلته عنه ونقته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الأمر اضرب زيداً بل عمرواً فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد بل. وحاصل بل: أنها يعطف بها في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر وقوله الجلى تسميم لصحة الاستثناء عنه. ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ عَطَفْتَ فَالْمُتَّصِلُ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ

يعني أنك إذا عطف على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل وفهم منه أنك إذا عطف على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو رأيتك وزيداً وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد

قائمان وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارراً نحو قمت أنت وزيد، ومستثراً نحو قم أنت وزيد وما اتصل بالوصف ولا يكون إلا مستثراً نحو زيد قائم هو وعمرو. وقد يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نيه بقوله: (أو فاصل ما) ومن المعص بغير الضمير المنفصل ﴿جَاءَتْ عَذْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمِنْ صَلَاحٍ﴾ [الرعد ٢٣] فالفصل هنا بضمير المفعول وإن شرط وعطف فعل الشرط وعلى ضمير متعلق به وأو فاصل معطوف على الضمير المنفصل وما زائدة أو صفة. ثم نيه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله:

وَلَا فَصْلَ بَيْنِ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَشَاءَ

لمن ذلك قول الشاعر:

١٥٠. قلت إذ أقبلت وزهره تهاذى كعاج الملا تعمسن رملاً

لمعطف قوله وزهره على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا تأكيد وقول الشاعر:

١٥١. ورجا الأحيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن أب له لينالا

فأب معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما تأكيد ولا فصل وفهم من قوله فاشياً أنه كثير في الشعر، وعيه إشعار بأنه غير فاش في النثر ومنه قولهم مررت برجل سوء والعدم فالعدم معطوف على الضمير المستتر في سوء وليس فيه فصل. ثم نيه على أنه مع فشوة ضعيف بقوله: (وَضَعْفُهُ أَضْعَفُ) ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برأيه فصار كأنه حرف من حروف عامله فإذا لم يفصل بينهما فكانه عطف اسم على معنى وفي يرد ضمير مستتر عائد على المعطف وفي النظم متعلق بيرد وكذلك بلا فصل وفاشياً منصوب على الحال من الضمير في يرد. ثم قال:

(١٥٠) البيت من الحبيب، وهو لعمري أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٨، وشرح المعصل ٧٦/٣، واللمع ص ١٨٨، والقصائد النحوية ١١١/٤، وبلاسة في الإصناف ٧٩/٢، والمصانص ٣٨٦/٢، وشرح الأشموسى ٤٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٠١، والكتب ٣٧٩/٢.

والتهديد به قوله «أقبلت وزهره» حيث عطف قوله «زهره» على الضمير المستتر في «أقبلت» وذلك للضرورة الشعرية والقياس القول «أقبلت» وزهره، بتأكيد المستتر، لقوى ثم يعطف عليه (١٥١) البيت من الكامل، وهو لعمري في ديوانه ص ٥٧، والدور ١٤٩/٦، وشرح التصريح ١٥١/٢، والمعتمد الحوية ١٦٠/٤، وبلاسة في الإصناف ٤٧٦/٢، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣، وشرح الأشموسى ٤٢٩/٢، والمقرب ٢٣٤/١، ومعجم الهوامع ١٣٨/٢.

والتهديد به قوله «لم يكن أب» حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع، وهو قوله «أب» على الضمير المرفوع «مستتر في «يكن» الذي هو اسم «يكن» من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المتصل أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه. وهذا فاش في الشعر

وَعَوْدُ حَافِظٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى صَبْرِ خَفِصٍ لِإِمَّا قَدْ جُمِلَا

يعنى أنه إذا عطف اسم على الضمير المخفوض لزم إعادة الخافض وشمس المحموض بالحرف نحو مررت بك ويزيد والمخفوض بالاسم نحو جلست ببيك وبين زيد فرعدة الخافض فى نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا فى الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (وليس عندي لازماً) يعنى أن إعادة الحافض فى ذلك لا تلزم عندي ثم استدل على صحة اختياره بقوله: (إذ قد أتى \* فى النظم والنثر الصحيح مثباً) وقد استدل على ذلك فى مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله:

١٥٢. فاذهبَ قما يك والأيام من عجب

والمراد بالشر الصحيح القرآن كقراءة حمزة رضى الله تعالى عنه: ﴿وَتَقُوا اللَّهَ الْيَوْمَ فَسَاءَ ثَوْنٌ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾ [النساء: ١] بخفض الأرحام عطفاً على الضمير فى به. ثم قال: (والفاء قد تحذف مع ما عطفت) يعنى أن الفاء العاطفة قد تحذف هى ومعطوفها كقوله عمر وجل: ﴿إِنْ أُخِزَ بِعَصَاكَ الْبَحْرُ فَاسْلُقْ﴾ [الشعراء: ٦٣] أى فاضرب فانفلق ثم قال: (والواو) أى الواو قد تحذف أيضاً مع ما عطفت ومنه قوله تعالى: ﴿سَرَّاهِلَ تَلْبِكُمُ الْحَرَمِ﴾ [النحل: ٨١] أى ولجرد وذلك فى الفاء والواو مشروط بأمن اللبس، وإلى ذلك أشار بقوله: (إذ لا لبس) أى إن لم يكن لبس فى حذف الفاء والواو مع معطوفيهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قبيل وإفاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدأ وخبره محذوف أى والواو كذلك ويجوز أن يكون الواو معطوفاً على الفاء. ثم قال:

وَهى انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ سَامِلٍ مُسْزَالٍ قَدْ تَبَى مَفْمُوءُهُ دَلِمَا لَوْفَمِ أَتَى

(١٥٢) صدره

اليوم قرئت تهجونا وتشمنا

والبيت من السبى، وهو بلا سببة فى الإنصاف ص ٤٦٤، وحرقة الأدب ١٢٣/٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، وشرح الأشموبى ٤٣٠/٢، والدور ٨١/٢، ١٥١/٦، وشرح أبيات سبويه ٢٠٧/٢، وشرح ابن علس ص ٥٠٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٢، وشرح المفصل ٧٨/٣، ٧٩، والكتاب ٣٩٢/٢، واللمع فى العربية ص ٢٨٥، والمقاصد الحوية ١٦٣/٤، والمقرب ٢٣٤/١، ومعجم الهوامع ١٣٩/٢

واشبهه فيه قوله: «فما لك والأيام» حيث عطف الأيام على الضمير المجرور فى «بك» بغير إعادة حرف سجر. وهذا عند البصريين ضرورة، أما الكوفيون فيجيزون ذلك

يعنى أن الواو انصردت من سائر حروف العطف بأنها يعطف بها عامل مزال أى محذوف  
بقي معموله وذلك كقوله:

١٥٣. عَفَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا      حتى غدت همالة عينها

فتبناً مفعول ثانٍ بعففتها والواو التى بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو  
عامل فيما باشترته الواو فى اللفظ وهو ماء فالعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقي هو ماء  
وقوله دفعاً لوجه اتقى يعنى أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لدفع ما يتقضى من  
كون الماء معطوفاً على تبنٍ إذ لا يصلح لعدم اشتراكه معه فى العامل ومن كونه مفعولاً معه  
لأن الممية متعذرة فيه. ثم قال:

(وَحَذَفَ مَشْبُوعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتِخْبَاحُ)

يعنى أن حذف المشبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال: ألم  
تضرب زيداً بل وضرباً أى بل وضربته وعسراً ومفهومه أن ذلك سائغ فى جميع حروف  
العطف وليس كذلك بل إنما ورد فى الفاء والواو وأو وهو فى أو قليل. ثم قال: (وعطفك  
الفعل على الفعل يصح) يعنى أن الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك من  
الأسماء نحو زيد قام وقعد ويقوم ويقعد وعطفك مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والمع  
مفعول بالمصدر وعلى متعلق به ويصح فى موضع غير المبتدأ. ثم قال:

(وَأَعِطَ عَلَى اسْمٍ شَيْءٌ فِعْلٌ فِعْلاً ●)

يعنى أنه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ  
وَالْمُصَلِّينَ أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ قَرَضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨] فأقرضوا معطوف على المصدين لشبهه  
بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير إن الذين تصدقوا وأقرضوا وكذلك قوله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ

(١٥٣) الرجز بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١٠٨/٢، ٢٣٣/٧، وأما المرتضى ٢/٢٥٩، والإنصاف ٢/٦١٢،  
وأوضح المسالك ٢/٢٤٥، والخصائص ٢/٤٣١، والدرر ٦/٧٩، وشرح الأسموسى ١/٢٢٦، وشرح  
التنصريح ١/٣٤٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١١٤٧، وشرح شعور الذهب ص ٣١٧، وشرح  
شواهد السمعى ١/٥٨، ٢/٩٢٩، وشرح ابن عقيل ص ٣٠٥، ولسان العرب ٢/٢٨٧ (رجع)، ٣/٣٦٧  
(قلد)، ٩/٢٥٥ (عطف)، ومضى التيب ٢/٦٣٢، والمفاهيم النحوية ٣/١٠١، وفتح الهوسع ٢/١٣٠.

والشاهد فيه قوله: «وماء» حيث لا يصح أن يكون مفعولاً به لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة «التبن» بـ «عطف» واحد،  
وهو قوله: «عطفها» لأن الماء لا يعطى، وإنما يبنى، فلا بد من تقدير عامل، والتقدير: «سقيتها»، وقيل: «الماء»  
معقول معه، وقيل: إنه معطوف على تبنٍ لأن الشاعر ضمن الفعل عطفها «سمى الفعل» أو «قدمت لها».



يُورَأ إِلَى الطَّيْرِ فَوَقَّعَهُمْ صَالَاتٍ وَيَقْبَعُهُمْ» [الملك: ١٩] أى قابضات. ثم قال: (وعكساً استعملت جنداً سهلاً) العكس هو أن تعطف الاسم المشابه المفعول على الفعل كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ النُّحَىٰ مِنَ النَّمَتِ وَيُخْرِجُ النَّمَتَ مِنَ النُّحَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥] فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

## البدل

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحَكْمِ بِلَا وَابْطِئَةُ هُوَ الْمُتَنَبِّئُ بَدَلًا

التابع جنس يشمل التوابع كلها، والمقصود بالحكم مخرج للعت وعطف البيان والتوكيد فإنها مكملات للمقصود بالحكم وقوله بلا واسطة قال الشارح أخرج به المعطوف بيل فحسب المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فإن المعطوف بغير بيل غير مستقل بالقصد وحمله المرادى على أنه المقصود بالحكم مطلقاً فأخرج به المعطوف عطف النسق بيل وغيره وهو أظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبره والجملة خبر التابع وبدلاً مفعول ثان بالمسمى. ثم شرع في ذكر أقسامه فقال:

مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَنْتَبِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَقْطُوفٍ يَبْلُ

ذكر له أربعة أقسام الأول المطابق وهو بدل الشيء من الشيء ويسمى أيضاً بدل كل من كل نحو قد زهد أخوك الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه الثالث بدل الاشتداد وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضاً وأكثر ما يكون بالمصدر نحو أحجبتني الجارية حسنها وقد يكون بالاسم نحو سرق زيد ثوبه الرابع بدل الإضراب وهو نوهان وسيأتي. ومطابقاً وما عطف عليه مفعول ثان يُلْفَى وفي يُلْفَى ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الأول يُلْفَى وهو عائد على البدل، ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليها أشار بقوله:

وَدَا لِلْإِضْرَابِ أَضْرُ إِنْ قَصِدَ صَحْبٌ وَدُونَ قَسَصِدِ عَاطٍ بِهِ سُبُكٌ

يعنى أن القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الإضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك أكلت خبزاً لحمًا ومعناه أن قولك أكلت خبزاً قصدت به الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة ثم أضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت أنك أكلت لحمًا دون أن تسلب الحكم عن الأول والثاني يسمى بدل القلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجرى لسان المتكلم عليه

دون قصد كقولك رأيت زيدا حماراً أردت أن تقول رأيت حماراً فغلطت فقلت رأيت زيداً ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله غلط به سلب أى سلب الغلط عن الأول بالثاني وإذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعز انسب وللإضراب متعلق باعز وقصداً منصوب بصحب وفاعل صحب هو البدل المشار إليه بهذا وقصداً بمعنى مقصوداً وهو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أى إن صحب البدل ذا قصد وقوله دون قصد فى موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه أى وإن صحب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد وعلط خبر مبتدأ مضمر على حذف مضاف أى هو يدل علط وبه سلب صفة ومنعوى سلب ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتفسير كلامه وإن صحب البدل لمتبوع دون قصد فهو يدل علط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع. ثم مثل للأقسام الأربعة فقال:

كسرُهُ خالداً وقيلهُ البدن وأضرهُ حقه وخُذَّ بِلأمدى

فزره خالداً مثال انبدل المطابق لأن خالداً والصمير المتصل بزره كشيء واحد وقبله البدن مثال لبدل البعض من الكل وأضره حقه لبدل الاشتمال، وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدن الظاهر من المضمر وسيأتى وخُذَّ بِلأمدى مثال للبدل المبين وقد تقدم أنه على قسمين والمثال محتمل لهما لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك أكلت حبةً لحمًا وأن لا يقصده ليكون كقولك رأيت زيداً حماراً والمدى جمع المديّة وهو السكين. ثم قال:

وَمِنْ صَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرُ لَا نُدَلُّ إِلَّا مَا إِحَاطَةُ جَلَا

أَوْ أَطْغَى تَمَهًا أَوْ اشْتِمَالًا

يعنى أن ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقاً بل إن كان يدل بعض جاز مطلقاً وكذلك بدل الاشتمال. ومثال بدل البعض قول الشاعر:

أَوْعَدْنِي مَالِ السَّجَرِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي فَرَجَلِي شَيْءُ الْمَنَاسِمِ

(١٥٤) المرجع للتعديل من النسخ في غرارة الأدب ١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٠، والدرر ٦/٦٢، والمقاصد المحروبة ١٩٠/٤، وبلا نسبة في إصلاح المتعلق من ٢٢٦، ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٤، وشرح الأشموس ٢٣٩/٢، وشرح التنوير ٢/١٦٠، وشرح ديوان الحماسة للفرزوقي من ٢٦، وشرح شعور الذهب من ٥٧٢، وشرح ابن عليل من ٥١٠، وشرح المفصل ٣/٧٠، ولسان العرب ٣/٤٦٣ (وعد)، ١٢/٢١٠ (دهم)، ومجالس لعلب من ٢٧٤، وضع الهوامع ٢/١٢٧، والشاهد فيه قوله «أو عصى... رجلى» حيث أبدل الاسم الظاهر «رجلى» من ضمير الحاضر، وهو البهائم «أو عصى» بدل بعض من كل.

ومثال بدل الاشتغال قوله:

١٥٥- وما أليقني حلمي مُصاعاً \*

وإن كان مطافاً فيشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو جشم كبير كم وصغير كم . وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمحاط به وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقاً وقد تقدم في المش ومن ضمير متعق شذله والظاهر مفعول بفعل مقدر يفسره تبذله ولا استثناء وما مصوب على الاستثناء وهي موصولة وصلتها جلا وإحاطة مفعول بجلا وأو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتغال فقال: (كأنك أنشأجك استمالاً) فابتهاجك بدل من الصمير في أنك واستمالاً خبر أن، ثم قال: (وبئس المضمّن الهمز يلى \* همزاً) يعني أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله: (كمّن ذا أسعد أم علي) وبدل مبتدأ والهمز مفعول ثان بالمضمّن ولى في موضع خبر المبتدأ وهمزاً مفعول بلى ومن اسم استفهام وهو مبتدأ وذا خبره وأسعد أم على بدل من «مَنْ» ثم قال:

ويُسَدُّ البِصْلُ مِنَ البِصْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيَّا بِشْتَعْنِ بِنَا يَمْنِ

يعنى أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل والمسموع من ذلك بدل الكل كقوله:

١٥٦- متى نأتنا نُلَمِّمُ بِنَا فى ديارنا

(١٥٥) صدره

فريقى إن أترك لن يطاعاً

والبيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٣٥، وخزانة الأدب ١٩١/٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤، والدرر ٦٥/٦، وشرح أبيات سيويه ١٢٣/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٨٧، ورجل من بعيثة أو عشم في الكتاب ١٥٦/١، ولعدي أو رجل من بعيثة أو عشم في السقايد النسوية ١٩٢/٤، وبلاسة في شرح شعور الذهب ص ٥٧٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٩، وشرح المفصل ٦٥/٣، ٧٠، وجمع الهوامع ١٢٧/٢، وتساعد فيه قوله «ما أليقني حلمي مُصاعاً» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمي» من الصمير وهو الباء في «أليقني» بدل الاشتغال

(١٥٦) حجره.

تجد خطياً جرلاً ونراً ناحجها

والبيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩٠/٩، ٩٩، والدرر ٦٩/٦، وشرح أبيات سيويه ٦٦/٢، وسر صناعة الأعراب ص ٦٧٨، وشرح المفصل ٥٣/٧، وبلاسة في الإنصاف ص ٥٨٣، ورصع «مباني» ص ٣٢، ٣٣، وشرح الأشموني ص ٤٤٠، وشرح قطر الندى ص ٩٠، وشرح المفصل ٢٠/١٠، وتكتات ٨٦/٣، ولسان العرب ٢٤٢/٥ (نور)، والمقتضب ٦٣/٢، وجمع الهوامع ١٢٨/٢، وشهد به قوله «نأتنا نلمم» وقد أبدل الفعل «نلمم» من الفعل «نأتنا».

فتأتنا وتلسم متعفان في المعنى وبدل الاشتغال كقوله تعالى: ﴿يَلْقَى الثَّامَنَ﴾ (٦٨) يُصَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴿الفرقان: ٦٨، ٦٩﴾ ومنه قوله في المثال: من يصل إلينا يستعن - فيستن بدل من يصل بدل اشتغال، وأما يدل العلط فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثله قام بعد زيد أردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه وأما بدل البعض فلم يسمع.

### النداء

النداء في اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر، وهو في الاصطلاح الدعاء بحروف مخصوصة. والمنادى ثلاثة أقسام: بعيد وقريب ومتنوب، وقد أشار إلى الأول فقال:

وَلِلْمُنَادَى انْدَاءٌ أَوْ كَالْبَاءِ يَا      وَآيٌ وَآ كَلِّذَا إِيَّا ثُمَّ هَبَا

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالثاني البعيد المسافة وبأو كالتاء البعيد حكماً كالسamy، ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله: (وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي) والدائي هو لقريب وذكر له حرفاً واحداً وهو الهمزة نحو أزيد أقبل، ثم أشار إلى المتنوب فقال: (وَوَا لَمَنْ تُدْبُ) ﴿أو يا﴾ فذكر للمندوب حرفين «وا» و«يا» نحو: «وازيداه» و«يا زيداه» فعمم أن «يا» يندى بها المتنوب وغيره وأن «وا» لا ينادى بها إلا المتنوب، ثم قال:

(وَوَخَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ) غير وا هو يا يعني أن يا إذا لم تكن قرينة تبين البدية جتنب وتعبت وا لأنها لا لبس فيها. ثم إن المنادى على ثلاثة أقسام قسم يمتنع معه حذف حرف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

وَعَبِيرٌ مُنْدُوبٌ وَمُضْمَرٌ وَمَا      جَا مُنْتَعِماً فَدُيْعَرَى فَاغْلَمَا

فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكرت أما المتنوب والمستعانت فإن المفصرد فيهما مد الصوت والحذف ينافي ذلك وأما المضممر فيمتنع معه الحذف لأنه يغوت معه الدلالة على النداء إذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة سائر المناديات ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك الكرة واسم الإشارة فأخرجه بقوله:

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارَةِ      قَلٌّ وَمَنْ يَمْتَنِعُهُ مَضْمَرٌ عَادَةٌ

الإشارة إلى حذف حرف النداء وفهم من اليث أن في حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله ومن يمنعه والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناطم ولذلك قال: (ومن يمنعه فانصر عاذله). فعادل المانع بجبر وعادله اسم فاعل من عذل إذا لام وذاله معجمة ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله: ثوبى حجر، أى يا حجر، ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله:

١٥٧- بمنك هذا لوعة وغرام

أراد يا هذا وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو ﴿يُؤَسِّفُ أَصْرِي هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] والمضارع نحو ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١] والموصول نحو من لا يزال محسناً أحسن إلى والمطول نحو طالماً جبلاً أقبل وأى نحو إياها المؤمنون. وذلك مبتدأ وخبره قل، وفي اسم متعلق بقل ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله، ثم إن المنادى على قسمين مبنى على الضم ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَأَنْتِ الْمُسْتَرْفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رُكْبَةٍ قَدْ عَهْدَا

يعنى أن حكم المنادى المعروف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء وشمل قومه المعروف ما تعرف قبل النداء نحو يا زيد وما تعرف في النداء نحو يا رجل والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به فيقال في نحو يا رجال مفرد لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به، وفهم من قوله: (على الذى في رُكْبَةٍ قَدْ عَهْدَا) أنه إذا كان مثنى بينى على الألف فنقول يا زيدان وإن كان جمع مذكر بنى على الواو نحو يا زيدون والمعرف مفعول بابتن وكان حقه أن يقدم المنادى لأن المعروف نعت له والمفرد نعت للمنادى وعلى الذى متعلق بابتن. ثم قال:

(وَأَنْتِ اغْفِرْ لِي مَا بَيْنَا قَبْلَ النَّدَا)

(١٥٧) صدره:

إِذَا هَمَلْتُ حَبِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

والبيت من الطويل، وهو لدى الرمة في ديوانه ص ١٥٩٢، والدرر ٣/ ٢٤، وشرح التصريح ١/ ١٦٥، وشرح حمة المعاني ص ٢٩٧، والمقاصد الحرة ٤/ ٢٣٥، وجمع الهوامع ١/ ١٧٤، وبلاسة في أوضح المسالك ١٥/ ١، وشرح الأشموسى ٤/ ٤٤٣، ومعنى اليب ٢/ ٦٤٦.

و شاهد به قوله ١٠٠ هذا يريد: يا هذا، فحذف حرف النداء قبل اسم الإشارة وهنا حذر عند الكوفيين وضرورة عند البصريين.

يعنى أن الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم نودي نوى بنائه على النصب نحو يا هذا ويا برق  
 حمره ويظهر أثر تقديم النصب إذا أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز من الظاهر النصب فنقول يا سبيوه  
 الغريف والغريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم وإلى ذلك أشار بقوله : (وَلْيُجْزَ مُجْرَى  
 ذِي بِنَاءٍ جُنْدًا) أى ويجرى فى السوى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذى جدد بنائه أى حدث  
 النداء ثم أشار إلى التامى فقال : (وَالْمُفْرَدَ الْمَكْثُورَ وَالْمُضَافَ) وَشَبَّهُهُ أَنْصَبُ الْمَفْرَدِ الْمَكْرُ هُوَ  
 الكرة غير المقصودة كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي لأنه لم يناد رجلاً بعينه ومثال المضاف يا  
 عبد الله ويا غلام زيد والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعاً نحو يا حسناً  
 وجهه أو نصباً نحو يا طالباً جبلاً أو فى المجرور نحو يا ماراً يزيد أو كن معطوفاً ومعطوفاً عليه  
 نحو يا ثلاثة وثلاثين فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل لأن المنادى مفعول بفعل محذوف  
 تقديره أنادى ولا خلاف فى وجوب نصبها وإليه أشار بقوله : (عَادِمًا خِلَافًا) والمفرد مفعول  
 مقدم بالنصب وعادماً حال من الصمير المستتر فى انصب . ثم قال :

وَيُخَوِّرُ رَيْدُ ضَمٍّ وَافْتَحَ مِنْ      يَخُورُ رَيْدُ بِنِ سَمْعِيْدٍ لَا تَهِنْ

يعنى أن ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فى الضم والفتح بخمسة شروط : الأول  
 أن يكون علماً كزيد من المثال . الثانى أن يكون موصوفاً بآبِن . الثالث أن يكون ابن مضافاً إلى  
 علم كسميد من المثال . الرابع أن لا يعصل بينهما فاصل أى بين المنادى وصفته . الخامس أن  
 يكون المنادى ظاهراً للضم وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم  
 وهو أيضاً مطلوب لافتحة ومن نحو متعلق بضم وتهن مضارع وهن بمعنى ضعف ولهن منه  
 أنه إن لم يكن المادى علماً ولا مضافاً إليه ابن وجب البناء على الضم على ما يقتضى أصل  
 المنادى المفرد وقد صرح بهذا المفهوم فقال :

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْأَبْنَ صُلَا      أَوْ يَلِ الْأَبْنَ صُلَا قَدْ حُبَمَا

فمثل كون المنادى غير علم يا رجل ابن سميد ومثال كون المضاف إليه ابن غير علم يا زيد  
 ابن أحبا . والضم مستند وخبره قد حتما وإن لم يل شرط وجوابه محذوف والتقدير والضم قد  
 حتما إن لم يل فهو متحتم ويجوز أن يكون قد حتماً جواب الشرط والشرط وجوابه خبر الضم  
 واستمنى بالصمير الذى فى حتم فى الربط لأن جملة الضم والشرط يستغنى فيهما بصمير  
 واحد لتزليلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف . ثم قال :

وَنَضْمُ إِلَى انْصِبَ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

يعنى أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للنساء، وهو العلم والكرة المقصودة إذا اضطر شاعر لتثنيته، فمثال الضم قوله:

١٥٨. سلامُ الله يا مطرُ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

ومثال النصب قوله:

١٥٩. صربتُ صدرها إلى وقالَتِ يا عديًّا لقد وثَّقتُكْ الأو في

والمختار عند الخليل وسيبويه الضم، وفي تقديم الناظم له إشعار باحتيائه، وينبغي أن يعتقد أنه عند من يرى الضم مع التثنية مبنى، وعند من نصب معرب. وما مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاضم فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها نونًا واضطرارًا هو تعليل لنونًا ومما يتعلق بنون وما المجرورة بمن موصولة واستحقاق ضم مبتدأ ويُنَّ خبره والجملة صلة لما وله متعلق ببينا. ثم قال:

(١٥٨) البيت من الوافر، وهو للأخوص في ديوانه ص ١٨٩، والأعلى ٢٢٤/١٥، وخزانة الأدب ١٥٠/٢، ١٥٢، ٥٠٧/٦، والدرر ٢١/٣، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٥/٢، ٦٥/٣، وشرح النصيح ١٧١/٢، وشرح شواهد المعنى ٧٦٦/٢، والكتاب ٢٠٢/٢، وبلا نسبة في الأربعة ص ١٦٤، والأشياء والنظائر ٢١٣/٣، والإيضاح ٣١١/١، وأوضح المسالك ٢٨/٤، والمجى الدنى ص ١٤٩، والدرر ١٨٢/٥، ووصف المباني ص ١٧٧، ٣٥٥، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٤٧، وشرح ابن حنبل ص ٥١٧، ومجس تلعب ص ٩٢، ٥٤٢، والمحتجب ٩٣/٢.

وانتبه فيه قوله 'ها مطرًا' والقياس: يا مطرًا بالبناء على الضم، لأنه مفرد علم، ولكن الشاعر نونه اضطرارًا لإقامة الوزن.

(١٥٩) البيت من الحفيف، وهو للمهلل بن ربيعة في خزانة الأدب ١٦٥/٢، والدرر ٢٢/٣، وسقط اللالي ص ١١١، وسان العرب ١٥/٤٠١ (وقى)، والمقاصد الحوية ٢١١/٤، والمقتضب ٢١٤/٤، وبلا نسبة في وصف المباني ص ١٧٧، وسر صناعة الإعراب ٨٠٠/٢، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢، وشرح النصيح ٣٧٠/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٤٦، وشرح ابن حنبل ص ٥١٧، وشرح المعصّل ١٠/١٠، والمصنف ٢١٨/١، وجمع الهوامع ١٧٣/١.

وروي صدر البيت:

ورفت رأسها إلى وقالت

وانتبه فيه قوله 'ها عديّة' حيث نصبه للضرورة الشعرية، وحق البناء على الضم لأنه معمم.

(وباضطرارٍ خَصَّ جَمْعُهَا وَكَلَّ) بمعنى أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأن إلا في الضرورة كقوله:

من أجلك يا التي تيمت قلبي

وقوله

١٦٠. هيا العلامان اللذان فرا

ثم استثنى من ذلك لفظة «الله» والجملة الاسمية المصدرة بأل فقال:

(إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَعَكَ الْجَمْلُ) فيجوز في الاختيار يا الله بقطع الهمزة ووصلها للزوم أن له حتى صارت كأنها من نفس الكلمة ويا الرجل منطلق إذا سميت به رجلاً لأن أل من جمعة المسمى به. ثم قال: (والأكثر اللهم بالتعويض) يعني أن الأكثر في نداء لفظة الجلالة. اللهم معييم مشددة مزيدة آخرًا عوضًا من حرف النداء وفهم منه أن قولهم يا الله وإن كان جائزًا في الاختيار دون اللهم في الكثرة وقد جاء في الشعر الجمع بين النداء والميم وإليه أشار بقوله: (وَلَقَدْ يَا اللَّهُمَّ فِي قُرْبِي) وجه شدوذه أنه جمع بين العوض والمعوذ منه، ومنه قوله:

١٦١. إني إذا ما حدثت أَلْمَأُ أقول يا اللهم يا اللَّهُمَّ

والقريض: الشعر.

(١٦٠) الرجز بلانسية في أسرار العربية ص ٢٣٠، والإنصاف ١/٣٣٦، والدرر ٣/٣٠، وحرارة الأدب ٢/٢٩٤، وشرح ابن عقيل ص ٥١٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٩، وشرح المفصل ٢/٩، واللامات ص ٥٣، واللمع في العربية ص ١٩٦، والمقاصد الحرة ١/٢١٥، والمقتضب ٤/٢٤٣، وجمع الهوامع ١/١٧٤، والشاهد فيه قوله: «هيا العلامان» حيث جمع حرف النداء «أل» في غير لفظ الجلالة وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية

(١٦١) الرجز لأبي حرائر في الدرر ٣/٤١، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٣٤٦، والمقاصد الحرة ٤/٢١٦، ولأمية ابن أبي الصلت في حرارة الأدب ٢/٢٩٥، وبلانسية في أسرار العربية ص ٢٣٢، والإنصاف ص ٣٤١، وأرضح المسالك ٤/٣١، وجواهر الأدب ص ٩٦، ووصف المبسوط ص ٣٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٩، ٢/٤٣٠، وشرح الأشموني ٢/٤٤٩، وشرح ابن عقيل ص ٥١٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٠١، ولسان العرب ١٣/٤٦٩، ٤٧٠، (ك)، واللمع في العربية ص ١٩٧، والمقتضب ٢/٢٣٨، والمقتضب ٤/٢٤٦، وموارد أبي زيد ص ١٦٥، وجمع الهوامع ١/١٧٨

والشاهد فيه قوله: «يا اللهم» فجمع بين «يا» والميم المشددة في «اللهم» وهذا ضرورة عند المصريين، أما الكوفيون فتمسكوا بهذا وأمثاله، ليدعوا إلى أن الميم المشددة في «اللهم» ليست عوضًا من «يا» التي لتتبيه في النداء، إذ لو كانت كذلك لما جاز أن يجمع بينهما، لأن العوض والمعوذ لا يجتمعان



## فصل

## في تابع المتادى

تبع دى الصم المضاف دون أن الزمه نصباً كأيضاً، الحيل

شمل قوله تابع جميع التوابع، والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتى وشمز  
ذى انضمام العلم والكثرة المقصودة والمضاف نعت لتابع وخرج به التابع المفعول ودون أن  
خرج به المضاف المقرون بأل وقوله ألزمه نصباً يعنى فى التابع المستوفى للشروط وذلك إذا  
كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافاً مجرداً من أل فمثال ما استوفى الشروط فى  
وجوب النصب وهو نعت يا زيد ذا الحيل ومثاله وهو تأكيد يا زيد نفسه ويا تميم كلهم ومثله  
وهو عطف بيان يا زيد عند الكلب فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع  
والى ذلك أشار بقوله: (وما سواه أرفع أو أنصب) فمثال النعت يا زيد الظريف والظريف ومثال  
عطف البيان يا زيد قمة ومثال التوكيد يا تميم أجمعون ومثال المضاف المقرون بأل يا زيد  
الحسن الوجه فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب وتابع مفعول بفعل مضمر من  
باب الاشتغال يفسره ألزمه والمضاف نعت لتابع ودون متملق بالاستقرار على أنه حال من  
تابع ونصباً مفعول ثانٍ لألزمه والمفعول الأول الهاء وما مفعول بارفع وهو مطلوب لأنصب  
فهو من باب التنازع وهى موصولة وصلتها سواء. ثم قال:

(وأجعلاً • كمستقل نسقاً وبدلاً)

يعنى أن عطف النسق والبدل إذا تبع المتادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤه على  
الضم إن كانا مفردين ونصبهما إن كانا مضافين وسواء كان المتادى مبنياً على الضم أو منصوباً  
فتقول يا أخانا زيد ويا أخانا عمرو ويا زيد وأخانا ويا عمرو صاحبنا. وسبب ذلك أن البدل  
فى بية تكرار العامل وحروف العطف بمنزلة العامل فإذا كررت حرف البدء معهم كان  
كالمبشرين لحرف النداء. والألف فى اجعلاً بدلاً من نون التوكيد الخفيفة ونسقاً وبدلاً  
مفعول أول باجعلاً وكمستقل فى موضع المفعول الثانى لأن معنى اجعلاً صير. ثم إن  
المعطوف عطف نسق إذا كان مقروناً بأل فقيه وجهان وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا نُسِقَا فِغِبْ وَجْهَانِ رَرْفَعُ يَنْتَقَى

يعنى أن المعطوف عطف النسق إذا كان مصحوباً لآل يجوز فيه وجهان الرفع والنصب، والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله: (ورفع ينتقى) وعلم أن ثانى الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم فى بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يا زيد والحارث والحارث، ومنه قوله:

١٦٢- أَلَا يَرْيَدُ وَالصَّحَّاحُ سَبْرًا فَفَدَّ حَاوَرَنِمَ حَمَرَ الطَّرِيقِ

يرى برفع الضحاك ونصبه وفهم من قوله ورفع ينتقى أنه موافق للفتايلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازنى وإنما اختير لمناسبة الحركتين، ولما حكى سيبويه أنه أكثر فى كلام العرب من النصب. ومصحوب خبر يكن وما نسقا اسمها ويجوز العكس الأول أرجح ولبه وجهان جملة من مبتدأ وخبر وهى جواب الشرط ورفع ينتقى جملة من مبتدأ وخبر وهى مستأنفة ثم اعلم أن من المتباديات أى ويلزم أن يوصف بأحد ثلاثة أشياء: أَلْ وذَا والذي، وقد أشار إلى الأول فقال:

وَأَيْهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى دَى الْمَصْرُفِ

يعنى أن أيا إذا كانت نادى لزم وصفها بمصحوب أَلْ واجب الرفع نحو يا أيها الرجل وإنما لزم رفع وصفها وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان النادى غير أى لإيهامها وهى نكرة مقصودة وإنما لزمها الهاء لتكون عوضاً مما تستحق من الإضافة، والأرجح فى ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوباً فأى مبتدأ وخبره ومصحوب مفعول مقدم يلزم وصلة منصوب على الحال من مصحوب أَلْ وبالرفع فى موضع الحال من مصحوب ودَى متعلق يلزم وبعد فى موضع الحال والمضاف إليه بعد ضمير عائد على أى والتقدير وأيها يلزم مصحوب أَلْ فى حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون مصحوب أَلْ مرفوعاً على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيها والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها. ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله:

(١٦٣) البيت من الزمخشرى، وهو يلائم فى الألفية ص ١٦٥، والدور ١/١٦٨، وشرح قطر الندى ص ٢١٠، وشرح المفصل ١/١٢٩، ولسان العرب ٤/٢٥٧ (خمر)، واللمع ص ١٩٥، وجمع الهوامع ٢/١٤٢، وشاهد به موهباً فيزيد والضحاك حيث روى بنصب الضحاك، ورفعه، قدن ذلك على أن المعطوف على المادى المسمى، إذ كان مرفوعاً، يجوز فيه وجهان. الرفع على لفظ المادى، والنصب على محله

(وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) يعني أنه ورد في كلام العرب صفة أيها باسم الإشارة نحو يا أيهاذا الرجل وشمل المفرد والمثنى كقوله:

١٦٣. أَيُّهَادَانِ كَلَّا رَادِيكُمَا      وَدَعَاتِي وَأَغْلًا مَبْسُوعِلُ  
وبالموصول المصدر بآل كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]  
ثم قال:

(وَوَصَّفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يَرَدُ) يعني أن أي لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يقال يا أيها صاحب عمرو ونحوه. ثم قال:

وَدُوْ إِشَارَةٌ كَأَيُّ فِي الصَّفَةِ      إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُغَيِّتُ الْمَعْرِفَةَ

يعني أن اسم الإشارة يجري مجرى أي في وجوب وصفه بما وصفت به أي من واجب الرفع بحرف بآل أو الموصول المصدر بآل فتقول يا ذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الذي كما تقول يا أيها الذي آمن فهذا في هذا المثال ونحوه بمنزلة أي في التوصل إلى نداء ما فيه أل وفهم من قوله: إن كان تركها يغيت المعرفة، أن اسم الإشارة قد لا يغيت المعرفة فلا يفتر إلى وصف فتكون كسائر الأسماء المناديات كما إذا قلت يا هذا وأنت مقبل على رجل تعينه وهذا ليس من هذا الفصل. ثم قال:

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ بِتَحْبِ      ثَانٍ وَثَمُّ وَأَفْتَحُ أَوَّلًا نَصَبِ

يعني أن المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأضيف لما بعده وجب نصب الثاني لأنه مضاف وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الإتيان وفيه أقوال ودلت نحو قوله:

١٦٤. يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدَى لَا أَبَا لَكُمْ      لَا يُلْفِيكُمْ فِي سَوَاءِ عُمَرُ

(١٦٣) البيت من الرمل، وهو بلا سبغة في الفروع ٣/ ٣٣، وشرح الأسموسي ٢/ ٤٥٤، وشرح شذور الذهب ص ١٩٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٨١، ومجالس ثعلب ص ٥٢، والمقاصد الحرة ٤/ ٢٣٩، ٢٤١، وجمع النور ١/ ١٧٥.

والشاهد فيه قوله: «أيهذا» كلاً حيث وصف المنادى باسم الإشارة، ولم يمت اسم الإشارة باسم محلي بالألف واللام.

(١٦٤) البيت من البسيط، وهو لحرير في ديوانه ص ٢١٢، والأرية ص ٢٣٨، والأعاني ٢١/ ٣٤٩، وغرارة الأدب ٢/ ٢٩٨، ٣٠١، ٩٩/ ٤، ١٠٧، والخصائص ١/ ٣٤٥، والفرق ٦/ ٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢، وشرح شواهد المعنى ٦/ ٨٥٥، وشرح المعصل ١٠/ ٢، والكتيب ١/ ٢٥٣، ٢٠٥، واللامات ص ١٠١، ولسان العرب ١٦/ ١١ (أي)، والمقاصد الفخوة ٤/ ٢٤٠، والمقنطري ٤/ ٢٢٩، ورواد أبي زيد ص ١٣٩، وبلا سبغة في الأسماء والظواهر ٢/ ٢٠٤، وأسالي أبي الحاجب ٢/ ٧٢٥، وجواهر الأدب ص ١٩٩، ٤٢١،

ومثله قوله يا سعد سعد الأوس، وفهم من قوله نحو أن ذلك جائز في العلم وفي النكرة المقصودة نحو يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين، وفهم من تقديمه القسم أنه أحسن ألوحين وأرجحهما وفي نحو متعلق ينتصب وتصب مضارع مجزوم على جواب الأمر.

## المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله:

وَأَحْسَنُ مُنَادَى صَحَّ أَنْ يُضَفَّ إِلَيَّ كَعَبْدِ عَبْدِ عَبْدِ عَبْدِ عَبْدِ عَبْدِ عَبْدِ

شمل قوله منادى الصحيح والممثل فأخرج المحتل بقوله صح فإنه في النداء كحال في غير النداء وعلم أن يا في قوله ليا ياء المتكلم إذ لا يضاف لياء المخاطبة وليس في الصمائر ياء غيرهما وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات الأولى يا عبد بحذف الياء والاستغناء بالكسر عنها وهي أفصحها الثانية يا عبدي بإثبات الياء الساكنة. الثالثة يا عبد بفتح الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة. الرابعة يا عبدا بقلب الياء ألفاً وإثباتها. الخامسة يا عبدي بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها في الظم على الترتيب في القوة والضعف بل على ما سمح به الوزن، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكثرة ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها ألفاً ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهي بياؤه على الضم كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ في قراءة. وفي قوله كعبد إلخ البيت فائدتين. إحداهما التنبيه على اللغات المذكورة والأخرى التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخفيف وذلك مفهوم من المثال احترازاً مما فيه الإضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما إضافته للتخفيف فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان إثبات الياء متحركة أو ساكنة ومنادى مفعول أول ما جعل وصح في موضع الصفة له والمفعول الثاني كعبد إلى آخر البيت وإن يضاف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه. ثم إن المنادى

= وحزقة الأدب ٣١٧/٨، ١٩١/١٠، ووصف المباني ص ٢٤٥، وشرح الأشموس ٤٥١/٢، وشرح ابن عسح ص ٥٢٢، وشرح المعص ١٠٥/٢، ٢١/٣، ومعنى اللبيب ٤٥٧/٢، ومعجم الهوامع ١٢٢/٢ والشاهد فيه قوله «يا تيم تيم حدى» حيث أفهم «تيم» الأول وما أصيب إليه، معاملة كثنائي في مع شوب معاملة الأول ويحور أن يفسم «تيم» الأول على أنه منادى علم والثاني يدلته

إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو يا ابن  
أحى ويا ابن عاصي إلا إذا كان ابن أم وابن عم وإلى ذلك أشار بقوله:

ومنع أو كسر وحلف الياء استمر في يا ابن أم يا ابن عم لا مفسر

يعنى أن يا ابن أم ويا ابن عم يجوز في كل واحد منهما الفتح والكسر فنقول يا ابن أم ويا  
ابن أم وقرأ بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالهما وفهم من قوله استمر اطراد ذلك  
وعدم اطراد غيره وهو إثبات الياء نحو يا ابن أمى ومنه قوله:

١٦٥. يا ابن أمى ويا شقيق نفسى

وقلبها أماً، ومنه قوله:

١٦٦. كن لى لا على يا ابن عمى

وفهم من تمثيله يا بن أم وابن عم أن ذلك أيضاً مطرد في يا ابنة أم ويا ابنة عم إذا لفرق ثم  
ن من المضاف إلى ياء المتكلم يا أبى ويا أمى وفيه لغتان زالدتان على اللغات المتقدمة، وقد  
أشار إليهما بقوله:

ولى النداء أبى أنت عارض وأكسر أو الشخ ومن الياء الناء عارض

فهم من قوله وفى النداء أن ذلك خاص بالنداء فلا يجوز قام أبى ولا جاءت أمى وفهم من  
تعيين للفطن أن ذلك خاص بهما وفهم من قوله عارض أن ذلك غير لازم لهما فإنه عارض بعد  
اللفات لمذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم. وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أن الكسر  
أكثر وفهم من قوله: ومن الياء الناء عارض أنه لا يجمع بينهما لما علم من أنه لا يجمع بين العوض  
والمعوض منه فلا تقول يا أبنى ولا يا أمى، وقد جاء الجميع في ضرورة الشعر، قال:

(١٦٥) ص ٥٠.

نكت خلقتى لعمري شعبد

والبيت من التمهيد، وهو لأبي زيد في ديوانه ص ٤٨، والدرر ٥/٥٧، وشرح التصريح ٢/١٧٩، والكتاب  
٢/٢١٣، ولسان العرب ١٠/١٨٢ (شقق)، والمفاهيم البحرية ٤/٢٢٢، وبلا نسبة من أوضح المسالك  
٤/٤٠، وشرح الأشعرى ٢/٤٥٧، وشرح لفظ الندى ص ٢٠٧، وشرح المفصل ٢/١٢، والمفردات  
٤/٢٥٠، وجمع القوامع ٢/٥٤.

والثابت منه قوله: يا ابن أمى حيث أثبت ياء المتكلم وهذا قليل، فالعرب لا تكاد تثبت إلا لضرورة

(١٦٦) الزحر ملاسة في المقاصد الشعرية ٤/٢٥٠.

و شاهد به قوله: يا ابن عمى حيث قلب الشاعر ياء الإهالة ألفاً، وهذا حائر

١٦٧- أيا نسي لاربت فينا هينما لنا أمل في العيش ما دمت أملا  
وفي الداء متعلق بعرض وأبت وأمت مبتدأ وخبره عرض والفاء مستدأ وخبره عوض ومن  
أيا متعلق بعوض.

### أسماء لازمت النداء

هذه الأسماء التي ذكرت في هذا الباب على ثلاثة أقسام: مسموع، ومقبس، وشائع غير  
مقبس وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَقُلْ بَعْضُ مَا يُبْحَرُ بِالدَّاءِ لُؤْمَانُ تَوْمانُ كَسَدًا

لذكر ثلاثة ألفاظ الأول فل وهو كناية عن نكرة فإذا قلت يا فل فكأنك قلت يا رجل. الثاني  
لؤمان بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فإذا قلت يا لؤمان فمعناه يا عظيم اللامة. الثالث  
تومان بفتح النون وواو ساكنة من النوم فإذا قلت يا تومان فمعناه يا كثير النوم. ثم أشار إلى  
الثاني بقوله: (وأطرفاً، في سبب الألفي وزن يا خبث) يعني أن بناء وزن فعال من كل فعل دل  
على السبب مطرد فتقول يا خبثات ويا فساق ويا لكاع ونحوه ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا  
تعتقر فيه إلى السماع من العرب بل كل فعل دل على السبب يجوز أن يبنى منه هذا الوزن في  
النداء. ثم قال:

(والأمر هكذا من الثلاثي) يعني بالأمر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثي نحو  
نزأل ودراك وخراب وإنما ذكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعدن  
الذي للسبب في الاطراد. ثم أشار إلى الثالث بقوله: (وشائع في سبب المذكور فَعَلٌ) يعني أن  
فعل يجيء في سبب المذكور كما جاء فعال في سبب الألفي إلا أن فعل غير مقبس وإليه أشار  
بقوله: (ولا تقس) فمن المسموع من ذلك يا خبث بمعنى يا خبيث ويا غدر بمعنى يا غادر ويا  
فسق بمعنى يا فاسق. وأعلم أنه قد جاء جر فل المتقدم في الشعر وإليه أشار بقوله: (وجر في  
الشعر فل) يعني أن فل قد جاء في الشعر مجزوراً في غير النداء كقوله:

١٦٨- في لُجَّةٍ أَمْسَكَ قَلَانًا عَنْ قُلٍّ

وقوله وفل مبتدأ وخبره بعض وما موصولة وصلتها يخص وبالنداء متعلق بيبخص ولؤمان نومان مبتدأ وكذا خبره وباقي الإعراب واضح.

## الاستغاثة

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به. وذكر لها في هذا الباب حالتين: الأولى أن يجر المستغاث بلام مفتوحة. والثانية أن يزداد في آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار إلى الأول بقوله: (إذا استغثت اسم متاوى خُفْضًا • باللام مفتوحًا) يعني أن المتأدى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتحجره وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المتأديات للتخصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضممر. ثم مثل بقوله: (كَبَا لِلْعُرْتَقَى) وقد فهم من قوله إذا استغثت اسم أن استغاثت متعد بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضع العربي قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٩] وفهم من قوله خُفْضًا أنه معرب بالجر وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقرونًا بآل وهرا ب البيت واضح. ثم قال:

واصبح مع المَطْطوفِ إِنْ خَسِرْتُ يَا وَهِي سَبَوِي ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنًا

يعني أملك إذا عطفت على المستغاث بتكرير يا فتحت اللام نحو قوله:

١٦٩- يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَسَاسِ عُنُوتِهِمْ فِي ازْدِيَادِ

(١٦٨) الرجز لأبي النجم في جمهرة القلة ص ٤٠٧، وخزانة الأدب ٣٨٩/٢، والدرر ٣٧/٣، وسقط اللآلئ ص ٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١، وشرح التصريح ١٨٠/٢، وشرح المفصل ١١٩/٥، وشرح شواهد المعنى ٤٥٠/١، والصاحي في غده اللغة ص ٢٢٩، والطرائف الأديبة ص ٦٦، والكتاب ٢/٢٤٨، ٣/٤٥٢، ولسان العرب ٢/٣٥٥ (جمع) ١٣/٣٢٤، ٣٢٥ (مكرر)، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٨، وبلاسية في أروض المسالك ٤/٤٣، وشرح الأشموني ٢/٤٦٠، وشرح ابن عقيل ص ٥٢٧، وشرح المفصل ١/٤٨، والمقتضب ٤/٢٣٨، والمقرب ١/١٨٢، وجمع الهوامش ١/١٧٧.

وتتعد به قوله: «عن فل» حيث استعمل فيه كلمة «فل» في غير النداء، فجرها بحرف الجر، للضرورة وقبل الأصل الثلاثة وحذفت الألف والنون للضرورة.

(١٦٩) البيت من البسيط، وهو بلاغية في أروض المسالك ٤/٤٦٦، وشرح الأشموني ٢/٤٦٢، وشرح التصريح ١٢/١٨١، وشرح قطر الندى ص ٢١٨، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٦.

وتتعد به قوله: «يا لقومي ويا لأمثال قومي» حيث جرت المستغاث به في الكلمتين بلام واجبة التفتح

وفي سوى التكرار ليا جيء باللام مكسورة كقوله:

١٧٠. ييكيك ماء بعيد الدار معترت<sup>١</sup> يا للكحول وللشسان<sup>٢</sup> للعجب

ومفعول افتح محذوف تقديره وافتح اللام وفي سوى متعلق بآثيا والإشارة بذلك للتكرير  
أى وفي سوى التكرير. ثم قال: (ولام ما استقيت عاقبت ألف) يعنى أن لام الاستغاثه تعاقب  
الألف فلا يجمع بينهما وفهم منه أن اللام غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول يا لزيد ويا  
ريداً ولا يجوز يا لزيداً. ثم قال: (ومظه اسم ذو تعجب ألف) يعنى أن الاسم المتعجب منه مثل  
المستغاث فيما تقدم فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو يا للعجب وأن تزداد آخره ألف  
فتقول يا هجبا، ومنه قوله:

١٧١. يا عجا لهذا العليقة<sup>٣</sup> هل تدعى القوباء بالرويقة<sup>٤</sup>

وإنما ذكر هنا اسم التعجب وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما في الحكم وعاقبت خبر  
والف مفعول بعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وجوز أن يكون ألف وصل  
بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتها ألف والأول أظهر ومثله مبتدأ  
واسم خبره وذو تعجب نعت لاسم وألف جملة في موضع الصفة للتعجب.

## التدبة

هى مداء المتفجع عليه أو منه وهى من كلام النساء فى الغالب. قوله: (ما للمنادى الجمّل  
لمتدوب) يعنى أن حكم المتدوب كحكم المنادى يضم إن كان مفرداً وينصب إن كان مضافاً  
أو شبيهاً به فتقول وا زيد ووا غارب زيد ووا طالعاً جبلاً. وما مفعول مقدم باجعل وهى  
مرصولة واقعة على أحكام المسادى السابقة وصلتها للمنادى ثم نبه على ما يمنع فى التدبة

(١٧٠) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/ ٤٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٥٤، والدرر ٣/ ٤٢،  
ورصف المباني ص ٢٢٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٦، وشرح التصريح ٢/ ١٨١، وشرح شواهد الإصحاح ص  
٢٠٣، وشرح قطر الندى ص ٢٦٩، ولسان العرب ١٢/ ٥٦١، ٥٦٣ (لوم)، وبنساقص السحوية ٤/ ٢٥٧،  
والمقتضب ٤/ ٢٥٦، والقرب ١/ ١٨٤، وجمع الهوامع ١/ ١٨٠.

والشاهد فيه قوله: وللشسان حيث كسرت لام المستعاث المعطوف لأنه لم تعد معه آثيا.

(١٧١) البحر لأبن حنبل فى لسان العرب ١/ ٦٩٢، ٦٩٣ (قوب)، وبلا نسبة فى إصلاح المطق ص ٣٤٤، وجمهرة  
اللمعة ص ٩٦٥، ١٠٣٦، ١٢٣٣، والجبى الثاني ص ١٧٧، وشرح التصريح ٢/ ١٨١، وشرح شواهد الشاهد ص  
٣٩٩، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٧٩١، وكتاب اللامات ص ٨٨، ومغنى اللبيب ٢/ ٣٧٢، والنصف ٣/ ٦١  
ومنه مدية قوله: يا عجا لهذا حيث جاءت اللام للتعجب والقوباء داء يعالج بالريق



بقوله: (وَمَا • نُكْرَ لَمْ يَنْدُبْ وَلَا مَا إِلَيْهَا) يعنى أد كل واحد من النكرة والمبهم لا يجوز أن يندب لأن الغرض من الندبة الإهلام بعظمة المصائب وذلك غير موجود فيهما. وشمل قوله المسمم اسم الإشارة والموصول بصلة غير معين بها فلو كان الموصول به صلة مشهورة جاز أن يندب وإلى ذلك أشار بقوله: (وَيُنْدُبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اسْتَهْرَ) يعنى أن الموصول إذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز أن يندب وقد مثل ذلك بقوله: (كَبُرَ زَمْزَمٌ بَلَى وَأَ مِنْ حَفَرٍ) فتقول و من حفر بشر زمزم لتنزله في الشهرة منزلة العلم والذي حفر بشر زمزم عند المطلب بن هاشم. والموصول مفعول لم يسم فاعله يندب وبالذى متعلق بالموصول لا يندب وهو على حذف الموصول والتقدير ويندب الموصول بالوصل المشتهر وبشر منصوب على أنه مفعول مقدم بحفر ووا من مفعول بلى ثم قال:

### (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلْفِ)

منتهى المندوب هو آخره وشمل العلم نحو وا زيداً والمضاف نحو وا عبد الملكا وحجز المركب نحو وا معدى كربا وعلم أن وصله بالالف جائز لا واجب من قوله قبل ما للمنادى جعل لمندوب. ثم قال: (مَنْتَلُوْهَا إِنْ كَانَ مِثْلُهَا حَلَفَ) يعنى أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفاً حذف إذ لا يمكن اجتماع ألفين وفهم منه أن المحذوفة الألف التى آخر المندوب لا ألف لندبة لأنها تدل على معنى وهى الدلالة على الندبة. ومنتهى مفعول بفعل محذوف يفسره صله ومثلوها مبتدأ وخبره حذف. ثم قال:

كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ مِنْ صَلَهِ أَوْ عِبَرِهَا يَلْتَ الْأَمَلُ

يعنى أن التنوين الذى فى آخر المندوب يحذف إذا لحقت ألف الندبة إذ لا حظ له فى الحركة وقوله من صلة نحو وا من حفر بشر زمزما وقوله أو غيرها شامل لآخر المفرد نحو وا زيداً وآخر المضاف إليه نحو وا غلام زيداً والمطول نحو وا طالماً جبلاً ثم إن حق ألف الندبة أن يكون قبلها فتحة للمجانسة فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو وا غلام أحمدان وإن كنت كسرة أو همزة أبدلت فتحة لمكان الألف فتقول فى نحو رقاش وراقشا وفى رجل اسمه قام الرجل وقام الرجلان إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم فى اللبس، وإلى هذا أشار بقوله:

وَالشُّكْلَ حَتَّمَا أَوَّلَهُ مُحَلِّيًا      إِنْ يَكُنْ الْمَنْعُ يَوْمَهُمْ لَا يَسَا

المراد بالشكل الحركة يعنى أنه إذا كان في آخر المدحوب كسرة أو ضمة وكان في إبداء لهما فتحة ليس وجب إقرار الحركة وإبدال الألف بمجانس تلك الحركة فتقول في نحو فتاه وافتاهو وفي غلام أخيه وافتاهوا غلام أخيهي إلا أنك لو أبدلتهما فقدت وافتاهوا غلام أخيهي لا تنبس بهاء الواحدة وفهم من قوله حتماً أن ذلك واجب. والشكل مفعول بفعل محذوف يفسره أوله ومجانساً مفعول ثانٍ لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره أوله حرراً مجانساً ومعمول مجانساً محذوف تقديره مجانساً للحركة السابقة. ثم قال:

(وَالْيَسَّارُ زِدْ هَاءَ سَكْتِ إِنْ تَرَدَّ)

يعنى أنك إذا وقفت على آخر المدحوب فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لببيان الألف فتقول وازيداه وفهم من قوله واقعاً أن ذلك لا يكون في الوصل وفهم من قوله إن ترد أن ذلك جائز لا واجب وقد صرح بهذا المفهوم فقال: (وَأِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزْدُ) أى وإن تشأ فالمد كاف ولا ترد الهاء، هذا ما حملته عليه الشارح والمرادى فلا يندرج فيه إلا صورتان اجتماع الألف والهاء والاستغناء بالألف عن الهاء نحو وازيداه. وعندى أن ضبط المد بالفتح على أنه مفعول والهاء معطوف عليه وعطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور: الأولى الجمع بينهما نحو وازيداه وذلك مفهوم من قوله وواقعاً زد هاء سكت. الثانية الاستغناء بالألف عن الهاء نحو وازيداه وهو مفهوم من قوله إن ترد. الثالثة الاستغناء عنهما معاً نحو وازيد وهو مفهوم من قوله: (وَأِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزْدُ) أى لا تزد الألف والهاء وهذه الصور كلها جاذبة في الوقف وواقعاً حال من فاعل زد المستتر وهاء سكت مفعول يزد وإن ترد شرط محذوف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وإن تشأ شرط والفاء بعدها جواب الشرط والمد مستداً وحبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارحان والهاء مفعول مقدم بتزد فالجواب على هذه جملة اسمية، والهاء لا ترد ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا ترد والتقدير وإن تشأ فلا ترد المد والهاء. ثم قال:

وَكَبَائِلُ وَأَعْبِيدِي وَأَعْبِيدَا      مَنْ فِي السُّدَا بَادَا سَكُونِ الْبَدَى

تقدم أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات ومن حملتها يا عدى بياء

ساكنة فإذا نددت على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتلحق ألف الندة بعدها وهذا معنى قوله واعبد يا، والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول واعبد، وهو معنى قوله واعبد وهذا كله على لغة من أثبت الياء ساكنة وهي معنى قوله: (من في النداء يا إذا سكن أبدي) وفهم منه أن باقي اللغات التي في المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص فيقال على لغة من قال يا عبد واعبد ليس إلا وفي لغة من قال يا عبدى واعبد يا وفي لغة من قال يا عبد واعبد، وقائل خبر مقدم ووا عبد يا وعبد مفعول بقائل ومن مبتدأ وهي موصولة وصلتها أبدي وليا مفعول بأبدي وفي النداء متملق بأبدي وفا سكن حال من الياء والتقدير من أبدي الياء ساكنة في النداء قائل واعبد يا وعبد يا.

### الترخيم

الترخيم في اللغة ترفيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح حذف بعض الكسمة على وجه مخصوص، قوله: (ترخيمًا) حذف آخر المنادى) يعنى أن المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله: (كيا سعا فيمن دعا سعادًا) فأخر المنادى مفعول بالحذف وترخيمًا أجاز في نصبه لشارح أن يكون مفعولًا فيكون التقدير حذف لأجل الترخيم أو مصدرًا في موضع الحال فيكون التقدير حذف في حال كونك مرخمًا أو ظرفًا على حذف مضاف فيكون التقدير حذف وقت الترخيم وزاد المرادى وجهًا رابعًا وهو أن يكون مفعولًا مطلقًا قال وتناصبه حذف لأنه يلاقيه في المعنى وفيه نظر لأن الحذف أهم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى ويحتمل عندي وجهًا خامسًا وهو أن يكون مفعولًا مطلقًا وعامله محذوف والتقدير رخم ترخيمًا وقوله كيا سعا فيمن دعا أى في قول من دعا فهو على حذف مضاف والمراد بدعا ندى ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال: (وَجَوَزَهُ مطلقًا في كل ما • أتت بالها) يعنى أنه يجوز ترخيم المندى إذا كان مؤنثًا بالتاء مطلقًا أى من غير شرط من الشروط المذكورة في غير التاء فترخم علمًا نحو.

١٧٢. أناظم مهلاً بفض هذا التندل

ونكرة نحو:

١٧٣. جاري لا تستكري عذيري

وثلاثيا نحو يا خول في خولة وثلاثيا نحو يا ثب في ثبة. ثم بين حكم ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال: (وَالَّذِي قَدْ رُحِمًا بِحَذْفِهَا وَقَدْ بَعْدُ) يعني أنت إذا حذفت الهاء للترخيم ورم ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم أى لا تحذف منه شيئاً ولا تغيره والذي مفعول بفعل مصرم بفسره وفره ويحذفها متعلق برخم وبعد متعلق بوفره. ولما فرغ من ترخيم ذى الهاء شرع فى ترخيم المجرد منها: (وَأَحْطَلًا \* ترخيم ما من هذه الهاء قَدْ خَلَا) يعنى أن ما خلا من انهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط:

أشار إلى الأول منها بقوله: (إِلَّا لِلرَّيَاسِيِّ فَمَا فَوْقَ) فشمل الرياسى الأصول كجعفر والثلاثى المزيد كيمر وشمل قوله فما فوق الخماسى الأصول كفرردق والمريد كسموأل والسداسى والسباعى ولا يكونان إلا مزيدين نحو مستخرج واشهيباب وفهم منه أن الثلاثى لا يرخم وهو شامل للمحرك الوسط نحو عمر والساكن الوسط نحو عمرو.

ثم أشار إلى الشرط الثانى بقوله: (الْعَلَمُ) يعنى أن المتادى لا يرخم إلا إذا كان علماً وشمل علمية الشخص نحو جعفر وعلمية الجنس نحو أسامة وفهم منه أن النكرة لا ترخم. ثم أشار إلى الشرط الثالث بقوله: (دُونَ إِصْلَافٍ) فلا يرخم المضاف ولو كان عملاً وشمل الكنية كأبى بكر وغيرها كعبد شمس.

ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله: (وَأَسْنَادٌ مَّتَمٌ) يعنى أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو برق نحره وفهم منه أن المركب تركيب مزح لا يمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذى الإسناد فتقول فى معديكرب يا معدى وقوله واحطلا فعل أمر من حطل يحطل بانطاء

\* والبست من الصرل، وهو لاسرى القيس فى ديوانه ص ١٢، والجنى الدنى ص ٣٥، وحسرة الأدب ٢٢٢/١١، والدرر ١٦/٣، وشرح شولعد المص ٢٠/١، والمقاصد المحوية ٢٨٩/٤، وبلا نسية فى أوضح المسائل ٦٧/٤، ووصف الجبانى ص ٥٢، وشرح الأشموى ٤٦٧/٢، ومعنى التيب ١٣/١، ومعنى الهوامع ١٧٢/١

والشاهد به قوله «أناطم» يريد «أناطمة» فرحمة، وهذا الترخم كثير. (١٧٣) الرجز للمصاح فى ديوانه ٣٣٢/١، وغرانة الأدب ١٢٥/٢، وشرح ثبات سببه ٤٦١/١، وشرح شوهد للإيضاح ص ٣٥٥، وشرح المفضل ١٦/٢، ٢٠، والكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، ولسان العرب ٤١٨/٤ (هذر)، والمقاصد المحوية ٢٧٧/٤، والمقتضب ٢٦٠/٤، وبلا نسية فى أوضح المسائل ٥٨/٤، وشرح الأشموى ٤٦٨/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٦.

والشاهد به حذف حرف التاء ضرورة من «جاري» وهو اسم نكرة قبل التاء لا يتعرف، لا يعرف التاء، وما يطرده حذفه فى المعارف والأصل: يا جارية، لرحم المتادى.

المعجمة بمعنى اُمنع وألغى بدل من التون المخفية وترخيم معمول باحطلا وما موصولة وصلتها خلا ومن متعلق بخلا وإلا استثناء والرابع منصوب على الاستثناء وما معطوفة بالفاء على الرابع وهي موصولة وصلتها فوق وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه فما فوقه أي فوق الرابع والعلم عطف بيان على الرابع ودون إضافة متعلق بمحذوف على أنه حار من متم وإسناد معطوف على إضافة ومتم نعت لإسناد وهو اسم مفعول من أتممت . ثم قال . ( وَمَعَ الْآخِرِ احْدَفَ الَّذِي تَلَا ) يعني أنك إذا رخصت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذي قبل الآخر لكن بأربعة شروط :

أشار إلى الأول منها بقوله : ( إِنْ زِيدَ ) أي إذا كان زائداً فلو كان غير رائد لم يحذف نحو محتر ومتفد لأن الألف فيهما متقبلة عن عين الكلمة فتقول يا مختار يا متفاد .

ثم أشار إلى الثاني بقوله : ( لَيْتَا ) أي ذالين وشمل حرف اللين الألف نحو شمال والواو نحو منصور والياء نحو قديل فلو كان حرف صحت لم يحذف وشمل المتحرك نحو سفرجل والساكن نحو قعطر فتقول فيهما يا سمرج ويا قعطر .

ثم أشار إلى الثالث بقوله : ( سَاكِنَا ) يعني أن يكون حرف اللين ساكناً فلو كان متحركاً لم يحذف نحو هبج وقور فيهما يا هبي ويا قنو بغير حذف .

ثم أشار إلى الرابع بقوله : ( مُكْمَلَا ) أربعة فصاعداً يعني أن يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق فشمل الرابع نحو منصور والخامس كمصايح مسمى به والسادس نحو استخراج مسمى به أيضاً وفهم منه أنه لو كان ثالثاً لم يحذف نحو عماد وسعيد وشمود فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف أشار إليه بقوله :

( وَالْحُلْفُ فِي \* وَإِوَاءِ بِيهَا فَتَحَ قُفِي ) يعني أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير محانسة له نحو مرعون وخرنيق ففي حذفهما مع الآخر خلاف فمن حذف قال يا فرع ويا غرن . ومن لم يحذف قال يا فرع ويا غرن وقوله مع الآخر متعلق باحذف وصلة الذي تلا والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف وفي تلا فاعل مضمر عائد على الآخر والذي صفة لمحذوف والتقدير احذف مع الآخر الحرف الذي تلاه الآخر وقوله إن زيد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وليتأ حال من الضمير في زيد وهو مخفف من لين وساكناً نعت لليناً ومكماً نعت بعد نعت وأربعة مفعول لمكماً وصاعداً معطوف على أربعة وإعراب ما بقي واضح . ثم قال : ( وَالْعَجْزُ احْدَفَ مِنْ مُرْكَبٍ ) يعني أن المركب تركيب مزج يحذف آخره وشمل ما آخره ويه نحو سيويه وما ليس آخره ويه نحو يعلى وما سمي به من العدد المركب

نحو خمسة عشر فتقول يا سيب ويا بعل ويا خمسة . وأما المركب تركيب إسناد فإليه أشار بقوله : (وقل \* ترخيم جُملة) قد تقدم في شروط الترجيم أن لا يكون جمعة في قوله وإسناد منهم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه في باب الترجيم وذكرها أن ترخيمه جائز بقية . ثم أشار بقوله : (وفا عمرو نقل) أي إن ترخيمه نقله عمرو يعني به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر المارسي ، وكيته أبو بشر ولم يذكر الناظم سيبويه في هذا الرجز إلا في هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه وإنما نقله سيبويه في باب النسب قد نقول في السب إلى تأبط شرًا تأبطى لأن من العرب من يقول يا تأبط وكأنه إنما معه في الترجيم لكونه ثم يعتمد على هذه اللغة لقلتها . ثم اعلم أن في الترجيم لغتين وقد أشار إلى إحداهما فقال :

وَأِنْ نَوَيْتَ نَحْذَ مَا حُذِفَ      فَالْباقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ الْفُ

يعنى أنك إذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذى قبله على حاله قبل الحذف واستعمله كما كان قبل الحذف وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر وشمل قوله بعد حذف ما حذف منه حرف نحو يا جعف في جعفر وما حذف منه حرفان نحو يا مرو في مروان وما حذف منه كلمة نحو يا بعل في بعلبك وشمل الباقي ما كان ساكنًا نحو يا قمط في قمطر ومضمومًا نحو يا منص في يا منصور ومكسورًا نحو يا حار في حارث . ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال :

وَأَجْمَلُهُ إِنْ لَمْ تَرِ مَحْذُومًا كَمَا      لَوْ كَانَ سَالِحًا وَصُعًا تُمَامًا

أي اجعل الحرف الذى قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فينبغي بناؤه على الصم فتقول في قمطر يا قمط وفي جعفر يا جعف وفي حارث يا حار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو والضمير في واجعله عائد على الحرف الذى قبل المحذوف وكما في موضع المفعول الثانى لاجعله والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككون الآخر متممًا وضمة وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله كما لو إلا هدمًا . ثم أشار إلى ما يظهر به الفرق بين اللغتين ، فقال :

فَسَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ تَمُودِ يَا      تَمُوسُ وَيَا نَعْمِ عَلَى الثَّانِي يَا

يعنى بالاول لغة من نوى فتقول على اللغة الاولى فى ترخيم ثمود يا ثمود لأن الواو هى حشو الكلمة لنية المحذوف وتقول على لغة من لم ينو يا ثمى بالياء لعدم النطق إذ ليس فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء والضمة كسرة كما فعلوا فى أدل جمع دلو وأصله أدلو فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة . ثم أشار إلى مثالين مبينين على اللعين فقال :

وَأَنسَرَمِ الْأَوَّلَ فِى كَمْسَلِمَةٍ      وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِى كَمَسَلَمَةٍ

الاول هى لغة من نوى فإذا رخمتم مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء العارقة بين لمذكر والمؤنث قلت يا مسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى ولا يحور أن ترخمه على لغة من لم ينو فتقول يا مسلم لثلاثا يلتبس بالمذكر وأما نحو مسلمة بفتح الميم الاولى مما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول يا مسلم بفتح الميم ويا مسلم بضمها والاول صفة لمحذوف والتقدير والتزم الوجه الاول . ثم قال :

وَلَا صِطْرَ كَرٍ رَخْمُوا دُونَ تَدَا      مَا لِلدَّاءِ يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يعنى أنه يجوز الترخيم فى غير الداء إذا كان للضرورة وفهم منه أنه لا يكون فى لاخخير . وقوله ما للداء يصلح يعنى أنه لا يرخم فى غير الداء إلا ما كان صالحاً للداء أى لمباشرة حرف الداء نحو أحمد فلو كان الاسم مما لا يصلح لمباشرة حرف الداء لم يرخم لا فى الضرورة ولا فى غيرها نحو الرجل وفهم من إطلاقه أنه يرخم على اللعينين السابقين أما ترخمه على لغة من لم ينو فمجمع عليه وأما على لغة من نوى فمختلف فيه .

## الاختصاص

إعنا ذكر هذا الباب بعد أبواب الداء لشبهه به فى اللفظ وإلى ذلك أشار بقوله .  
(الاختصاص كنداء دون يا) يعنى أن الاختصاص شبيه بالداء وفهم منه أنه ليس منادى وفهم من قوله دون يا أنه لا يصحب حرف الداء ثم مثل فقال : (كأبها الفنى ياتر أرجوباً) وفهم من مثال أن أب لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كما هى الداء وفهم من قوله ياتر أرجوباً أنه لا بد أن يتقدمها كلام وأن الكلام الذى يتقدمها لا بد أن يكون فيه ضمير المتكلم فهم ذلك

من قوله بوثر ارجونيا ثم إن الاختصاص يكون فيه الاسم مقروناً بأل أو مصافاً، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَقَدْ بَرَى دَا دُونَ أَي تَلَوَّالْ      كَمَثَلِ نَحْنُ الْعُرْبِ أَشْحَى مِنْ نَذْلْ

يعنى أن الاختصاص يكون بالاسم المقرون بأل وليس معه أى وفهم من المثال أنه لا بد أن يتقدمه ضمير متكلم مرفوعاً بالابتداء كقولهم: نحن العرب أقرى الناس للضيف، ولم ينيه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه الصلاة والسلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب إذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والإعراب. وحاصله أن المختص على قسمين قسم مبنى على الضم وهو أيها الغنى ونحوه وبى لشبهه بالمنادى لفظاً وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فإذا قلت أنا أفعل كذا أيها الرجل فتقدير حامده أخفى بذلك أيها الرجل والمراد بأيها المتكلم نفسه وقسم معرب نصباً وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف فنحن مبتدأ وخبره أقرى الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخفى وكذلك المضاف نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فنحن مبتدأ وخبره لا نورث ومعاشر الأنبياء مفعول بفعل واجب الحذف وفى قوله الاختصاص كدعاء إشعار بأنه منصوب بفعل واجب. لإضمار كالمنادى لشبهه به.

### التحذير والإغراء

التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه. والإغراء: إلزام المحاسب العكوف على ما يحمد عليه، وإنما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به فى أنهما منصوبان بفعل لا يظهر ثم إن التحذير يكون بثلاثة أشياء: الأول إياك وأخواته. الثانى ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب. الثالث ذكر المحل منه، وقد أشار إلى الأول فقال:

يَاكَ وَالشَّرَّ وَخُشُوهُ نَصَبَتْ      مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَبَارَهُ وَجَبَتْ



يعنى أن قولك إياك والشر ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يجب استناره نحو إياكما والأسد وإياكم والمخالفة. وفهم منه أن التحذير إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطباً ولا يكون بضمير الغائب إلا فى الشذوذ على ما سيأتى. وفهم منه أن العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدى معن الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل وهو محتج فى غير باب ظن وأحواتها وإياك والشر ونحوه معمول بنصب ومحلز فاعل بنصب وبما متعلق بنصب وما موصولة واستناره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ما وهى واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. ثم اعلم أن إياك وأحواته تستعمل فى التحذير معطوفاً عليها كما تقدم، ودون عطف، وإلى ذلك أشار بقوله:

(وَدُونَ عَطْفٌ ذَا لَهَا نَسَبٌ) الإشارة بهذا للنصب بإضمار فعل لا يظهر يعنى أن إياك وأحواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو: إياك من الشر. وذا معمول بأسب ودون وإياها متعلقان بالنسب. ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله:

(وما • سَوَاءٌ سَتَرٌ لِّعَيْنَيْهِ لِنِ يُكْرِمُنَا) فشمل قوله وما سواء التوحيين أعنى ما ناب عن إيا من الأسماء المضافة للضمير المخاطب والمحلز منه وقوله ستر فعله لن يلزما يعنى أنهما منصوبان بفعل مضمر ويجوز إظهاره فتقول رأسك فيكون منصوباً بفعل محذوف وبت إظهاره فتقول نَحْ رَأْسِكَ ونحوه وتقول فى المحذر منه الأسد وذلك إظهار العامل فتقول أحذر الأسد وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله: (لَا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ) فالعطف نحو رأسك والمحاط والتكرار نحو الأسد الأسد وقد مثله بقوله: (كَالضَّبِغِ الضَّبِغِ يَا ذَا السَّارَى) والضبيغ الأسد والسارى اسم فاعل من سرى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الحوف من الضبيغ وإنما وجب حذف العامل مع إيا لكثرة الاستعمال وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالدل من اللفظ بالفعل وما مبتدأ وصلته سواء وستر فعله مبتدأ ثان وخبره لن يلزما والجملة خبر الأول وستر بفتح السين مصدر ستر والستر مكرها هو الشئ الذى يستر به والمراد هنا الأول وقوله إلا إيجاب لئى لن ومع متعلق يلزم وذا فى قوله يا ذا السارى منادى والسارى صمته. ثم قال: (وَشَذُّ إِيَّائِي وَإِيَّاهُ أَشَدُّ) قد تقدم أن إياك فى التحذير تكون للمخاطب حالاً وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب وأشده منه أن يكون للغائب كقول بعضهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب. ثم قال:

(ومن سبيل التفتيد من قاس لتتبد) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك في اجتكمم والغالب إلا أنه جعل قياسه متبداً أي مطروحاً وإيائى فاعل وشد وإياه مبتدأ وخبره أشد وحذف من مع أشد والتقدير وإياه أشد من إيائى ومن قاس مبتدأ وخبره انتبد وعى سبيل متعلق بانتبد. وما مرع من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

وَكَمْ حَذَرٍ بِلَا إِيَّاءٍ أَجْمَلًا      مُخَرِّئِي بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ قُضِلَا

قد تقدم حذف الإغراء يعنى أن المخرى حكمه حكم المحذر في جميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكرراً كقوله:

١٧٤. أَحَاكَ أَحَاكَ إِنْ مِنْ لَا أَحَاكَ      كَسَاكَ إِلَى الْهَيْبِ بِعَبْرٍ سِلَاحٍ

أو معطوفاً عليه كقولك: الأهل والولد، ويفعل جائز الإضمار في غير المعطف والتكرار نحو أحاك فيجوز الزم أحاك وقد فهم من كلامه هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أن الباب يشمل على التحذير وهو مصدر حذر وهو مصرح به في الترجمة والمحذر منه وهو مفهوم من قوله: والشر والمحذر وهو مصرح به في قوله محذر، والمحذر به وهو اللفظ المدلول به على لتحذير وهو مفهوم من قوله بما استشاره وجب. وألف اجملا بدل من تون التوكيد اخفيفة ومخرى مفعول أول لاجملا وكمحذر في موضع المفعول الثانى وبلا متعلق باجملا.

## أسماء الأفعال والأصوات

إنما ذكر أسماء الأفعال بعد التحذير والإغراء لأن بعض أسماء الأفعال معرى به نحو: عليك ودونك وفهم من قوله أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب البصريين قوله:

(١٧٤) البيت من العريل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩، والأعلى ١٧١/٢٠، ١٧٣، وحرارة لأدب ٦٧، ٦٥/٣، والنذر ١١/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/١، وشرح التصريح ١٩٥/٢، والمقاصد الحوية ٣٠٥/٤، ولمسكين أبو لاين حرمة في فصل المقال ص ٢٦٩، ولقيس بن عاصم في حماسة البحرى ص ٢٤٥، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٦٠/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٩/٤، وتحليش الشواهد ص ٦٢، والخصائص ٤٨٠/٢، والنذر ٤٤/٦، وشرح شعور الذهب ص ٢٨٨، وشرح فطر الندى ص ١٣٤، والكتاب ٢٥٦/١.

والشاهد منه وجوب الإضمار إذ قرأ المخرى به، فـ «أحاك» يلزم حيه بتقدير برم أحاك، و«أحاك» الندى بوكيد.

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَثْرَتَانِ وَصَةٌ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهَ وَصَةٌ

شمل قوله ما ناب عن فعل اسم للفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفعل وخارج بالمثال اسم الفاعل والمصدر لأن معناه كشتان في كونه غير معمول ولا فاعلة فهو تنميص للحد وقد احتوى البيت على أربعة أسماء : الأول شتان وهو بمعنى بعد، وصه وهو بمعنى اسكت، وأوه وهو بمعنى اتوجع، ومه وهو بمعنى اكفف، وما مستداً وهو موصول وصته نائب وعن متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم فعل والجملة خبر الأول ثم إن اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار إلى الأول بقوله : (وما بمعنى الفعل كأمين كثر) يعني أن ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير وكفى بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو فعال من الثلاثي كترال وليس من الثاني والثالث مقيس ومثل بأمين وهو بمعنى استجب ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله : (وغيره قوى وهيات نزر) يعني أن غير اسم الفعل بمعنى نزر أي قل وشمل قوله غيره ما بمعنى المضارع وقد مثله بقوله كوى ومعناه أتمجب، وما بمعنى الماضي وقد مثله بقوله هيات ومعناه بعد. ثم اهتم أن من أسماء الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف، وقد أشار إليهما بقوله :

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءِ صَلِيكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

فأتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف عليك بمعنى الزم وهو متعدي بنفسه كقوله تعالى : ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة : ١٠٥] وبالباء نحو عليك بزيد ودونك بمعنى خذ كقولك دونك زيدا أي خذ زيدا وإليك بمعنى تنح ويتعدي بمن نحو إليك عنى أي تنح عنى وهذا النوع مسجوع والمسموع منه أحد عشر لفظاً الثلاثة المذكورة وكذلك كما أنت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك . والفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك مبتدأ وخبره في موضع خبر الأول ودونك مستداً وخبره هكذا وما للتنبيه ثم قال :

(كَلِمًا رُوِيَتْ بِلَا نَاصِبَيْنِ)

يعنى أن رويد وبلاه من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين كقولك رويد زيدا وبلاه عمرواً فلتر خفضاً ما بهما كانا مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله : (وَيَعْلَانِ الْخَفْضُ مَصْدَرَيْنِ) نحو رويد زيد وبلاه عمرو ومعنى رويد إذا كان اسم فعل أمهل وإذا كان مصدراً إمهالاً ومعنى بلاه إذا

كد سم فعل دع وإذا كان مصدرًا تركًا، وقهم منه أن الفتحة في رويد وبه فتحة باء لأن أسماء الأفعال كلها منية وإذا كانتا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب لأن المصادر معرفة، وقهم من قوله مصدرين أنه يجوز فيهما التوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف ورويد وبه مبتدآن والخبر في كذا وناصبين حال من الضمير المستتر في المجرور، لواقع خبراً ومصدرين حال من فاعل يعملان والضمير في يعملان عند على رويد وبه في المعط لا في المعنى فإن رويد وبه إذا كانتا اسمي فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى ثم قد: (وما بما تنوب عنه من عمل لها) يعني أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال لئى بمعاها وترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو هيهات ريد ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كان أمراً نحو نزال وتتعدى بحرف الجر إن كان فاعلها كذلك نحو عليك يزيد وتنصب المفعول إن كان متعدياً نحو نزال زيداً ثم قال: (وأخر ما الذي فيه العمل) يعني أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يقال في نزال زيداً؛ زيداً نزال. وما مبتدأ وهو موصول وصلته لما وما المجرورة باللام موصولة أيضاً وصنته ثوب وعنه متعلق بثوب وكذلك من عمل ولها خبر ما الأولى والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقراء الذي ناب عنه المحرور والضمير العائد على ما الثانية الهاء في عنه والتقدير والعمل الذي استقر للأفعال لئى نابت أسماء الأفعال عنها مستقر لها أى لأسماء الأفعال، والظاهر أن «ما» في قوله ما الذي فيه العمل زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لأن ندى بعدها موصولة ولو قال وأخر الذي فيه العمل لكان أجود لسقوط الاعتدال عن ما وليس في قوله عمل بعده مع قوله عمل لأن أحدهما تكرة والآخر معرفة. ثم قال:

وَأَحْكُمُ بِتَنكِيسِ الَّذِي يُسَوُّ مِنْهَا وَتَفْسِيرِ يَسَوَاءُ يَسْ

يعنى أن ما نون من أسماء الأفعال تكرة وما لم يون منها معرفة فنقول صة ومه فيكونان معرفتين وصة ومه فيكونان مكرتين ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنزال فإنه لم يسمع فيه تنوين وما يلزم التثنية كواها وهذا التوين الذي يسميه النحويون تنوين التثنية وقد تقدم. ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الأصوات، وهى نوعان أحدهما ما حوَّط به ما لا يحفل إما لرجه كمدس للبلل وإما لدعائه كأو للفرس، والآخر ما وضع لحكاية صوت حيوان كخاق في صوت الغراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف وقد أشار إلى النوعين السابقين فقال:

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْمَلُ

يعنى أن ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل فى صحة الاكتفاء به بجمل صوتاً وشمل قوله ما خوطب ما كان للزجر كمدس وما كان للدعاء كأر فإن كليهما يخاطب به ما لا يعقل . وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها خوطب وبه متعلق بخوطب والضمير فى به عائد على الموصول وما بعد خوطب مفعول لم يسم فاعله وهى موصولة أيضاً وصلتها لا يعقل والضمير العائد عليها الفاعل يعقل ويجمل خبر المبتدأ وصوتاً مفعول ثانٍ يجمل وهو على حذف مضاف أى اسم صوت . ثم أشار إلى النوعين الآخرين بقوله :

(كَلِمَاتُ الْبَدَى أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ)

يعنى من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أى أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ما كان حكاية لصوت الحيوان كخاف ولصوت غير الحيوان كقب . ثم قال : (وَالزَّمْ بِنَا التَّوْحِينَ لَهُوَ لَدَّ وَجِبْ) يعنى أن البناء لازم فى النوعين ويحتمل أن يريد بالتوحيين نوعى أسماء الأصوات وأن يريد بهما أسماء الأفعال وأسماء الأصوات وهو أجود لشموله جميع الباب إذ البناء فى جميع ذلك لازم وقوله : (لهو لَدَّ وجب) تنميم للبيت لصحة الاستعناء عنه بقوله : والزَمْ .

## نوما التوكيد

قوله :

لِلْفِعْلِ تَوَكِيدٌ يَتَوَيَّنُ هُـمَا كَتَوَيَّ اذْهَبَنَّ وَالْصِدْقُ هُـمَا

يعنى أن الفعل يؤكد بتوئين إحداهما ثقيلة كالتون فى اذهبن والأخرى خفيفة كالنون فى اقصدنهما ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى العمل فإذا قلت اصربن ففيه توكيد لا ضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد وأوهم قوله للفعل شمول جميع الأفعال فأزال الإبهام بقوله :

يُؤَكِّدَانِ الْفِعْلَ وَيَفْعَلُ أَتَيْتَا فَا طَلَبَ أَوْ شَرَطَا هُـمَا تَالِيَا

أَوْ مُشَبِّهًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا

يعنى أن هذين النونين لا يؤكدان جميع الأعمال بل يؤكدان ما ذكره، وذلك الأمر بصيغة  
 افعل وشمل قوله افعل الأمر والدعاء لأنه أمر فى المعنى، وشمل أيضاً الأمر للواحد  
 والواحدة والاثنين والجمع مذكرين أو مؤنثين فتقول اضربين يا زيد واضربين يا هند واضربن  
 واضربن واضربن ويؤكدان أيضاً المضارع بشرط: أولها أن يكون مستقبلاً وهو المراد  
 بقوله أتياً وفهم منه أن المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما. الثانى أن يكون ذا طلب  
 فشمل المقرون بلام الأمر نحو ليقومن ولا الناهية نحو لا تقومن وأداة التحضيض أو العرض  
 نحو هلا تقومن أو التمنى نحو ليتك تقومن أو الاستفهام نحو هل تقومن. الثالث أن يقع بعد  
 إن الشرطية المقرونة بإما نحو فإما ترين وهو المراد بقوله أو شرطاً إم تالياً أى أو شرطاً تلّب  
 إما. الرابع أن يقع جواباً لقسم وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله أو مثلاً فى قسم مستقبلاً  
 ولوله توكيد مبتدأ وخبره فى المجزور قبله ونونين متعلق بتوكيد لأنه مصدر وهم كونى  
 ادعين إلى آخر البيت مبتدأ وخبر والجملة صفة لكونى و افعل مفعول يؤكدان ويفعل معطوف  
 عليه وأتياً حال من يفعل وذا طلب حال بعد حال وشرطاً معطوف على ذا طلب وتلّب نعت  
 لشرط وما مفعول مقدم بتالياً ومثباً معطوف على شرط وفى قسم متعلق بمثبت ومستقبلاً  
 نعت لمثبت ويجوز أن يكون أتياً حال من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال ويكون ذا طلب حالاً  
 من الضمير المستتر فى أتياً ويكون حيثل شرط الاستقبال مستفاداً من قوله ذا طلب أو شرطاً  
 لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين ويؤيده قوله فى القسم مثباً مستقبلاً.  
 ثم اعلم أن نونى التوكيد يكومان مع غير ما ذكر على وجه القلة وإلى ذلك أشار بقوله:

وَقُلْ يَنْفَعُ مَا وَلَمْ يَنْفَعْ لَا      وَغَيْرُ إِمَا مِنْ طَوَائِلِ الْجَزْأِ

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد ما والمراد  
 به ما الزائدة وبعد لم ولا النافيتين وبعد أداة الشرط غير إما، فمثاله بعد ما الزائدة قولهم بعين  
 ما أرى نث، ومثاله بعد لم قوله:

١٧٥. يَحْسُهُ الْخَافِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا      شَيْخًا عَلَى كَرْسِيٍّ مَعْمَفَا

(١٧٥) الرجز للمعجم فى ملحق ديوانه ٣٣١/٢، وله أو لاى حيان المعقضى أو لساور المعسى أو للديري أو لعه من  
 حبس فى غرابة الأدب ٤٠٩/١١، ٤١١، وشرح شواهد المعنى ٩٧٣/٢، والمقاصد الحوية ٨٠/٤، ولساور  
 المعسى أو للجماع فى الدور ١٥٨/٥، ولاى حيان المعقضى فى شرح التصريح ٢٠٥/٢، والمقاصد الحوية  
 ٣٢٩/٤، وللدبيرى فى شرح أبيات سيبويه ٢٦٦/٢، وبلا نسة فى الإصناف ١٠٩/١، وأوصح المسائل  
 ١٠٦/٤، وغرابة الأدب ٣٨٨/٨، ٤٥٩، ووصف المعالى من ٣٣٥، ٣٣، وسر صفة الإهراء ٦٧٩/٢،  
 وشرح الأشموس ٤٩٨/٢، وشرح ابن عثيل من ٥٤٦، وشرح المفصل ٤٢/٩، والكتاب ٥١٦/٣، ولسان =

ومثاله بعد لا قوله عر وجل: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا عَنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأعمال ٢٥٠]  
ومثاله بعد الشرط بغير إما قوله:

١٧٦. فمهما تشأ منه فرارة تعطكم ومهما تشأ منه فرارة تنصا

أراد تمنع فأبدل من النون المخيفة ألفاً في الوقف، وغير مخفوض عطفاً على لا.

ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما يشأ عن  
دحولها في التغيير فقال: (وَأَخِرَ الْمُؤَكَّدِ الْفَتْحَ كَثِيرًا) علم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح لأنهم  
جعلوا الفعل معهما بمترلة خمسة عشر فتقول اضربن ولا تقومين وإبرزن ولا تبرزن. وآخر  
مفعول مقدم بفتح والمؤكد نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد الفتح. ثم إنه قد  
يحرص في الأفعال المؤكدة بالنون هوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها بقوله:

وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ يَمَّا حَاسِرٌ مِنْ تَحَسُّرِكَ قَدْ جُلِمَا

يعنى أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله ضميراً ليناً فإنك تجعل في آخر الفعل  
شكلاً مناسباً لذلك الضمير وشمل قوله لين ألف الثانية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول هل  
تقومان يا زيدان وهل تقومين يا زيدون وهل تقومين يا هند وشمل أيضاً الصحيح الآخر كائتل  
والمعتل الآخر نحو هل تغزوان يا زيدان وهل تغزبن يا زيدون وهل تغزبن يا هند. ثم إن الضمير اللين  
إذا كان غير الألف حذف لالتقاء الساكنين وإليه أشار بقوله: (وَالْمُضْمَرُ اخْتِصَارٌ) وأل في المضمر  
للعهد أي المضمر المتقدم وهو اللين فتقول هل تقومين يا زيدون وأصله تقومون فاجتمعت  
الواو الساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقائهما ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف  
فقال: (إِلَّا الْأَلِفَ) وإنما لم تحذف الألف لخفتها فتقول هل تقومان والهاء في أشكله حائدة  
على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي أشكل آخره وقيل متعلق بأشكله ولين نعت

٥. العرب ٣٢/٣ (شبح)، ١٤/٢٢٩ (عشى)، ٩٩/١٥ (حصى)، ٤٢٨ (الألف اللينة)، ومجانس ثعلب ص ٦٢٠، ورواد أبي زيد ص ١٣٢، وجمع المواضع ٧٨/٢.

والشاهد فيه قوله «ما لم يعلم» يريد «ما لم يعلم» بون التوكيد الصحيحة المقولية ألفاً، فيكون الشاعر قد أخذ  
بضمير المتنى «لم» وهذا قليل

(١٧٦) البيت من الطويل، وهو للكعب بن جهم في مفعول في حسان البعثرى ص ١٥، وشرح أبيات مسبوقة ٢٧٢/٢،  
وللكعب بن ثعلبة في حركات الأدب ١١/٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠. ولسان العرب ٨/٢٧٣ (قرع)، وديكيت بن معروف  
أو للكعب بن ثعلبة المقصود من السفاصد الحوية ٤/٣٣٠، ولعموف بن عطية بن الحرص من الدرر ٥/١٦٥،  
والكتاب ٣/٥١٥، وبلا سبغة في حركات الأدب ٧/٥٠٩، ٥١٠، وشرح الأسموسي ٢/٥٠٠، وجمع الهوامع  
٧٩/٢

والشاهد فيه قوله: «تنصا» بون التوكيد، وهو جواب الشرط وليس من مواضع الوند، لأنه خبر بجور فيه  
الصديق والكذب ولكنه أخذ تشبيهاً باللهي حين كان مجزوماً غير واجب.

لمضمر وأصله لين بالتشديد فخففه كما يخفف هين ولا يصح صبطه بكسر اللام لأن اللين مصدر ولين صفة إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس وبما متعلق بأشككه وما موصولة وهي واقعة على الحركات المحيطة وجانس صلة الموصول ومفعوله محذوف اختصاراً تقديره بما جانس المضمر وقد علما في موضع الصلة لتحرك وظاهره أنه تنميم و مضمر مفعول بفعل مضمر يفسره حذفه والألف منصوب بالاستثناء . ثم إن الفعل إن كان آخره ألف فإن له حكماً غير ما تقدم وله حالتان : إحداهما أن يكون مرفوعة غير الياء والواو . والأخرى أن يكون مرفوعة الياء والواو وقد أشار إلى الأول بقوله :

وإن يكن في أجبر المضل ألف فاجعله من رافعاً غير الياء

والواو ياء

أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعاً غير الياء والواو ويعنى بالياء ضمير المخاطبة والواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف الثانية نحو هل تحشيان يا زيدان ولظاهر مطلقاً نحو هل يخشين زيد وهل تخشين هند وهل تخشين الهمدان وهل يخشين الريدون والضمير المستتر نحو هل تخشين فتقلب الألف في جميع ذلك ياء ثم مثل ذلك فقال : ( كما سنرى سعيًا ) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر والألف اسم يكن والخبر في المجرور ويعنم أن يكن تاماً بمعنى وجد وهو أظهر والهاء في قوله فاجعله عائدة على الألف وفيه هاء عائدة على الفعل ورافعاً حال من الهاء في منه وغير مفعول برافع ياء مفعول ثان لاجعته والتقدير اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعاً غير الياء والواو . ثم أشار إلى الحالة الثانية فقال :

وأجعل من رافع هاتين وفي واو وبأشكلك مسحيس قسبي

يعنى أن الألف الذي في آخر الفعل الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء حذفه إذا رفع الفعل الياء والواو واجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محرراً بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانستها وهو الضم وتتحرك الياء بمجانستها وهو الكسر فتقول في نحو يخشى رافع للواو هل يخشون وأصله يخشيون فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين فلما لحقت التون حركت الواو لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لمجانستها مع الواو ومثل ذلك فيما إذا كان فاعله الياء ثم مثل بقوله :



نَحْوُ أَحْسَبِينَ يَا هَذَا بِالْكَسْرِ وَيَا قَوْمَ أَحْسُونُ وَأَصْمُمُ وَقِرْ مُسَوِيَا

فالمثل الأول لما كان مرفوعة ياء والثاني لما كان مرفوعة واوًا فالعمل في ذلك مثل ما ذكرت لك في المثال السابق والضمير في قوله واحذفه عائد على الألف وهاتين إشارة إلى الياء والنواو وشكل مبتدأ ومجانسًا في موضع الصفة لشكل وقفى خبر لشكل وفي واو متعلق بقى. ثم قال:

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفٌ

يعنى أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذ كسرها لشبهها بنون المثني وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة لأنه لا يجمع في غير الوقف بين ساكنين الأول حرف لين والثاني مدغم وشمل قوله الألف ألف التثنية كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلَنَّ﴾ [يونس: ٨٩] والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الإناء نحو لا تضربن يا هندان، وهو المنع عليه بقوله:

وَأَمَّا زِدَ فَلَهَا مُؤَكَّدًا فَسَمَّا إِلَى نُونِ الْإِنَاءِ أَسْنَدًا

وإنما شمل قوله الألف الألفين لوجود حلة المنع فيهما وإنما لحقت الألف قبلها ليفصل بين الأمثال وهى نون الضمير ونون التوكيد وخفيفة فاعل بتقع وشديدة معطوف بلكن على خفيفة وكسرها ألف جملة اسمية مستأنفة ويمكن أن تكون في موضع نصب على الحال من شديدة وألفًا مفعول مقدم بزد ومؤكدة حال من الفاعل المستتر في زد وفعلًا مفعول بمؤكدة وأسندا في موضع الصفة لفعل وإلى متعلق بأسندا ثم إن النون الخفيفة تحذف في موضعين أشار إلى الأول منهما بقوله: (واحذف خفيفة ساكنة وقف) يعنى أن نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا لقيها ساكن كقولك اضرب الرجل، ومثله قوله:

١٧٧. لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرُخَّ يَوْمًا وَتَذْهَبَ قَدْرُ مَعَةٍ

(١٧٧) هبت من المسرح، وهو للأصمطي بن فريج في الألفية ٦٨/٨، والحماسة الشجرية ٣٧٤/١، وخرقة الأدب ٤٥٠/١١، والدرر ١٦٢/٢، ١٧٣/٥، وشرح ديوان الحماسة للبربرقي ٢٠٨/٢، وشرح شواهد التنزيل ص ١٦٠، وشرح شواهد المفنى ص ٤٥٣، والشعر والشعراء ٣٩٠/١. ■

وفهم من قوله لسكن أنها مرادة معنى لأن حذفها معارض لفظي وهو النقاء الساكنين وفهم أيضاً من قوله ردف أن الساكن الموحب لحذفها متأخر عنها. ثم أشار إلى لئس بقوله: (وَيَمْدُ فَيَرَفْتَحُ إِذَا تَفَّي) يعني أن النون الخفيفة تحذف أيضاً إذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو أخرجني يا ريدون وأخرجني يا هند بعد أن تحذف من أخرجني ولو الضمير ومن أخرجني ياء الضمير لالتقاء الساكنين فإذا وقف عليها ذهبت نون التوكيد لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذ ما حذف لأجلها وقد أشار إلى ذلك بقوله:

وَأَرَدْتُ إِذَا حُدِّثْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ حُذُومًا

يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت ما كان حذف لأجلها في الوصل وهو الواو من أخرجني والياء من أخرجني فتقول يا زيدون أخرجوا ويا هند أخرجني، وفهم منه أيضاً أن حذفها لعروض الوقف وأنها مرادة معنى وردف في موضع الصفة لسكن وبعد متعلق بحذف وكذلك إذا وإذا حذفتهما متعلق بآرده وها عائدة على النون ومفعول بآرده وهي موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفتين لأجل النون وصلتها عدما ومن أحدها وفي الوصل متعلقان بعدم والتقدير أردد في الوقف إذا حذفت النون الشيء الذي عدم من أجلها في الوصل. ثم قال:

وَأَبْدَلْتُهَا بِنَدٍّ فَفَنَحِ الْبَاءُ وَكُنَّا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفَا

الضمير في وأبدلناها عائد على النون الخفيفة يعني أنها إذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفاً فتقول في أصرين في الوقف أصريناً وفي قفن قفاً وكذلك إذا وقفت على قوله عز وجل: «لَنَسْفَعْنَ» لسفعاً ووقفاً مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلناها أي في حال كونك واقفاً ويحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.

- والمعاني الكبير ص ٤٩٥، والمقاصد الحوية ٤/ ٢٣٤، وبلا نسبة في الإصناف ١/ ٢٢١، وأوضح المسالك ٤/ ١١١، وجواهر لأدم ص ٥٧، ١٤٦، ووصف المباني ص ٢٤٩، ٣٧٢، ٣٧٤، وشرح الأشموس ٢/ ٥٠٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠، وشرح المفصل ٩/ ٤٣، ٤٤، ولسان العرب ٦/ ١٨٤ (قنن)، ٨/ ١٣٣ (ركن)، ١٣/ ٤٣٨ (هون)، والنسخ ص ٢٧٨، ومصرى اللبيب ١/ ١٥٥، والمقرب ٢/ ١٨، وفتح الهوامع ١/ ١٣٤، ٢/ ٧٩.
- والشاهد فيه قوله «لا تهيب الضمير» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، (الأصل لا تهيب الضمير) لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

## ما لا يتصرف

لِالصَّرْفِ تَنْوِينٌ أَيْ مُبَبِّئٌ مَفْعَلٌ بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ امْتَكَنًا

يعنى أن الصرف هو التثنية الذى به يبين أن الاسم الذى يتصل به يسمى أمكن وما صرح به من أن الصرف هو التثنية هو مذهب المحققين ، ويمنع الاسم من الصرف لوجود عشرين فيه أو علة تقوم مقام عشرين وتقصده فى هذا الباب أن يبين الأسماء التى لا تتصرف وإنما ذكر الصرف وعرفه لأن بمعرفته يعرف الاسم الذى لا يتصرف فما وجد فيه التثنية المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف . ثم اعلم أن جميع ما لا يتصرف اثنا عشر نوعاً خمسة فى النكرة وسبعة فى المعرفة وقد شرع فى القسم الأول وبدأ منه بألف التانيث فقال :

فَأَلْفُ التَّانِيثِ مُطْلَقًا مَنَعَ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

يعنى أن ألف التانيث تمنع من الصرف مطلقاً أى مقصورة كانت أو ممدودة كيفما كان الاسم الذى هى فيه من كونه نكرة أو معرفة مفرداً أو جمعاً نحو ذكرى وسلمى وحبللى وسكارى وحمره وأسماء وزكرياء وإنما منعت ألف التانيث وحدها لأنها قامت مقام عشرين وهما التانيث ولزوم التانيث فألف التانيث مبتدأ خبره منع ومطلقاً حال من الضمير المستتر فى منع العائد على المبتدأ وحواه صلة الذى والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر فى حواه والهاء فى حواه عائدة على ألف التانيث وكيفما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيفما وقع منع الصرف ثم أشار إلى النوع الثانى مما يمنع فى النكرة فقال :

وَرَأْدَا فَعِلَانٍ فِى وَصْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يَرَى مِثْلَهُ تَنْبِئُ خُيَمٌ

يعنى أن رأدى فعلان وهما الألف والنون الزائدتان يمتنعان الصرف إذا كانتا فى وصف سلم من أن يختم بتهاء التانيث ، والمايع له من الصرف الألف والنون والصفة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذى هو فعلان وفهم من قوله فى وصف أن هاتين الريدتين لو كانت فى غير الوصف لم يمتعا نحو سرحان وفهم منه أن الوصف المحتوى على هاتين

الزيدتين إذا أنت بالهاء لم يمنع نحو ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة فمثال ما توغرت فيه شروط السمع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما غصبي وسكري ولا يجوز فبهما غصبانة وسكرانة . وزائداً معطوف على الضمير المستتر في منع العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائداً فعلاً ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي وزائداً فعلاً كذلك وفي وصف متعلق بزائداً وسلم إلى آخر البيت في موضع الصفة لوصف وختم في موضع المفعول الثاني ليري وبناء متعلق بختم ثم أشار إلى النوع الثالث فقال :

وَوَصَفُ أَصْلَى وَزَنْ أَفْعَلًا      مَمْنُوعُ تَأْنِيثُ بِنَا كَأَنْثَهَلَا

يعني أن الوصف إذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه ممنوعاً من التأنيث لا ينصرف وفهم منه أن أفعل إذا لم يكن وصفاً تنصرف كأفعل اسم للزعدة وفهم منه أن أفعل إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمنع من الصرف كأربع من أسماء العدد وفهم أيضاً أن الوصف إذا لم يكن على وزن أفعل لم يؤثر في المنع كضارب وفهم منه أن أفعل الصفة إذا أنت بالهاء تنصرف كقولهم أرمل للفقير فإن مؤنثه أرملة وشمل أفعل ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمرأ وما مؤنثه فعلى كأكبر وكبرى وما لا مؤنث له كأكرم لعظيم الكثرة لأن قوله ممنوع تأنيث بنا شامل له وشمل أيضاً ما أسميته عارضة كأدهم ووصف معطوف على زائداً ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في زائدي فعلاً وأصلى نعت له وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جعل مبتدأ ووزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفعل وبناء متعلق بتأنيث ثم صرح بفهم قوله أصلى فقال :

(والتنوين عارض الوصفية \* كأربع) يعني أن وزن أفعل إذا كان اسماً ووصف به فوصفيته غير معتد بها في المنع لعروضها وذلك كأربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا مررت ببناء أربع فهو متصرف ولا أثر لوصفيته وكذلك رجل أرب أي ذليل وأصله الأرب (والمعنى عارض الوصفية كذلك يلقى أيضاً عارض الاسمية وإليه أشار بقوله : (وعارض الاسمية) وهو عكس أربع ومعناه أن أفعل يكون في الأصل وصفاً فيجرب مجرى الأسماء فتلقى أسميته ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله :

مَالَاذَغَمُ الْقَيْدِ لِكُونِهِ وَصَح      فِي الْأَصْلِ وَصْماً أَنْصِرَافُهُ سُحْ

من أسماء القيد أدهم وهو في الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء فألغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول مررت بأدهم أى بقيد ومثل أدهم في ذلك أرقم لنوع من الحيات وأسود للحية أيضاً. فالأدهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل الشيء من الشيء وانصرافه منع خبر المبتدأ ولكونه متعلق بمنع وفي الأصل متعلق بوضع ثم إن من الأسماء التي على وزن أفعل ما جاء فيه الصرف ومع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَخْذَكَ وَالْخَيْلَ وَالْمَسَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْتَلِ الْمَسَا

أجدل اسم للصفير وأحيل اسم لطائر ذي خيلان وأفعى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الأسماء صفات لافى الأصل ولا فى الاستعمال فتحققا الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يجمعها من الصرف ووجهه أنه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر من أجدل لأنه من الجدول وهو القوة وأخيل لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان ولهم من قوله مصروفة وقد ينلن أن الصرف هو الكثير. ثم أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف فى النكرة فقال:

وَمَنْعُ ضَدِّكَ مَعَ وَصْفٍ مُسْتَبَرٍ فِى قَلْبِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْرُ

يعنى أن هذه الأسماء الثلاثة التى ذكرها فى هذا البيت يمتنع صرفها للعدد والوصف، أما مثنى فهو وصف وهو معدول عن اثنين اثنين فإذا قلت جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدد عن اثنين إلى مثنى. وأما ثلاث فهو أيضاً وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فإذا قلت مررت بقوم ثلاث فمعناه مررت بقوم ثلاثة ثلاثة. وأما آخر فهو أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع أخرى أنشئ الآخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بال أو بالإضافة فعند عما يستحق من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته. ثم قال:

وَوَزَنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لَارْبَعَ مَبْنُوعَا

يعنى أن موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين فى امتناع الصرف للمعدول والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثلاث ومثلث وارباع ووزن مبتدأ والآخر فى قوله كهما أى مثلهما وأدخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة

نوزن ومن واحد وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر . ثم أشار إلى النوع الخامس فقال :

وَكُنْ لِحَمِّمْ مُشَبِّهٍ مَفَاعِلًا      أَوْ لِمَفَاعِيلٍ يَمْنَعُ كَامِلًا

يعنى أن الجمع المشبه مفاعل أو المفاعيل في كونه مفتوح الفاء وثلاث ألف بعدها حرف من كمفاعل أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن كمفاعيل يمتنع صرفه لقيام الجمع فيه مقام عشرين وهى الجمع وعدم النظير فى الواحد وشمل قوله مفاعيل ما أوله الميم كمساجد وما أوله غيرهما كسراهم وشمل قوله المفاعيل ما أوله ميم كمصاييح وما ليس أوله ميمًا كدنانير . وكافلاً خبر كن ويمنع متعلق بكافلاً ومفاعل مفعول بمشبه . ثم إن من هذا الجمع ما يجرى معتل اللام وهو قسمان أحدهما ما قبلت فيه الكسرة التى بعد الألف فتحة فنقلت الياء ألفاً نحو عذارى ولا إشكال فى منع التنوين منه والآخر ما استقبلت فى بابه باضمة فحذفت ولحقها التنوين وإلى ذلك أشار بقوله :

وَذَا أَهْبِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارَى      رَقْعًا وَحَرًّا أَجْرُهُ كَسَارَى

يعنى أن ما كان من الجمع الممثل للام مثل جوارى فى كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجرى مجرى سار فى لحاق التنوين بأخره فى حالة الرفع والجر فتقول هذه جوارى ومررت بجوارى وسكت عن حالة النصب ففهم أنه على الأصل كالصحيح فتقول رأيت جوارى وفهم من قوله كالجوارى أن نحو عذارى ليس كذلك وإن كان معتلًا وظاهر النظم أن التنوين فى جوارى وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة والتنوين فى سار للصرف ويخالفه أيضًا أن المقدر فى ياء جوارى الفتحة والمقدر فى ياء سار الكسرة . وذا اعتلال مفعول بفعل مضمر يفسره أجره وكسار متعلق بأجره ومنه متعلق باعتلال وكالجوارى فى موضع نصب على الحال من ذا اعتلال ثم قال :

وَلَيْسَ رَاوِيلٌ بِهَذَا الْجَمْعِ      شَبَّهَ لِقَتَضَى مُمُومَ السَّمْعِ

يعنى أن سراويل ممنوع من الصرف لتشبهه بالجمع الذى على وزن مفاعيل وفهم من قوله شبه أن سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلافًا لمن قال إنه جمع سروال أو سروالة . ثم قال :

وَأَنَّ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ

يعنى أن ما سمي به من الجمع المذكور أو بما لحق به كسر اويل امتنع من الصرف فنقول  
فى رجل سميت مساجد أو سراويل مررت بمساجد وسراويل والمانع له من الصرف الصيغة  
مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ما شرح به المرادى البيت وعندى أن قوله  
وإن به أى إن سمي سراويل أو بما لحق به يعنى جميع ما تقدمه من الأنواع الخمسة الممنوعة  
الصرف لمسائرتها للجمع فى منع الصرف فى التسمية ولا وجه لتخصيص الجمع وما لحق  
بالجمع فى منع الصرف حال التسمية والضمير فى به الأول على الشرح الأول عائد على  
الجمع وكذلك به الثانى وما واقعة على سراويل والضمير العائد على الموصول الفاعل يلحق  
وهو عائد على سراويل وأما على التفسير الثانى فالضمير فى به الأول عائد على سراويل وفى  
به الثانى عائد على أنواع ما لا يتصرف فى الكثرة وما واقع على تلك الأنواع والضمير العائد  
عليها الهاء فى به والتقدير وإن سمي بسراويل أو بالأنواع التى لحق بها سراويل أى تسعها  
فالانصراف منعه يحق فالانصراف مبتدأ ومنعه مبتدأ ثان ويحق خبر المبتدأ الثانى والجملة  
خبر المبتدأ الأول والأول مع ما بعده جواب الشرط . ولما فرغ من الأنواع الخمسة التى لا  
تتصرف فى النكرة ولا فى المعرفة شرع فى ذكر ما لا يتصرف فى المعرفة وهو سبعة أنواع  
أشار إلى الأول بقوله :

وَالْعِلْمُ اِمْتَنَعَ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا      فَرَكِيبٌ مَزْجٌ نَحْوُ مُنْدَبِكْرَا

يعنى أن الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع عن الصرف ويطلق التركيب فى  
اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهى الجمل نحو برق نحره وعلى تركيب الإضافة  
نحو عبد شمس وعلى تركيب المزج وهو المراد هـا والمزج فى اللغة الحلاط فيختلط الاسم  
مع الاسم ويجعل الإهراق فى آخر الثانى وينى آخر الأول على الفتح نحو بعلك ما لم يكن  
آخره ياء فيسكن نحو معد يكرب وخرج بقوله تركيب مزج تركيب الإسناد وتركيب الإضافة  
وخرج بذكر المثال ما ختم بويه من المركب تركيب مزج فإنه يبنى على الكسر فى الدعة  
الفصحى والعلم معمول يفسره امتنع ومركباً حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعامل فيه  
مركب . ثم أشار إلى الثانى بقوله :

كَذَلِكَ حَاوَى رَأَيْتَنِي فَعِلَانَا كَمَطْعَانٍ وَكَأَصْبَهَانٍ

يعنى أن العلمية أيضاً تمنع الصرف مع زيادتي فعلان. ولما كان قوله فعلان يوهم إرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله ورائئنا فعلان في وصف أزال ذلك الإيهام بقوله: (كخطفن وكأصبهانا) فعلم أن الوزن غير مخصوص بفعالن لأن وزن أصبهان أفعالن ووزن غطمان فعلان وقد يكون على غير ذلك من الأوزان نحو سلمان وعمران وعثمان وغراسان وقوله حاوى مبتدأ وخبره في المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذا علم حاوى رائتي فعلانا. ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظي ومعنوي وقد أشار إلى الأول منهما فقال: (كلما مؤنث بهاء مطلقاً) يعنى أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقاً سواء كان ثانياً كهبة أو زائداً كخولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنثاً كفاطمة أو مذكراً كطلحة ثم إن المعنوي محتتم المنع وجائزه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَفَى

فَوَقَّ الثَّلَاثِ أَوْ كَحُورٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ

فلذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو محتتم المنع أربعة أنواع: الأول الرائد على الثلاثة كزبيب وسعاد فإن الحرف الرابع قام مقام التأنيث. الثاني الثلاثي الساكن الوسط إذ نصبت إليه المحجمة كحور اسم بلد وهو أصحى، فقامت المحجمة مقام الحركة. الثالث المتحرك الوسط كسفر لأن الحركة قامت مقام الحرف الرائد. الرابع أن يكون مقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة يزيد فإنه نقل من الحقة إلى الثقل وشرط مبتدأ ومع مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى العار وهو مصدر مضاف إلى المفعول والعار أصله العارى بالياء فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة وكونه خبر المبتدأ وارتقى في موضع الخبر لكونه وفوق متعلق بارتقى والثلاث مضاف في التقدير أي فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التأنيث لأن الحرف يذكر ويؤنث، وأو زيد مخصوص بالمعطف على كحور أو سفر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تنجيم لصحة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة. ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله:

وَجْهَانٌ فِي الْعَادَمِ تَذَكِيرٌ سَبَقَ وَعُضْمَةٌ كَهَذَا وَالْمَسَّ أَحَقُّ



يعنى أن الثلاثى الذى عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان الصرف والمنع . والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق ، وقد جمع الشاعر بين اللفظين فقال :  
 ١٧٨ . لم تلتغ بفضل منسرها دعدو ولم تنق دعدو فى العلب  
 مصرف لأول ومنع الثانى . ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره فى العدم وتذكيراً مفعول بالعدم وسبق فى موضع الصفة لتذكيراً وعجمة معطوف على تذكيراً . ثم انتقل إلى الرابع فقال :

وَالْعَجْمَى الْوَضْعُ وَالْتَمْرِيعُ مَنعُ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعُ

يعنى إذا اجتمع فى الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائداً على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف وفهم من قوله المعجمى الوضع والتعريف أن الاسم إذا كان أعجمياً وكان فى كلام لعجم غير علم ونقل لكلام العرب علماً انصرف أيضاً نحو بNDAR ، والمراد بالعجمى ما ليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الأماجم ، وفهم أيضاً أنه إذا كان ثلاثى انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو ملك . والذى توفرت فيه الشروط نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والعجمى مبتدأ والوضع مضاف إليه والتعريف معطوف على الوضع ومع فى موضع الحال من المعجمى وزيد مصدر زاد يقال زيد زيدا وزيادة وحذف التاء من الثلاث لأنه مضاف فى التقدير إلى الأحرف وفيها لفتان التذكير والتأنيث وصرفه امتنع مبتدأ وغيره فى موضع خبر المبتدأ الأول . ثم انتقل إلى الخامس فقال :

كَذَاكَ دُو وَزَنٍ يَحْصَى الْفَيْسَلَا أَوْ غَالِبٍ كَاخْمَدٍ وَيَعْلَى

يعنى أن العلم إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المبنى للمفعول إذا سمي به وشمل الغالب ما وجوده فى الأفعال أكثر من وجوده فى الأسماء نحو افعل بكسر الهجزة وفتح العين فإنه يوجد فى الأسماء نحو إصبع

(١٧٨) البيت من المسرح ، وهو لجبرير فى ملحق ديوانه من ١٠٢١ ، ولسان العرب ١٦٦/٣ (دعدو) ، ٣٢١/٩ (لعم) ، ولعميد الله من قيس الرقيات فى ملحق ديوانه من ١٧٨ ، وبلاسية فى أدب الكائن من ٢٨٢ ، وأمالى من الحاجب من ٣٩٥ ، والخصائص ٦١/٣ ، وشرح الأسماء ٥٢٧/٢ ، وشرح فطر الذى من ٣١٨ ، وشرح التمهيد ٧٠/١ ، والكتاب ٢٤٦/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف من ٥٠ ، والمصنف ٧٧/١ و شاهد منه صرف دعدو ومنها من الصرف ، وكلا الأمرين جائز .

لكن وجوده في الأفعال أكثر وهو فعل أمر من فعل ونحو ذلك وما كثر في الأسماء والأفعال معاً نحو أفعل فإنه يوجد في الأفعال كثيراً نحو أركب وأشرب وكذلك في الأسماء نحو أكل وأبدع لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يفعل وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو يدع في الأفعال وندمع في الأسماء ومثل للمقابل بأحمد ويعلى ولم يمثل للخاص، وفهم منه أن وزن الفعل إذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في منع الصرف نحو لعسب اسم رجل فإنه مقول من لعسب إذا أسرع وذو وزن نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالمعطف على يخصص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب يخصص الفعل أو يغلب. ثم انتقل إلى السادس فقال:

وَمَا يَصْبِرُ عَلَمَاً مِنْ ذِي الْإِلْفِ      زِيدَتْ لِلْحَقِاقِ فَلَيْسَ بِمَنْصَرِفٍ

يعنى أنه إذا سمي بما فيه ألف إلحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث نحو علقى وذفرى مسمى بهما لأن علقى ملحق بجعمر وذفرى ملحق بذرهم، وفهم منه أن الإلحاق إذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو علباء فإنه ملحق بقرطاس وإنما أثرت ألف الإلحاق المنصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإن همزتها مبدلة من ياء. وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها يصير وعلماً غير يصير وفى يصير ضمير هو اسمها وهو المعائد على الموصول وزيدت للإلحاق فى موضع الصفة لألف وليس ينصرف فى موضع غير المبتدأ. ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثانى منها بقوله:

وَالْعِلْمُ أُنْعِ صَرَفَهُ إِنْ صُدِلَا      كَفْعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَتَعْلَا

فالأول هو قوله كفعل التوكيد يعنى أن فعل المؤكد به نحو جمع بمتنع صرفه للعلمية والعدل أما العلمية فعلم الجنس وقيل إنه معرف بنية الإضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية والظاهر من النظم الأول. وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الأصلية فإن حق جمعاء أن يجمع على جمعاءات. والثانى هو قوله كتعلا اسم رجل ومثله عمر وذفر فالتامع له العلمية والعدل أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعمر معدول عن عامر وذفر عن زافر وتعل عن ثاعل وإتعا حكم على عمر ونحوه أنه معدول عن

عامر لأن الأكثر في الأعلام أن تكون منقولة فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصاراً وجرّ التوكيد في قوله كفعل التوكيد لإضافته إليه وتعل معطوف على فعل التوكيد . ثم أشار إلى الثالث فقال :

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرٌ إِذَا بِهِ التَّنْظِيرُ قَصْداً يُفْتَبَرُ

يعنى أن سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فسحر ظرف زمان غير متصرف ولا مصروف والعدل مبتدأ والتعريف معطوف عليه ومانعاً خبر مضاف إلى سحر وهو على حذف مضاف أى مانعاً صرف سحر وإذا متعلقاً بمانع والتنمين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر وقصداً بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستر ثم أشار إلى الرابع بقوله :

وَأَبْنِ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا مُؤَنَّا وَهُوَ تَنْظِيرُ جُشْمًا • جُنْدَ تَمِيمٍ

فلذكر في فعال إذا كان علماً لمؤنث لغتين إحداهما البناء على الكسر لشبهها بتزال في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علماً مؤنثاً . والأخرى إعرابه إعراب ما لا يتصرف للعلمية والعدل أما العلمية فعلمية الأشخاص كحذام وقد يكون في علمية الأجناس كفجاء والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حازمة وهو قوله وهو نظير جُشْمًا عند تميم ، يعنى أنه عند تميم غير متصرف كجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك بجشم أن المانع له من الصرف العدل والعلمية ، وفهم من نسبة هذه اللغة إلى تميم أن اللغة السابقة وهى البناء على الكسر لغة أهل الحجاز وفعل مفعول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلماً ومؤنثاً حالان من فعال وعند تميم متعلق بنظير .

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التى لا تنصرف شرع فى ذكر أحكام تتعلق بالباب فقد :

وَأَصْبَحَ مِنْ مَّا كُتِرَ مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ نَبِيَّ اثْرًا

يعنى أن ما كان إحدى علميه فى منع الصرف التعريف أى العلمية إذا نكر انصرف ودلت لزوال إحدى العلمتين فتبقى العلة الأخرى ولا يؤثر فى منع الصرف إلا هاتان والمراد بذلك

الأصناف السبعة المذكورة فتقول معد يكره وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لغيتهم ولهم ما أن  
 الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلية في هذا الحكم ولو سمي بها وبكرت  
 لتصرف الحكم على السبعة فإنه إذا سمي بواحد من الخمسة المذكورة ثم نكر لم يتصرف بعد  
 التكثير فهي غير داخلية في الحكم ولا يريد من كل ما التعريف فيه أثراً كائناً ما كان وكل  
 مضاف لما وهي موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثراً وفيه متعلق بأثراً والجملة صلة ما  
 والضمير في فيه عائدة على الموصول. ثم قال:

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَقْصُودًا قَسِيًّا إِعْرَابِيهِ نَهَجٌ جَوَارٍ يَفْتَنِي

يعنى أن ما كان مقصوداً من الأسماء التي لا تتصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي  
 إحدى علمتها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي تقدمتها فإنه يجري مجرى جوار وقد  
 تقدم أن جوار يلحقه التثنية رفعاً وجرراً ولا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه  
 أشار في البيت إلى الأنواع السبعة دون الخمسة لأن حكم المنقوص فيها واحد فمثاله في غير  
 التعريف أعيم في تصغير أعيم فإنه غير متصرف للموصف ووزن الفعل ويلحقه التثنية رفعاً  
 وجرراً فتقول هذا أعيم ومررت بأعيم والتثنية فيه عوض عن الياء المحذوفة كما في نحو جوار  
 ومثاله في التعريف يجعل تصغير يعلى فهو غير متصرف للوزن والعلمية والتثنية فيه أهضاً في الرفع  
 والجر عوض من المحذوف وما مبتدأ وهو موصول ومقصوداً خبر يكون ومنه متعلق بيقضى  
 والضمير فيه عائدة على الاسم الذي لا يتصرف وفي إعرابه متعلق بيقضى ونهج مفعول يفتنى  
 والنهج الطريق والجملة من يفتنى ومعمولاته خبر ما. ثم قال:

(وَلَا ضَرْطَ رٍ أَوْ تَنَاسُطٍ مُّصَرَّفٍ \* ذُو الْمَنَعِ)

يعنى أن الاسم الذي لا يتصرف يتصرف في موضعين أحدهما في الضرورة كقوله:

١٧٩- عصائب طير تهتدى بعصائب

(١٧٩) صدره

إذا ما غزا إلى الجيش حَلَّتْ قُوتَهُمْ

والبيت من الطويل، وهو للمهاجرة النجاشي في ديوانه ص ٤٢، وخزانة الأدب ٢٨٩/٤، وأشعر وأشعره ص  
 ١٧٥، ولسان العرب ٦٠٥/١ (مص)، ٦٠/١٣ (حلق)، وبلاسية في شرح التصريح ٢٢٧/٢، وشرح  
 المعصل ٦٨/١.

و شاهد فيه قوله «عصائب» حيث جرّ «عصائب» بالكسرة وهو منع من الصرف لضرورة الشعرية

وهو في الشعر كثير. الثاني التناسب كقوله عز وجل «سَلَامٌ وَأَعْلَىٰ وَسَعِيرًا» [الإنسان: ٤] فصرف سلاسل لتناسب ما بعده وصرف ما لا ينصرف في الموضوعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من إطلاقه، وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله: (وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) يعني أن الاسم المنصرف قد يمع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة وبهم الخلاف من قوله قد لا ينصرف فأتى معه بقدر التي تقتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله:

١٨٠. فما كان قيسٌ ولا حابسٌ      يموفان مرداسٌ في مجمع

### إعراب الفعل

قوله:

رَفَعَ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ      مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كُنْزُ

إنما أطلق في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإنثاء ولا نون التوكيد لنصه على ذلك في باب المعرب والمبني فاكتمى بذلك وإعرابه رفع ونصب وجزم فبدأ بالرفع لأنه السابق إلا أنه لم ينص على رافعه وفيه خلاف، ومذهب البصريين أن رافعه ونوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أن رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفي قوله إذا يجرد من ناصب وجازم إشعار ما بمذهبه ويجوز ضبط يسعد بضم الياء مبني للمفعول من أسعد يسعد ويفتحها مبني للفاعل من سعد يسعد ومضارعاً مفعول بارتفاع وهو نعت لمحدوف والتقدير أرفع فعلاً مضارعاً، ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال: (وَيَلِنْ أَنْعَبُهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ) فذكر منها في البيت ثلاثة لن وهي حرف نهي

(١٨٠) البيت من المثنوي، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤، والأخاني ٢٩١/١٤، والإيضاح ٤٩٩/٢، وحرارة الأدب ١٤٧/١، ١٤٨، ٢٥٣، والذعر ١٠٤/١، وسط الثلاثي ص ٣٣، وشرح التمرج ١١٩/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، والشعر والشعراء ١٠٧/١، ٣٠٦، ٢٥٢/٢، ولسان العرب ٩٧/٦ (ودس)، والمفصّل المحوطة ٣٦٥/٤، وبلائية في صناعة الإعراب ٥٤٦/٢، ٥٤٧، وشرح الأشموني ٥٤٣/٢، ولسان العرب ٣١٦/١٠ (فوق).

و شاهد به قوله «مرداس» حيث نعه من الصرف، وهو مصروف وذلك للضرورة الشعرية.

تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو زيد لن يذهب وكى وهى حرف مصدرى نحو جئتكم لكى تكرمنى أى لأن تكرمنى وأن وهى أيضاً حرف مصدرى وهى أصل النواصب لأنها تعمل عاهرة ومضمرة وإما قدم عليها لن وكى وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتعصیل الذى فيها ولذلك قال: (لا بعد علم) يعنى أن الـ الناصبة هى التى تقع بعد غير العلم نحو أعجبنى أن تقوم وأحييت أن تذهب ودخل فى العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال:

وَالنَّيْ مِنْ تَعَسَّدَ ظَنِّ فَانْصَبَ بِهَا وَارْفَعَ صَحْخُ

يعنى أن أن إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فتصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها وقد قرئ ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة: ٧١] بالنصب والرفع أما النصب فعلى أنها ناصبة وأما الرفع فقد به عليه بقوله: (واعتقد) تخفيفها من أن لَهَوَ مَطْرَدُ يعنى أن الواقعة بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا فى قوله بعد علم عاحفة والممحطوف عليه محذوف والتقدير بأن بعد غير العلم والتى مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره فانصب لها والرفع مفعول يصحح ومن أن متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد منهما أصنى من النصب والرفع مطرود. والحاصل أن أن تكون ناصبة وهى التى تقع بعد غير العلم وظن ومخففة من الثقيلة وهى التى تقع بعد العلم وجائزاً لغيرها الأمران وهى التى تقع بعد الغرض، ثم إن الواقعة بعد غير العلم والظن وهى الناصبة قد تهمل وإلى ذلك أشار بقوله:

وَيَنْصَبُهُمْ أَهْمَلٌ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْنَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ حَمَلًا

يعنى أن من العرب من يجيز إعمال أن غير المخففة حملاً على ما المصدرية فيرفع العمل المضارع بعدها كقراءة بعضهم ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع وقول الشاعر:

١٨١- أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَسَى السَّلَامُ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

(١٨١) البيت من البسيط، وهو بلاسة فى الأشباه والظواهر ١/ ٣٣٣، والإحصاء ٢/ ٥٦٣، وأوضح المسائل ٤/ ١٥٦، والحنى الثاني ص ٢٢٠، وجواهر الأدب ص ١٩٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، والحصان ص ٣٩٠، ووصف الميلى ص ١١٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٩، وشرح الأسمونى ٣/ ٥٥٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٢، وشرح شواهد المصنفى ١/ ١٠٠، وشرح المفصل ٧/ ١٥، ٨/ ١٤٣، ٩/ ١٩، ولسان العرب ١٣/ ١٣٣ (لن)، ومجالس نعلب ٢٩٠، ومغنى اللبيب ١/ ٣٠، واستكشف ١/ ٢٧٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٠

وإشادة فيه قوله: «أَنْ تَقْرَأَ» حيث لم يعمل «أَنْ» تشبيهاً لها بـ «مَا» المصدرية.

فرُفع ما بعد الأولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة وإنما حملت في ذلك على المصدرية لاشتراكهما في المعنى وما المصدرية لا عمل لها كقوله عز وجل : ﴿ لَا أُعْبِدُ مَا نَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون : ٢] أى لا أعبد عبادتكم وبعضهم مبتدأ أى بعض العرب وأن مفعول بأهمل وحملاً مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر فى أهمل وأختبى بدل من ما وحيث متعلق بأهمل ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو إذن وهى ثلاثة أنواع : واجبة الأعمال وجائزته وواجبة الإهمال ؛ وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَنَصَبُوا إِذْنَ الْمُسْتَقْبَلَا      إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا

فذكر لإعمالها ثلاثة شروط : الأول أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله المستقبلا وفهم منه أنه إذا كان حالاً ارتفع نحو أن يقول القائل أحبك فتقول له دن أصدقك . الثاني أن تكون إذن مصدرية أى فى أول الكلام وذلك أن يقول قائل أتيتك غداً فتقول له إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله إن صُدِّرَتْ ، وفهم منه أنه إذا لم تكن مصدرية لا تعمل وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك زيد إذن يكرمك . الثالث أن لا يفصل بينها وبين لفاعل فاصل كقولك إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله موصلاً ، وفهم منه أنه إذا فصل بينهم فاصل لم تعمل نحو إذن أنا أكرمك ثم إن الفصل بينها وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله : ﴿ أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ﴾ فتقول إذن والله أكرمك لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشئتين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه . ثم أشار إلى جواز عمله بقوله :

وَأَنْصَبَ وَأَرْقَمَا      إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَمَا

يعنى أن إذن إذا وقع بعد عاطف جاز فى الفعل بعدها النصب والرفع نحو إذن أكرمك ، وقد قرئ ﴿ وَإِذَا لَا يَلْقَوْنَ هَلاَكًا إِلَّا قَبْلَهُ ﴾ [الإسراء : ٧٦] ثم اعلم أن أن هى أصل النواصب كما تقدم فلا إشكال فى النصب بها نحو أعجبنى أن تقوم وقد تقرر بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام : وجوب إظهار وجوازه ووجوب إحصاء وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَيَنْبَنُ لَا وَلاَمَ خَرَّ الْقَرْمِ      إظهار أن ناصبة

بمعنى أن أن إذا توسطت بين لام الجر وتسعى لام كى لأنها مثل كى فى إفادة التحليل

وبين لا وجب إظهارها وشمل لا النافية نحو زرتك لثلاثا تمقتنى والرائدة كقوله عز وجل .  
﴿ثُمَّ لَا يَأْتِيكُمُ الْكِتَابُ﴾ [الحديد: ٢٩] وإنما وجب إظهارها في ذلك كراهة اجتماع لامين  
وبين متعلق بالتزم وناسبة حال من أن والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم أن كلامه في الناسبة .  
ثم أشار إلى الثاني بقوله :

(وَإِنْ هُمُ ۖ لَا يَفْعَلُوا مَطْهُرًا أَوْ مُتْمِرًا) يعنى أنه إذا عدم لا التى بعد أن جاز إضمار أن  
وإظهارها وقد جاء فى القرآن بالوجهين فمثال إضمارها قوله تعالى . ﴿وَأَمْرًا تُسْمِعُ رَبِّ  
الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] ومثال إظهارها قوله عز وجل : ﴿وَأَمْرًا أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾  
[الزمر: ١٢] وتصغر أيضًا جوازًا بعد عاطف على اسم خالص ومباني ولا مفعول لم يسم  
فعله بعدم وأن مفعول مقدم باعمل ومضمرًا أو مظهرًا حالان من الصمير المستتر فى عمل .  
وأما إضمارها وجوبًا فى خمسة مواضع : أشار إلى الأول منها بقوله : (وبعد نفى كان حتمًا  
أضمرًا) يعنى أنه يجب إضمار أن بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهى المسماة عند  
المحويين لام الجحود ، وفهم منه أن الإضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذى قبله  
وقد صرح فيما قبل باللام فكأنه قال وبعد اللام الواقعة بعد نفى كان ، وفهم من قوله نفى كان  
أن النفى لا يكون إلا لم أو ما ولا يكون لى ولا لا ولا أن لأنهن لا ينفسى إلا المستقبل أو  
الحال وشمل كان التى بلفظ الماضى كقوله تعالى : ﴿وَمَا كَادَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾  
[الأنفال: ٣٣] ويكن المنفى بلم كقوله عز وجل : ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لَهُمْ فِيهِمْ﴾  
[النساء: ١٣٧] لأنها ماضية فى الوجهين وبعد متعلق بأضمرًا وفى أضمر ضمير يعود على أن  
المذكورة قبل وحتمًا حال من الضمير فى أضمرًا أو نعت لمصدر محذوف أى إضمارًا حتمًا .  
ثم أشار إلى الثانى فقال :

كَذَلِكَ تَقْدَرُ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِى مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِى

يعنى أنه يجب إضمار أن بعد أو التى بمعنى حتى أو إلا ، وشمل قوله حتى التى بمعنى إلى  
والتى بمعنى كى وفى الثانية خلاف مثاله بمعنى حتى التى بمعنى كى لأدعون الله أن يغفر لى  
ومثاله بعد التى بمعنى إلى لا تنتظره أو يجىء ومثاله بمعنى إلا لأقتل الكافر أو يسلم ومثال ما  
يحتمل المعانى الثلاثة لأكرمك أو تقضينى حقى وأن مبتدأ وخبره خفى وكذا وبعد وإذا  
متعلقات بخفى وحتى فاعل يصلح وأو إلا معطوف على حتى وفى متعلق يصلح والتقدير أن  
خفى كخفائه بعد كان المنفية أى وجوبًا إذا يصلح فى موضعها إلا أو حتى التى بمعنى إلى أو  
كى . ثم أشار إلى الثالث فقال :



وَيُعْذَرُ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارٌ أَنْ حَسَمْتُ كَجُذِّ حَتَّى تُرْفَعُ حَرَنٌ

يعنى أن الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوباً والمراد بحتى هنا حتى الجارة وفهم ذلك من كون أن مقدرة بعدها وأن وما بعدها مقدرة بمصدر وهو فى موضع جريها ولا يمكن أن يكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف ومثال ذلك سرت حتى أدخل المدينة وجد حتى تسر ذا حزن، فإضمار أن مبتداً وحتم خبره وبعد متعلق بحتم وكذلك كجذ. ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا يتصحب بإضمار أن بعد حتى مطلقاً بل بشرط كونه مستقبلاً به على ذلك بقوله.

وَنُلُوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ ارْتَفَعْنَ وَتَصِيبُ الْمُسْتَقْبَلِ

يعنى أن المضارع بعد حتى إذا كان حالاً كقولهم مرض حتى لا يرجونه أو مؤولاً بالحد كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فى قراءة نافع وجب رفعه وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم فى البيت قبله وتلو مفعول مقدم بارفعن والمراد بالثبو المضارع الثالث حتى وحالاً وأو مؤولاً حالان من ثلو وبه متعلق بموول والمستقبل مفعول بانصب. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

وَيُعْذَرُ فَا جَوَابِ نَفَى أَوْ طَلَبِ مُحَضِّزِينَ أَنْ وَسَّخَرُهَا حَسَمْتُ نَصَبِ

يعنى أن أن تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التى هى جواب النفى والطلب المحضزين، مثال النفى: ﴿لَا يَقْنَعُنِ عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] وشمل الطلب سبعة أشياء: الأول: الأمر نحو زرنى فأكرمك ومثله قول الراجز:

١٨٢. يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسَبِّحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَمَسْنَرِيحَ

(١٨٢) المرجع لأبى النجم فى الدرر ٥٢/٣، ٧٩/٤، والرد على النحاة ص ١٢٣، وشرح التصريح ٢٣٩/٢، والكتب ٣٥/٣، ولسان العرب ٨٣/٣ (نسخ)، والمقاصد النحوية ٣٨٧/٤، ومعجم الهوامع ١٠/٢، ولا نسبة فى أوضح المسالك ١٨٢/٤، ووصف المبكى ص ٣٨١، وسر صناعة الإعراب ٢٧٠/١، ٢٧٤، وشرح الأشموني ٣٠٢/٢، ٥٦٢/٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٤، وشرح ابن عفيف ص ٥٧٠، وشرح لفظ الندى ص ٧١، وشرح المنصل ٢٦/٧، واللمع فى العربية ص ٢١٠، والمقتضب ١٤/٢، ومعجم الهوامع ١٨٢/١ والشاهد به نصب ما بعد الفاء على جواب الأمر.

الثاني: النهي نحو ﴿وَلَا تَقْفُوا إِلَيْهِ فَجَلَّ عَلَيْكُمْ غَضِي﴾ [طه: ٨١] الثالث: الدعاء كقول الشاعر:

١٨٣. رب وقسى فلا أعدل عن سنن الماصين في حير سنن  
الرابع: الاستفهام كقول الشاعر:

١٨٤. هل تعرفون لبائتي فأرجو أن تقصى فيرتد بعض الروح للجسد  
الخامس: العرض كقوله:

١٨٥. يا من الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

السادس: التحضيض كقوله تعالى: ﴿وَلَا أُخْرِجِي إِلَى أَحَدٍ قَرِيبًا فَاصْذُقِي﴾ [المافقون: ١٠] السابع: التمني كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَلُوقُ﴾ [النساء: ٧٣] واحترز بقوله محضين من النفي المبطل بالإثبات نحو ما أنت إلا تأتينا متحدثنا ومن الأمر باسم الفعل نحو نزال فنكرمك فالرفع في هذين ليس إلا وأن مبتدأ ونصب خبره وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبعد فافى موضع الحال من مفعوله المحذوف وتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع وستر بفتح السين وهو مصدر ستر وأما المشر بكسر السين فهو ما يستتر به والتقدير إن نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المجاب بها ما ذكر. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

(١٨٣) البيت من الرمل، وهو بلا سببة في الدور ٨٠ / ٤، وشرح الأشموني ٥٦٣ / ٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٦، وشرح ابن عقيل ص ٥٧١، وشرح قطر الندى ص ٧٢، والمقاصد المحوية ٣٨٨ / ٤، وجمع المهر مع ١١ / ٢.

والشاهد فيه قوله «رب وقسى فلا أعدل» حيث نصب الفعل «أعدل» بهاء السببة بعد فعل الدعاء «أصلي» وقال التمني واحترز بالفعل من أن يكون الدعاء بالاسم، نحو: «سقياً لك ورعياً» ويقولون «أصلي» من الدعاء المدلول عليه بنقط الخبر، نحو: «رحم الله رباً يمدح الجنة» (المقاصد المحوية ٣٨٨ / ٤). (١٨٤) البيت من البسيط، وهو بلا سببة في شرح الأشموني ٥٦٣ / ٣، وشرح قطر الندى ص ٧٢، والمقاصد المحوية ٣٨٨ / ٤.

والشاهد فيه قوله «فأرجو» حيث نصب المضارع «أرجو» بأن «المضمر» بعدها السببة الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله: «هل تعرفون لبائتي».

(١٨٥) البيت من البسيط، وهو بلا سببة في الدور ٨٢ / ٤، وشرح الأشموني ٥٦٣ / ٣، وشرح التصريح ٢٣٩ / ٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٧١، وشرح قطر الندى ص ٧٤، والمقاصد المحوية ٣٨٩ / ٤، وجمع الهوامع ١٢ / ٢.

والشاهد فيه قوله «تبصر» حيث نصب الفعل المضارع «تبصر» بأن «المضمر» وحوياً بعد «أن» السببة في جواب العرض.

وَالْوَاوُ كَالْمَا إِنْ نُفِذَ مَفْهُومُ مَعَ      كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْحَزْنَ

يعنى أن الواو مثل الما المتقدمة فى وجوب إضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد اسمى أو لطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشروط : أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله إن نفذ مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلدًا وتظهر الحزن أى لا تجمع بين هذين وفهم منه أنها إن لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم إن أردت النهى عنهما مجتمعين ومتفرقين وبالرفع إن أردت النهى عن الأول واستثاف الثانى أى وأنت تشرب اللبن وإن نفذ شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن نفذ مفهوم مع فهمى كالفاء . والألف واللام فى الفاء للعهد وهى السابقة . ثم أخذ فى بيان أحكام تتعلق بالباب فقال :

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اضْمِمْ      إِنْ نَسَقَطَ النِّسَاءُ وَالْجُزْأُ قَدْ قُصِدَ

يعنى أن الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء انجزم الفعل الذى بعدها وفهم منه أنه إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرطوفاً . فمثال الأمر :

١٨٦- قُصِدَ نَيْكٌ مِنْ ذِكْرِي

(١٨٦) هناك بيتان ينص المصنف ، البيت الأول :

قُصِدَ نَيْكٌ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَمَنْزِلٌ

بَسَطَ الثَّوْبِي بَيْنَ الدَّخُولِ لِمَحْمُولٍ

والبيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٨٩ ، والدور ٢/ ١٤٢ ، وشرح التصريح ١٧/ ٣ ، وشرح شراهد بمعنى ١/ ٣٧٤ ، ٢/ ٧٥٠ ، ويلا نسبة إلى أرواح الصالح ٣/ ٤٩ ، وشرح الأشموني ٢٩٧/ ٢ ، ومضى النيب ١/ ٣٣٥ ، وجمع الهوامع ١/ ٢١٧ .

والبيت ثانى :

قُصِدَ نَيْكٌ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَهَرَفَانٌ

وَرَبِيعٌ نَعَتَ أَبْنَانَهُ مِنْذُ وَصَانٍ

والبيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٨ ، والأرية ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، وجمهرة اللغة ص ٥٦٧ ، والجنى الدانى ص ٦٣ ، ٦٤ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢ ، ٣/ ٢٢٤ ، والدور ١/ ٧١ ، ومسر صاعدة الإعراب ٢/ ٥٠١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٩ ، وشرح المحلى ١/ ٤٦٣ ، والكتاب ٤/ ٢٠٥ ، ولسان العرب ١٥/ ٢٠٩ (قوا) ، ومجانس نعب ص ١٢٧ ، وجمع الهوامع ٢/ ١٢٩ ، ويلا نسبة إلى الإنصاف ٢/ ٦٥٦ ، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٩ ، وجمهرة اللغة ص ٥٨٠ ، وخزانة الأدب ١١/ ٦ ، والدور ٦/ ٨٢ ، ووصف المسانى ص ٣٥٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٦ ، وشرح قطر الندى ص ٨٠ ، والصاحب فى فقه اللغة ص ١١٠ ، ومضى النيب ١/ ١٦١ ، ٢٦٦ ، والمصنف ١/ ٢٢٤ ، وجمع الهوامع ٢/ ١٣١

وأمثلة ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء وبعد متعلق باعتمد وجزماً مفعول باعتمد وإن تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والجزاء قد قصد جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم وكان النهي داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقاً بل بشرط نيه عليه بقوله:

وَشَرَطُ حَزْمٍ نَهْيٌ إِنْ نَصَحَ      إِنْ قَسَلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَنْعُ

يعنى أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحيه وضع إن الشرطية قبل لا النافية نحو لا تدن من الأسد تسلم لأن التقدير إن لا تدن من الأسد تسلم وفهم منه أنه إن لم يصلح وضع إن قبل لا لم ينجزم الفعل نحو لا تدن من الأسد يأكلك لأنه لا يصلح إن لا تدن من الأسد يأكلك. وشرط جزم مبتدأ وبعد متعلق بجزم أو شرط وأن تضع في موضع خبر المبتدأ وإن مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون في موضع الحال من أن. ثم قال:

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ يَمْسِرُ الْفَعْلَ فَلَا      تَنْصِبُ جَوَانَهُ وَحَرَمَهُ الْبَلَا

قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإحضار أن أن يكون محصاً وذلك بأن يكون الأمر بصيغة أفعال كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو نزل فتصيب خبراً ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وأجاز الكسائي انصب فيهما ولا شاهد معه وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول:

١٨٧. مَكَامِكَ تُحْمَدَى أَوْ تَسْتَرْحَى

(١٨٧) صدره:

وقولي كلما جشأت وجشأت

والبيت من الوافر، وهو لم يسمروا في إنباء الرواة ٢٨١/٣، وحماة البحرى ص ٩، والحيوان ٤٢٥/٦، وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥، وغرزة الألب ٤٢٨/٢، والدرر ٨٤/٤، وديوان الصماني ١١٤/١، وسط اللآلي ص ٥٧٤، وشرح التصريح ٢٤٣/٢، وشرح شولعد المثنى ص ٥٤٦، ومجالس لعب ص ٨٣، والمفاصد الحوية ٤١٥/٤، وبلاسة في أوضح المسالك ١٨٩/٤، والخصائص ٣٥/٣، وشرح الأسموس ٥٦٩/٣، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٧، ٥٢٤، وشرح قطر الندى ص ١١٧، وشرح المعصل ٧٤/٤، ولسان العرب ٤٨/١ (جشأ)، ومعنى اليب ٢٠٣/١، والمقرب ٢٧٣/١، ومعجم الهوامع ١٣/٢ والشاهد به - «تحمدى» حيث جرعه بحلف النون لكونه واقعاً في جواب الأمر، والأمر هنا باسم الفعل «مكألك».

لأن مكانك بمعنى اثبتني، ومنه في الثاني قوله تعالى: ﴿تَوَفَّنُوهُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١١) يغفر لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١١-١٢] وقول عمر رضي الله عنه: «اتقى الله امرؤ فعل غيراً يشب عليه، إذ معناه ليتق الله امرؤ، ومعنى الآية الكريمة آمنوا وجاهدوا يغفر لكم والله أعلم، والأمر متداً وإن كان شرط وكان نمة بمعنى حصل، والتقدير والأمر إن حصل ويغير متعلق بكان واقفل مضارع إليه وعلا نصب الغاء جواب الشرط ولا ناهية وتنصب مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصب واقبلا فعل أمر والألف فيه بدل من النون الخفيفة وجزمه مفعول باقبلا. ثم قال:

وَالفِعْلُ بَعْدَ الْغَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ كَتَبْتُ مَا إِلَى التَّسْمِيَةِ يَتَنَبَّهُ

يعنى أن الفعل المضارع يتنصب بأن بعد الغاء الواقعة جواباً للترجي كما يتنصب بعد الغاء الواقعة جواباً للتسني كما سبق وإنما فصل الغاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الغراء ومنعه الجمهور واحترار المصنف مذهب الغراء وشاهده عندهما قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَمْلِكُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) أَسْبَابُ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعُ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] بالنصب في قراءة حفص عن عاصم والفعل مبتدأ وحبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصاراً أي نصب المضارع وما موصولة وصلتها يتنصب وإلى التمني متعلق بـ يتنصب. ثم قال:

بِأَنَّ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فَعْلٌ صُطِفَ تَصَرُّفُهُ أَنْ نَائِباً أَوْ مُنْجَلِزاً

يعنى أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ إظهارها وإخمارها وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي فإنها مثلها في جواز الإظهار والإخمار وفهم من قوله وإن على اسم أنه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله حالص أنه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الماعل والمفعول لم ينتصب نحو الطائر فيعطب زيد الذباب وشمل الخالص الاسم الصريح كقولك بولا زيد ويحسن إلى بالنصب لهلكت ويجوز إظهار أن فتقول لولا زيد وأن يحسن إلى لهلكت والمصدر كقولك:

١٨٨- وَلَيْسَ عِبَادٌ تَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَسْرِ الشُّعُوفِ

(١٨٨) البيت من الواحر، وهو لميسون بنت بحدل في غزاة الأدب ٨/ ٥٠٣، ٥٠٤، والمدور ٢/ ٩٠، وسر صاعقة لإعراب ١/ ٢٧٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي ص ١٤٧٧، وشرح شعور

لأن المصدر اسم خالص إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول وأطلق في قوله عطف وهو مقيد بالواو كما مثل والفاء كقوله :

● لولا توقع معتز فأرضيه ●

وأو كقوله تعالى : ﴿أَوْ يُزِيلْ سُؤْلًا﴾ [الشورى : ٥١] في قراءة غير مافع وثم كقوله :

١٨٩- إني وقتلتى سليمان ثم أعقله كالشور يصرب لما عافت البقر

وإن شرط وخالص نعمت لاسم وفعل مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عطف وعلى اسم متعلق بمعطف وتنصبه جواب الشرط وإن فاعل تنصبه وثابتاً وأو من حذف ح لان من أن. ثم قال :

وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَتَنْصِبُ فِي سِوَى مَا سَرَّ فَاتَّيْلُ بِهِ مَا حَسَدُكَ رَوَى

يعنى أن الفعل المضارع قد ينصب بأن مضمره في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم خذ اللص قبل يأخذك أى قبل أن يأخذك كقوله :

١٩٠- فلم أرَ مثلها حساسةً واجبةً وَهَتَّهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلُهُ

الذهب ص ٤١٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠، وشرح شواهد المعنى ٦٥٣/٢، ولسان العرب ٤٠٨/١٣ (مس)، والمصنوع ٣٢٦/١، ومضى اليب ٢٦٧/١٠، والمقاصد الحوية ٣٩٧/٤، وبلا نية في الأشباه والحقائق ٢٧٧/٤، وأوضح المسالك ١٩٢/٤، والجبى الثاني ص ١٥٧، وخراتة الأدب ٨/٨، ٥٢٣، والرد على النحاة ص ١٢٨، ووصف المباني ص ٤٢٣، وشرح الأشموني ٥٧١/٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٦، وشرح صمدية الحفاظ ص ٣٤٤، وشرح قطر الندى ص ٦٥، وشرح المعصّل ٢٥/٧، والصاحبي في لغة اللغة ص ١١٢، ١١٨، والكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢

والشاهد فيه قوله : «وتقرء حيث نصب المضارع به» أي مضمره بعد الواو التي بمعنى «مع».

(١٨٩) البيت من البسيط، وهو لأشهر من مدركة في الأخاني ٣٥٧/٢٠، والمحيون ١٨/١، والدرر ٩٣/٤، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، ولسان العرب ١٠٩/٤ (ثور)، ٣٨٠/٨ (وجع)، ٢٦٠/٩ (جيف)، والمقاصد الحوية ٣٩٩/٤، وبلا نية في أوضح المسالك ١٩٥/٤، وخراتة الأدب ٤٦٢/٢، وشرح الأشموني ٥٧١/٣، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٦، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٧، ولسان العرب ١١٠/٤ (ثور) وجمع الهوامع ١٧/٢ والشاهد به قوله : «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع به «أن» مضمره جواراً بعد أتم العاطفة، وقد تقدم عليها اسم خالص من التأويل وهو قوله : «عقل».

(١٩٠) البيت من الطويل، وهو لأشهر القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١، وله أو لعمر بن جوفن في لسان العرب ٦٢/٦ (عصر) ولعامر بن جوفن في الأخاني ٩٣/٩، وشرح أبيات مسبوته ٣٣٧/١، والكتاب ٣٠٧/١، والمقاصد الحوية ٤٠١/٤، ولعامر بن جوفن أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المعنى ٩٣١/٢، ولعامر بن الطعيل في الإتصاف ٥٦١/٢، وبلا نية في تخلص الشواهد ص ١٤٨، وجمهرة اللغة ص ٢٨٩، وندور ١٧٧/١، ووصف المباني ص ١١٣، وشرح الأشموني ١٢٩/١، ومضى اليب ٦٤٠/٢، والمقرب ٢٧٠/١، وجمع الهوامع ٥٨/١.

والشاهد به نصب الفعل بتقدير «أن» قبله.

أى أن أفعله وحذف أن فاعل بشد ونصب حذف معموله أى ونصب للمفعول المضارع وهى  
سوى متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع وما موصولة  
وصلتها مَرَّ ومته متعلق باقيل وما مفعول باقيل وهى موصولة وعدل روى جملة صدة لما .

### عوامل الجزم

عوامل الجزم على قسمين : أحدهما يجزم فعلاً واحداً والآخر يجزم فعلين وقد أشار إلى  
الأول بقوله :

بلا ولاَم طَالِبَا ضَعَّ جَزْمًا      فِى الْفِعْلِ ضَكْنًا يَنْصَرِفُ

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً : الأول لا الناهية نحو ﴿لَا تَأْخُذْ بَعِثَى﴾ [طه : ٩٤] ومثلها لا فى الدعاء نحو ﴿وَلَمَّا لَا تُلَاحِظُنَّ﴾ [البقرة : ٢٨٦] والثانى لام الأمر نحو ﴿لِيُطِيعُوا ذُرِّيَّتِي﴾ [الطلاق : ٧] ومثله أيضاً لام الدعاء نحو ﴿نَسْفُضْ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزحرف : ٧٧] وفهم ذلك فى الحرفين أعنى لا واللام من قوله طالباً لأن الطلب شامل لجميع ما ذكر . الثالث لم وهى حرف نفى فى الماضى تدخل على المضارع فتصرف معناه إلى الماضى وقيل تدخل على الماضى فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور الأول نحو لم يقم زيد . الرابع لما وهى مثل لم فيما ذكر إلا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا بِكُمْ﴾ [آل عمران : ١٤٢] بخلاف لم فإن ما بعدها قد يتصل وقد لا يتصل . فضع فعل أمر من وضع مثل هب من وهب وجزماً مفعول بضع وبلا وفى الفعل متعلقان بضع وطالباً حال من الضمير المستتر فى هب وها تنبيه وكذا وبلم متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول والتقدير وضع جزماً بلم ولما مثل ما فعلت فى لا واللام ثم أشار إلى القسم الثانى وهو ما يجزم فعلين فقال :

وَأَجْزِمُ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا      أَيْ مَنِى لَيْسَ إِذْنًا  
وَحَيْثُمَا أَيْ ..

فذكر إحدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات شرط الأولى إن وهى حرف نحو قوله تعالى : ﴿إِنْ يَنْتَهِرُوا يَغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال : ٣٨] الثانية من وهى تقع على من يعقل نحو ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء : ١٢٣] الثالثة ما وهى تقع على ما لا يعقل نحو

﴿ مَا مَسَحَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُسِهَا نَأَتْ بِحَرْفِ مَثَلِهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦] الراجعة مهمما وهي بمعنى ما، نحو:

١٩١. ومهم نكرٌ عند امرئٍ من حليقة وإن حالها تحقّى على الناس تُعَلِّمُ  
الخامسة أي وهي بحسب ما تضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو أي ما  
تعمل أفعِل، السادسة متى وهي ظرف زمان نحو:

١٩٢. متى تَنَاسَا تَلَمِّمْ نَنَا مِي دِيَارِيَا شَجَدَ حَطَا جَرَلَا وَبَارَا تَاخَجَا  
السابعة أيان وهي ظرف زمان أيضاً نحو أيان تقم أقم معك. الثامنة أين وهي ظرف مكان  
نحو أين تجلس أجلس معك. التاسعة إذما وهي حرف بمعنى إن. العاشرة حيثما وهي ظرف  
مكان نحو: حيثما تذهب أذهب معك. الحادية عشرة أئى وهي ظرف مكان نحو أئى تجلس  
أجلس معك. وعهم من تمثله بـ «إذما» وبحيثما أنهما لا يجرم بهما إلا إذا اقترنا بما كالمتان.  
وبأن متعلق باجزم ومفعول اجزم محذوف اقتصاراً لأنه إنما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات  
جازمة. ثم إن هذه الأدوات أعنى أدوات الشرط على قسمين: حروف، وأسماء، وإلى ذلك  
أشار بقوله:

وَحَرْفٌ إِذْ مَسَا كَلِمَاتُ الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

أما «إن» فلا خلاف في أنها حرف وأما إذ ما فالمشهور أنها حرف مثل إن ولذلك تقتصر  
عليه. وباقي الأدوات وهي ما عدا إن وإذما وهي تسع كلمات أسماء فمنها أسماء ومنها  
ظروف زمان ومنها ظروف مكان، وقد بينت ذلك عند ذكرها في البيت السابق. وإذما مبتدأ  
وحرف خبر مقدم والتقدير وإذما حرف كان وإنما شبهها بها لأن إن حرف بإجماع وهي أم  
الباب إذ كل أداة مما تقدم تقدر بها.

(١٩١) البيت من الطويل، وهو ازهر بن أبي سلس في ديوانه ص ٣٢، والجمي الداني ص ٦١٢، والدرر ٤/ ١٨٤،  
٥/ ٧٢، وشرح شروعد المعنى ص ٣٨٦، ٣٨٨، ٧٤٣، وشرح قطر الندى ص ٣٧، ومعنى اللبيب ص ٣٣٠،  
ويلا سبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٩، ومعنى اللبيب ص ٣٢٣، وجمع الهوامع ٢/ ٣٥، ٥٨.

(١٩٢) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الحر في غرارة الأدب ٩/ ٩٠، ٩٩، والدرر ٦/ ٦٩، وشرح أبيات سيره  
٢/ ٦٦، ومصر صناعة الإعراب ص ٦٧٨، وشرح المفصل ٧/ ٥٣، ويلا سبة في الإنصاف ص ٥٨٣، ورصف  
المباني ص ٣٦، ٣٣٥، وشرح الأشموني ص ٤٤٠، وشرح قطر الندى ص ٩٠، وشرح المفصل ١٠/ ٢٠،  
والكتاب ٣/ ٨٦، ولسان العرب ٥/ ٢٤٢ (نور)، والمقطب ٢/ ٦٢، وجمع الهوامع ٢/ ١٢٨.



ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

مَعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطٌ قَدْماً      يَتَلَوُ الْجَزَاءُ وَجَوَاباً وَبِمَا

يعنى أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يسمى الأول شرطاً والثاني جزاء وفهم من قوله فعلين أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتى وفهم أيضاً من قوله فعلين يقتضيان أى يطلبان أن الجزم فى الفعلين بها وهو المشهور وفهم من قوله قدماً ويتلو الجزاء أن الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفاعل وأن الجزاء لا يكون إلا متأخراً والشرط لا يكون إلا متقدماً وإذا ورد نحو أنت ظالم إن فعلت فليس أنت ظالم جواباً مقدماً بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وفاعل يقتضيان النون وهو عائد على أدوات الشرط وفعلين مفعول يقتضيان وشرط خبر مبتدأ مضمرة أى أحدهما أو مبتدأ والخبر محذوف أى منهما شرط ويتلو الجزاء جملة فعلية فى موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلوه الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البديل من فعلين لأن التابع عبر مستوف للمتبوع وإنما يجوز الإتيان فيما كان مستوفياً للمتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمراً وجعفرأ ولقيت الرجلين زيدا وعمراً، ووسماً جملة مستأنفة وجواباً حال من الضمير فى وسماً، ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال:

وَمَضَارِعِينَ أَوْ مُضَارِعِينَ      تَلْبِيهِمَا أَوْ مَخَالِفَيْنِ

فهذه أربعة أحوال الأول أن يكونا أعنى الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو ﴿وإن عدلتم غداً﴾ [الإسراء: ٨] أو مضارعين نحو ﴿وإن تدنوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾ [البقرة: ٢٨٤] أو الأول ماضى والثانى مضارع نحو ﴿من كان يريد خزناً أخرجه فى خزائه﴾ [الشورى: ٢٠] أو الأول مضارع والثانى ماضى نحو قوله:

١٩٣- من يكدمى بسببى كنت منه      كالشحى بين حلقه والوريد

(١٩٣) البيت من الحفيف، وهو لأبى ريد الطائى فى ديوانه ص ٥٢، وعزارة الأدب ٧٦/٩، والمقاصد المبحورة ٤٢٧/٤، وبلاسية فى وصف المباني ص ١٠٥، وشرح الأشموسى ٥٨٥/٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٥، والمقطب ٥٩/٢، والمغرب ٢٧٥/١، وتوفاؤ أبى زيد ص ٦٨، والسنداء ص ٥٥، من يكدمى... كنت حيث جزم به ص الشريعة فعلاً مضارعاً، وجاء جواب الشرط فعلاً ماضياً، وهذا قليل.

ومعنى الماصى الواقع شرطاً أو جواباً الاستقبال فهو ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى ولدت تقول إن قام زيد غداً قمت بعد غد . وماضيين مفعول ثانٍ بتلقيهما أى تجدهما وأو مضارعين وأو متحالفين معطوفان على ماضيين فأما الماصى الواقع شرطاً أو جراً فهو فى موضع جزم لأنه مبسوط لا يظهر به إعراب . وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جراً . والأوجه الأربعة ويحور رفع المضارع إذا كان جزاءً ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَعَدَ مَاصٍ رَفَعْتَ الْحَزْنَ حَسَنَ      وَرَفَعْتَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنَ

بمعنى أن الشرط إذا كان ماصياً جاز رفع الجواب كقول زهير :

١٩٤ . وَإِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْئَلَةٍ      يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

وفهم من قوله حسن أنه كثير ولا يفهم منه أنه أحسن من الجرم بل الجزم أحسن لأنه على الأصل وقوله ورفع بعد مضارع وهن ، أى ضعف كقوله :

١٩٥ . يَا أَقْرَعَ مِنْ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ      إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَحْوَكُ تُضْرَعُ

وإنما حسن الرفع بعد الماصى لعدم تأثير أداة الشرط فى فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل فى فعل الشرط . ورفع مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى العامل والجرأ مفعول برفع وحسن خبر المبتدأ وبعد متعلق بحسن ولا يحور أن يتعنى برفع لأنه مصدر مقدر

(١٩٤) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ١٥٣ ، والإنصاف ٦٢٥ / ٢ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٨ ، وحزاة الأدب ٤٨ / ٩ ، ٧٠ ، والدرر ٨٢ / ٥ ، ووصف المصطفى ص ١٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٥ / ٢ ، وشرح التصريح ٢٤٩ / ٢ ، وشرح شواهد المعنى ٨٣٨ / ٢ ، والكتاب ٦٦ / ٣ ، ولسان العرب ١١ / ٢١٥ (حسن) ، ١٢٨ / ١٢ (حرم) ، والمحتسب ٦٥ / ٢ ، معنى القلب ٤٢٢ / ٢ ، والمقاصد الحوية ٤٢٩ / ٤ ، والمتنصّب ٧٠ / ٢ ، ولا نسبة فى أوضح المسالك ٢٠٧ / ٤ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٣ ، وشرح الأشموسى ٥٨٥ / ٣ ، وشرح شعور الذهب ص ٤٥١ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٣ ، وشرح المنصل ١٥٧ / ٨ ، وجمع الهوامع ٦٠ / ٢ .  
والشاهد فيه رفع «يقول» على تية التقديم ، والتقدير - يقول إن أنا خليل . وجاز هذا لأن «إن» غير عاملة فى اللفظ والمبرد يفتقره على حذف الفاء .

(١٩٥) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي فى شرح أبيات سيبويه ١٢١ / ٢ ، والكتاب ٦٧ / ٣ ، ولسان العرب ١١ / ٢٦ (بجل) ، وله أو لعمرو بن عتارم البجلي فى غرانة الأدب ٨ / ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، وشرح شواهد المعنى ٨٩٧ / ٢ ، والمقاصد الحوية ٤ / ٤٣٠ ، ولعمرو بن عتارم البجلي فى الدرر ١ / ٢٢٧ ، ولا نسبة فى جواهر الأدب ص ٢٠٢ ، والإنصاف ٦٢٣ / ٢ ، ووصف المصطفى ص ١٠٤ ، وشرح الأشموسى ٥٨٦ / ٣ ، وشرح التصريح ٢٤٩ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٧ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٤ ، وشرح المنصل ١٥٨ / ٨ ، ومعنى القلب ٥٥٣ / ٢ ، والمتنصّب ٧٢ / ٢ ، وجمع الهوامع ٧٢ / ٢ .

والشاهد فيه قوله «إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَحْوَكُ» تصريح «بأن» الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورية ، فإن جملة «تصريح» خبر «إن» والجملة دليل جراء الشرط ، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر

بأن والفعل ورفعته مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ووهن فعل ماضٍ في موضع الخبر عن رفع وبعد متعلق بوهن . واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعاً وماضياً كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَأَثَرُنْ يَفَا حَقْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ      شَرْطًا لِأَنَّهُ عَصِرَهَا لَمْ يَجْعَلْ

يعنى أن جواب الشرط إذا لم يصلح جعله شرطاً وهو أن يكون غير مضارع أو ماضٍ وجب افتترانه بالفاء وفهم منه أنه إذا صح جعله شرطاً لم تدخل الفاء في الجواب نحو إن يقيم زيد قام عمرو وأو يقيم عمرو أو لم يقيم عمرو فهذا كله يصح جعله شرطاً وشمل ما لا يصلح جعله شرطاً الجملة الاسمية مثبتة نحو إن قام زيد فعمرو قائم أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد أو متبعية بما أو إن أو لن فإن هذا كله لا يصح جعله شرطاً . وبما متعلق باقرن وحتماً نعت لمصدر محذوف تقديره قرناً حتماً وجواباً مفعول باقرن ، ولو جعل شرطاً وشرطاً مفعول ثانٍ بجعل وفي جعل ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جواباً وإن متعلق بجعل ولم ينجعل جواب لو وهو مطاوع جعل فيتعدي إلى واحد لأن المطاوع الذي هو جعل بمعنى عصير يتعدي إلى اثنين ومفعول ينجعل محذوف تقديره لم ينجعل جواباً . ثم اهدم أن الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يلفى بإذا ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَتَخَلَّفَ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ      كَمَا أَنَّ تَجِدُ إِذَا لَنَا مَكَاةً

يعنى أن إذا التي للمفاجأة تخلف الفاء أى تحل محلها فيصدر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لشبه إذا المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولاً بل تقع بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقوله : إن تجد إذا لنا مكافأة ، ومثله قوله عز وجل : ﴿وَأَنْ تَصْبَهُمْ سَبَّةً بِمَا قَدَّمْتُمْ إِلَيْهِمْ إِنْ هُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [الروم : ٣٦] وفهم من قوله وتخلف أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء . وإذا فاعل يتخلف وهى مضافة للمفاجأة والفاء مفعول مقدم على الفاعل وإن تجد شرط جوابه إذا وما بعدها . والمكافأة المجازاة : مصدر كافات الرجل ، أى جازته . ثم قال :

وَالْفِعْلُ مِنْ مُنْذِرِ الْحَزَنِ إِنْ يَفْقَرُونَ      بِالْفَاءِ أَوْ الرَّوِّ يَسْتَلِثُ قَسَمٌ

يعنى إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جار فيه ثلاثة أوجه:  
 الجزم والنصب والرفع ويعنى بالمعمل الفعل المضارع والجزاء أن يكون بالفعل المصارع  
 المجزوم وذلك كقولك إن يقوم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر بجزم ويذهب ونصبه ورفع  
 ما تجزم على العطف على فعل الجزاء والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو والرفع على  
 الاستئناف. مثال الفاء قوله عز وجل: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فِيمَنْ لَمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]  
 قرئ في السبع بالجزم والرفع وقرئ في الشاذ بالنصب. والواو كقول الشاعر:

١٩٦. فإني يهلك أبو قساموس يهلك      ربيع الناس والسد الحرام  
 وناخذ بعده بدنا عيش      أحب الظاهر ليس له سام

يروى وناخذ بالجزم والنصب والرفع، وفهم من قوله من بعد الجزاء أن ذلك بعد  
 الجزاء كيفما كان فعلاً كان أو جملة خلافاً للتشريح في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل  
 قوله عز وجل: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. والفعل مبتدأ ونمته محذوف  
 أى الفعل المضارع، وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجرم، وذلك لا يكون في  
 الأفعال إلا في المعرب منها وهو المضارع. وإن يقرن شرط وبالفاء متعلق بيقترن وقمن خبر  
 المبتدأ ويتثلث متعلق بقمن ومعنى قمن حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف  
 لدلالة ما تقدم عليه ولتقدير الفعل قمن يتثلث إن يقرن بكذا فهو قس إلا أن في هذا الوجه  
 كون الشرط المحذوف جوابه مضارعاً وهو قليل، ويحتمل أن يكون قمن خبر مبتدأ محذوف  
 والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من الجواب وهو  
 مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسرع الابتداء بالمكرة  
 دخول فاء الجواب عليه وقمن خبر تثلث. هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء فلأن وقع  
 المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء، فقد أشار إليه بقوله:

وَجَرَّمَ أَوْ نَصَبَ بِفِعْلٍ إِنْ رَفَا      أَوْ وَأَوْ أَنْ بِالْحُمُتَيْنِ أَتَيْنَا

(١٩٦) البشائر من الواو، وهما للناحية اللغوية في حيوة ص ١٠٦، والأعلى ٢٦/١١، وعراحة الأدب ٥١١/٧،  
 ٣٦٣/٩، وشرح أبيات سيبويه ٢٨/١، وشرح المصطلح ٨٣/٦، ٨٥، والكتاب ١٩٦/١، والمفاهيد  
 الحوية ٥٧٩/٣، ٤٣٤/٤، وبلاسية في أسرار العربية ص ٢٠٠، والأشياء والظواهر ١١/٦، والاستعالي  
 ص ١٠٥، وأمالى ابن الحاجب ٤٥٨/١، والإنصاف ١٣٤/١، وشرح الأسموس ٥٩١/٣، وشرح ابن  
 حنبل ص ٥٨٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٨، ولسان العرب ٢٤٩/١ (حب)، ٣٩٠ (ذنب) والمفصّل  
 ١٧٩/٢.

يعنى أن المضارع إذا وقع بعد الفاء أو الواو بين شرط وجزاء جاز جرمه بالمعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، وإنما لم يجز فيه الرفع كما جاز في المتأخر لأن الرفع على الاستثناء ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء. وجزم مبتدأ أو نصب معطوف عليه وسوغ الابتداء بالانكسار التفصيل ولفعل متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لحزم فهو من باب التنارع وإثر ظرف في موضع النعت لفعل وأو وار معطوف على فا وإن شرط وفعل الشرط اكتنفا والجملتين متعلق باكتنفا واكتف مبنى للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل لأن الجملتين اكتنفا وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

وَالشَّرْطُ يَنْبَغِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ      وَالْمَكْسُورُ قَدْ بَأَى إِلَى الْمَعْنَى قُسْمًا

يعنى أنه إذا علم الجواب أخفى عن ذكره الشرط نحو أنت ظالم إن فعلت فجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك إذا علم الشرط أخفى عنه الجواب كقوله:

١٩٧- فَعَلَّقَهَا فَلَسَتْ لَهَا بِكُفٍّ      وَلَا يَحِلُّ مَسْفِرَتُ الْحَسَامِ

أى ولا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به، وفهم من قوله: علم أنه إن لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف، وفهم من قوله: قد يأتى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب. والشرط مبتدأ وخبره يعنى وعن جواب متعلق ببغى وقد علم في موضع النعت لجواب والمكس مبتدأ وقد يأتى خبره وإن شرطية. والمعنى مفعول لم يسم فاعله بمضمر يفسره فهم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

وَأَحْذَرُ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ      جَوَابٌ مَا أَحْرَتْ فَهَوَ مُتَسَرِّمٌ

يعنى إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الآخر منهما واستغنى بجواب المتقدم فتقول إذا قدمت الشرط وأخرت القسم إن يسم زيد والله أكرمه، وإذا قدمت القسم قلت والله إن قم زيد لأكرمه، هذا الذى ذكره إذا لم يتقدم عليهما أى الشرط. والقسم ما يحتاج إلى

(١٩٧) البيت من الواو، وهو للأوصى في ديوانه ص ١٩٠، والأخاني ٢٣٤/١٥، والدرر ٨٧/٥، وعزارة الأدب ١٥١/٢، وشرح التصريح ٢٥٢/٢، وشرح شواهد المسمى ٧٦٧/٢، ٩٣٦، والطايع النجدة ٤٣٥/٤، وبلا سية في الإنصاف ٧٢/١، وأوضح المسالك ٢١٥/٤، ووصف النبائي ص ١٠٦، وشرح الأشعري ٥٩١/٣، وشرح شذور اللب ص ٤٤٥، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٩، ولسان العرب ٤٦٩/١٥ (بما لا)، ومعنى اللب ٦٤٧/٢، والمغرب ٢٧٦/١، ومعجم الهوامع ٦٢/٢.

والتعدي به قوله: فما لا يمن، حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه والتقدير: ولا تطلقها بئس معرفتك الحسام

الجرم، وأما إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى الخبر، فقد أشار إليه بقوله:

وَأِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبِلُ ذُو خَبَرٍ      فَالْشَّرْطُ رَجْعٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وما أصله المبتدأ كاسم كان فتقول زيد والله إن يقيم أكرمه فاستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدماً على الشرط وإنما رجع الشرط وإن كان متأخراً لأنه عمدة الكلام والقسم تأكيد الكلام، وفهم من قوله رجع أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله إن يقيم لأكرمه وفهم من قوله مطلقاً أن الشرط يترجع سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تسميم لصحة الاستغناء عنه ولدى متعلق باحذف ومعناه عد وجواب مفعول باحذف وما موصولة وصلتها أحررت ولضمير العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وإن توالى شرط وذو خبر مبتدأ وخبره قبل والجملة في موضع الحال من الضمير في توالى ولذلك دخلت عليها الواو، وألغى جواب الشرط والشرط مفعول مقدم برجع ومطلقاً حال من الشرط وبلا متعلق برجع، ثم قال:

وَرُبَّمَا رَجْعٌ بِنَدَقِ قَسَمٍ      شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُتَقَدِّمٌ

يعنى أنه قد يترجع الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول والله إن يقيم زيد أكرمه، ومع قوله:

١٩٨. نَشْرَ مَيْتَ سَامِي يَوْمَ مَعْرَكَةٍ      لَا تُلْعَا عَنْ دَمِهِ الْقِسْمُ نَشْرٌ

وفهم من قوله وربما أن ترجيع الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل.

نكتة: لم يذكر النظم في هذا الرجوع باب القسم ومع ذلك لم يخفه مع فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ وفي باب إن وفي هذا الباب.

(١٩٨) البيت من السيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٣، وخزانة الأدب ١١/٢٢٧، ٣٠٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧، ولسان العرب ١١/٦٧٢ (نقل)، والمقاصد الحوية ٣/٢٨٢، ١٢٧/٤، ولا نسبة في خزانة الأدب ١١/٣١٣، وشرح الأشموس ٣/٥٩٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٢.

والشاهد فيه أنه اجتمع فيه الشرط والقسم، أما الشرط فقوله: «نش» أما القسم، به يدل على اللام لأنها موعنة لقسم محذوف تقديره: والله لئن، وكل منهما يستدعي جواباً، وقد ترشح الشرط على القسم ههنا حيث قال «لا تلعب» بالجرم، وعلامة الجرم سقوط الياء، لأن أصله: «لا تلعبنا» وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو كان «لا تلعبنا» هو جواب القسم لقال: «لا تلعبنا» بإثبات الياء لأنه مرهوع. (المقاصد ٤/١٣٧)

### فصل لو

إِذَا ذَكَرَ لَوْ عَقِبَ هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهَا تَكُونُ شَرْطِيَّةً كَأَنَّ وَمَعَ كَوْنِهَا حَرْفَ امْتِنَاعٍ هِيَ أَيْضًا شَبِيهَةٌ بِأَدَوَاتِ الشَّرْطِ فِي احتياجها إلى جواب. ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف نمن ومصدرية نيه على مراده فقال: (لَوْ حَرْفٌ شَرْطِيٌّ فِي مَضِيِّ) يعني أن لو حرف شرط تدل على تعليل فعل بفعل فيما مضى وتسمى لو هذه امتناعية لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لا امتناع غيره نحو لو قام زيد لقام عمرو فامتنع قيام عمرو لا امتناع قيام زيد والماضى في هذا الباب على معناه من المضى بخلافه في باب أدوات الشرط فلذلك تقول لو قام زيد أولاً من أمس لأكرمه أمس وقد ندخل على المستقبل معنى وإلى ذلك أشار بقوله: (وَيَقُلُّ) \* **يَبْلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلٌ بَكُنْ قَبْلُ**) وكن حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عمر وجل: **«وَلَمَّا فَخَّشَ الْبَدِينُ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذَرْبَةً ضَعِيفًا»** [السَّاء: ٩] وشمس قوله مستقبلاً الماضى كآية الكريمة والمضارع في اللفظ نحو لو يقيم زيد غداً لأكرمه فهو مبتدأ وحرف شرط خبره وفي متعلق بشرط **وَيَبْلَاؤُهَا** فاعل يبقل وهو مصدر مضاف إلى المفعول ومستقبلاً مفعول ثانٍ **يَبْلَاؤُهَا**. ثم قال: (وَمَنْ فِي الْإِحْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَأَنَّ) يعنى أنها تختص بالفعل كما تختص به إن وفهم من تشبيهه لها بأن أن الفعل يليها ظاهراً كما يلي إن فتقول لو زيد قام لأكرمه فيكون زيد فاعلاً بفعل مضمر يفسره قام كما تقول إن زيد قام فأكرمه، ومنه قوله: \* **لَوْ ذَاتِ سَوَارٍ لَطُمْتَنِي** \* ثم إن لو تخالف إن في جواز وقوع أن بعدها المفتوحة المشددة بعدها وإلى ذلك أشار بقوله:

(لَكِنْ لَوْ أَنَّ يَهَا قَدْ تَلَسَّسْتَنِي)

يعنى أن لو تخالف إن في جواز وقوع أن بعدها كقوله تعالى: **«وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا»** [الحجرات: ٥] وهو كثير. واختلف في موضع أن بعدها فبيل مبتدأ، وقيل ماعل بفعل محذوف، وفهم من قوله لكن أنها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه بلكن إذ لو كانت عده فاعلاً بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل ماستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل. ولو اسم لكن وأن مبتدأ وخبره قد تقتزن وبها متعلق بتقترن والجملة خبر لكن. ثم قال:

وَلَنْ تُسْخَرَعَ تِلَاوَهَا صَبْرًا إِلَى الْمَضِيِّ تَخَوُّ لَوْ يَعْنِي كَمَى

يعنى أن لو يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه إلى الماضى كقوله: لو يلقى كفى، أى لو وفى كفى ومن ذلك قوله:

١٩٩- لو يسمعون كما سمعت كلامها      حروا العرة رُكعت وسجودا

أى لو سمعوا، وفهم منه أن لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضى هى الامتناعية لا الوشرعية لأن لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضى لأصاكنه فى الاستقبال بل يؤول معها الماضى بالاستقبال. ومضارع فاعل بفعل مضمر يفسره تلاها وصرفه جواب إن، وإلى الماضى متعلق بصرف.

### أما ولولا ولوما

إنما ذكر هذه الأحرف هنا لأنها من جملة أدوات الشرط لاحتياجها إلى جواب وبدا منها بأما فقال: (أما كمهما يك من شيء) يعنى أن موضع أما صالح لمهما يك من شيء لأن معناه كمهما يك من شيء لأن أما حرف ومهما يك من شيء اسم وفعل ومتعلقه، ولما علم أنه ثابت عما ذكر نبه على ما تعجب به فقال:

(وَلَوْ أَنَّ يَلْبِسَ يَلْبِسُهَا وَجُوبًا أَيْضًا) يعنى أن الفاء تدخل على تالى نالها نحو أما زيد فقامم والأصل لمهما يك من شيء فزيد قائم ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامهما كرهوا أن تلى لفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جواباً لإصلاحاً للفظ وفهم من قوله لئلا تلوا أن الفاء لا تلى أما وأنه لا يفصل بين أما والفاء إلا بشيء واحد وشمل المبتدأ نحو أما زيد فقامم والخبر نحو أما قائم فزيد والمفعول نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] والنظر نحو أما اليوم فزيد قائم والمجرور نحو أما فى الدار فزيد قائم، وأما المبتدأ وخبره كمهما يك من شيء وفا مبتدأ وخبره ألفا ولئلا متعلق بألفا ومعنى تلو تل، ووجوباً نصب على الحال من الضمير فى ألف وتجاوز فى قوله وجوباً وإنما ذلك الأكثر، ولذلك قال:

(١٩٩) البيت من الكامل، وهو لكثير حزة فى ديوانه من ٤٤١، والمحاصص ٢٧/١، ولسان العرب ٥٢٣/١٢ (كس)، والمفاهيد الحوية ٤/٤٦٠، ويلانية فى الجنى الدنى من ٢٨٣، وشرح الأشموس ٦٠٣/٣، وشرح ابن طبري من ٥٩٥

وتشاهد منه قوله «لو يسمعون» حيث جاء الفعل المضارع بعد «لو» مصروف معناه إلى الماضى، لأن الحال دخول «لو» إلى التعليل على الفعل الماضى الذى هو معنى



وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَشْرِ إِذَا لَمْ يَكْ قَوْلًا مَعَهَا قَدْ بُدِيَ

يعنى أن الفاء المجاب بها أما تحذف فى النشر قليلاً كقوله عليه الصلاة والسلام . «أما بعد ما بل قوم يشترطون شروطاً ليست فى كتاب الله» وفهم منه أنه يكثر فى العظم كقول الشاعر :

٢٠٠- فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

وفهم أيضاً من قوله : إذا لم يك قول معها قد نبذاً أى طرح وكنى به عن الحذف أنه يكثر أيضاً كقوله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَ[ ] أَى لَيْدِلْ لَهُمْ أَكْفَرْتُمْ . وحذف مبتدأ وذى اسم إشارة والفاء نعت وقل خبر المبتدأ وفى نشر متعلق بقول وكذلك إذا وقد نبذا خبر يك ومعها متعلق بنبذ . ثم إن لولا ولوما على نوهين : أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم ، والآخر أن يكونا مختصين بالفعل ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدٍ

يعنى أن لولا ولوما إذا عقدا أى ربطا امتناعاً بوجود ، ويقال أيضاً لوجود فإنهما يلزمان الابتداء يعنى المبتدأ والخبر نحو لولا زيد لاكرمك ولوما عمرو لجتك وغير المبتدأ بعدهما واجب الحذف وقد تقدم فى باب الابتداء . فلولاً مبتدأ ولوما معطوف عليه ويلزمان خبرهم والابتداء مفعول يلزمان وامتناعاً مفعول بعقدا وبوجود متعلق بعقدا وإذا متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان ثم أشار إلى الاستعمال الثانى فقال : (وبهـ) التحضيض مز وعلأ \* الأ (أ) يعنى أن لولا ولوما يسبز بهما التحضيض أى يدلان عليه كقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَنِ الْفَلَاكِكُمْ ﴾ [الفرقان : ٢١] وقوله عز وجل : ﴿ لَوْلَا تَأْتِيهِمْ ﴾ [الحجر : ٧] ويشارك لولا ولوما فى التحضيض نحو هلا تأتينا وألا تصل إلينا وألا تقبل علينا وهذه الأحرف أهنى لولا ولوما وما

(٢٠٠) صجره .

ولكن سيرا فى هراض المواكب

ولبيت من الطويل ، وهو للمحدث بن خالد المحرومى فى ديوانه ص ٤٥ ، وخرانة لأدب ١/ ٤٥٢ ، ويدرر ١١٠/ ٥ ، وبلا نسية فى أسرار العربية ص ١٠٦ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣ ، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣٤ ، والبنى الدانى ص ٥٢٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧ ، وشرح شواهد النسخ ص ١٧٧ ، وشرح ابن حنبل ص ٥٩٧ ، وشرح المصنف ٧/ ١٣٤ ، ٩/ ٤١٢ ، والمصنف ٣/ ١١٨ ، ومضى البيت ص ٥٦ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٧ ، ٤/ ٤٧٤ ، والمقتضب ٦/ ٧١ ، ومعجم الهوامع ٧/ ٦٧ والشاهد به حذف الفاء من جواب «أما» .

معهما مستوية في الاختصاص بالفعل وإلى ذلك أشار بقوله . (وَأُولَئِكَ أَفْعَالُ) أي اجمعها داخلية على المعنى . وشمل الفعل المضارع نحو هلا تأتينا والماضي نحو هلا أتيت وهو بمعنى المستقبل لأنها تخلص الفعل للاستقبال . والتعويض مفعول بمنز والماضي معطوف على المصير في بهما ولم يعد الجار فيقول ويهلا لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك ، وهما في قوله وأوليهما عائدة على الأحرف الخمسة المذكورة والفعل مفعول ثان . ثم قال :

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ يَفْعَلُ مُضَمَّرٌ عُلُوٌّ أَوْ نِظَامٌ مُسَوِّجٌ خَيْرٌ

يعنى أن هذه الأحرف الخمسة تدخل على الاسم على وجهين : الأول أن يكون مفعولاً بفعل مضمر وشمل نوعين : أحدهما أن يكون مفسراً بالفعل الواقع بعد الاسم نحو هلا زيداً أكرمه فيكون من باب الاشتغال ، والآخر يفسره سياق الكلام كقوله :

٢٠١- أَلَا رَجُلًا حَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَذُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

التقدير ألا تروني ، والثاني أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو هلا زيداً فخرت واسم فاعل يليها وعلو في موضع الصفة لاسم ، ويفعل متعلق بعلو .

## الإخبار بالذی والألف واللام

الباء في قوله بالذی باء السببية لا باء التعدية لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى أن الذى به يكون الإخبار وليس كذلك ، بل الإخبار يكون عن الذى بعينه . ثم إن الإخبار يكون بالذی وفروعه وبالألف واللام ، وقد أشار إلى الأول فقال :

(٢٠١) البيت من الزاهر ، وهو للمعروف بن قيس (أو قيس) المرادى في خزنة الأدب ٣/ ٥١ ، ٥٣ ، والطرائف الأدبية ص ٧٣ ، وشرح شواهد المعنى ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، ويلا منه في الألفية ص ١٦٤ ، وإصلاح المنطق ص ٤٣١ ، وأما ابن الحاجب ص ١٦٧ ، ٤١٢ ، وتحليل الشواهد ص ٤١٥ ، وتذكرة السادة ص ٤٣ ، والجبى الذى ص ٣٨٢ ، وجواهر الأدب ص ٣٣٧ ، وخزنة الأدب ٤/ ٨٩ ، ١٨٣ ، ١٩٥ ، ٢٦٨ ، ١١/ ١٩٣ ، ورصف المينى ص ٧٩ ، وشرح الأشموسى ١/ ١٥٤ ، وشرح شواهد المعنى ص ٦٤١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٧ ، وشرح المصطلح ٢/ ١٠١ ، والكتابات ٢/ ٣٠٨ ، ولسان العرب ١١/ ١٥٥ (حصل) ، ومعنى اللبب ص ٦٩ ، ٢٥٥ ، والمفاهيم النحوية ٢/ ٣٦٦ ، ٣/ ٣٥٢ ، وتوفى أبى زيد ص ٥٦

والشاهد في قوله «ألا رجلاً» حيث وقعت «ألا» للعرض والتعويض ، ومنعاً من طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلى ، والتعويض طلب بحث ، والمعنى : ألا تروني رجلاً يروى «ألا رجلاً» والشاهد في هذه الرواية جر «رجلاً» به من المضمرة .

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبِرَ      عَنِ الَّذِي مَبْتَدَأَ قَوْلَ مَنْقَرٍ  
وَمَا سَوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَ      هَاتِلُهَا خَلْفُ مُسْغَطِي التَّكْمِلَةِ

ذكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي يعني إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة بالذي فاجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي مستقر مبتدأ مقدماً وما سوى الذي والمخبر به عن الذي من الجملة اجعله متوسطاً بين الذي والخبر ويكون صلة للذي واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذي جعلته خبراً عن الذي ضميراً يعود من الصلة على الذي وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على المخبر به عن الذي وصلتها قبل وعنه متعلق بأخبر وكذلك بالذي وأخبر وما عمل فيه محكي بقبل وخبر خبر عن ما وعن الذي متعلق بخبر واستقر في موضع الحال من الذي ومبتدأ حال من الضمير المستكن في استقر وقبل متعلق باستقر والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظيهما لا أنهما موصولان، والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، وما في البيت الثاني مبتدأ وهي أيضاً موصولة واقعة على ما سوى الذي والاسم المخبر به وهي باقية الجملة وصلتها سواهما والخبر فوسطه ويجوز أن تكون ما مفعولة بفعل مضمر يفسره فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء في فوسطه وعائدها مبتدأ وخبرها خلف ومعطى مضاف إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وعائدها وخبره في موضع الصفة لصلة. ثم مثل صورة الإخبار بقوله:

نَحْنُ الَّذِي ضَرَبْتَهُ زَيْدًا      ضَرَبْتُ زَيْدًا كَمَا كَانَ فَادِرُ الْمَآخِلِ

يعني أنك إذا أردت الإخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا جعلت في أول كلامك الذي كما ذكر لك وجعلت زيدا خبراً عن الذي وجعلت في موضع زيد ضميراً مطابقاً له وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذي وخبره هائداً على الموصول فصار بعد هذا العمل الذي ضربته زيد ونبهت بقوله: فادر المآخذ على أن تقبس على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره فنقول في الإخبار عن التاء في ضربت من قولك ضربت زيدا: الذي ضرب زيدا أنا وفهم من إطلاقه أن الإخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية كما مثل وفي الجملة الاسمية فلو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك لقلت الذي هو أبوك زيد أو عن أبيك لقلت الذي زيد هو أبوك ثم إن الإخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكور بل يكون في المفرد والمثنى والمجموع، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَبِالْمُؤَدِّيَيْنِ وَالْمُؤَدِّيَةِ أَخْبَرَ مُرَاعِيًا وَمَقَ الْمُؤَدِّيَةِ

يعنى أن المخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جرى بالموصول مطابقاً له لأنه خبر عنه والمثال المشتمل على هذه الصور هو بلغ الزيدان العمرين رسالة فهاذا أحبرت عن الزيدتين قلت للذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خلف الزيدتين ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللذان وإذا أحبرت عن العمرين قلت الذين ملغهم الزيدان رسالة العمرين وإذا أحبرت عن رسالة قلت التي بلغت الزيدان العمرين رسالة. وباللذين متعلق بأخبر ومراعياً حال من الضمير المستتر في أخبر ووافق مفعول بمراعياً. ولما بين كيفية الإخبار شرع في شروطه فقال:

قَبُولُ نَاقِبٍ وَتَعْرِيفُ لَمَّا أَخْبَرَ عَنْهُ مَا هُوَ قَدْ حُصِمَا  
كَذَا الْفَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاغٍ سَاوَعُوا

ذكر في هذين البيتين أربعة شروط: الأول أن يكون قابل التأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستعظام وأسماء الشروط. الثاني أن يكون قبل التعريف فلا يخبر عما يلزم التأكيد كالحال والتمييز. الثالث جواز الاستعناء عنه بأجنى فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو زيد ضربته واسم الإشارة نحو زيد ضربت ذلك فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميراً في موضعه يخلفه على الفاعلة المتقدمة وهو قد كان يربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو المجمعول خلف المخبر عنه فإن أعدته على المبتدأ بقى الموصول بلا ضمير وإن أعدته على الموصول بقى المبتدأ بلا ضمير فامتنع الإخبار. الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل ولا عن صفة دون موصوفها ولا موصوف دون صفة لأن ذلك كنه لا يستغنى عنه بمضمر. ولا يصلح أن يعمل ضمير المصدر عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به. وقبول تأخير مبتدأ وتعريف معطوف على تأخير وقد حتما في موضع خبر المبتدأ ولما متعلق بحتم وكذلك ههنا وما موصولة وهي واقعة على المخبر عنه وصلتها أخبر عنه والفنى مبتدأ وعنه متعلق به وكذلك بأجنى وشرط جبر المبتدأ وكذا متعلق بشرط ودا إشارة إلى الشروط السابقة، ثم انتقل إلى الإخبار بال فقال:

وَأَخْبَرُوا مَا بَالٌ عَنْ بَعْضٍ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

يعنى أن الإخبار يكون بأل كما يكون بالذی إلا أن الإخبار بالذی يكون بالجمعة الاسمية والفعلية وفهم ذلك من إطلاقه هناك ، والإخبار بأل لا يكون إلا بالجملة الفعلية ، وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله : عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ، فكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يكون الفعل متصرفاً ، وإلى ذلك أشار بقوله : (إِنْ صَحَّ صَوْرُهُ صَلَٰةٌ مِنْهُ لَا) يعنى أن الجملة الفعلية التى يخبر فيها بأل يشترط فى ذلك الفعل أن يكون متصرفاً لِيَصَاحَ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهى الصفة الصريحة لما علم أن صلة أل لا تكون إلا وصفاً صريحاً ولا يصح ذلك فى الفعل الذى لا يتصرف لأنه لا يصاح منه الوصف ، ثم أتى بمثال من ذلك فقال :

(كَصَوْرِهِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلُ)

فإذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك وقى الله البطل قلت الواقى البطل الله ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت الواقى الله البطل ، والضمير فى وأخبروا عائد على النحويين أو على العرب والأول أظهر لأن أكثر مسائل الإخبار إنما وضعها النحويون تمريناً لغارته . وهنا ظرف مكان متعلق بأخبروا وبأل متعلق بأخبروا وكذلك عن وما موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون إلى آخر البيت وإن شرط وصوغ فاعل بصح وهو مصدر مضاف إلى المفعول ومنه متعلق بصوغ وكذلك لأل وكصوغ مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول والمجرور بمن قول محذوف ووقى إلى آخر البيت محكى به والتقدير كصوغ واقٍ من قولك وقى الله البطل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن صح فأخبر . ثم قال :

وَلَا يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَٰةً أَنْ صَمِيرَ ضَمِيرِهَا أَيْسَ وَنَفْعِلَ

يعنى أن الوصف الواقع صلة أل إذا رفع ضميراً يعود على غير أل وجب إظهاره كما إذا قيل أخبر عن زيد من قولك ضربت زيداً قلت الضارب أنا زيد فالتضمير العائد على أل وهو أنا ضمير غيرها فوجب إظهاره وفهم منه أن الضمير إذا كان لأل وجب اتصاله كما إذا قيل لك أخبر عن الناء من ضربت زيداً ، قلت الضارب زيداً أنا ففى الضارب ضمير مستتر وهو عائد

على أل فلذلك وجب استتاره في الوصف. وإن يكن شرط وما اسم يكن وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير أل وصلتها رفعت وصلة أل فاعل برفعت والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما رفعت وضمير خبر يكن وأبين وانفصل جواب الشرط.

## العدد

ثلاثة بالناء قل للعشرة • في عدد ما أحاده مذكورة في العدد جرد

يعنى أن ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكراً لحقته الناء، وإن كان واحده مؤنثاً لم تلحقه الناء فتقول ثلاثة رجال بالناء لأن واحد الرجال رجل وهو مذكر وثلاث نسوة بغير ناء لأن واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة. واعلم أن مراده بقوله في العدد جرد المؤنث يعنى في عدد المذكر وهو المؤنث وثلاثة مفعول مقدم بقل، وإن مضمن معنى اذكر وبالناء متعلق بقل وللعشرة كذلك وفي عدد كذلك وعد مصدر مضاف للمفعول وما موصولة واقعة على المعدود وأحاده مذكورة جملة من مبتدأ وخبر صلة لما وفي العدد متعلق بهجرد ومعمول جرد محذوف والتقدير جردها أي ألفاظ العدد من الناء ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لأنه لا وجه له في الإعراب ثم انتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال:

(وَالْمُسَمَّى اجْزُرُ • جَمْعًا يُلْفِظُ قَلَّةً فِي الْأَكْثَرِ)

يعنى أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة نحو ثلاثة أكلب وعشرة أحمال وثلاثة أبني، وعشرة أكثف، وفهم من قوله في الأكثر أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو ثلاثة قروم فإن لم يسمع للاسم إلا جمع كثرة ميز به نحو ثلاثة رجال. والمييز مفعول باجرر وجمعاً حال منه وبلغظ متعلق بجمعاً ثم قال: (وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ) يعنى أن مائة وألفاً يضافان إلى مفرد فتقول مائة رجل وألف وفهم من إطلاقه أن تثنية ألف ومائة وجمعهما كذلك نحو ألف رجل وآلاف رجل ومائتا رجل وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله: (وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزَرًا قَدْ وَدِفَ) يعنى أن مائة تضاف قليلاً للجمع وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي «ثلاثمائة سين» بإضافة مائة إلى سنين. ومائة والألف مفعول بأضف وللغرد متعلق بأضف ومائة مبتدأ وسوخ الابتداء به التفصيل وخبره قدر داف وردف مبنى للمفعول أي

تبع بالجمع ونزراً حال من الضمير المستتر في ردف وإنما قدم الناظم مائة والفاً على ما  
 دونهما من العدد إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما  
 مجزوراً بالإضافة. وبعد ذلك رجع إلى الترتيب الطيعي فقال:

وَاحِدَ الْأَكْثَرِ وَصِلَهُ بِمَنْشَرٍ مُرْكَبًا قاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ

يعنى إذ قصدت المذكر قلت أحد عشر بغير تاء وأحد مفعول ما ذكر وبعشر متعلق بهـ  
 ومركباً وقاصداً حالان من الفاعل المستتر في اذكر مركباً على هذا اسم فاعل ويصح أن  
 يكون مركباً حالاً من أحد عشر فيكون اسم المفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال (وقل)  
 لدى الثالث إحدى عشرة ) يعنى أنك إذا قصدت المؤنث قلت إحدى عشرة بسكون الشين  
 وزيادة التاء فتقول إحدى عشرة امرأة هذه هي اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين وإلى  
 ذلك أشار بقوله: (والشينُ فيها عن تميم كسرة) فتقول إحدى عشرة امرأة ولدى هنا بمعنى فى  
 وإحدى عشره مفعول بقل مضمناً معنى اذكر كما تقدم فى قوله: ثلاثة بالياء قل لعشرة  
 والشين مبتداً وكسرة مبتدأ ثان وخبره فيها والجملة خبر المبتدأ الأول وعن تميم متعلق بما فى  
 المجزور من معنى الاستقرار. ثم قال:

وَمَعَ غَيْبٍ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَاعِلٌ قَصْدًا

يعنى أن ما فعلت فى عشرة مع أحد وإحدى من إسقاط التاء فى المذكر وإثباتها فى  
 المؤنث افعله فيما فوقهما من غيرهما فشمّل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشرة إلى  
 تسعة عشر وتسع عشرة فتقول اثنا عشر رجلاً وثلاثة عشر رجلاً واثنتا عشرة امرأة وثلاث  
 عشرة امرأة. ومع متعلق بالفعل وما مفعول بالفعل وهي موصولة واقعة على الحكم المفعول  
 لعشر وصنّتها فعلت ومعهما متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف تقديره فعلته.  
 ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من أحد عشر إلى تسعة عشر انتقل إلى حكم  
 الصادر من ثلاثة إلى تسعة فقال:

وَلِثَلَاثَةٍ وَبِثَمَانِيَةٍ وَمَا يَتَنَاهَا إِنَّ وَكُتُبًا مَا قَدَمَا

يعنى أن حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما فى التركيب كحكمهما فيما تقدم من أن إنشاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة . وما الأخيرة مبتدأ وهى موصولة واقعة على لحكم المسروب لعشرة وقدما صلتها ولثلاثة خبره وما الأولى موصولة معطوفة على تسعة وهى واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما والتقدير الذى قدم لثلاثة وأحواتها من الحكم السابق مستقر لها فى التركيب . وبقي عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر فأشار إليه بقوله :

وَأَوَّلُ عَشْرَةِ اثْنَيْنِ وَعَشْرًا      اثْنَيْنِ إِذَا انْشَأَ أَوْ دَكَّرَا

يعنى أنك تقول فى تركيب اثنين واثنين اثنا عشر واثنا عشرة فتحذف النون منهما وتجعل عشرة وعشراً مكانه ثم بين أنهما معربان بقوله : (وَأَوَّلَا لِفِعْرِ الرُّفْعِ وَارْفَعُ بِالْأَلْفِ) فبغير الرفع هو الجبر والنصب فتقول فى الرفع اثنا عشر واثنا عشرة وفى الجبر والنصب اثني عشر واثني عشرة ففهم منه أن هذين الجزأين أعنى اثنين واثنين معربان إعراب المثنى . وعشرة مفعول أول به «أول» واثنتي مفعول ثان وعشراً معطوف على عشرة واثني معطوف على اثنتي وأثنى مفعول مقدم بنشأ وأو ذكر معطوف على اثني وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني وقصر نشأ لضرورة الوزن ويجوز أن يكون حذف الهمزة من نشأ لاجتماعها مع همزة أو . ثم قال :

(وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلْفٌ)

يعنى أن ما سوى اثنين واثنين من الجبرأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر المعجز منه فيفتح المعجز فى عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنين والصدر والمعجز من سوى اثنين واثنين فتقول أحد عشر وثلاثة عشر يفتح الجزأين معاً وهما مبنيان معاً أما الثانى فتلصصته معنى حرف العطف وأما الأول فتتنزل المعجز منه منزلة ناه التأنيث . والفتح مبتدأ وفى جزأى متعلق بالفتح وألف فى موضع خبر المبتدأ ثم انتقل إلى لتمييز فقال :

وَمِثْلُ الْعِشْرَيْنِ لِلْثَمَنِ      يُوَاحِدُ كَارِمِينَ جِيَا



يعنى أن تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد نحو عشرين ديناراً وتسعين غلاماً وأربعين ديناراً أى زماناً وفهم من قوله بواحد أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد وعشرون درهماً وفهم منه أنه لا يميز بجمع وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً واللام فى «للتسعين» للعاية فهى بمعنى إلى ثم قال:

وَيُمِيزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا      مُبْمِيزَ عِشْرُونَ فَسَوِيَّتُهُمَا

يعنى أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك فى عشرين وبابه، وشمل قوله مركباً أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول أحد عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة. ومركباً مفعول بميزوا والضمير فيه عائد على العرب ويمثل متعق بميزوا وما موصولة واقعة على التمييز وصلتها ميز عشرون والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون فسويتها تميم للبيت لصحة الاستعانة عنه. ثم قال:

وَرَأَى أَضْيَفَ حَذِّ مُرَكَّبٍ      يَتَّقِ الْبَنَاءَ وَحُجْرَ قَدْ يُفَسِّرُ

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما إلا اثنى عشر واثنى عشرة لأن عشر ليهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أحربا فإذا أضيف العدد المركب إلى اسم بعدده ففيه لغتان أحدهما وهى المصحى بقاء البناء فتقول هذه أحد عشر كرسى وتسعة عشر زيدا بالبناء فى الجزأين وهى المنبى عليها بقوله: يبقى البناء. والثانية بقاء آخر الصدر على البناء وإحزاب آخر المعجز فتقول هذه أحد عشر كرسى بضم الراء على أنه معرب ومررت بأحد عشر كرسى بكسر الراء وهى المنبى عليها بقوله وعجز قد معرب وفهم من قد أنها لغة قليلة وإن أضيف شرط وجوابه يبقى ويجوز ضبطه يبقى بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماصياً وبالقفاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوغ الابتداء بمعجز التفصيل. ثم قال:

وَضَعُ مِنْ أَتْبَعٍ فَمَا فَوْقَ إِلَى      عِشْرَةٍ كَمَا هَلْ مِنْ لَمَعَا  
وَأَحْسَنُهُ فِى الثَّانِيَةِ بِالنَّاسِ وَمَنِى      ذَكَرْتُ فَلَا ذِكْرَ فَعِلًا بِمِيزِ نَا

يعنى أن أسماء العدد من اثنين إلى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الأفعال فإن كان مذكراً اكتفى به وإن كان مؤنثاً لحقت تاء الثانیة القارقة بين المذكر والمؤنث فتقول فى المذكر دن وثالث إلى عاشر وفى المؤنث ثانية وثالث إلى عاشرة وفهم من قوله من اثنين

أن اسم الفاعل المذكور لا يصاغ من أحد . وصح فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد العاقل اثنين وفوق صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير من اثنين فما فوقها وإلى عشرة متعلق بصغ وكفاعل مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزناً أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر وإعراب البيت الآخر واضح . ثم إن اسم الفاعل من العدد يستعمل مفرداً كما تقدم ويستعمل مضافاً فيضاف نارة إلى العدد المشتق منه ونارة إلى العدد الذي تحته وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَأَنْ تُرَدَّ بِمَعْصَرِ الَّذِي بِهِ نَبِي      تُضَعِفُ إِلَيْهِ مِثْلُ بَعْضِ بَنِي

يعنى أن اسم الفاعل من العدد إذا أضيف إلى موافقه يجب إصافته إليه على معنى بعض فنقول ثاني اثنين وثانية اثنين إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بمص اثنين وبعض عشرة وإن ترد شرط وبعض مفعول يترد والذي واقع على العدد المضاف إليه اسم الفاعل وصلت بنى ومنه متعلق بنى والضمير العائد على الموصول الهاء في منه وفي بنى ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل والتقدير وإن ترد بعض الشيء الذى بنى اسم الفاعل منه ونصف محزوم على جواب الشرط وإليه متعلق بتضف ومفعول تضف محذوف تقديره تضف إليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تضف إليه اسم لفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض أى في معناه وبين تنميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ، ثم أشار إلى الثاني بقوله :

وَأَنْ تُرَدَّ حَمَلُ الْأَقْلِ مِثْلَ مَا      فَسَوْفَ تَحْكُمُ جَاعِلٌ لَهُ أَحْكَمَا

يعنى أنت إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد الذى مثله تحته فاحكم له أى لاسم الفاعل بحكم جاعل فإذا كان بمعنى العاصى وجب إضافته فنقول هذا ثالث اثنين أمس وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فنقول هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة وجرها وإنما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما في الفاعل وزيادة وهو اسم الفاعل حقيقة لأنهم قالوا ربعث الثلاثة أربعهم بمعنى صيرتهم نفسى أربعة . وإن ترد شرط وجعل مفعول ثان وما موصولة واقعة على العدد الأعلى وفوق صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير مثل ما فوقه

أي العدد الأدنى والعاء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب بإحكاما وله متعلق بإحكاما . ثم قال :

وإن أردت مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجَبِيْ بِمُرَكَّبَيْنِ

يعنى أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بشانئ اثنين من الإضافة على معنى بعض فجبيْ بتركيبين فتقول هذا ثانى عشر اثنى عشر وثانية عشرة اثنى عشرة إلى تاسع عشر تسعة عشر وناسعة عشرة تسع عشرة بأربعة ألفاظ كلها مبنية وفهم لبناء فيها من قوله بتركيبين فإن التركيب يقتضى البناء والمركب الأول مضاف إلى المركب الثانى إضافة ثانى إلى اثنين هذا هو الأصل ويجوز فيه وجهان آخران أشار إلى الأول منهما بقوله :

أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَتَوَى بِفَى

يعنى أو تضيف فاعلاً بحالتيه أى من التذكير والتأنيث إلى المركب الثانى فيعرب الأول لزول التركيب ، وهو المراد بقوله بما تتوى بفى . ثم أشار إلى الثانى بقوله :

(وَسَاعِ الْاِسْمَيْنَا بِحَادَى عَشْرًا • أَوْ تَحْوِيْ)

يعنى أنه يحذف من المركب الأول المعجز ومن المركب الثانى الصدر وفيه حيثئذ ثلاثة أوجه : بآلهما وهو المشهور ، وإعراب الأول ، وبناء الثانى وإعرابهما ، وفهم من المثال أن عشر مبنى لنطقه به فيحتمل الأول والثانى دون الثالث لاحتمال أن يكون حادى مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه . وفائدة التحثيل بحادى التنبيه على أنه مقلوب وأصله واحد ونحوه أى حادى عشر فتقول حادى عشر وحادية عشرة إلى تاسع عشر وتسعة عشرة . وإن أردت شرط ومثل مفعول بأردت ومركباً حال من مثل ويجوز أن يكون مركباً مفعولاً بأردت ومثل ثانى اثنين نعمت لمركب فهو نعمت النكرة وتقدم عليها فانتصب على الحال والعاء وما بعدها جواب الشرط أو عاطفة جملة على جملة وفاعلاً مفعول بأضف وبحالتيه فى موضع الصفة لفاعل وإلى المركب متعلق بأضف وبما متعلق بيفى وفى موضع الصفة لمركب ونحوه معطوف على حادى عشر . ثم قال :

## وقيل عشرين لأكثر

وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل وإِ بِعَمَد

يعنى أن اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين وبابه يعنى العقود إلى التسعين يذكر بحالتيه من التذكير والثاني قبل الواو فتقول حادى وعشرون وحادية وعشرون إلى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين . وقبل متعلق باذكرا والألف فى اذكرا بدل من نون التوكيد لخفيضة وبابه معطوف على عشرين والفاعل مفعول باذكرا ومن لفظ وبحالتيه متعلقان أيضاً باذكرا .

## كم وكأين وكذا

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهى على قسمين استفهامية وخبرية ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

مِثْرُ فِى الاسْتِفْهَامِ كَمَ بِمِثْلِ مَا      مِثْرُ عَشْرِينَ كَمَ شَخْصاً سَمَاً

يعنى أن كم الاستفهامية تميز بمثل ما يميز به عشرون يعنى بمفرد منصوب فتقول كم درهماً عندك وكم شخصاً سما ، وفهم من قوله فى الاستفهام أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد فإذا قلت كم شخصاً سما فتقديره أعشرون شخصاً أم ثلاثون أم أقل أم أكثر سما . ولى الاستفهام متعلق بميز وكم معمول بميز وما موصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها ميزت عشرين والصمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ما ميزت به ، ويجوز أن تكون ما مصدرية والتقدير ميز بمثل تمييز عشرين . ثم قال :

وَأَحْمَرُ أَنْ تَحْصِرَهُ مِنْ مُصْمَرٍ      إِنْ وَلَيْتَ كَمَ حَرْفَ حَرِّ مُظْهَرٍ

يعنى أن تمبير كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أى بكم من درهم فحذفت من وبقي عملها ، وشمل قوله حرف جر سائر حروف الجر نحو على كم فرس ركبت وإلى كم مذهب انتسبت وفى كم دار

جلست وبحرها، وفهم من قوله أجز أن جرها غير لازم فتقول بكم درهماً اشتريت بالنصب وفهم منه أيضاً أنه يحوز إظهار من فتقول بكم من درهم اشتريت. وإن تجره في موضع نصب بأجز والضمير في تجره عند على التمييز ومن فاعل بتجر ومضمر حال من «من» وإن وليت شرط وكم فاعل بوليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

وَأَسْتَعْمِلُهَا مُخْبِرًا كَمَشْرَةٍ      أَوْ مَائَةٍ كَكَمٍّ رِجَالٍ أَوْ مَسْرَةٍ

يعنى أن كم الخبرية هي بمنزلة هدد مفرد فتستعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعاً نحو كم رجال هندي وكم عبيد ملكك وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفرداً نحو كم امرأة هندي وكم عبيد ملكك، فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة، ومرة لغة في المرأة نقلت فتحة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فإذا قلت كم هلام ملكك فمعناها كثير من العلمان ملكك. ومخبراً حال من الضمير المستتر في استعمالها والكاف متعلقة باستعمالها ومائة معطوف على عشرة. ثم قال: «كَكَمٍّ كَأَيْنٍ وَكَذَا» يعنى أن كَأَيْنٍ وكذا مثل كم الخبرية في ادلالة على تكثير العدد وفي الافتقار إلى مميز إلا أن تمييزها مخالف لتمييز «كم» وإلى ذلك أشار بقوله:

وَيَتَنَصَّبُ      تَنَبِّيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلٌ مِنْ نَصَبٍ

يعنى أن تمييز كَأَيْنٍ وكذا إما منصوب نحو كَأَيْنٍ رجلاً رأيت، وكذا رجلاً رأيت، أو مجرور بمن نحو كَأَيْنٍ من رجل رأيت إلا أن النصب بعد كذا أكثر والجرح بمن بعد كَأَيْنٍ أكثر كقوله تعالى: «وَكَأَيْنِ مِنْ آيَةٍ» [يوسف: ١٠٥] وهو في القرآن كثير. وكَأَيْنٍ وكذا مبتدأ وخبره ككم ويتنصب جملة مشأفة وذین إشارة إلى كَأَيْنٍ وكذا وأو للتعصيل ويحتمل أن تكون للإباحة إذا أول يتنصب بالنصب فيكون التقدير انصب تمييز ذین أو صل به من.

### الحكاية

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية: الحكاية بأى ويمن وحكاية العلم بعد من وبدأ بأى فقال:

أَحَكَ بِأَيِّ مَآ لَمَكُورٍ سُبُلْ عَنْ بَهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

في الحكاية بأي لغتان: إحداهما وهي الفصحى أى يحكى بها وصلاً ووقفاً من مذكور مكر ما له من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صريح بوصفه كقولك لمن قال رأيت رجلاً أو امرأة وغلّامين وجاريتين وبين وبنات أباً وأبنة وأبين وأبين وأبين وأيات ولاخري أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط فقوله احك بأى محتمل لهما والذي ينفي أن يحمل عليه كلامه الأولى لكونها أنصح ولذكراه ذلك بعد في من . وما مفعول بأحك وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصحتها لمذكور أى ما ثبت لمذكور وسئل في موضع الصفة لمذكور وعه متعلق بسئل والهاء عائدة على مذكور وهي الرابط بين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل وما عائدة على أى وهي الوقف وحين متعلقان بأحك . ثم انتقل إلى الحكاية بمن فقال :

وَوَلَّغْنَا أَحَكَ مَا لَمَكُورٍ بَمَنْ وَالْوَرَّ حَرَكَ مُطْلَقاً وَأَشْبَعْنَ

يعنى أن من يحكى بها في الوقف دون الوصل ما للمسنون عنه المذكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما وتشيع الحركة في الأفراد وذلك كقولك لمن قال قام رجل منو ورأيت رجلاً منا ومررت برجل منى . وما مفعول بأحك وهي موصولة وصحتها لمذكور وبمن متعلق بأحك ووقفاً مصدر منصوب على الحال من فاعل أحك المستتر واليون مفعول بهرك ومطلقاً بعث لمصدر محذوف أى تحريكاً مطلقاً يعنى بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حرك هذا حكم حكاية المفرد المذكر وأما المثني فقد أشار إليه بقوله :

وَقُلْ مَنَانٍ وَمَنَيْنٍ يَغْسِدِلِي الْغَارِبَ بِأَنَسِي وَسَكُنْ تَعْدِلِ

بمعنى أنك إذا قلت لى إلفان كابين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت منان في حكاية إلفان ، ومنين في حكاية ابنين . ولما لم يتمكن له التعلق بسكون النون من منان ومنين في العظم إذ لا يجمع به بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة . ثم نه على أنهما ساكنان إذ لا يحكى بهما إلا وقفاً والوقف متضمن للسكون . ومنان ومنين مفعول بقل والمراد قل هذين اللغظين وإلفان مستداً وخبره في المجزور قبله وكابين نعت لإلفان وهو على حذف القول والتفسير بعد قولك لى إلفان وتعديل مجزوم في جواب الأمر . ثم انتقل إلى حكاية المفرد

المؤنث فقال: (وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَنتَ بِنْتُ مَتَّى) معنى أنك تقول في حكاية من قال أنت بنت منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها. ثم انتقل إلى تشبيه المؤنث فقال: (وَالنُّونُ قَبْلَ تَا السُّنَى مُسَكَّنَةٌ) معنى أنه يقال في حكاية تشبيه المؤنث متان بنسكين النون فتقول في حكايته جاءت امرأتان متان ورأيت امرأتين ومررت بامرأتين متين هذه هي اللغة العاصي وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله: (وَالْفَتْحُ نَزْرٌ) معنى أن فتح النون نور أى قليل فتقول على هذه اللغة في قدمت امرأتان متان بالفتح. ومنه مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي قبله. والنون مبتدأ وخبره مسكنة والجملة في موضع الحال من مه وقبل متعلق بمسكنة والفتح نور جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة. ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال:

وَصِلِ اسْمُكَ وَالْأَلْفُ سَمْنٌ بِإِثْرِ ذَا بِنْتِ نِسْوَةٍ كَلِفٌ

معنى أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من منه ألفاً وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذا بنسوة كلف منات بإسكان التاء أيضاً لما علمت من أن من لا يحكى بها إلا في الوقف. والتاء مفعول بصل والألف محطوف على التاء وذا مضاف إليه على حذف لفظي والتقدير بإثر قولك ذا وكلف خبر ذا بنسوة متعلق بكلف ويحتمل أن يكون اسماً ومفعلاً ماهياً. ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكور فقال:

وَقُلْ مَنْوُونَ وَمَنْيَنَ مُسَكَّنَا إِنْ قَبِلَ جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ قُلْنَا

إذا قبل جاء قوم لقوم، قلت في حكاية قوم المرفوع منون وفي حكاية قوم المجرور منين يسكون النون فيهما أيضاً. ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكناً حال من الصمير المستكن في قل ولفظاً نعت لقوم المجرور وهو جمع فطن ووزنه فطاء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون فطاء بضم الطاء لأن منموته مجرور. ثم قال: (وإن نصل للفظ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ) هذا تصريح بما فهم من قوله ووقفاً فتقول من يا فتى في الأحوال كلها وقد جاء منوناً في ضرورة الشعر، وعلى ذلك نبه بقوله: (وَنَادِرٌ مَنْوُونَ فِي بَطْنِ حَرْفٍ) أشار به إلى قول الشاعر:

٢٠٢. أنوا نأري فسقلت مَوْنٌ لَتَمَّ فقالوا: الحُرُّ قَلْتُ عَمُوا صَلاَمًا وهو لتأبط شرًّا. وإن تصل شرط وجوابه الجملة في قوله: فلفظ من لا يختص، وبأد خبر مقدم والمبتدأ منون وعرف في موضع الصفة لنظم وفي نظم متعلق بنادر. ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال: (والعلم احكىته من بعد من) يعني أن العلم إذا سئل عنه بمن حكى إعرابه بعدها فتقول لمن قال قام زيد من زيد ورأيت زيداً من زيداً، ومررت بزيد من زيد برفع الأول ونصب الثاني وجر الثالث وذلك بشرط أن لا يدخل على من حرف عطف، وإليه أشار بقوله:

(إِنْ عَرَيْتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا الشَّرْنَ)

فلذا قيل رأيت زيداً ومررت بزيد قلت ومن زيد بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على من. وقوله احكىته يريد جوازاً فإن فيه لغتين لغة أهل الحجاز الحكاية ولغة بني تميم الرفع. والعلم مفعول بفعل مضممر يفسره احكىته ومن بعد متعلق باحكىته، وإن عريت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

## التأنيث

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة وإلى ذلك أشار بقوله: (علامة التأنيث ناء أو الف) فذكر للتأنيث علامتين ثم إن الناء تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة وتكون مقدرة وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي أسماء فَعَوْرًا إِنَّا كَالْكَتِفِ) يعني أن بعض الأسماء لا تكون تاء ظاهرة بل

(٢٠٢) البيت من الواقر، وهو لشمر بن الحارث في الحيوان ٤/ ٤٨٢، ٦/ ١٩٧، وعروة الأدب ٦/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، والدرر ٦/ ٢٤٦، ولسان العرب ٣/ ١٤٩ (جند)، ١٣/ ٤٢٠ (مس)، وبأدب أبي زيد ص ١٢٣، وسير النضي في شرح أبيات مسبوته ٢/ ١٨٣، ولشمر أو لتأبط شرًّا في شرح التصريح ٢/ ٢٨٣، وشرح المفصل ٤/ ١٦، ولا حفيهما أو ليجزح بن سنان في الخصائص الجعوية ٤/ ٤٩٨، وبلا نسبة في أمالي أبي العجاج ١/ ٤٦٢، وأوضح المسالك ٤/ ٢٨٢، وجواهر الأدب ص ١٠٧، والحيوان ١/ ٣٢٨، والخصائص ١/ ١٢٨، والدرر ٦/ ٣١٠، وروصف الملباني ص ٤٣٧، وشرح الأشوسني ٢/ ٦٤٢، وشرح ابن عقيل ص ٦١٨، وشرح شومعة الشامية ص ٢٩٥، والكتاب ٢/ ٤١١، ولسان العرب ٦/ ١٢ (أبس)، ١٤/ ٣٧٨ (مسرا)، والمقتضب ٢/ ٣٠٧، والمقرب ١/ ٣٠٠، وفتح الهوامع ٢/ ١٥٧، ٢١١.

والشاهد فيه قوله «مَوْنٌ لَتَمَّ» يريد: من أتم، وفيه شذوذان. الأول إلحاق الواو والنون بها في الوصل، والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة. وقال ابن الناقم: فيه شذوذان. أحدهما أنه حكى مقدراً غير مذكور، والثاني أنه أثبت العلامة في الوصل وحذفها أن لا تثبت في الوصل. (المقاصد الشعرية ٤/ ٥٠٣).



مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند أو لمن لا يعقل ككتف . وعلامة مبتدأ وخبره تاء أو ألف والواو في قدروا عائدة على العرب أو على التحوين وأسام جمع أسماء فهو جمع الجمع ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال :

وَيُعْرَفُ التَّعْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

فالضمير نحو الكتف أكلتها فتعلم أن الكتف مؤنث لإعادة ضمير المؤنث عليه ونحوه أي ونحو الضمير كالرد في التصغير أي كرد التاء في التصغير نحو هندية في تصغير هند وكتفة في تصغير كتف ومما يعلم به التقدير أيضاً اسم الإشارة نحو هذه هند وتلك كتف وأعراب البيت واضح ، ثم إن تاء التأنيت لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون في الأسماء نحو رجل ورجلة وفي وفاته وفي الصفات وهي أكثر نحو ضارب وضاربة وفرح وفرحة إلا أنها لم تلحق بعض الصفات ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَلَا تَبْنِي نَارِقَةً فُعُولاً أَصلاً وَلَا الْمَفْعَالَ وَالْمُفْعِلَ

كَذَلِكَ مَفْعُلٌ

فذكر خمسة أوزان لا تليها التاء الفارقة : الأول فعول وقيدته بالأصل والمراد به اسم المفاعل فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور . واحتراز بقوله أصلاً من اسم المفعول فإن تاء الفرق تلحقه نحو ركوب وركوبة لأنه بمعنى مركوب . الثاني مفعال نحو رجل معطار وامرأة معطار . الثالث مفعيل نحو معطير ومنطق . الرابع مفعل نحو مغمس ، ولم يفيد الثلاثة كما قيد الأول لأنها لا تكون أسماء مفاعيل . وفاعل تلي ضمير عائد على التاء وفارقة حال من ذلك الضمير وفِعُولاً مفعول تلي وأصلاً حال من فعولاً ، ولا المفعال والمفعيل معطوفان على فعول ومفعل مبتدأ خبره كذلك وقد لحقت تاء الفرق بعض هذه الأوزان شذوذاً ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ دِي فُشْدُوْدَ بِهِ

قالوا عدو وعدوة ومسكين ومسكينة وميقان وميقانة . وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه وتاء الفرق فاعل بتليه وشذوذ فيه مبتدأ وخبر في موضع خبر ما ، ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ نَعِيَ مَوْصُوفُهُ عَالِيًا تَأْتِيهِ

يعنى أن فعيلًا تمتنع منه تاء الفرق في المؤنث في العالب . وفهم من قوله كقتيل أن يكون بمعنى معمول لأن قتيلاً بمعنى مقتول ولو كان بمعنى فاعل للحقته التاء نحو ظريف وظريفة وفهم من قوله إن نعي موصوفه أنه إن لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلاً وقتيلة للنس وشمل ما كان نعتاً نحو رأيت امرأة قتيلاً وما ذكر موصوفة قبله وإن لم يكن نعتاً نحو هذ قتييل ولحينك ذهين لعدم اللبس . وفهم من قوله عالياً أن التاء تلحق مع استيفاء الشروط كقوتهم صفة ذميمة وخصلة حميدة فالتاء مبتدأ حيرة تمتنع ومن فعيل متعلق بتمتنع وكقتيل في موضع الحال من فعيل وغالباً حال من الصمير في تمتنع وإن نعي شرط وجوبه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال :

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ فَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى الْفَرَسِ

فقسمها إلى مقصورة وممدودة وأنتى العر عراء فهو مثال للممدودة ، ومذكر العرء آخر وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث . وألف التأنيث مستدأ وذات فصر وذات مد آخر المبتدأ . ثم بين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال :

وَالْأَنْشِبَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى      يُنْشِدُهُ وَزْنُ أَرْبَى وَالطُّونَى  
وَمَرْطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَنْمًا      أَوْ مُصَدَّرًا أَوْ صَفَةً كَقَتِيلَى  
وَكَحْبَارَى سُمِّيَ سِبْطَرَى      دَخَرَى وَحُشِنَى مَعَ الْكُفَرَى

كَذَاكَ خُلِّبَى مَعَ الْشُقَارَى

مذكر اثني عشر وزناً : الأول فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو أربى وهو الداهية . الثاني فعلى بضم الفاء وسكون العين اسماً كان كهمى أو صفة كحلى والطولى وهو صفة مؤنث الأطول أو مصدراً كرجعى . الثالث فعلى بفتحيتين نحو مرطى ، وهو نوع من المشى . الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى جمع نحو قتلى وجرحى وإلى مصدر نحو دعوى وإلى صفة نحو شبعى . الخامس فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو حبارى اسم طائر . السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين ثمسدة نحو سمهى للباطل . السابع فعلى بكسر الفاء وفتح العين و للام مشددة نحو سبطرى لنوع من المشى . الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكرى

مصدر ذكر . التاسع فعلى بكسر الفاء وتشديد العين نحو حثيثي مصدر حث . العاشر فعلى بضم الهمزة وفتح العين وتشديد اللام نحو الكفري وهو وعاء الطلع . الحادي عشر فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة ، نحو خليطى للاختلاط . الثاني عشر فعلى بضم الهمزة وفتح العين مشددة نحو شقارى اسم نبت وفهم من قوله والاشتهار أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان ، وهو الذى نبه عليه بقوله :

(وَأَمْرٌ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارٌ)

والمراد بالاولى ألف التأنيث المقصورة والاشتهار مبتدأ وفي متعلق به والاولى نعت للمحذوف تقديره الألف الاولى وييده إلى آخر الكلام غير المبتدأ وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره ، ثم انتقل إلى الممدودة فقال :

نَدَمًا فَعَلَاءُ أَفْعَلَاءُ      مُنْتَلَتِ الْعَيْنُ وَقَفْعَلَاءُ  
ثُمَّ يَحْمَلُ الْفَعْلُ مَا فُعِلَ      وَقَبَاعِلَاءُ فَعَلِيًّا مَفْعُولًا  
وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَمَالًا وَكَذَا      مُطْلَقَ فَاءِ فَعَمَلَاءُ أَحَدًا

فذكر لها سبعة عشر بناء . الاول فعلاء نحو حمراء وصحراء . الثانى أفعلاء وشمل قوله أفعلاء مثلث العين ثلاثة أبيه وهى مجموعة فى أربعة فإن فيه ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها ، الخامس فعلاءا نحو عقرباء وحرملاء لموضعين . السادس فعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو فصاصاء بمعنى قصاص . السابع فعلاءا بضم الفاء واللام نحو فرفصاء لنوع من الجلوس . الثامن فاعولاء نحو عاشوراء فى اليوم العاشر من المحرم . التاسع فعلاء بكسر العين نحو ناقضاء وهو جحر اليربوع . العاشر فعلياء بكسر الفاء نحو كبرياء للتكبر . الحادى عشر مفعولاء نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ . وقد شمل قوله ومطلق العين فعلاً ثلاثة أبيه فعلاءا نحو براساء يقال لا أدرى من أى البراساء هو أى الناس وفعلياء نحو كثره فى بذر وفعلولاء نحو دبوقاء للعذرة والفاء مفتوحة فى الثلاثة فهذه أربعة عشر وزناً وشمل قوله وكذا مطلق فاء فعلاء أخذنا ثلاثة أنية فعلاء يفتح الفاء والعين نحو جففاء اسم موضع وفعلاء بضم الهمزة وفتح العين نحو عشراء للناقة المراضع وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سبراء لشوب محطط فهذه سبعة عشر بناء وقد ذكر فى الممدود أنية آخر وإسما كتفى يهده لشهرتها والصمير فى قوله لمدحها عائد على ألف التأنيث . وفعلاء متداً وحبره فى

المحروور قبله وأفعلاء معطوف على فعلاء بحذف العاطف ومثلث العين حال من أفعلاء وكذلك فعلاء وما بعدها من الأبنية إلى فعلاء ومطلق العين حال من فعلاء وفعلاء مبتدأ وجبره أحذا ومطلق فاء حال من الضمير المستتر في أخذ العائد على فعلاء وكذا متعلق بأحد.

### المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة. يبدأ بالمقصور، وهو قياسي وغير قياسي، وقد أشار إلى لأول فقال:

إذا سُمَّ استَوَحَّ من قِبَلِ الطَّرْفِ      قَنَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ  
فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْلَى الْأَخْبِرِ      ثَبُوتٌ قُصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرٍ

يعنى أن الاسم المعتل الآخر إذا كان له نظير من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره كان ذلك الاسم المعتل مقصوراً قياساً فالجوى مقصور قياساً لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الأسف إذ كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل يفتح العين، فاسم فاعل بفعل مضمر بفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب، وفتحاً مفعول باستوجب وذا نظير خبر كان والفاء في قوله فلنظيره جواب إذا والمعلّ نعت لنظيره وثبوت متدأ وخبره لنظيره، ثم أتى بمثالين منه فقال:

كَفَيْسَلٍ وَقَسَلٍ فِي حَسْبِ مَا      كَعْبَلَةٍ وَتُسْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

يعنى أن فعلاً بكسر الفاء وفعلاً بضمها جمعان لفعلة وفعلة مقصوران قياساً لمثال فعل حية ونظيره من الصحيح قرية وقرب ومثال فعل دمية ودمى ونظيره من الصحيح قرية وقرب وغرفة وغرف وإعراب البيت واضح، ثم انتقل إلى الممدود فقال:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ أَحِبِّ الْفِ      فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا صُرْفًا

يعنى أن الاسم الصحيح إذا استحق الألف قبل آخره فإن نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، ثم مثل لذلك بقوله:

كَمَصْدَرِ الْمَعْلُ الَّذِي قَدْ بَدَأَ بِهِمْزٍ وَصَلَّ كَارَعَوَى وَكَارَتَايَ

مصدر ارعوى وارتأى ارعواء وارتبأء لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون م قبل آخره ألفاً نحو احمر احمراراً واقتدر اقتداراً. وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق للألف قبل الآخر واستحق صلتها وألف مفعول باستحق ووقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة وقبل متعلق باستحق والمد مبتدأ وخبره حرف وفي نظيره متعلق بحرف وحتمًا حال من الضمير في حرف وإعراب البيت الآخر واضح. ثم انتقل إلى خبر القياس من النوعين.

وَالْمَادِمُ النَّظِيرُ فَإِذَا قَصُرَ وَتَا مَدَّ يَنْقَلِي كَالْحَبِيبَا وَكَالْحَدَا

يعنى أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الأحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سمحاً وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أبغى ممدود سمحاً وقد مثل المقصور بالحجا وهو العفل والثاني وبالحذا وهو النعل وقصره ضرورة. والمادم مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وينقل خبر المبتدأ والتقدير والمادم النظير ثابت ينقل وإذا قصر وقادماً حالان من الضمير المستتر في الخبر، ثم قال:

وَقَصُرُ ذِي السَّدِّ اضْطَرَّارًا مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِحُلْفٍ يَنْقَعُ

يعنى أن النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر، واحتلغوا في مد المقصور، والمنع مذهب البصريين، والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر:

لَيْلَى وَمَا لَيْلَى وَلَمْ أَرْ مَثَلَهَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ دَاتِ عَقَاصِ

ومن مد المقصور قوله:

وَالْمَرْءُ يَمِيقُهُ بِلَاءُ السَّرْدَالِ تَعَاقِبُ الْإِهْلَالِ مَعْدُ الْإِهْلَالِ

وقصر مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول ومجمع خبر المبتدأ وعليه متعلق بمجمع واضطراً مفعول له وهو تعليل لقصر والعكس مبتدأ وخبره يقع ويخلف متعلق يقع.

## كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

إنما انقصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضح تثنية غيره وجمعه ، وبدأ بثنية المقصور فقال :

أَخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَاءَ      إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَفِعِيَا

يعنى أن الألف الرابعة فما فوق تقلب في التثنية ياء وشمل ذلك الألف الرابعة نحو ملهى والخامسة نحو متحمى والسادسة نحو مستدعى فثقل فيها ملهيان ومنتهيان ومستدعيان . وآخر مفعول بفعل مضمر يقصره اجعله والهاء في اجعله مفعول أول وي مفعول ثان وثثنى في موضع انصمة لمقصور والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنية وإن كان شرط محذوف الجواب لدلالة ما قبله عليه . وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل أشد إياه بقوله :

كَذَا الَّذِي إِيَّاهُ أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَنَى      وَالْجَائِدُ الَّذِي أَمِيلُ كَمَنَى

الإشارة بقوله كذا إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها ياء يعنى أن ما كانت فيه الألف الثالثة منقلبة عن ياء والألف الثالثة المجهولة الأصل التي سمعت فيها الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء فمثال المنقلبة عن ياء حتى وفتيان ومثال المجهولة لأصل التي سمعت فيها الإمالة متى سمى بها فثقل في تثنيها مثيان ، وفهم منه أن ما عدا لفسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب ألفه ياء بل واواً إذ لا ثالث وقد صرح بهذا المفهوم فقال : (لِيْ هَئِذَا تُقْلَبُ وَאוُ الْأَلْفِ) أى في غير ذا من الثلاثي تقلب الألف واواً . وذا إشارة إلى جميع ما تقلب الألف فيه ياء وشمل قوله في غير ذا المنقلبة عن واو نحو رجا ورحون والمجهولة نحو إلى وعلى مسمى بهما . ثم قال : (وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلْفٌ) أى وأول هذه الأحرف المنقلبة عن الألف الذي قد ألف قبل يعنى علامة التثنية وهى ألف وون في الرفع وياء ونون في النصب والجزم وقوله : (كَذَا الَّذِي) الذى مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قرنه الياء أصله وخبره كذا والجامد معطوف على الذى . والذى أميل صفة للجامد وفى غير متعلق بتقلب وواواً مفعول ثان بتقلب والألف هو المفعول الأول وما مفعول ثان بأولها ومفعوله الأول ها وصلة ما كان وقد ألف في موضع خبر كان وقيل متعلق بألف ثم انتقل إلى تثنية الممدود فقال :

( وَمَا كَمَصْرَاءُ بِوَأَوْ ثِنْيَا )

يعنى أن ما أُلغى للتأنيث نحو صحرَاء وصحراوان وحمرَاء وحمراوان تغلب فيه الهمزة واوًا هي التثنية وقوله : ( وَنَحْوُ عَلِيَاءَ كِسَاءَ وَحَيًّا • بَوَاوٍ هَمْزٌ ) يعنى أنه يجوز قلب الهمزة واوًا وإيقاظها همزة فيما كانت همزته للإلحاق نحو علياء أو منقلبة عن أصل وشمل المنقبة عن واو نحو كساء والمنقبة عن ياء نحو حياء فتقول علياوان وعليآن وكساوان وكساآن وحياوان وحياآن ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار إلى حكمها بقوله : ( وَهِيَ مَا ذُكِرَ • صَحِيحٌ ) وذلك نحو قراء ووضاء فتقول في تثنيتهما قرآن ووصاآن ثم قال :

( وَمَا شَذُّ عَلَى نَقْلِ قَصْرِ )

يعنى أن ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أى لا يقاس عيه فمما شذ في تثنية المقصور قولهم مفراوان بقلب الألف الرابعة واوًا وجوز لأن بحذف الألف ورغيبان في تثنية رضا بقلب الألف ياء وأصلها واو ومما شذ في تثنية الممدود حمراآن والأصل حمراوان . وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها كالصحرَاء وثنيها في موضع خبر ما وبواو متعلق بشئ ونحو علياء مبتدأ وكساء وحيا معطوفان على علياء بحذف العاطف وقصر حب ضرورة وغير المبتدأ بواو أو همز وغير مفعول مقدم بصحيح وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها شذ وغيره قصر وعلى نقل متعلق بقصر . ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال :

وَأَحْذَرُ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَسَا بِهِ تَكْمُلًا

يعنى أنت إذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذى على حد المثني وهو جمع لمذكر اسالم فحذفت ما تكمل به وهو الألف وسبب حذفها التقاء الساكنين لأن الألف ساكنة ووو الجمع ساكنة فإذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التي قبلها لتدُلَّ عليها وإلى ذلك أشار بقوله : ( وَالْفَتْحُ أَبْقَى مُشْعَرًا بِمَا حُذِفَ ) فتقول في نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعا وموسين ومصطفين نصبا وجرا . ومن المقصور وفي جمع متعلقان بحذف وعلى حد في موضع الصفة لجمع وما مفعول بأحذف وهي موصولة واقعة على الألف بمقصور وصلتها تكملا والهاء في به عائدة على الموصول والضمير المستتر في تكملا هاءند على لموصول . ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال :

وإن جَمَعْتَهُ تاءً والْتَفَ  
فَالْأَلْفَ أَثْبَتَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنَةِ

فمهم منه أنها إذا كانت رابعة فصاعداً أو ثالثة منقلبة عن ياء أو مجهولة سمعت إيمانها قلبت ياء وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم تسمع إيمانها قلبت واواً وهذا كان آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله :

(وتاء ذى النُا الزَمَنُ تَنْحِيْبُهُ)

يعنى أن ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء لثلاث يجمع بين تاءى التانيث فتقول فى فتاة وقناة فتيات وقنوات وإن جمعت شرط وتاء متعلق بجمعت والفاء جواب الشرط ولألف مفعول مقدم باقلب وقلبها مصدر مضاف إلى المفعول وفى التثنية متعلق بالمصدر وتاء مفعول أول بالزمن وتنحية مفعول ثان . ثم قال :

وَالسَّالِمُ الْعَيْنُ الثَّلَاثَى اسْمًا أَثْبَلُ      إِنْسَاعُ عَيْسٍ فِئَاءَهُ بِسَا سُكُنُ  
إِنْ سَاكِنُ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا

يعنى أن ما جمع بالآلف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة فى هذين البيتين جاز إتباع عينه لفائه فى الحركة فتفتح عينه إن كانت الفاء مفتوحة وتضم إن كانت مضمومة وتكسر إن كانت مكسورة والشروط المذكورة خمسة :

الأول أن يكون سالم العين واحترز به من شيتين : أحدهما المضعف نحو جَنَّة وجَنَّة وجَنَّة . والآخر المعتل العين وشمل ما عينه ألف نحو دار وما أوله مضموم نحو سورة وما أوله مكسور نحو ديمة وما أوله مفتوح نحو جوزة وبيضة فلا يشع شيء من ذلك إلا ما أوله مفتوح فإنه فيه لغتين على ما سيذكره . الثانى أن يكون ثلاثياً واحترز به من الزائد على الثلاثة فلا يغير . الثالث أن يكون اسماً واحترز به من الصفة نحو صعبة وسهلة فإنه لا يشع وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله : (والسالم العين الثلاثى اسماً) الرابع أن يكون ساكن العين واحترز به من المحرك العين نحو سمره . الخامس أن يكون مؤنثاً واحترز به من نحو بكر فإنه لا يجمع بالآلف والتاء وهذان الشرطان مفهومان من قوله : إن ساكن العين مؤنثاً بدا . ولا فرق فى ذلك بين ذى التاء والمجرد منها ، وإلى ذلك أشار بقوله : (مختصاً بالبناء أو مجزئاً)



وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالثناء نحو قصعة وسفرة وغرفة وثلاثة مجردة نحو دعد وهند وجمل فجميع ذلك يجوز فيه الإتياع فتقول قصعات وسدرات وغرفات ودعدات وهدرات وجملات . والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنل وهو اسم فاعل مضاف إلى فاعله معنى والثلاثي يعت للسالم واسماً حال من الثلاثي أو من السالم وإتياع مفعول بأنل وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقائه مفعول ثانٍ بإتياع وبما متعلق بإتياع وإن شرط وساكن العين ومؤنث حالان من الضمير المستتر في بدا العائد على اسم وكذلك مختتماً ومجرداً حالان أيضاً من اسم . ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا الإتياع كما ذكر . وأم المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران أشار إليهما بقوله :

وَسَكُنَ النَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّهُ بِالْفَتْحِ فَكَلَّا قَدْ رَوَّاهُ

يعنى أنه يجوز فيما كانت عينه نالية غير الفتح وجهان رالندان على الإتياع وهما السكون والفتح وشمل النالِيَّ غير الفتح النالِيَّ الضم نحو غرفة والنالِيَّ الكسر نحو هند فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه : الإتياع كما سبق والسكون والفتح فتقول غرفات بالضم إتياعاً لحركة الفاء وغرفات بالسكون تخفيفاً وغرفات بالفتح تخفيفاً أيضاً وفي نحو هند هدرات بالكسر إتياعاً وهدرات بالسكون وهدرات بالفتح وكذلك في سائرهما وفهم منه أن النالِيَّ المفتوح لا يجوز فيه إلا الإتياع كما سبق والنالِيَّ مفعول سكن وهو اسم فاعل ويجوز ضبط غير بالفتح على أنه مفعول بالنالِيَّ وبالكسر على أنه مضاف إليه النالِيَّ وأو خففه معطوف على سكن وبالفتح متعلق بحفف وكلا منصوب برووا . ثم استثنى من النالِيَّ غير الفتح نوعين : ما كان على فعلة بكسر الفاء ولامه واو أو على فعلة بضم الفاء ولامه ياء فقال :

(وَمَنْعُوا إِيْتِاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ • وَزِيَةِ)

يعنى أنه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما الإتياع فلا يقال في ذروة ذروات ولا في زبية زبيات لثقل الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة ثم نبه على أنه قد سمع في فعلة بكسر الفاء مما لا مه واو الإتياع شذوذاً فقال : (وشذ كسر جروة) يعنى شذ كسر جمع جروة والصمير في ومنعوا عائد على الحرب وإتياع مفعول بمنعوا وهو مصدر مضاف إلى المفعول وزية معطوف على ذروة وكسر فاعل بشذ وجروة مضاف إليه وهو على حذف مضاف التقدير إتياع جمع نحو ذروة . ثم قال :

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَسَدْنَاهُ لَوْلَا مَا اسْمِ

يعنى أن ما خالف ما تقدم من الأحكام إما نادر كقول بعضهم فى كهلة كهلات وحده الإسكان لأنه صفة وإما ضرورة كقول الراجز • حستريح النفس من زهراتها • فسكن زفرات وحقه الفتح لأنه اسم وإما لغة قوم من العرب فى فتح جمع نحو بيضة وجوزة فيقولون جوزات وبيضات بالفتح وهى لغة هذيل . قال شاعرهم :

٢٠٣- أَخْبَرُ بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ      وَفَيْقٌ بِمَسْجِ الْبَيْضِ سَبُوحٌ  
وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها قدمته والهاء عائدة على ما وخبر المبتدأ نادر أو ذو اضطرار أو لأناس انتهى فقد توسط المبتدأ بين الأخبار والتقدير غير ما قدمته نادر أو ذو اضطرار أو لأناس انتهى .

### جمع التكسير

إنما سمي جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه والتكسير هو التغير ومقابلته جمع السالم ١ ثم إن جمع التكسير على قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

الْقِلَّةُ الْقِلَّةُ ثُمَّ الْكَثْرَةُ      تُمَتَّعَ ائْتِمَالًا جُمُوعُ قِلَّةٍ

يعنى أن هذه الأوزان الأربعة التى ذكرها فى البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة إلى عشرة نحو أغربة وأفلس وفتية وأحمال وفهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له وستأتى أمثلتها فى أثناء الباب . وأفعلة مبتدأ وسائر الجموع التى بعده معطوفة عليه وحبره جموع قلة ١ ثم إنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة مزقع جمع القلة وإلى ذلك أشار بقوله :

(٢٠٣) البيت من الطويل ، وهو لأحد الهدليين فى الدور ١/ ٨٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٩ ، وشرح المعجل ٥/ ٣٠ ، وبلا سببية فى أسرار العربية ص ٣٥٥ ، وأوضح المسالك ٤/ ٣٠٦ ، وعروة الألب ٨/ ١٠٢ ، ١٠٤ ، والمختصص ٣/ ١٨٤ ، وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨ ، وشرح الأشموسى ٣/ ٦٦٨ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢ ، ولسان العرب ٧/ ١٢٥ (يفض) ، والمختصص ١/ ٥٨ ، والنصف ١/ ٣٤٣ ، وجمع الهوامع ١/ ٢٣ ، والتقدم قوله 'بيضات' حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التى تفتح العين فى جمع 'قُفْلَةٌ' صحيحاً كان أو معتلأً ، والقياس التثنية فى المعتلأً .

وَيَعْنِي ذِي بَكْتَرَةٍ وَضَمًّا بَنِي كَارِجِلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفَى

فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاء وصفى والصفاة الصخرة العلىاء وأصل صفى صفوى فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت قلبها . ويعنى ذى مبتدأ والإشارة بذى إلى جموع القلة ويغى خبر المبتدأ وبكثرة متعلق ببنى ووضعاً منصوب على إسقاط الجار أى يوضع ومعناه أن العرب وضعت لذلك واستغنت به عما يستحق . ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولوا يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا ولكن وجهه . وبدأ بأفعل فقال :

بِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ ضَمًّا أَفْعُلُ وَلِلرِّيَاضِ اسْمًا أَهْمًا يُجْمَلُ

فذكر أن أفعل يطرد في نوعين : الأول فعل بشرطين أحدهما : أن يكون اسماً نحو فلس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب . الثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من لعمش العين نحو جون وشمل الصحيح كما مثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبي وأظب . والثاني الرياض لكن بشروط ذكرها في قوله :

إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَسَدٍ الْأَخْصَرِ

فذكر أربعة شروط : الأول أن يكون اسماً وفهم ذلك من قوله : وللرياض اسماً وفهم من قوله إن كان كالعنق الثلاثة الشروط الباقية الأول أن يكون مؤنثاً لأن العناق مؤنث وهو أنثى الحمدي واحترز به من المذكر نحو حمار وأن يكون ثالثة مدة واحترز به من نحو مختصر وأن يكون غير مختتم بـه التأنيث واحترز به من نحو رسالة ومسحابة وفهم من تمثيله بالذراع والعناق أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وحسمة نحو هقاب فتقول ذراع وأذرع وعناق وأعناق وهقاب وأعقاب وفهم من إطلاقه في المد في قوله مد أنه لا يشترط كونه ألفاً بل يكون غير ألف نحو يمين وأيمن وفهم من قوله : وعد الأحراف الشرط الرابع . ثم قال :

وغيرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرِّدٌ مِنَ التَّشْلُوحِ اسْمًا بِالْعَمَالِ يَرَدُّ

فذكر أن أفعالاً جمع لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك ما يطرد فيه أفعال مشتمل غير فعل من الثلاثي وذلك سبعة أوزان نحو جمل وأجمل وعق وأعاق وضلع وأصلع وكتب وأكتاف وإبل وأبال وعدل وأعدال وفعل وأفعل وشمل أيضاً ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب واحترز بقوله اسماً من الصفة نحو بطل وسز ونحوهما فإنها لا تجمع على أفعال ولما دخل في هذا فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال به عليه بقوله :

وَصَابِئاً أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ      فِي قَوْلِي كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

يعنى أن الغالب في فعل نحو صرد أن يجمع على فعلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان للطائر وجرذ وجردان للفأر ومعهم من قوله غالباً أنه قد يجمع على أفعال ومنه قولهم رطب وأرطاب . وغير مبتدأ وما موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين وأفعل مبتدأ وخبره مطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة صلة ما وكذلك من ثلاثي واسماً حال من الموصول ويرد في موضع خبر المبتدأ الذي هو غير وبأفعال متعلق بيرد وفعلان فعل باغنى والضمير فيه عائد على العرب وفي متعلق بأفعالهم . ثم قال :

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُمَاعِي بِمَدٍّ      ثَالِثٍ انْصَبَلَتْ عَنْهُمْ أَطْرَدُ

يعنى أن أفعلة يطرد جمعاً لاسم مذكر رماعى بمدّة قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد وبالمذكر من المؤنث نحو عناق فإنه يجمع على أفعول كما تقدم وشمل قوله بمدّ ثالث ما كان مدته ألفاً أو واواً أو ياء نحو قذال وأقذلة ورعيف وأرغفة وعمود وأعمدة . ثم قال :

وَأَلَزَمَهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعْمَالٍ      مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِضْلَالٍ

يعنى أن أفعلة يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها إذا كنا مضعفين أو معنيين مثل المضعف فيهما بنان وأبنة وزمام وأرمة ومثال المعتل فناء وأفنية وقاء وأفبية ومعنى انلزم فيهما أنهما لا يتجاوران فيهما هذا الجمع ومعهم منه أن ما ليس بمصاعف ولا معش يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي . وأفعلة مبتدأ وخبره اطرد واسم وعندهم متعلقان ياطرد ويمد في موضع الصفة لاسم ويحتمل أن يكون الخبر لاسم واطرد في موضع الحال من الضمير

المستتر في الاستقرار والتقدير لاسم رباعي أفعلة في حال كونه مطرداً فيه والأول أظهر والضمير في الزمه عائد على وزن أفعلة وفي فعال متعلق بالزمه ثم قال :

(فَعِلْ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في أفعال المقابل لفعلاء وفعلاء المقابلة لأفعل نحو أحمر وحمراء فقول فيهما معاً حمير وفهم من قوله لنحو أن ذلك الجمع مطرد أيضاً في أفعال الذي ليس له فعلاء لماع في الخلقة نحو رجل أكرم للبعظيم الكسرة وهي رأس الذكر وامرأة عفلاء للمرأة التي يخرج من قبلها شيء بالأدرة فقول رجال كمر ونساء عفل وفعل مبتدأ وخبره لنحو ثم قال :

(وَبِمَعْلَةٍ جَنَمًا يَنْقِلُ يَدْرِي)

من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الميم وسكون العين ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية فعيل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعل نحو غلام وغليلة وفعل نحو غزال وغرلة وفعل نحو ثنى وثنية ومعنى قوله ينقل يدري أنه غير مطرد في وزن وإنما بابه النقل أي السماع . وفعلة مبتدأ وخبره يدري وينقل متعلق بيدري وجمعاً مفعول ثان بيدري والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فعلة . ثم قال :

وَلِكُلِّ لَاسِمٍ رُبَاعِيٍّ يَنْقُذُ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامِ اهْتِلَالاً فَقَدْ

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة واحترز باسم من الصفة فإنها لا تجمع على فعل وفهم من إطلاقه في قوله اسم أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأنان وأئن وفهم أيضاً من إطلاقه في قوله بمد أن المد يكون ألفاً نحو قذال وقذل وياء نحو قضيب وقصب وواواً نحو عمود وعمد ، وفهم من قوله : ( قبل لام اهتلالاً فقد ) أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لأنه لو جمع على فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدي إلى ورود فعل وهو مهمل وشمل قوله بمد الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف فأما الصحيح فهو كما ذكر وأما المضاعف فإن كان المد واواً أو ياء فكذلك وإن كان ألفاً فقد أشار إليه بقوله .

(ما لم يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمَ ذُو الْأَلْفِ)

يعنى أن المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم وفهم من قوله في الأعم أنه قد جاء جمعه على فعل قليلاً كقولهم في جمع عنان عنن وفي حجاج حجج وفهم من تخصيصه المنع بذى الألف أن ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل نحو سرير وسرر وذلول وذلل وفعل مبتدأ وخبره لاسم ورباعي نعت لاسم وبمد نعت بعد نعت وقد زيد في موضع النعت لمد وقبل متعلق بزيد وإعلالاً مفعول مقدم يفقد وفقد في موضع النعت للام وما ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذى يتعلق به الاسم الواقع خبراً في البيت قبله والتقدير وفعل ثابت لاسم رباعي بمد وعدم تضييف ذى الألف ثم قال:

(وَقُلُّ جَنْمًا لِفُعْلَةٍ حُرْفٌ • وَنَحْوِ كُبْرَى)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويحىء جمعاً لفعل نحو غرفة وعرف ولفعلى نحو كبرى وكبر وفعل مبتدأ وخبره وجمعاً مفعول ثانٍ بعرف ولفعلة متعلق بجمعاً ويجوز أن يكون متعلقاً بعرف. ثم قال: (وَلِفُعْلَةٍ فِعْلٌ) من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن فعلة في الصفات قليل فلم يعتبره هـا وشمل فعلة الصحيح نحو قرية وقرب والمعتل العين نحو قيمة وقيم والمعتل اللام نحو مربة ومرى والمضاعف نحو حجة وحجج. ثم قال:

(وَقَدْ يَجِىءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ)

الضمير في جمعه عائد على فعلة أى يأتى جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو سجية وسجى وحلية وحلى وفهم من قوله وقد يجىء قلة ذلك. وفعل مبتدأ وخبره المجرور قبله وحلى فعل متعلق بيجىء. ثم قال:

(فِي نَحْوِ رَامٍ فُوَاطِرًا فُسْعَلَةً)

من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وفتح العين وهو يطرد في وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل محو رام ورماة وقاض وقضاة وفهمت هذه الشروط من المثال

واحترز بالوصف من الاسم نحو واد وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكر من المؤنث نحو ضاربة وبالعاقل من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة. وفعلة مبتدأ وذو اطراد خبره وفي نحو متعلق بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقاً باطراد لأنه مضاف إليه ذو. ثم قال: (وشاع نحو كمال وكَمَلَة) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عائن، وفهمت الشروط أيضاً من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكملة والمعتل الفاء نحو وارث وورثة والمعتل العين نحو عائن وخونة والمضاعف نحو بار وبرة. وأما المعتل اللام فقد تقدم أنه مضموم الفاء وأراد هنا بالشياع الاطراد. ثم قال:

### (لَمَعَلَى يَوْصِفُ كَفَبِيلِ)

من أمثلة جمع الكثرة فعلى مقصوراً بفتح الفاء وسكون العين وهو يطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول قال على هلك أو توجع كقتيل وقتلى وجرحى وجرحى وأسبر وأسرى وعليه يحمل ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فعيل المذكور، وإليه أشار بقوله:

### (وَزَيْنٌ \* وَهَالِكٌ وَتَبَّتْ بِهِ قَسْنٌ)

يعنى أن هذه الأوزان الثلاثة هي فعل وفاعل وفعيل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعيل المذكور في الدلالة على الهلك أو التوجع. وفعلى مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ فمن أى حقيق وينبئ أن يضبط فمن بفتح الميم لكونه خبراً من أكثر من اثنين فإن قمتا المفتوح الميم يخبر به هو الواحد والمثنى والجمع وبه متعلق بقمن والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور. ثم قال: (لَفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فَعْلَةٌ) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في فعل بضم الفاء وسكون العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكورة والمضاعف نحو دب ودببة واحترز بقوله اسماً من الصفة نحو حلو، ويقول صَحَّ لَأَمَّا من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وقد يجمع على فعلة غير فعل المضموم الفاء وإليه أشار بقوله:

(وَالْوَضْعُ فِي فَعَلٍ وَفِعْلٍ قَلْبُهُ)

يعنى أنه قد يجمع على فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فمن الأول روح وروحة ومن الثانى قرد وقردة، ومعنى قلبه أن الوضع قبل جمع فعل وفعل على فعلة وفهم منه اطراذه فى فعل . وفعلة مبتدأ وخبره لفعل واسماً حال من فعل وصح فى موضع الصفة لاسماً ولأما تمييز أى صح لأمه والوضع مبتدأ وخبره قلبه والهاء فى قلبه عائدة على الجمع . ثم قال :

وَفَعْلٌ لِمَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفِيٌّ نَحْوُ هَٰذِلٍ وَعَادِلَةٌ

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد فى فاعل وفاعلة بشرط صحة لأمهما نحو صارب وضارب وضاربة وضرب واحترز بالوصف من غيره نحو حائط . وفعل مبتدأ وخبره لفاعل وفاعلة ووصعين حال من فاعل وفاعلة ثم إن المذكر من هذين الوصفين يختص عى المؤنث بفعال بزيادة بعد العين وإليه أشار بقوله : (وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيهَا ذُكْرًا) يعنى أن ما ذكر من الوصفين يجمع على فعال بزيادة على فعل فتقول رجال ضراب وصوام . ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجتان جميعين للمعتل اللام فقال :

(وَقَدْ كَانَ فِي الْقَوْلِ لَامًا ثَمَرًا)

ومثال فعل للمعتل اللام غاز وغزى ومثال فعال غاز وغراء وسار وسراء وفهم من قوله ندرا أن ذلك إنما يطرد فى الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والهاء فى مثله عائدة على فعل وفيها متعلق بمثل وقان مبتدأ وخبره ندرا وألف ندرا ضمير عائد على ذان وفى المعل متعلق بندرا . ثم قال : (فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لِهَٰمَا) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد فى فعل وفعلة وفهم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو ثوب وثياب إلا أنه قليل فيما عت الياء ، وإلى ذلك أشار بقوله :

(وَقَلٌّ فَيَسَمَا صَبَّةً أَيْ مِنْهُمَا)

يعنى أن فعالاً قليل فيما عت ياء من فعل وفعلة ومنه ضيف وضياف . وفعل وفعلة مبتدأ



وفعال مبتدأ ثانٍ ولهما خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول وفاعل قل ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقل وما موصولة واقعة على فعل وفعلته الياثي العين وعيه مبتدأ والياء خبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول الهاء في هيته . ثم قال : ( وفعلٌ أيضاً له فعلاً ) يعني أن فعلاً أيضاً يطرد في فعل بفتح الفاء والعين نحو جمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار إليهما بقوله :

مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَابِهِ اعْتِلَالٌ  
أَوْ يَكُ مُضْعَفًا

يعني أن فعلاً لا يجمع على فعال إذا كان معتل اللام نحو فتى أو مضعفاً نحو طلس وأطلق في فعل وهو مقيد بأن يكون اسماً احترازاً من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال . وفعل مبتدأ وأيضاً مصدر وفعال مبتدأ ثانٍ وخبره له والجملة خبر المبتدأ الأول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يكن وفي لامة خبرها وأو يك معطوف على يكن . ثم قال : ( ومثلُ فعلٍ \* ذو النثا ) يعني أن فعلة يطرد أيضاً في جمعه فعال نحو رقة ورقاب وفهم من قوله ومثل فعل أنه يشترط فيه عدم التضعيف وإعلال اللام . وذو النثاء مبتدأ وخبره مثل . ثم قال : ( وفعلٌ مع فعلٍ سابقٍ ) يعني أن فعلاً يطرد في فعل بكسر الفاء وسكون العين فالأول نحو قدح وقداح والثاني نحو رمح ورماح ، وفعل معطوف على ذو النثاء . ثم قال :

وَمِنْ قَبِيلِ وَصَفَ قَابِلٍ وَرَدَّ      كَذَلِكَ فِي اثْنَاءِ أَيُّهَا طُرْدُ

يطرد فعال أيضاً في فعيل ومؤنثه فعيلة إذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحتراز به من فعيل اسماً نحو قضيب ومن فعيل بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال ، وفي فعيل متعلق بورد ووصف حال من فعيل وكذلك متعلق باطرد وكذا ، في أنشاء . ثم قال :

وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى قُمَلَانَا      أَوْ أَثْنَيْهِ أَوْ عَلَى قُمَلَانَا \* وَمِنْهُ قُمَلَانَةٌ

يعني أن فعلاً المذكور شاع أي كثر في فعلان نحو ندمان وندام والمراد بأثنيه فعلاية نحو ندامة وندام وفعل في نحو غضبي وغضاب أو على فعلان يعني يضم الفاء نحو خمصان وخماص ومثله أي ومثل فعلان يضم الفاء فعلاية يضمها أيضاً وهو مؤنثه نحو خمصانة

وخماس فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزناً ثمانية يطرد فيها وهي فعل وفعلة وفعل  
وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعلة وخمسة يكسر فيها دون اطراد وهي فعالان وفعلانة وفعل  
وفعلان وفعلانة (والزمنة في \* نحو طويل وطويلة ثني) أي الزم فعالاً فيسا عينه واو ولامه  
صحيحة من فعمل بمعنى فاعل ومؤنثه فعيلة نحو طويل وطوال وطويلة وطوال والمراد بمرور  
فعل فيهما أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير وفهم من تحصيصهما بذلك أن ما  
عادهما مما يجمع على فعال قد يجمع على غيره وإعراب البيت واضح ثم قال:

وَيُقْعُولُ مَعْلٌ نَحْوَكِذَا يُخْصِرُ عَالاً

من أمثلة جمع الكثرة فعول بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد  
وكبود ونمر ونمور ووعل ووعول وفهم من قوله يخص أنه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من  
جموع الكثرة وفهم من قوله غالباً أنه يجمع في الكثرة على غير فعول قليلاً ومن ذلك قولهم  
نمر ونمار. وفعل مبتدأ ويخص خبره وهو مصارع مبني للمفعول وبفعول متعلق به وغالباً  
حال من الضمير المستتر في يخص. ثم قال:

كَذَاكَ يَطْرُدُ

فِي قَسَمٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ

يعنى أن فعول يطرد أيضاً في فعل بفتح الفاء وضمها وكسرها نحو فلس وفلوس وجد  
وجنود وخرس وخرس واحترز بقوله اسماً من الوصف نحو صعب وحلو وغدير فلا يجمع  
شيء من ذلك على فعول والفاعل يطرد هسير يعود على فعول وفي فعل متعلق بيطرد واسماً  
ومطلق الفاء حالان من فعل. ثم قال:

(وَقَلَّ \* له)

أي له فعول ولم يقيد باطراد فعلم أنه محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجر  
وشجرون وفعل مبتدأ وله خبر مستأ محذوف والجملة خبر الأول والضمير في له عائد على  
لأول تقديره وفعل له فعول ويحتمل أن يكون له خبراً عن فعل ولا حذف والضمير في له  
عائد على فعول والتقدير وفعل لفعول أي من المفردات التي تجمع على فعول ويحتمل أن  
يكون فعل معطوفاً على فعل الأول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر فعل ثم

استأنف فقال له وللفعال فعلان فيكون قد شرك فعل وفعال في الجمع على فعالان وقد جاء جمع فعل على فعالان نحو فتى وفتيان وأخ وإخوان. ثم قال: (وللفعال لفعالان حصل) من أمثلة جمع الكثرة فعالان بكسر الفاء وسكون العين وهو يطرد في اسم على فعالان بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلّام وغلّمان وتقدم في أول الباب أنه يطرد في فعل نحو صرد وصردان. وفعالان مبتدأ وحبره حصل وللفعال متعلق بحصل. ثم قال: (وشاع في حوت وقاق مع ما ضاعها) يعني أنه كثر فعالان في فعل المضموم الفاء الواوي العين نحو حوت وحيثان وما أشبهه نحو عود وحيدان وفي فعل المفتوح الفاء واليمين ومعتلها نحو قاق وقيعان وما أشبهه نحو تاج وتيجان. ثم نه على قلة فعالان المذكور في غير الوزنين المذكورين فقال: (وكل في غيرهما) فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظلم وظلمان وخروف وخرفان وصبي وصبيان. ثم قال:

(وفعالان اسماً وفعالان فعل) • غير متعلّ العين فعالان شمل

من أمثلة جمع الكثرة فعالان بضم الفاء وهو يطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن ويطنان وسعف وسعفان أو على فعل نحو رفيف ورغفان وقضب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء واليمين نحو ذكر وذكران وحمل وحملان واحترز بقوله اسماً من الصفة نحو سهل وظريف وبطل وبغير المعتل من المعتل العين نحو قاق فلا يجمع شيء من ذلك على فعالان. وفعالان مبتدأ وخبره شمل وفعالاً مفعول مقدم بشمل واسماً حال من فعل وفعالاً وفعل معطوفان على فعالاً وغير معل العين حال من فعل. ثم قال: (وكثيرهم وبخيل فعالان) من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدوداً مضموم الفاء مفتوح العين وهو يطرد في فعل صفة لمذكر هائل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وظريف وطرفاء وبخيل وبخلاء، وفهم من تمثيله بالمتالين أن صفة المدح والذم بيان في ذلك وعهم منه أيضاً انتبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل. ثم قال:

(كذلك لهما ضاعها قد جعلا)

يعني أن ما شابه كريمًا وبخيلًا يجمع على فعلاء ويحتمل ذلك وجهين أحدهما ما شابههما في اللفظ نحو ظريف وشريف لتعميم الحكم في جميع ذلك والآخر أن يكون المراد ما شابههما في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ فشمل نحو صالح وصلحاء وهائل وعقلاء لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن. وفعالان مبتدأ وخبره في المحرور قبله

ولما متعلق بجمعلاء، ومعنى ضاهاهما شابههما وما موصولة وصلتها ضاهاهما والصمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في ضاهاهما ولما كان قوله ولكرهم ويحيل يوهم أن فعلاء يجمع عليه فعيل صحباً كان أو معتل اللام أو مضاعفاً أخرج المعتل اللام والمضاعف بقوله:

(وَنَابَ عَنْهُ الْفِعْلَاءُ فِي الْمُعْتَلِّ • لَامًا وَمُضَعَّفٍ)

من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء وينوب عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف من لعين المذكور فالمعتل نحو وليّ وأولياء وغني وأغنياء والمضاعف نحو شديد وأشداء وخيل وأخلاء. ونبه بقوله: (وغيرُ فاكٍ قل) على ما جاء من أفعلاء في غير المعتل والمضاعف نحو نصب وأنصبا وهين وأهوناء وصديق وأصدقاء على هذا حمله الشارح وتبعه المرادى، ويحتمل هندي أن يكون ذلك شاملاً لما ذكره ولاتيان فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم سرى وسرراء ونقى وتقواء وسمى وسمواء فذاك على هذا إشارة للحكم السابق. والفعلاء فاعل بناب وعنه وفي المعتل متعلقان بناب ولاناً تمييز ومضعف معطوف على المعتل وغير فاكٍ قل جملة مستأنفة من مبتدأ وغير. ثم قال:

فَوَاعِلٌ لِفَوَاعِلٍ وَمَاعِلٍ      وَقَاعِلَاءُ نَحْوِ كَاهِلٍ

وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَقَاعِلَةٌ

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو يطرّد في اسم على فوعل نحو جواهر وجواهر أو على فاعل بفتح العين نحو طابق وطوابق أو على فاعلاء نحو قاطعاء وقواطع أو على وزن فاهل اسماً نحو كاهل وكواهل أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحوائض أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضارية وضوارب وقاطنة وقواطم وقد شد فواعل جمعاً لفاعل صفة لمذكر عاقل وإلى ذلك أشار بقوله: (وشدّ في الفارسي مع ما مثله) أي شد فواعل في جمع فارس قالوا لغوارس ولغراد بما مثله سابق وسوابق وناكس وبواكس وفاجن ودواجن وإعراب البيت واضح. ثم قال:

وَمَمَائِلٌ جُمُعُنْ قَعَالَةٌ      وَشِبْهُهُ دَانَاءُ أَوْ مُرَانَةٌ

من أمثلة جمع الكثرة فعائل ويكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت: فعالة التي ذكرها نحو سحابة وسحاب، وفهم من قوله وشبهه أربعة أوزان آخر كلها دالة فعالة بكسر الهمزة

نحو رسالة ورسائل وفعالة بضم الفاء نحو ذؤابة وذوائب وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف فإنه شبه بفعالة في كون ثالثه مفعلة كذا فمفعلة نحو حمولة وحمائل وفهم من قوله: (ذاتاء أو مزاله) خمسة آخر وهي فعال بفتح الفاء نحو شمال وشمائل وفعال بكسرهما نحو شمال وشمائل وفعال بضمهما نحو عقاب وعقائب وفعل نحو عجوز وعجائز وفعل نحو سعيد مسمى به امرأة فنقول في جمعه سعاثد ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة وفي قوله: وشبه ذاتاء أو مراله، إشعار بذلك. وبفعائل متعلق باجمعا وفعالة مفعول به وشبهه معطوف عليه وذاتاء حال من شبهه ومزاله معطوف على ذاتاء والهاء في مزاله هاء الضمير وهو عائد على التاء وذكر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على فعالة والتقدير ذاتاء أو مزال التاء ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث وقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير ذاتاء أو وزنا مزالة مه ويحتمل أن تكون أو مزالة معطوفا على محذوف تقديره ذاتاء التأنيث أو مزالة وهو أظهر، ثم قال:

وَبِالْفَعَالِ وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْمَعْرَاءُ وَالْقَيْسُ اتَّبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة الفعالي والفعالي ويطردان في فعلاء ممدودا بفتح الفاء وسكون العين اسماً كصحراء وصحاري وصحاري أو وصفاً كمعذراء ومعذاري ومعذاري، فهم ذلك من تمثيه بالنوعين، وفهم من قوله: والقيس اتبعا أن معذراء مقيس على صحراء، وإعراب البيت واضح ثم قال:

وَأَجْعَلُ فَعَالِي لَغِيرِ ذِي نَسَبٍ جُفْتُ كَمَا لِكُرْسَى نَسَبِ الْعَرَبِ

من أمثلة جمع الكثرة فعالي بتشديد الياء وهو مقيس في كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسى وكراسى واحترز معا آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو مصري ويعرف ما يؤول للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرسى وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسياً كقولهم مهري فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة وهي قبيلة وفعالي مفعول أول باجعل ولغير في موضع المفعول الثاني وجدده في موضع الصفة لنسب وتتبع مضارع مجزوم في جواب الأمر والتقدير واجعل فعالي جمعاً لغير صاحب نسب مجدد توافق العرب. ثم قال:

وَيَمْعَالِلَ وَشَبَّهَهُ انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

المراد بشبه فعالل ما كان على شكله في كون ثلثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطحها ياء وشمل مفاعل وفاعل وفعال ومفاعيل وأشباهها، وشمل قوله ما فوق الثلاثة ارتقى ما زدد على الثلاثة بحرف أصلى وهو الرباعي كجعفر والحماسي كسفرجل وما زدد على الثلاثة بزيادة كجهور وفدوكس وغيرهما مما يطول ذكره وشمل ما تقدم جمعه على غير فعالل من التزديد المذكور في الباب كأحمر ورام وفوعل وفاعل وكاهل وحائض وصاهل ونحوه، ولذلك استثناهما بقوله: (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) أى مر ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة ثم إن الزدد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعالل رباعي وزائد على الأربعة فأما الرباعي فلا إشكال في جمعه على فعالل أصلاً نحو جعفر وجعفر أو مزيداً نحو أحمد وأحمد وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول نحو سفرجل وغيره وقد أشار إلى الخماسي الأصول فقال:

وَبِسْرِ خُمَاسِي جُسْرَةُ الْآخِرِ انْفِ بِالْقِيَاسِ

يعنى أنك إذا جمعت الخماسي المجرد من الروائد نحو سفرجل حذفت منه آخره فتقول في سفرجل سمارج وفي قرطعب قراطع وفهم من قوله بالقياس أن العرب لا تجمع ما يحدف منه حرف أصلى إلا على استكراه كما ذكر سيبويه. وبفعالل متعلق بانطقا وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة وفي جمع متعلق أيضاً بانطقا ومن غير في موضع نصب على الحال من ما وما موصولة وصلتها ارتقى وفوق متعلق بارتقى والآخر مفعول بانف ومعنى انف احذف ومن خماسي متعلق بانف وكذلك بالقياس وجرد في موضع الصفة لخماسي، ثم إن الخماسي الأصول إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمُّ الْعَدَدِ

يعنى أن الحرف الرابع في الخماسي الأصول إن كان شبيهاً بالحرف الرابع وإن لم يكن زائداً حاز حذفه دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كخدرنق وما كان شبيهاً بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فإنه شبيه بالتاء لاشتراكهما في المخرج فتقول خدرنق وخدرنق وفرزدق وفرزدق وفهم من قوله قد يحذف أن حذفه أقل من حذف الآخر. والرابع مبتدأ والشبه

نعت له وبالمزيد متعلق بالشبيه وقد يحذف في موضع حبر المبتدأ ودون متعلق بإحذف وما موصولة وصلتها تم العدد وبه متعلق بتم والضمير العائد على الموصول الهاء في به . ثم قال :

(وَزَادَ الْعَادِي الرَّيَاضِي اخْتِلَافَهُ)

يعنى أن الحرف الزائد في الاسم الذى زاد على أربعة أحرف يحذف في الجمع فشمل الرياضى المزيّد نحو مدحرج وفدوكس والحماسى المزيّد نحو قبعثرى إلا أن الأول يحذف منه الزائد فقط فتقول في جمع مدحرج دحارج وفي جمع فدوكس فداكس والثانى يحذف منه الزائد والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أن الخماسى الأصول يحذف آخره فتقول في جمع قبعثرى قباعث ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فأخرجه بقوله :

(مَا • لَمْ يَكْ لَيْتًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا)

واحترز به من نحو قرطاس وفندبل وعصفور فلا يحذف من ذلك شيء لأن بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قرطاس وقناديل وعصافير أما نحو فندبل فلا إشكال فيه لبقاء يائه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الألف والواو ليهما بالقاعدة المعروفة من التصريف وشمل قوله لَيْتًا ما قبل حرف اللين فيه حركة مجانسة كالمثل السابقة وما قبله فتحة نحو غريق وفرحون لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول غرائيق وفراحين وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركة كان نحو كنهور وهبيخ فإن الواو والياء تحذف منهما تقول كناهرو وهبايخ وشمل قوله ما لم يك لَيْتًا إِثْرُهُ اللّذْ خَتَمَا ألف مختار ومنقاد وليس حكمهما حكم ألف قرطاس فلا يقال في جمعهما مخاتير ومناقيد وإنما يقال مخاتير ومنقاد وفهم ذلك من قوله قبل وزاد العادى وكلامه في هذا الفصل إما هو فى الزائد وألف مختار ومنقاد مقلبة عن أصل وأصله مخنبر بكسر الياء إن أريد به اسم الفاعل وبفتحها إن أريد به اسم المفعول وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لأنه اسم فاعل . وزائد مفعول بفعل مضمر يفسره حذفه وهو مصاف إلى العادى والرياضى مفعول بالعادى ويجوز أن يكون مصافاً إليه وما ظرفية مصدرية ولَيْتًا خبر يك وهو مخفف من لَبِن كقولهم فى هَيْنْ هَيْنْ واسم كان ضمير عائد على زائد واللّذْ لعة فى الذى وهو مبتدأ وصلته ختَمَا وإثْرهُ ظرف وهو خبر اللّذْ . ومفعول ختم محذوف والتقدير ما لم يكن الزائد لَيْتًا الذى ختم الكلمة بعنه . ثم قال :

وَالسَّيْنِ وَالنَّاءِ مِنْ كَمْ مَسْتَدْعٍ أَزِلْ إِذْ بَيْنَا الْعَمْعُ نَقَامُهُمَا مُجِبٌ

نهاية ما يصر إليه بناء الجمع أن يكون على مثال معادل أو مقابيل فإذا كان في الاسم من لروائد ما يخل بقاءه بأحد البناءين حذف فإن تأتى بحذف بعض وإبقاء بعض أبقي ما له مزية وحذف غيره فإن تكافأ خير المحاذف فإذا تقرر هذا ففى مستدع ثلاث زوائد الميم والسين والناء وبقاء الجميع محل بناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والناء فتقول فى جمعه مداع وإنما أبقيت الميم للمزىة التى لها لأنها تدل على معنى يخص الاسم وإلى المزىة التى لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله : (والميم أولى من سواء بالبقاء) يعنى أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزىة كما ذكر وشمل صورتين إحداهما أن يكون الزائد لغير الإلحاق كالتون فى منطلق فتقول مطابق يحذف النون وبقاء الميم ، والأخرى أن يكون الزائد للإلحاق نحو مقعنس فتقول مقاعس خلاف لمبرد فإنه يرى إبقاء أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم ويشارك الميم فى ذلك الهمزة والياء وإلى ذلك أشار بقوله : (والهمز وألها مثله إن سبقت) يعنى أن الهمزة والياء مثل الميم فى كونها أحق بالبقاء إذا سبقتا للمزىة التى لهما بتصدرهما ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى وهى دلالتهم على المتكلم والغائب فى الفعل المضارع فتقول فى أئندد ويلندد ألاذ ويلاد يحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ويدغم أحد الزائدين فى الآخر . والسين والناء مفعول بأزى ومن متعلق بأزل ويقامها مبتداً وقصره ضرورة ومخلّ غيره وبيننا متعلق بمحل وإهراق لببت الآخر واضح . ثم قال :

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ احْذَفْ إِنْ حَسَنْتَ مَا كَحَبِيرَتَوْرٍ فَهَوَ حُكْمٌ حُسْبَا

يعنى أنه يجب إبقاء الواو فى حيزيون وشبهه كقبطموس مما قبل آخره واو فتقول فى جمعهما حزيابين وقطاميس يحذف الياء ويقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت فى عصور حين قلت عصفير وإنما وجب حذف الياء دون الواو لأن حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذف الواو لم يثن حذفها عن حذف الياء إذ لا يمكن بها صيغة الجمع والحيزيون المعجور . والياء مفعول بإحذف والواو معطوف يلا وإن جمعت شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه . ثم قال :



وَحَيَّرُوا فِي زَائِدِي سَرِنْدِي وَكُلُّ مَا صَاعَاهُ كَالْعَلَنَدِي

وزن سرندي فعنلى بزيادة النون والألف فإذا جمعتها فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سراند وسراد وأصله سرادى وكذلك علندي علاند وعلاد وإنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزبلة له على الآخر . والمسرندي : الجزء على الأمور . والعلندي البعير الضخم . والواو في خيروا هاء على العرب أو على النحويين وفي زائدى على حذف مضاف نقديره في حذف زائدى وكل معطوف على سرندي .

### التصغير

إنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنهما كما قال سيبويه من واد واحد ولاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتى ذكرها ، والمصغر ثلاثى وزائد ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

فَمَبْلَأُ اجْمَلِ الثَّلَاثِي إِذَا صَغُرَتْ نَحْوُ قُلْدِي فِي قُلْدَا

يعنى أنك إذا صغرت الاسم الثلاثى سممت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زيد زيد وفى قذى قذى بإدغام ياء التصغير فى لام الكلمة . والثلاثى مفعول أول باجمل وفعللاً مفعول ثان . ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زادت على الثلاثى فقال :

فُعْمِيلٌ مَعَ فُعْمِيلٍ لِيَا مَا قَ كَجَمَلٍ دَرَهْمٍ دُرَيْهَمَا

يعنى أنك إذا صغرت الزائد على الثلاثى قلت فعميل أو فعميل للرباعى المجرد نحو جعفر وجعفر ويرير ويرير وفعميل للرباعى المزيد الذى قبل آخره ياء نحو قنديل وقنديل أو ألف نحو شمال وشميل أو واو نحو حصفور وحصيفير ، وقد يصغر على فعميل ما حذف منه حرف وعرض منه الياء وسيأتى . وفعميل مبتدأ وخبره لما فاق ومفعول فاق محذوف أى لما فاق الثلاثى وجعل مضاف لدرهم وهو مصدر مضاف للمفعول ودرهمًا مفعول ثان بجمل . ثم قال :

وَتَمَامِهِ لِمُنْهَى الْحَنْجِ وَصِلَ بِهِ إِلَى امْتِلَاقِ التَّصْغِيرِ صِلَ

يعنى أنه يتوصل فى التصغير إلى فعيل وفعيعيل بما يتوصل به فى التكسير إلى فعاس وفعاليل فنقول فى تصغير سفرجل ومستدع وحيزيون ومنطلق سفيرج ومديم وحزيبين ومطيليق وتقول فى نحو سرندى سريند وإن شئت قلت سريد . وما مبتدأ أو مفعول بمعل مضمر يفسره ما بعده وهى موصولة وصلتها وصل وبه ولتتهى متعلقان بوصل والضمير العائد على الموصول انهاء فى به ، وبه الثانى وإلى أمثلة التصغير متعلقان بوصل . ثم قال :

وَحَائِزٌ تَعْوِضٌ يَا قُلَّ الطَّرْفُ      إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفَ

يعنى أنه يجوز أن يعوض من المحذوف ياء فى باب التكسير والتصغير وفهم من قوله جائز أن التعويض فى ذلك لا يلزم ، وشمل قوله بعض الاسم ما حذف من أصل كسفيرج وسفيرج وما حذف من زائد كمطاليق ومطيليق والضمير فى قوله فيهما عائد على التكسير والتصغير . وجائز خبر مقدم وتعويض مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقيل متعلق بتعويض وبعض الاسم اسم كان وانحذف فى موضع خبرها وفيهما متعلق بالانحذف . ثم قال :

وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا      خَالَفَ فِي السَّائِرِ حُكْمًا رُبِّمَا

يعنى أن جميع ما أتى فى باب التكسير والتصغير مخالف لما تقدم فى التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه ، فمما جاء على غير قياس فى التكسير قولهم فى جمع رَفْطٍ رُفْطٌ وباطلٌ أَباطيلٌ وهى ألفاظ كثيرة ، ومما جاء من ذلك فى التصغير قولهم فى مغرب مغيربان وفى ليلة لييلات وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكر . وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتدأ وما موصولة وصلتها خالف وفى السابن متعلق بخالف وحكمًا مفعول بخالف ورسمًا فى موضع الصفة لحكم ، ثم اهلهم أن بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو زيد ورجيل وإن فصل بينها وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر إلا فى خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله :

يَلُوْ بِاَلتَّصْغِيْرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ      تَأْنِيْثٍ اَوْ مَدَّةٍ الْفَتْحُ اَلْحَتَمُ

يعنى أن الحرف الذى بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصبة ودرجة ودرجة وحبل وحبل وسلمى وسلمى وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهى ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحيرة وحمرأ وحمرأ والمرد بمدة التأنيث الألف التى قبل الهمزة فإن المدة ليست علامة للتأنيث وإنما علامة التأنيث الألف المتقلبة همزة والألف التى قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة تأنيث فذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدودة . والفتح مبتدأ وانحتم خبره وتلو متعلق بانحتم ومعنى التلو التالى ومن قبل فى موضع الحال من تلو وأو مدته معطوف على علم . ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال :

كَذَاكَ مَا مَدَّةُ اَلْاَعْمَالِ سَبَقُ      اَوْ مَدَّ سَكْرَانٌ وَمَا بِهِ النَحَقُ

يعنى أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مد سكران يجب أيضاً فتحه وشمل مدة أفعال الجمع الباقى على جمعيته وما سمي به من ذلك فتقول فى تصغير أجمال أجيال وكذلك فى نحو أفعال إذا سمي به رجل أفعال والمراد بسكران فعلان الذى مؤنث فعلى وعلى هذا نيه بقوله وما به التحق فتقول فى تصغير سكران وعطشان سكيران وعطشان وتقول فى تصغير عثمان وسرحان عثمان وسرحان لأنه من باب فعلان وإنما وجب الفتح فى هذه المواضع الخمسة لأن تاء التأنيث والألف تستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحاً ولم يقولوا فى تصغير أفعال أفعال لثلاث تغير صيغة الجمع ولم يقولوا سكيرين لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين كما قالوا فى سرحان سراحين . وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها سبق ومدة مفعول سبق ومد سكران معطوف على مدة وما معطوف على سكران وكذلك خبر المبتدأ ، وهم الشارح فجعل سبق فى موضع الحال من أفعال لأنه جعله قيداً للجمع . ثم قال :

وَأَلْفٌ التَّائِبُ حَيْثُ مُبْدَأُ      وَتَأْوُهُ مُتَقَصِّلِينَ مُبْدَأُ  
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرُ اللَّسَبِ      وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ  
وَمَكْنَزُ زِيَادَتَا قَسَمَلَا      مِنْ نَعْدِ ارْتِعَ كَرَعَمَرَانِ  
وَقَدَرِ انْفِصَالِ مَا دَلَّ عَلَى      تَنْشِئَةِ الْوَحْمِ نَصْحَبِجِ حَلَا

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيعيل وتقدم أيضاً أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما توصل به إلى بناء الجمع من الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الأبيات الأربعة فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتمراً في صدورهما وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة في حكم البنية الأولى الأول ألف التائب الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حميراء فيكون المعتبر في صيغة التصغير حمير وهو المنبه عليه بقوله: (وألف التائب حيث مدا) الثاني تاء التائب نحو دحرجة فتقول في تصغيره دحيرة فالمتغير في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيغر وهو المنبه عليه بقوله: وتأوه. الثالث ياء النسب نحو بصرى فتقول في تصغيره بصيرة بصيرة فالياء غير معند بها أيضاً وهو المنبه عليه بقوله كذا المزيد آخراً للنسب. الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله وعجز المضاف. الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو يعلبك فتقول في تصغيره يعلبك وهو المنبه عليه بقوله والمركب. السادس الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعفران فصار المصغر إنما هو زعفر والألف والنون غير معند بهما، واحترر بقوله: من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما. السابع علامة التثنية نحو زيدان فتقول في تصغيره زيدان. الثامن علامة جمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول فيه زيدون وهو المنبه عليهما بقوله: (وقدر انفصال) البيت وقد فهم من هذه الأبيات أن قوله وما به لمتهمي الجمع البيت مفيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فإنه لا يحذف منها شيء. وألف التائب مبتدأ وتأوه معطوف عليه وعدا في موضع الجبر والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء ومتفصلين مفعول ثان بعداً وحيث متعلق بعداً والمزيد مبتدأ وخبره كذا وآخره ظرف مكن متعلق بالمزيد لأنه اسم مفعول وللنسب متعلق بالمزيد أيضاً وعجز المضاف معطوف على المبتدأ ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه. وزيدان فعلان مستداً وحرة كذا وما نسيه ومن بعد متعلق بزيادة وانفصال مفعول بقدر وهو مصدر مضاف إلى

الماعل وما موصولة وصلتها دل وعلى تثنية متعلق بدل وجمع مفعول مقدم بجلا وأو عطف جلا ومعموله على دل ومعموله فهو من عطف الجمل . ثم قال :

وَالِئِ التَّائِيْثِ ذُو الْفَصْرِ مَنَى زَادَ عَلَى ارْتَعَةِ لَرٍ يَتَسَنَّأُ

يعنى أن ألف التائيث إذا كانت خامسة فصاعداً حذفت لأنها لما لم يستقل السطر بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل ومعييل وذلك نحو قرقرى وقريقرى وحبركى وحبرك فإن كان ثالث ما فيه ألف التائيث الخامسة ألفاً ، فقد أشار إليه بقوله :

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَبِرَ بَيْنَ الْحُسَيْنِيِّ قَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ

حبارى إذا صغر جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التائيث فتقول حبيرى وحذف ألف التائيث فتقول حبير بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها ، وفهم منه أن ما سوى نحو حبارى مما ألفه خامسة للتائيث يجب حذف ألفه . وعند متعلق بخبر وكذلك بين ، والظاهر في عند هاهنا أنها بمعنى فى . ثم قال :

وَرُدُّ لِأَصْلِ تَائِيْثًا قَلْبٌ قَبِيْمَةٌ صَبْرٌ قَوْمَةٌ تُعَبِّ

يعنى أن تاتي الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلباً عن غيره فشمل ستة أنواع . الأول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قومة . الثاني ما أصله واو فانقلبت ألفاً نحو باب فتقول فيه بويب . الثالث ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو مورق فتقول فيه ميقق . الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب للمسمن من الإبل فتقول فيه نيب . الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذويب . السادس ما أصله حرف من حروف العلة نحو قيراط ودينار فتقول فيهما قريوط ودينير لأن أصلهما قيراط ودينار وإنما رجع ذلك كله إلى أصله لزوال موجب القلب . وثانياً مفعول باردد ولأصل متعلق باردد وليناً نعت لثانياً وفهم من تخصيصه الثانى أن الثالث إذا كان منقلباً عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو قائم فإن الهمزة بدل من الواو فتقول قويم . وقلب فى موضع النعت لثانياً وقيمة مفعول أول بصير وقومة مفعول ثان وقد ورد بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله وإليه أشار بقوله : (وشد فى حيد حيد) وجه شذوذه أن الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقومة فم

يردوه إلى أصله لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين . ثم قال :

(وَحُمٌ • لِلْجَمْعِ مَنْ قَامَ لِتَصْغِيرِ حُمٍ)

يعنى أن ما رد لأصله فى التصغير يرد أيضاً إلى أصله فى الجمع ليقال فى جمع ميزان موازين وفى باب أبواب وفى ناب أنياب وفى عيد أعياد كما قالوا عييد . وعييد فاعل يشذ وما مرفوع بحتم وللجمع ومن ذا متعلقان بحتم وما موصولة وصلتها علم والتصغير متعلق بعمم . ثم قال :

وَالْأَلْفُ لِلْبَابِ الْمَرْبُودِ يُجْمَلُ وَأَوَّكَ كَذَا مَا الْأَصْلُ بِهِ يُجْهَلُ

للألف الثانية خمسة أحوال . الأول أن تكون مبدلة من واو . الثانى أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمها فى البيت قبله . الثالث أن تكون زائدة كضارب . الرابع أن تكون مجهولة كعجاج . الخامس أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم ، وقد ذكر فى هذا البيت الزائدة ولمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتى فى باب الإبدال . والألف مبتدأ والثانى معث له والمزبد كذلك ويجمل خبر المبتدأ وواو مفعول ثانٍ ويجمل وما مبتدأ وهى موصولة والأصل مبتدأ ويجهل خبره وفيه متعلق يجهل والجملة صلة ما . ثم قال :

وَكَمَلِ الْمَقْصُودِ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ الشَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

يعنى أن المقصود إذا صغر رد ما حذف منه والمراد بالمقصود هنا ما حذف منه حرف ، لا المقصود القياسى وهو ما آخره ياء يقدر فيها الصمة والكسرة فشمل لوله المقصود ما حذف منه فاء كعمدة أو عت كشة أو لامة كسنة وقد شمل ما ليس فيه تاء كبد وما فيه التاء كسنة وشمل أيضاً ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار بمعنى هائر فيص جعل الإعراب فى الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد إليها المحذوف إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة مرد الغاء وثوية برد العين وسبهة ويديدة برد اللام وتقول فى هار هوير للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله ما لم يحو غير التاء ثالثاً أى ما لم يحو ثالثاً غير التاء فإن حوى ثالثاً غير التاء لم يرد إليه المحذوف ثم مثل ذلك بما ويحتمل ما الأسمية والحرفية وحكمهما فى ذلك واحد وذلك أنه إذا سمي بها ثم صغرت تصير كالمقصود الذى على الحرفين فلا بد من

تكميلها ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول موى وفي تمثيله بذلك نظر فإن ما سعى به من الموضوع على حرفين ثابته حرف لين يجب تكميله قبل التصغير ، ولم يثبه على ذلك أحد من الشراح فانظره . وقوله المنقوص مفعول بكمل وما ظرفية مصدرية وثانثا مفعول يبحو ، وغير الناء منصوب على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير ما لم يحو ثانثا غير الناء . ثم قال :

وَمِنْ بَسْرِغِيمٍ يُصَغَّرُ اسْتَنْفَى بِالْأَصْلِ كَالْمُعْطِفِ يَغِيَسُ الْمُعْطَفَا

الترغيم في التصغير حذف الراءد من المصغر فإن كان ثلاثي الأصول صغر على فعليل نحو حميد في أحمد وعمدان ومحمود وحماذ وعطيف في المعطف . والمعطف بكسر الميم هو الكساء وإن كان رباعياً صغر على فعليل نحو شمال وعصفور فتقول شمبل وعصيفر . ومن مبتدأ وهي موصولة وصلتها يصغر ويترغيم متعلق بيصغر واكتفى خبر المبتدأ وبالأصل متعلق باكتفى . ثم قال :

وَأَحْنِمَ بِنَا الثَّانِيثَ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤْنَتِ عَارِ ثَلَاثِي تَمِينِ

يعنى أن لاسم الثلاثي المؤنث العارى من تاء الثانیث يحتم بالناء في التصغير نحو من وسينة وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع الأول ما هو ثلاثي في الحال نحو كيف الثاني ما هو ثلاثي في الأصل نحو يد فتقول فيه يذية الثالث ما كان نحو سماء فإنك تقول فيه سمبة ليجتمع ثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء والثالثة المبدلة منها الهمزة لحذفت إحدى الياءات على القياس المقدر في هذا الباب فبقى منه ثلاثة أحرف فلحققت ناء كما تلحق الثلاثي الرابع ما كانت فيه الزيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترغيم نحو شمال فتقول فيه شميلة . وما مفعول بأختم وهي موصولة وصلتها صغرت والصمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرته ومن مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من هذا الصابط نوعين لا تلحقهما الناء أشار إلى الأول منهما بقوله :

مَا لَمْ يَكُنْ نَائِثًا يَرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَيَقَرُّ وَخَسْبٍ

يعنى أن الناء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف الناء نحو شجر ويقر فتقول فيهما شجير ويقر إذ لو قلت شجيرة ويقرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة

ولا تلحق أيضاً عشرًا ولا ثلاثًا وما بينهما من أسماء العدد فتقول في تصغيره عشرين وعشرين ولا تلحقها التاء ثلاثا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وشذ ترك دون لبس) يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهو ذود وشول وناب للمسن من الإبل وحرب وفرس وقوس ودرع الحديد وعرس ونعل ونصف وقد شذ أيضاً إلحاق التاء فيما زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله: (وتندر • لحاقنا فيما ثلاثيًا كثير) يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد على الثلاثة كقولهم في قدام قديمة وفي وراء ورية وفي أمام أميمة . وما طرفية مصدرية وفي يكن ضمير حائد على المؤنث العاري ويرى في موضع خبر يكن وإذا لبس مفعول ثان يرى وبالتاء متعلق بيري وترك فاعل بشذ ودون متعلق بشذ ولحاق تاء فاعل بندر وما موصولة وصلتها كثر بفتح التاء وثلاثيا مفعول بكثرة ، ومعنى كثر عليه : غلبه في الكثرة . ثم قال :

وَصَغَّرُوا شُدُودًا الَّذِي      وَنَا مَعَ الْمُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتَى

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا ذا والذي وطرعهما لشبهها بالأسماء المتمكة في كونها توصف ويوصف بها فاستيح للثلاث تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن مترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقبل في الذي والتي اللذان والثلاثي وفي ذا وتا ذها وتيا وقد اعترض المرادى هذا البيت ولا بد من إيراد اعترضه نصحته قال : اهلهم أن قول الناطم : وصغروا شذوذًا معترض من ثلاثة أوجه : أولها أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن . وثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومها لأنهم لم يصغروا جميع الفروع . وثالثها أن قوله منها تَا وَتَى يوهم أن تى تصغر كما تصعرتا ، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تَا . والرأى في صغروا حائد على العرب والذي والتي مفعول بصغروا وشذوذًا مصدر في موضع الحال من اتواو وذا معطوف على التي ومع متعلق بصغروا .

### التنسيب

هذا الباب يسمى باب التنسيب ، وباب الإضافة ، وقد سماه سيبويه بالتنسيبين . قوله :



يَاءُ كَيْبَا الْكُرْسَى رَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

يعنى أنه إذا أريد أن ينسب اسم إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد فى آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وفهم منه ثلاث تغييرات : زيادة الياء وكسر ما قبلها وانتقال الإعراب إلى الياء . ومهم ذلك من تشبيهها بياء الكرسي فإنها حرف الإعراب وفهم منه أن ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيهه ياء النسب بها . وياء مفعول بزادوا والواو فى زادوا عائد على العرب وكيا فى موضع الصفة لياء وكل مبتدأ وما موصولة وتليه صلتها والصمير العائد على الموصول الهاء فى تليه وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره وجب جملة من مبتدأ وخبر فى موضع خبر كل وهاء كسره عائد على الحرف الذى تليه الياء . ثم اعلم أن هذه التغييرات الثلاث التى ذكرها فى هذا البيت مطردة فى جميع الأسماء المنسوبة . وقد يضاف إليها فى بعض الأسماء تغييرات أخر أشار إلى الأول منها بقوله :

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْتِيهِ أَوْ نَدَتْهُ لَا تُشَبِّهَنَا

يعنى أن أخر المنسوب إذا كان ياء مشددة أو تاء تأتيت أو ألف تأتيت مقصورة حذف جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب ، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع : ما كانت فيه الياء للنسب كبصرى فتقول فى النسب إليه بصري ، وما كانت فيه الياء لغیر النسب نحو كرسي فتقول فى النسب إليه كرسي ، وما كان أصلها واواً نحو مرمى أصله مرموى فقلت الواو ياء وأدخمت فى الياء فتقول فى النسب إليه مرمى وفى هذا الأخير وجه أخر ينبه عليه بعد وإنما حذف الياء فى جميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياءت وكذلك أيضاً تحذف تاء التانيث فتقول فى النسب إلى فاطمة فاطمى وإنما حذف التاء لئلا يجمع بين علامتى تانيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً نحو مكية وأما ألف التانيث المقصورة فإن كانت خاصة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو قرقري فى قرقري وحيتى فى حيتى . وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله :

وَأَنْ تَكُنْ تَرْتَعُ ذَا شَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَادٌّ وَحَذَفُهَا حَسَنَ

يعنى أن ألف التانيث المقصورة إذا كانت رابعة فى اسم ساكن الثانى جاز فيها الحذف والقلب واواً نحو حبلى فتقول فيه حبلى وحبلوى وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو

رابعة في اسم ثانيه متحرك وجب حذفها لدحولها في الضابط الأول ولم يتعرض للراجع من الوجهين قبل والحذف أحسن . ومثله مفعول بالحذف والهاء فيه عائدة على ياء السب ومما متعلق بالحذف وما موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى الياء وصلتها حواء و لعائد على الموصول هو الضمير المستتر الفاعل بحواء والهاء في حواء عائدة على الياء ويحوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر في حواء عائد على الاسم الحادى الياء ، ومن على الوجه الأول للتبعيض وعلى الثانى لبيان الحسن . وتاء تأنيث أو مدته معمول بتثبتا . ثم قال :

(لِشِبْهِهَا الْمَلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا \* لَهَا)

يعنى أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفرى أو متقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قلبها واواً وحذفها فتقول ذفرى وذفروى ومرمى ومرموى إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف ، وإلى ذلك أشار بقوله : (وللأصلى قلبٌ يُسمى) فمرموى أحسن من مرمى ومعنى يعنى يختار وفهم من تخصيصه الألف الأصلية باختيار القلب أن ألف الإلحاق بالمعكس فيكون كآلف التأنيث في اختيار الحذف والمصوح عنه في غير هذا الكتاب أن القلب في ألف الإلحاق أجود فينبى أن يحمل كلامه هنا على أن القلب في الأصلية أكثر من القلب في التى للإلحاق وإن كان القلب فيهما جميعاً أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية . والملحق نعت لشبها والأصلى معطوف على الملحق وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها لها والخبر في المجرور قبلها . ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال :

(وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَيْضاً إِزِلْ)

يعنى أن الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب وشمل الألف الأصلية نحو مصطفى وألف التأنيث نحو حبارى وألف التكسير وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل والسادسة نحو مستدهى وخليطى وقبعثرى فتقول مصطفى وحبارى ومستدهى وخليطى بالحذف في جميع ذلك . ثم انتقل إلى المنقوص وبدأ بالخامسة فقال :

(كَذَلِكَ بِالْمَنْقُوصِ خَامِساً هُزِلْ)

يعنى أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول فى معتدى معتدى وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة واجب أيضاً لأنه من باب أخرى لأن موجب الحذف إنما هو الشقل وهى سادسة أثقل منها خامسة . والألف مفعول بأزل والجائز نعت للألف وأربع مفعول بالجائز ويا المنقوص مبتدأ خبره عزل أى حذف وخامساً حال من الصمير المستتر فى عزل . ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال : (والحذف فى الياء رابعاً أحق من \* قلب) يعنى أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها وأواً وحذفها أحسن فى نحو قاض ومعط فتقول قاضى وقاضى ومعطى ومعطى ومن قلبها وأو قول الشاعر :

٢٠٤ . فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عبد الحسارى ولا نفد

هو منسوب إلى حانية ، وهو الموضع الذى يباع فيه الخمر . ثم انتقل إلى ما ثالثه ياء أو ألف فقال : (وحتم قلب ثالث يعنى) فشمل قوله ثالث الياء والألف وهما مستويان فى وجوب قلبهما وأواً نحو عى وعموى وفنى وفنوى وإنما قلبت الألف فى فنى وأواً وأصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياءات . والحذف مبتدأ ورابعاً حال من الياء وأحق خبر المبتدأ وفى الياء متعلق بأحق وحتم خبر مقدم لقلب ثالث . ويعنى أى يعرض وهو لى موضع الصفة لثالث . ثم قال :

(وأول ذى القلب شفاخاً)

يعنى أن ياء المنقوص إذا قلبت وأواً فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل ، والتحقين أن الفتح سابق للقلب لأن نحو شج إذا قصد فيه النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما فى نحو نمر فيحب حينئذ قلب الواو والياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير كفتى فتفتب الألف بعد أوأ كما قلبت فى فتى وكذلك أيضاً نحو قاضى لأن نظيره تغلب تغلب فتفتح أيضاً فساد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب . وإذا القلب مفعول بأول أى صاحب القلب وانفتاحاً مفعول ثان بأول . ثم قال :

(وقل \* وتعمل عتتها الفتح وفعل)

(٢٠٤) البيت من الطويل ، وهو لتسيم بن مقل فى ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، وأساس البلاغة ص ٣١٩ (هين) ، ودى الرمة فى ملحق ديوانه ص ١٨٦٢ ، ولسان العرب ٢/٢٩٨ (هون) ، ولمصدره فى شرح المصطلح ٥/١٥١ ، والمصنوب ١/١٣٤ ، ٢/٢٣٦ ، وللمعز فى المقاصد النحوية ١/٥٣٨ ، وبلاسية فى شرح الأشعرى ٣/٧٢٨ ، وشرح التصريح ٢/٣٢٩ ، والكتاب ٣/٣٤١ ، ولسان العرب (جاء) وابث عنه موله «الحاتى» وسبته إلى «الحاتى» على غير قياس ، والقياس : حاتى

يعنى أن الاسم الثلاثى المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كمر أو مكسوراً كزبل أو مضمومها كدثل فتقول نمرى وإبلى ودلى كراهة اجتماع الكسرة مع الباء .  
وفعل مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره افتح وفعل معطوف على فعل بحذف العطف  
وافتح خبر فعل إذا جعل مبتدأ وعينهما مفعول بفتح ومنهما<sup>(١)</sup> متعلق بفتح وفعل الآخر  
مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أى مثلهما فى وجوب فتح العين . ثم قال :

وَقِيلَ فِي الْمَرْمَى مَرْمَىٌ      وَاجْتَبِرْ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمَىٌ

قد تقدم دخول هذه المسألة تحت هموم قوله . ومثله مما حواه لكن فيما إحدى بابه  
أصلية كمرى لغتان : الحذف وهو الكثير ، والقلب وذلك مفهوم من البيت وكان حقه أن يأتى  
بهذا البيت عقب قوله : ومثله مما حواه حذف كما فعل من الكافية لكن الأبيات التى ذكرت  
هنا مرتبط بعضها ببعض فلم يمكن إدخالها فى أثنائها فتعين تأخيرها عنها . ومرمى مرفوع  
بقيل وفى المرمى متعلق بقيل ومرمى مرفوع باختيار . ثم اعلم أن ما آخره باء مشددة إن تقدمها  
ثلاثة أحرف فصاعداً فالوجه الحذف وقد تقدم وإن تقدمها حرفان فسيأتى ، وإن تقدمها حرف  
واحد فقد أشار إليه بقوله :

وَنَحْوُ حَى فَتَحْ ثَابِتٌ يَجِبُ      وَزِدَّةٌ أَوْ أَوْ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

يعنى أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يحذف منه شيء بل يفتح ثانياً وهو  
الياء الساكنة المدخمة فى الأخيرة فإن كان أصله أَوْ أَوْ رددتها فقلت فى طوى لأن من  
طويت وإنما قلبت الياء الأخيرة أَوْ أَوْ وهى منقلة عن ياء كما قلبت فى فتى وقد تقدم وفهم منه  
أن الياء الأولى إذا كانت ياء بالأصالة بقيت على حالها فتقول فى حى حوى وإعراب البيت  
والصح . ثم قال :

وَعَلِمَ ثَلَاثَةَ أَحَدٍ لِلنَّسَبِ      وَمِثْلُ دَا فِي خَمْسٍ تَصَحِّحُ وَجِبُ

يعنى أنك إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع على حدة حذف العلامة ونسبت إلى واحد  
فتقول فى النسب إلى زيدين وزيدى وزيدى وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما

(١) كلمة «منهما» ليست موجودة فى متن الألفية ، والموجود «جهما» .

سمى به من المثنى والمجموع وتبعه المرادى، وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمل عليه ما ذكرت ويفهم منه أن حكم ما سمي به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع. وعدم مفعول باحذف وللنسب متعلق باحذف ومثل ذا مبتدأ وخبره وجب وفي جمع متعلق بوجوب. ثم قال: (وثالث من نحو طيب حلف) يعني أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة كقولك في طيب طيبى كراهية اجتماع الياءات والكسرة، وفهم من المثال أن الياء إذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هبىخ وكان القياس على هذا في النسب إلى طيبى لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله: (وشد طائى مقولاً بالالف) ووجه الشذوذ أن أصله على مقتضى القياس طيبى يسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفاً والياء إنما تقلب ألفاً قياساً إذا كانت متحركة. وثالث مبتدأ وسرغ الابتداء به أنه صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بحذف وطائى فاعل بشد ومقولاً حال من طائى وبالألف متعلق بمقول. ثم قال:

وَقَسَمْنِي فِي نَسَبِيَةِ الثَّرِيمِ      وَقَسَمْنِي فِي نَسَبِيَةِ حُثَيْمِ

يعنى أن ما كان على وزن فعيلة نحو حنيفة تحذف منه تاء التانيث ولا نجمع مع ياء النسب وتحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها فإن كان على وزن فعيلة يضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضاً منه الياء والتاء وتبقى الفتحة التي قبل الياء فتقول في حنيفة حنفي وفي جهينة جهني. وفعلنى مبتدأ وخبره التزم وفي فعيلة متعلق بالتزم وإعراب عجز البيت كصدره وفعيلة وفعيلة غير مصرفين للتانيث والعلمية. ثم قال:

وَالْحَقُّوا مُعْمَلًا عَرَبِيًّا      مِنَ الْمُشَائِلِ بِمَا أَتَى أُولِيَا

يعنى أنهم ألحقوا بفعيلة وفعيلة في الحذف ما كان على فعيل أو فعيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عدى وقصى فتقول فيهما عدوى وقصوى وألحقوا يعنى العرب ومعل مفعول بالحقوا وعربا في موضع المبتدأ ومن المثالين متعلق بمعل وبما متعلق بالحقوا وبما موصولة وصلتها أوليا والثنا مفعول ثان لأوليا والمفعول الأول ضمير مستتر في أوليا، وهو المائد على ما وما ذكر في فعيلة وفعيلة من حذف ياءيهما إنما ذلك ما لم يكونا معتلين العبي أو مضعفيهما وإلى ذلك أشار بقوله:

وَتَمُّوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْحَلِيلَةِ

يعنى أن ما كان معتل العين أو مضعفاً من الوزنين يتم أى لا يحذف يالهما لثقل التضعيف والإعلال ومثل بفعيلة بفتح الفاء ولم يمثل بفعيلة بضمها وهما سواء فى وجوب التسميم ، وإنما استغنى بفعيلة عن فعيلة لأن العلة موجودة فيهما وفهم من البيتين أن ما كان على فعيل صحيح اللام مجرداً من الناء يتم على الأصل نحو عَقِيل وعُقِيل فتقول فيهما عَقِيلِي وعُقِيلِي وإعراب البيت واضح . ثم قال :

وَهَمَزُ دِي مُسَدِّ بِأَلٍ فِي السَّبِّ مَا كَانَ فِي تَنْبِيَةِ لَهُ اتَّسَبَّ

يعنى أن حكم الممدود فى السب كحكمه فى التثنية فتقول فى نحو حمراء حمراوى كما تقول حمراوان وتقول فى علباء وكساء وحياء علباوى وكساوى وحياوى وعلباوى وكسلى وحبائى كما تقول فى التثنية وقد تقدم ذكر ذلك كله . وهمز مبتدأ وينال يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو فى موضع الخبر وما مفعول ثان بيال إن ضم ياءه وفى ينال ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الأول ، وإن كان ينال بفتح الياء فما مفعول وهى موصولة وصلتها كان وانسب فى موضع خبر كان وفى ثنية متعلق بانسب .

ثم انتقل إلى النسب للمركب ، وهو ثلاثة أقسام : مركب تركيب إسناد ، وتركيب مزج ، وتركيب إصافه وقد أشار إلى الأول والثانى فقال : (وانسب لصدر جملة وصدر ما • وكب مزجاً) يعنى بالجملة الجملة المسمى بها وهو تركيب الإسناد فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط فمثال الجملة يرق نحره فتقول فى النسب إليه بركى ومثل المزجى بعلبك فتقول فى النسب إليه بعلى ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافى وهو على قسمين قسم ينسب إلى مجزئه ، وقسم ينسب إلى صدره ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَكِلَانِ تَمَّامًا

إِصَافَةُ مَبْدُوءَةٍ بِأَبٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَةٍ التَّضْعِيفُ بِالثَّانِي وَحَبِّ

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز : أولها أن يكون مبدوءاً بابتن نحو ابن الزبير فتقول فى السب إليه زبيرى . وثانيها أن يكون مبدوءاً بأب وهو الكنية نحو أبو بكر فتقول فيه بكرى .

وثالثها أن يكون الأول يعرف بالثاني نحو غلام زيد فتقول فيه زیدی کذا قال الشارح وفيه نظر . الرابع أن يخاف اللبس وسيأتي . ثم أشار إلى الثاني وهو ما ينسب إلى صدره فقال : ( فيما سوى هذا النسب للأول ) يعني أن المضاف إن لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره نحو امرئ القيس فتقول فيه امرئ فان خيف لبس نسب إلى العجز وإليه أشار بقوله :

( مَا لَمْ يَخَفْ نَسِبَ كَعَبْدِ الْأَسْهَلِ )

يعني إذا خيف اللبس نسب إلى الثاني نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأسهل فتقول شمسى ومنافى وأسهلى لأنك لو نسبت للصدر فقلت عبدي لالبتس فلم يدرك هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأسهل . وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثاني . ولصدر متعلق بالنسب وصدر ما معطوف وما موصولة وصلتها ركب ومزج مصدر على حذف مضاف والتقدير ركب تركيب مزج . ولثان معطوف على لصدر وإضافة مفعول بشم وتتم في موضع الصفة لثان ومبدوءة نعت لإضافة وبابن متعلق بمبدوءة وما معطوف على ثان وهي موصولة والتعريف مبتدأ وخبره وجب وله متعلق بوجوب والجملة صلة ما وفي متعلق بانسين وما موصولة وصلتها سوى وهذا إشارة لما ذكر ، ولو قال فيما سوى هذى إشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن وما مصدرية ظرفية أى مدة عدم خوف اللبس . ثم إن الثلاثي المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فإن حذفته من اللام فهو إما جائز الجبر وإما واجبه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَأَجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُفِيفٌ جَوَازُكَ إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ الْبَلْ

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي الثَّنِيَةِ

يعني أن الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد الثنية وجمعي التصحيح جاز جبره وإشأؤه على حاله فتقول في يد وعد دم يدي ويدي وعدى وعدوى ودمى ودموى لأنك تقول في تثنيتهما يداً وعدان ودمان وهي نحوثة ثبوى وثبوى لأنك تقول في جمعها ثبات بغير رد . ثم أشار إلى الثاني بقوله : ( وحق مجبور بهلى ثوبية ) يعني أن ما جبر في الثنية وجمعي التصحيح جبر في النسب وجوباً نحو أب وأخ وعصة وستة فتقول فيها أبوى وأخوى وعضوى وسنوى على الخلاف في لامها لأنك تقول في اثنتي عشرة أبوان وأخوان وفي الجمع عضيات وسنات أو سنهات . ويرد متعلق باجبر ورد مصدر مضاف إلى

المفعول وما مفعول برد وهي موصولة وصلتها حذف ومنه متعلق بحذف وجواز مصدر والمظاهر أنه نعت لمصدر محذوف وعلى حذف مضاف والتقدير واجبر جبراً جواز وإن شرط ورده اسم يك وألف في موضع خبرها وفي جمعي متعلق بألف وحق مجبور إلخ جملة اسمية مستأنفة ثم قال :

### (وَبَاخُ أَحْتَا وَيَابُنْ بَتَا • الْحَقِ)

يعنى أن أحْتَا إذا نسبت إليها قلت أخوى كما تقول في السب إلى أخ وإذا نسبت إلى بنت قلت بنوى كما تقول في النسب إلى ابن أما إلحاقه أحْتَا بآخ فلا إشكال فيه وأما إلحاقه بَتَا بابن ففيه نظر لأن النسب إلى ابن يجوز بابنى وبنوى فمن أين يعلم أن بَتَا يفل في النسب إليها بنوى فقط والعذر له في ذلك أنه إنما أحال على من قال في ابن بنوى ولا يصح حمله على من قال ابنى لعدم همزة الوصل في بنت هذا الذي ذكرته في النسب إلى أخت وبنت هو مذهب الجمهور وخالف يونس في ذلك وعليه نيه بقوله :

### (يُونُسُ يَمِي حَذَفَ الْهَاءَ)

يعنى أن يونس يقول في النسب إلى أخت أحْتَى وإلى بنت بَتَى . وبآخ متعلق بالحق وأحْتَا مفعول بالحق وبَتَا معطوف على أحْتَا وعصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جازز خلافاً للفساسي . ويونس مبتدأ وصرفه ضرورة وأبى في موضع الخبر وحذف الهاء مفعول بأبى . ثم قال :

### وَصَاعِفُ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي ثَابِتٌ دَوْلِيْنٌ كَلَا وَلَايِي

يعنى أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فنقول في لو وكى ولا مسمى بها لوى وكوى ولايى وفي ذلك نظر لأن ما سمي به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون نسب وتقدم مثل ذلك عند ذكر ما في التصغير . والثاني مفعول بصاعف ومن ثنائى في موضع الحال من الثاني وثانيه مبتدأ وذو لين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره في موضع نعت لثنائى . ثم انتقل إلى المحذوف الهاء فقال :



وَبِئْسَ كَتِيبَةً مَا آتَاكُمْ فَلَمَّا هَلَكَ مِنْكُمْ لَمِطَةٌ مِنْكُمْ فَأَنْزَلَ بِهَا الَّذِينَ تُكْفِرُونَ

يعنى أن ما حذف من الفاء وكانت لامه ياء كشية قودية يجب جبره يعنى رد ما حذف منه وهو الواو ويفتح عينه فتقول وشوى وودوى وفى قوله وفتح عينه التزم موافقة لمذهب سيبويه والأخفش يتركها ساكنة فتقول وشى وفهم من أن المحذوف الفاء إذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة وعدى وفهم أيضاً أن المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكونه عنه نحو مذ مسمى بها فإن أصلها منذ . وإن يكن شرط وما اسم يكن وهى موصولة وصلتها عدم والفاء مفعول بعدم وكشية خبر يكن والفاء جواب الشرط وجبره مبتدأ وفتح عينه معطوف عليه ولتزم فى موضع الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ما ذكر . ثم قال :

وَالْوَاحِدَ إِذَا كُنَّ نَائِبًا لِلْجَمْعِ إِنَّ لَمْ يَشَابِهْ وَأَجْبَدُ بِأَوْضَحِ

يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع باق على جمعيته ولم يشابه فى الوضع المفرد جىء بواحدة ونسب إليه كقولك فى النسب إلى فرائض فرضى وفهم من قوله : إن لم يشابه واحداً بالوضع أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين : أحدهما ما أهمل واحده كعباديد والآخر ما سمي به كأنصار فتقول فيهما عباديد وأنصارى . والواحد مفعول باذكر ونسباً حال من الضمير المستتر فى اذكر وللجمع متعلق بنائباً وإن شرط وحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه . ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون بأوزان نبيه عليها بقوله :

وَمَعَ لَاعِلٍ وَقَمَّالٍ فَعِلٌ بِى نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَاءِ فَعِلٌ

لذكر ثلاثة أوزان : الأول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامر ولابن وكاس أى صاحب تمر وصاحب لبن وصاحب كسوة الثانى : فعال فى الحرف غالباً نحو حنّاد وقزاز وفعل بمعنى صاحب كذا نحو طعم وليس بمعنى ذى طعام وذى لباس . ومع متعلق بأغنى وفعل مبتدأ وخبره أغنى . ثم قال :

وَعَبِيرٌ مَا اسْتَفْضَاهُ مُقَرَّرٌ عَلَى الَّذِي يُقَالُ بِهِ أَفْتَصَرُ

يعنى أن ما حاله ما قدمته من الأحكام والضوابط يقتصر على ما قل من أى يحفظ ولا

يقاس عليه وهو كثير ومنه قولهم في النسب إلى البصرة بصري بكسر الباء وإلى الدهر دهري بضم الدال وإلى مرو مروزي بزيادة الزاي . وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها أسدته والضمير العائد على الموصول الهاء في أسلفته ومقرراً حال من الهاء واقتصر خبر غير وعلى الذي متعلق باقتصر وينقل منه صلة الذي والضمير العائد على الذي الهاء في منه .

## الوقف

الوقف قطع النطق عند آخر الحركة فإن كان الموقوف عليه متوناً ففيه ثلاث لغات : حذف التنوين مطلقاً وتسكين ما قبله نحو قام زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد وإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً نحو قام زيد و رأيت زيدا ومررت بيزيدي وحذفه بعد ضمه أو كسره وإبداله ألفاً بعد فتحه وهذه اللغة الفصحى ولذلك اقتصر الناطم عليها فقال :

تَوَيْتُ الرَّاغِبَ أَجْمَلَ الْفَسَا      وَكُفَّ وَتَلَوُ غَيْرِ فَتَحٍ أَحَدُ

يعنى أن التنوين إذا كان إثر فتحة جعلته أى التنوين ألفاً وإذا كان إثر غير فتحة حذفته وشمل غير فتح الضم والكسر والمراد بالفتح فتح الإعراب . وتوَيْتُ مفعول أول باجمل ووفقاً مصدر فى موضع نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجمل أو مفعول له وإثر ظرف متعلق باحذف وألف احذف بدل من نون التوكيد الخفيفة . ثم قال :

وَاحْذَرِ تَوَيْتَ سِوَى اضْطِرَارٍ      صِلَةَ غَيْرِ الصَّنَجِ فِى الْإِضْمَارِ

يعنى أن هاء الضمير فى الوقف إذا كان صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو رأيت ومررت به فتقف عليهما بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهى ضمير المؤنث نحو رأيتها والمراد هنا بالفتح فتح البناء وفهم من قوله فى سوى اضطرار أن الوقف أتى على الواو والياء فى الاضطرار ولوقف متعلق باحذف واللام للتعليل وهى سوى متعلق باحذف وصلة مفعول باحذف وفى الإضمار متعلق بصلة ثم قال :

وَإِذَا مَوْتًا نُصِبَ      فَالْمَا فِى الْوَقْفِ نُونُهَا قَلْبُ

يعنى أن إذن التى هى من التواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفاً لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول إذا وفهم من قوله وأشبعت أن الوقف عليها بالآلف على خلاف الأصل وإنما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الأصل . وإذن فاعل بأشبعت ومنوناً مفعول بأشبعت ونصب فى موضع الصفة لمنوناً ونونها مبتدأ وقلب خبره وألفاً حال من الضمير فى قلب . ثم قال :

وحذفُ يا المنقوصِ ذى التسوينِ ما لم ينصبْ أولى من ثبوتِ فاعلمَا

يعنى أن حذف الياء من المنقوص إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فاعلم المرفوع نحو هذا قاض والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيهما وفهم من قوله ما لم ينصب أن الياء لا تحذف من المنصوب وفهم مما تقدم فى قوله ( تنويناً إثر فتح اجعل ألفاً ) أن المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفاً نحو رأيت قاضياً وفهم من قوله أولى أن جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو هذا قاضى ومررت بقاضى ، هذا حكم المنقوص المنون ، وأما غير المنون فقد أشار له بقوله :

(وَحُسِرُ ذى التسوينِ بالمَكْثِ)

يعنى أن المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فإثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى ويعنى بغير ذى التنوين المقرون بأل ، وما ذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك فى المرفوع والمجرور كما مثل ، وأما المنصوب فليس فى الوقف إلا إثبات الياء وإن كان المنقوص محذوف العين فليس فيه إلا وجه واحد وأشار إليه بقوله :

(وَفِي \* نَحْوِ مِرْزُومٍ رَدَّ أَلِفَا التَّنْوِينِ)

يعنى أن نحو مر اسم فاعل من أرى إذا وقف عليه لزم رد الياء فتقول هذا مرى ومررت بمرى وإنما لزم فيه رد الياء لكثرة ما حذف منه فإِنْ أصله مرئى على وزن مفعِل فنقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء ما فعل بياء قاضى ونحوه من حذف حركته وحذبه لانتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء فلو سكناها فى الوقف لكان ذلك إجحافاً به . وقوله وحذف يا المنقوص مبتدأ وذى التنوين نعت للمنقوص وما ظرفية مصدرية وأولى خبر المبتدأ ومن ثبوت متعلق بأولى وفاعلما تميم لصحة الاستغناء عنه وغير

ذى التثوين مبتدأ وحبره بالعكس ولزوم مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ردة، ورده مصدر أيضاً وهو مضاف للمفعول واقتضى غير المبتدأ وفي نحو متعلق باقتضى. ثم اعلم أن الموقوف عليه إذا كان متحركاً فلما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها فإن كان تاء تأنيث وقف عليه بالسكون خاصة وهو الأصل وإن كان غيرها جاز فيه السكون والروم والإشمام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتي ذكرها وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

وَعَمِيرُهَا التَّائِيثُ مِنْ مُحَرِّكَ سَكَنُهُ أَوْ قَفَ رَأْتُمْ التَّشْحَرُّكَ

يعنى أن غير هاء التانيث من المحرك يجوز تسكينه ورومه والأصل التسكين وأما لروم فهو إحقاق الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث وفهم من استثنائه هاء التانيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها وسيبين بعد كيف يوقف عليها. وغير مصوب بفعل مضمر يسمه سكنه وأوقف معطوف على سكنه ورأى التحرك حال من الفاعل المستتر في قف. ثم أشار إلى الثالث بقوله: (أو أئسم الضمة) الإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة حالة سكون الحرف وفهم من قوله الضمة أنه مخصوص بها ولا يجوز في الفتححة ولا في الكسرة. والضمة مفعول بأشسم وأشسم معطوف على قف. ثم أشار إلى الرابع فقال:

أَوْ قَفَ مُضْمِعًا • مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ لَمَّا • مُحَرِّكًا

يعنى أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة وأن يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جمعهم وضارب ودرهم جمعهم وضارب ودرهم بالتضعيف. وأوقف معطوف على أشسم ومضعفاً حال من الضمير المستتر في قف وما مفعول بمضعفاً وهي موصولة وصلتها ليس وهمزاً خبر ليس وأو عليلاً معطوف على همزاً وإن قفا شرط أى تبع ومحركاً مفعول بقفا. ثم أشار إلى الخامس فقال:

وَحَرَكَاتُ أَفْـلَا لَسَاكِنَ تَحْرِيرُكَ أَنْ يُحْظَلَا

يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله وذكر له هذا في البيت شرطين أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله لساكناً واحترز من المتحرك فلا ينقل إليه، والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الألف لتعذر حركته نحو دار والواو والياء للنقل

الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور والمضعف نحو الجد لأن نقله يستلزم فكاه وهو ممتنع في غير الضرورة وبقي عليه شرط ثالث خلافاً لما أشار إليه بقوله:

(وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصِيرَى وَكُوفٌ نَقْلًا)

يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال في رأيت الحصن رأيت الحصن لأن المفتوح إن كان متوقفاً لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المتنون، وأجاز ذلك الكوفيون، وفهم من قوله سوى المهموز أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة نحو رأيت النخبا والردا والبطا تنقل الفتحة في جميع ذلك. ثم قال: (وَالنَّقْلُ إِنْ يُمْسَمُّ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ) يعنى أن نقل الحركة للساكن إذا أدى نقلها إلى عدم النظير فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر فتقول بشر لما يؤدي إليه من بناء فعل في الأسماء وهو خاص بالأفعال فإن كان الحرف المنقول إليه همزاً جاز وإليه أشار بقوله:

(وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ بِمُتَمَنِّعٍ)

الإشارة بذلك للنقل الذي يؤدي إلى عدم النظير يعنى أن ذلك في المهموز غير ممتنع لثقل الهمزة فتقول في نحو هذا رده هذا رده ومررت بالكوفة. وحركات مفعول بانقلا وألف انقلا بدل من النون الخفيفة ولساكن متعلق بانقلا وتحريكه مبتدأ ولن يحفظا أى يمتنع خبر المبتدأ ونقل فتح مبتدأ ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصري جملة في موضع خبر المبتدأ وكوف مبتدأ ونقلا في موضع الخبر والنقل مبتدأ وخبره ممتنع وإن عدم نظير شرط محذوف الجواب وذلك إشارة للنقل وهو مبتدأ وليس خبره وفي المهموز متعلق يمتنع. ثم قال:

فِي الْوَقْفِ نَا ثَابِتِ الْأَسْمِ هَا جُمِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ رُصْلُ

يعنى أن تاء التانيث اللاحقة للأسماء تجعل في الوقف هاء واحترز بناء تانيث الاسم من تاء التانيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو قامت واحترز بقوله إن لم يكن ساكن صح وصل من نحو بنت وأخت وفهم منه أن الساكن إذا كان غير صحيح والتاء للتانيث أنه يوقف عليها بالهاء نحو قناة وحصاة ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هنديات فأحرجه بقوله:

(وَقُلْ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا • ضَمِّي)

أى قل جعل البناء هاء في الوقف في جمع المؤنث السالم كهذات وما ضاهاه كأولات ومهيات والأعراف في ذلك الوقف بالبناء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دفن البناء من المكرمات وقوله: (وغيرُ قَبْنٍ بالمعكسِ لِقَتْنِي) يعنى أن غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالمعكس من جمع المؤنث ومضاهيه فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمة وطلحة والوقف بالبناء قليل ومنه قولهم يا أهل سورة البقرة • فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت. وتاء تأنيث الاسم مبتدأ وخبره جعل وفي جعل ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول أول يجعل وهاء مفعول ثان وإن لم يكن شرط وفي يكن ضمير هو اسمها عائد على تاء وخبر يكن وصل وبساكن متعلق بوصل وصح في موضع النعت لساكن. ثم إن من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه وأكثر ما تزداد بعد الفعل المحذوف الآخر جزءاً كلم يعطه أو وفقاً كأعطه وبعد ما الاستفهامية المجبورة كقوله علام فقلت علامه وقد تزداد في غيرهما كما سيأتى، فأما لحاقها للفعل المحذوف الآخر فقد أشار إليه بقوله:

وَقِفْ بِهَا السُّكْتُ عَلَى الْمَعْلِ الْمُعْلٍ بِحَذْفِ أَحْرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ

يعنى أن هاء السكت تلتحق في الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر فشمل المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه والأمر من الممثل اللام نحو أعطه وقه إلا أن لحاقها بنحو لم يعه وقه مما بقى من الفعل فيه حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب وإلى ذلك أشار بقوله:

وَكَيْسَ حَنْظَلًا مِ سَوَى مَا كَيْ أَوْ كَيْجٍ مَجْزُومًا سَرَّاعٍ مَا رَعَوْا

يعنى أنه إنما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثالين المذكورين تقوية لهما وفهم منه أن لحاقها لما بقى من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم فنقول لم يعط وأعط لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بالهواء وفي نحو قه ولم يفه بالهواء خاصة. وبها متعلق بقف وقصرها ضرورة وعلى الفعل متعلق بقف أيضاً والمعل نعت للمعل ويحذف متعلق بالمعل وحتماً خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بحتماً وما موصولة وصلتها كَيْجٍ ومجزوياً حال من كَيْجٍ والواو في رَعَوْا عائد على العرب. ثم انتقل إلى لحاقها بعد ما الاستفهامية فقال:

وما في الاستفهام إن جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا وَأَوَّلُهَا هَاءٌ إِنْ تَقَفَ

يعنى أن ما الاستفهامية إذا جُرَتْ حذفت ألفتها في الوقف ولحققتها هاء السكت واحترز بقوله ما في الاستفهام من الموصولة والمصدرية والشرطية فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا يلحقه هاء السكت وفهم من قوله إن جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت وشمل قوله إن جرت المجبورة بحرف الجر نحو عمه ولعمه والمجبورة بالإضافة نحو اقتضاءه إلا أن المجبورة يلزمها الحذف وإلحاق الهاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَيْسَ حَسْبًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَ بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءُ مَ النَّصِ

يعنى أن المجبورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتمًا ففهم منه أن لحاقها جائز في المجبورة بحرف وفهم أيضًا أنه لازم في المجبورة بالإضافة ومثل ذلك بقوله اقتضاء م اقتضى هذا مثال المجبورة بالإضافة فاقتضاء مضاف لم فإذا وقفت عليها قلت في اقتضاء م اقتضى زيد اقتضاء م. وما مبتدأ وإن حرف شرط وحذف ألفتها جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ والظاهر أن قوله في الاستفهام متعلق بمحذوف تقديره أهنى والهاء في أولها مفعول أول بأول والهاء مفعول ثان وإن تَقَفَ شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وحتمًا خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء. وفي سِوَى متعلق بحتمًا وما موصولة وصلتها انخفض باسم متعلق بانخفاض. ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المفعول الآخر وما الاستفهامية فقال:

وَوَصَلَ دِي الْهَاءِ أَحْرَبُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْزِينُكَ بِنَاءً بِرَمَا  
وَوَصَلُهَا بِتَحْزِينِ تَحْزِينُكَ بِنَاءً أَهْمُ شَدِّ فِي الْمَدَامِ اسْتَحْبَا

يعنى أن وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء مستحسن وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة فمثال حركة البناء المدام الذي يستحسن لحاق الهاء معه حركة الواو والياء من هو وهى فيجوز هو وهى وقد قرئ بها مثال حركة البناء غير المدامة اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب وقد شد لحاقها في حل في قول الراجز:

٢٠٥. يَارُبُّ يَوْمَ لَيْ لَا أَظْلَلُ      أَرْغَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَصْحَى مِنْ عُلَّةٍ  
ووصلها مستنداً والهاء عائدة على هاء السكت وبغير متعلق بوصل وأديم في موضع الصفة  
لبناء وشذ خير المبتدأ والمدمام اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام وهو متعلق باستحسن.  
ثم قال:

وَرَبَّنَا أَضْطَى لَفْظُ الْوَصْلِ مَا      لِلْوَقْفِ تَنْكِرًا وَقَدْ شَأْنُ مُنْتَظِمَا

يعنى أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في الشر قليل وفهم ذلك من  
قوله وربما منه قوله تعالى في قراءة حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر، وقراءة قالون ومحيي  
ومعاني وفي الشعر فاش وقد صرح بذلك في قوله وفشا منتظماً ومنه قوله:

٢٠٦. أَتَوَّأ بَارَى قَفَلْتُ مَوْنَ أُنْثَمُ

وقوله:

٢٠٧. (ضَحْمٌ بِحَبِّ الْحَلْقِ الْأَضْحَمُ

وهو في الشعر كثير. ولفظ الوصل مفعول لم يسم فاعله بأعطى وما مفعول ثان وهو  
موصولة وصلتها للوقف ونشراً منصوب على إسقاط الخافض والتقدير في النثر وفشا معطوف  
على أعطى ومتظماً حال من الضمير المستتر في فشا.

(٢٠٥) البحر لأبي مرزبان في شرح التصريح ٢/٢٤٦، ولأبي الهجج في شرح شراهد المصنف ١/٤٤٨، ومجالس  
لحسب ص ٤٨٩، ولأبي ثروان في المقاصد الحوية ١/٤٥٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٥١، وجمهرة  
اللمعة ص ١٣١٨، وعزاة الألب ٢/٣٩٧، والدرر ٣/٩٧، ٦/٣٠٥، وشرح الأسموس ٢/٣٢٣، ٣/٧٦٠،  
وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٨١، وشرح المعصل ٤/٨٧، ومعنى اللبيب ١/١٥٤، وشمع الهوامع ١/٢٠٣،  
٢/٢١٠

واشاهد فيه قوله 'من عليه' حيث الحق هاء السكت بكلمة 'عل' وهي كلمة مبيبة ساء عريفها، وهذا شاذ لأنها  
بما تلحق ما كان مبيها بناءً دائماً

(٢٠٦) راجع التصريح رقم ٢٠٢.

واشاهد فيه قوله 'موند أنتم' يريد: من أنتم؟ وفيه شذوذان: الأول إلحاق الواو واليون بها في الوصل، والثاني  
تحريك النون وهي تكون ساكنة. وقال ابن الناقم فيه شذوذان أحدهما أنه حكى مقشراً غير مذكور، والثاني  
أنه أثبت العلامة في الوصل، وحقق أن لا تثبت في الوصل. (المقاصد الحوية ٤/٥٠٣)

(٢٠٧) أخرج الرزقي في ملحق ديوانه ص ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١٩، والكتاتيب ١/٢٩، ٤/١٧٠، ولسان  
العرب ١٢/٣٥٣ (ضخم)، وبلا نسبة في وصف المباني ص ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٦، ١١٦،  
٢/٥١٥، ولسان العرب ٣/٩٠ (بعد)، ٩٨ (يبد)، ١٣/٥٢٦ (فوه)، والمختص ١/١٠٢، والمختص ١/١٠  
واشاهد فيه قوله 'الأصحفاً' حيث شدد الميم في الوصل لإجراؤه مجرى الوقف، ويروى 'أصْحَفًا' مكان  
'الأصحفاً' وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه



## الإمالة

الإمالة على قسمين إمالة الألف وإمالة الفتحة إمالة الألف هي أن تحو بالألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناطم ستة أسباب: الأول انقلابها عن الياء الثاني مائلها إلى الياء الثالث كونها تدل على ما يقال فيه قلت. الرابع ياء قلها أو بعدها الحامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وقد أشار إلى الأول فقال: (الألف المبدل من ياء في طرف \* أمل) بمعنى أن الألف المبدلة من الياء في طرف تمال وشمل آخر الفعل كرمى وآخر الاسم كرمى وفهم منه أن الألف إذا كانت وسطاً لا تمال وإن كانت مبدلة من ياء إلا بشرط يأتي. والألف مفعول بأمل والمبدل نعت للألف ومن ياء متعلق بالمبدل وفي طرف موضع النعت ياء. ثم أشار إلى الثاني فقال:

كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ  
دُونِ مَبْدُودٍ أَوْ شَبْدُودٍ

يعني أن الألف تمال إذا كانت صائرة إلى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبلى ومغزى فإن الألف مهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء في التشبة والجمع بالألف والتاء فتقول حبيبان وحبيبات ومغزيان ومغزيات واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء في لغة هذيل إذا أضيفت إلى ياء المتكلم نحو عصي في عصاي واحترز بالمريد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفى وفى جمعه قفى. والواقع مبتدأ وحبره كذا ومنه متعلق بالواقع وأن موصولة والياء فاعل بالواقع والضمير في منه عائد على ال وخلق حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعلق بخلف أو بالواقع. ثم قال:

(وَكَيْفَا \* تَلِيهِ هَا الثَّانِيَتْ مَا الْهَاءُ صَدِيمَا)

يعني أن ما آخره تاء الثانيتين مما في آخره ألف تستحق الإمالة يمال كما يمال المجرد من التاء نحو مرماة ولخانة لأن التاء في حكم الانتمثال فهي غير معتد بها. وما متدأ وهي موصولة بعد ما والهاء مفعول بعد ما وخبر المبتدأ لما وما موصولة وصلتها تليه وها الثانيت فاعل بشبه والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الإمالة ثابث لما تليه هاء الثانيتين. ثم أشار إلى السبب الثالث فقال:

وَهَكَذَا نَدْكُ عَيْنِ الْمَعْمَلِ إِنَّ يُوْلُ إِلَى فِلْتُ كَمَصَاصِي حَفْ وَدَنْ

يعنى أن الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الصمبر فشمعل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف وما عينه ياء مفتوحة فى الأصل نحو دان فإنه من الدين ، وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فإنه من الهيبة وأصله هيب فتمال الألف من ذلك كله لأنه يشول إذا أسند إلى التاء لعلت فيقال خفت ودنت وهبت واحترز به مما لا يشول إلى فلتت بالكسر بل إلى فُلتت بالفهم نحو قال وطال لأنث تقوى فيهما فُلتت وطلت . وبدل مبتدأ وخبره كذا وإن يؤل شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه . ثم أشار إلى السبب الرابع فقال : ( كذاكَ نالِ الياء ) أى تمال أيضاً الألف التى تتلو الياء وذلك نحو سيل وأوهم كلامه أن ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال بل تحوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله :

وَالْفَصْلُ الْغُثَيِّرُ \* بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا تَحْبِثُهَا أَدْرُ

يعنى أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف المصالة بحرف واحد وذلك نحو شبيل أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبيها وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لفلة الفصل واغتنم بحرف مع الهاء لخفاء الهاء وفهم منه أن الفصل إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع من الإمالة ولم يذكر فى هذا النظم الياء سبباً إذا كانت بعد الألف نحو مائع وهو فى ذلك موافق لسببويه . ونالِ الياء مبتدأ وخبره كذاكَ والفصل مبتدأ وخبره اغتفر وبحرف متعلق بالفصل وأو مع هاء معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده أو مع هاء وقصرها ضرورة . ثم أشار إلى السبب الخامس فقال :

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِى      نَالِى كَسْرٌ أَوْ سُكُونٌ قَدْ وَلِى  
كَسْرًا وَفَصْلٌ لَهَا كَلَّا فَصْلٌ يُعَدُّ      فَدِرْهُمَاكَ مِنْ يَمَلُهُ لَمْ يُعَدِّ

فذكر خمس صور الأولى أن يقع الكسر بعد الألف وشرط أن يليها نحو مساجد الثانية أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور : أولها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شمال وثالثها أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضر بها ورابعها أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مش ذلك بقوله : فدرهماك من يمله لم يصد فالألف فى هذه المثل كلها يجوز إمالتها وإنما اعتمد الفصل بالهاء فى درهماك لخفائها فلم يعتد بها فصار كشملال وهذه الصور كلها

مفهومة من النظم وفهم منه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة . وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها يليه وكسر فاعل يليه والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه وأو يلي معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل يلي وتالي المفعول يلي وسكون معطوف على كسر وقد ولي كسراً جملة في موضع التعت لسكون وفصل الهاء مبتدأ وخبره بعد وكلا فصل متعلق ببعده فلهما مك مبتدأ ومن اسم شرط في موضع رفع بالابتداء ويمله مجزوم به وهو في موضع خبره ولم يصد جواب الشرط وبقي من أسباب الإمالة سبب سادس يأتي الكلام عليه حيث ذكره . ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال :

وَحَرَفُ الْأَسْمَاءِ لَا يَكْفُ مَظْهَرًا      مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا نَكْفُ رَاءً

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الإمالة وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله : « فقط خص فسطح » وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية إلا أن هذه الأحرف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو به موجودة وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصلاً بحرف أو حرفين أو كانت الراء مضمومة أو مفتوحة . وحرف الاستعلاء مبتدأ وخبره يكف ومظهوراً مفعول يكف وهو على حذف الموصول تقديره يكف حرفاً مظهرًا ومن كسر متعلق بمظهرًا ورا فاعل يتكف وكذا متعلق بتكف ثم إن المانع من الإمالة يكون متأخرًا عن الألف ومتقدمًا عليها وقد أشار إلى الأول بقوله :

إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ تَسْوِيلٍ      أَوْ بَعْدَ حَرَفٍ أَوْ بِحَرَفَيْنِ فَفَصِلْ

فهذه ثلاث صور : الأولى أن يكون متصلاً بالألف نحو فاقد وباعل الثانية أن يكون مفصلاً بحرف نحو منافق وباسط . الثالثة أن يكون مفصلاً بحرفين نحو موائق ومواعيط . وما اسم كان وهي موصولة وصلتها يكف والضمير العائد على الموصول الفاعل يكف وبعد في موضع خبر كان وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير بعده ، أى بعد الألف العمالة ومتصل خبر بعد خبر وقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة وأو بعد حرف معطوف على بعد الأولى وأو للتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ما قبله . ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدماً فقال :

كَذَا إِذَا قَسَمَ مَا لَمْ يَنْكَبِرْ      أَوْ يَكُنْ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمَقْطُوعِ مَرَّ

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء عبر المكسورة إذا تقدمتا على الألف متعا الإمالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فمثال المكسور طلاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطوع وقد مثله بقوله كالمطوع مر، وفهم منه أن ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة نحو طالب وقادر وراكب وقبائل وضبارم. وكذا متعلق بمحذوف تقديره تمال كذا والضمير فى قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية وأو يسكن معطوف على ينكسر وإثر ظرفية متعلق بيسكن والمطوع مفعول بمر يقال مار الطعام بحير ومار أهله إذا جلب إليهم الطعام والمطوع بمعنى المطيع. ثم إن الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأْيُ يَنْكُفُّ بِكَسْرِ رَآ كَعَارِماً لَا أَجْفُو

يعنى أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف المعالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو دار القرار ولا أجفو غارماً ومن العجب أن الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء أنها مكررة فتضايفت فيها الكسرة لقوى بذلك على سبب الإمالة. وكف مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ورا معطوف على مستعل وينكف خبر المبتدأ وينكسر متعلق بينكف وغارماً مفعول بأجفو. ثم قال:

وَلَا تُعِلُّ لِسَبَبٍ نَمَّ يَتَصِلُّ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَتَقَصِّرُ

يعنى أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا كان منفصلاً يعنى من كلمة أخرى نحو يدى سابور فلا تمال الألف من سابور لأجل الياء من يدى لأنها منفصلة بخلاف الكف فإنه يؤثر وإن كان منفصلاً فممتنع الإمالة فى نحو يريد أن يضربها قبل فلا تمال الألف من يضربها لكف القاف لها وإن كان من كلمة أخرى. ولسبب متعلق بتعل ولم يتصل فى موضع النعت لسبب والكف مبتدأ وخبره قد يوجهه وما فاعل يوجهه وهى موصولة ويغضل حلتها. ثم قال:

وَقَدْ أَمَانُوا لِلنَّاسِ بِمَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلَا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وإنما أحره عنها لضعفه بالنسبة لها، يعنى أنهم قد أمانوا للناس دون سبب سواه وذكر مثالين أحدهما عماداً ويعنى به إذا قلت رأيت عماداً ثم رقت عليه فقلت التوين ألفاً فتميل الألفين معاً أعنى الألف التى بعد الميم والألف

المبدلة من التنوين أما الألف التي بعد الميم فلإمالتها سبب وهو كسر العين وأما الألف التي هي بدل من التنوين فلا سبب لإمالتها إلا المناسبة للآلف الممالة التي قبلها . وينبغي أن يصبط كعماداً بالآلف دون تنوين على إرادة الوقف والمثال الثاني تلا أميل من قوله تعالى : ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاها﴾ [الشمس : ٢] فالآلف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة لكن أميلت لمناسبة رموس الآي ، وفيها ما لإمالتها سبب نحو إذا جلاها ، والواو في أمالوا عائشة على العرب ولتناسب وبلا متعلقان بأمالوا . ثم قال :

وَلَا تُعْمِلُ مَا لَمْ يَنْتَلِ تَمَكُّنَا      دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ مَا وَصَّيَرَنَا

يعنى أنه لا تطرد الإمالة في شيء من الأسماء غير المتمكنة إلا في نا ضمير المتكلم ومعها غيره . وما ضمير الواحد فتقول مر بنا ونظر إلينا ومر بها ونظر إليها وإنما اطردت في هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالهما وفهم من قوله دون سماع أن الإمالة سمعت في غير هذين سماعاً وذلك أنى ومتى وبلى . وقوله تمل مجزوم بلا الناهية وما مفعول تمل وهي موصولة وصلتها لم ينل تمكناً ودون متعلق تمل وغير منصوب على الاستثناء . ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها انتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منهما بقوله :

وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ      أَمِلَ كَيْلَابِيسَ بِمِلْ تُكْفَ الْكُلْفُ

يعنى أن الفتحة تمال إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولى الضرر وبشرى وقد مثل ذلك الناقض بقوله : للأيسر مل أى مل إلى الأيسر وفهم من إطلاقه أن الإمالة للياء جائزة في الوصل والوقف وفهم أيضاً منه أن الإمالة جائزة في حروف الاستعلاء وفى غيره . والفتح مفعول بأمل وقيل متعلق بأمل وفى طرف فى موضع النعت لراء وللأيسر متعلق بمِلْ وتكف مجزوم على جواب الشرط والكلف مفعول ثان بتكف وتكف الكلف تنعيم لصحة الاستثناء عنه . ثم أشار إلى السبب الثانى فقال :

كَسَدًا مَلَّى يَلِيهِ مَا التَّيَّيْتُ فِي      وَقَفَ إِذَا مَا كَانَ عَصِيرَ أَلِفٍ

يعنى أن الفتحة تمال أيضاً في الوقف إذا وليها هاء التانيث وفهم من قوله إذا ما كان غير ألف أن الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف ومثاله رحمة وقصعة ودرجة وعرقوة

وحذرية، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو فتاة وحصاة. والذي مبتدأ وخبره كذا وبليه ها التأييث صلة الذي والصير العائد على الموصول الهاء في بليه وفي وقف متعلق بليه وكذلك إذا واسم كان ضمير مستتر عائد على ما قبل هاء التأييث.

### التصريف

هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أحالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ومتعلقه من الكلم الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف وهو نوعان: معرفة حروف الزيادة ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول فقال:

حَرْفٌ وَتَشْبِيهُهُ مِنَ الصُّرْفِ بَرَى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى

يعنى أن الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله التصريف وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجوز في قوله من الصرف فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن. وحرف مبتدأ وشبهه معطوف عليه وسرع الابتداء بحرف عطف المضاف عليه ويرى خبر المبتدأ وأصله برى على وزن فعيل فخففه بحذف الهزمة ويحتمل أن يكون برى فعلاً ماصياً والأول أجود لأن فعلاً يحوز الإخبار به عن أكثر من واحد. وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها سواهما وخبر ما حرى أى حقيق وتصريف متعلق بحررى. ثم قال:

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثَى بَرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُبِرَ

يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف لأن الأسماء والأفعال قد تنقص عن ثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم وعلى حرف واحد نحو م الله في انقسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو خذ وبع وعلى حرف واحد نحو فاعل أمر من وقى. وأدنى اسم ليس ومن ثلاثى متعلق بأدنى ويرى في موضع خبر ليس وقابل مفعول ثان يرى ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه عائد على أدنى، ويجوز أن يكون قابل مرفوعاً على أنه اسم ليس وأدنى منصوباً على أن يكون مفعولاً ثاب

ليرى والتقدير وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثي وسوى استثناء وما موصولة وصلتها  
غير، ثم قال:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجْرِدًا      وَإِنْ يَزِدُّ فِيهِ قَمًا سَعًا عَدًا

يعنى أن الأسماء على قسمين: مجرد من الزيادة، ومزيد فيه فغاية ما يصل إليه المجرد  
خسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهباب مصدر  
اشهب، ومنتهى اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أى ومنتهى حروف اسم وغيره خمس  
وإنما أسقط الشاء من خمس لأن حروف التهجى يجوز تذكرها وتأنيثها وإن تجردا شرط  
حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وإن يزد فيه شرط وجوابه الفاء وما بعدها وسبعاً مفعول بعما  
وقد فهم من هذا البسبب والذي قبله أن الاسم المجرد ثلاثة أنواع: ثلاثى، ورباعى،  
وخماسى. وقد أشار إلى الاسم الثلاثى بقوله:

وَفَيْرٌ آخِرُ الثَّلَاثِ الْفَتْحُ وَضُمُّ      وَأَكْسِرُ وَزِدْ نَسْكِينَ ثَانِيَهُ نَعْمُ

غير آخر الثلاثى هو أوله وثانيه فالأول قابل للحركات الثلاث والثانى قابل للحركات  
والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر وزناً وهى التى تقتضيها القسمة العقبية  
وهى مفهومة من البيت فافتح وضم واكسر يعنى فى كل واحد منها فهذه تسعة وزد تسكين  
ثانيه مع الحركات الثلاث فى الأول فهذه ثلاثة إلى تسعة باثنى عشر، ومثناها على ترتيب  
الظم فعل نحو جمل وفعل نحو عطف وفعل نحو كتف وفعل نحو قتب وفعل نحو عتق وفعل  
نحو دتل وفعل نحو عتب وفعل بكسر الأول وضم الثانى وهو مهمل وفعل نحو إبل وفعل  
نحو ففس وفعل نحو قفل وفعل نحو عدل إلا أن المستعمل منها عشر وواحد مهمل وواحد  
قليل، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَفَيْسَعُلٌ أَهْمِلُ وَالْمَكْسَرُ يَقِلُّ      لَقَدْ نَعَدْتُمْ تَحْصِيصَ مَعْنَى بِمَعْلٍ

وإنما أهمل فعل لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قرئ والسماء دات الحك بكسر  
الحاء وضم الباء وإنما قل فعل لاختصاصه بالفعل وفهم منه أنه وارد فى كلام العرب إلا أنه  
قليل ومن ذلك قولهم دتل فى اسم قبيلة وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلى ورثم فى اسم  
الاست وغير مفعول مقدم باكسر وهو مطلوب لافتتح وضم فهو من باب التنازع وتسكين

مفعول يزد وتعم مجزوم على جواب الشرط ومعنى تعم أى تستوفى جميع أوزان الثلاثى .  
وفعل مبتدأ وأهمل خبره والعكس يقل مبتدأ وخبر ولقصدهم متعلق يقل وقصد مصدر  
مضاف إلى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبمعل  
متعلق بتخصيص . ثم أشار إلى الفعل الثلاثى فقال :

وَالْفَتْحُ وَضَمُّ وَالتَّخْرِيعُ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ تَخَوُّضًا مِنْ

فذكر له أربعة أبنية فعل يفتح الفاء والعين معاً ، وذلك مستفاد من قوله وافتح ، وفعل  
بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم ، وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد  
من قوله واكسر . الرابع فعل بضم الميم وكسر العين مبنيا للمفعول وفهم من سكوته عن الفاء  
أن حركة الفاء لا تختلف بخلافها فى الأسماء وفهم أنها فتحة لأن الفتحة أخف فاعتبرها  
أقرب وفهم من قوله وزد نحو ضمن أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك  
زائداً على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف فى فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو لرفع  
عن فعل الفاعل ؟ والثانى مفعول باكسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من  
باب التنازع ومن فعل فى موضع الحال من الثانى . ثم انتقل إلى الربعى والمزيد من الأفعال  
فقال :

وَمُسْتَهَاءُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّعَتْ وَأَنْ يَزِدَّ فِيهِ فَمَا سِوَا خَدَا

يعنى أن غاية العمل بالأصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذى قبله  
أن للرباعى بنية للمفعول نحو دحرج لذكرها فى الثلاثى إذ لا فرق وأن غايته  
بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج وإعراجه واضح . ثم انتقل إلى الرباعى الأصول من  
الأسماء فقال :

لَا سِمَ مُخَرَّجٌ رُبَاعٍ مُفَعَّلٌ وَمِفْعَلٌ وَمِفْعَلٌ وَمِفْعَلٌ  
وَمَعَ فَمِفْعَلٌ فَمِفْعَلٌ

فذكر ستة أبنية : الأول فمفعّل يفتح الأول والثالث نحو جعفر . الثانى فمفعّل بكسر الأول  
والثالث نحو زهير للسحاب الدقيق . الثالث فمفعّل بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم .  
الرابع فمفعّل بضم الأول والثالث نحو جرهم لاسم قبيلة . الخامس فمفعّل بكسر الأول وفتح



الثاني وتشديد الثالث نحر قعطر . السادس فعلل بضم الأول وفتح الثالث نحو ججخدب لذكر الجراد وفي هذا البناء السادس خلاف : مذهب الكوفيين والأخفش أنه أصل . ومذهب سائر البصريين أنه مخفف من فعلل بالضم وفي تأخير له إشعار بهذا الخلاف . ثم انتقل إلى الخماسي المجرد فقال :

..... وَإِنْ عَلَا فَمَعَّ فَعَلَّلَ حَرَى فَمَلَّلًا  
تَمَلَّلًا فَمَلَّلَ وَفَمَلَّلًا

يعنى وإن علا الرباعي أى جاوزه فهو خماسى وذكر له أربعة أوزان : الأول فعلل بفتح الأول والثاني والرابع مدخماً فيه نحو سفرجل . الثاني فعلل بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو ججحمرش . الثالث فعلل بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مشدداً نحو قلععمل . الرابع فعلل بكسر الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب . ثم قال :

(وما • هابِرٌ للزَيْدِ أوِ السُّفْهِىِ التَّمْيِ)

يعنى أن ما هابِرٌ ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص ، وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظراً ، وفهم منه أن المخالف أربعة أنواع : المزيد من الأسماء نحو كتهيل وسائر المزيديات وهى كثيرة تزيد على ثلثمائة بنية والمنقوص من الأسماء نحو يد وثبة ، والمزيد من الأفعال نحو انطلق واستكبر والمنقوص منه نحو قم ودع وقمت . وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها هابِرٌ وغيرها انتهى أى انتسب وللزبد متعلق بالتسمى ومعنى الزبد الزيادة . ثم قال :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلَزَمَ مَاضِلٌ وَالَّذِى لَا يَلَزَمُ الرَّائِدُ مِثْلُ مَا اخْتُبِدَى

يعنى أن الحرف إذا لزم فى تصاريف الكلمة حكم عليه بالأصالة ، وإذا لم يلزم وسقط فى بعض تصاريف الكلمة فهو زائد ويعنى بالحرف حرف التهجى فيحكم فى نادى بأصالة النون وزيادة الألف لثبات النون وحذف الألف فى ندم والثناء فى احتذى زائدة لسقوطها فى حلها يحدو . والحرف مبتدأ وإن يلزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدأ محذوف أى فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف والذى مبتدأ وصلته لا يلزم والزائد خبر الذى

ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في الزائد ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ،  
أى وذلك مثل ، ومعنى احتذى اقتفى . ثم قال :

### (بِهِيْنِ فَعِلٍ قَبْلَ الْأَصُولِ فِي • وَذَنْ)

يعنى أنك إذا أردت أن ترن كلمة فغابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أول الكلمة بالفاء  
وعن الثانى بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ فى ذلك على حركات الموزون فإذا قيل لك ما  
وزن ضرب قلت فعل بفتح الفاء والعين وإذا قيل لك ما وزن عمرو قلت فعل بسكون العين  
فإن كان فى الكلمة الموزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشئ . وإلى ذلك  
أشار بقوله : (وزائدٌ بلفظه اكتفى) يعنى أنك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله  
من غير أن تعبر عنه بشئ فتقول فى وزن جوهر فوعل وفى وزن عثير فمعل . هذا كله فى  
الثلاثى الأصول . وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله :

وَصَاحِبِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ نَقَى كَرَاهٍ جَفَعْلٍ وَقَدْ فَسَّخَى

يعنى أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي أصل من الكلمة ضحفت اللام أى زدت  
عليها لاماً أخرى تقابل بها الحرف الرابع وقد فهم من ذلك أن فى الزائد على الأربعة  
صورتين : إحداهما فى الرباعى فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر فستقول فى وزنهما  
فعلل وفعلل ، والأخرى فى الخماسى لما علمت من أن الاسم يكون خماسى الأصول فتقول  
فى سفرجل فعلل فتضعف اللام مرتين لتصل الزنة إلى خمسة أحرف . ثم إن زائد الكلمة  
الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطق بها فى الوزن على حالها ، وإن  
كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله :

وَأَنْ يَكُ الرَّائِدُ ضَعْفَ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِى الْوَزَنِ مَا لِلْأَصْلِ

يعنى إذا كان الزائد فى الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله فى الوزن ما جعلته  
للفاء والعين واللام من حروف فعل فإن كان مضعف الفاء نحو مرميس قلت فى وزنه  
فمعميل وإن كان مضعف العين نحو اغدودن قلت فى وزنه افموعل وإن كان مضعف اللام  
نحو جلبب قلت فيه فعلل . وقوله بضمن متعلق بقابل وقابل فعل أمر وفعل بفتح الفاء  
والأصول مفعول بقابل وفى وزن متعلق بقابل وزائد مبتدأ خبره اكتفى ويلفظه متعلق باكتفى

واللام مفعول بضاعف وأصل فاعل بفعل مضمر يفسره بقى . والفستق اسم جمع واحده فستقة : اسم شجرة وهو فارسي معرب وإن يك شرط والزائد اسم يك والفاء وما بعدها جواب الشرط وما مفعول أول باجعل وهى موصولة وصلتها للأصل وله فى موضع المفعول الثانى لاجعل ثم اعلم أن ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعى على توعين الأول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف . والآخر ما دل الاشتقاق على زيادة أحد حروفه وقد أشير إلى الأول بقوله :

(واحكمم بِأَصُولِ حُرُوفِ مِسْمِ • ونحوه)

يعنى أن نحو سمسسم يحكم على حروفه كلها أنها أصول وأنه رباعى لأن أصالة أحد المضعفين واجبة تكمياً لأقل الأصول وليست أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر لحكم بأصالتهما معاً ثم أشار إلى الثانى بقوله : (والخلف فى كلّمك) يعنى أن فيما كان نحو لملم فعل أمر من لملم مما فى اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافاً : مذهب البصريين أن حروفه كلها أصول نحو سمسسم فوزن لملم عندهم فعلل ، ومذهب الكوفيين أن الأصل لمم فأبدل من ثانى المضعفين لام كراهة التضعيف . ثم شرع الناظم فى بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالألف فقال :

نَالِمٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ      صَاحِبٌ زَائِدٌ يَنْبَغِي

يعنى أن الألف إذا صاحب ثلاثة أصول حكم بزيادتها لأن الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وحماد وسلامى وفهم منه أن الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هى فى الأسماء المتمكنة والأفعال بدل من ياء كالألف باع ورمى وتاب وفتى أو من واو كالألف قال ودعا وتاب وعصا ولا تزداد الألف أولاً وتزداد ثانياً كضارب وثانياً كحماد ورابعاً كشمال وخمساً كقرقرى وسادساً كقبجثرى . وقوله فألف مبتداً وأكثر مفعول بصاحب ومن متعلق بأكثر والجملة من صاحب ومحمولة فى موضع الصفة لألف وزائد خبر ألف ، والميم : الكذب ، ويشارك الألف فيما ذكر الياء والواو وإلى ذلك أشار بقوله :

وَالْيَا كَدَا، وَأَوَاوُ إِن لَّمْ يَغَا      كَحَا حَمَا فِي يُوِيٍّ وَغُوعَا

يعنى أن الواو والياء كالآلف فى الحكم عليهما بالزيادة إن صححت أكثر من أصلين إلا إذا تكررت فى اسم ثنائى مكرر نحو قولك يؤيد فى اسم طائر، ووعوفا مصدر ووعو السبع إذا صوت وفهم من قوله واليا كذا والواو أن الياء والواو إذا صحبا أصلين حكم بأصليتهما نحو بيع ويوم وفهم من قوله إن لم يقعا إلى آخر البيت أنهما إذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجوهر وتزاد الياء أولاً كبير مع وثانياً كصيرف وثالثاً كعشير ورابعاً كحذرية وخامساً كسلحفة ولا تزاد الواو أولاً وتزاد ثانياً كجوهر وثالثاً كجهور ورابعاً كعصفور وخامساً كقمحضة . والياء مبتدأ والواو معطوف عليه وكذا خبر عنهما ، ويحتمل أن يكون كذا خبراً عن الياء ، والواو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه وإن لم يقعا شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكما فى موضع الحال من الآلف فى يقعا . ثم قال :

وَهَكَذَا هَمَزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِلُهَا نُحُوتٌ

يعنى أن الهمزة والميم متساويتان فى أنه إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق على أكثر العصور على زيادتهما نحو أفضل وأحمد ومكرم ومتطلق وحتمل عليه ما سواه نحو أفكل ومخلب وفهم من قوله سبقا أنهما لا تطرد زيادتهما فى غير الأول وفهم من قوله تحققا أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما إلا بدليل نحو أهدح لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعمل نحو صيرف أو الياء فيكون وزنه أفضل ولكن الهمزة فيه زائدة لأن باب أفعل أكثر من باب فيعمل إلا أن الهمزة إذا وقعت آخرها قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتى . وهمز وميم مبتدأ وخبرهما كذا وسبقا فى موضع النعت لهمز وميم ، وثلاثة مفعول سبقا وتأصيلها مبتدأ وتحققا فى موضع الخبر وهو مبنى للمفعول والجملة خبر المبتدأ . ثم قال :

كَذَاكَ هَمَزٌ آخِرٌ نَمَدَ الْفَ أَكْثَرَ مِنْ حَرَقَيْنِ لِنُظُّهَا رَدَفٌ

يعنى أن الهمزة أيضاً تطرد زيادتها إذا وقعت آخرها بعد ألف وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو حمراء وعلباء وأريعاء وعاشوراء وفهم من هذا البيت ومن البيت الذى قبله أن الهمزة لا تطرد زيادتها وسطاً ولا آخرها بعد غير الألف وفهم منه أنه إن تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو كساء ورداء . وهمز مبتدأ وخبره كذلك وآخر نعت لهمز

وبعد ألف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ وخبره ردف وأكثر مفعول بردف والجملة في موضع نعت أيضاً. ثم قال:

وَالنُّونُ فِي الْأَجْرِ كَالْهَمْزِ وَبِ  
نَحْوِ غَضَضٍ أَصَالَةٍ كُفَى

يعنى أن النون يحكم بزيادتها في موضعين: أحدهما أن تكون آخرًا بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو الذى عني بقوله كالهَمْز وذلك نحو سكران وعثمان وزعفران ولهم منه أنها لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصلاتها نحو بيان، والآخر أن تقع وسطاً وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو عفتل وجعتل وغضضر وهو الأسد. والنون مبتدأ وخبره كالهَمْز والظاهر أن في الآخر متعلق بأعني محلوثاً وأصالة مفعول ثان بكفى، وفي كفى ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بكفى وفي نحو متعلق بكفى. ثم قال:

وَالثَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ  
وَنَحْوِ الْأَسْفَافِ وَالْمُعَاوَعَةِ

يعنى أن الثاء تطرد زيادتها في التائيث نحو قائمة وقامت وفي المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والمطارعة نحو تكسر وتذكر ولهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزداد مع الثاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو يقوم إذ لا فرق. والثاء مبتدأ والخبر محذوف أى والثاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره وتزداد الثاء وفي التائيث متعلق بالخبر إن قدرت الثاء مبتدأ أو بالفعل إن قدرتها فاعلاً. ثم قال:

(وَالْهَاءُ كَلِمَةً وَلَمْ تَرَوْا)

يعنى أن الهاء تزداد في الوقف وهى هاء السكت وقد تقدم في الوقف مواضع زيادتها والتحقيق أن هاء السكت ليست كحروف الزيادة لأن حروف الزيادة صارت من نفس منه الكلمة وهاء السكت جىء بها لبيان الحركة فهى كسائر حروف المعانى لا حروف التهجى. والهاء إما مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في قوله والثاء ووقفاً مصدر في موضع الحال من الهاء أى موقفاً عليها أو مفعول له أى تزداد في الوقف ثم مثل بقوله كلمه وهو على حذف القول أى كقولك لمه وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني كلمه ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه ولام الجرح وهاء السكت واسم وهو ما الاستغماية، وقد ألغزت هنا اللفظ في رجز، وهو:

يا قريء ألقى ابن ممالك      وما لكأ في أحسن لممالك  
في أي بيت جاء من كلامه      لعط بديع الشكل في انتظامه  
حروقه أرمعة تصم      وإن نشأ فقل ثلاثة واسم  
وهو يد بطرت فيه أجمع      مركب من كلمتان أربع  
وصد بالتركيب بعد كلمه      وقد ذكرت لعطه لشعهم

ثم قال : (واللَّامُ في الإشارة المشتهرة) يعني أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك وهنالك ، واللام معطوف على الهاء فيجري فيه ما تقدم في الهاء .  
ثم قال :

وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلَا قُبُودٍ ثَبَتَ      إِذْ لَمْ تُبَيِّنْ حُجَّةً كَحِظَلْتِ

يعني أن كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطراد الزيادة تمتنع زيادته إلا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وإن لم تكن في موضع اطراد زيادة النون كقولهم حظلت الأبل بكسر الظاء إذا أكثرت من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط النون في حظلت دليل زيادتها في حنظل وأمثال ذلك كثيرة . وزيادة مفعول بامنع وبلا قيد متعلق بزيادة وثبت في موضع الصفة لقيد وإن شرط ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيًا للفاعل وأصله تبين فحذف إحدى التاءين وحجة على هذا فاعل بتبين وبضم التاء على أنه مبني للمفعول مضارع بين وحجة على هذا نائب عن الفاعل .

### فصل في زيادة همزة الوصل

هذا الفصل هو تكميل لباب التصريف لأنه من باب زيادة الهمزة وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلم ، وإلى تعريفه أشار بقوله :

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ مَّا بَقِيَ لَا يَنْشِئُ      إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَمَا شَفِيعُوا

يعنى أن همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداءً وتسقط وصلاً وإنما سميت همزة الوصل اتصافاً لأنها تسقط في الوصل وقيل لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن وفهم من قوله همز أن همزة الوصل أتت بها همزة خلافاً لمن قال هي في الأصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لا تكون إلا أولاً وفهم من قوله لا يثبت إلا إذا ابتدئ به أن سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة. وهمز مبتدأ وسابق نعت له وغيره في المجرور قبله ولا يثبت جملة في موضع النعت أيضاً للهمز وإلا لإيجاب للنفي والعامل في إذا يثبت ويجوز ضبط استثنوا بضم التاء الأولى مبنياً للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل، وفتحها لتكون فعل أمر، والواو ضمير الفاعل وهذا الأخير جزم الشارح قال أمر جماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشيء. ثم انتقل إلى موضعها وهي ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله:

وَهُوَ لِفَعْلٍ مَاضٍ اخْتَصَى عَلَى اكْتِسَابِ رُبْعَةٍ نَحْوِ نَحَلٍ

يعنى أن كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخماسي نحو انطلق والسداسي نحو استكبر وهو متناه، وهو مبتدأ هائد على الهمز وللفعل خبر وماضي نعت لفعل واحتمى في موضع النعت لفعل ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال: (والأمر والمصدر منه) يعنى أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق انطلاقاً واستخرج استخراجاً. والأمر والمصدر مجروران بالمطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا وللأمر والمصدر منه. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(وَكُنَّا) • أَمْرُ الثَّلَاثِي كَمَا خَشِيَ وَنَهَى وَانْقَضَى

يعنى أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعه على يفعل نحو اخش أو على يفعل نحو امض أو على يفعل نحو انقذ وهذه فائدة التمثيل وفهم من المثل أيضاً أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو يخشى ويرمى وينفذ فلو كان متحركاً لم يؤت بهمزة الوصل نحو يقول ويعد ويعد فتقول في الأمر قل وعد وهذا. ثم أشار إلى الخامس فقال:

وَمِى اسْمِ اسْتِ اِنْ اِنْ اِنْ سَمِعْ      وَتَنْبِ وَأَنْسَرِي وَتَنْبِ تَبِ  
وَلَيْسَ

فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأنيت تبع أن مجموعها عشرة أسماء لأن مؤنث امرئ امرأة ومؤنث ابن ابنة واثنين اثنتان . واسم أصله عند البصريين سمو فحذفت الواو وسكن أول الاسم ليجتلبوا همزة الوصل فيكون عوضاً من المحذوف وأما است فأصله ستة بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة وأصل ابن بنو ففعل به ما فعل باسم وابنه هو ابن زيد عليه الميم واثنين أصله ثنى وامرئ لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لأن الهمزة بصدد التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف وأما ايمن فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من اليمن فهزته زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأنيت تبع راجع إلى ابن مؤنث ابنة وامرئ مؤنث امرأة واثنين مؤنث اثنتان وفهم من قوله سمع أن دخول الهمزة في هذه الأسماء غير مقبى بخلاف ما تقدم . وفي اسم إلى آخر المجرورات وهو ايمن متعلق بسمع وفي سمع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم ثم أشار إلى السادس فقال : (هَمْزُ أَلْ كَذَا) أي والهمزة في أَل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذي ذكر في أَل هو مذهب سيبويه ، ومذهب الخليل أنها أصلية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال . ثم بين حكم همزة أَل إذا دخل عليها همزة الاستفهام فقال :

وَيُذَكَّرُ \* مَدَا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

يعنى أن أَل إذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها أَعْنَى همزة أَل وجهان إبدالها ألفاً من جنس حركة الهمزة التي قبلها وتسهيلها بين الألف وقد قرئ بهما المذكورين وفهم منه أن غير همزة أَل من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو أصفى البنات على البنين وإنما لم تحذف همزة أَل إذا دخل عليها همزة الاستفهام وكن القياس حذفها ثلثا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة . وهمز أَل مبتدأ وخبره كذا ومدّ مفعول ثان يبيدك وهو على حذف مضاف أي حرف مد والمفعول الأول ضمير مستتر في يبدل عائد على همز أَل ويسهل معطوف على يبدل وأو للتخيير وإنما جعلناها للتخيير وإن كانت أو التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر ، لأن الكلام في معنى الأمر كأنه قال : أبدالها أو تسهيلها .



## الإبدال

هذا هو النوع الثاني من التصريف ثم إن حروف الإبدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفاً وقد ذكرها في التسهيل واقتصر هنا على المشتهر منها فقال: (أحرف الإبدال هـاء موطياً) وذكر تسعة أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام الهاء والذال والهمزة والتاء والميم والواو والياء والالف. وأحرف الإبدال مبتدأ وخبره هـاء موطياً والتقدير أحرف الإبدال هذه الحروف التي يجمعها قولك هـاء موطياً وموطياً حال من التاء في هـاء موطياً، ومعنى هـاء موطياً والياء في موطياً بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته موطياً، ويحتمل أن يكون موطياً مفعول لهذه هـاء موطياً يقال هـاء موطياً إذا ضربت عليه ليدم والأول أظهر. ثم شرع في بيان مواضع الإبدال وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها فقال:

لَا يَبْدُلُ الهمزةَ مَنْ وَاوٍ وَيَا  
أَخْبَرَكَ إِثْرَ الْفِ زَيْدٌ

يعنى أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخر ألف زائدة نحو كساه ورداء أصلها كساو ورداى لأنهما من الكسوة والردية وفهم من قوله أخبراً أن الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتماون وفهم منه أيضاً أن الألف إذا كانت غير زائدة لا تبدل نحو واو وزاى وفهم منه أيضاً أن حكم ما لحقته تاء التانيث حكم المتطرفة لأن تاء التانيث زائدة عن الكلمة نحو عباءة وفهم منه أيضاً أن الكلمة إذا بنيت على تاء التانيث لم تبدل لأنها لم تقع طرفاً نحو درحابة، والهمزة مفعول بأبدل ومن واو متعلق بأبدل وأخبراً منصوب على الظرف وإثر ظرف أيضاً وكلا الطرفين في موضع النعت لواو وياء والتقدير من واو وياء واقعتين آخر ألف ثم أشار إلى الموضع الثاني فقال: (وفي فاعل ما أهل حيناً ذا أئسفني) ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، وهو في كل واو وياء وقعتا حيناً لاسم فاعل أعلت في فعله نحو قتل وبائع أصلهما قاوول وبائع وفهم من قوله ما أهل حيناً أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم تلح عليه يصح نحو عاور من هور وصايد من صيد. ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال:

ولم يد زيدا ثانياً في الواحد هـاء موطياً يرى في مثل كالقلائد

يعنى إذا كان فى المفرد مدُّ ثالث زائد قلب فى الجمع الذى على مثل فعائل همزة، وشمل المد الألف نحو قلادة وقلائد والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عجوز وعجائز. وفهم منه أن الثالث إن كان غير مد لم يقلب نحو مشوية ومشاب ومعيشة ومعاش لأن الواو هى مشوبة وليء فى مدًّا غير زائد لم يقلب نحو مشوية ومشاب ومعيشة ومعاش لأن الواو هى مشوبة وليء فى معيشة عين الكلمة. والمد مبتدأ وخبره يرى وهمزاً مفعول ثانٍ ليرى أو حال إذا قدرنا يرى بمعنى يبصر، وفى مثل متعلق بيرى وفى الواحد متعلق بزيد، وزيد وثالثاً حالان من الضمير فى يرى ويحتمل أن يكون ثالثاً حالاً من الضمير فى زيد. ثم أشار إلى الموضع الرابع فقال:

كَذَلِكَ ثَانِي لَبْنَيْنِ اكْتَسَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَفَا

يعنى أنه إذا وقعت ألف التكسير بين حرفى علة وجب إبدال ثانيهما همزة وفهم من إطلاقه فى قوله لبين أن لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط فى لفصل الذى قبله، وشمل قوله لبين أربع صور: الأولى أن يكونا واوين نحو أوائل أصله أوائل. اثنانية أن يكونا ياءين نحو نيف ونيائف. الثالثة أن تكون الأولى واوًا والثانية ياء نحو صائد وصوائد. الرابعة أن تكون الأولى ياء والثانية واوًا نحو جيد وجبائد أصله جباود لأنه من جاد بحدود، ومثل بما حرما العلة فيه ياءان وهو نيف وورنه فيعل والياء الأولى زائدة وهينه ياء لأنه من ناف ينف إذا راد ما جتمعت ياءان أدغمت الأولى فى الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلت التى بعد الألف همزة، وإنما قلب حرف العلة فى هذه الصور همزة وإن كانت أصلاً لثقل الألف بين حرفى علة وفهم من قوله مد مفاعل أنها لا تقب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بددت من الطرف لم يقلب نحو طواويس. وثانى لبين مبتدأ وخبره كذلك وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة واكتسفا فى موضع النعت للبين ومد معمول باكتسفا ومعنى اكتسفا: أحاط وثيقاً مفعول بجمع لأنه مصدر جمع ثم إن إبدال ثانى البين همزة إما هو فيما لم يكن فيه ثانى البين بدلاً من الهمزة، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَكْتَسَفَ وَرَدَّ الْهَمْزَ يَافِيحاً أَمِلَ لَاماً وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةِ جُفِلَ

وَأَوَا

يعنى أن الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما هى فيه محل اللام يجب فتحها وقلبها ياء إن كانت فى المفرد غير واو سائمة وواوًا إن كانت فى المفرد واوًا سائمة والألف

واللام في الهمز للمعهد المتقدم وشمل ما استحق الهمز لكونه مدًا زائدًا في المفرد ولاه ياء وما استحق الهمز لكونه مدًا زائدًا في المفرد ولاه الكلمة واو وما استحق الهمز لكونه اكتشفه لين وما أصله همزة مثال الأول هدية وهذا أصله هذاني فاستثقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت فتحة فصار هذاني فانقلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هذاما فاستثقل اجتماع الأمثال فأبدلت الهمزة ياء فصار هذايا ومثال الثاني مطبة ومطايا غالياً الثانية فيه أصلها واو لأنها من مطا يملو ففعل به ما فعل بهذايا ومثال الثالث زاوية ففعل أيضًا به ما فعل بهذايا ومطايا ومثال الرابع خطينة وخطايا أصله خطائي بهمزين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خطائي ثم قلبت الكسرة فتحة على حد قلبها في هذايا فصار خطائي فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء، وأما هراوى جمع هراوة فأصله هراو فالهمزة التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هراوة والواو الأخيرة هي واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلبت الواو الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد فالتواو في هراوى ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوى هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألفًا. والهمز مفعول برد وهو مطلوب لافتح من باب التنازع وما مفعول ثان برد وفيما متعلق برد ولا مأ تسيير وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فيما أهل لاه وفي مثل متعلق بجعل وفي جعل ضمير مستتر هاند على الهمز وواو مفعول ثان بجعل. ثم قال:

وَهَمْزُ أَوَّلِ الْوَاوَيْنِ رُدٌّ فِي يَدِهِ فَيَسِيرُ سِيرَهُ وَيُؤَيِّ الْأَشَدَّ

يعنى رد أول الواوين المصدرتين حمزة ما لم تكن الثانية بدلًا من ألف فاعل كوو في الأشد فإن أصله وافي وإنما استثنى ذلك لأن فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل واوان فأجتمعا ههما في ووفي غير متعدبه فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة الممردة من جواز إبدالها حمزة فمثال ما يجب إبداله أوصل في جمع وأصله أصده وواصل فتواو الأولى هي التي في المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت في نحو ضارب فلم يجتمع واوان في يده الكلمة قلبت الأولى حمزة فتواو أوصل. وهمز مفعول ثان برد وأول مفعول أول وفي يده متعلق برد ويده مصدر مضاف إلى المفعول وهو غير وغير مضاف إلى شه وشبه مضاف إلى ووفي الأشد والأشد عند سيبويه: جمع شدة، وقال

أمن عباس رضى الله عنهما: الأشد ثلاث وثلاثون سنة. ثم انتقل إلى حكم الهمزتين فى كلمة واحدة وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام: ساكنة بعد متحركة ومتحركتان، ومتحركة بعد ساكن وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَمَدَا أَيْدِي فَاتَسَى الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كَأَثَرِ وَالْجَمْعِ

يعنى أنه إذا اجتمع همزتان فى كلمة أو لاهما متحركة والأخرى ساكنة وجب إبدال الثانية مدًا مجازًا لحركة ما قبله فإن كانت فتحة أبدلت ألفًا نحو أثر وأمن وأصله أثر وأمن بهمزتين وإن كانت كسرة أبدلت ياء نحو إيلاف وإن كانت ضمة أبدلت واوًا نحو أو ثمن وأوتى وفهم منه أن الهمزة الساكنة إن لم يكن قبلها همزة أخرى لم يجب إبدالها وفهم منه أيضًا أنهما لو لم يكونا فى كلمة واحدة لم يجب إبدالها نحو اقرأ آية، والمراد بالكلمة أن يكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عند النحويين فى نحو أأذرتهم إنهما من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة استفهام فهى منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين فى كلمة وكذلك أيضًا نحو اتسمن فإن الأولى همزة استفهام والثانية فاء الفعل. ومدا مفعول ثانٍ بإبدل ومن كلمة متعلق بإبدل وإن يسكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى المتحركتين، وهى تسعة أنواع لأن الأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاثة فى ثلاثة تسعة وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال:

إِنْ يَنْسَحِ الطَّرْقُ ضَمَّ أَوْ نَسَحَ قَلْبُ وَأَوْ وَبَاءَ إِثْرَ كَسْرِ يَنْتَقِلِبُ

يعنى أن الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان إحداهما تنقلب فيها واوًا وذلك بعد ضمة نحو أويدهم فى تصغير آدم أصله أويدهم أو بعد فتحة نحو أوادم فى جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة نحو إيم إذا بنيت من أم نحو إصبع بكسر الهمزة ونسخ الثالث فتقول فيه انتم فتنتقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة وتدغم الميم فى الميم فيصير إأم فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فيصير إيم. ثم انتقل إلى المكسورة فقال:

(ثَوِ الْكُسْرِ مُطْلَقًا كَسَدًا)

يعنى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وجب إبدالها ياء مطلقاً أى بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، والحاصل ثلاث صور الأولى مكسورة بعد فتحة نحو أئمة فى جمع إمام أصله أئمة فنقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم فى العيم فصار أئمة فأبدلت من الهمزة الثانية ياء الثانية مكسورة بعد كسرة نحو إيم فى بناء مثل أصع من إم بكسر الهمزة والياء فتقول اعم فتفعل به كما فعلت بالذى قبله من نقل وإدغام وقلب ، والثانية مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أئنث أى جعلته يئن ففعل به كما فعل بما تقدم . ثم انتقل إلى المضمومة فقال :

(وَمَا يُضْمَمُ • وَأَوْ) أَصْبِرْ

يعنى أن الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت واواً مطلقاً فشمل أيضاً ثلاثة أنواع : الأول مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله أهب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء إلى الهمزة وأدغمت الباء فى الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واواً ، الثانى مضمومة بعد مضمومة نحو أوم إذا بنيت من أم مثال أيلم . الثالث مضمومة بعد كسرة نحو إئم إذا بنيت من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الباء وتفعل فى ذلك كل ما فعلت فيما قبله من نقل والإدغام والقلب . والحاصل أن الهمزة الثانية من المتحركين تقلب واواً فى خمسة مواضع إذا كانت مضمومة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع ، أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتقلب ياء فى أربعة مواضع إذا كانت مكسورة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا ما لم تكن الثانية آخر الكلمة فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله :

(مَا سَمَ بِكُنْ لَفْظًا ائِمَّ • لَسَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ)

يعنى أن ثانى الهمزتين إذا كان متطرفاً قلبت ياء مطلقاً فشمل أربعة أنواع أن يكون بعد فتحة أو بعد ضمة أو بعد كسرة أو بعد سكون فمثال الأول إذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأى تحركت الباء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً ومثال الثانى أن تبنى من قرأ مثل برثن فتقول قرأ منقوصاً والأصل قرو كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقلت الهمزة على الباء فحذفت وبقي منقوصاً ومثال الثالث أن تبنى من قرأ نحو زبرج فتقول قرأ بعد أن تفعل به ما فعلت بالذى قبله وهذا النوع والذى قبله يقدر فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول هذا قرو ومررت بقرو ورأيت قريباً ومثال الرابع أن تنى من قرأ نحو

فمطر فتقول قرأى وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة . ثم قال :

(وَأَوَّمٌ • وَنَحْوُهُ وَجِهَيْنِ فِي ثَابِتِهِ أَمْ)

يعنى أن ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في المعنى المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول أزم بمعنى اقصد وأوم ، وفهم منه أن ذلك أيضاً جائز في نحو أئن مضارع أن إذ لا فرق وسبب ذلك أن الهمزة فيهما كأنها قائمة بنفسها . وقوله : أن يفتح شرط وفاعل يفتح ضمير مستتر هائد على الهمز وإثر ظرف متعلق يفتح وقلب جواب الشرط وواو مفعول ثان لقلب وفاعل يتقلب ضمير هائد على الهمز أيضاً وياء حن من فاعل يتقلب وهو الضمير وإثر كسر ظرف متعلق يتقلب وذو الكسر مبتدأ وكذا غيره ومطلقاً حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر وما مفعول أول بأمر وهي موصولة وصلتها يضم وواو مفعول ثان لأمر وما ظرفية مصدرية ولفظاً خبر يكن وأتم فعل ماضٍ وهو في موضع النعت للفظاً وفذلك مبتدأ وخبره جا وياء حال من فاعل جا وهو ضمير هائد على الهمزة وأوم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أم ووجهين مفعول بأم وهي ثانية متعلق بأم والجملة من أم ومعموليها خبر أوم ويجوز أن يكون أوم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن . ثم قال :

(وَيَاءُ أَقْلَبَ الْفَاءَ كَسْرًا تَلَا • أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ)

يعنى أن الألف يجب قلبها ياء في موضعين أحدهما أن يعرض كسر ما قبلها كمصباح في جمع مصباح فانقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتححة والثاني أن يقع قبلها ياء التصغير نحو غزير في تصغير غزال بإبدال الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت إلى الياء كما ردت إليها بعد الكسرة . والفاء مفعول أول بالقلب وياء مفعول ثان وكسراً معجول تلاً وتلاً ومعموله في موضع النعت لآلفاً وأو ياء تصغير معطوف على كسراً والتقدير أقلب ألفاً تلاً كسراً أو تلاً ياء تصغير ياء . ثم قال :

يَوَاوِيَّ أَعْلَا • فِي آخِرٍ أَوْ قُلْنَا الثَّلَاثِ أَوْ يَبَادَتْنِي فَعْلَانِ

يعنى أنه يفعل بالواء الواقعة آخرًا ما فعل بالآلف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير فالأول نحو رضى وقوى أصلهما رضى وقوى لأيهما من الرضوان والقوة ولكنه لم كسر ما قبل الواو وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلاً للخفة، وفهم من قوله فى آخر أنها لو كانت غير آخر لم تبدى نحو عوض وحول ولما كانت تاء التانيث وزيدنا فعلان زائدين على بنية الكلمة وكنا فى حكم المنفصل لم يمنعنا من الإعلال وعلى ذلك فيه بقوله: (أو قبل تا التانيث أو زيدتى فعلان) فمثال ما لحفته تاء التانيث فأعل شجبة أصله شجوة لأنه من الشحو فقلبت واؤه ياء لكوبها منطرفة ولم يعتد بالتاء ومثال ما لحفته زيدنا فعلان أن بينى من العزرو مثل طوفان فتقول غربان فأعل أيضاً لعدم الاعتداد بالآلف والنون. وذا إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول بامعلا ويوار وفى آخر متعلقان بامعلا وأو قبل معطوف على فى آخر وزيدتى فعلان معطوف على تا التانيث. ثم قال:

فَا بَعَا رَأَوْا

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوَكِ

يعنى أن ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب إعلاله وما كان منه على فعل بغير ألف فالغالب فى عين التصحيح وشمل المعتل الثلاثى نحو قام قيامًا والمزيد نحو ائد، تقيادًا، وحترر بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاود لودًا فزنه لا يعنى لكون فعله غير معتل وفهم اشتراط الآلف بعد العين من قوله: والفعل منه صحيح غالبًا لأن سبب التصحيح عدم الآلف فالغالب فى نحو فعل التصحيح نحو حال حولًا وعاد المريض عودًا. وذا إشارة للإعلال المذكور وهو مفعول برأوا وفى مصدر فى موضع المفعول الثانى لرأوا وأطلق المعتل على المعلن فإن المعتل أعم من المعلن وهو على حذف الموصوف والتقدير فى مصدر الفعل المعتل وعينًا تمييز والفعل مبتدأ ومنه فى موضع الحال من افعل وصحيح خبر الفعل وغالبًا حال من الضمير فى صحيح. ثم اعلم أن جميع ما سكنت عينه من الثلاثى نحو ثوب أو أعلت نحو دار على ثلاثة أقسام: فعال وفعللة وفعل، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَجَمْعٌ ذِي عَيْنَيْنِ أَهْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بَدَأَ الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ مَرَّ

يعنى أن جمع المفرد المعلن من جمع الثلاثى المعلن العين أو الساكنها يحكم له فى الإعلال بالإعلال المذكور وهو قلب الواو ياء نحو دار وديار وثوب وثياب فالإشارة بهذا للإعلال السابق فى مصدر الفعل المعلن ، وفهم من قوله جمع أن ما كان على فعال من المفرد لا يعمل نحو صوار وصوان وفهم من قوله أعل أو سكن أن عين المفرد إذا لم تعمل ولم تسكن لم يعمل الجمع نحو طويل وطوال . ويجوز رفع جمع على أنه مبتدأ والخبر فى قوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره احكم وجمع مصدر مضاف إلى المفعول وأعل أو سكن فى موضع التثنية لعين ومعنى عن: ظهر وعرض . ثم أشار إلى الثانى والثالث فقال:

وَصَحَّحُوا قِيْلَهُ وَمِنْ فِعْلٍ وَجْهَانِ وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى كَالْحَيِّ

يعنى أن جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الألف ولحاق التاء بها إذ بها يعد من الطرف وذلك نحو عود وعودة وزوج وزوجة ، وإذا كان على وزن فعس ففيه وجهان التصحيح والإعلال ، والإعلال أولى نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف وجاء أيضاً غير معلن نحو حاجة وحرج ، ومن هذا البيت يفهم أن الجمع الذى يجب إعلاله فى البيت الذى قبله يكون فيه الألف بعد الواو لكونه نطق فى هذا البيت بفعل وفعلة بغير ألف فعلم أن ما سواهما وهو الأول بالألف . وفعلة مفعول بصححوا والواو فى صححوا هاء على العرب ووجهان مبتدأ والخبر فى المجرور قبله والإعلال أولى جملة من مبتدأ وخبر . ثم قال:

وَلَوَاوُ لَا مَاءً بَعْدَ فَتْحٍ بِانْقِلَابٍ كَالْمُعْطِيَانِ يَرْضِيَانِ

يعنى أن الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعداً وقبلها فتحة وجب قلبها ياء وشمل قوله لا ماء ما كانت الواو فيه متطرفة كما مثل أو بعدها تاء التأنيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله كالمعطيان يرضيان فالمعطيان أصله المعطوان لأنه من عطا يعطو إذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل وهو المعطى لأن فى اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك فى اسم المفعول فحمل عليه ويرضيان أصله يرضوان لأنه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو يرضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من التمثيل أن ذلك يكون فى الأسماء والأفعال . والواو مبتدأ وخبر انقلب ولا ماء حال من الصمير المستر فى انقلب وياء حال أيضاً من ذلك الصمير ويعد متعلق بانقلب . ثم قال:



(وَوَجِبَ • إِبْدَالُ وَآوِ بِغَسَدِ ضَمٍّ مِنْ الْف)

يعنى أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها فلان كانت فى موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضورب فى ضارب وإن كانت فى موضع يجب فيه سكونها سكنت نحو ضورب. ثم قال : (وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتِرَافٍ) يعنى أنه يجب إبدال الياء واوًا كما فى موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقن فأبدلت الياء فيه واوًا لانضمام ما قبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو زيد وهيام وفهم منه أيضًا كون الياء مفردة فلو كانت مدخمة لم تبدل نحو حيض وفهم منه أيضًا كون الياء فى المفرد فلو كان ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعًا فقد أشار إليه بقوله :

وَيَكْسَرُ الْمُتَضَمُّونَ فِى جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ حَيْدَ جَعَجَعَ أَفْرَسًا

يعنى أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة فى الجمع نحو هيم فى جمع أهيم قلبت الضمة التى قبل الياء كسرة لتصح الياء فهيم أصله هَيْمٌ نحو أحر وحر وإنما لم تقلب الياء واوًا لأجل الضمة كما قلبت فى المفرد نحو موقن لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بعمزيد التخفيف. وإبدال فاعل بوجب وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبعد متعلق بإبدال وكذلك من ألف، وبأ مبتدأ مضاف إلى كموقن وغيره اعترف ويجوز أن يكون مفعولاً بمضمر يفسره اعترف وذا إشارة إلى الإعلال المذكور والمضموم مرفوع بيكسر وفى جمع متعلق بيكسر. ثم قال :

وَوَاوُاْ أَسْرَ الضَّمِّ رُدًّا إِلَيْهَا نَسَى الْعِمَى لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ نَا

يعنى أن الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واوًا فى ثلاثة مواضع : أحدها أن تكون لام فعل نحو قضو أصله قضى لأنه من قضى يقضى، ونحو لأنه من النية وهو العقل. الثانى أن تكون لام اسم مبنى على التانيث بالتاء نحو مرموة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله : (كُتِبَ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدُورَةٍ) وفهم من المثال لزوم التاء لأن مقدرة لا يتجرد من التاء فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب فذلك مع التجرد نحو اتزانى مصدر تزانى أصله تزانى على وزن تفاعل لأنه نظير تدارك فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واوًا لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة فلو لحقته التاء بقى على إعلاله لعروض التاء نحو تدانية. الثالث أن يبنى من الرمى نحو سيمان اسم مكان فتقول رموان لأن

الألف والنون لازمتان لهذا علم بحكم له بحكم المتعطف لأنه ألزم للكلمة من تاء التانيث وهو المنه عليه بقوله :

(كَذَا إِذَا كَتَبَ عَيْنٌ صَبْرًا)

أى كذلك يعمل بالقلب إذا صيره من الرمى مثل سبعان ورد فعل أمر والياء مفعول أول رد وو وا مفعول ثان وثر ظرف متعلق برد ويجوز أن يكون رد فعلاً ماصياً مبتدئاً للمفعول والياء مرفوع به ومتى أُلغى شرط ولام فعل مفعول ثان باللفظ وهو أُلغى ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على الياء ، وأو من قبل معطوف على لام فعل وتاء مضاف إلى بان ، والياء هو الذى يصوغ هذا البناء وإنما أُضيفت إليه التاء للملازمة بين الكلمة التى فيها التاء والياء ومن روى متعلق بهن وكذلك كمقدرة وكذا متعلق بصيره والهاء فى صيره عائد على لفظ الرمى المفهوم من روى وفى صيره ضمير مستتر عائد على بان . ثم قال :

وَإِنْ تُكُنْ عَيْنًا بِمَعْنَى وَصَفًا      فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ صَهُمٌ يُلْفَى

يعنى إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة وتصحح الياء وأن تبقى الضمة وتبدل الياء واواً لأجل الضمة فتقول فى أنتى ، لاكيس والأصقب كوسى وكيسى وضوقى وضيقى ولهم من قوله وصفاً أنها إذا كانت عيناً لمعنى اسماً لم يجز فيها الوجهان بل يلزم قلب الياء واواً على الأصل نحو طوى بمعنى طيب . وإن تكن شرط وصفاً خبر تكن ولفعلى متعلق بتكن ووصفاً حال من فعلى وذلك مبتدأ خبره يُلْفَى وبالوجهين فى موضع المفعول الثانى يُلْفَى عنهم متعلق يُلْفَى .

### فصل

مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أَيْ الْوَاوُ يَدُلُّ      بِإِمْ كَسَطَوَى غَالِبًا جَاءَ الْبَدَلُ

يعنى أن الياء تبدل غالباً واواً إذا كانت لاماً لفعلى اسماً بفتح الفاء وسكون العين نحو سروي وفترى وتقوى الأصل فيه سرىا وفترىا وتقيا وإنما قلبت وإن لم يكن لقلبها موجب لفظى فرقاً بين الاسم والصفة ، ولهم من قوله أنها إذا كانت وصفاً لا تبدل نحو خرياً وصدياً وأشار بقوله غالباً إلى ما جاء فى ذلك غير مبدل نحو رياً للرائحة الحسنة وطفياً لولد

البقرة الوحشية والواو فاعل يأتي ويدل حال وهو مضاف إلى ياء وذو فاعل بجاء والبدل نعت لذا وغالباً حال . ثم قال :

بِالْمَعْكَسِ جَاءَ لَمْ تُعْلَى وَصَفَا      وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

يعنى أن لام فعلى وصفاً بضم الفاء إذا كانت واواً أبدلت ياء نحو دنيا وعلياً أصلهما دنوى وعلوى لأنهما من الدنوّ والعلوّ وإنما أبدلت هنا أيضاً فرقاً بين الاسم والوصف وفهم من قوله وصفاً أنها إذا كانت فى الاسم لم تبدل نحو حزوى اسم موضع ، وأشار بقوله وكون قصوى نادراً إلى لغة الحجازيين فى قصوى والقياس فيه قصيباً لأنه من باب دنيا وعلياً وينو تميم يقولون قصيباً على القياس ولام فعلى فاعل بجاء ووصفاً حال من لام فعلى ، وكون قصوى مبتدأ ونادراً خبر الكون وهو مضاف إلى الاسم وخبر كون لا يخفى .

### فصل

إِنْ يَكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَآوٍ وَيَا      وَاتَّصِلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيبَا  
فَبَاءُ الْوَآوِ أَفْلَسٌ مُذْهِبًا      وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

يعنى أنه إذا اجتمع فى كلمة واو وياء وسكن أولهما وجب إبدال الواو ياء وإدغامها فى الياء وذلك بشرطين : الأول أن يكونا متصلين أى فى كلمة واحدة فلو كان أولهما فى كلمة وثانيهما فى كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو يزيد وبني واقد وهو المنبى عليه بقوله واتصلا الثانى أن لا يكون اجتماعهما عارضاً وشمل صورتين : إحداهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو وتخفيف قوى ، والأخرى عروض الحرف نحو الروب بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً وهو المنبى عليه بقوله ومن عروض عريباً وكلامه شامل للنوعين ، وشمل ما استوفى الشروط صورتين : إحداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لأنه من السود ، والأخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمى أصله مرموى لأنه اسم مفعول من رمى وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ وإلى ذلك أشار بقوله : وشدّ معطى غير ما قد رسما وشمل ثلاث صور : إحداها ما شذ فيه الإبدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرأ إن كنتم للرّيا بتشديد الياء . الثانية ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسور ضيرون . الثالثة ما شذ فيه إبدال الياء واواً نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخلة فى

قوله . وشذ معطى غير ما قد رسما . وإن يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط وكذلك حريا وألفه للثنية ومن عروض متعلق بحريا والعروض مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو مفعول أول باقلين وياه مفعول ثان ومدغماً حد من الضمير المستتر في اقلين ومعطى فاعل بشذ وفيه ضمير مستتر وهو المفعول الأول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها قد رسما . ثم قال :

مِنْ وَأَوْ يَاءٍ يَنْحَرِيكَ أَصِلْ      أَلَا إِنْ يَنْدَلِ يَنْدَلْ فَتَسْخِرْ مُصِلْ

يعنى أنه يجب إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفاً وذلك بشروط ذكر منها في هذا البيت شرطين : أحدهما أن يكون التحريك أصليا وهو المنب عليه بقوله : أصل . واحترز من نحو نوم وحيل أصلهما توأم وجبال فقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يلقيا لأن الحركة عارضة فهي غير أصلية . والثاني أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو المنب عليه بقوله بعد فتح متصل ، وشمل صورتين إحداهما أن يكون الفاصل ظاهراً نحو واو وزاى ، والأخرى أن يكون مسدداً وذلك إذا بنيت مثل حلبط من الرمي والغزو فتقول رمى وغزو منقوصاً والأصل رمى وغزو فأعلت الياء والواو الأخيرتان بحذف حركتهما كإحلال سائر المنقوصات ولم تقلب الواو ولا الياء الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف لأن الأصل رماي وغزاو كحلبط أصله حلايط فحذفت الألف تخفيفاً وهي مقدرة فمتمت من القلب . وألفاً مفعول بإبدل ومن واو متعلق بإبدل وتحريك في موضع الصفة لواو أو ياء متحركتين مفتوح ما قبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرها ، وشم شرط آخر تختلف فيه اللام وغيرها أشار إليه بقوله :

إِنْ حُرِكَ الْتَالِي وَإِنْ سَكَنَ كَفْ      إِحْلَالْ غَيْرِ اللّامِ

يعنى أن إحلال الياء والواو بالإحلال المذكور إذا كانا غير لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانتقاد واختار فإن سكن تاليهما منع إحلال غير اللام مطلقاً وشمل العين نحو بيان وطويل وغيور وغيرها نحو خورنق ، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله :

## وَقَى لَا يَكْفُ

إِضْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ الْفَاءِ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ الْفَاءُ

يعنى أن لام الكلمة إذا كان واوًا أو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن فلما أن يكون الساكن ألفًا أو ياء مشددة أو غيرهما فإن كان غيرهما لم يكف الإحلال نحو رموا وغزوا ويخشون ويرضون أصلها رمبوا وغزووا، ويخشون ويرضون فقلبت في ذلك كله الياء أو الواو ألفًا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وإن كان الساكن ألفًا أو ياء مشددة كذا الإحلال نحو رميا وغزوا ومعوى وعلوى وإنما لم يكف الساكن إحلال اللام لقربها من الطرف وإنما كفت الألف والياء المشددة إحلالها لأنهم لو أعلنوا رميا وغزوا لصار رمى وغزا فيلتبس بفعل الواحد وأما نحو علوى فلم تبدل لانه ألفًا لأنه في موضع تبدل فيه الألف واوًا، وإن حرك شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وإن سكن شرط جوابه كفى وهو مبتدأ وغيره لا يكف إحلالها ويساكن متعلق بيكف وغير نعمت لساكن وأو ياء معطوف على الألف والتشديد مبتدأ خبره قد ألف والجملة نعمت لياء ثم إنه قد تعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الإحلال أشار إلى الأول منهما بقوله:

وَصَحَّ غَيْرُ لَمَلٍ وَقَمَلًا ذَا ائْتَمَلَ كَامِبِدٍ وَاحْوَلَا

يعنى أن ما كان من الأفعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل بصحيح هو ومصدره وإن كان مستوفيًا لشروط الإحلال نحو غبد غبدًا وحول حولًا وسبب تصحيحهما أن حول وشبهه من أفعال الخلق والألوان وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على الفعل نحو حولًا حولًا وأحور أحورًا فصح حين فعله ومصدره لأنهما في معنى ما لا يعمل لعدم الشروط. وحين فاعل بصح وذا أفعل حال من فعل. ثم أشار إلى الثانى. فقال:

وَدَّ يَسِّرَ تَفَاعُلٍ مِّنْ ائْتَمَلَ وَالْمَنِينُ وَتَوَّ سَلِمَتْ وَلَمْ تَعْلَلْ

يعنى أن وزن ائتمل من الواوى العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صح نحو اجنوروا بمعنى تجاوزوا وإنما صح مع توفر شروط الإحلال لأنه حمل على تفاعل الذى بمعناه وليس في تفاعل شروط الإحلال وفهم من أن وزن ائتمل إذا لم يبين معنى تفاعل أعل على مقتضى القياس نحو اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب، وفهم من قوله أيضًا والعين

وإن ما عيه ياء فعل وإن أبان معنى تفاعل نحو استافوا أى تصاروا بالسيف وإنما أعلت في ذلك الواو دون الياء لشغل الواو في المخرج بخلاف الياء، وإن بين شرط وتفاضل فاعل بين أى يظهر وسلمت جواب الشرط والعين واو مبتدأ وخبر في موضع الحال ولم تعن تنعيم لصحة الاستغناء عنه . ثم أشار إلى الثالث بقوله .

وإن لعسرَ قَيْنِ ذا الإعلالِ استُحِقَّ • صَحَّحَ أَوَّلُ

يعنى إذا اجتمع في كلمة حرفا علة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر لثلاثا يتوالى إعلالان والأحق بالإعلال منهما الثاني لتطرقه وذلك نحو الهوى والحوى والحميا أصلها هوى وحوى وحى فالسبب المانع من إعلال الأول فيهما إعلال الثاني وقد يعمل الأول ويصح الثاني وعلى ذلك نبه بقوله : (وَعَكْسٌ لَذَهِقٌ) وذلك قولهم راية وطاية وغاية وفهم قلة ذلك من قوله : قد يحق وإن شرط وذا الإعلال مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق ولحرفين متعلق باستحق وصحح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة . ثم أشار إلى الرابع فقال :

وَعَبْنُ مَا أَحْبَرَهُ قَدْ رِيدَ مَا يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ

يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عيناً فيما آخره زيادة تخص الأسماء لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فصحيح لذلك وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو جولان وألف التأنيث نحو حيدى وصورى . وعين مبتدأ وما موصولة وصلتها يخص وواجب خبر مقدم وأن يسلمأ مستأد والخملة خبر عين ويجوز أن يكون واجب خبراً عن عين وأن يسلمأ مرفوع بواجب والتقدير وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم تحب سلامته . ثم قال :

وَقَبْلُ بِالْقَلْبِ مِمَّا الثَّوْنُ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَثْبَدًا

يعنى أن النون الساكنة إذا وقعت قبل الياء وجب قلبها ميماً وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الياء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة بين النون وعتها لشدة الياء وذلك فيما كان من كلمتين ومن كلمة ولذلك مثل بالنوعين فالمفصل نحو من بت والمتصل نحو ابتدا . والنون مفعول أول بالقلب وميماً مفعول ثان وقبل متعلق بالقلب وإذا ظرف متضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه .

## فصل

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَابُ التَّحْرِيكِ مِنْ ذِي لِسَانٍ آتٍ مَعَيْنٍ فِعْلٌ كَأَيْنِ

يعنى أن عين الفعل إذا كانت واواً أو ياء وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً وحب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها لاستثقال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بهم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن . ويبين أصله يبين فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها نحو أبان وأعان أصله آبين وأهون فدخل النقل والقلب فصارا أبان وأعان وفهم من قوله صح أن الساكن إذا كان معتلاً لا يتنقل إليه نحو بايع وفوق . ثم إن هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله صح ، وأشار إلى باقيها بقوله :

مَا تَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعْجِبُ وَلَا كَأَيْبَهُمْ أَوْ أُخْرَى بِسَلَامٍ مُلْلاً

شمل فعل التعجب ما أفعله نحو ما أقوم وما آتته وأفعل به نحو أقوم به وآتين به وإنما صح فيهما بالحمل على أفعل من كذا لأنهما من واد واحد وأما نحو أبهر فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة الوصل فيقال باهر فيلنبس بفاهل من المضاعف نحو بهس ، وأما نحو أخرى مما أحلت لاه فلو نقلت فيه الحركة لتألى عليه الإعلال . والتحرك مفعول بانقل ولساكن متعلق بانقل وصح في موضع النعت لساكن ومن ذى متعلق بانقل وآت نعت لذى وعين فعل حال من الضمير المستتر في آت وما ظرفية مصدرية أى مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا . ثم قال :

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ ضَامًى مُضَارِعاً وَمِثْلِهِ وَسَمٌ

يعنى أن الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لا في وزنه أو في وزنه لا في زيادته فشمل صورتين : الأولى أن يبنى من البيع مثل تحلى فتقول تبيع وأصله تبيع يسكون الباء فاعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهى البناء وخالفه في الوزن . والثانية نحو مقام أصله مقوم فأشبه المضارع في الوزن نحو تشرب وخالفه في الزيادة لأن الميم لا تزداد في أول المضارع وهذا معنى قوله : وفيه وسم ، أى فيه علامة يمتاز بها عن الفعل ، وفهم منه أن الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الوزن والزيادة لم

يعمل نحو أبيص وأسود لأنه لو أعل لالتبس بالفعل إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه وفهم منه أيضاً أنه إن لم يشابه المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة لم يعمل كمكيا، ومثل فعل مبتدأ وحيره اسم ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وغيره مثل فعل وهو أظهر وفي ذا الإعلال متعلق بمثل وضاهي مضارعاً جملة فعلية في موضع النعت لاسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون أن نحو مفعول نحو مخيط يعمل لأنه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة لأنه مثل نعلم بكسر التاء في لغة فأخرجه بقوله :

(وَمِثْلُ صُحْحٍ كَالْمِفْعَالِ)

يعنى إنما صحح مفعول وإن كان ظاهره يقتضى الإعلال لأنه حمل على مفعول بالآلف ومفعول لم يشبه الفعل لا في الوزن ولا في الزيادة، وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صحح لأنه مقصور منه فهو هو . ثم قال :

وَالْفَ الْإِنْمَالِ وَالْإِنْمَالِ \* أزل

لِأَ الْإِضْلَالِ وَالْأَ الْزَمَ مَوْضِعَ

يعنى إذا كان المستحق للنقل والإعلال المذكورين مصدراً على إفعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم قلب ألفاً لمجانسة الفتحة فيجتمع ألفان الأولى المنقلبة عن العين والثانية الألف التى كانت بعد العين فنحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضاً من الألف المحذوفة وذلك نحو إحارة واستقامة أصلهما إجواز واستقوام ونظير إجواز من الصحيح إكرام واستقوام استدراك فنقلت حركة العين فيهما إلى الساكن قبلها وفعل ليهما ما تقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بأن المحذوف هي الألف الزائدة بقوله : (وَألف الإفعال واستفعال أزل) وهو مذهب سيبويه ثم إن هذه التاء التى هي عوض قد تحذف، وإليه أشار بقوله :

(وَحَذَفْنَاهُمَا بِالنُّقْلِ نَادراً عَرَضاً)

يعنى أن هذه التاء التى تلحق عوضاً قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم أرى إبراءً واستفاه استفها ويكثر ذلك مع الإضافة نحو وإقام الصلاة . وألف الإفعال مفعول بأزل ولذا متعلق بأزل والإعلال نمت لنا والتاء مفعول بالزَمَ وعوض حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وحذفها مبتدأ وخبره عرض وبالنقل متعلق بعرض ونادراً حال من الضمير المستتر في عرض وفي بعض النسخ : ربما عرض . ثم قال :



وَمَا لِلْعَمَلِ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ قَلْبِ قَسَمُومٍ بِهِ أَيْضاً قَسَمٌ

يعنى أنه إذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى معتل العين فعل به ما فعل بإفعال من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول، ويعنى بقوله فمفعول ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واواً ولذلك أتى بمثالين فقال: (نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ) فأصل مبيع مبيوع فنقلت حركة الياء إلى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الباء ثم حذف واو مبيوع فقالوا مبيع. وأما مصون فأصله مصوون فنقلت حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التى بعدها وهى واو مفعول، وقد يصح كل واحد من النوعين، وإلى ذلك أشار بقوله:

(وَتَدْرُ • تَصَحِّحُ ذِي الْوَاوِ وَيُذِي الْيَا اسْتَهْرَ)

يعنى أن ما عينه وار مفعول قد يصحح أى ينطق به على الأصل وذلك قليل كقولهم مصوون وما عينه ياء وهو مشهور، وقبل إن تصحيحه لغة بنى تميم ومنه قولهم مبيوع ومخيوط، ومن ذلك قول الشاعر:

٢٠٨. حَتَّى تَذْكُرَ يَصَاتُ وَهَيْجَهُ يَوْمَ رَدَاذٍ عَلَيْهِ الدُّخْرُ مَفْبُومٌ

وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها الإفعال ومن النقل متعلق بما فى المجرور من معنى الاستفراغ ومفعول مبتدأ وخبره قمن وبه متعلق بقمن والجملة فى موضع خبر ما وتصحيح فاعل بندر وهو مضاف لذى على حذف مضاف أى تصحيح الفعل ذى الواو. ثم قال:

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَهْلِلْ إِنْ لَمْ تَحْجَرْ الْأَجُودَا

يعنى أنه إذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى واوى اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن الواو بالإدغام والإعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدو ومعدو وفهم من قوله: إن لم تحجر الأجود، أن التصحيح أجود لأن معنى تحجرى تقصد فالمعنى وأهلل إن لم

(٢٠٨) البيت من البسيط، وهو لطلحة بن عبيد بن جبر فى ديوانه ص ٥٩، وجمهرة اللغة ص ٩٦٣، وحزارة الأدب ٢٩٥/١١، والمحصل ص ٢٦١/١، وشرح المفصل ٧٨/١٠، ٨٠، والمقتضب ١٠١/١، والمصنف فى التصريف ٤٦٠/٢، والمصنف ٢٨٦/١، ٤٧/٢، ويلاحظ فى شرح الأسمونى ٨٦٦/٣. والشاهد فيه قوله المفعول حيث جاز الإتمام فى المفعول من ذوات الياء، وهى لغة بنى تميم والإعلال مبيوع، أصح.

تقصّد الأجود معهوده أنك إن قصدت الأجود لا تعمل وفهم منه أن ما كان بائى اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الإعلال نحو مرمى أصله مرمى وقد تقدم وجوب إعلاله عند قوله فصل إن يسكن السابق البيت وفهم منه أيضاً أن ما كان واوى اللام على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم إعلاله نحو مرضى وإعراب البيت واضح ثم قال:

كَذَلِكَ فَإِنْ جُهِينَ حَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَمْ يَجْمَعْ أَوْ لَمْ يَجْمَعْ

يعنى إذا كان مثال الفعول مما لاه واو جاز فى لاهه وجهان الإعلال والتصحيح وذلك فى الجمع نحو عصا وعصو وعصى وفى المفرد عتى وعتواً وعتياً إلا أن إعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الإعلال ولم ينبه على ذلك الناطم، وفى تقديمه الجمع إشعار بما بذلك، والفعول فاعل بجاء وذا وجهين حال من الفعول ومن ذى متعلق بجاء ولا م جمع حال من الواو وأو فرد معطوف على جمع ويعنى فى موضع نعت لفرد. ثم قال:

وَشِمَاعٌ نَحْوَ نَوْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوَ نِيَامٍ شِدُوذٌ نِيَمٍ

يعنى أنه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعاً مما عينه واو وجهان التصحيح على الأصل نحو نائم ونومٍ وقائم وقومٍ وصائم وصومٍ والإعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف وأما لعمال بالألف فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوامٍ ونوامٍ، وقد شد فى نوم نيام فيحفظ ولا يقاس عليه، ومنه قوله:

٢٠٩. أَلَا طَرَفْنَا مِيَّةً نَتِ مَدَرٍ فَمَا أَرْقَى الثَّيْمَ لَا كَلَامُهَا

وإعراب البيت واضح.

## فصل

(ذو الياءين ما فى المتعالي أهدلاً)

(٢٠٩) البيت من الطويل، وهو كذا فى الزمعة فى ديوانه ص ١٠٠٣، وخرابة الأدب ٣/ ٤١٩، ٤٢٠، وشرح شوهد الشامية ص ٣٨١، وشرح المعصل ٩٣/ ١٠، والصف ٤٩، ٥/ ٢، ولأبى النجم الكلاوى فى شرح التصريح ٣٨٣/ ٢، وبلاسة فى توضيح المسالك ٣/ ٣٩١، وشرح الأشعرى ٣/ ٨٧٠، وشرح شافية ابن الحداد ٣/ ١٤٣، ١٧٣، وشرح ابن خنبل ص ٧٠٧، ولسان العرب ١٦/ ٥٩٦ (نوم)، والمنع فى التصريف ٢/ ٤٩٨، ويرى «سلامها» بدل «كلامها».

والشاهد به قوله «اليام» والقياس «النوام» قلب الواو ياء

يعنى أن الافتعال وما تصرف منه إذا كان فاءه حرف لين أبداً تاء وأدغم فى تاء الافتعال وشمل قوله ذو اللين الواو نحو اتعد أصله أو تعد والياء نحو اتمر أصله ايسر لأنه من اليسر ولا مدخل لثلاث هـ لأنها لا تكون فاء وإنما أبدلوا منها تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات فون كانت بعد ضمة قلبت واواً أو بعد فتحة قلبت ألفاً أو بعد كسرة قلبت ياءً فأبدلوا منها حرفاً جليداً وهو التاء لأنها أقرب حروف الزيادة إلى الواو فإن كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار إليه بقوله: (وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوَ ابْتِكَلَا) يعنى أنه قد سمع إبدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه التشذوذ وظاهر تمثيله بإبتكلا أنه مما سمع فيه الإبدال تشذوذاً والمسموع من ذلك إنما هو اتزر أى لبس الإزار فينبغى أن يكون المثال راجعاً لذى الهمز لا للبدل وفى كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تاء من ذى الهمزة. وذو اللين مبتدأ وخبره أبدل وفاً حال من ذو اللين وتا مفعول ثان لأبدل والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على ذو اللين وفى افتعال متعلق بأبدل وفاعل شذ ضمير عائده على الإبدال المفهوم من أبدل. ثم قال:

(طَا تَا السِّمَالِ رُدُّ إِثْرٍ مُطْبِقِ)

يعنى أنه يجب إبدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد أحد حروف الإطباق وهى الصاد والضاد والطاء والعطاء وذلك نحو اصطبر واضطرم واظطمن واظطهر أصلها اصتبر واضترم واظطنس واظتھر فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقربة المخرج ومبينة الوصف لأن التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء. ثم قال:

(فِي ادَّانَ وَالزَّنَّةِ وَأَدْجَسَرَ فَلَا بَقِيَّ)

يعنى أنه تبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال والزاي والذال وقد استوفى مثنها فادَّانَ أصله ادتان إذ أخذ الدين فأبدل من التاء دال وأدغمت فيها الدال الأولى وازدد فعل أمر من زاد أصله ازدد فأبدل من التاء دال وأدكر فعل أمر من أذكر وأصله اذنكر فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الدال دالاً وأدغمت الدال فى الدال. وتا افتعال مبتدأ وخبره رد وهو ماض مبني للمفعول وفى رد ضمير مستتر عائده على تا افتعال وطا مفعول ثان برد ويجوز أن يكون رد فعل أمر وتا افتعال مفعول أول برد وإثر متعلق ببرد على الوجهين ، وفى بقى ضمير مستتر عائده على تا افتعال ودالاً حال من ذلك الضمير وعبّر بقى عن البدل وفيه بعد.

## فصل

فما أَسِرَ أوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعْدٍ      أَخَذَفَ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أَمَرَةٌ

يعنى أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واوًا في ثلاثة مواضع : الأول فعل أمر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع . الثاني المضارع إذا كان على فعل يفتح الياء وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين ياء وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد وتعد ، وفهم من قوله من كوعد أن الواو تحذف في الأمر والمضارع إذا كان بعدها فتحة نائية عن الكسرة نحو وهب يهب فإن قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق ، وفهم منه أيضاً أن حذف الواو المذكورة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحاً فلو كان مضمومًا لم يحذف نحو يوعد مبنياً للمفعول وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضأ ، وفهم منه أيضاً أن يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوجد مثل يقطبن قلت يوعيد . الثالث المصدر من نحو وعد وهو أيضاً محمول على الفعل في الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدراً فلو كان اسماً لم يحذف نحو وجهة وفهم منه أيضاً أن المصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوحدة والوقعة . وفا أمر مفعول بأخذف ومضارع معطوف على أمر . ثم قال :

وَحَذَفُ هَمَزِ الْفَعْلِ اسْتَمَرَّ فِي      مُضَارِعٍ وَيَبْنِي مُتَصِفٍ

يعنى أنه اطرده حذف الهمزة من أفعال في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهو المعبر عنهما بينيتي متصف فإن اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما فهما بينيتا متصف وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تخرج وخاصم لكن استغفل اجتماع همتين في فعل التكلم في نحو أكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم تكرم ويكرم واسم الفاعل واسم المفعول كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع والمراد بأفعل الفعل الماضي . وحذف مبتدأ وغيره استمر . ثم قال :

ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَّتْ اسْتُعْمِلَا      وَقَسَرْنِ فِي اسْرَرْنَ وَقَسَرْنَ مُقْلَا

يعنى أن ظللت بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول ظلت وظلت . وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه

مست وفي القياس عليهما خلاف. وقوله: وقرن في اقرن وقرن نقلا، يعني أنه استعمل هذا لتخفيف في فعل الأمر فقبل فيه قرن بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل: ﴿وَقَرْنَ لِي يُوْنِسُ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وقوله وقرن نقلا أشار به إلى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر أن أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الأمر ووجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان. وظلت مبتدأ وخبره استعمالا والألف فيه للتنبيه وفي ظلت متعلق باستعملا وقرن مبتدأ وخبره في اقرن والتقدير وقرن مقول في اقرن وقرن نقلا مبتدأ وخبره ويجوز أن يكون قرن الآخر مبتدأ محذوف الخبر أي وكذلك قرن، يعني أنه استعمل ويكون نقلا جملة في موضع الحال من قرن المفتوح الفاء أي نقل سماعا فلا يقاس عليه والأول أظهر.

## الإدغام

يقال الإدغام يسكون الدال مصدر أدغم والإدغام تشديدها مصدر ادغم قيل والإدغام بتشديد الدال عبارة البصريين، وبالإسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح إدخال حرف في حرف وهو باب متسع واقتصر منه هنا على إدغام المثليين المتحركين في كلمة. واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام واجب الإدغام وواجب الإظهار وجائز الوجهين وقد أشار إلى الأول بقوله:

(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّرَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أَذْغَمَ)

يعني أنه إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وجب إدغام الأول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الأول لأن المتحرك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه وشمل نوعين: الأول أن يكون قبل المثل الأول متحرك نحو رد وظن أصلهما ردد وظنن فسكن المثل الأول وأدغم في الثاني. والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو يرد ويظن ومرد أصلها يردد ويظنن ومردد فنقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله وبقي ساكنا فأدغم في المثل الثاني وفهم منه

أن أول المثليين إذا كان في صدر الكلمة نحو ددن لا يذغم إذ لا يصح الابتداء بالساكن . وأول معمول بأدغم ومحركين نعت لمثليين وفي كلمة في موضع الصفة أيضاً لمثليين ويجوز أن يكون متعلقاً بأدغم والأول أظهر ثم أشار إلى الثاني بقوله :

لا كَيْفِي صُفْبٍ • وَذَلِّي وَكِلِّي وَتَبْ • وَلَا كَجُسِّ وَلَا كَاخْصُرِ ابْنِي • وَلَا كَهَيْلِي

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الإدغام . الأول صُفْب وهو جمع صفة والصفة صفة السرح وصفة الببان والصفة أيضاً الكلة . الثاني ذَلِّي وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهي صد الصعوبة يقال ذابة بيته الذل بكسر الذال من ذواب ذلل وذلول . الثالث كِلِّي جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف . الرابع لِبْ اسم مفرد وهو موضع القلادة من المصدر من كل شيء . والجمع الأكباب واللبب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرحل من الاستتخار واللبب أيضاً ما استرق من الرحل . الخامس نحو جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمس أو من جس الخبر إذا فحص عنه وهو الجاسوس . السادس ما كانت فيه حركة ثاني المثليين عارضة نحو اخخصص ابني أصله اخخصص بالسكون ثم بقلت حركة الهمزة من ابني . السابع ما كان فيه ثاني المثليين زائداً للإلحاق نحو هيلل إذا أكثر من قول : لا إله إلا الله وهو ملحق بدحرج وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع اسبعية لمانع فيها أما الثلاثة الأول فإنها مخالفة لوزن الأفعال والإدغام أصل في لأفعال فأظهرت لبعدها عنها وأما الرابع وهو لبب فلخفة الفتحة وفي إظهاره تسببه على ضعف الإدغام في الأسماء لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام نحو رد وأما الخامس وهو جسس فإنه وإن اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو أدغم المحرك الأول لالتقى ساكان . وأما السادس وهو اخخصص ابني فلأن الحركة الثانية عارضة لأنها متقولة من الهمزة . وأما السابع وهو هيلل فلأن ثاني المثليين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء العكس فيما يجب فيه الإدغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله :

(وَشَدَّ إِلَى الْبَنِّ • وَنَحَوِي فَكَ يَنْقَلِي فَقُبْلِي)

يعنى أنه قد شد التعميك في ألفاظ مما يجب إدغامه منها أكل السقاء إذا تغيرت راحته ، ولهم من قوله ونحوه أنه سمع التعميك في غير أكل وذلك ثمانية ألفاظ آخر وهي ذب

الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس إذا اصطك عرقوبه وضبيت الأرض إذا كثرت ضبابها وقطط الشعر إذا اشتدت جمودته ولججت العين إذا التصقت ومششت الدابة إذا ظهر في وطيفها نثره وعززت الناقة إذا ضاق مجرى لنها وبحج الرجل إذا كثرت في صوته بحنة فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها. ولا في قوله ولا كمثل عاطمة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أدغم أول مثلين متحركين في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان ويجوز أن تكون لا ناهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صفف والكاف في قوله كمثل زائدة كزاداتها في قوله عز وجل ليس كمثله شيء وما بعد صفف معطوف عليه وفك فاعل يشد وينقل متعلق بفك. ثم انتقل إلى القسم الثاني وهو ما يجوز فيه التفكيك والإدغام فقال:

وَحَسِبَى الْكُفَّكَ وَأَدْغِمُ دُونَ حَنْزَرٍ      كَذَلِكَ نَحْوُ تَحَلَّى وَاسْتَنْزَرٍ

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك: الأول حسي وحسي فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع لأن مضارعه يحسي قيل والتفكيك في ذلك أجود وفي تقديمه له في العظم إشعار بذلك. الثاني نحو تتجلى وقياسه الفتح لتصدر المثليين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول اجلى قيل وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع. الثالث نحو استتر وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا أيضاً قياس التفكيك ليبقى ما قبله ساكناً ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل قبصير ستر. وحسي مفعول بادغم وهو مطلوب أيضاً لامتك فهو من باب التنزع المتقدم عليه المتنازع فيه ونحو مبتدأ وغيره كذلك. ثم قال:

وَمَا يَتَاءَمِينَ ابْتَدَى قَدْ يُقْتَصَرُ      فِيهِ عَلَى تَا كَتَسَبَّسُ الْعَبَسُ

هذا من باب تتجلى وهو العمل المضارع المجتمع في أوله تاءان أولاهما للمضارعة والثانية تاء تفعل أو تفاعل نحو تذكر في تذكر وتيسر في تيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عده الإدغام واجتلاب همزة الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف إحدى التاءين والاستغناء بالآخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيه خلاف والمشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة. والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارع تاءان أنه يجوز فيه عده ثلاثة

أوجه إثباتهما وإدغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف إحداهما . وما متداً وهي موصولة وصلتها ابتدئ وبثامين متعلق به وخبره قد يقتصر وفيه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله يقتصر ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل تاء والصمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجزور يفي . ثم قال :

وَقَدْ حَبِثْتُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكُونِهِ مُضْمَرٍ الرُّفْعِ الْفُسْرُنُ

يعنى أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه إذ لا يتصور الإدغام في ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناء نحو رددت ورددنا ورددت ورددن وقد مثل ذلك بقوله : (نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُ) أصله قبل اتصال الضمير به حل بالإدغام فلما سكنت اللام الأخيرة لانصال التاء به وجب الفك . وفك فعل أمر ومفعوله محذوف أى فك المدغم فيه أو فك الإدغام ويحتمل أن يكون فك ما ضيماً مبنياً للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدأ والجملة مضاف لها حيث واللام في لكونه متعلق بفك واقترن في موضع خبر الكون وبضمير متعلق باقترن . ثم قال :

(وبلى \* جَزَمَ وَشَبَّهِ الْجَزَمَ تَخْيِيرُ قُلِي)

يعنى أن المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو لم يرد أو شبه الجزم وهو في الوقف نحو رد جاز فيه بقاء الإدغام والتفكيك نحو لم يردد وارتد وإنما جعل فعل الأمر شبهاً بالمجزوم لأن حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لمة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم وبنو أهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو ﴿وَمَنْ يَرْتَدِّدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ، ﴿وَلَا تَنْفُسُ تَسْكُنُ﴾ [المدثر: ٦] وهو في القرآن كثير ومما جاء فيه مدغماً قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] في سورة الحشر عند جميع القراء ﴿وَمَنْ يَرْتَدِّدْ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين وإنما خبر الناظم في الوجهين لأن المتكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معاً لا أن العربى الذى لفته التفكيك مخير لأنه لا يطق به إلا معكناً وكذلك الذى لفته الإدغام لا يتعلق به إلا مدغماً . وتخيير مبتدأ وخبره في جزم وقفى في موضع العت



لتحجير ومعنى قفى تبع ثم إن ما ذكره فى الأمر من جواز الفك والإدغام يوهم أن ذلك أيضاً جائز فى أفعل فى التعجب لأنه على صيغة الأمر وفى هلم لأنه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله :

وَقَدْ أَفْعَلُ بِى التَّعَجُّبِ الْيَزْمُ وَطُغِرِمَ الإِدْغَامُ أَيضاً مِ هَلَمْ

يعنى أن أفعل فى التعجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر من جواز الوجهين كما أن هلم أيضاً يلزم إدغامه وأصله هلم فقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم فى الميم ومعناها أقبل وهى عند أهل الحجاز اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمتى والمجموع بصيغة واحدة وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بنى تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون فى التثنية هلم وفى الجمع هلموا . ولما أتى على ما أراد جمعه من هلم النحو وما وعد به فى الخطبة بقوله • مقاصد النحو بها محروية • أخبر بذلك فقال :

وَمَا يَجْنِبُهُ عَيْتٌ قَدْ كَمَلَتْ نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلُ

يعنى أن ما عنى به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفياً لما قصد من إيراده وجاء على وفق قصده ومراده . وما مبتداً وهى موصولة وصلتها عيت ويلزم بناؤه للمفعول وبجمله متعلق بعيت وقد كمل فى موضع خبر ما ونظماً حال من الهاء فى بجمعه واشتمل نعت لنظماً وعلى جل المهمات متعلق باشتمل . ثم وصف قوله نظماً بصفة أخرى فقال :

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خُصَاصَةٍ

يعنى أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية أى معظمها وجلها . والخلاصة الصافية غير المشوب بما يكدره وأصله فى السمن يخلص مما يغيره . يقول إن هذا النظم أحصى لبّ الكافية ، وقوله كما اقتضى غنى بلا خصاصة أى كما أخذ من مسائل الثرية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهى ضد الغنى ، من قولهم اقتضيت الدين إذا أخذته مستوفى . فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على نظماً والخلاصة مفعول بأحصى والمجئلة من أحصى فى موضع الصفة لنظماً وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وفقت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالظاء لأنكرت ذلك عليه وقلت له ما معناه وما إعرابه فقال معناه أنه

يقول الخلاصة أحظى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخلاصة. فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره فقلت آل في الخلاصة لماذا هي؟ فقال للمهد فقلت له وأى عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الخلاصة؟ فقال لي اجعلها للغلبة فقلت ما فيه آل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وإنما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلت له ما موضع الجملة فلم يأت بمقنع فقلت له لعلها استثنائية فقال لا يلبق أن ينسب ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع إلى أنه أخطأ وأن كتبه بالظاء سهو منه. ثم قال:

فاحمدُ الله مُصلياً على مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أَرْسَلَا  
وَالِهَ الْفَرِّ الْكِرَامِ الْبِرَّةِ وَصَحْبِهِ الْمُتَخَيَّرِينَ الْخَيْرَةَ

لما أكمل مراده ختم كتابه بالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصلياً حال من الضمير في أحمد وخير نبيّ بدل من محمد وأرسلا في موضع نعت لنبي والغر جمع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمتخيارين المختارين والخيرة المختارين أيضاً وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهرى وصاحب الخلاصة اسماً من قولك اختار الله تعالى، فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتاً للمنتخبين لأن المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقولهم: محمد ﷺ خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضاً بالنسكين.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والإعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب، فجاء شرحاً مكمل المقاصد، سهلاً المعاني والقوائد، ينتفع به البادي ويستحسنه الشادي، موافقاً لما رويته، موافقاً بما أردت من اختصاره وقد قصدته، فالحمد لله على ما منع من التيسير والتسهيل، وفتح من التبصير والتكميل، فهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

## الفهرس

٣	مقدمة المحقق
٥	مقدمة الشارح
٦	مقدمة الألفية
٧	الكلام وما يتألف منه
١٠	المعرب والمبني
٢١	النكرة والمعرفة
٢٨	العلم
٣١	اسم الإشارة
٣٣	الموصول
٤٢	المعرب بأداة التعريف
٤٥	الابتداء
٥٥	كان وأخواتها
٦١	فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٦٤	أفعال المقاربة
٦٨	إن وأخواتها
٧٨	لا التي تنفي الجنس
٨٢	ظن وأخواتها
٨٨	أعلم وأرى
٩٠	الفاعل
٩٥	النائب عن الفاعل
١٠٠	اشتغال العامل عن المفعول
١٠٥	تعدي الفعل ولزومه
١٠٩	التنازع في العمل
١١٢	المفعول المطلق
١١٧	المفعول له
١١٩	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

١٢٣	المفعول معه
١٢٥	الاستثناء
١٣٢	الحال
١٤٣	التمييز
١٤٧	حروف الجر
١٥٨	الإضافة
١٧٦	المضاف إلى ياء المتكلم
١٧٨	إعمال المصدر
١٨٠	إعمال اسم الفاعل
١٨٥	أبنية المصادر
١٩٠	أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها
١٩٣	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٠٠	التعجب
٢٠٤	نعم ويش وما جرى مجراهما
٢٠٨	أفعل التفضيل
٢١٢	النعت
٢١٧	التوكيد
٢٢٢	عطف البيان
٢٢٤	عطف النسق
٢٣٣	البدل
٢٣٦	التداء
٢٤١	لفصل في تابع المنادى
٢٤٤	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٢٤٦	أسماء لازمت التداء
٢٤٧	الاستفائة
٢٤٨	الندبة
٢٥١	الترخيص
٢٥٥	الاختصاص
٢٥٦	التحذير والإغراء

٢٥٨	أسماء الأفعال والأصوات
٢٦١	نونا التوكيد
٢٦٧	ما لا ينصرف
٢٧٧	إعراب الفعل
٢٨٧	حوامل الجزم
٢٨٥	فصل «لو»
٢٩٦	أما ولولا ولوما
٢٩٨	الإخبار بالذی والألف واللام
٣٠٢	العدد
٣٠٨	كم وكأین وكذا
٣٠٩	الحكاية
٣١٢	التأنيث
٣١٦	المقصود والممدود
٣٢٢	جمع التكسير
٣٣٧	التصغير
٣٤٤	النسب
٣٥٤	الوقف
٣٦١	الإمالة
٣٦٦	التصريف
٣٧٤	فصل في زيادة همزة الوصل
٣٧٧	الإبدال
٣٨٦	فصل
٣٨٧	فصل
٣٩١	فصل
٣٩٤	فصل
٣٩٦	فصل
٣٩٧	الإدغام
٤٠٣	الفهرس